

جامعة تونس
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية بتونس

بحث لنيل

شهادة الدكتوراه في التاريخ

اللزم و المجال الحضري بالإيالة التونسية خلال العهد الحديث 1705-1856م

إعداد:
عثمان البرهومي

إشراف :
الأستاذ الصادق بوبكر

2009

اللزم و المجال الحضري بالايالة التونسية خلال العهد الحديث . 1705-1856م.



العنوان:	اللزم والمجال الحضري بالإيالة التونسية خلال العهد الحديث 1705 - 1856م
المؤلف الرئيسي:	البرهومي، عثمان
مؤلفين آخرين:	بوبكر، الصادق(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2009
موقع:	تونس
الصفحات:	1 - 467
رقم MD:	689653
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة دكتوراه
الجامعة:	جامعة تونس الأولى
الكلية:	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
الدولة:	تونس
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	تاريخ تونس، الإيالة التونسية، المجال الحضري، نظام الالتزام
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/689653

جامعة تونس
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية بتونس

بحث لنيل
شهادة الدكتوراه في التاريخ

اللزم و المجال الحضري بالإيالة التونسية خلال العهد الحديث 1705-1856م

إعداد:
عثمان البرهومي

إشراف :
الأستاذ الصادق بوبكر

2009

الإهـــــــداء.

إلى روح والدي، الذي عرف قبلي، طريقي وعرف فيما بعد، كيف يوجّهني إليه.

أهدي هذا العمل .

عبارات شكــــــر.

أتقدم بعبارات الشكر إلى أستاذي السيد الصادق بوبكر، الذي أشرف على هذا العمل وكان له الفضل الكبير في إتمامه وإخراجه على هذه الصورة، حيث أنه تابع مراحل إنجازه ولم يبخل بالنصح والتشجيع والتوجيه.

كما أنه كان لي سند قوي عند انسداد الآفاق، في فترات عديدة من مراحل إنجاز هذا البحث، دون أن يتخلى عن صرامته العلمية المعهودة.

لقد ساهم الأستاذ السيد الصادق بوبكر في توسيع معارفي العلمية، من خلال تمكيني من المشاركة في عدد من الملتقيات والندوات العلمية سواء داخل الوطن أو خارجه. علاوة على مشاركتي في فريق البحث الذي يشرف عليه: " التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للبلاد التونسية ". وقد استفدت كثيرا من النقاشات داخل هذا الفريق. مما يجعلني ممتنا لكل أعضاء هذه المجموعة.

كما أتوجه بالشكر الى الأساتذة : محمد الهادي الشريف و جمال بن طاهر و عبد الحميد هنية وسامي البرقاوي وعبد الجليل التميمي وغيرهم من الذين استفدت من ملاحظاتهم ومن أعمالهم... كما لا يفوتني أن أخص بالشكر الأساتذة : أندري زيسبارك ZYSBERG André وجيل فانشتاين VEINSTEIN Gille ونيلي حنا HANNA Nelly، الذين كانت لي معهم عديد النقاشات بخصوص بعض المسائل، والتي استفاد منها هذا البحث.

إلى هؤلاء جميعا وإلى كل الزملاء الذين ساندوا بشكل أو بآخر هذا العمل أجدد شكري و اعترافي بالجميل.

قائمة المختصرات

1 ـ باللغة العربية:

أ و ت: الأرشيف الوطني التونسي.

ج: الجزء.

ش.ت.ب: شهادة التعمق في البحث.

ش.ك.ب: شهادة الكفاءة في البحث.

ص: الصفحة.

ص ص: الصفحات.

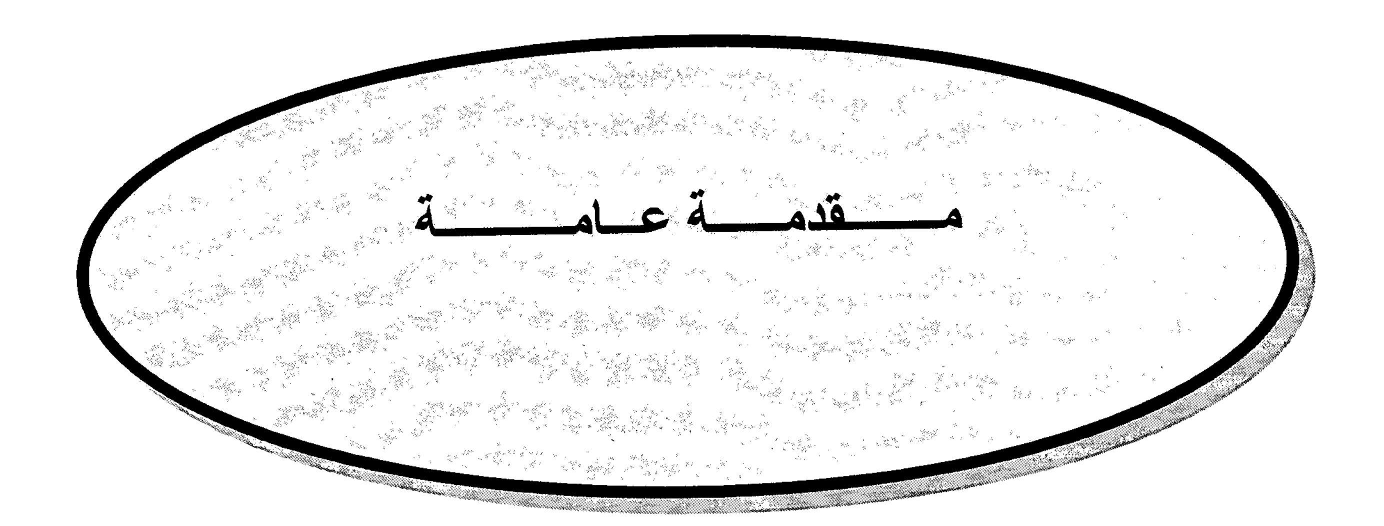
2 ـ باللغة الفرنسية:

A.E.S.C : Annales, Economies, Sociétés, Civilisations.
A.N.P : Archives Nationales à Paris.
C.N.R.S : Centre National de la Recherche Scientifique. (Paris)
C.T : Les Cahiers de Tunisie.
P : Page.
Pub : Publication.
R.H : Revue Historique.
R.H.M : Revue d'Histoire Maghrebine.
R.H.M.C : Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine.
T : Tome.
Univ : Université.
Vol(s) : volume(s).

اللزم و المجال الحضري بالايالة التونسية
خلال العهد الحديث . 1705-1856م.

فهرس الجداول.

فهرس الرسوم البيانية.



مقدمة عامة

مــقـــــدمـــــة عـــــــــامـــة.

يعتبر البحث في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي بالايالة التونسية خلال العهد الحديث انطلاقا من دراسة اللزم أمرا أساسيا، باعتبارها أحد الثوابت في اقتصاد الإيالة خلال تلك الفترة.وتتفق جل الدراسات حول أهمية الالتزام في التنظيم الإداري والاقتصادي للإمبراطوريّة العثمانيّة. سواء بالمركز أو بالمقاطعات(البلقان أوبالولايات العربيّة بآسيا وإفريقيا). وهو ما دفعنا في أحيان كثيرة خلال هذه الدراسة إلى المقارنة بين هذه الأقاليم بخصوص هذه الممارسة، وبالتالي الوقوف على خصوصيات المناطق بالنسبة الى الالتزام من جوانب كثيرة: القيمة والمدة و تولي اللزمة والعقد : شروطه وإمكانيات إبطاله...الخ، وهي في اعتقادي الوسيلة المنهجيّة الأمثل لفهم تطور هذه المؤسسة.

يتناول هذا العمل اللزم والمجال الحضري بالايالة التونسية خلال العهد الحديث. إذن تتمحور الإشكاليّة الأساسية لهذه الأطروحة حول دراسة العلاقة بين اللزم والمجال الحضري ومدى تأثير الالتزام في هذا المجال من جوانب مختلفة .

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا المدخل الإشكالي يقتضي دراسة الجوانب الإدارية التنظيمية لمؤسسات الدولة ومدى قدرتها على الفعل والتنظيم للمجال عامة ، وبدرجة أساسية المجال الحضري باعتباره أكثر المجالات حيوية اقتصاديا واجتماعيا.

فدراسة مفهوم المجال وتطوره يعتبر من المسائل الهامة التي ستتناولها هذه الأطروحة بالدرس، بالتركيز على المجال الحضري ليس بمفهومه الجغرافي المكاني فقط، وإنما وبشكل أساسي ببعديه الاجتماعي- الفكري والتنظيمي.[1]

ولئن كانت المسيرة التاريخية لبلدان المغرب العربي بما في ذلك البلاد التونسية في الفترة الحديثة ، بالأساس ترجمة لنشأة مؤسسات مركزية سياسية وإدارية وعسكرية وتركزها، قد انبنت في معظمها على ارث وسيطي[2].

---

[1] Badie (B),1984, *Le développement politique* , Paris , pp 48, 49 .

[2] عيسى (لطفي) ،1998 ، " الجذور الوسيطية للدولة الحديثة ببلاد المغرب " *I.B.L.A.* عدد 182 ، ص 92.

إن اختيار موضوع هذا العمل يعود الى مجموعة من الدواعي :

أولا : مواصلة البحث في نفس توجه عملنا السابق في إطار شهادة الدراسات المعمقة والتي كان موضوعها" **تطور نظام الالتزام بالايالة التونسية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ."** ومحاولة منا تناول بعض القضايا والإشكاليات التي لم نتمكن من إثارتها لدى تعرضنا الى موضوع اللزمة . وقد سمحت لنا هذه الفرصة الوقوف عن كثب على جوانب مختلفة لهذه الممارسة ومدى تطورها ، وتناول العلاقة بين اللزمة والمجال الحضري ضمن تحولات اقتصادية وتطورات اجتماعية وسياسية عاشتها الإيالة التونسية خلال العهد الحديث .

ثانيا : الأهمية التي أصبحت عليها اللزم انطلاقا من القرن الثامن عشر على المستويين الإقتصادي والإجتماعي ، حيث كانت منطلقا لبروز عدد هام من الأعيان والأثرياء الذين ساهموا في تفعيل المجال والمجال الحضري بشكل أساسي ، ويأتي ذلك في إطار سعي البايليك الى كسب ثقة هؤلاء وإدماجهم في العمل المخزني أو التحالف معهم والاستفادة من قدراتهم المادية والإدارية واعتبارهم فئة مهمة منتمية الى مجالات حيوية وهي المدن الكبرى مثل تونس و صفاقس وسوسة وباجة وبنزرت والقيروان وقفصة... وغيرها . التي تشكل المجال الذي تلجأ إليه الدولة لكسب السند الإقتصادي والإيديولوجي .

لذلك نقول أن هذه المدن كانت الفضاء لتوفير احتياجات الدولة البشرية والمادية ومجالا لعدد من اللزامة والأعيان الجدد لتنفيذ طموحاتهم الاقتصادية والسياسية .

ثالثا : إن حدوث مجموعة من التحولات على المستوى السياسي خلال القرن الثامن عشر، لا سيما عند وصول حسين بن علي إلى السلطة طبع الإيالة التونسية بمحاولات تحديث لأجهزة الدولة السياسية و الإدارية و الاقتصادية. و من مظاهر هذه التحولات البحث عن أساليب جديدة الغاية منها تطوير طرق التعامل مع الموارد الاقتصادية والبشرية لهذه الإيالة التي بدأت مرحلة جديدة من تاريخها فيها سعي إلى تكوين شخصية مميزة و غير مرتبطة بشكل مطلق بإدارة الإمبراطورية العثمانيّة. وتدعم هذا التوجه في الفترات اللاحقة ولكن بأساليب مختلفة وبتقطع، جعل مسألة التحديث تبرز في كل مرة

مطلبا أساسيا لإعادة تنشيط هذه الاستقلالية.[3] و هذه الغايات تطلبت إعادة النظر في الأساليب المعتمدة من طرف الدولة بما في ذلك استخلاص الجباية في المناطق الداخلية.

و في إطار البحث عن حلول جديدة يأتي اعتماد الدولة هذه الأجهزة والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق موارد قـــارة، و لذلك تم الالتجاء إلى ممارسة الالتزام على نطاق واسع. كما تجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه تدعم خلال القرن التاسع عشر، حيث تميزت تلك المرحلة بنوع من " الليبرالية" فقد توسعت الامتيازات للدول الأوروبية ، كما طبقت السياسة " الليبرالية " أيضا في حقوق امتلاك الأراضي والعقارات ونظام الالتزام .[4] دون الأخذ بعين الاعتبار الأزمات وفترات التراجع خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وهذا ما جعلنا نخوض في موضوع اللزم والمجال الحضري بالايالة التونسية خلال العهد الحديث.

وقد التجأنا خلال هذه الدراسة إلى استخدام عدد هام من المفاهيم والمصطلحات النظرية، التي لها علاقة بجوانب عديدة من هذا العمل وفي مقدمتها المفاهيم الخصوصية للواقع الاجتماعي والاقتصادي في ديناميكيته،ضمن مسار تاريخي يحكمه التطور كشرط أساسي لتقدم المجتمعات. وفي هذا الإطار لابد من التذكير أن هناك اتفاق من طرف المؤرخين حول أهمية المصطلحات، خاصة منها المتصلة بأجهزة الدولة والمؤسسات والآليات التي تمكن من فهم طرق عملها مثل اللزمة والفئات الاجتماعية التي تولت الإشراف عليها، ضمن نظام اقتصادي "تقليدي" محكوم بشروط وجوده ، في هذه الفترة

---

[3] Cherif (M-H),1984-1986, *Pouvoir et Société dans la Tunisie de H'usayn Bin Ali (1705-1740)*, 2 Vols, Tunis, T I , pp 194, 195, 196.

Chater (KH), 1985, *Dépendance et mutations précoloniales. La Régence de Tunis de 1815 à 1857*, Tunis, pp 35, 36, 37.

Badie (B),1986, *Les Deux Etats , pouvoir et société en occident et en terre d'islam.* Paris pp 176,177.

4 Hénia (A) , 1999, *Propriété et stratégies sociales à Tunis (XVIème-XIXème siècle)*, Pub. De la F.S.H.S de Tunis, Tunis. pp 362-363.

التاريخية بالذات. وهذه الشروط تختلف من منطقة الى أخرى ومن مرحلة الى أخرى لذلك كان من الضروري المقارنة بين نظام الالتزام بالايالة التونسية وفي مناطق أخرى من بلدان المتوسط عربية أو أوروبية مثل فرنسا ومصر والمغرب والجزائر[5]. فبرزت لنا العديد من الاختلافات التي تستحق المقارنة والمتابعة هو ما سنوضحه في هذا العمل.

ويقتصر هذا العرض على مجموعة من المفاهيم التي اعتبرتها مهمة في إنجاز أطروحة دكتوراه، متصلة باللزم والمجال الحضري بالبلاد التونسية خلال العهد الحديث.

- أولا: إعادة التنظيم: من منطلق ألا أحد يخلق من لا شيء ولا يخترع، كما أن النظام الاجتماعي نتاج لواقع معين. إذ نلمح التسلسل الجديد للأفكار والمصالح الذي يتشكل وندل عليه، وهذا هو كل شيء. فالنظام الاجتماعي إذن إما أن يكون واقعا أولا يكون، لذلك من غير الممكن تفادي الأحداث التي تُلد بشكل مستمر من طبيعة الأشياء. هذا المفهوم تم استخدامه في هذه الدراسة من منطلق أن الأشياء نتاج لمسار تاريخي. فهي في حالة تطور دائم وفقا لشروط موضوعية بالطبع.

المسألة إذن مرتبطة بالقدرة على إعادة تنظيم هذه الأشياء بالشكل الذي يعطيها بعدا تطوريا حديثا مختلفا كل الاختلاف عن ما كان سائدا من قبل وهو الذي يفسر أسباب التطور والتقدم والذي نطلق عليه أحيانا كثيرة التحديث.[6] فإعادة التنظيم في أخر المطاف هو إعادة بناء شروط جديدة وحديثة أملتها ضرورة مواكبة التحولات ذات الأهمية وفي أغلب الأحيان تكون سياسية.

---

[5] Faure (A) (dir.), 1997, *TERRITOIRES ET SUBSIDARITE. L'action publique locale à la lumière d'un principe controversé*. L'Harmattan , Paris, pp 12-13

كما كانت استفادتنا كبيرة بخصوص مسألة "المصطلح والمفهوم ". ونحن مدينون لمختلف النقاشات وجلسات العمل، التي دارت خلال ملتقى الحمامات المنعقد بين 19 و22 جويلية 2004. حول موضوع **"المفهوم : الصياغة والاستعمالات "** والذي نظمته وحدة البحث " لفائدة الباحثين الشبان. تحت إشراف الأستاذ عبد الحميد هنية.

[6] Morineau (M),1985, *Pour une Histoire Economique vraie* , Lille , France .p 97.

Badie (B),1984, *Le développement* ..., pp 186 ,187 .

- ثانيا: الاندماج: إن التطور هو نتيجة تفاعل عناصر عديدة قادرة على الاندماج فيما بينها، من أجل إعطاء صورة مختلفة لواقع معين، ومدى نجاح هذا الاندماج هو المفسر الرئيسي لحيوية هذا الواقع. ومن هذا المنطلق يأتي هذا الاهتمام بالاندماج في مفهومه الاجتماعي لفهم الدور الذي قام به اللزامة لتنظيم المجال الحضري وتفعيله. باعتبار أن عددا كبيرا من هؤلاء مثلوا الفئات الجديدة بالمدن الكبرى الساحلية أو بداخل البلاد والتي تمكنت من التحالف مع الدولة عبر تولي اللزم الهامة والأساسية اقتصاديا وإداريا.

وقد نجح هؤلاء في تطوير طرق الاستفادة من المجال الحضري باستخدام أدوات ووسائل جديدة (أفكار جديدة وقدرة مالية أكبر...) مكنت من تنظيم التبادل بين الريف والمدينة، باعتبار ما يتمتع به هؤلاء من معرفة بالمناطق الداخلية نعني الأسواق الريفية. فاستطاعوا وضع أيديهم على فوائض الإنتاج بأكثر سهولة وترويجها بالمدينة أو نحو الخارج. وهذا ما لم تكن الدولة بأجهزتها قادرة على تنفيذه. بذلك مثل هؤلاء أداة ربط بين المجال الحضري والريفي، ووسيلة اندماج مجالين مختلفيّن ضمن وحدة اقتصاديّة واجتماعيّة تحكمها المصلحة والربح والاستفادة.

ومدى نجاح هذا الاندماج هو المفسر الرئيسي لحيوية هذا الواقع من جهة ، وانعكاس لرغبة البايليك بعد تشكله في الهيمنة على دواليب السلطة والمجال من جهة ثانية.

وبالتالي من الضروري الإشارة الى أن الإشكاليات الأساسية لهذا البحث هي مراقبة المجال الحضري في تحولاته ، والبحث في الأطراف الفاعلة في حيويته ؟ وكيف كان دور اللزامة مهما لتسيير المجال الحضري وتنظيمه وتفعيله ؟

والى أي مدى كانت المدن بالايالة التونسية خلال الفترة التي نقوم بدراستها مجالا للتحالف والصراع بين أطراف اجتماعية مختلفة ، تسعى الى إقامة شبكة علاقات متنوعة ووثيقة بالسلطة الحاكمة من جهة. وإلى الاستفادة من هذه العلاقات اقتصاديا لتنمية ثرواتها وكسب النفوذ من جهة ثانية ؟

للإجابة عن هذه الإشكاليات اعتمدنا ما توفر من معلومات في بعض المصادر الأدبية، التي اهتمت بهذه الفترة سواء كانت سابقة أو متأخرة نسبيا عنها. و لعل من أهمها :

ابن أبي دينار الذي كتب مصنفه في أواخر القرن السابع عشر[7]. و كتابات المؤرخين خلال القرن الثامن عشر أمثال **حسين خوجة**[8] و**الوزير السراج**[9] و**الصغير بن يوسف**[10] و**حمودة بن عبد العزيز**[11] و**محمود مقديش**[12]. أما المصدر الأساسي فهو **لأحمد ابن أبي الضياف**،[13] الذي يحتوي على أكبر رصيد من المعلومات حول الفترة و هو مهم لما أورده من أخبار و شهادات استقاها من أشخاص عايشوا الأحداث بالرغم من تعاملنا معه بحذر نظرا لتحيزه الواضح في بعض الأحيان.

وقد مكنتنا هذه المصادر من تتبع التحولات الحاصلة على المستوى السياسي والاقتصادي و كيف انعكست على اللزم و المجال الحضري.

أما بالنسبة إلى المصادر الأجنبية فتمثلت في كتابات الرحالة الأوروبيين الذين زاروا البلاد التونسية على غرار "**لويس فرانك**" **Frank(L)**[14] و "**دي فنتان**"[15] **Des Fontaines (R)**. إضافة الى مراسلات القناصل الأوروبيين.[16]

---

[7] ابن أبي دينار(محمد بن أبي القاسم)، 1967، *المؤنس في أخبار إفريقيا و تونس*، المكتبة العتيقة، تونس .

[8] خوجة (حسين)، *ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان*، تحقيق و تقديم الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب تونس.

[9] الوزير السراج (محمد)،1985، *الحلل السندسية في الأخبار التونسية*، تقديم و تحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

[10] الصغير بن يوسف (محمد)،(مخطوط عدد 5265)، *المشروع الملكي في سلطنة أولاد علي التركي*، مخطوط بدار الكتب الوطنية.

[11] ابن عبد العزيز (حمودة)،(مخطوط عدد 351) ، *الكتاب الباشي*، مخطوط بدار الكتب الوطنية.

[12] مقديش (محمود)،1988، *نزهة الأنظار في عجائب التواريخ و الأخبار*، تحقيق محمد محفوظ و الزواري علي، دار الغرب الإسلامي. 2أجزاء.

[13] ابن أبي الضياف (أحمد)،1999، *اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان*، 9 أجزاء ، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية ، تنفيذ الدار العربية للكتاب ، تونس .

[14] Marcel (J-J),1851, *Histoire de Tunis*, précédée d'une discription de cette Régence par le docteur Louis Frank, Didot Fréres , Paris.

[15] Peyssonnel et Des Fontaines, 1838, *voyages dans les Régences de Tunis et d'Alger*, 2 VOL, Paris .

و هذه المصادر بالرغم من أهميتها فإنها تبقى مقتضبة و شحيحة في أغلب الأحيان ولا تقدم معلومات تمكننا من فهم عمل المؤسسات و دراسة العلاقات الاجتماعية خلال هذه الفترة. لذلك اعتمدنا بشكل كبير على الوثائق الأرشيفية التي مكنتنا من فهم الالتزام وعمل الملتزمين و كيف تطورت هذه المؤسسة عبر الفترات التاريخية ارتباطا بالتحولات الإقتصادية التي شهدتها الإيالة التونسية، خاصة و أن توجهات القرن الثامن عشر المعتمدة أساسا على الحبوب تغيرت خلال القرن التاسع عشر ليصبح الزيت أكثر أهمية في صادرات الإيالة التونسية و قد ساهم اللزامة في الوصول إلى هذه المواد الفلاحية و الربط بين البايليك و المناطق الداخلية. كما أن هذه الوثائق مكنتنا من تصنيف اللزم والتعريف بها و باللزامة الذين تولوا الإشراف عليها، ومتابعة تطورها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من خلال قاعدة بيانات قمنا بإنشائها.[17] وتبرز أهمية هذه الوثائق كذلك، في أنها كشفت لنا الأشخاص الذين تولوا اللزم و مدى الأهمية التي أصبحوا عليها، و كيف شكل هؤلاء جزءا أساسيا من أجهزة الدولة في مراقبة المجال الحضري و السيطرة عليه. إذ كانت المدن منطلقا لإشعاع بعض اللزامة على مجالات ممتدة من خلال تولي بعضهم لوظائف إدارية، كقيادات المناطق الساحلية الغنية فلاحيا أو قيادات الدواخل ذات الأهمية الإستراتيجية للبايليك.

كما مكنتنا وثائق الأرشيف من التعرف على بعض اللزامة الذين تحولوا تدريجيا إلى " رجال أعمال " و " أعيان جدد " نظرا للدور الذي قاموا به في تنظيم المجالات الحضرية و توسيعها و الاستفادة منها اقتصاديا. كما أنهم وفروا للمدن حاجياتها المتنوعة خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، و قد تعرضنا إلى ذلك في هذه الأطروحة. و قد ارتكز عملنا على عدد كبير من دفاتر مداخيل و مصاريف الدولة ودفاتر اللزم و المحصولات و دفاتر أملاك البايليك. هذا إلى جانب ملفات السلسلة التاريخية التي احتوت على وثائق هامة منها المراسلات الشخصية للبايات و بعض كبار رجال الدولة و القياد و اللزامة.

---

[16] Plantet (E),1893-1899, *Correspondances des Beys et des Consuls de France avec la cour (1577-1830)* , 3 vol , Paris.

[17] في هذا الإطار أتقدم بعبارات الشكر الى الأستاذ **André Zysberg** الذي كان له الفضل في تكويننا في مجال انجاز قاعدة البيانات و كيفية استغلالها من طرف المؤرخ.

هذا وقد استفدنا من المعلومات التي وفرتها لنا عقود الأحباس بأرشيف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، لدراسة مجموعة من العائلات والأفراد. هذا فضلا عن كونها تقدم فكرة عن ثروات هؤلاء وكيف توسعت وما هي الإحداثات (بناءات دينية واقتصادية واجتماعية وخاصة...) التي أنجزوها بهذه الأملاك ، وبالتالي المساهمة في توسع المجال الحضري بعدد من المدن بالإيالة التونسية.

كما قدمت لنا وثائق الأرشيف الفرنسي بباريس الإضافة، إذ مكنتنا من الاطلاع على العلاقات التجارية مع الإيالة التونسية خلال هذه الفترة و دراسة الظرفية العامة بالمتوسط، من حروب و علاقات و أزمات. و في هذا الإطار مكنتنا مراسلات القناصل للمهام الخارجية، من تقارير و رسائل من تونس منذ أواخر القرن السابع عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، ورسائل الوزراء المتصلة بالتجارة الخارجية خلال نفس الفترة، إضافة إلى بعض الوثائق المتصلة بالتجارة الفرنسية مع الموانئ التونسية. من بعض الإشارات حول العلاقات المباشرة بين المسؤولين الفرنسيين و القناصل وبعض الشخصيات التونسية من وزراء وتجار وأعيان. واستثمرنا هذه المعطيات في دراسة شبكات العلاقات للزامة فيما بينهم و بأطراف أخرى مؤثرة في اقتصاد الإيالة.

أما على مستوى التخطيط فقد قسمنا هذا البحث إلى ثلاث أجزاء:

الجزء الأول من هذه الأطروحة خصصناه الى اللزمة كأداة للتصرف في المجال الحضري، و هي مسألة مهمة لأنها تمكننا من الرجوع أولا إلى اللزمة من جوانب متعددة و ثانيا إلى المجال الحضري من منطلق الفاعلين وفي هذه الحالة اللزامة. ودراسة الالتزام من هذا الجانب يتطلب منا العودة أولا إلى مفهوم الالتزام و كيف تطور عبر المسارات التاريخية، وإلى أي حد ساهمت التحولات العديدة في تغير دوافع اعتماد الالتزام و أهمية الجوانب التقنية لهذه الممارسة ، من شروط تولي الالتزام والقيمة إضافة إلى أننا سوف نخصص هذا الجزء إلى كيفية انتقال اللزم من شخص إلى آخر والمحافظة عليها.

كما أن من الإشكاليات الأساسية التي يتناولها هذا الجزء من العمل إبراز أهمية اللزم الحضرية وتصنيفها والتعريف بها ومراقبة تطورها خلال القرنين الثامن والتاسع عشر.

إضافة الى دراسة أهمية اللزم الحضرية في المنظومة الإقتصادية والمالية للإيالة، فإننا سوف نتناول في هذا الجزء دور الالتزام في التنظيم الإداري للمجال الحضري، حيث

ساهمت الحركية الاجتماعية في بروز بعض الفئات أعيان المدن والأرياف بالمناطق الداخلية. الذين دخلوا في تحالف مع البايليك و رجال الدولة أصحاب النفوذ عبر توليهم الالتزام لعدد من الأنشطة، و هذا النفوذ الذي اكتسبه هؤلاء لا يمكن فهمه إلا ضمن اندماج اللزامة في الجهاز الإداري. فكان بذلك الالتزام جزءا من الإجراءات الجديدة لمركزة السلطة و توحيد الممارسة الإدارية.

أما الجزء الثاني سأتعرض خلاله الى الإمكانيات الاقتصادية للمجال الحضري والأنشطة المميزة له و كيف يمكن أن تكون هذه القيمة و الأنشطة معيارا للتصنيف بين المدن. إذ نعتبر أن المجال الحضري لا يقوم على قيمة الاستغلال لما توفره المدينة من عناصر فقط، لأن ذلك يأتي تحت طائلة نمط العيش أو طريقة عيش سكان مجموعة بشرية بمدينة أو قرية معينة. و إنما يقوم على طرق و وسائل الاستغلال التي جعلت هذه العناصر تتطور و بالتالي يُمهد للدور الذي كان للزامة في هذا المجال. و إن تناول المدينة من هذه الزاوية يمكننا من التمييز بينها في مرحلة أولى و مقارنتها بما كان موجودا في مناطق أخرى ببلاد المغرب أو بالإيالات العثمانية الأخرى في مرحلة ثانية.

إذن للمدينة أحكام تخصها تبين إمكانياتها الاقتصادية و هي التي تفسر الديناميكية في المجالات الأخرى. الشيء الذي جعل المدينة التونسية ترتقي إلى مستوى من التنظيم متماشيا مع التطور الاقتصادي الذي عرفته الإيالة خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر و لعل عناصر المدينة مُعبّرا أساسيا عن التنظيم و الهيكلة التي بلغتها المدينة على المستويين المجالي و البشري.

كما خصصنا هذا الجزء للحديث عن أهمية المجال الحضري بالإيالة التونسية باعتباره ضامنا لمجموعة من خصوصيات و ملامح الشخصية التونسية على مر العصور. غير أنه خلال الفترة الحديثة و بالرغم من التحولات الكثيرة التي عرفتها فقد تمكن المجال الحضري و لو بصفة محدودة من المحافظة على عناصر أساسية من المكونات الاجتماعية و الثقافية لهذا المجتمع.

أما بالنسبة إلى الجزء الثالث فقد خصصناه لدراسة اللزم الحضرية و شبكة العلاقات الإجتماعية من خلال الوقوف على المكانة التي اكتسبها اللزامة في المجال

الحضري، أولا محاولة فهم الإطار الذي برزت فيه علاقة اللزامة بمراقبة المجال وتحولاتها. حيث سعت السلطة الحسينية التي تركزت بالبلاد التونسية سنة 1705م إلى مركزة الحكم وبسط نفوذها وسيادتها على المجالات الداخلية عبر عدد هام من الأدوات والوسائل. وعبر إضعاف كل أشكال النفوذ المحلي و تحويله إلى خدمتها.

إذن فإن المركز الذي عمل على فرض سيادته على المجال وفق معقولية السلطة كقوة إخضاع، يقابله من جهة ثانية الفضاء أو المجال المحلي الذي تديره مؤسسات قاعدية ذات معقولية مختلفة عن الأولى، من أهدافها الدفاع عن استقلاليتها و كيانها.

وبذلك نقول إن الاعتماد المكثف للقياد و اللزامة ذو أهمية كبيرة بالنسبة إلى توحيد الدواخل و بناء سيادة الدولة.

وثانيا تتبع مسار انتقال اللزامة من المناطق الداخلية إلى المدن و دورهم الكبير في تنظيمها و العكس من المدن إلى المناطق الداخلية و التأكيد على الدور الذي مثله الالتزام في اكتساب المكانة الاجتماعية و النفوذ. و لعل ذلك ما دفعنا إلى متابعة اللزامة و البحث في القاعدة المادية لهؤلاء و مدى ارتكازهم على نفوذ اجتماعي محلي أو مركزي. و عدم تأثر اللزامة بالمنافسة ومواجهتها.

و تمتد هذه الدراسة على فترة مهمة من تاريخ البلاد التونسية، حيث مثلت سنة 1705م بداية تحولات أساسية باعتبار أن حكم حسين بن علي وبداية القرن الثامن عشر لها ما يميزها في مجالات عديدة اقتصادية وإدارية وسياسية. لذلك تستحق الدراسة والمتابعة والوقوف على أهم مظاهر التحديث فيها، في حين أن الحدث المميز لنهاية إشكاليات هذه الدراسة سنة 1856م، وهو تاريخ أهم تحول جبائي في القرن التاسع عشر والمتمثل في قانون الإعانة، وما لهذا الإجراء من انعكاسات على التطور الإقتصادي والإجتماعي للإيالة التونسية التي بدأت تعيش مرحلة صعبة من تاريخها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

واختيارنا لهذه الفترة الطويلة نسبيا (قرن ونصف) نظرا الى بطء التحولات وأهمية متابعتها لفهم منطق البناء السياسي و الإداري للسلطة المركزية بالايالة التونسية. بين فترة تأسيس بخطوات متعثرة و بأحداث دموية خلال القرن الثامن عشر و التي أنتجت

أشكال من التنظيم غير واضحة و ملامحها مبهمة و بين مرحلة بناء للمؤسسات أكثر وضوحا و تماسكا خلال القرن التاسع عشر.


المـــصـــادر و المـــراجـــع

المـــــصادر والمــــراجـــــع .

I - المـــــصادر :

1 - وثائق الأرشيف الوطني .

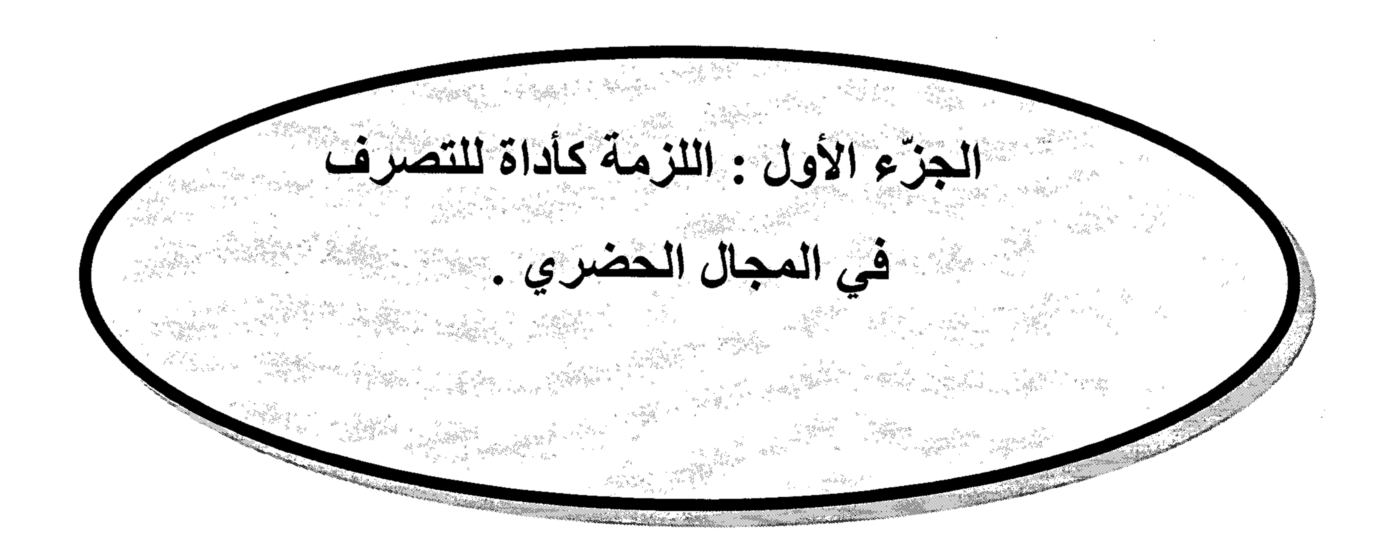
تتمثل هذه الوثائق التي اعتمدنا عليها في هذا البحث بشكل أساسي ، في الدفاتر الجبائية المحفوظة بالأرشيف الوطني ، وقد أفادتنا كثيرا لما يتوفر بها من معلومات ومعطيات إحصائية ومعلومات ، تمكن من بناء المعطيات والاستفادة منها بتحليلها وتنظيمها وجعلها قاعدة لفهم المسار التاريخي والتطور الحاصل خلال فترة الدراسة سواء على مستوى المؤسسات أو أجهزة الدولة.

ولعل هذه الوثائق وما احتوته من معطيا ت مكنتنا من الوقوف على أهم التحولات التي شهدها نظام الإلتزام خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إضافة الى التحولات التي شهدتها أجهزة الدولة والتي كان لها تأثير على المؤسسات والحياة السياسية والاجتماعية وخصوصا المجال الحضري باعتباره المجال الذي تمت به هذه التحولات .

غير أن هذه الوثائق لا تقدم لنا معطيات مسترسلة تاريخيا بسبب الفراغات الكثيرة التي احتوت عليها ، بذلك كان من الأجدر في كل مرة مقارنة هذه المعطيات بمصادر أخرى للتثبت من نقائصها وتجاوزها ، وفي اغلب الأحيان الاعتماد على العينات من خلال فترات ذات أهمية كبيرة وتعتبر فترات ذات تحولات أو تطور هام يسمح ببناء فكرة شاملة على الإشكاليات الأساسية للعمل وهي مدى أهمية الإلتزام بالمجال الحضري وكيف مثل المجال الحضري فضاء للتحولات الإقتصادية والاجتماعية .

وقد بوبنا هذه الوثائق والدفاتر على النحو التالي .(رقم الدفتر ، موضوع المحتوى ، والتاريخ . وتعمدنا الاقتصار على التاريخ الميلادي كما هو الشأن في أغلب أجزاء هذه الدراسة حتى يسهل على القارئ وضع المعلومات والأحداث في إطارها التاريخي .)




الجزّء الأول : اللزمة كأداة للتصرف
في المجال الحضري .

الجزء الأول : اللزمة كأداة للتصرف في المجال الحضري.

التمهيد .

تعود ممارسة الإلتزام الى فترات قديمة جدا حيث مثلت أداة أساسية لجمع مداخيل خزينة الدولة ومراقبة عائدات الأملاك التابعة لها في عدد كبير من المناطق، ففي الإمبراطورية العثمانية اعتبرت أساسية ، وتتماشى مع محاولات إدارة الإمبراطورية تأمين مداخيل قارة، وهي من الأشياء صعبة التحقيق في مجال ممتد بتلك الطريقة. إضافة الى أن إدارة الإمبراطورية تسعى الى تحديث الوسائل المعتمدة لمركزة الحكم والإدارة ورغبة في الوصول الى قدرة أكبر على مراقبة الأمور في جانبها المالي خاصة، إذا يعتبر الالتزام حجرة الزاوية الأساسية في ما تتحصل عليه الدولة من مداخيل سواء بمركز الإمبراطورية أو بالولايات، بما فيها الإيالة التونسية.

وقد أردنا في هذا الجزء العودة الى التغيرات والتحولات التي شهدها الإلتزام بالبلاد التونسية من خلال مقارنة بين ما كان عليه نظام الالتزام قبل 1705م وبعد ذلك، فنتبين التحولات والتغيرات الكبيرة من خلال أمثلة دقيقة، ثم مراقبة أهم وجوه الاختلاف في الفترات اللاحقة. كما نسعى الى البحث في الجوانب التقنية المتصلة بممارسة الالتزام والانطلاق من خصوصية هذه التقنيات بالايالة التونسية خلال الفترة المدروسة. والأهم من كل ذلك أننا سوف نخصص في هذا الجزء حيزا هاما للحديث عن الأهمية الإقتصادية والإدارية للالتزام، وباختصار شديد أعتبر أن هذه المسائل أساسية لسببين اثنين: أولا أن هذا العرض ضروري حتى تتوضح إشكاليات عديدة متصلة بهذه الممارسة لم تتعرض لها دراسات أخرى بنفس العمق والتفصيل. ثانيا أن دراسة اللزمة بالمجال الحضري، مهمة لفهم طريقة عمل نظام الالتزام خلال مختلف الفترات وكل ما كان يحدث من تغيرات أساسية متصلة بهذه الممارسة في جوانبها الاقتصادية والإدارية، وبالتالي فهذا الجزء يقدم أدوات العمل الضرورية لدراسة نظام الالتزام بالايالة التونسية خلال العهد الحديث.

الفصل الأول : اللزم وتنظيم المجال الحضري .

تمهيد .

تعتبر ممارسة الالتزام ذات أهمية على المستوى الاقتصادي و الإداري لما أصبحت عليه في تطورها خلال الفترات الحديثة بالبلاد التونسيّة، و يعد القرن الثامن عشر فترة هامة لتدعم هذه الممارسة و انتشارها، وهو ما يدفع إلى ضرورة الوقوف على الجوانب التقنية نظرا لأهميتها في فهم عمل اللزمة وتطورها.

كما أن البحث في خصوصيات هذه الممارسة و مدى استجابتها للتطورات الاقتصادية والإدارية، يجلي الأهمية المالية و الجبائية لهذه الممارسة لاسيما بالمجال الحضري باعتباره من أكثر المجالات استجابة للتطور .

I - الالتزام والمجال الحضري .

يمكن القول إن من أوكد المسائل التي عرفتها البلاد التونسية في تاريخها الحديث، البحث عن أساليب عصرية تمكن من السيطرة على المجال والاستفادة من إمكانياته الاقتصادية المتوفرة ضمن صيرورة التطور التي جعلت من المؤسسات قابلة للتحول والتغير.

1 - الإلتزام ودوافع اعتماده بالمجال الحضري.

تتبوأ اللزمة مكانة متميزة في التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للإيالة التونسية خلال العصر الحديث، و هي مؤسسة عريقة تمتد جذورها الى العصر الوسيط و كانت متعارفة أيام الدولة الحفصية بالمدن خاصة مثل لزمة الأسواق.

و أطلق عليها المخبرون عبارة " المكوس " باعتبارها احتكارات لرسوم موظفة على بعض الأسواق أو الأنشطة لذلك عرف اللزام في تلك الفترة باسم" المكاس" [1]. و من هنا

[1] برنشفيك (روبار)،1988، *تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 الى نهاية القرن 15*، تعريب حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان . ج2، ص ص209-211

تتبين أن اللزمة ليست مستحدثة و لا تقترن بقدوم العثمانيين، بل إنها سابقة لانضمام تونس الى الإمبراطورية العثمانية.[2]

أ - مفهوم الالتزام و ملامحه الأولى.

في المفهوم اللغوي يدل الجذر " ل - ز - م " على مصاحبة الشيء بالشيء دائما. إذ يقال : لزّمه الشيء يَلزمه.[3] لزم المال أي وجب عليه و جاءت كلمة " الالتزام " لتعني التعهد و التكفل و قد أشارت وثائقنا الى هذا المصدر بلفظ " لزمة " و الى الملتزم بلفظ " لزام ". (سوف نستعمل اللفظتين "لزمة " و " لزام " في هذه الدراسة بالرغم من انحدارهما من العامية و ذلك محافظة على اللغة التي وردت في الوثائق الأرشيفية.) ولئن كان انحدار هذين اللفظين من العامية فانهما يحملان نفس المعنى باللغة العربية إذ يقال : "التزم فلان القرية و العشر و غيرهما أي ضمنهما بمال معين يدفعه للحاكم بدل ريعهما."[4]

ويرد مصطلح الإلتزام في وثائقنا الأرشيفية بأساليب مختلفة : " التزم الحاج علي بن ملوكة رحبة تونس بثمانية ألاف ريال في مدة العام يدفعها أقساط في كل قسط ألف ريال واحدة وثلاث مائة ريال وثلاثة وثلاثين ريال وثلث الريال . والبدء يوم الإربعاء يوم واحد وعشرين من شهر محرم الحرام سنة 1155ه/ مارس 1742م ."[5] أو " لزمة الفول والزرارع على حسين بن عبد الله المملوك في مدة عامين أولهما ربيع الثاني عام 1158ه/ ماي 1745م . أما العام الأول الذي أوله ربيع الثاني من سنة 1158ه/ ماي 1745م ، بإثنا عشر ألف ريال والعام الذي بعده بثلاثة عشر ألف ريال ولا تقبل عليه زيادة في مدة العامين. كتب أوايل شوال 1158ه / نوفمبر 1745م ."[6] وهاتين الصياغتين من أكثر الصياغات استعمالا في وثائق الأرشيف الوطني .

---

[2] انظر لاحقا المسار التاريخي وتطور الإلتزام .

[3] أبو الحسن احمد بن فارس بن (زكريا)، معجم *مقاييس اللغة* ، الجزء الخامس ، ص 190 .

[4] ابن منظور، 1994، *لسان العرب*، دار صادر بيروت، لبنان 15 جزء الطبعة الثالثة . ج 12، ص541.

[5] أ و ت ، دفتر عدد 34 ، ص 11.

[6] أ و ت ، دفتر عدد45 ، ص 37.

كما أن هناك صياغة ثالثة غير مستعملة بشكل مكثف، عثرت عليها بأحد الدفاتر يشتمل على بيان مقبوض بيت خزندار من أنواع مداخيل الدولة من عام 1171ه/ 1757-1758م الى عام 1188ه/1774-1775م . " استلزم النصراني اللونقو الجنوي لزمة الخمر وداخل معها لزمة بنزرت وغار الملح بإثنين وثلاثين ألف ريال عن عام مبدوه يوم 29 من شهر ربيع الأول سنة 1176ه/ جوان 1772م ، كما هو مبين بأمر المعظم سيدنا دام علاه."[7]

و الالتزام في مفهومه العام لا يختلف عن مفهومه اللغوي إذ هو يعبر عن اتفاق بين طرفين يلتزم وفقه الواحد للآخر بالتزامات محددة.[8] غير انه في هذه الحالة الطرف الأكثر أهمية هو الدولة باعتبارها صاحبة جميع اللزم و هي محتكرتها.

و فحوى هذا الاتفاق هو تعهد الطرف الثاني -اللزام- و التزامه بأداء معلوم اللزمة نقدا كان، أو عينا مقابل أن تتعهد الدولة بالسماح له بجمع ما يعود إليها و تحصيله من أداءات أو ضرائب فرضتها على السكان والأنشطة الحرفية أو التجارية .

و بالرغم من أن الطرف الأول –الدولة- هو المحدد لهذا العقد و مقرره و من ثمة هو المسيطر فانه يمنح الملتزم جانبا من الحقوق و هامشا من الحرية يبدأ في تطبيقهما وممارستهما عقب الاتفاق الذي يحدد يوم انطلاق مباشرة العمل باللزمة فتصبح له بذلك أحقية التصرف فيها " قبل عمر بن رحال لزمة البياض عن مدة إحدى عشر شهر وإحدى عشر يوما مبداها في 19 محرم عام 1171ه/ 3 أكتوبر 1757م وأخرها موفى حجة 1171ه / أوت 1758م ، سنة التاريخ كل شهر اربعماية وخمسة وخمسين ريال وتسعة نواصر "[9]. ومن باب حماية حقوق الملتزم، و من جانب آخر ضمان الدولة لمداخيلها، يمنع هذا العقد المدعوم بأمر، على غيره مزاولة أي نشاط تابع لها دون إذن أو ترخيص منه. كما يسمح نظام الالتزام للملتزم أن يختار من يرتضي من النواب، يمثلونه إذا كان نشاط اللزمة يمتد على عدة جهات من دواخل البلاد مثل لزمة الدخان أو لزمة دار الجلد،

---

[7] أ و ت ، دفتر عدد 103 ، ص 86.

[8] نهتم في هذا الجزء بعقد الإلتزام من جوانب عديدة قانونية وغيرها. أنظر لاحقا الجوانب التقنية لممارسة الإلتزام .

[9] أ و ت ، دفتر عدد 110 ، ص 128.

لزمة الصابون، الملح... و غيرها. وفي نفس الإطار يمكنه أن يستخدم بعض المساعدين لإعانته على إدارة أعماله سواء كانوا كتبة و محاسبين أو حراسا و مراقبين لمنع التجاوزات، لاسيما إذا كان الأمر يتعلق بأنشطة إنتاجية حرفية أو تجارية حيث تتواتر عمليات التهرب من الأداءات. وعلى الملتزم أن يتحمل مسؤولية تسديد أجورهم من ماله الخاص أو من أرباحه وليس عن طريق خصمها من المبلغ القار المحدد الذي يؤديه للدولة مقابل التزامه.[10]

هكذا نتبين الملامح الأولى لممارسة الالتزام وسوف تتوضح أكثر من خلال دراسة جوانبها المختلفة و تطورها.

ب ـ دوافع اعتماد الإلتزام بالمجال الحضري.

لقد مثل القرن السابع عشر مرحلة هامة في تبلور اللزّمة حيث تعددت دوافع اعتماد الالتزام. و لعل أهمها حاجة حكام تونس في القرن السابع عشر الى المال لدفع رواتب الجنود و تجهيز الأمحال قصد السيطرة على المناطق الداخلية.[11] و يبدو أن انتشار اللزمة اقترن بعاملين رئيسيّن هما :

*ـ اتساع دائرة النفوذ العثماني: إذ يعتبر اتساع النفوذ العثماني و إحكام قبضته على مناطق البلاد، و استقرار الأوضاع و قوة حضور السلطة من بين شروط ممارسة الالتزام. ويمكن القول إذن أن هذا النشاط اتسعت قاعدته الاجتماعية و الجغرافية بصفة تدريجية، وقد تزامن ذلك مع اتساع اعتماده بالإمبراطورية العثمانيّة التي عرفت نظما مالية متعددة استمدت جذورها من النظم الإسلامية، فكانت في مبادئها و أسسها شبيهة بنظام الالتزام مثل نظام "القبالة " و فيه يقوم المشرف عليه بتحصيل الخراج لنفسه مقابل

---

[10] أ و ت، دفتر عدد 2177 .

[11] Boubaker (S),1987, *La Régence de Tunis au XVIIème siècle, ses relations commerciales avec les ports de l'Europe*, Marseille et Livourne. Pub du CEROMA ,Tunis , pp63, 77, 348, 349.

- Bachrouch , (T), 1977, *Formation sociale barbaresque à Tunis au XVIIè siècle*, Pub Univ
de Tunis, Tunis , pp 61,65, 95.

دفعه لخزينة الدولة قدرا معلوما من المال، و يستفيد هذا المشرف من الفارق بين ما حصل عليه و ما دفعه. وقد تفرع عن هذا النظام ما سمي بنظام "الأمانات" الذي طبق في الإمبراطورية العثمانية قبيل الالتزام، وعهد فيه لأعوان معينين من قبل الدولة - ويسمون "الأمناء" - مهمة تحصيل الضرائب لصالحها مقابل تقاضيهم لرواتب قارة.[12] و تراجع العمل بهذا النظام و تم استبداله بالالتزام ووكلت إدارته الى نفس هؤلاء "الأمناء" الذين تحول وضعهم المالي من أجراء الى شركاء في نسبة محدّدة من الأرباح عن طريق جباية الضرائب.

ونظرا لتعدد الأداءات وتنوعها بتنوع الأنشطة الاقتصادية، كان من الضروري الاعتماد المتزايد على هذا الشكل من المراقبة لهذه الأنشطة، في وقت كانت فيه الدولة في حاجة ملحة للسيطرة على الفوائض الإنتاجية لتكون قاعدة مهمة لأنشطتها الاقتصادية وتنشيط التجارة الخارجية، حيث أخذت ممارسة الالتزام أبعادا أخرى تجلت من خلال النفوذ الاقتصادي والإجتماعي الذي وصل إليه الأشخاص الذين تولوا هذه اللزم، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر خاصة.

و قد توسع العمل بهذا النظام الذي كان الهدف منه ضمان إيرادات قارة للدولة وإعفاء الخزينة من نفقات إضافية لمراقبة الأنشطة.

هكذا برز هذا التقلب في النظم المالية العثمانية، كمحاولة للبحث عن الأسلوب الأنجع لتدعيم الخزينة، وقد حتمته ظرفية الأزمة المالية التي احتدت في القرن السابع عشر والذي كان سببها المباشر تدهور المداخيل و الإيرادات المالية للدولة العثمانية إثر فقدانها أسواقا تجارية نشطة زاحمتها فيها استثمارات التجار الأوروبيين.[13]

---

[12] Encyclopédie de L 'Islam , Vol IV, pp 550-551.

[13] Chérif , (M-H),1990, « Fermage (lizma) et fermiers d'impôts (lazzam) dans la Tunisie des XVIIème-XVIIIème siècle » , *Cahiers de la Méditerranée* ; n°41 , pp19-29.

وقد كشفت هذه الأزمة المالية عن احتياجاتها الضرورية للسيولة النقدية، واستفحلت أكثر بسبب زيادة النفقات من جهة وعدم التوصل الى تحكم أفضل في المراقبة و التصرف في الفوائض الإنتاجية والموارد الداخلية متميزة بالاندماج في السوق الرأسمالية العالمية.[14]

ولعل ما ميز هذه الفترة على المستوى العالمي، التأثر بالتطور التجاري في منطقة المتوسط عامة وهو ما ينسحب على الإيالة التونسية، التي وجدت نفسها في عمق هذه التحولات المتسارعة وهو ما دفعنا للوقوف عند خصوصية تونسية لهذه الممارسة.

*- وسيلة أساسية لجمع ومراقبة مداخيل الدولة : بالرغم أنه شهد العديد من التحولات يبقى نظام الإلتزام بالايالة التونسية من أهم الوسائل الأساسية لجمع مداخيل الدولة ، حيث وفرت لنا وثائقنا الأرشيفية معطيات مهمة حول ما توفره اللزم الحضرية من مداخيل لخزينة الدولة،

إذ لا تخلو دفاتر مداخيل ومصاريف الدولة و دفاتر اللزم والمحصولات وكذلك دفاتر أملاك البايليك أو دفاتر أنواع مداخيل الدولة من ذكر لعقود اللزم وقيمتها والمزايدات من أجل الحصول عليها ، وهذه المعطيات مكنتنا من الوقوف على الأهمية التي أصبحت عليها اللزم من الناحية المادية من جهة ثم تطورها خلال الفترة التي تهتم بها هذه الدراسة حيث كانت المقارنة بين المداخيل التي وفرتها اللزم الحضرية خلال القرن الثامن عشر بما توفر لخزينة الدولة من مداخيل خلال القرن التاسع عشر.

ولعل ما يؤكد هذه الأهمية في الجانب الجبائي المقارنة بين ما تحصلت عليه بيت خزندار من مداخيل اللزم والمجابي من مجموع المطالب انطلاقا من النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، حيث تراوحت نسبة مداخيل اللزم من مجموع المطالب بين 19,25 % سنة 1193ه/ 1778-1779م و 56,59 % سنة 1207ه/ 1792-1793م . في حين لم تتجاوز نسبة ما وفرته المجابي خلال نفس الفترة 17,06 % سنة 1205ه/ 1790-1791م .[15] وتواصلت هذه الأهمية خلال القرن التاسع عشر.[16]

---

[14] Inalçik , (H),1985 , *Studies in Ottoman Social and Economic History* , London, p 101.

[15] أ و ت، دفتر عدد 211 . يحتوي على بيان حساب بيت خزندار، على المقبوض والمصروف من عام 1193ه /1778-1779م و 1216ه/ 1801-1802م. قمنا بتجميع ما يتم الحصول عليه من اللزم سنويا لإنجاز هذه المقارنة.

وبخصوص ما وفرته اللزم الحضرية من فوائد مادية لخزينة الدولة فإنه يبقى هاما، خصوصا وأنه اقترن بارتفاع نفقات الدولة والحاجة الى موارد قارة منذ بداية القرن الثامن عشر وخصوصا اثر الأزمة الباشية التي تأثرت بها الإيالة . فارتفعت قيمة كل اللزم بعد هذه المرحلة إذ سجلت لزمة الباطان مثلا ارتفاعا سريعا وهي ترتبط بصناعة الشاشية التي انبنت عليها ثروة العديد من الحرفيين والتجار خاصة بالحاضرة، من 24 ألف ريال سنة1156ه/43-1744م الى 70 ألف ريال في السنة الموالية وكانت على يد أحمد بن الكاتب. وواصلت الارتفاع ليتولاها حمودة الشريف في السنة الموالية ب 90 ألف ريال .[17] وبقيت في هذا المستوى المرتفع في السنوات الموالية لتبلغ 100 ألف ريال سنة 1186ه/72-1773م وقد تولاها الحاج حمودة الريكضون.[18]

كما شهدت عديد اللزم الحضرية الأخرى ارتفاعا كبيرا في قيمتها وخصوصا التي تتصل بالتجارة الخارجية انطلاقا من النصف الثاني من القرن الثامن عشر حيث عاشت الإيالة انطلاقا من الثلث الأخير للقرن الثامن عشر حيوية تجارية مستفيدة من الأوضاع التي كان عليها المتوسط ،[19] فقد ارتفعت قيمة لزمة قمرق مدينة تونس من 120ألف ريال سنة 1192ه/ 78-1779م[20] الى 180 ألف ريال سنة 1255ه/ 39-1840م .[21]

---

[16] Henia (A),1980, *Le Grid : ses rapports avec le Beylik de Tunis (1676-1840)*, Pub Univ de Tunis, Tunis, pp 90-91.

Bouzgarrou-Largueche (D),1993, *Waten El Monastir : Fiscalité et Société (1676-1856)* Pub faculté des lettres de la Manouba , Tunis , p 182 .

[17] أ و ت ، دفتر عدد 21 ، ص17 ، ودفتر عدد 34 ، ص ص 19، 36.

[18] أ و ت ، دفتر عدد 2070 ، ص 5.

[19] Chérif (M-H), 1977, « H'ammûda Bâshâ Bey et l'affermissement de l'autonomie tunisienne »,dans *Encyclopédie des Africains,* Paris ,T VII ,pp 99-127. p119.

[20] أ و ت دفتر عدد 206 ، ص 7.

[21] أ و ت دفتر عدد 3/2250 ، ص 5 .

وقد زادت أهمية اللزمة في هذا المجال انطلاقا من الأهمية المتزايدة التي أصبح عليها اللزامة ، إذ تمكنوا من الاندماج التدريجي في أجهزة الدولة وبالتالي مواكبة التطورات التي شهدتها الإيالة خلال هذه المرحلة .

2 - تطور نظام الالتزام وتحولاته .

لقد شهد الالتزام أثناء اعتماده بالإيالة التونسية مجموعة من التحولات الأساسية حتى جعلتنا نتحدث عن خصوصية لهذه الممارسة، فهي وان لم يكن لها تأثير كبير على طرق عمل هذه المؤسسة فقد أثرت بشكل هام وأساسي في مدى انتشار هذه الممارسة وأهميتها الاقتصادية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فكان من الضروري العودة الى الفترات السابقة لفهم أهم التحولات التي عرفها الالتزام وبشكل خاص بالمجال الحضري.

أ - نظام الالتزام قبل سنة 1705 م.

لابد من الإشارة الى أن اللزمة نظام سابق لإلحاق الإيالة التونسية بالإمبراطورية العثمانية، وظهر مصطلح الالتزام و اللزمة لأول مرة في العهد الحفصي، وأصبح استعماله شائعا في ذلك الوقت الى جانب الكراء و "القبالة" أو "الضمانة".[22] التي أضحت قاعدة لاقتصاد المدن لكونها شملت كافة فروع التجارة وأصناف الحرف والأسواق (الدباغين، الخرازين، سوق الربع بتونس ...) وقبالة الملح أو الفنادق والمخازن ...الخ. وبالرغم من هذه الأهمية فان ذلك لا يحجب حالات التردد الذي رافقته في العهد الحفصي.

---

[22] القبالة أو الضّمانة ، كانت شائعة في العهد الأغلبي (800-909م) خاصة فيما يتعلق بالأسواق ، وهي تعني ان المتقبّل يتعهد بتسديد مبلغ سنوي للدولة مقابل جبايته للضرائب أو استغلاله لنشاط معيّن. و قد انتعشت هذه الممارسة بصفة خاصة في العهد الفاطمي(909-972م). نظرا لحاجة هولاء للمال وقد اتسع العمل بالقبالة ليشمل حتى العاصمة المهدية ، رغم رفض فقهاء المالكية لهذه الممارسة .

أنظر، (محمد حسن)،1999، *المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي* ، تونس ، الجزء 1 ص ص 545-546.

إذ يشير روبار برا **نشفيك BRUNSCHVIG. R** أن نظام الالتزام لم يكن كثير الانتشار في العهد الحفصي. [23] كما يذكر الزركشي أن السلطان أبا فارس عبد العزيز(1394-1434م) أسقط العديد من المجابي المتعلقة بالأسواق مثلا مجبى سوق الرهادنة وقيمته 3000 دينار

و مجبى رحبة الماشية و قدرها 10000 دينار و مجبى فندق الخضرة و قدره 3000 دينار و مجبى سوق العطارين وقدره 150 دينارا و مجبى فندق الملح 1500 دينار ومجبى فندق البياض (أي الفحم) وقدره 1000 دينار و مجبى قائد الأشغال و قدره 3000 دينار

و مجبى سوق القشاشين و قدره 100 دينار. ومجبى سوق الصفارين (النحاس) و قدره 50 دينارا و مجبى سوق العزافين و قدره 50 دينارا و مجبى الصابون و قدره 6000 دينار جميع ذلك ذهبا.[24]

ما نستنتجه من خلال الزركشي أن نظام الالتزام كان موجودا في العهد الحفصي بل كان شاملا لجميع الأنشطة الاقتصادية في حاضرة تونس. غير أن وصفه لهذه المجابي والمغارم يعكس مدى الاحتجاج على توظيفها باعتبارها "مكوسا"،[25] منافية للضريبة الشرعية أي العشر فكان التردد في إتباع هذا النظام الجبائي. و لعل من أبرز مظاهر هذا التردد تخلي السلطان أبي فارس عبد العزيز عن هذه المغارم لكن يبدو أن العودة إليها تمت بصفة سريعة ذلك أن معظم هذه اللزم التي ذكرت سنجدها موجودة بحاضرة تونس في الفترة العثمانية مع تغيير طفيف في بعض التسميات مثل فندق الغلة بدلا من فندق الخضرة.

---

[23] Brunshvig , (R), 1947 , *La Berbérie orientale sous les Hafsides, des origines à la fin du XV è siècle* , T 2 , p71.

[24] الزركشي (محمد)،1966، *تاريخ الدولتين الموحدية و الحفصية*، تحقيق و تعليق محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس ص ص 116-117.

[25] "المكوس" مفردها " مكس" و جامع المكوس يدعى مكاس و الى اليوم يستعمل المكاس

مما لا شك فيه أنه خلال الفترة العثمانية شهد نظام الالتزام بالايالة التونسية تغييرا في اتجاه مزيد التعميم باعتبار أن هذا النظام كان كثير الانتشار لدى العثمانيين في مختلف المقاطعات. ذلك أن الجانب الأوفر من المجابي التي كانت تخضع لها الأراضي "الميرية" في الفترات المتقدمة كانت ترفع بواسطة نظام الالتزام.[26] و قد تم توزيعها من قبل كبار الملتزمين الى عدة أقساط على صغار الملتزمين من الأعيان المحليين.

و يمكن القول إن المصادر الأرشيفية تمكننا من الوقوف على بعض آليات نظام الالتزام في ما قبل القرن الثامن عشر خاصة.[27] حيث جاء في مطالب القيروان سنة 1089 هـ/1676-1679م.

جدول عدد 1 : مطالب القيروان سنة 1089 هـ/1676-1679م.[28]

اللزمة	القيمة
لزمة الباب والرمانة وورق الدخان ورحبة الطعام .	3000 دينار
لزمة الصاغة.	120 دينار
لزمة الدواب .	45 دينار
لزمة الفحم .	20 دينار
لزمة وزن الفضة والذهب .	13 دينار
لزمة الحبس (السجن).	40 دينار

19 Inalçik ,(H) ,1985, *Studies in Ottoman Social*….op. cit. , p100.

[27] دفتر عدد 1 هو الدفتر الذي يهتم بالفترة المرادية.

[28] أ و ت ، دفتر عدد 1 ص 108.أنظر كذلك دالي (حمادي) 2003-2004 ، *النفوذ المحلي بالبلاد التونسية وتشكل الدولة الترابية 1574م - 1877م : قراءة في العلاقة بين القبيلة والزاوية و البايليك* . أطروحة دكتوراه ، تحت إشراف الأستاذ (عبد الحميد) هنية . كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية بتونس .

لقد كانت جميع هذه المطالب على يد القايد محمد بن مامي، غير أن هذه المعلومات على أهميتها تبقى محدودة للغاية وتثير عددا من التساؤلات. لعل من أبرزها لماذا تم حشر هذه "اللزم" ضمن مطالب أخرى ؟ مثل الهوا و قانون زيتون بمناطق القيادة...وغيرها.

إذن فإن هذا الأمر يجعل من هذه "اللزم" ضريبة قارة لا تخضع للمزاد. كما أن نصيب القايد في هذه الحالة لم يكن محددا. وهو ما يجعلنا نطرح الأسئلة التالية: هل هو ملتزم لجميع هذه المطالب ؟ وكيف يتم استخلاص هذه المطالب و اللزم؟ بطريقة مباشرة أي عبر أعوانه أو من قبل أعيان المدينة؟

لعل ما ميز هذه المرحلة التي تعتبر انتقالية في تاريخية الالتزام أنها احتوت مجموعة من العناصر المهمة التي بدأت تتوضح خلال القرن السابع عشر، و تتمثل في إحياء ممارسة اللزمة وأساليبها المعهودة منذ أواخر القرن السادس عشر، وذلك عبر كراء هناشر الدولة والتفويت في إنتاج غابات زياتينها، إضافة الى بعض الضرائب، لفائدة وجهاء المخزن وأصحاب الأموال وغيرهم من الراغبين في الالتزام.

ومهما يكن من أمر فإن اللزمات أثناء هذه الفترة (قبل 1705م) كانت أقل عددا وتنوعا مما ستكون عليه بداية من القرن الثامن عشر،[29] بالرغم أنها حافظت ولو نسبيا على بعض خصوصياتها . فنجد اللزمات التجارية إذ أخضعت جميع المعاملات التجارية للجباية عبر الالتزام ، وهذا ليس غريبا ولكن الجديد خلال هذه الفترة هو أن تتحول هذه الأداءات المفروضة على هذه المعاملات الى احتكارات انطلاقا من منتصف القرن السابع عشر ويعود ذلك الى الحاجة لأموال قارة تضمن من خلالها الدولة القدرة على تنظيم أجهزتها ومراقبة مجالها بشكل سليم لاسيما خلال فترة حكم حمودة باشا المرادي . وتتمثل أبرز اللزمات التجارية بإيالة تونس حتى أواخر القرن السابع عشر في لزمة الأسواق التي يبدو أنها عرفت نموا خلال الفترة المرادية وتدعمت خلال القرن الثامن عشر حيث ظهرت أسواق جديدة في عدد مهم من مناطق الإيالة . إضافة الى هذه اللزمة نجد لزمة

---

[29] السعداوي (ابراهيم) ، 2004، " نظام الإلتزام بإيالة تونس أثناء فترة 1574-1705م" *المجلة التاريخية المغاربية* ، عدد 117، ص ص 75-109، ص 83.

الباب في هذه الفترة وهي تعتبر من الأداءات الموروثة عن العصر الوسيط ، حيث كان سكان البوادي وأصحاب القوافل التجارية يؤدون عند أبواب المدن العديد من الرسوم على منتوجاتهم المختلفة مثل الحبوب والصوف والجلود وغيرها . وكانت تعرف "بالفائد " وكانت تضبط حسب نوعية السلع وكميتها وقيمتها .[30] وما تجدر الإشارة إليه أن اللزم التجارية قبل 1705م حافظت على أهميتها وتدعمت خلال الفترات الموالية ارتباطا بالحركية الإقتصادية التي عاشتها الإيالة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.[31]

إضافة اللزمات التجارية نجد خلال هذه الفترة لزمات أخرى ارتبطت بالدعائم الإقتصادية للمدن الكبرى، مثل اللزمات الحرفية فقد تميزت الحرف بالإيالة التونسية في العصر الحديث بتنوعها وطابعها التقليدي، حيث كانت تتوزع داخل النسيج الحضري للمدن العتيقة شوارعها و أنهجها الرئيسية خاصة المناطق القريبة من الجامع الكبير، وقد مثلت هذه الأسواق مراكز أعمال المدينة وقلبها الإقتصادي. وتميزت هذه الأسواق بتخصصها على المستوى الحرفي حيث نجد، سوق الشاشية وسوق المصوغ وغيرها... كما مثلت هذه الأسواق فضاء للإنتاج والترويج، مثلا سوق اللفة أين تتم تجارة الصوف المغزول والملابس الصوفية المتنوعة. وقد خضعت هذه الحرف الى التنظيم والمراقبة عبر الأمناء الذين تمتعوا بنفوذ قضائي لحماية جودة الإنتاج والتصدي للغش والاحتكار.[32] كما تم الالتجاء الى الإلتزام لتحصيل الأداءات المفروضة على الحرف والصناعات الرائجة.

كما شمل نظام الإلتزام عدد من الخدمات ، هي مجموعة من اللزم القليلة جدا قبل 1705م من حيث العدد وكذلك ما تقدمه من مداخيل لفائدة للدولة وأكثر من ذلك أن الوثائق التي عثرنا عليها لا توفر لنا صورة واضحة عن طريقة سير هذه اللزم ومدى انتشارها، وربما يجب الانتظار الى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حيث تتوضح

---

[30] حسن (محمد)، 1993 ، *المدينة والبادية* .....، ج 1 ص 540.

[31] أنظر لاحقا تصنيف اللزم الحضرية.

[32] Sebag (P),1989, *Tunis au XVIIé siècle* ...op.cit., pp 163-164.

المسائل كثيرا بخصوص هذه اللزم . مثل لزمة الرمانة والعلامات والمواشط و الطبالة والأفراح و الزندالة ...وغيرها.

ب ـ الإلتزام بعد 1705م .

تتوفر خلال القرن الثامن عشر معلومات أكثر سواء في سجلات الأرشيف الوطني أوفي المصادر العربية وكتب الرحلات.[33] ويبدو أن الإلتزام اتسع نطاقه بالولايات العثمانية بالتوازي مع نوع من الاستقلالية عن مركز الإمبراطورية العثمانية.

* **فترة حسين بن على (1705-1740م) :** يبدو أن الأمور بدأت تتضح بعض الشيء في بدايات الفترة الحسينية، إذ أننا أمام نظام الالتزام في أجلى صوره، مثال عن ذلك بن ميلاد الذي التزم صيفية ماطر مقابل ما يدفعه من قمح و شعير بحساب "ويبتين" على كل ماشية التزم بدفع 1000 دينار "علفة" و الأرجح أنها موجهة لمحلة الريح التي تتجه الى باجة عبر ماطر لتلتحق بمحلة الصيف هناك [34]. كما التزم بأداء 2000 دينار مقابل توليه القيادة و هو المقصود بـ "من قبل المنصب" كما التزم بدفع 1500 دينار مقابل هذه التولية نتيجة عملية مزايدة في اللزمة و قبل علي بن ميلاد المبلغ المزاد عليه من قبل محمد بن عمر و محمد الصغير. وبذلك تكون قيمة لزمة قيادة ماطر في سنة 1710-1711م بلغت 4500 دينار في حين بلغت لزمة قيادة سوسة لنفس السنة 6000 دينار، وقد التزمها القايد محمد صابر.[35] و لتأمين أقصى ما يمكن من حظوظ النجاح والمردودية

[33] Chérif (M-H),1973, « L'Etat tunisien et les campagnes au XVIIIé » in *L'ankylose de l'économie méditerranéenne au XVIIIé et au début du XIXé siècle : le rôle de l'agriculture*, Nice, p 12.

- Chérif (M-H),1990, « Fermage (Lizma) et fermiers…. » op. cit. pp 21-22.

-Valensi (L) , 1977, *Fellahs Tunisiens , l'économie rurale* ....op.cit, p 524.

[34] ابن يوسف (محمد الصغير)، (مخطوط عدد 18688) ، *تاريخ المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي التركي*، المكتبة الوطنية ، ص 38.

[35] أ و ت، دفتر عدد 3، ص 200

لأنشطتهما عمد علي بن ميلاد قايد ماطر الى التزام سوق الثلاثاء بما قيمته 166 دينار ونصف في حين عمد القايد محمد صابر الى التزام ميناء مدينة سوسة ب4000 دينار [36].

مما لا شك فيه أن ضبط قواعد العمل في استخلاص الجباية و الأداءات، كما هو الحال بالنسبة الى ميناء سوسة أو غيرها من المجابي مثل العشر أو حتى المجابي الطارئة مثل الدوايا و الخطايا تساعد على التزام هذه الخطط و بالتالي تساهم في بروز نخبة من اللزامة في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

رغم بروز فئة القياد اللزامة منذ عهد حسين بن علي و ربما تدعمت في عهد علي باشا على المستوى العددي على الأقل فانه لم تبرز عائلات مهيمنة فباستثناء عائلة السبعي التي برزت في عهد حسين بن علي و التي مثلت "مجمعا"عائليا بأتم معنى الكلمة على حد تعبير الأستاذ محمد الهادي الشريف. [37]

لقد اخذ نظام الإلتزام في بداية القرن الثامن عشر العديد من الأشكال وهو ما جعل منه أداة أساسية في جمع الجباية والحصول على مطالب المناطق. وقد بدأ ذلك يبرز من خلال تعميمه على كل القطاعات ، فحتى دور الدعارة و الخناء أخضعت الى الإلتزام.[38] ولا شك أن هذا التدعيم قد أسهم في تثبيت إيرادات اللزم بصفة فعلية في كشوف مداخيل الدولة بدءا من سنة 1740م الى جانب المجابي، ومداخيل أملاك البايليك ومحاصيل "الدوايا" و "الخطايا".[39]

*** فترة علي باشا (1740-1756م) :** لقد اتسعت دائرة اللزمة خلال العهد الباشي حيث شملت أغلب الأنشطة سواءا بالمدن أو بالأرياف، وكونت مداخيل ذلك القطاع موردا أساسيا بالنسبة لخزينة الدولة. واعتمد علي باشا منذ البداية على اللزامة لتجاوز ضائقته المالية فكان تحالفه قويا مع فئة اللزامة منذ 1735م. ولهذا سجلت قيمة أغلب اللزم

---

[36] أ و ت، دفتر عدد 3، ص 200.

[37] Chérif (M-H),1984, *Pouvoir et Société*...op.cit, TI, p288.

[38] Chérif (M-H),1990, « Fermage (Lizma) et fermiers…. » op.cit, p 20.

[39] أ و ت ، دفتر عدد 1762.

ابن طاهر (جمال)، 1995 ، *الفساد وردعه الردع المالي وأشكال المقاومة والصراع بالبلاد التونسية(1705-1840)* ، منشورات كلية الآداب بمنوبة .تونس.

ارتفاعا بداية من 1740م، على سبيل المثال حددت لزمة دار الجلد بـ 77 ألف ريال سنة 1743م.[40] كما أحدثت بعض اللزم الجديدة التي تتصل أما بالعقارات التابعة للبايليك أوببعض الخدمات، مثلا لزم "الخبازة" ولزمة "كوشة الكاف" ولزمة الحمامات، ولزمة "الشوارع " بالحاضرة التي بلغت قيمتها أكثر من ألفين ريال. كما سعت الدولة الى مراقبة الأنشطة الحضرية والاستفادة منها ماديا وهو دليلا على أهمية النقد بالنسبة الى خزينة الدولة في هذه المرحلة التي خرجت منها الإيالة من حرب أهلية.

كما عرفت اللزمات الكبيرة ارتفاعا في قيمتها بحكم ارتباطها المباشر بحركة المبادلات والأسواق، مثال عن ذلك لزمة دار الجلد التي تضاعفت تقريبا ثلاث مرات بين 1740م و1743م حيث ارتفعت في مرحلة أولى لتصل الى 44 ألف ريال، ثم واصلت الارتفاع لتصل الى أقصى حد لها 77 ألف ريال، وقد التزمها مثلا رجب كاهية وأحمد بن الكاتب.[41] غير أنها انخفضت بعد ذلك لتعود الى مستوياتها السابقة، إذ كان عدم استقرار قيمة اللزم ظاهرة ميزت هذه المرحلة.

هذا وقد سجلت لزمة "الباطان " ارتفاعا سريعا وهي ترتبط بصناعة الشاشية التي انبنت عليها ثروة العديد من الحرفيّين والتجار خاصة بالحاضرة .فقد ارتفعت قيمتها من 24 ألف ريال سنة 1743م الى 70 ألف ريال في السنة الموالية وكانت على يد أحمد بن الكاتب. وواصلت الارتفاع ليتولاها حمودة الشريف في السنة الموالية بـ 90 ألف ريال . [42]غير أن قيمتها انخفضت فيما بعد وبقيت في تلك المستويات الى النصف الثاني من القرن الثامن عشر حيث عادت اغلب اللزم الى الارتفاع و الاستقرار.

كما عرفت عديد اللزمات الأخرى في هذه الفترة تحولات أساسية ، ففي بداية عهد على باشا كان الطلب متزايدا بالأسواق الأوروبية على الحبوب والزيوت ، لكن سوء الظرفية الفلاحية جعلت هذه اللزم غير مستقرة ومتميزة بالتذبذب في عائداتها، فلزمة غابة تونس تعكس هذا التذبذب مثلا، خلال فترة 1742-1751م، حيث انحدرت من 180 ألف دينار

---

[40] أ و ت ، دفتر عدد 34 ص 30.

[41] أ و ت ، دفتر عدد 2159-2160-2161.

[42] أ و ت ، دفتر عدد 21 ، ص17 ، ودفتر عدد 34 ، ص ص 19، 36.

سنة 1742م وكانت على يد القايد بوزيد بن ميلاد، الى 43 ألف دينار وقد التزمها الحاج سالم الشواري وأخوه فتح الله. ثم أخذها الفقيه محمد الخياطي سنة 1746م ب 65 ألف دينار.[43]

وتوفر لنا وثائق الأرشيف عددا من المعطيات، حول اللزامة الهامين الذين احتكروا اللزم الكبرى في عهد علي باشا ومثلوا سندا قويا بالنسبة الى الدولة على المستوى المالي. فان عددا كبيرا منهم تمكن من التأقلم والمحافظة على نفوذه بعد 1756م لنشاهد هؤلاء يتلقون لزما على غاية من الأهمية مثل لزمة "الباطان"، "دار الجلد " و"القمرق ". وربما من خصوصية اللزامة في هذه المرحلة إقامة ثروة فقط وتولي الأعمال دون البحث عن إقامة تحالفات مع أجهزة الدولة. الذي سيصبح مطمحا بالنسبة الى البعض في الفترات اللاحقة، وبداية من النصف الثاني للقرن الثامن عشر حيث الاستقرار السياسي يصبح عاملا مشجعا لكثير من الأعيان للاندماج في الجهاز الإداري للدولة، لما في ذلك من فائدة مادية طبعا.

كما تجدر الإشارة الى أن علي باشا كان متشددا في معاملته للملتزمين وخصوصا أثناء محاسبتهم وقد يصل الأمر عند التجاوزات الى سجن عدد منهم .كما أنه كان يلتجأ في أحيان كثيرة الى "الوكلاء" نظرا لعدم إيفاء اللزامة بتعهداتهم.[44]

* **فترة ما بعد 1756م :** كانت الفترة الأولى لعودة أبناء حسين بن علي الى الحكم مناسبة جديدة لانتعاش الإقتصادي و اللزمة وارتفاع قيمتها نظرا لعجز خزينة الدولة وزيادة تشريكهم النخب المحلية في الحكم. مثال لزمة دار الجلد تضاعفت قيمتها ما بين 1757م و 1759م حيث بلغت 125 ألف ريال ثم هبطت الى 100 ألف ريال في 1764م.[45]

---

[43] أ و ت ، دفتر عدد 34 ، 45.

[44] أ و ت ، دفتر عدد 55 .

[45] أ و ت ، دفتر عدد ، 98 ، 103، 110.

كما تجاوزت قيمة لزمة "الباطان " خلال فترة 1757م-1763م المائة ألف ريال وقدر معدلها السنوي بـ 108 ألف ريال، لكن تلك القيمة لم تكن مستقرة، وقد بلغت أقصاها 118 ألف ريال في 1759م وقد تولاها محمد البجاوي.[46]

وأضحت اللزمة عنصرا رئيسيا في النظام الإداري الحسيني، وشكلت وسيلة ناجعة لتسيير شؤون البلاد، وهي طريقته المثلى للتحكم في المجال واعتمدها البايليك كقاعدة أساسية لتولي الأعمال، بالقيادات وجباية ما عليها من مطالب عينية ونقدية، كما أصبحت لزمة القيادات بوثائق الأرشيف كغيرها من اللزم من حيث المحاسبة.

وقد عرفت ظاهرة التزام القيادات انتشارا كبيرا في منتصف القرن الثامن عشر، لان الالتزام أصبح من مشاغل عائلات كبيرة حتى انه بدأت تبرز ظاهرة تجميع عدد من القيادات في يد عائلة واحدة، ولعل أهم مثال وأشهره هو عائلتي بن عياد و الجلولي .

فإضافة الى ارتفاع قيمة اللزمات الفلاحية المرتبطة بحركة المبادلات، فلزمة غابة تستور تضاعفت ست مرات ونصف ما بين 1755م 1758م إذا ارتفعت من 20 مطر تونسي الى 130 مطر تونسي، كما شملت الزيادة لزمة غابة تونس وكراء الأسواق الريفية وغيرها.

ولعل من الدلائل الأساسية على هذا التطور والنمو ظهور بعض اللزم الحضرية التي لم تكن معهودة في السابق مثل لزمة "خيط القرادش والمسمار" ولزمة "جلد الذيب والثعلب " ولزم "الوكالة " بمدينة القيروان ولزمة "فلوس النحاس " وغيرها....

* **نظام الإلتزام الى 1814م :** يعتبر النصف الثاني من القرن الثامن عشر متميزا بالاستقرار السياسي والتواصل الذي عرفته الإيالة خلال فترة كل من علي باي (1759-1782م) وابنه حمودة باشا(1782-1814م).

ومما تجدر الإشارة إليه خلال هذه الفترة التطور الذي ميز ممارسة الإلتزام سواء على المستوى الكمي أو النوعي حيث تعددت اللزم وارتفعت قيمتها، مهما كانت متصلة

[46] أ و ت ، دفتر عدد 91 ، 103.

بالأنشطة الريفية أو الحضرية. كما شمل عددا هاما من الوظائف والأنشطة التي أصبحنا نجد لها أثرا كبيرا في دفاتر المحاسبة الجبائية.

ولعل من الأشياء الدالة على هذا التطور في هذه المرحلة، المشاركة في تولي اللزم وهو دليل على الاستقرار الذي أعطى دفعا للأنشطة الإقتصادية والرغبة في توليها ، لتحقيق الأرباح والدخول في خدمة الدولة. حيث "التزم الحاج سالم بن ذياب وأبو بكر بن ميلاد قياد ما يذكر عن عام واحد، وله مدتها قبل هذا كما هو مبين بأمرنا الذي بأيديهما. قيد ذلك يوم الخميس ثاني حجة الحرام سنة 1199ه/84-1785م " وهذه اللزم هي: لزمة فندق الخضرة بباب بحر 10000 ريال، لزمة الدخان 7000 ريال، لزمة منقالة العطارين3000 ريال، لزمة منقالة الإدام 2000 ريال، لزمة الشوارع 1000ريال.[47]

وانطلاقا من هذه المعلومات المتصلة بممارسة الإلتزام خلال هذه الفترة من حيث تطور عدد اللزم وزيادة قيمتها، يمكن القول أن هذه الفترة عرفت نموا اقتصاديا هاما، لما وفرته اللزم لخزينة الدولة من أموال إضافية، والأهم من كل ذلك أن هذا التطور شمل اللزم الكبرى التي ترتبط بشكل مباشر بالأنشطة ذات العلاقة بالتجارة الخارجية، مثل لزمة الباطان، أو القمرق أو دار الجلد. وقد ارتفعت هذه الأخيرة مثلا من 160 ألف ريال سنة 1786م الى 200 ألف ريال 1788م لتصل سنة 1789م الى 240 ألف ريال.[48]

كما أن هناك مظهرا آخرا يعبر عن تطور ممارسة الإلتزام في هذه المرحلة هي تعدد المزايدة الى حد المضاربة، لكن المحدد في هذه العملية خلال هذه الفترة بالذات هو من يدفع أكثر.[49] وهذا ما يدفعنا للحديث عن أهمية المداخيل المتأتية من هذه الممارسة، فكانت بذلك من أولى اهتمامات الدولة، دون أن ننسى أهميتها الإدارية، وهو ما سيمثل حافزا أساسيا لحدوث مجموعة من التحولات إذ أخذت اللزمة تتطور بشكل هام خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حتى أن أكبر تطور كان له الأثر الإيجابي على ممارسة الإلتزام وخاصة في جانبها الإداري هو تنظيم عمل القياد اللزامة في عهد حمودة باشا

---

[47] أ و ت ، دفتر عدد، 235، ص 14.

[48] أ و ت ، دفتر عدد، 235 ، ص 18.

[49] أ و ت ، دفتر عدد، 274 ، ص 31.

وهو ما عرف " بالمشارطة المالية " أو " الإتفاق "، تمثل هذا الإجراء في ولاية العمال بمشارطة مالية " ... ويسمى هذا الدخل " بالإتفاق" للفرق بينه وبين الالتزام في الصورة الظاهرية، لأن الالتزام يكون بالمزايدة على عيون الإشهاد بالمحكمة، وهذا يقع سرا بين الوزير والطالب ".[50]

فهو إذن صيغة محوّرة لنظام الالتزام وجوهر التحوير ليس "المشارطة المالية" وإنما صيغة التوصل الى تلك المشارطة فالوصول الى المشارطة في نظام الالتزام يكون بالمزايدة على عيون الإشهاد بالمحكمة في حين يتم التوصل الى المشارطة المالية في نظام "الاتفاق" سرا بين الوزير وطالب الولاية.

ولم يقتصر "الاتفاق" على تولية العمال أو الولاة و إنما شمل أيضا التزام الوظائف الاقتصادية. حيث نجد في مصادرنا " على هلال قايد الرحبة مائتين اثنتين قفيز شعير وألف محبوب (4500ريال) واحدة تقسط عليه في ذلك أقساط يرجعه على ستة أقساط وذلك اتفاق عام 1199ه /1784م-1785م، غرة رمضان المعظم. "[51]

كما جاء " 100 ألف ريال على فرحات الجلولي ومحمود بن عياد اتفاق قيادة و خضاير الزيتون وصاع الزيت." وقد تم التجديد في السنة الموالية من قبل فرحات الجلولي بضمان من محمود بن عياد بنفس القيمة.[52]

لكن ما تجدر الإشارة إليه أن الاتفاق إذا شمل الوظائف المخزنية مثل القيادة والمشيخ وبعض الوظائف الاقتصادية فان ذلك لا يعني التخلي عن عملية المزايدة في التزام هذه الوظائف، وهو ما يدفعنا للتساؤل حول أسباب هذه الازدواجية و ماهي الغاية التي قد تجنيها الدولة من ذلك؟

ج - فترة ما بعد 1814م .

تعتبر مرحلة ما بعد حكم حمودة باشا بالإيالة التونسية مرحلة مفصلية وهامة جدا على عديد المستويات، الإدارية السياسية والاقتصادية. وتتوفر بمصادرنا معلومات تأكد

---

[50] ابن أبي الضياف (أحمد)،1999، *الإتحاف...* ، ج 3 ، ص 17.

[51] أ و ت ، دفتر 235 ، ص 11.

[52] أ و ت ، دفتر 2127 ، ص 43-44.

السمة الأساسية وهي التراجع الذي أصاب الإيالة التونسية بعد 1815م، حيث صارت وضعيتها مغايرة تماما لما كانت عليه في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر.[53]

وتميز البايات في جملتهم خاصة منهم محمود باشا باي (1814م-1824م)، بقلة الحزم وعدم وضوح الرؤيا السياسية والتردد في اتخاذ القرارات الهامة، بالإضافة الى عنايتهم المتزايدة بمظاهر السلطة. وكانوا واقعين تحت تأثير حاشيتهم، ولم يكن لهم برنامج سياسي واضح خصوصا فيما يتعلق بالمسألة المالية.[54] في الوقت الذي تنامي فيه نفوذ الوزراء الذين كانوا في غالبهم من المماليك، وأصبح لهم دور كبير في بلورة السياسة الداخلية وتحديد مواقف الحكومة، وقد عينوا أتباعهم في مراكز القرار.

كما أن حياة الترف والبذخ التي ميزت البلاط الحسيني وفئة الأعيان عمقت التنافر بين تقلص الموارد المالية، وارتفاع حجم المصاريف. فقد ودعت الإيالة المرحلة التي كان فيها وزراء علي باي على درجة من التقشف، لكن الإسراف أضحى محبذا لدى البايليك والأوساط المخزنية منذ عهد محمود باي. وهو " الذي فتح باب الصرف في الترف من الملابس والحلل، وغير ذلك مما تتعلق به الشهوات الملكية، غافلا عما يقتضيه حال المملكة ...".[55] وساهم ذلك في التهافت على المصنوعات الأوروبية وبالتالي ارتفاع قيمة الواردات، كما دفع السلطة الى تكثيف الاستغلال الداخلي لمواجهة النفقات.

ولعل ظهور عدد من الأوبئة تسببت في ارتفاع الوفيات خاصة في صفوف العامة، حيث وقع في الحاضرة طاعون في أوت 1818م " وهذا الطاعون الذي وقع في هذه الإيالة ...نقص به من الإيالة قدر النصف، وبقيت غالب المزارع معطلة لا أنيس بها ".[56] أدى ذلك الى ندرة اليد العاملة وتقلص المساحات المزروعة، فاتسعت الأراضي البور حتى بالمناطق الخصبة، وقد ألم الجدب بمناطق كثيرة. وخلال هذه المرحلة غلب على الأوضاع الفلاحية التراجع واضطراب المحاصيل سواء بالنسبة الى الغراسات المثمرة أو

---

[53] ابن ابي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف ...ج 3*، ص ص 126، 161، 163.

[54] ابن ابي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف* .... ج 3، ص ص 130 ، 131 .

[55] نفس المصدر ونفس الجزء ، ص 148.

[56] نفس المصدر ونفس الجزء، ص ص 127 ، 129.

الزراعات الكبرى، لا سيما أن طرق الإنتاج وتقنياته بقيت تقليدية. وتعاقبت على الإيالة سنوات من الجفاف خاصة بمناطق الجنوب والوسط كما لم تسلم مناطق الشمال من هذه التقلبات المناخية.

وأثر نقص المحاصيل بصفة مباشرة في تجارة الإيالة وعلاقة السلطة بالأهالي، ولجأ البايليك الى توريد المواد الغذائية أحيانا بعد أن كانت الإيالة تنتج من الحبوب أكثر مما توفره باقي أقطار شمال إفريقيا الأخرى، ولم يخف الرحالة الأجانب دهشتهم من التقهقر الذي أصاب الأرياف التونسية، بالإضافة الى تدهور القرى والمدن.[57] كما تدهور القطاع الحرفي، بسبب تراجع الحركية في المجتمع الحضري وارتفاع أسعار المواد الأولية، والمنافسة التي بدأت تجدها بعض المنتجات في الأسواق، كما أن قوانين الممارسة الحرفية تقليدية ولا تسمح بالتطور.[58]

انعكست هذه الوضعية على اللزمة التي تميز تطورها بعدم الإستقرار والاضطراب، وسجلت اللزم انخفاضا واضحا خاصة بالمدن، حيث انخفضت قيمة لزمة الشريحة بمقدار النصف سنة 1817م مقارنة بالسنة السابقة.[59]

كما أثرت التحولات العالمية واضطراب عدد من القطاعات المنتجة واللزم وتراجعها بصفة اساسية، على موازنات البايليك. المداخيل المتأتية من مصادر خارجية كالقرصنة وبعض الضرائب النقدية والهدايا التي تقدمها أقطار أوروبا توقفت بصفة نهائية بعد 1815م.[60]

---

[57] Valensi (L),1977, *Fellahs Tunisiens*....op.cit, pp 461,462.

[58] Valensi (L) ,1969, « Islam et capitalisme : production et commerce des chéchias en Tunisie et en France aux XVIIIe et XIXe siècles », dans *R.H.M.C*, T. XVI, juillet-septembre . p 376-400.

Chérif (M-H), 1970, « Expansion européenne et difficultés tunisiennes.1815-1830 »dans *Annales E.S.C.*, mai-juin , p714-745.

Chater (Kh) , 1984, *Dépendance et mutation*....op.cit. pp 318,322.

[59] أ و ت دفتر عدد 396، ص ص 5 ، 7 .

[60] Chérif (M-H),1970, « Expansion européenne… pp 723,724.

Chater (Kh) ,1984, *Dépendance et mutation*..... pp 213,231,247,254.

أنه من المهم القول أن بداية القرن التاسع عشر كانت مليئة بكل هذه التطورات التي ذكرناها والتي كان لها عميق التأثير في المؤسسات والإدارة وعملها، وبما في ذلك الإلتزام، لكن يبقى التفكير في إيجاد حلول للمسائل الجبائية هاجس البايليك على مر هذه الفترات وخاصة بداية من الثلاثينات، حيث بدأ التفكير في مواكبة الحاجيات الجديدة من النفقات مع محاولات الاعتناء بالجيش منذ عهد حسين باشا باي (1824-1835م)، في هذا الإطار يمكن فهم هذا الإجراء الذي تم اتخاذه و المتمثل في اللجوء الى المحصولات لأول مرة في فيفري-مارس 1831م حيث "وقع ترتيب المحصولات بفندق الغلة بباب البحر وهو أول التراتيب في الحاضرة...وجمع منه الوزير مالا وافرا، ثم صار التزاما في شوال سنة أربع وخمسين (ديسمبر 1838م- جانفي 1839م) ".[61]

هذا وقد سعى أحمد باي (1837-1855م) ولنفس الأسباب ، الى البحث عن وسائل أكثر نجاعة على المستوى الجبائي للترفيع في مداخيل الدولة خاصة وان مشروعه الإصلاحي تطلب نفقات كبيرة.[62] ومن أهم هذه الوسائل إقرار لزم جديدة مثل لزمة "الصابون الطري" .[63] وتعميم العمل بالالتزام الذي عرف انتشارا كبيرا في إطار مركزة الدولة وإحكام المراقبة على الأنشطة الإقتصادية الحضرية خاصة، إذ تم تعميم العمل بلزمة المحصولات واحتكار بيع بعض المواد وترويجها. مثل الدخان حيث " رتب المحصولات في بلدان الإيالة مثل المرتب بباب البحر، وحجر بيع الدخان بحيث لا تبيعه إلا الدولة ولا يشتريه غيرها من أهل زراعته، وسعر أنواعه في الشراء من الفلاحة كما سعّر بيعه ."[64] وقد شملت المحصولات 22 سوقا في سنة 1270ه/ 1853-1854م، في حين كان معمولا بها إلا في 13 سوق سنة 1251ه/ 1835-1836م.[65]

وقد انعكست هذه الإجراءات على نظام الإلتزام عامة، حيث ساهمت هذه التحولات في ارتفاع قيمة أغلب اللزم، مقارنة بالقرن الثامن عشر وخاصة اللزم الحضرية، مثل

---

[61] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999 ، *الإتحاف* ...ج 3 ص 180.

[62] Chater (Kh) , 1984, *Dépendance et mutation*…..op.cit, p 553.

[63] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف* ...ج 4، ص 31.

[64] نفس المصدر، ونفس الجزء والصفحة .

[65] Chater (Kh) , 1984, *Dépendance et mutation*…. p 554.

لزمة الحوت التي ارتفعت قيمتها لتصل 71 ألف ريال سنة 1841م في حين كانت سنة 1780م 55 ألف ريال. أو قمرق تونس الذي بدوره عرفت قيمته ارتفاعا هاما، اذ تطور من 120 ألف ريال الى 180 ألف ريال في الفترة الممتدة بين 1801 و 1841م.[66] ما شملت هذه الظاهرة خلال فترة أحمد باي تقريبا كل اللزم التي لها اتصال بالمجال الحضري كما يبرزه الجدول التالي من خلال هذه الأمثلة.

جدول عدد 2 : تطور قيمة بعض اللزم الحضرية بين 1839م و 1841م .[67]

اللزم	القيمة سنة 1839م	القيمة سنة 1841م
ربع راس الجبل	10500 ريال	21000 ريال
ربع بنزرت	18000 ريال	34500 ريال
ربع القيروان	92000 ريال	120000 ريال
بيع الدخان	500000 ريال	500000 ريال
خيط الفضة	30000 ريال	40000 ريال

المهم أن نظام الالتزام هو الذي مكن بعض الأعيان المحليين من مواصلة تنفذهم داخل مناطقهم بقطع النظر عن التغيرات التي طرأت في أعلى هرم السلطة و أن السلطة الجديدة باعتمادها نظام اللزمة كآلية من آليات بسط النفوذ و تجميع فوائض الإنتاج وشتى أنواع المجابي من دواخل البلاد، تتمكن من تحقيق غايتها المتمثلة في الحصول على أكثر ما يمكن من المداخيل.

لكن الى أي مدى كان للخصوصيات المميزة لهذه الممارسة من دور وتأثير على هذه المداخيل؟ وكيف تم التعامل مع هذه الممارسة بالإيالة التونسية؟ أين تبرز

[66] أ و ت ، دفاتر عدد 219 ، 285 ، 3/2250.

[67] أ و ت دفتر عدد 3/2250 ص ص 3 ، 5 ، 9 ، 13 ،18 ،20 .

خصوصيات الممارسة مقارنة بمناطق أخرى من الإمبراطورية؟ وماهي مميزات جوانبها التقنية ؟ والشروط الممكنة لتولي الإلتزام؟

3 ـ الجوانب التقنية لممارسة الإلتزام .

تحتوي مصادرنا على إشارات عديدة تخص الجوانب المتصلة بممارسة الإلتزام وأساسا الجوانب التقنية، لما لها من أهمية في رسم ملامح هذا النظام أولا، ثم لأنها تعبر عن خصوصية محلية، فالالتزام بالايالة التونسية لم يتطور بنفس الكيفية التي تم بها في ولايات أخرى من الإمبراطورية العثمانية خلال نفس الفترة، مصر أو منطقة البلقان... ولعل هذا ما يجعلنا نؤكد في البداية على هذه المسألة لفهم الجوانب التقنية لممارسة الإلتزام، حيث ارتبط ذلك بشيئين اثنين أولا أن المؤسسات بالبلاد التونسية لم تتطور بنفس الكيفية بالمناطق الأخرى الخاضعة للنفوذ العثماني وبالتالي هناك خصوصية محلية ، وثانيا الارتباط برغبة طرفي العقد، وهما الدولة التي تتولى تنظيم ميدان اللزمة عن طريق إبرام العقود بعد عملية المزايدة من جهة، و الملتزم (أو الملتزمين) من جهة ثانية.

أ- شروط تولي الإلتزام.

تبرز أهمية الملتزم في الدورة الإقتصادية، باعتباره أداة وصل أو تاجرا وسيطا بين الخاضعين للضرائب و الأداءات و الفارضين لها. هذه الوساطة التي تمكنه من جني أرباح مالية تخول له نفوذا يقوى كلما تنوعت أنشطته و بما أنه المشرف المباشر على ضمان جزء من المداخيل المتأتية للدولة من الضّرائب و الأداءات الأمر الذي يجعل الدولة في حاجة الى هؤلاء اللزامة فتسعى الى مساعدتهم على حسن سير عملهم إن تعرضوا إلى بعض العراقيل. و يرتبط ذلك بأهمية ما توفره اللزمة من المداخيل إلى الدولة.[68] و لعل حرص الدولة على ترسيخ نظام الالتزام على أسس سليمة وتثبيت قواعده للتوصل إلى تطبيقه بطرق مثلى يشمل كل الأنشطة الخاضعة للأداءات و التي يعود إليها احتكارها ، و لا شك أن هذا التدعيم قد أسهم في تثبيت إيرادات اللزمة بصفة فعلية ويمكن القول أن هذه الأهمية تفسر تنوع شروط تولي اللزم وتعددها. و تتلخص هذه الشروط في:

---

[68] السراج (أبو عبد الله الوزير)، 1970 ، *الحلل السندسية في الأخبار التونسية، الشركة التونسية للتوزيع* .تونس ، ج 2، ص 397.

* أولا رغبة أصحاب المال في تولي اللزم من خلال التقدم للمشاركة في المزايدة التي تعتبر أساسية في تحديد قيمة اللزمة و اللزام. كما هو الشأن بالنسبة الى لزمة الملح سنة 1779م. " لزمة الملح ب6500 ريال سنة 1193هـ/1779م.على علي بالنور. بل صارت لزمة الملح المذكورة بعشرة آلاف ريال على حميدة خالد النايلي في المدة المذكورة أعلاه و قيدا و آخر سنة 1193هـ/1779م. التزم حميدة خالد النايلي ملاحة تونس و توابعها بإحدى عشرة ألف ريال عن مدة عام 1193هـ/1779م."[69] كما أن هناك مجموعة من الشروط الأخرى ليست دائما متصلة باللزام و إنما بأهمية اللزمة.

* ثانيا رغبة الدولة في الاستفادة منها كما هو الشأن بالنسبة الى لزمة دار الجلد التي وفرت 125 ألف ريال سنة 1759م. و لزمة البطان 100 ألف ريال سنة 1761م.[70] وهي لزم ارتبطت بشكل مباشر بحركة المبادلات و الأسواق و بصناعات انبنت عليها ثروة العديد من الحرفيين و التجار خاصة بحاضرة تونس. لذلك لم تكن هذه اللزم مجالا مفتوحا لكل من يشاء من التجار أو أصحاب المال و اللزامة بل فقط الذين يتوفر فيهم شرط آخر أكثر أهمية.

* ثالثا القدرة المالية و النفوذ للتحالف مع الدولة لتولي مثل هذه اللزم. إضافة الى القدرة على الإدارة و التسيير و التنظيم و المراقبة لأنشطة متصلة بالنفوذ السياسي و الإداري للدولة. لذلك يتم الالتجاء لتأكيد ضرورة الإيفاء بما تم الاتفاق عليه و إن أي إخلال يؤدي الى فرض خطايا أو حرمان اللزام من تولي لزم مستقبلا إضافة الى فقدان ثقة الدولة به.[71] وخاصة إذا ما اتصل ذلك بأحد الخدمات الموجهة للسكان و بشكل واسع و أساسا سكان التجمعات الحضرية كما حصل للصابون[72] و لزامة الصناعة أو التوزيع حيث يشترط العقد تزويد السكان "...كما اتفقنا معه بأنه إذا لم يتم بكفاية أهل المكان من الصابون و تركهم مختصين مدة لزمته فإننا نقدم لهم من عندنا ما يحتاجونه من الصابون

[69] أ و ت ، دفتر عدد 206 ص ص26، 25 .

[70] أ و ت ، دفتر عدد 45 ص 40.

[71] انظر لاحقا الإجراءات المتخذة في حالة الإخلال بالعقد .

[72] أ و ت ، دفتر عدد 1869 . يحتوي على مجموعة عقود لزم الصابون بكل من تبرسق، تاستور، بنزرت، والعالية والكاف. أنظر الملاحق .

و يلزمه أداء جملة اتفاق اللزمة المذكورة التزاما تاما."[73] كما أن من شروط تولي الالتزام عدم التعلل بأي سبب للإخلال بشروط العقد إذا ما اتصل الالتزام بأنشطة لها علاقة بتوفر مواد أخرى على الدولة توفيرها. أو قد لا تساعد الظروف الطبيعية على استكمال شروط الخدمة أو الوظيفة التي تم توليها في شكل لزمة. " أصل لزمة فلوس النحاس، قبل محمد الزمرلي بعشرين ألف ريال في عام واشترط على نفسه أن لا يحاسب المعظم سيدنا دام عزه بالبطالة قلت أو جلت و لا يدعي بقلة وجود البياض و لا يعتذر بغيره من الأعذار. مبدؤه يوم 7 من محرم سنة 1172هـ/ 1758م ".[74]

كما أنه إذا ما لم يتمكن اللزام من الإيفاء بتعهداته تضطر الدولة الى فرض شرط آخر من أجل ضمان حسن سير عمل النشاط أو الوظيفة التي تم إعطائها في شكل لزمة. وتمثل هذا الشرط في فرض "ضامن" للزام إذا كان اللزام غير معّروف أو حديث العهد بالالتزام وتولي أنشطة وظائف لصالح الدولة. وقد تم تعميم هذا الشرط في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في بعض الحالات سواءا بالنسبة الى اللزم الريفيّة أو الحضرية مثال عن ذلك " لزمة حانوت القزازين بباردو أثبتت على الذمي ذابير بن طاوس و الذمي شلومو بن يعقوب عتال بألف ريال واحدة في العام قيد يوم الجمعة 3 في ربيع الأول من سنة 1157هـ/1744م. والضامن لهم الحّاج علي بن مجاهد على يد الحاج حسين باكير ".[75]

ب ـ الجانب القانوني : عقد الإلتزام.

تحتوي وثائق الأرشيف على أخبار كثيرة حول أنواع اللزم و تطور قيمتها وأسماء اللزامة، إلا أن عقود الإلتزام غير متوفرة بشكل يسمح لنا ببلوغ كل الخبايا لهذه الممارسة فكان الالتجاء الى بعض المصادر الأدبية ومكافحتها مع ما هو موجود بوثائقنا الأرشيفية من جهة ، ومقارنة هذه الممارسة بما كان معمولا به في مناطق أخرى من الإمبراطورية

---

[73] هذا الشرط تم على الحاج أحمد بن الحاج عمر شباح الزواوي التستوري. متولي دار صناعة الصابون بتستور سنة 1255هـ/1839-1840م.

[74] أ و ت ، دفتر عدد 115 ص93.

[75] أ و ت ، دفتر عدد 21 ص 16.

العثمانية . و تتولى الدولة تنظيم ميدان اللزمة عن طريق إبرام عقود بعد المزايدة .[76] ويحدد العقد حقوق الملتزم (أو الملتزمين) وواجباته تجاه البايليك، فالدولة تضبط تاريخ ابتداء اللزمة أو انتهائها حسب التقويم الهجري. و بداية من 1158 هـ/1745-1746م. تتم الإشارة إلى ذكر الأشهر الموافقة بالأعجمي عندما يتعلق الأمر بعدد من لزم مرتبطة بنشاط له علاقة بالتجارة الخارجية. كما يمكن أن يكون ذلك من أشكال التحديث المرتبطة بالالتزام خلال هذه الفترة. كما يحتوي هذا العقد على قيمة اللزمة النقدية أو العينية وكيفية تسديدها على شكل أقساط و يوضح مشمولات اللزمة أو الأداءات المخزنية التي سيتولى اللزام استخلاصها "التزم القايد أحمد بن الكاتب البطانات بثمانين ألف ريال في مدة العام و معه أربعة شواشية وفي هذه الثلاثة أشهر يدفع عشرة آلاف ريال و أما بقية دراهم اللزمة و قدرها سبعون ألف ريال فإنها تقسم على تسعة أشهر بقية العام و تدفع مشاهرة كل شهر سبعة آلاف ريال وسبعمائة ريال وسبعة وسبعين ريال و ثلاثة أرباع و ناصري و نصف قيد يوم الجمعة 3 في جمادى الأول سنة 1158 هـ/1745-1746م و العدد المذكور يدفع لبيت خز ندار و مبدأ اللزمة من أول يوم من جمادى الأول في 1158 هـ/1745-1746م ".[77]

فالالتزام باعتباره رابطة بين طرفين يلتزم بموجبها طرف بأداء معين للأخر وفي هذه الحالة الدولة هي التي يحق لها المطالبة بذلك الأداء.

وتتلخص نظرية الالتزام في جانبها القانوني، في دراسة العلاقة بين هاذين الطرفين، بدراسة مدة العقد و شروط قيامه، و الأسباب التي تؤدي الى إبطاله، وهي من المسائل الأساسية لفهم كيفية تنظيم هذه الممارسة.

ولهذه الممارسة أهمية بالغة حيث أنها تتضمن القواعد العامة التي تنظم المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية. والجدير بالذكر أن الالتزام يمتاز باشتماله على أحكام أساسية عامة تتسم بصفة التجريد، تخضع لها الالتزامات في مجموعها دون اعتبار ذاتية

[76] أ .و .ت ، دفتر عدد 1869.

[77] أ و ت ، دفتر عدد 45 ، ص 36.

موضوع الالتزام. الأمر الذي يكون منها الأصل العام الذي لا مناص من الرجوع إليه ومن اعتماده كلما افتقدت قاعدة خاصة تحكم مسألة من المسائل المتعلقة بالممارسة.[78]

***- مدة العقد** : ترتبط المدة لتولي الإلتزام بعدد هام من الشروط أولها، ما توفره اللزمة من مداخيل للدولة و مدى تواتر هذه المداخيل. وهو الهدف الرئيسي الذي من أجله تم اعتماد الالتزام. كما ترتبط المدة بمدى قدرة اللزام على الإيفاء بتعهداته تجاه الدولة.

لذلك نقول بأن عنصر الرابطة الشخصية هام في إقامة عقد الالتزام ، انطلاقا من المفهوم الشخصي للالتزام وهو المفهوم التقليدي كما بين ذلك **ماريون مارسال MARION Marcel** .[79] غير أن من بين المسائل الأكثر أهمية المسألة المادية، وتغلب هذه المسألة محل الالتزام على طرفيه فيصبح الالتزام بذلك عنصرا ماليا أكثر منه علاقة شخصية. وتتلخص المسألة المادية في أن جوهر الالتزام ليس في الرابطة الشخصية إنما في موضوعه الذي يمثل قيمة مالية ، فما يمكن معه اعتبار الالتزام قيمة مالية لها ذاتيتها قد تلزم أي شخص لفائدة أخر. ونستنتج من هذا التحليل أن الالتزام قد نشأ ضمن فترة متميزة بالحاجة الى مداخيل إضافية . وعليه فان فكرة المادية في الالتزام تميزه بمرونة فائقة تطلبتها المرحلة وهو ما يفسر في اعتقادنا النمو الاقتصادي الذي ميز البلاد التونسية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر .[80]

---

[78] تجدر الإشارة الى أن العقود المتوفرة بالأرشيف لا تحتوي على تفاصيل كثيرة متصلة بخصوصية الممارسة كما أسلفنا الذكر على الأقل بالنسبة الى القرن الثامن عشر ، في حين تبدوا أن العقود خلال القرن التاسع عشر تحتوي أكثر تفاصيل وشروط قانونية لذلك إعتمدناها أكثر عند تناول هذا العنصر من الدراسة . أنظر الملاحق عدد 1 و2 و4 عقود لزم مختلفة ، في عدد من مناطق الإيالة.

[79] Marion (M),1923, *Dictionnaire des Institutions de la France aux XVIIé et XVIIIé siècles* .Paris . p 233.

[80] وهو ما أشرنا إليه بإطناب في بحثنا للحصول على شهادة الدراسات المعمقة والمتصل بـ " تطور نظام الإلتزام بالإيالة التونسية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر" أنظر البرهومي (عثمان) 1999 ،*تطور نظام الالتزام بالايالة التونسية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر* ، شهادة الدراسات المعمقة ، تحت اشراف الاستاذ السيد الصادق بوبكر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

أما بالنسبة الى المدة يبدو أنها كانت في أغلب الأحيان سنوية حيث تتردد في وثائقنا بشكل أساسي مدة سنة واحدة "في العام" أو " عام كامل ".[81] كما يمكن أن تكون المدة أكثر من سنة أي سنتين أو ثلاثة وربما أكثر.[82] غير انه نادرا ما تتجاوز خمس سنوات.

ويمكن القول انه كلما كان عدد السنوات اقل كان عمل اللزام أكثر انضباطا لأنه يخشى عدم توليه اللزمة في السنة الموالية.

كما يمكن أن تكون المدة أقل من السنة لمدة ثلاثة أو ستة أشهر. ولكن بصفة استثنائية، عند عدم إيفاء اللزام بتعّهداته فإنها تسند الى شخص أخر يتم اختياره من طرف الدولة لمواصلة بقية المدة حتى يتم عرضها للمزايدة بعد ذلك.

ولعل من خصوصيات هذه الممارسة بالايالة التونسية في هذه المرحلة التي تهتم بها هذه الأطروحة أن المدة قد تمتد على سنوات طويلة تصل أحيانا الى عشرة سنوات كما هو الشأن بالنسبة الى "حسن الكافي عن لزمة سوق الجرابة بباجة على مقبوضه ومصروفه في مدة عشرة أعوام أولها سنة 1181ه/1767-1768م وأخرها موفى سنة 1190ه/1776-1777م. 10000ريال مقبوضه من ذلك في المدة، و200 ريال مقبوضه من الخمسة حوانت المزادة بإزاء السوق دون خمسماية ريال صرفوها أرباب الحوانت في السوق ".[83]

وهو ما يدفعنا الى التساؤل عن الأسباب التي كانت وراء ذلك؟ خصوصا إذا علمنا أن مدة الإلتزام لا تتجاوز ثلاث سنوات بمركز الإمبراطورية العثمانية، وقد تضطر الإدارة المركزية الى قطع مدة العقد وفقا لأسباب تقررها هي كما بين ذلك **الأستاذ اينالجيك خليل INALCIK Halil**. إذ " كان الملتزمون الذين يتعاقدون لمدة ثلاث سنوات عادة ، مسؤولين عن دفع المبلغ الذي تم تحديده في عقدهم ومجموعة من الرسوم

[81] مثال عن ذلك ." حساب الذمي مناحيم على لزمة الفضة والصاغة في المدة الأتي ذكرها 19000ريالات ، عليه لزمة عام كامل أوله يوم الإربعاء التاسع و العشرون من شهر رمضان سنة 1183ه / 1769-1770م ."

أنظر أ و ت ، دفتر عدد 207، ص 21 .

[82] أ و ت ، دفتر عدد 2070 ، ص ص 33 ، 112.

[83] أ و ت ، دفتر عدد 2070، ص 110.

الإضافية . ولم تكن الإدارة المركزية ملزمة بترك جباية الضرائب بيدي أي ملتزم لكل فترة العقد. فحين يكون هناك مزاد أفضل، كان على الملتزم أن يدفع الفرق أو أن يفقد الحق في الجباية. وحين لا تكون الإدارة المركزية تحت وطأة ضغط مالي زائد، فإن القلق بشأن ضمان الخدمات من الملتزمين الذين يعتمد عليهم على مدى فترة طويلة من الزمن كان يحد من قيمة العائدات"[84]

ولعل من أهم الأسباب التي تفسر في اعتقادي التجاء الدولة بايالة تونس الى إعطاء اللزم لمدة طويلة شيئين اثنين أولهما ضمان مداخيل بشكل متواصل على فترات طويلة، لمواجهة النفقات المتزايدة و الأزمات المالية المتكررة. وثانيهما ضمان إدارة قوية لبعض الأنشطة ببعض المجالات الحضرية النشيطة أو الداخلية الفلاحية التي ترتبط آفاقها بالتجارة الخارجية مثل الحبوب أو الزيوت... وغيرها. لكن هل يؤدي احتكار اللزم على فترات طويلة الى ارثها من طرف الأبناء الى حد إنها أصبحت حكرا على تلك العائلة وهو ما تردد في وثائقنا خلال القرن التاسع عشر بالنسبة الى عائلة بن عياد، المرابط، الجلولي... وغيرهم. وهذا ما يجرنا للتساؤل حول الشروط الضرورية لإتمام العقد.

* **- شرّوط إتمام العقد :** يمكن التأكيد أن العقود المتوفرة بوثائقنا لا تسمح باستخلاص ملاحظات كثيرة بشكل مباشر، باستثناء اسم اللزام، المدة والقيمة المالية للزمة وأحيانا طريقة دفعها.[85] لذلك سعينا الى إعادة قراءتها ضمن إطارها التاريخي من الناحية القانونية والاقتصادية، انطلاقا من مقارنتها بممارسة الإلتزام في مناطق أخرى من الإمبراطورية العثمانية أو بأوروبا الغربية .

إذا تتلخص هذه الشروط في إتمام الإرادة في إنشاء العقود، وتنقسم أبعاد "الإرادة العقدية" الى أبعاد نظرية وأخرى تطبيقية لها اتصال بأطراف العقد ومجال الاهتمام

---

[84] اينالجيك (خليل) و كواترت (دونالد) ، 2007، *التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية* ،
المجلد الأول : 1300-1600، ترجمة د.عبد اللطيف الحارس.
المجلد الثاني : 1600-1914، ترجمة د.قاسم عبده قاسم ، الطبعة الأولى ، دار المدار الإسلامي ، بيروت لبنان .
المجلد الثاني ، ص 208.

[85] انظر أمثلة لعقود الالتزام بالملاحق .

للزمة. أي تنقسم شروط تكوين العقد الى قسمين: شروط تتعلق بالأشخاص وأخرى تتعلق بمضمون العقد، أي بنشاط اللزمة.

و تتمثل شروط العقد المتعلقة بالأشخاص وصحته، في "الأهلية" و"الرضاء". و"الأهلية " بوجه عام هي قدرة الإنسان على الالتزام وعلى مباشرته ما تعهد به وبدونها لا يستقيم العقد. أما "الرضاء" فهو توافق إرادتين أو أكثر على إنشاء علاقة قانونية ملزمة تنصرف آثارها مباشرة الى كل طرف متعاقد لما التزم به.

ولعل أهم شرط يتم التأكيد عليه من طرف المصادر المتصلة بهذه المرحلة، طريقة دفع الأموال أو المحاسبة والتي تكون في أغلب الأحيان في شكل أقساط " التزم الحاج علي بن ملوكة رحبة تونس بثمانية آلاف ريال في مدة العام يدفعها أقساط في كل قسط ألف ريال واحدة وثلاثماية ريال وثلاثة وثلاثين ريال وثلث الريال، والبدء يوم الأربعاء يوم واحد وعشرين من شهر محرم الحرام سنة 1155ه/1741-1742م".[86]

ومع انتشار ممارسة الإلتزام وتدعمه خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لاحظنا من خلال مصادرنا أن شروطا جديدة تم فرضها لتولي بعض اللزم، وهي وجود "ضامن" للزام.

وهذا ما دفعنا للتساؤل عن أسباب هذا الإجراء، هل انه يخص فقط اللزامة حديثي العهد بالالتزام أي ليس لهم تجربة أو غير معروفين وبالتالي الخوف من عدم قدرة هؤلاء على الإيفاء تعهداتهم . كما يمكن أن يكون ذلك تعبيرا على أزمة مالية، باعتبار أن هذا الإجراء لم يقتصر على مجال معين بل شمل اللزم الحضرية و الريفية ،مثلا في فترة علي باشا، وهي فترة تميزت بحاجة الدولة الى مداخيل قارة ومضمونة لمواجهة مخلفات الحرب الأهلية وتبعاتها الإقتصادية. كانت " لزمة حانوت القزازين بباردو، أثبتت على الذمي ذابير بن طاوس والذمي شلومو بن يعقوب عتال بألف ريال واحدة في العام قيد يوم

[86] أ و ت ، دفتر عدد 34، ص 11.

الجمعة 3 في ربيع الأول من سنة 1157ه/1743-1744م، والضامن لهم الحاج علي بن مجاهد، على يد الحاج حسين باكير ".[87]

كما آلت " لزمة زيتون غابة طبربة في شتوة سنة 1156ه/ 1742-1743م ، الى علي بن جمعة الصفاقسي من سكان طبربة بألفين وخمسماية دينار، وضامنه احمد بن الكاتب ".[88]

وربما يكون هذا الشرط الأخير في هذه الفترة بالذات يتزامن مع صعود فئات جديدة لخدمة الدولة خلال فترة علي باشا، مطالبين بإثبات جدارتهم على كل المستويات، بعد تقلص نفوذ عدد من التابعين "للصف الحسّيني" .

كما أن هذه الشروط تعبر عن أهمية اللزمة في النظام المالي للإيالة خلال هذه الفترة، حيث تبرز شروطا جديدة مع تطور هذه الممارسة، مثل دفع "تسبقة" لتولي اللزمة.لماذا ؟

هل أن ذلك لعدم ثقة الدولة بهؤلاء اللزامة إذ كانوا حديثي العهد بهذه الممارسة، أي ضمان جزء من المداخيل المفروض الحصول عليها. لكن ليس دائما ،لأن "التسبقة" تدفع من طرف بعض اللزامة المعروفين ومن الأعيان الذين تولوا هذه الممارسة سواءا في المدن الداخلية أو بالمدن الكبرى مثل الحاضرة وسوسة والقيروان ، حيث "التزم القايد أحمد بن الكاتب البطانات بثمانين ألف ريال في مدة العام ومعه أربعة شواشية، ودفع عشرة آلاف ريال من المبلغ والباقي أقساط ".[89] أو أن هذا الشرط - "التسبقة" - تعبير عن أزمة مالية تعيشها الدولة ومتمثلة في نقص النقد كما هو الشأن خلال السنوات الأخيرة لحكم أحمد باي، حيث تواصلت الإصلاحات التي استنزفت ميزانية البلاد.[90]

---

[87] أ و ت ، دفتر عدد 21، ص 16.

[88] أ و ت ، دفتر عدد 21، ص 16.

[89] أ و ت ، دفتر عدد 45 ص 36 .

[90] * حتى أنه في عام 1269ه/1852م توقفت دار المال في صرف الرسوم المالية لعدم وجود المال الناض بها ، حتى ضاق حال المملكة ، واجبر الباي على تسريح الزائد على القدر المحتاج من الجيش ، فكان ذلك سببا في تلزيم الجلد والدخان و المحصولات ، وامتداد أيدي اللزامة والعمال امتدادا لم يعهد مثله في قطر من الأقطار ، وهو السبب في نقص عمران البلاد . وكثرت شكايات المتظلمين من اللزامة والعمال . أنظر ابن أبي الضياف (أحمد)،1999 ، *الإتحاف* ....ج 4، ص 144.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الأزمات الحادة على المستوى المالي التي ميزت النصف الثاني من القرن التاسع عشر دفعت الى اقتران ممارسة الإلتزام بنوع آخر من "التسبقة" المالية ، يدفعها اللزام ببعض الجهات ليؤمن الإنتاج وعادة ما تكون مرتبطة بالأنشطة المحتكرة من طرف الدولة، مثل الجلد، الملح أو الدخان.[91]

* - **بطلان العقد** : لم يكن لعقد الالتزام خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر صبغة إلزامية إلا نادرا وهو في كثير من الأحيان يكون عرضة للبطلان والنقض سواءا من طرف اللزام أومن طرف الدولة، كطرف ثاني في عقد الالتزام ومثل هذه الوضعيات جعلت هذا العقد يكتسي أهمية أثناء تحريره. وهو ما يفسر تعدد الشروط مثل "الضامن" إذا كان اللزام حديث العهد بمثل هذه الممارسة. أو تأكيد "التسبقة" المالية لتكون مدعمة للعقد.

يترتب على بطلان العقد آثار عديدة بالنسبة الى الطرفين، انعدام الثقة وما يخلفه من حرمان بعض الملتزمين من تولي لزم جديدة أو في مناطق أخرى إذا ما كان الإخلال ناتج عن عدم قدرة اللزام أو شركائه على الإيفاء بالتزاماتهم.

غير أن الأمر لا يقف عند هذا الحد، بل يصل الى حد تسليط عقوبة على الملتزم وقد تختلف العقوبة لتتراوح بين السجن اذ نجد عشرة لزامة ضمن المساجين 108 ب"الزندالة" سنة 1762م،[92] لم يتمكنوا من الإيفاء بتعهداتهم عند توليهم اللزم خصوصا المتصلة بالإنتاج الفلاحي في ظرفية متسمة بمحاصيل سيئة بسبب نقص الأمطار.[93]

---

[91] أ و ت ، صندوق 96، ملف 138 وثيقة عدد20.

ابن أبي الضياف (أحمد)،1999، *الإتحاف* ....ج 4 ، ص ص 144،145 .

[92] Henia (A),1983, « Prisons et prisonniers a Tunis vers 1762 : Système répressif et inégalités sociales », in *R.H.M,* n° 31-32 , pp 223-252.p238.

[93] بن يوسف (محمد الصغير)، (مخطوط عدد 18688)، *المشرع الملكي* ...ص ص 488-499.

والترفيع في قيمة اللزمة في نفس السنة لتجاوز آثار الإخلال الذي تكبدته الخزينة. مثال عن ذلك الزيادة التي فرضت على ملتزمي ملاحة نابل سنة 1193ه/1779-1780م. وقد قدرت هذه الزيادة بألف ريال لتصل قيمتها الى أربعة آلاف ريال.[94]

كما يمكن أن تكون العقوبة في شكل خطية " على الحاج أحمد الحامي وإخوته ثلاثة ألف ريال خطية على يد الحاج حسن الجامع البواب أواسط جمادى الثاني سنة1193ه/جوان 1779م "[95]. هذه الخطية لعدم التزامهم بما قاموا به أثناء توليهم لزمة فندق الغلة بباب بحر أو لاخلالهم بالعقد الذي يربطهم بالدولة.

ولعل كثافة اعتماد هذا النوع من الإجراءات في هذه المرحلة دليلا على أن الدولة أصبحت قادرة على المراقبة ومركزة نفوذها من جهة ومدى أهمية اللزمة في استراتيجية البايليك الإقتصادية والمالية. فقد عمدت الدولة في هذه الحالة مثلا إضافة الى الخطية الترفيع في قيمة نفس اللزمة عندما طلب نفس اللزام توليها." التزم منا ولدنا أحمد الحامي فندق الغلة بباب البحر .عن عام واحد أوله غرة شوال أو ثانيه الذي هو أول شوال أكتوبر الأعجمي وذلك بأربعة عشر ألف ريال وخمسمائة ريال ووضع مسبقا بدار الباشا ثلاثة آلاف ريال.قيد أواخر رمضان 1193ه/سبتمبر1779م.[96]

ج - قيمة اللزمة .

تطرح قيمة اللزمة و أساسا القيمة النهائية التي تستقر عليها، إشكاليات عديدة و لعل من أهمها كيف يتم تحديدها ؟ متى ترتفع ومتى تنخفض ؟ ماهي العوامل التي تتدخل في تفسير هذه القيمة ؟ هل أن الاعتبارات الإقتصادية فقط ، هي المحدد الرئيسي ؟ أم هناك اعتبارات أخرى ؟

---

[94] أ و ت ، دفتر عدد 206 ص 27 .

[95] أ و ت ، دفتر عدد 206 ص 27 .

[96] أ و ت ، دفتر عدد 206 ص 29.

بالاعتماد على مصادرنا نلاحظ أن قيمة الالتزام شهدت تطورا كبيرا بالارتباط بالتحولات الاقتصادية التي عاشتها الإيالة خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر.[97] فكان لأهمية اللزمة الدور الأساسي في ارتفاع سعرها أو انخفاضه لذلك عمدت الدولة الى إرساء مبدأ عرضها للعموم و اعتماد المزايدة قصد تحقيق أكثر ما يمكن من الأرباح.

و لا ندري بالتحديد هل بدأ العمل بالمزايدة منذ إرساء نظام الالتزام بالإيالة التونسية وتبنيه كنظام واضح المعالم أم تم ذلك لاحقا ؟ حيث تعود أولى الإشارات التي تضبط أسعار اللزم وفق "المزايدة العلنية" الى أربعينات القرن الثامن عشر إذ تتردد بالوثائق الأرشيفية عبارات " إلتزم من ...بل صارت..." أو "...بل رجعت..."،"...بزيادة..."، "...زاد عليه...". أو "...قبل الزيادة...".[98]

لكن هذه المزايدة لم تشمل كافة اللزم المعروضة آنذاك بل اقتصرت على عدد قليل منها ، و هذا لا ينفي العمل بهذه الطريقة إذ من المحتمل أن تكون اللزمة قد عرضت للعموم و لم يتقدم لاقتنائها أكثر من شخص. و هناك إمكانية الموافقة على منح اللزمة بالسعر المقترح خاصة إذا لم تشكل تنافسا بين التجار.

كما يمكن أن تنطلق المزايدة من سقف محدد لا تنخفض عنه، و غالبا ما يكون هذا السقف مرتبطا بسعر اللزمة في عامها المنقضي و قد طبق ذلك خاصة مع نظام التزام المحصولات اثر الإجراءات التي تم اتخاذها من طرف أحمد باي.[99] أما إذا كان للزم ارتباط بأنشطة فلاحية فان أسعارها غالبا ما يحددها قيمة الإنتاج سواء جودة النوعيّة أووفرة الكميّة. لذلك نجدها غير قارة و متذبذبة بالارتفاع مرة و بالتدني مرة أخرى

---

[97] Henia (A) ,1980, *Le Grid ,ses rapports avec le beylik de Tunis (1676-1840)*,Pub Univ de Tunis , Tunis. pp33-45 ,

Henia (A),1999, *Propriété et stratégies sociales à Tunis(XVI-XIX),* Univ I Tunis .Tunis pp189-190.

Chater (KH),1984, *Dépendance et mutations*...op.cit, pp83-91.

[98] أ و ت ، دفاتر عدد 21- 45-206.

انظر كذلك الملاحق : ملحق عدد 3 : دور المزايدة في ارتفاع قيمة اللزمة .

[99] أ و ت، دفتر عدد ، 1863 قانون المحصولات الربع بسوسة 1839-1840م.

والعكس كذلك جائز. مثل لزمة غابة زيتون تونس التي سعرت سنة 1157 هـ/1744-1745م بمبلغ 50000 ريال وفي السنة التي تلتها حددت قيمتها النقدية بما يعادل 43000 ريال كما انهارت قيمة لزمة غابة زيتون طبربة إلى النصف في نفس التاريخ [100] و يعبر ذلك عن أزمة فلاحية خلال هذه الفترة أو هي ظرفية غير ملائمة للإقبال على الزياتين كمادة أساسية تقوم عليها التجارة الخارجية للإيالة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. [101] و هو ما يدفعنا الى التسائل عن مدى أهمية الأسباب الإقتصادية في ارتفاع قيمة اللزمة أو تراجعها ؟ و هل هناك أسباب أخرى ؟

ترتفع قيمة اللزمة لعدم اقتناع البايليك بالسعر المقدم في السنة السابقة فيقوم بالترفيع في قيمتها كما هو الشأن بالنسبة الى لزمة ملاحة نابل سنة 1193هـ/ 1779م. " على علي حمريط النابلي و عمه محمد حمريط و الحاج طعم الله الملاح و أحمد الساحلي ألف ريال واحدة زيادة على ما هو مقيد عليهم بدار الباشا و هذه الزيادة تحتسب عليهم من اليوم السابع من جمادى الثاني سنة 1193هـ/ 1779م، و صارت جملة اللزمة المذكورة على ما ذكر بأربعة آلاف ريال من العام المذكور". [102]

و قد تنقص قيمة اللزمة مقارنة بالسنوات الفارطة. سواء لأسباب اقتصادية عدم تحقيق القيمة المتفق عليها فإن قيمتها تنخفض في السنة الموالية، و هو دليل على تفهم الدولة لما يواجهه بعض اللزامة عند تولي مهامهم. بالرغم من أن مسألة الأرباح غير معلنة و هو من أسس التي تقوم عليها ممارسة الإلتزام في الأنظمة التقليدية .

كما يمكن أن تنقص قيمة اللزمة بأمر من الباي كما هو الحال بالنسبة الى بعض اللزم بمدينة تونس سنة 1194هـ/1780م. " لزمة فندق باب البحر على عثمان المجيدي و أخيه يوسف باثني عشر ريال و خمسمائة ريال بنقص ألفين ريال عن العام الفارط بأمر المعظم سيدنا دام علاه و ذلك لمدة عام واحدة مبدوه أول يوم من شهر أكتوبر الأعجمي

---

[100] أ و ت ، دفتر عدد 34.

[101] Valensi (L), 1960, « La conjoncture agraire au Tunisie aux XVIII^{ème} siècle » in *R.H,* N° 243, pp321-336.

Valensi (L), 1977, *Fellahs Tunisiens*….op. cit., p349.

[102] أ و ت ، دفتر عدد 206 ص27.

الآتي للتاريخ و قيد هنا أوائل شوال سنة 1194هـ/1780م. و على المذكورين لزمة المناقل و الدخان و الشوارع بأربعة عشر ألف ريال بنقص ألف ريال واحدة عن العام الفارط. كذلك لمدة عام واحدة مبدوه رأس عامهم الفارط و قيد بتاريخ أعلاه".[103]

هذا الإجراء يمكن أن يكون نتيجة أزمة حضرية حادة، خصوصا و أنه يأتي ضمن إطار تميزت به البلاد بمجموعة من التحولات الجبائية الكبيرة. متمثلة بدرجة أساسية في نقص الجباية و ما انجر عنه من اتخاذ إجراءات مرنة لجعل اللزمة أكثر فاعلية و ذات مردودية أكبر في توفير الأموال للدولة مع الإشارة الى ما تم اتخاذه من إجراءات بخصوص عمل القياد مثلا "الاتفاق" و هذه الإجراءات الاقتصادية تفسر إلى حد كبير انتقال اللزم من لزام إلى آخر.

---

[103] أ و ت ، دفتر عدد 206 ص 31.

4 ـ كيفية انتقال اللزم من شخص الى آخر و المحافظة عليها.

تنتقل اللزم من شخص الى آخر أو من مجموعة الى أخرى وفقا للعديد من الاعتبارات سواء لأسباب اقتصادية أو إدارية، أو الى أسباب أخرى غالبا ما تكون لها اتصال برغبة السلطة في تفعيل بعض الأنشطة الاقتصادية وبالتالي الالتجاء الى لزامة أكثر قدرة على تولي هذه المهام.

أ ـ الاعتبارات الإقتصادية.

يعتبر السبب الإقتصادي من أهم الأسباب التي تفسر انتقال اللزم من شخص الى آخر أو من مجموعة الى أخرى، حيث تقوم هذه الممارسة على مبدأ أساسي وهام وهو الربح، بالنسبة للطرفين أي الدولة أولا واللزام ثانيا. وتماشيا مع هذا المبدأ تعتبر المزايدة ضرورية للبحث عن من يدفع أكثر، لذلك تضطر الدولة وفي حالات كثيرة الى إعادة عرض احتكاراتها من جديد لعدم قبول السعر النهائي الذي رست عليه اللزمة. لذلك نقول أن اللزمة في آخر الأمر هي بيد من يدفع أكثر كما هو الشأن بالنسبة الى غابة طبربة سنة 1792م. وهو ما يبرزه الجدول التالي.[104]

جدول عدد 3 : ارتفاع قيمة لزمة غابة طبربة سنة 1792م .

القيمة (بالدينار)	اللـــــزام
10000	الحاج سالم بن ذياب وبوبكر بن ميلاد .
12000	علي الخياشي وعلي بالنور
18000	الحاج سالم بن ذياب وبوبكر بن ميلاد.
20000	علي بالنور والخياشي .
25000	الحاج سالم بن ذياب وشريكه بوبكر بن ميلاد .
28000	على يد علي عبان .

[104] أ و ت ، دفتر عدد 274 ، ص 31.

وما نلاحظه انطلاقا من هذا المثال لهذه اللزمة التي أعطيت في نفس السنة بما قيمته 28000 دينار، وهو ما يعني أنها تضاعفت ثلاث مرات تقريبا مقارنة بالقيمة التي عرضت بها لأول مرة.

كما يمكن أن ترتفع قيمة اللزمة دون تغيير اللزام، كما هو الشأن بالنسبة الى لزمة القمرق التي تولاها القايد أحمد الهويدي بما قيمته 18000 ريال سنة 1743م، فقد ارتفعت قيمتها في السنة المولية الى 24000 ريال وبقيت بيد نفس اللزام.[105]

ويعود ذلك لأسباب كثيرة لعل من أهمها ثقة مؤسسات الدولة في مجموعة معينة من اللزامة الذين أثبتوا قدراتهم في مجال إدارة الأعمال، وتحمل المسؤوليات ذات الطابع المالي خاصة وان الالتزام يتطلب، إمكانيات مادية يجب أن تتوفر لهؤلاء اللزامة ونوابهم في المناطق الداخلية وبالمدن، لإتمام عمليات المراقبة على الوجه الأكمل. وأعتقد أن هذا لم يكن متوفرا لكل اللزامة ولا يشمل كل اللزم، خاصة إذا علمنا بأن هناك عددا كبيرا من اللزم التي أصبحت حكرا على فئات محدودة جدا، مثل ما هو الشأن بالنسبة الى دار الجلد أو دار السّكة أو الباطان والقمرق... وغيرها من اللزم الكبيرة التي تتطلب إدارتها الى نواب و مسؤولين في أنحاء مختلفة من الإيالة.

ولنفس الاعتبارات أي الإقتصادية قد تنقص قيمة اللزمة مقارنة بالسنوات السابقة نظرا لعدم تحقيق القيمة المتفق عليها، وبذلك يتم إعادة عرضها الى المزايدة فتكون القيمة المقترحة أقل.كما حصل بالنسبة الى عدد من اللزم الحضرّية، مثل لزمة دار السّكة أوالخشاخش وخيط الفضة أو القمرق... وغيرها. حيث إنخفضت قيمة لزمة القمرق من 160 ألف ريال سنة 1772-1773م الى 120ألف ريال سنة 1783-1784م وكما هو الشأن بالنسبة الى لزمة الخشاخش التي تراجعت قيمتها من 50 ألف ريال سنة 1773-1774م الى 35 ألف ريال سنة 1795-1796م .[106] ويعود ذلك الى الظرفية التاريخية المميزة بالنسبة لعدد من اللزم حيث تتأثر اللزم بالظروف الإقتصادية والمناخية والإجتماعية والسياسية، فهذه الأمثلة التي ذكرتها تأتي ضمن فترة تميزت بمخلفات الوباء

---

[105] أو ت ، دفتر عدد 34، ص 31.

[106] أ و ت ، دفتر عدد ، 120 ، 136 ، 157 ، 181 ، 211.

الكبير الذي عرفته الإيالة سنة 1783م، إضافة الى بعض التحولات الأخرى متمثلة في الركود الإجتماعي الذي ميز سنوات التسعينات من القرن الثامن عشر، بسبب بعض الصعوبات على المستويين الإقتصادي والمالي.

ب ـ الاعتبارات الإدارية.

تتمثل هذه الاعتبارات في مدى تدخل الدولة ومؤسساتها لتنظيم الالتزام وبالتالي الإشراف على المراحل الضرورية التي تتطلبها هذه الممارسة ، كما تتدخل لتجاوز النقائص والمتمثلة أساسا في عدم بلوغ التعّهدات المنتظرة من اللزام لأسباب كثيرة، فإن الدولة تتدخل لتوفر ما يلزم حتى تتمكن اللزمة من التواصل خاصة إذا ما اتصل الأمر بالأنشطة الحضرية بالمدن الكبرى مثل حاضرة تونس.

وضمن الاعتبارات الإدارية، يمكن القول أن وثائقنا وفرت لنا إشارات كثيرة حول لزم لا تجد أحيانا وفي بعض السنوات من يتولاها رغم أهميتها، ويتصل الأمر عادة باللزم الريفية وخاصة بعض غابات في مناطق الوسط او الجنوب حيث تكون الأمطار غير مستقرة وقد يستشرف اللزام كيف سيكون عليه المحصول في السنة الموالية، وهو ما يجعل الدولة تقبل بالتخفيض في قيمتها أو تلجأ الى تعيين من يتولاها وفي أغلب الأحيان تصبح ضمن مطالب القايد بتلك المنطقة.

ولكن الأهم أن هذه الظاهرة شملت عددا من اللزم الحضرية، كما هو الشأن بالنسبة الى لزمة خيط الفضة سنوات 1775م و 1776م. [107]و لزمة رحبة الطعام بتونس سنة 1779م . [108] فما هي الأسباب التي أدت الى ذلك؟

يمكن تفسير مثل هذه الظواهر التي تعترضنا في بعض الفترات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بالعودة الى أهم التحولات التي ميزت هذه الفترات ، إذ أن السياسة الإقتصادية التي انتهجتها الدولة منذ عهد حسين بن علي إقترنت بتدعم "الرأسمالية الماركنتلية" بأوروبا، وما صاحب ذلك من توسع على المستوى التجاري ليشمل عددا كبيرا من مناطق المتوسط، ولعل هذا التطور فرض على عدد من المناطق التعامل مع

---

[107] أ و ت ، دفتر عدد 191ص 50 و دفتر عدد 200 ص 82.

[108] أ و ت ، دفتر عدد 206 ص 8.

هذا المعطى الجديد بطرق جديدة كذلك. وهو في اعتقادي ما يفسر السعي الى تركيز "دولة حديثة"، ولعل من مظاهرها - وهو ما لم يحدث بالإيالات العثمانية الأخرى بشمال إفريقيا- التعويل على النخب المحلية سواءا فيما يتعلق بتسيير شؤون البلاد أو المساهمة في الانتفاع من أنشطتها، خاصة عن طريق تمكينها من استغلال الفروع التي تصعب مراقبتها بصفة مباشرة من قبل الدولة، كما كان الهدف من ذلك توفير النقد اللازم للبايليك من جهة ودعم تلك الفئات للمخزن بالمناطق الداخلية حتى تكسبه نوعا من "الشرعية" من جهة أخرى.[109]

لذلك يمكن القول إن اللزمة شكلت الأداة الأساسية لتحقيق هذه الغايات، وهو ما جعلها تكون محور اهتمام لقطاعات كبيرة من الإدارة الحسينية خلال هذه المرحلة.

وربما ما يفسر انتقال اللزمة من شخص الى آخر أن الدولة في أحيان كثيرة لا تجد من يتولى اللزم، باعتبار أن اللزم تنتهي في آخر الأمر بيد من يدفع أكثر ولكن اذا ما تعلق الأمر بلزم كبرى ذات أهمية إستراتيجية في اقتصاد البلاد ولها ارتباط بالتجارة الخارجية مثل لزمة القمرق أو الجلد... وغيرها، فان الدولة لا تسلمها إلا الى من يتمتع بثقة كبيرة وتربطه بأجهزة الدولة وأعوانها تحالفات، أو من العناصر المعروفة بقدرتها المادية والتنظيمية، وهو ما يفسر بقاء أغلب هذه اللزم خلال فترات طويلة من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بيد مجموعة محدودة، أمثال بن عياد و الجلولي و نويرة و الخياشي وبن ساسي و بن الحاج.

وهذا في حد ذاته يفسر الوضع الذي أصبحت عليه هذه الممارسة تدريجيا خلال القرن التاسع عشر، حيث بدأت تتشكل أساليب إدارية جديدة تفسر انتقال اللزمة أو بقائها بيد شخص معين. حيث أنه مع التزام المحصولات في بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر، أخذ انتقال اللزم منعرجا آخرا، اذ أصبحت الدولة تتدخل بقوة لفرض ما ترتضيه، فاللزمة سواء ارتفعت قيمتها او لم ترتفع، أصبحت مفروضة على اللزام، فهو لا يستطيع التنصّل منها إلا إذا زاد عليه لزام آخر، بمعنى أنه لن يتمكن من فض التزامه ولا إيقاف العمل بعقده إلا إذا كان السعر المقترح يفوق السعر الذي اقتناها به.

---

[109] Chérif (M-H), 1986, *Pouvoir et société* ….op.cit, T II , p 206.

وهذه القرارات مكنت أحمد باي من الضغط على الملتزمين بكل الطرق لمزيد الدفع الى الدولة وذلك لاقتناعه بأن أرباحهم الطائلة تفوق بكثير مبالغ التزاماتهم ويأتي ذلك في الوقت الذي كانت فيه خزينة الدولة في حاجة الى المداخيل الجديدة بسبب النفقات العسكرية.[110]

ج ـ الاعتبارات الإجتماعية .

هذه الاعتبارات متصلة بشكل أساسي باللزامة والإمكانيات المتوفرة بالنسبة الى البعض منهم لإنجاز ما تعهدوا بالقيام به، غير أن حالات انتقال اللزمة لهذه الأسباب كثيرة ونجد أثارا لها في وثائقنا الأرشيفية ، وهو ما دفعنا للتساؤل عن الإجراءات البديلة أولا ثم ما هي النتائج المترتبة عن ذلك ؟

تنتقل اللزمة من شخص الى آخر لأن ملتزمها أصبح غير قادرا على مواصلة اللزمة كما هو الشأن بالنسبة الى لزمة الدخان سنة 1772م، التي كانت بيد يوسف المجيدي، فانتقلت في نفس السنة الى الحاج محمد بن منصور على أن يتكفل بدفع ما تبقى على الملتزم السابق.[111] غير أن مثل هذه الحالات تؤدي الى عدد من الإجراءات التي يمكن اعتبارها ردعية للحد من الإخلال بالالتزامات، وخاصة إذا ما اتصل الأمر باللزم الحضرية التي لها علاقة بتزويد المدن بالضروريات أو التزام أسواق المدن والحاضرة خاصة، كما هو الشأن بالنسبة الى الحاج أحمد الحامي وإخوته حيث سلطت عليهم خطية بثلاثة آلاف ريال في جوان 1779م [112]، لعدم التزامهم بما تعهدوا به أثناء توليهم لزمة فندق الغلة بباب البحر، اولإخلالهم بجانب من جوانب العقد الذي بينهم وبين الدولة. وهذا النوع من الإجراءات دليلا كافيا على ما توليه الدولة للأنشطة المتصلة بالمجال الحضري وتنظيم المدينة وخاصة تأمين حاجيات مدينة تونس.

---

[110] Chater (KH), 1984, *Dépendance et mutation*....op. cit. p 558-559.

[111] أ و ت ، دفتر عدد 181، ص ص 123،121.

[112] أ و ت ، دفتر عدد 206، ص 27.

كما يمكن أن يتسبب عدم الإيفاء بالتعهدات الى حرمان الشخص او المجموعة من تولي اللزمة المذكورة أو ربما لزم أخرى وهو ما حصل بالفعل حيث انتقلت لزمة فندق الغلة بباب البحر الى يوسف المجيدي وأخيه عثمان.[113]

ولنفس الأسباب أي المرتبطة باللزام قد تنقص قيمة اللزمة مقارنة بالسنوات الفارطة، سواءا لأسباب اقتصادية، عدم تحقيق القيمة المتفق عليها مسبقا. والطريف هو أن القيمة قد تنقص بأمر من الباي كما هو الحال بالنسبة الى فندق باب البحر سنة 1780م." لزمة فندق باب البحر على عثمان المجيدي وأخيه يوسف باثني عشر ريال وخمسماية ريال بنقص ألفين ريال عن العام الفارط بأمر من المعظم سيدنا دام علاه وذلك لمدة عام واحدة مبدوه أول يوم من شهر أكتوبر الأعجمي الأتي للتاريخ وقيد هنا اوايل شوال سنة 1194ه/ 1780م ".[114] ويمكن أن نفسر ذلك بظروف اقتصادية صعبة ميزت هذه السنوات كان لها تأثير كبير على الأنشطة الحضرية وخاصة مدينة تونس نظرا لشدة ارتباطها بالقطاعات التجارية والحرفية التي شهدت ركودا في هذه الفترة بالذات.[115]

وقد بدأ هذا الجانب من المسألة يبرز أكثر بعد إقرار "الإتفاق " اذ أن وظيفة القايد تتطلب إمكانيات كبيرة على مستوى الإدارة والمراقبة والتنظيم وجمع الجباية وحسن تمثيل البايليك بمنطقته، فأحدث ذلك أولا، حالات منافسة شديدة كانت سببا في انتقال اللزمة من شخص الى آخر بسبب شدة المنافسة حيث أن اللزامة الكبار احتكروا أهم القيادات الهامة واللزم التي بها، مثال عن ذلك قيادة جربة التي لم تخرج من عائلة بن عياد اذ تولاها عبد الرحمان بن عياد سنة 1826م ثم محمد بن عياد سنوات 1827م و1828م، لتنتقل في السنتين الموليتين أي 1829م و 1830م لتصبح بيد رجب بن عياد.[116]

---

[113] أ و ت ، نفس الدفتر، ص 29.

[114] أ و ت ، دفتر عدد 206، ص 31.

[115] أ و ت ، دفاتر عدد ، 164، 219.

[116] أ و ت دفتر عدد 431، ص 53.

كذلك قيادات كل من سوسة، المنستير و صفاقس في نفس الفترة التي لم تخرج من عائلة الجلولي.[117] كما نجد مجموعات وعائلات أخرى تحتكر قيادات داخلية بنفس المنطق والطريقة، مثل عائلة بربوش بالكاف، بن ساسي بتبرسق والسماوي بقفصة.[118]

وربما خلال القرن التاسع عشر أصبحت بعض اللزم الحضرية والإدارية خاصة مسألة عائلية وهو ما أعطى الجانب الاجتماعي دفعا قويا جدا ليكون من الأسباب المفسرة لانتقال اللزمة من شخص الى آخر أو من مجموعة الى أخرى.

II - تصنيف اللزم الحضرية .

تشهد اللزم الحضرية تدعما لنوعيتها بارتفاع أعدادها و تطور حجم مداخيلها التي لا تتأتى من اتصالها بالأنشطة الاقتصادية المتواجدة بالمدن فقط ، بل من احتوائها العديد من مواد الإنتاج الفلاحي بعد تحويلها من مواد خام إلى مواد شبه صناعية أو صناعية. مثل لزمة دار الجلد المرتبطة بالنشاط الرعوي أو لزمة الصابون، التي لها علاقة بإنتاج الزيتون هذا إضافة الى ارتباط اللزم الحضرية ببعض أنشطة قطاع الخدمات.

ومن خلال متابعتنا الى أنواع اللزم وعددها، نلاحظ ارتفاع اللزم الحضرية على المستوى العددي، فخلال الفترة التي تهتم بها هذه الدراسة أي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وجدنا أكثر من سبعين لزمة حضرية، في حين لم تتجاوز اللزم الريفية خمس وعشرين لزمة في نفس الفترة. و قد احتوت اللزم الحضرية على أهم اللزم التي جاء بها نظام الالتزام لا من حيث قيمتها المادية فحسب بل أيضا من حيث استمرارية ارتفاع قيمتها التي لم ترتبط بالمحاصيل الزراعية و لا بالتقلبات المناخية فقط، وإنما بشدة التنافس للحصول عليها بين اللزامة.

كما تجدر الملاحظة الى أن الأهمية الإجتماعية للعديد من اللزم جعلت اللزامة يتهافتون على توليها لما تمنحه إياهم من حظوة وجاه سواء لدى السلطة أو المجتمع ، هذا الى جانب الأرباح التي تتأتى منها مثل لزمة القمرق ، لزمة الباطان ، لزمة فندق الغلة ، لزمة

---

[117] أو ت ، نفس الدفتر، ص ص 35، 37، 39.

[118] أ و ت، نفس الدفتر، ص ص 5، 17، 27.

الخشاخش ، لزمة دار الجلد ولزمة الحوت . التي التزمت على امتداد القرنين الثامن والتاسع عشر من قبل وجهاء الإيالة وأقربائهم وأعوان الدولة بها .

وقد حاولنا القيام بعملية جرد لهذه اللزم ومتابعة استمراريتها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من خلال التعويل على وثائق الأرشيف ، وخصوصا دفاتر مداخيل ومصاريف الدولة و محاسبة قباض الدولة و محاسبة العمال والوكلاء و اللزم والمحصولات و أملاك البايليك ودفاتر مداخيل الدولة ، إضافة الى وثائق السلسلة التاريخية .

ولئن تمكنا من ضبط كل اللزم الحضرية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وهي عديدة فإننا تعمدنا عدم تكرار اللزم، بالرغم من الإختلاف الجزئي في تسميتها ومحتوى نشاطها.[119] وقد أردنا من خلال متابعة هذه الممارسة على مدى هذه الفترة الوقوف على خصوصيات كثيرة مميزة للزم الحضرية ، وكيف تطورت قيمتها وأصبحت مجالا للتنافس بين اللزامة الشيء الذي دعم بعضها وحكم على عديد اللزم بالاندماج مع لزم أخرى أوالأندثار.

إن العدد الكبير للزم الحضرية والتداخل بينها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، جعلنا نسعى الى تصنيفها ومتابعة التغيرات التي شهدتها واعتماد تصنيف يقوم على اختصاص اللزم وارتباطها بالأنشطة الاقتصادية والوظائف . ويبدو أن اللزم في القرن التاسع عشر أكثر تنوعا وتفرعا وذلك ارتباطا بالظرفية التي عاشتها البلاد والمجهودات الكبيرة للتحديث وخاصة زمن حكم أحمد باي (1735-1755م) الذي سعى الى استخدام كل الوسائل الممكنة للترفيع في مداخيل الدولة باعتبار أن مشروعه الإصلاحي تطلب نفقات كبيرة .[120]

---

[119] أنظر لاحقا جدول اللزم الحضرية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

[120] ابن أبي الضيف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف* .... ج 4 ، ص 31.

Chater (Kh) , 1985, Dépendance et mutation….op.cit , p 553.

جدول عدد 4 : أنواع اللزم الحضرية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.[121]

اللزمة	ق18	ق19	اللزمة	ق18	ق19
الادام	*	*	الأدوية		*
الأدهان	*	*	الكذال		*
أصواع الزيت	*	*	أطباق الخبز	*	
الباب	*	*	البركة		*
البطانات	*	*	الثلاث خرارب		*
الجلد (مدبغة)		*	الجبس		*
جلد الماعز	*	*	جلد الذيب	*	
الجيش(شواشي العسكر)		*	الجيش(حروجات العسكر)		*
الخردة		*	حانوت	*	
حانوت القزاز	*		الحدادين		*
الحديد		*	الحرير والقرمز(سمسرية)		*

[121] تم الإعتماد في انجاز هذا الجدول على العديد من الدفاتر الجبائية التي تخص هذه الفترة أي دفاتر خزينة الدولة والمقبوض والمصروف والمحصولات ، الى منتصف القرن التاسع عشر .وقد ارتأينا أن إعادة ذكرها ليس له أي فائدة بإعتبار أنه يتم ذكر أعدادها ومحتوياتها كلما تعرضنا الى خصوصية كل لزمة عند تصنيف اللزم الحضرية .
كما سعينا الى عدم تكرار أسماء بعض اللزم بالرغم من إختلاف خصوصياتها ، وأردنا ارجاء ذلك لاحقا عند الحديث عن اختلاف مميزات اللزم من مدينة الى أخرى . هذا الجدول لم يتضمن لزم الأسواق المتفرعة عن التزام المحصولات نظرا الى كثرة وتعدد أنشطتها التجارية والبضائع التي أخضعت الى الضرائب في هذه المرحلة .

الحكر	*		الحلفاء		*
الحوت	*	*	خروبة الأكرية		*
الخمر(تقطير الشريحة)	*	*	الخمر(الشريحة والخل)		*
خيط القرادش	*		دار الجلد	*	*
دار الصناعة	*		الدخان	*	*
دار الملف		*	الدخان (خدمة وبيع)	*	*
الدخان حانوت	*		الدخان قمرق		*
دلال الغابة	*		راس الجبل	*	*
الرحاب	*		رحبة النعمة بتونس	*	*
الرخام والجليز		*	الرمانة	*	*
الزكاة	*		الزندالة	*	
السجن	*	*	السراحات[122]		*
سوق	*	*	الشواشي	*	*
الصابون دار		*	الصابون (خدمة وبيع)		*
الصاغة	*	*	الصرارفية		*
الصوف		*	طابع الشغل		*
طابع اللفة		*	طابع الملك		*
طياش	*		العلامات والمواشط	*	*
الغيب	*	*	الفحم	*	

---

[122] بإعتبارها تتصل بأداء للترخيص بتصدير البضائع فقد كانت هذه اللزمة متفرعة الى عدة اختصاصات وفي العديد من المدن الموانىء. سراحات الحرير ، الشاشية ، اللفة ...

الفحم(فندق البياض)	*	*	قمرق	*	*
القياس	*		الكمانية	*	
الكوش		*	اللوح والحديد		*
المخازنية	*		المدابغ		*
الأفراح[123]		*	الفضة	*	*
الفضة (خيط)		*	الفضة (خيط والصاغة)	*	
فلوس النحاس	*		فندق الغلة		*
فندق باب بحر	*	*	الفول والخشاخش	*	*
القزّازة والجبايب		*	القشاشين		*
مرسى	*	*	مقطع الثقيل	*	*
المهمات		*	المواشي	*	
النفة	*	*	النفقة		*
النشاف و القرنيط	*	*	ويبة السوق	*	

هذا الجدول يبرز لنا عدد من الحقائق المتصلة بتطور هذه الممارسة لعل من أهمها الارتفاع الحاصل في عدد اللزّم خلال القرن التاسع عشر بشكل واضح، و هو يعود أساسا إلى إرساء نظام المحصولات و إخضاعه للالتزام[124] و قد احدث هذا النظام تراتيب إدارية جديدة ساهمت في تجزئة اللزم و تفتيتها و ارتفع تبعا لذلك عددها وتنوعت مجالات تخصصها . وهذا ما يفسر الاهتمام الكبير باللزم الحضرية ، فقد مثلت مصدرا

---

[123] نجد لزمة الفرح بعدد محدود من المناطق خلال القرن التاسع عشر، مثل لزمة الفرح بسوسة أو بنزرت . وكانت هذه الخدمة المتصلة بإحياء حفلات الزفاف خلال القرن الثامن عشر من مشمولات العلامات و المواشط .

[124] أ و ت ، صندوق 107 ملف 93 ورقة عدد 16.

مهما لتوفير الأرباح المالية للدولة ووسيلة مراقبة اقتصادية ذات نجاعة كبرى إضافة الى الدور الذي تقوم به لتنظيم المجال الحضري.

كما أننا سوف نعمد وفي حالات كثيرة الى المقارنة مع اللزم الريفية حتى تتوضح بعض خصوصيات اللزم الحضرية وأهميتها. وهذا التصنيف الذي نعتمده في هذا الجزء من الدراسة لترتيب كل اللزم التي أوردناها في هذا الجدول تقريبا ، لكن سوف تقتصر المتابعة عن اللزم الأكثر أهمية والتي كان دورها كبيرا في حيوية المجال الحضري وتفعيله . وكذلك اللزم غير المعروفة وتشكل جزءا أساسيا من الأدوات المساهمة في تنظيم المجال الحضري .

1- لزم النشاط الحرفي والصناعي :

وهي تتصل بأنشطة مختلفة مميزة للمجال الحضري ، وهي تعبر عن حيوية هذا المجال الشيء الذي جعلنا ننطلق منها لفهم درجة تطور المدن على المستوى الإقتصادي وحيويتها. وسوف نستعرض تعريف أهم هذه اللزم وكيف تطورت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهل تواجدت قبل هذه المرحلة . إضافة الى البحث في الأطراف الذين أشرفوا على هذه اللزم وكيف كان مصيرها هل انقرضت أم اندمجت مع لزم أخرى.

*** لزمة خيط الفضة و الصاغة :**

تعتبر لزمة خيط الفضة و الصاغة من اللزم الحضرّية الهامة، حيث ارتبطت بقطاعات حرفيّة عديدة لتحويل المعادن الثمينة، كما أنها مثلت أداة أساسية لمراقبة أنشطة مهمة بالمجال الحضري وبالتالي الإشراف على تنظيمها وأخذ الرسوم الموظفة عليها. و قد تأسست على إيرادات فرع من فروع هذه الحرفة التي تعتبر من أقدم الحرف.

ورغم اقتران لزمة خيط الفضة في أغلب مراحل عملها بالصّاغة عموما، كما تثبته المصادر الأرشيفية بداية من القرن الثامن عشر، [125] فان ذلك لا يؤكد احتوائها على إيرادات كل ما يوفره سوق المعادن الثمينة، بل اقتصر في الحقيقة إشرافها على الفضّة

---

[125] أ و ت ، دفتر عدد ، 164 ص ص 85 ، 86.

فحسب. فهي تأسس نشاطها على معدن وحيد دون غيره من المعادن المعروضة في السّوق. وهو ما يدفعنا الى الإشارة الى أن مفهوم الصاغة الذي قد يعني التزام أغلب المعادن الثمينة وبالأساس الذهب ، فإن هذا المعدن ربما لم يخضع الى الإلتزام على الأقل بالنسبة الى القرن التاسع عشر، وكان من مشمولات عمل أمين الصاغة الذي تعود مهامه الى دار السكة مباشرة سواء في تقييم هذا المعدن أو في المصادقة على مواصفاته أو في الأداءات الموظفة على بيعه وشرائه .[126] ويمكن القول أن عمل هذه اللزمة قام على مجموعة من الأنشطة، بشكل أساسي صناعة خيط الفضة، ثم مراقبة جودة المعدن وتوظيف الأداءات على البيع والشراء.

وهذا التصور الذي ذهبنا إليه مرده أننا عثرنا على تسميات مختلفة لهذه اللزمة وفي فترات متنوعة خاصة خلال الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، حيث يتكرر في وثائقنا ذكر للزمة الفضة ، فكان السؤال بالنسبة الينا هل أنها لزمة منفردة تختص بمراقبة هذا المعدن ، أم هي تتفرع عن لزمة خيط الفضة والصاغة ؟

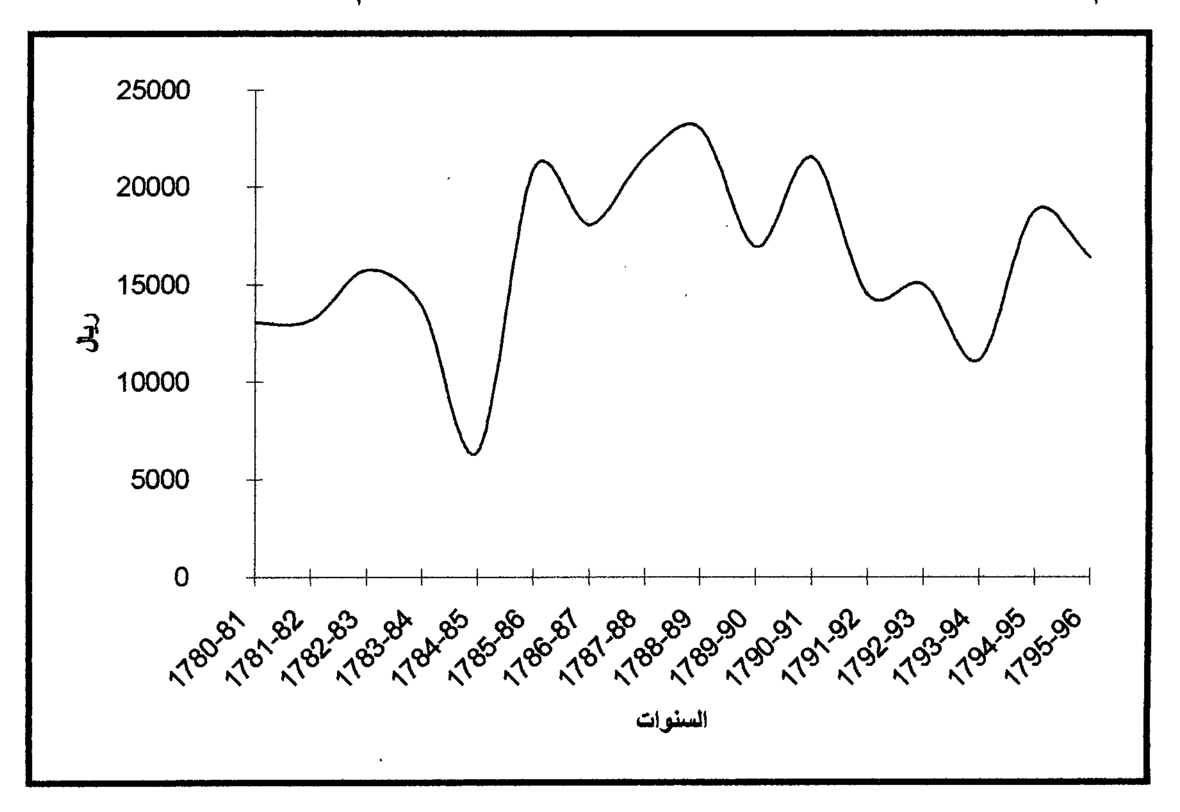
وباعتبار أن الفضة من المعادن المستخدمة في عدة صناعات فقد كانت عمليات مراقبتها معقدة وهو ما يتطلب ربما أكثر من لزمة خصوصا اذا ما اتصل ذلك بضرب النقود .

هذا وقد شهدت هذه اللزمة تطورا كبيرا وتغيرات هامة في قيمتها ارتباطا بالظرفية الإقتصادية التي عاشتها الإيالة التونسية انطلاقا من القرن الثامن عشر، ارتباطا بما شهدته الحرف المتصلة بهذا المعدن.

---

[126] Fenina (A),2003, *Les monnaies de la Régence de Tunis sous les H'usaynides Etudes de numismatique et d'histoire monétaire (1705-1891)*, Tunis , pp 201,203,204.

رسم عدد 1 : تطور قيمة لزمة الفضة بين 1780 و 1796م .[127]



ولعل الارتفاع المتواصل لقيمة هذه اللزمة دليلا على الأهمية التي أخذتها مادة الفضة في صناعات كثيرة ، الحلي وخصوصا حاجة دار السكة لضرب النقود الجديدة والتي تكاثرت خلال القرن التاسع عشر وفقا للحاجيات المتزايدة للنقد لتنشيط التجارة الداخلية كما حصل سنة 1847م " وفي هذه السنة ظهر للباي أن يطبع من الفضة سكة خالصة "[128] . إضافة الى التطور الحضري وتزايد الإنفاق الاجتماعي في مجال اللباس و الزينة.

فكانت اللزم المرتبطة بهذا المعدن تتفرع أو تتجمع حسب قدرة اللزامة على الإيفاء بتعهداتهم من جهة وخشية البايليك من عمليات الغش وغلث هذا المعدن بمعادن أخرى من جهة ثانية.

---

[127] أ و ت ، دفاتر عدد 121، 135، 137، 147، 181، 182، 183، 185، 195، 211، 235، 240، 255.

[128] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999 ، *الإتحاف* ....ج 4 ، ص 113

لذلك يتم الفصل بين الفضة كمعدن قابل للتحويل وخيط الفضة كمنتوج موجه لعدد من الصناعات فنجد بذلك لزمة خيط الفضة والصاغة ، تتكرر بوثائقنا الأرشيفية وتطورت قيمتها كدليل على أهمية هذا المعدن.

جدول عدد 5 : لزمة خيط الفضّة : 1744م- 1846م .[129]

السنة	القيمة بالريالات
1745-1744م	4000
1750-1749م	5000
1755-1754م	8000
1760-1759م	10000
1770-1769م	15000
1791-1790م	22000
1801-1800م	18000
1806-1805م	20000
1811-1810م	24500
1816-1815م	30000
1836-1835م	20000
1846-1845م	40000

وتعتبر صناعة خيط الفضة أهم نشاط في اللزمة بالرغم أن هذه اللزمة لم تتضح معالمها خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، غير أنه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومع تدعم المحصولات و أهمية مراقبة الأنشطة الحضرية

[129] أ و ت ، دفاتر عدد ، 45، 98، 132، 135، 184، 225، 241 ، 285 ، 291 ، 320، 404 ، 405 ، 1870 .

بدأت تبرز ملامح هذه اللزمة، حيث تم ضبط قوانين هذه اللزمة عامة ، لكن المهم أنها ارتكزت في ترتيبها على العادة السابقة، وهو ما يجرنا الى القول أن هذه اللزمة تدعمت وفقا لحاجيات هذه الفترة.[130] ومن مهام اللزام إذن مراقبة عمل هذه الحرفة وصيانة الجودة، مراقبة الغش خصوصا وان هذا المعدن كان له اتصال بمجموعة من الحرف الأخرى "الحرايرية" و"السراجين "، وبالتالي فإن إمكانيات غلثه بمعادن أقل قيمة موجودة وهو ما يفسر التشدد في مراقبة هذا النشاط.

***لزمة الصرارفية :**

لقد ارتبطت هذه اللزمة بمهمة "الصيرفة" بالايالة التونسية خلال العهد الحديث ، حيث يشير الأصل اللغوي " صرّف " الى احتراف أعمال الصرف ، أي الاختصاص في " ...بيع الذهب بالفضّة أو فصل الدرهم عن الدرهم والدينار عن الدّينار..." [131]

ولئن كان هذا النشاط قديم بالبلاد التونسية نظرا لارتباطه بالنظام المالي والأنشطة التجارية ، [132] فإن التزامه وعرض هذه اللزمة الى المزايدة لم يبرز في وثائقنا الأرشيفية الى بداية من 1230ه/ 14-1815م [133]. ويأتي عرض هذه اللزمة الى المزايدة لحاجة الدولة إليها من أجل دعم مدا خيلها ، خاصة وأنها تزامنت مع رغبة الباي محمود باشا باي (1814-1824م) الى دعم النظام الجبائي بفرض أداءات إضافية وضرائب جديدة، [134] لتجاوز نقص المداخيل في هذه المرحلة اثر تراجع مداخيل القرصنة والتجارة الخارجية .

غير أن ما يجب التأكيد عليه بالنسبة الى لزمة " الصرارفية " أنها لم تكن من اللزم الكبرى على المستوى المادي خلال هذه الفترة اذ أن قيمتها محدودة وتراوحت بين

---

[130] أ و ت ، صندوق 97 ، ملف 155 وثيقة 72 .

رجب (رضا)، 2003 ، *النخب اليهودية* .... ص 234.

[131] ابن منظور ،1994،*لسان العرب*....ج 9 ، ص 189.

[132] Boubaker (S) , 1987, *La Régence de Tunis* ….op.cit , pp 78-79.

Zouari (A) , 1990, *Les relations commerciales*…op.cit , pp 77-78.

[133] أ وت ، دفتر عدد 393.

[134] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف* .....ج 3 ص ص 130-131.

700و1500ريال ، ويعود ذلك أولا الى مجالات عمل هذا اللزام الذي انحصر في بعض المدن الكبرى تونس و صفاقس وسوسة و جربة ، حيث كانت هناك مبادلات تجارية مع المتوسط . وثانيا الى طريقة عمله فهو مجبرا على مواكبة نشاط جميع الصيارفية ليحص على ما يعود الى الدولة ويحقق لنفسه الأرباح . وأمام توزع الصرافين في عديد الأسواق وغياب مكان يأوي نشاطهم ، فإن مهمته كانت صعبة الشيء الذي يضطره الى التخلي عنها.

وهي من الأسباب التي جعلت هذه اللزمة تغيب عن حسابات بيت خزندار انطلاقا من 1232ه/ 18-1819م ، ليعود نشاط الصيرفي الى سالف عهده يسيره الصيارفة دون أن يشاركهم المخزن في ما يحصلون عليه من أرباح وعادت للمزايدة والالتزام انطلاقا من 1255ه/ 39-1840م وتراوحت قيمة هذه اللزمة بين 5000و8100ريال.[135]

وقد تولى هذه اللزمة خلال هذه الفترة عدد من الذميين والمسلمين من أشهر الذين احتكروها لفترات طويلة الى جانب لزمة خيط الفضة كل من مناحيم و ابراهيم بن القايد داود و يعقوب خياط .[136]

وتبرز أهمية هذه اللزمة في توفيرها لمداخيل متأتية من الاداءات التي فرضت على نشاط حرفي مهم ومداخيله كبيرة لكن الإشكال الذي يحيط هذه اللزمة الصعوبات التي يواجهها اللزام لإنهاء مهامه على الوجه الأكمل نظرا لعدم وجود أماكن موحدة لأعمال الصرف .

*** لزمة البطانات :**

تعتبر لزمة " الباطان " أو " البطانات " كما تسميها مصادرنا الأرشيفية من أهم اللزم نظرا لارتباطها بصناعة الشاشية ، وقد كان "البطان" المكان الذي يتم فيه دعك الشاشية لتلبيد صوفها وتصبح قابلة للتحويل الى مرحلتها النهائية حيث تنقل الى سوق الشواشين لتتعرض الى عمليات حرفية أخرى قبل الاستهلاك ، إذن فإن المرور عبر "البطان" أمر أساسي بالنسبة الى هذه الصناعة التي قامت عليها التجارة الخارجية للإيالة التونسية.

---

[135] أو ت ، دفاتر عدد 393-1870.

[136] أ و ت ، دفاتر عدد 222-225-2070.

وكانت هذه الصناعة موجودة في تونس منذ حكم الحفصيين ولكنها كانت ضعيفة ، فقد قام عثمان داي (1598-1610م) بمزيد الإهتمام بها واستفاد من وجود الأندلسيين للنهوض بتلك الصناعة ، " وأعانهم على صناعة الشاشية التي كان لها سوق نافق في كثير من البلدان.... وحصل للحاضرة من هذه الصناعة ثروة واسعة."[137] وارتفع عدد العمال بهذه الصناعة سنة 1724م الى أكثر من خمسة عشر نسمة .[138]

ولئن كانت هذه اللزمة قديمة بالايالة ، فإنها أصبحت انطلاقا من بداية القرن الثامن عشر من أهم اللزم وقد تولاها عدد من الأعيان الذين تحالف معهم حسين بن علي بداية من 1705م وأعتمدهم لبناء دولته.[139] وارتباطا بأهمية تجارة الشاشية التي كانت أسواقها منتشرة في عدد من بلدان الإسلام وغيرها .[140] نظمت لزمة " البطان" وارتفعت قيمتها انطلاقا من النصف الأول للقرن الثامن عشر حيث وفرت لنا وثائقنا الأرشيفية معطيات حول خصوصيات هذه اللزمة التي سيطر عليها لزامة من أصل أندلسي استقروا بالحاضرة ووجدوا السند والدعم السياسي والمادي من طرف البايليك رغم أهمية المنافسة حول هذه اللزمة . فقد تولاها سنة 1158ه/ 44-1745م حمودة بن محمد الصالح الشريف الأندلسي التونسي بقيمة 90 ألف ريال ، وانتقلت في نفس السنة الى القايد أحمد بن الكاتب، لتعود بعدها الى مجموعة من الشواشين .[141]

ثم انتقلت سنة 1170ه/ 56-1757م الى محمد ميندس بقيمة 96 ألف ريال ، وتمكن من المحافظة عليها في السنة الموالية وبنفس القيمة .[142] وقد شهدت اللزمة ارتفاعا كبيرا في قيمتها خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، رغم عدم استقرار مدا خيلها التي تميزت بالتذبذب ارتباطا بتجارة الشاشية خاصة ، والتجارة الخارجية بشكل عام .

---

[137] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف* .... ج 2 ص 31.

[138] الإمام (رشاد) ، 1980، *سياسة حمودة باشا* .... ص ص 271-272.

[139] Chérif (M-H) , 1984, *Pouvoir et Société*…..op.cit , T I , pp279-283.

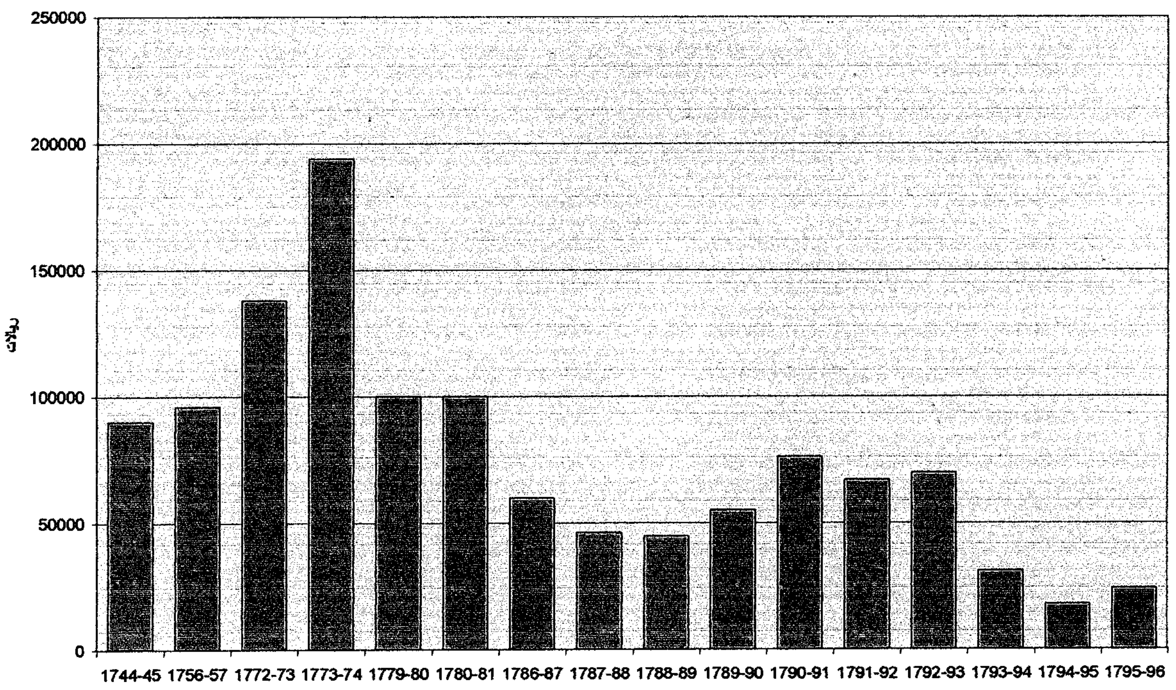
[140] Frank (L) , 1979, *Histoire et Description de la Régence de Tunis*. Ed Bouslama Tunis. pp 83-84.

[141] أ و ت ، دفتر عدد 45 ، ص ص 34- 36.

[142] أ و ت ، دفتر عدد 103، ص ص 74-76.

رسم عدد 2 : مداخيل لزمة الباطان بين سنة 1158ه/ 44-1745م.

و 1210ه/ 95-1796م .[143]



وانطلاقا من حكم علي باي (1759-1782م) شهدت عديد الأنشطة الإقتصادية تطورا منها الشاشية حيث كانت الظرفية ملائمة. فقد ارتفعت بذلك قيمة لزمة الباطان سنة 1186ه / 72-1773م وقد تولاها " جماعة الشواشية ونظرهم ولدنا الحاج حمودة الريكضون ، ورأس عامهم من ذي الحجة الحرام سنة 1185ه الى تمام ذي القعدة من سنة 1186ه . 100ألف ريال أصل اللزمة التي التزموا بها . و 38 ألف الفاضل الذي زادوه للمعظم سيدنا دامت معاليه . المجموع 138 ألف ريال ".[144] وحافظت على نفس النسق أي الارتفاع خلال هذه الفترة لتصبح من أهم اللزم التي توفر مداخيل الى الدولة ، وقد وصلت قيمتها سنة 1187ه/ 73-1774م الى 194 ألف ريال وقد تولاها الحاج حمودة الريكضون وهو من أصل أندلسي احتكر هذه اللزمة خلال هذه الفترة باعتباره أمين الشواشية.[145]

---

[143] أ و ت ، دفاتر عدد 35-45-101-103-110-2070.

[144] أ و ت ، دفتر عدد 2070 ص 5.

[145] أ و ت ، دفتر عدد 2070 ، ص 10.

لكن ما تجدر الإشارة إليه أن قيمة هذه اللزمة بدأت في التراجع بالرغم من عمليات التوسعة التي شهدتها بإنشاء "باطان جديد" حيث وصلت الى 100ريال سنة 1193ه / 79-1780م وقد تولاها " ولدنا محمود بن ولدنا الحاج شعبان السبعي لزمة الباطان لمدة عام واحد مبدأه غرة ذي القعدة سنة 1193ه / 79-1780م وعن كراء البطان الجديد عن المدة ، 80 ألف ريال أصل اللزمة في العام الواحد و 20 ألف ريال كراء الباطان الجديد عن المدة "

وتولاها محمود السبعي بنفس القيمة في السنة الموالية 1194ه / 80-1781م .[146] ويعود ذلك الى ظرفية غير ملائمة أو بداية تراجع صناعة الشاشية وتجارتها ، ولعل إعادة الاهتمام بها ودعمها من طرف حمودة باشا (1782-1814م) ، يفسر ارتفاع مداخيل هذه اللزمة في العشرية الأخيرة للقرن الثامن عشر غير أنها عادت الى الانخفاض من جديد حيث بدأت تبرز منذ أواخر عهد حمودة باشا علامات بداية كساد هذه الصناعة الهامة ، التي كانت تعتبر من أكبر موارد تونس في تجارتها الخارجية .

***لزمة الجلد :**

لدينا إشارات عديدة حول الاهتمام بمادة الجلد واستخدامه في الصناعات و الحرف المحلية قبل العهد الحسيني وقبل نشأة دار الجلد باعتبارها مؤسسة لها هيكلتها وتنظيمها الخاص.[147]

ورغم تقليدية صناعة الجلود وتكاليفها المرتفعة فإنها كانت تجد رواجا كبيرا في الأسواق ، حيث ترتبط بها العديد من الحرف التي لاتستغني عن هذه المادة ، ومثلت بالنسبة إليها المادة الأولية مثل صناعة السروج والبلغ والألبسة المختلفة من الجلود. وهو ما يدل على أهمية الجلد ودوره في مجال الحرف ، لكن طرق الحصول عليه ومن يشرف عن هذه العملية بقية غير واضح الى بداية القرن السابع عشر ، إذ اصحب للجلد قمرق

---

146 أ و ت ، دفتر عدد 2070، ص ص 50-101.

147 برنشفيك (روبار)، 1988 ، ، تاريخ افريقية في العهد الحفصي ...ج 2، ص 221.

خاص به يهتم بمسالك التوزيع والتصدير بإشراف وكيل .[148] وقد تفرعت عن هذا القمرق في مرحلة لاحقة "قيادة الجلد" التي عهدت الى قايد ربما يكلفه الباي بنفسه ، إلا أن هذا الاهتمام يؤكد التحول الذي صاحب هذا النشاط المرتبط بمادة الجلد التي توفر موردا جبائي ذو أهمية ، كما يمكن أن يمهد الى استغلال هذه المادة من طرف مؤسسة مهيكلة ، ومع أواسط القرن السابع عشر تم إدماج تجارة الجلد ضمن نظام اللزمة ، إذ أصبحت عملية شراء الجلد حكرا على الدولة ومن اختصاصاتها .

ولعل من التحولات الأساسية التي شهدتها تجارة هذه المادة مع اعتلاء حسين بن علي السلطة 1705م ، أصبح لها مؤسسة خاصة بها عرفت باسم " دار الجلد" . وبداية من سنة 1721م تاريخ اول سجل لدار الجلد اتضحت لنا الهيكلة الإدارية لهذه المؤسسة ، وأصبح بالإمكان متابعة تطورها انطلاقا مما خلفته من وثائق الى منتصف القرن التاسع عشر.

كما عمدنا الى مكافحة هذه الوثائق الأرشيفية بالمصادر الأدبية التي أشارت الى هذا النشاط والى بعض خصائصه حتى وان كانت في فترة متأخرة نسبيا . إذ يقدم **أحمد ابن أبي الضياف**

تعريفا لهذه اللزمة " ومحصل هذه الوظيفة أن سائر جلد البقر بالمملكة تأخذه الدولة (من الجزارين وغيرهم) بتافه لا عبرة به ، وكأنه في مقابلة زكاة البقر . ثم يدبغ بدار الجلد ويباع لأهل صناعاته بالمزايدة في مجتمع بالحاضرة يعرف بحلقة النعال. ويباع منه ما زاد على احتياج المملكة لخارجها ، ولا يتصرف في ذلك غير من يلتزمه من الدولة . ومن توابع هذا الوظيف عسر العسل بمعصرة في دار الجلد وتأخذ الدولة الشمع . وتمتد أيدي الملتزمين في الناس بإتهامهم بإخفاء الجلد ، حتى أن أتباعهم من المفتشين يدخلون بيوت العربان ويلقون فيها قدرا من الراحة من الجلد ، ويفعلون معهم في شراء عقوبتهم ما يجدونه عند الله حاضرا. ويتهمونهم بإفساد بيوت النحل أو حرقها....وقد كانت هذه اللزمة في أوايل هذا القرن بيد جماعة من يهود البلاد ، وليتها دامت بأيديهم إذ لم يفعلوا

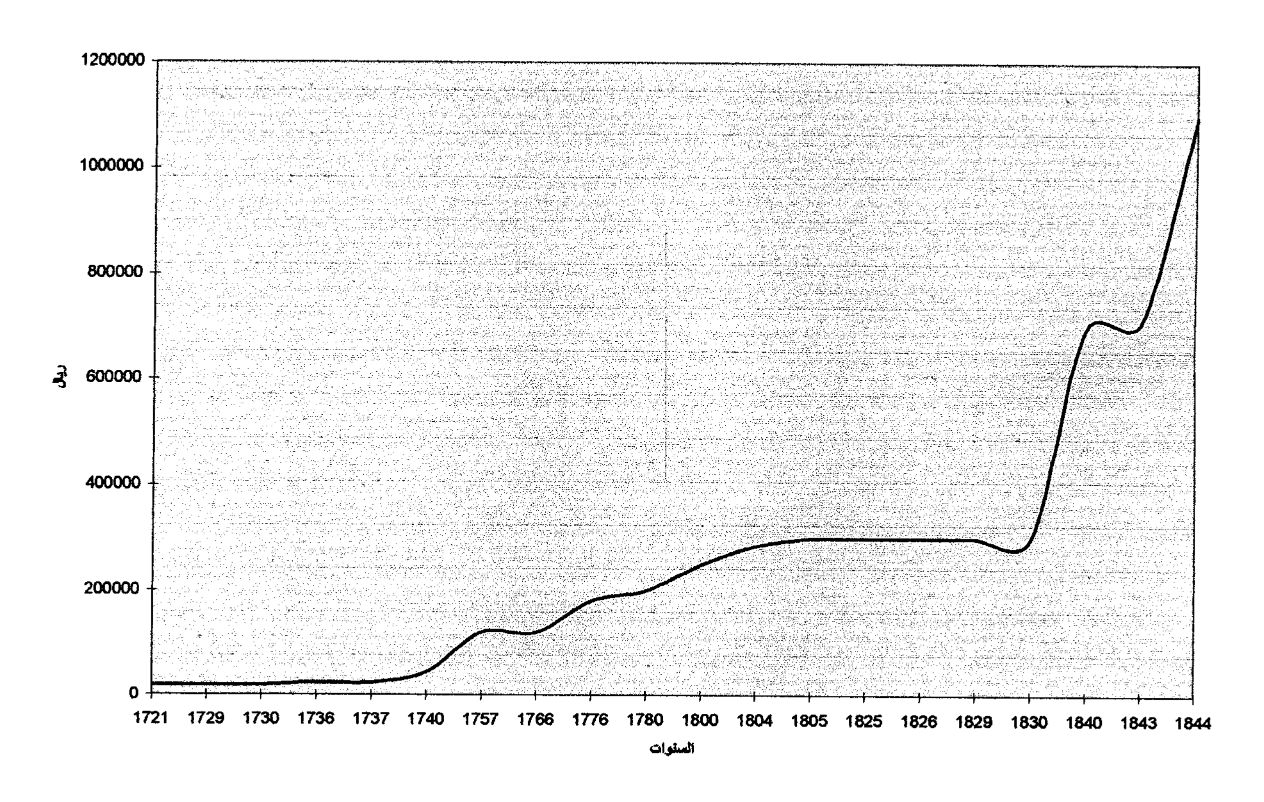
---

[148] العزيزي (محمد الحبيب)، 1988، *وظائف مؤسسة دار الجلد في العهد الحسيني (1721-1856م)* ، شهادة الكفاءة في البحث ، تحت إشراف الأستاذ عبد الحميد هنية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تونس ، ص 14.

فعل هؤلاء المسلمين ولا كمن يقرب منه. وأول من زاد على اليهود و التزمها بعدهم ، أبو الربيع سليمان بالحاج ." [149]

و على عكس اللزم الأخرى فإن قيمتها كانت تتجه نحو التطور وبشكل كبير الشيء الذي جعلها تحتل مرتبة أولى من حيث توفير مداخيل لخزينة البايليك ومن أهم احتكارات الدولة .

رسم عدد 3 : تطور قيمة لزمة دار الجلد بين 1721و 1845م[150]



يبرز هذا الرسم أهم التطورات التي شهدتها لزمة دار الجلد باعتبارها أهم لزمة من حيث توفير مداخيل لخزينة الدولة . وقد بقيت قيمتها متواضعة نسبيا إذ تراوحت بين 20 ألف و44 ألف خلال الفترة الممتدة بين 1721- 1740م ، و أهم من تولاها من خلال هذه الفترة الحاج سليمان كاهية سنوات 21-1735م وكان مدعوما من طرف الباي حسين بن على حيث كان يأتي في إطار سياسته الرامية الى الاستفادة من الأعيان واللزمة

---

[149] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف* ...ج 4 ، ص ص 55-56.

[150] أ و ت ، دفاتر عدد 2159 -2160-2161-2162-2163-2164.

والتجار لدعم موارد الدولة و أجهزتها .[151] كما تولاها على بن مامي سنوات 35-1739م الذي كان يعتبر من الأعوان الذين استخدمهم علي باشا في هذه المرحلة الانتقالية خصوصا وأن خزينة الدولة كانت في حاجة الى أموال إثر الحرب الأهلية .

غير أن ما يمكن ملاحظته على امتداد هذه المرحلة أن السعر شهد بعد كل ارتفاع استقرارا طويلا نسبيا ، وهو يتعارض مع هذه اللزمة إذ من المفروض أن يتدعم سعرها باطراد من سنة الى أخرى ، وهو ما لم يحصل إلا سنة 1756م أي مع عودة أبناء حسين بن علي حيث ارتفعت قيمتها بشكل متواصل الى أن بلغت 120ألف ريال سنة1171ه/ 57-1758م وتواصل الارتفاع الى 180ألف ريال بعد عشر سنوات ثم 200ألف ريال سنة 1194ه/ 80-1781م ومن مميزات هذه المرحلة هيمنة التجار اليهود على هذه اللزمة ومثل ذلك منعرجا أساسيا بالنسبة الى هذه اللزمة. وقد احتكرها عشرة أطلقت عليهم الوثائق "قرانة دار الجلد " وهم عشر تجار يهود لم يتم الكشف إلا على واحد فقط وهو الذمي "صوريه " حيث كان " أصل لزمة دار الجلد قبل الذمي صوريه وتسعة أنفار كما هو مبين بأمر المعظم سيدنا حفظه الله ... ومبدأ هذه اللزمة المذكورة اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الأولى سنة 1171ه/ 57-1758م ".[152]

ولم يقع التزام دار الجلد من طرف مسلمين إلا في عهد حمودة باشا (1782-1814م) ولم يكن بشكل منفرد ، وإنما بمشاركة تجار ولزامة يهود. وقد شهدت قيمتها ارتفاعا كبيرا إذ بلغت 300ريال سنة 1220ه/ 05-1806م ، وبقيت في هذا المستوى من الارتفاع الى 1255 ه/ 39-1840م . وقد احتكرها انطلاقا من 1223 ه/ 08-1809م سليمان بن الحاج وابنائه محمد وحسونة وتواصل وجودهم بهذه اللزمة الى 1255 ه/39-1840م وكان بمثابة الإقصاء النهائي للطائفة اليهودية من هذه اللزمة .[153]

وانطلاقا من 1255ه/ 39-1840م شهدت أسعار هذه اللزمة تطورا لا مثيل له فقد تضاعفت بشكل كبير لتنتقل من 300ألف ريال الى 710ألف ريال سنة 1259ه/ 43-

---

[151] Chérif (M-H) , 1984, *Pouvoir et Société* ...op.cit , pp 286-287-288.

[152] أ و ت ، دفتر عدد 103 ص 87-88.

[153] أ و ت ، دفاتر عدد 2163-2164.

1844م ثم الى 1100الف ريال سنة 1260ه/ 44-1845م .[154] وهذا ما لم تحققه هذه اللزمة سابقا ولا أي لزمة منذ أن بدأ العمل بالتزام الأنشطة الإقتصادية بالايالة التونسية .

***لزمة الخمر :**

تعتبر هذه اللزمة قديمة بالبلاد التونسية وهي سابقة لفترة حسين بن علي ولكن من المؤكد أن تدعم نظام اللزمة بعد 1705م الذي شمل كل الأنشطة ، [155] وهي ترتبط بصناعة الخمر والإتجار فيه وطريقة استهلاكه . وقد وردت هذه اللزمة في تسميات مختلفة " لزمة الخمر " أو " لزمة العراقي " أو "لزمة العنب " أو " لزمة الشريحة " [156].

ويبدو أن تعدد التسميات بالنسبة الى هذه اللزمة يحيلنا الى تساؤلات كثيرة تتصل أولا بالقرارات وتعامل البايليك مع هذا النشاط الذي تراوح بين التحريم والمنع وغض النظر والتستر ، مع إباحة توظيف الأداءات خدمة للمصالح المادية للبايليك حيث كانت هذه اللزمة أي لزمة الخمر من أهم اللزم الحضرية على المستوى المادي قبل إلغائها من طرف علي باي سنة 1770م فقد تراوحت قيمتها بين 27 ألف ريال و50 ألف ريال ، وقد تولاها عدد من اللزامة اليهود والنصارى منهم "باتيسته الاشكريان" و"بستيان الاشكريان الطبرقي" و"حمودة قراجة"... وغيرهم.[157] وهي تأتي بذلك في المرتبة الخامسة من حيث المداخيل بعد لزمة الباطان ولزمة دار الجلد و لزمة القمرق ولزمة غابة تونس .

ولعل من المهم التأكيد بأن وثائقنا الأرشيفية لم تتحدث كثيرا عن هذه اللزمة إلا بإعطاء بعض المحاسبات المالية واسم اللزام فقط ، وقد أسعفتنا هذه الوثائق ببعض الأسطر لعقد للزمة الخمر بتونس قبل إلغاء هذه اللزمة يعود تاريخه الى 1156ه/ 43-1744م ويستعرض طريقة محاسبة اللزام وما هي الشروط التي يجب عليه احترامها لمواصلة

---

[154] أ و ت ، دفاتر عدد 2164-3/2250.

[155] Chérif (M-H) ,1984, *Pouvoir et société* ….op.cit , T I pp 206-207-208.

[156] أ و ت ، دفاتر عدد 21-34-45.

[157] أ و ت ، دفاتر عدد 21-29-34-45.

هذه اللزمة من عدمه. " لزمة الخمر بتونس على بتيسته الاشكريان الكبير بالحفصية وبستيان الطبرقي الاشكريان بخمسين ألف ريال في العام يدفعها في السبعة أشهر والبدء من شوال الأتي من 1156ه/ 43-1744م كل شهر خمسة ألاف وخمسماية وخمسة وخمسين ريال بشرط مبدا رأس عامهم من رجب سنة 1156ه/ 43-1744م . وأما الدراهم فإنه يقع دفعها في تسعة أشهر من العام الذي يقع فيها بيع الخمر أولها غرة شوال من عام التاريخ ينوب كل شهر من العدد المذكور ، وأما رجب وشعبان ورمضان ما يقع فيها بيع خمر ولا دفع دراهم ."

وقد أحتوى هذا العقد على مجموعة من الشروط و هي :

ـ الشرط الأول أنه ما يسرح لأحد يهبط الخمر والعراقي إلا بطيب خاطر اللزامة وإذا هبط احد ذلك يأخذ اللزام ريال واحد على مطر لخمر وريالين على مطر العراقي .

ـ الشرط الثاني ما يسرح لأحد من النصارى إلا القناصل قدر عولتهم فقط .

ـ الشرط الثالث إذا يصنع احد من النصارى أو اليهود خمرا أو عراقي أو يبيع شيء من ذلك فإن جميع الماعون وجميع ما عندهم يأخذه اللزام .

ـ الشرط الرابع أن يسرح اللزامة خمسة نصارى من الجورناطة ."[158]

هذه الشروط المتصلة بالمسائل التنظيمية والتقنية بالنسبة الى هذه اللزمة تواصلت خلال النصف الثاني للقرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. الشيء الذي يؤكد الأهمية التي كانت عليها هذه اللزمة إضافة الى القيمة المرتفعة لما توفره لبيت خزندار، وهو ما بعث الرغبة لدى الدولة للاستفادة منها عبر فتح باب تجارتها محيطة إياها بأشكال مراقبة لضمان ما يمكن أن تدره عليها من إيرادات عوض أن تذهب هذه المداخيل الى صانعو الخمر وتجاره دون مراقبة .

وقد شهدت لزمة الخمر مرحلتين الأولى قبل 1770م أي قبل إلغاءها من طرف علي باي (1759-1782م) .[159] فقد تولاها عدد من اللزامة أمثال "حمودة قراجة " لمدة

---

[158] أ و ت ، دفتر عدد 34 ص 40.

عامين 1170هـ و 1171هـ / 56-1758م بمبلغ 37ألف ريال عن العام الواحد ، وقد كانت هذه اللزمة في أغلب فترات نشاطها بيد بعض التجار الأوروبيين أمثال "باتيسته الأشكريان" الذي تولى هذه اللزمة سنة 1160ه/ 47-1748م بمبلغ 30ألف ريال أوالنصراني "اللونقو" الذي حافظ على هذه اللزمة لمدة خمس سنوات بين 1172هـ و1177هـ / 1758-1764م بمعدل 30 ألف ريال بالنسبة لكل سنة .[160]

المرحلة الثانية إعادة إقرارها من جديد من طرف حمودة باشا (1784-1814م) وإرساء طريقة جديدة لتأطير هذا الإنتاج تحت اسم "لزمة الشريحة " ووضعت بين يدي اليهود وبذلك تكون الدولة قد تنصلت مما يحرمه الدين وما ترفضه السلطة الدينية. وقد مثلت هذه اللزمة مصدرا مهما لمدا خيل الدولة خلال العشرية الأخيرة للقرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر رغم تذبذبها حيث تراوحت قيمتها بين 33ألف ريال و 40ألف ريال في الفترة الممتدة بين 1207ه/ 92-1793م و1235ه/ 19 -1820م. وقد تولاها عدد من اللزامة مثل " يوسف كوهين " و"شالوم عتال " و"موشي شطبون ".[161]

وابتداء من سنة 1827م اختفت "لزمة الشريحة " من دفاتر مداخيل الدولة وظهرت على أنقاضها "لزمة الشراب " من جديد وهو ما يجرنا الى القول بأن "لزمة الخمر" بقيت على كامل هذه الفترة التي تعنى بها الدراسة مع تغيير في التسمية فقط .

*** لزمة الصابون :**

تعتبر لزمة الصابون من اللزم الحضرية حيث لا نجدها إلا بالمدن ، وارتبطت بصناعة الصابون التي تتطلب مستوى تقنيا من جهة ، والتصاقها بصناعة الزيت من جهة ثانية.

وبذلك يمكن القول أن صناعة الصابون بقيت من مشمولات المناطق المنتجة للزياتين ، وهذه الغراسات منتشرة في كل أنحاء الإيالة الشيء الذي جعل من تجارة الصابون أمرا مربحا بالنسبة الى الدولة. وكانت تسعى الى احتكار صناعاته وبيعه ، غير أن الطابع

---

[159] بوجرة (حسين)، 1990، " الظاهرة الخمرية وتطورها بالبلاد التونسية في العهد التركي "*الكرسات التونسية* ، مجلد 41-42، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس . ص ص 29-40.

[160] أ و ت ، دفاتر عدد 34 – 45- 98.

[161] أ و ت ، دفاتر عدد 393-396.

العائلي لهذه الصناعة خلال القرن الثامن عشر لم يمكن الدولة بأجهزتها من مراقبة هذا النشاط.

ويعتبر النصف الثاني من القرن الثامن عشر ملائما بالنسبة الى أغلب اللزم الحضرية التي تدعمت قيمتها وتزايد عددها ، ارتباطا بأهمية الإقبال على هذه اللزم من طرف أعيان الحاضرة وحتى أثرياء المناطق الداخلية. أما بالنسبة الى هذا النشاط بالذات فقد تدعم نظرا لإقبال اللزامة على تولي مراقبة هذه الأنشطة لفائدة الدولة ، و لتوفر المواد الأولية المساعدة على صناعة الصابون من زيوت وحطب وأواني ...الخ . وقد عرفت هذه الصناعة حركية أكثر في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، الشيء الذي جعلنا نفرق بين لزمة صناعة الصابون ولزمة بيوع الصابون .[162] وقد بقي هذا القطاع على هذا النحو الى أن عرف تحولا مهما من طرف أحمد باي (1837-1855م) سنة 1255ه / 39-1840م حيث " أحدث الباي لزمة الصابون الطري بحيث [لا تصنعه و] لا تبيعه الا الدولة ، وبنى لذلك مصنعا . ورتب على الصابون اليابس الذي يخرج من المملكة أداء على القنطار ، يسمى "القنطرية" ، يدفعه صانعه ، واذا خرج يؤدي مشتريه السراح ." [163]

يمكن القول أن الوثائق التي توفرت لنا بمصادرنا لا تعطي فكرة كبيرة على مسألة خدمة الصابون وكيف تتم بإستثناء بعض الإشارات التي تتصل بأنواع الحطب المستخدم في صناعة الصابون " حطب الجدرة لخدمة الصابون..."[164] الذي يعتبر من الحطب ذو طاقة حرارية كبيرة.

واكتفت عقود لزم الصابون التي قمنا بدراستها ، بالأكيد على التكفل بخدمة الصابون بالجهات وتزويد المناطق بهذه المادة وما هي الإجراءات التي يمكن أن تنجر عن الإخلال بشروط هذه العقود ، هذا مع التأكيد على القيمة المادية للزمة وكيف يتم سدادها .

---

[162] أ و ت ، دفتر عدد 1869، ص ص 5-7-16-17.

أنظر كذلك الملاحق : ملحق عدد 4 : عقود لزمة خدمة وبيوع الصابون بعدد من مناطق الايالة .

[163] ابن أبي الضياف (أحمد)،1999، *الإتحاف* ....ج 4، ص 31.

[164] أ و ت ، دفتر عدد 1875.

وتؤكد عقود لزمة الصابون على هذه الجوانب أكثر من غيرها كما هو الشأن بالنسبة الى لزمة خدمة الصابون وبيعه بتبرسق و تاستور والكاف " الحمد لله تذكرتنا هاته بيد المكرم الأجل المرعي محضي سي المليتي الكافي وانه التزم منا لزمة خدمة الصابون وبيعه ببلد الكاف وتوابعها بخمسة آلاف ريال تونسي والضرب عن مدة عام واحد ، وأن مبدوه غرة ذي الحجة الحرام متم شهور عام التاريخ ، يدفع لنا الدراهم المذكورة عن ستة أقساط عند مضي كل شهرين من العام المذكور يدفع قسط من ذلك وقدره تسعماية ريال وستة عشر ريال ونصف وتسعة نواصر. كما اتفقنا معه بأنه اذا لم يقم بكفاءة أهل المكان من الصابون مدة لزمته وتركهم مختصين فإننا نقدموا لهم من عندنا ما يحتاجونه من الصابون ويلزمه اذا اتمام اتفاق اللزمة المذكورة التزاما تاما والسلام في 13 قعدة الحرام سنة 1255ه / 39-1840م." [165]

هذا وقد قدرت قيمة أصل لزمة الصابون بـ 200 ألف ريال ، لتصبح تقريبا من أكبر اللزم الحضرية وأهما إضافة الى مجموعة أخرى من اللزم الكبرى التي قام عليها نظام الالتزام بالايالة التونسية على غرار لزمة دار الجلد و لزمة البطان ولزمة القمرق ...وغيرها.

هذا وقد اختلفت قيمة هذه اللزمة حسب المدن من حيث حجم سكانها ودرجة تحضرها ، وقد شملت عمليات البيع المناطق المجاورة للمدن الكبرى والقرى والأسواق التابعة للقيادات والتي كانت عمليات تزويدها من مشمولات اللزام المتكفل باللزمة بتلك الجهة ، وقد تراوحت قيمتها بين 10 آلاف ريال بعدد من المدن الهامة مثل سوسة أو المنستير أوالقيروان حيث تولاها محمد بن يوسف بن عاشور الجربي وعمر بن قلاع الجربي وسالم بن سعيد عزيز الجربي ، في حين لم تتجاوز 7 آلاف ريال بالكاف وأسواقها وعملها ،و بلغت قيمتها 7500 ريال بباجة وأسواقها وتولاها محمد بدرة الجربي. وقدرت لزمة دار الصابون بنابل بـ 3800ريال وتولاها أحمد الخياطي النابلي وابن عمه صالح. ولئن لم تكن قيمة هذه اللزمة ذات أهمية مادية بمناطق عديدة من الإيالة مثال قابس 1000ريال ونفس القيمة بنفطة و بـ 2250ريال بالوديان وتوزر،[166] فإنها تعبر عن

---

[165] أ و ت ، دفتر عدد 1869.
[166] أ و ت ، دفتر عدد 1869 ، ص ص 7- 13- 19-20-21.

احتكار الدولة لهذا النشاط ومراقبته وفقا لحاجياتها ، خصوصا وأن نفقات الجيش ارتفعت خلال هذه الفترة .[167]

2 - لزم النشاط التجاري :

تعبر هذه اللزم عن إخضاع جميع المعاملات التجارية للجباية خلال العهد العثماني، وهذا أمرا عاديا ولكن الجديد خلال هذه الفترة هو أن تتحول هذه الأداءات المفروضة على هذه المعاملات الى احتكارات، انطلاقا من منتصف القرن السابع عشر ولذلك ما يفسره. وهو في اعتقادنا الحاجة الى أموال قارة تضمن من خلالها الدولة القدرة على تنظيم أجهزتها ومراقبة مجالها بشكل سليم لاسيما خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وتتمثل أبرز اللزمات التجارية بإيالة تونس الى منتصف القرن التاسع عشر فيما يلي:

***لزمة الأسواق :**

تتنزل هذه اللزمة في إطار التجارة الداخلية .وتتميز الأسواق التونسية بعراقتها إذ وجدت بالمدن والقرى الكبرى منذ الفترات القديمة، وهي عامل مهم في تأطير المجال الجغرافي. وقد ارتبطت هذه الفضاءات التجارية بالأوضاع الأمنية، حيث كان عددها يرتفع وينقص وفقا للاضطرابات و الاستقرار. وكانت الأسواق تعيش دائما على وقع تحولات الظرفية الداخلية والأوضاع الخارجية ، إذ تعتبر مقياسا للحالة الإقتصادية ومرآة للوضع السياسي . وعمدت السلطة الى إنشاء الأسواق قصد مزيد التحكم في المعاملات التجارية بالمدن ودعم موارد الخزينة. كما أن تحالفها مع فئة رجال الأعمال المحليين ساهم في ترسيخ هذا التوجه، لأن الأعيان بالمدن والموانئ كانوا بدورهم حريصين على حماية مصالحهم واستثماراتهم.[168]

ويبدو أن هذه الأسواق عرفت نموا خلال الفترة المرادية وتدعمت خلال القرن الثامن عشر حيث ظهرت أسواق جديدة في عدد من المناطق بالإيالة التونسية.

---

[167] Chater (Kh) , 1984 , *Dépendance et mutations*…op.cit , pp 532-539.

[168] السعداوي (إبراهيم) ، 2008، " لزمة الأسواق بالايالة التونسية خلال العهد العثماني" *المجلة التاريخية المغاربية* ، عدد *131* ، ص ص 161-193. ص ص 162-163.

وتعتبر الأسواق مجالا للتبادل التجاري والاتصال البشري وانتقال المعلومة، إذ كانت تأتيها كل الفئات الاجتماعية، للبيع والشراء وإبرام العقود والصفقات، لذلك تدخلت سلطة البايليك لتنظيم هذه التجارة والاستفادة منها بواسطة فرض أداءات على التجار وغيرهم، وقد أوكلت مهمة مراقبة تلك المعاملات الى الملتزمين ونوّابهم، حيث يتوّلون استخلاص الرسوّم الموظفة على البائعين ومستعملي الأسواق.

ولئن كنا لا نعرف مقادير الضرائب الموظفة على أصناف السلع و المنتوجات التي تدخل تلك الأسواق في ذلك العهد، فإننا نعتبر أن هذه اللزمة كانت تشمل المحلات التجارية التي كانت على ملك البايليك والتي توظف عليها رسوم وعلى مبيعاتها. كما كانت مقاومة التهرب الجبائي من أبرز اهتمامات اللزام وأعوانه. لذلك حرصوا دائما على منع أية معاملات خارج مجال السوق.[169]

وقد تميزت بعض الأسواق خلال العهد الحسيني بانعقادها بشكل دوري أسبوعيا كما هو الشأن بالنسبة الى سوق جمال الذي كان ينعقد كل يوم جمعة، وقد أعتبر من الأسواق الهامة بمنطقة الساحل نظرا لموقعه الفاصل بين الساحل والعروش المستقرة بتخومه، فكان مجالا لترويّج الفوائض والتزود بالاحتياجات. وتعد لزمة هذا السوق قديمة واقترنت خلال الفترة المراديّة بعزيب سوسة وعرفت بلزمة سوق جمال و عزيب سوسة ، وكانت قيمتها في ذلك الوقت 1500 دينار منها 1000 دينار للسوق و 500 لعزيب سوسة.[170]

وتتشابه لزمة هذه السوق في مضمونها وسيرها مع باقي الأسواق الأسبوعية مثلا سوق الثلاثاء بماطر وسوق الزوارين بجهة الكاف وسوق السبت بحوض مجردة الأوسط ، ويتولى الملتزم وأتباعه استخلاص الرسوم المفروضة على البائعين ومستعملي السوق .

وتفيد دفاتر الأرشيف الوطني أن الأداءات بأسواق الإيالة لم تكن دائما متجانسة ، ويعود ذلك بشكل أساسي الى اختلاف المناطق الجغرافية وخصوصياتها الإقتصادية ومدى أهمية

---

[169] Sebag , (P), 1989, *Tunis au XVIIè siècle…op.cit* , pp 159-163.

[170] أ و ت ، دفتر عدد 3 ص 200.

ابن طاهر(جمال)، 1989 ، " أضواء على الأسواق الريفية بالبلاد التونسية في القرن التاسع عشر " *الكراسات التونسية* عدد 145-146 ، 1989 ، ص 84.

السوق. لهذا تباينت قيمة الضرائب في الغالب حتى بالنسبة الى الأسواق ذات الاختصاصات المتشابهة ، مثلا أسواق الغلال وفنادق الزيت والرحاب وغيرها .

فقد كان "... بائع الزيت بغير الحاضرة يؤدي صاعا على كل مطر...أما بيعه بالحاضرة فله أداء مخصوص به في فندق الزيت لا يقبل الزيادة ."[171]

وانطلاقا من بداية القرن الثامن عشر أي منذ 1705م عرف التزام الأسواق عدة تحولات، مستفيدا من اللاإستقرار الذي ميز بداية عهد حسين بن علي وتدعم ممارسة الإلتزام ، وخصوصا بعد عودة أبناء حسين بن على الى الحكم حيث كان النصف الثاني من القرن الثامن عشر ملائما لانتشار اللزمة الى أسواق المناطق الداخلية الحضرية منها والريفية. كما يعود ذلك الى اتساع دائرة الاقتصاد النقدي من جهة وإقبال أعيان المناطق الداخلية على اللزم من جهة ثانية.

كما ظهرت عدة أسواق تعمل وفق نظام الإلتزام ، بالمناطق الفلاحية الخصبة كسهول مجردة ، ليشمل الإلتزام شبكة أسواق منطقة التل الأعلى قصد التحكم في معاملات قبائل تلك المرتفعات وفائض إنتاجها. هذا وقد سيطرت على لزمة الأسواق فئة الأعيان خصوصا منهم المشايخ والقياد. مثال كانت لزمة سوق الخميس سنة 1170ه / 56-1757م بذمة شيوخ قبيلة اولاد بوسالم ، بينما تولى عامل الكاف أسواق قيادته في غالب الأحيان .[172]

لقد كانت بدايات القرن التاسع عشر ملائمة لتدعم لزمة الأسواق ، نظرا لتحول الظرفية العامة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فقد تراجعت مداخيل البحر اثر توقف القرصنة ، وهيمنة التجار الأوروبيين تدريجيا على التجارة الخارجية ، لهذا دعم البايليك استغلال البلاد بعد 1830م باتخاذ إجراءات جبائية عديدة . واستخدام اللزم لمزيد الإحكام والسيطرة الإقتصادية على الدواخل . فتكثفت التجاوزات التي يقوم بها اللزامة خاصة

---

[171] أ و ت ، دفاتر عدد 217- 219-222-225.

ابن أبي الضياف (أحمد)،1999، *الإتحاف* ....ج 4، ص 31.

[172] السعداوي (إبراهيم) ، 2008، " لزمة الأسواق....ص 185.

زمن أحمد باي (1837-1855م) ، كما هو الشأن بالنسبة الى ممارسات نواب لزام دار الجلد بالجهات كما يذكره **أحمد بن أبي الضياف** " وتمتد أيدي الملتزمين في الناس بإتهامهم بإخفاء الجلد ، حتى إن أتباعهم من المفتشين يدخلون بيوت العربان ويلقون فيها قدرا من الراحة [" قدر إصبع "] من الجلد ، ويفعلون معهم في شراء عقوبتهم ما يجدونه عند الله حاضرا . ويتهمونهم بإفساد بيوت النحل أو حرقها ، ولو احترقت بأمر سماوي. ويشتري المسكين نفسه منهم [ارتكابا لأخف الضررين] . والتغالي في هذه اللزمة معتبر فيه هذه العقوبات المالية. وقد كانت هذه اللزمة في اوائل هذا القرن بيد جماعة من يهود البلاد ، وليتها دامت بأيديهم ، إذ لم يفعلوا فعل هؤلاء المسلمين ولا ما يقرب منه .... "[173]

إن اعتماد الالتزام بالنسبة الى بعض الأسواق في النهاية يرمي الى تحقيق غايات جبائية بحتة. فالدولة تتخلص من الأعباء المالية والبشرية التي تتطلبها مسألة تنظيم ومراقبة تلك الأماكن الحيوية. خصوصا وأن أنشطة هذه الأسواق وأعمال أصحاب المحلات وصفقات المرتبطين بها معقدة و منتشرة مجاليا وهو ما يتطلب إمكانيات كبيرة أصبحت متزايدة بتزايد توسع النشاط التجاري بمدن الإيالة التونسية .

***لزمة الباب :**

تعتبر لزمة الباب من الأداءات الموروثة عن العصر الوسيط، حيث كان سكان البوادي وأصحاب القوافل التجارية يؤدون عند أبواب المدن عدة رسوم على منتوجاتهم المختلفة مثل الحبوب والصوف و الجلود والغلال وغيرها. وكانت تعرف "بالفائد " وكانت تضبط حسب نوعية السلع وكميتها وقيمتها.[174] وربما تم الإبقاء على تلك الرسوم بعد 1574م.

لكن من المهم الإشارة الى أن هذه اللزمة لم تكن من اللزم الهامة على المستوى المادي ، لذلك لم تقع الإشارة إليها إلا ضمن المطالب على بعض المدن ، وما يجب أن نستخلصه أنه رغم عدم توفر معلومات كثيرة حول هذه اللزمة فالأكيد أنها اقترنت بالمدن التي لها حركة تبادل تجاري مهمة وذات إشعاع على المستوى الداخلي أي تمثل نقطة تمفصل

---

[173] ابن أبي الضياف (أحمد)،1999، *الإتحاف* ....ج 4، ص ص 55- 56.
[174] حسن (محمد)، 1993 ، *المدينة والبادية* .....، الجزء 1 ص 540.

ضمن التجارة البرية بالايالة التونسية خلال هذه المرحلة ، كما هو الشأن بالنسبة الى المدن الكبرى مثل الحاضرة والكاف والقيروان والمنستير والمهدية و صفاقس وقفصة وقابس ... وغيرها وهي مدن حصينة مسوّرة لها العديد من الأبواب .

وقد شكلت هذه الأبواب إضافة الى الأسوار والأبراج ومواقع الحراسة الليلية و"اللواجة" منظومة أمنية متكاملة بالنسبة الى المدن خلال هذا العهد ، إضافة الى أن تلك الأبواب كانت بمثابة الحد الفاصل بين سكان المدن واقتصادهم الحضري من جهة ، والبدو ومجالات اقتصادهم الرعوي من جهة ثانية .

وبذلك يمكن القول أن لزام الباب هو الذي يتولى استخلاص الأداءات التي يدفعها الوافدون على المدينة للتجارة ، وهي عملية تتطلب إمكانيات بشرية مهمة و إدارة خاصة لا سيما أثناء بعض المواسم المعروفة بالحركية التجارية الكبيرة والتي تكون فيها المجالات الحضرية شديدة الارتباط بإنتاج الأرياف المجاورة . إذ أنه مطالب بمراقبة عمليات الدخول عبر الأبواب المعهودة، ولعله يضطر الى استخدام عدد من الأعوان للتثبت من الوافدين وحجم سلعهم ونوعيتها. وتشير المعلومات المتوفرة الى أن النفقات التي كانت تتم بإسم راتب بواب القيروان أو رواتب الباب على قايد القيروان." خرج في رواتب الباب في مدة 8 أشهر ..." 1256 دينارا سنة 1677م. بينما انحدر راتب بواب مدينة القيروان سنة 11-1712م الى ½ 22 دينار.[175] ويعود ذلك الى أن مسألة مراقبة الأبواب تراجعت تدريجيا خلال القرن الثامن عشر ارتباطا بظاهرة التوسع العمراني ، ولعل من ابرز علاماتها تعدد الأحياء الجديدة خارج الأسوار بمدينة تونس التي دعمت النواة الأولى للأرباض التي بدأت تتشكل منذ العهد الحفصي.

واكتسبت الأراضي المجاورة للأسوار قيمة بالغة ، فأستقر فيها كبار القوم من أهل المخزن والمقربين ، فزودت بما تستحقه من تجهيزات حضرية فاتسع عمرانها شيئا فشيئا، واستتب الأمن في ظلها فأصبحت الأبواب ذات أهمية لتسيير حركة المرور بين المدينة العتيقة والأحياء الجديدة ومنها الى الفضاءات الريفية المجاورة على غرار مدينة تونس التي تميزت بأبوابها ومن أهمها على الإطلاق نذكر باب المنارة الذي يفتح على

[175] السعداوي (ابراهيم) ، 2004، " نظام الإلتزام بإيالة تونس ...ص 97.

حي كبير خصته المراجع بإشارات عديدة ومفيدة ، حتى أنه كان يعد ربضا قائما بذاته ، متميزا عن ربض باب الجزيرة المجاور له.

كما يعتبر باب الجزيرة أقدم وأهم باب من أبواب الواجهة الجنوبية ، فقد نشأ مع المدينة الإسلامية ،[176] وحافظ على مهامه الدفاعية وتدعمت وظيفته الإقتصادية ، إذ يقع على مفترق ثلاثة محاور ، أولها المحور الرئيسي الذي يجتاز المدينة من الشمال الى الجنوب، ثم طريق باب الفلة وطريق باب عليوة اللذان يعبران الربض الجنوبي ويتصلان بسبل المواصلات الرّيفية.

أما باب السويقة فينفتح على منفذ محور المدينة الشمالي – الجنوبي وعلى ثلاث محاور خارجية من الجهة المقابلة، هي نهج باب أبي سعدون بجزأيه القديمين ، نهج التبانين ونهج الحدادين ، ثم نهج الحلفاوين ، وأخيرا نهج حمام الرميمي . وقد أعار اسمه لأكبر أرباض المدينة ، وهو ربض باب السويقة الذي لا يزال يحتفظ به الى اليوم ، وما ظهور هذا الربض ثم نموه السريع ، إلا دليل على أهمية الموقع واستجابته لمقتضيات التوسع العمراني .[177]

ومهما يكن من أمر فإن لزمة الباب التي نشطت خلال القرن السابع وبداية القرن الثامن ونجد لها اشارات مختلفة في وثائقنا الارشيفية ، فإنها أصبحت غائبة انطلاقا من النصف الثاني للقرن الثامن عشر، لأنها أصبحت ضمن مطالب القياد بإعتبار أن قيمتها المادية غير مرتفعة هذا من جهة ، ونظرا لاتصالها الكبير بالمسائل الأمنية للمدن وخصوصا المدن الكبرى وهي كذلك من مشمولات القياد والشيوخ .

---

[176] الدولاتلي (عبد العزيز)، 1981، *مدينة تونس في العهد الحفصي* ، دار سيراس للنشر، تونس. ص 120.

[177] SAADAOUI (A), 2001, *Tunis Ville Ottomane trois siècles d'Urbanisme et d'Architecture.* Centre de Publication Universitaire, Tunis. P 385.

المستغانمي (محمد فوزي) ، 2000-2001، *يوسف صاحب الطابع وعلاقته بربض باب سويقة : نهاية القرن 18 و بداية القرن 19 م* ، شهادة الدراسات المعمقة ، إشراف الأستاذ عبد الحميد هنية ، جامعة تونس الأولى ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، تونس. ص ص 70-73.

كما أن هناك فلرضية ثالثة كنا تحدثنا عنها وهي أن المدن توسع مجالها وأصبحت عمليات المراقبة غير منحصرة في نقاط معينة بل تشمل كامل مجال المدينة سواء كان في جوانبه الإقتصادية أو الإجتماعية مثل الأسواق المختصة والرحاب المتنوعة ...وغيرها.

*** لزمة "المرسى ":**

وردت هذه اللزمة بكافة المحاسبات المتصلة بالقيادات التي لها موانيء تجارية مهمة وذات انفتاح على الخارج مثل تونس والساحل و صفاقس و جربة ، ويبدو أنها تعود الى العهد المرادي حيث كانت تعرف بإسم " لزمة المرسى الكبيرة والصغيرة " بمنصب الساحل وبلغت قيمتها 5000دينار ،[178] وكانت تعني في ذلك الوقت لزمة ميناء سوسة والمنستير معا.

ويبدو أن اللزام كان يأخذ الرسوم الموظفة على حركة الميناء وقد اقترنت بلزمة أخرى وهي لزمة القمرق .

وانطلاقا من وثائقنا الأرشيفية المتصلة بالقرن الثامن عشر نلاحظ بأن لزمة المرسى الكبيرة تواصلت الى جانب لزمة القمرق بسوسة التي بها أهم ميناء خلال القرن الثامن عشر.

ومهما يكن من أمر فإن الغموض بقي قائما بخصوص مهام كل من اللزمتين خاصة وأن كلاهما يتصل بالأداءات المتعلقة بحركة الميناء أي الرسوم الموظفة على رسو السفن والتصدير والتوريد . ويمكن أن نسوق في هذا المجال العديد من الفرضيات لكن أهمها أن لزمة المرسى كانت متصلة بالأداءات الموظفة على الأنشطة البحرية المحلية من صيد ومساحلة... وغيرها ن في حين تهتم لزمة القمرق بالمبادلات مع الخارج .

ولئن كان هناك تداخل وعدم وضوح بخصوص هذه اللزمة في بداية القرن الثامن عشر بمنصب الساحل ، فإنها أصبحت أكثر وضوحا انطلاقا من النصف الثاني للقرن الثامن عشر في بقية المناطق الأخرى ..فقد اختصت "لزمة مرسى تونس" برسو السفن التجارية وقدرت قيمتها سنة 1156ه/ 43-1744م بـ 18000ريال وتولاها أحمد الهويدي

---

[178] رقية (مراد)، 1986، *الوضع الجبائي بالبلاد التونسية*....ص 94.

وحافظت على ارتفاعها خلال هذه الفترة المتميزة بحركية اقتصادي مميزة للبلاد التونسية .ورغم تراجعها انطلاقا من 1160ه/47-1748 م الى 12000ريال وتولاها أحمد بن زايد فقد كانت مجالا للمنافسة الشيء الذي كان سببا في ارتفاعها من جديد سنة 1162ه/ 49-1750م لتصل الى 14000ريال وتولاها ابراهيم ريدان .[179]

وفي الأخير يمكن التأكيد بأن هناك لزمتان الأولى لزمة المرسى تهتم بالأداءات الموظفة على رسو السفن والثانية تهتم بالمبادلات التجارية من تصدير وتوريد انطلاقا من الموانئ التونسية وهي لزمة القمرق .

*** لزمة القمرق :**

تتوفر حول هذه اللزمة معلومات كثيرة بوثائقنا و هو ما يعبر عن الأهمية التي تكتسيها الأنشطة الخارجية و التجارية خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر و منذ القرن السابع عشر، وقد استفادت الإيالة التونسية من الانفتاح على البحر وموقعها المتميز كممر رئيسي بين حوضي المتوسط ، فنشطت الإيالة في مجال التجارة الخارجيّة إلى حد أنها أصبحت واحدة من أهم الموارد الاقتصادية للدولة.[180]

و قد تولاها في أغلب الأحيان عناصر تتميز بارتقائها السياسي أو لقربهم من دوائر السلطة مثل سيدي مصطفى سنة 1661م.[181] و يتولى لزام القمرق خلال العصر الحديث أخذ الرسوم الموظفة على الواردات فقط لان الضريبة على التصدير تدفع مباشرة لخزينة البايليك مقابل الحصول على " التذاكر" أي رخص التصدير.

---

[179] أو ت ، دفتر عدد 45، ص ص 34-37-39.

[180] Boubaker(S),1987, *la régence de Tunis au XVII siècle. Ses relations commerciales avec les ports de l'Europe méditerranéenne*, Marseille et Livourne ,Zaghouan,Tunisie. pp 115-125.

[181]السعداوي (ابراهيم)، 1999، *تطور عائلة مخزنية بتونس في العصر الحديث: آل بن عياد بين سنوات 1740و1737م*، أطروحة دكتوراه، إشراف الأستاذ محمد الهادي الشريف ، كلية العلوم الإنسابية و الإجتماعية بتونس الجزء الثاني، ص 476.

Plantet(E),1899, *Correspondance des Beys de Tunis et des consuls de France avec la cour (1577-1830)* ,3 Vol, Paris , p 340.

A. N. P, AEB III, 1, Fol 81

ويستفيد اللزام من الضرائب التي تشمل جميع البضائع التي تدخل الميناء من الخارج مهما كان نوعها و هي أداءات رسمية غير ثابتة حددتها السلطة سواء أثناء عقد المعاهدات الثنائية مع الدول الأجنبية أو بواسطة إصدار المراسيم (الأوامر) وتنسحب ضريبة "الرسو" على كافة السفن القادمة للميناء و يؤديها ربان المراكب أو التجار أوالقراصنة مقابل أعمال الإصلاح أو الشحن و التفريغ حسبما تضبطه الاتفاقيات و هنالك رسوم أخرى تتعلق بالبضاعة و هي ترتبط بنوعيتها و حجمها و قيمتها الحقيقية على الأقل من الناحية النظرية.[182] وخضعت الضريبة التجارية إلى اعتبارات سياسية و دينية و اقتصادية إذ تباينت قيمتها حسب جنسية أصحاب السلع و الوجهة الجغرافية التي قدموا منها. و هي تعكس انتماء الإيالة التونسية إلى مجال أوسع و هو المجال التجاري للإمبراطورية العثمانية حيث تتحدد العلاقة بين البايليك و أقطار أوروبا. و حرصت بعض هذه الأقطار على انتزاع المزيد من الامتيازات لفائدة رعاياها.[183] إذ أبقى الحسينيون على الامتياز الذي حصل عليه"المركانتية" الأنقليز و الفرنسيين في 1685 م ،حيث كانوا مطالبين بتسديد لفائدة مصالح الجمارك 3% فقط من قيمة بضاعتهم نظرا لميزان القوى الذي كان لفائدتهم.أما باقي التجار النصارى فقد أجبروا على دفع بين 8% و10%، على بضائعهم ما عدى اليونانيين الذين كانوا محظوظين نسبيا(8%) لكونهم ضمن رعايا السلطان العثماني.[184]

---

[182] Boubaker(S), 1987, la *Régence de Tunis*…op.cit , pp 115-125.

[183] مثال عن ذلك فرنسا و بريطانيا عبرت منذ القرن السابع عشر عن إمكانية اللجوء إلى استخدام القوة و التهديد لحماية مصالحها و إجبار السلطات بإيالة تونس على تقديم تنازلات اكثر.

Chérif(M-H), 1984-1986, Pouvoir et société …op.cit., T I pp79-81

Bachrouch(T), 1977, *Formation Sociale*… op.cit., pp76-90-94-99.

ابن أبي الضياف (أحمد)،1999، *الإتحاف* ....ج 2، ص ص 125، 126، 127.

[184] الشريف (محمد الهادي) ، 1986، " الواردات و المستوردون بتونس في النصف الثاني من القرن الثامن عشر(من خلال وثائق القمارق التونسية) " الكراسات التونسية ، رقم 137-138، ص 75.

الإمام (رشاد)، 1980، *سياسة حمودة باشا* ...ص287.

وتفيد الوثائق أن اللزام و أعوانه يتقاضون "نصف قمرق" (حوالي 4% و6%)[185] على السلع القادمة من الأقطار الإسلامية دون اعتبار انتماء الموّردين، مقابل رسوم مرتفعة على الوردات المجلوبة من العالم المسيحي باستثناء بضائع تجار فرنسا وبريطانيا أو المواد الأولية الموجهة لبعض الحرف الهامة كالصوف الإسباني و مواد الصباغة والحرير.[186]

لقد ارتبطت لزمة القمرق في تطورها كثيرا بالتحولات التي شهدتها تجارة الإيالة مع العالم الخارجي أثناء النصف الثاني من القرن الثامن عشر وتعكس قيمتها نشاط موانئ الإيالة خاصة منها مرفأ تونس-حلق الواد.[187] و من هذا المنطلق يمكن القول أن فترات الانتعاش التجاري مثلا مرحلة 1766-1776م و أيضا بعد 1782م تساهم في تفسير شدة التنافس للفوز بهذه اللزمة بينما تشهد قيمتها تراجعا مع تراجع التجارة الخارجية فلا تجد هذه اللزمة إقبالا في بعض السنوات وهو ما يفسر التجاء البايليك الى أعوانه لتوليها في شكل "أمانة" كما هو الشأن سنوات 1187هـ/1783-1784م و 1188هـ-1774-1775م بيد حسين الكبير.[188]

لقد سعى أغلب اللزامة الى الفوز بهذه اللزمة لما توفره من مداخيل مادية هامة ، إضافة إلى أنها مكنتهم من دعم مصالحهم التجارية ،كما أنها كانت مجالا لإقامة علاقات

---

[185] قدر "قمرق المسلمين" بما بين4% و10% وتفيد الوثائق أنهم أدوا في أغلب الأحيان نصف تلك القيمة "نصف قمرق" . انظر أ و ت، دفاتر عدد 1953,1952,1951.

[186] أ و ت ، دفاتر عدد 1953,1952,1951 .

الشريف (محمد الهادي)،1986، "الواردات و المستوردون..." ص ص 75، 76 .

[187] Valensi(L),1963, « Les relations commerciales entre la régence de Tunis et Malte… » in *C.T,n°43,*3ᵉ trim. pp75-80.

Chérif(M-H), 1970 “Expansion européenne et difficultés Tunisiennes 1815-1830” in *A.E.S.C*,3 mai-juin , pp 717-745.pp717.718.

أ و ت ، دفاتر عدد 1952,1951.

[188] أ و ت ، دفتر عدد ، 185 ص56. دفتر عدد ، 186 ص49.

مباشرة مع البايليك و أجهزة الدولة و هو في حد ذاته تحقيقا لأهداف مستقبلية متمثلة في تحول بعض اللزامة الى أعوان للدولة، ربطوا مصالحهم بأجهزة الدولة الإدارية.[189]

***لزمة رحبة الطعام :**

تتعلق هذه اللزمة بالأماكن المخصصة لتجارة الحبوب وتعرف في وثائقنا الأرشيفية بـ"لزمة رحبة الطعام "، و نجد هذه اللزمة في أغلب مدن وقرى الايالة التونسية منذ القرن السابع عشر، كما هو الشأن بالنسبة الى القيروان و المنستير و قفصة وماطر وتبرسق... وغيرها. إلا أن قيمتها تفاوتت حسب أهمية المعاملات التي تتم داخلها، ومن أهمها "لزمة رحبة تونس " التي بلغت 26 ألف ريال سنة 1779م .[190]

ولقد مثلت رحبة الطعام فضاء تجاريا لترويج إنتاج الأرياف، لذلك تواجدت في الغالب في أطراف المدن أو بالأرباض، وهي مخصصة لبيع القمح والشعير وكافة أنواع البقول مثل الفول والحمص وغيرها. و يتولى اللزام استخلاص الأداءات المعهودة حسبما يحدده عقد اللزمة، إذ كان اللزام يتقاضى في ذلك الوقت أداءات عينية حسب كميات الحبوب. التي تعرض للبيع داخل الرحبة ، سواء من قبل الفلاحين أو السماسرة ، إذ تعرضت مصادرنا الى ذكر "الكيالة" وهم الأعوان الذين يقومون بعملية كيل الحبوب وغيرها. حيث كان البائع يؤدي 4 " أصواع "على كل قفيز من القمح والشعير والذرة أو الحمص وغيرها من البقول.[191]

إلا أن هذه المعلومات تبدو عامة ولا يمكن بأي حال تعميمها على كل المناطق خاصة وأن قيمة هذه اللزمة غير مستقرة وبالتالي فإن الأداءات الموظفة داخل هذه الرحاب تختلف من منطقة الى أخرى وحسب أهمية إنتاج الحبوب وتجارته . إذ وفرت لنا أحد الوثائق الأرشيفية "بيان ما يأخذ ملتزم رحبة الطعام متاع مدينة تونس سنة 1160هـ/47-

---

[189] البرهومي (عثمان)، 1999، *تطور نظام الالتزام بالايالة التونسية*...ص ص 124، 125.

Ben Achour (M-A),1989, *Catégories de la société Tunisienne dans la deuxième moitié du XIX^e^ siècle*, Tunis , p129

Chérif(M-H), 1999, « Fermage(Lizma) et fermiers… »op.cit,p24.

[190] أ و ت، دفتر عدد 207 ص 87.

[191] أ و ت دفتر عدد 1857 ص 8 .

1748م . يأخذ على كل قفيز أربعة صيعان ويأخذ على كل ويبة ثلاثة افلس . ويأخذوا الكيالة احسان من غير الزام ، بل يأخذوا حفنة وحمالة القفيز للمدينة أربعة ناصرية . وحمالة القفيز لربظ باب السويقة ثمانية ناصرية ."[192] وكان بمدينة تونس رحبتين إحداهما "صغيرة" بباب سويقة مخصصة للقمح والشعير، والثانية "كبيرة" بناحية باب الجزيرة أين تتم تجارة المواشي كالأغنام والماعز والبقر وغير ذلك من الدواب.[193]

أما بالنسبة الى قيمة هذه اللزمة فإنها كانت تتميز بالتذبذب، بالرغم من الارتفاع الذي كان غالبا عليها في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وقد يكون ذلك متزامنا مع سنوات طيبة مناخيا. إذ تضاعفت قيمتها سنة 1785م مقارنة ب 1779م، وتواصل هذا الارتفاع في السنوات الموالية لتبلغ قيمتها ألف محبوب و515 قفيز من الشعير وقد تولاها سليمان بن الحاج حمودة البنزرتي وذلك سنة 1797م.[194] وقد احتفظ بها لمدة خمس سنوات.

وتجدر الإشارة الى أن هذه اللزم أخذت في الارتفاع والتطور من حيث القيمة، لسببين أولا لارتباطها بقطاعات حساسة مثل الحبوب والتزود بالمواد الأساسية الغذائية. وثانيا لأنها من اللزم التي ارتبطت بمجالين مختلفين من حيث الاختصاص ولكن ربما مترابطين وهما المجال الحضري المجال المستهلك والمجال الريفي المجال المنتج.

***لزمة الخشاخش :**

تطلق هذه العبارة على البقول الجافة بكل أصنافها، فول وحمص وغيرها. وهي تعتبر من مكونات فلاحة البلاد التونسية وأساسا مناطق الشمال، وكانت الإيالة في هذه المرحلة وخلال بعض السنوات توفر فوائض من البقول الجافة التي يتم تصديرها وخاصة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر.[195] حيث أن الأخبار حول لزمة الخشاخش قليلة بالوثائق قبل هذه الفترة رغم الظرفية الفلاحية الطيبة التي ميزت فترة

---

[192] أ و ت ، دفتر عدد 45 ، ص 23.

[193] السعداوي (ابراهيم)، 1999،*تطور عائلة مخزنية* ...ص 489.

[194] أ و ت ، دفتر عدد 281 ص 84.

[195] أ و ت دفتر عدد 178 ص 31 ، دفتر عدد 368 ص ص 22 ، 23.

علي باي. ومهما يكن من أمر فإن صادرات البقول لا ترتقي الى نفس كميات القمح والشعير التي توجهها الإيالة نحو الخارج.

وقد عرفت هذه اللزمة كذلك باسم "قمرق الخشاخش".[196] وهو ما يدلنا على مضمون هذه اللزمة التي تتعلق بالأداءات الموظفة على تصدير البقول الجافة خارج حدود الإيالة، أي "...الفول الخشاخش التي تطلع في البحر...".[197]

وما تجدر الإشارة إليه خاصة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر أن هذه اللزمة لا تشمل عملية ترويج هذه المنتوجات في الأسواق المحلية، حيث نجد لزمة أخرى في هذه الفترة بالذات تعرف بلزمة "حانوت الفول ".[198] وبالرغم من عدم ارتفاع قيمتها خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر فإنها كانت مجال للمنافسة بين الملتزمين.

ترتبط هذه اللزمة بالإنتاج الفلاحي لعدد من مناطق الإيالة، وبالظروف المناخية. ولعل استهلاك هذه المواد في تزايد خاصة وان البقول الجافة من المواد الغذائية الأساسية التي يقوم عليها غذاء التونسيين من البسطاء خاصة . كيف تطورت قيمتها بمدينة تونس خلال الفترة الحديثة ؟

لقد عرفت هذه اللزمة تطورا في قيمتها بإعتبارها مرتبطة بالنشاط الفلاحي من جهة والحاجة الى هذه المواد الغذائية الأساسية من جهة ثانية . وهو ما أدى الى ارتفاع قيمتها من 4 آلاف ريال سنة 1743م ، الى 10 آلاف ريال في السنة الموالية.[199] وقد أدت المنافسة الى ارتفاعها لتصل الى 50 ألف سنة 1773م . لكنها سجلت انخفاضا كبيرا في السنوات الموالية حيث التزمها القايد رجب بن عياد وارتفعت في بداية القرن التاسع

[196] أ و ت ، دفتر عدد 45 ص 37.

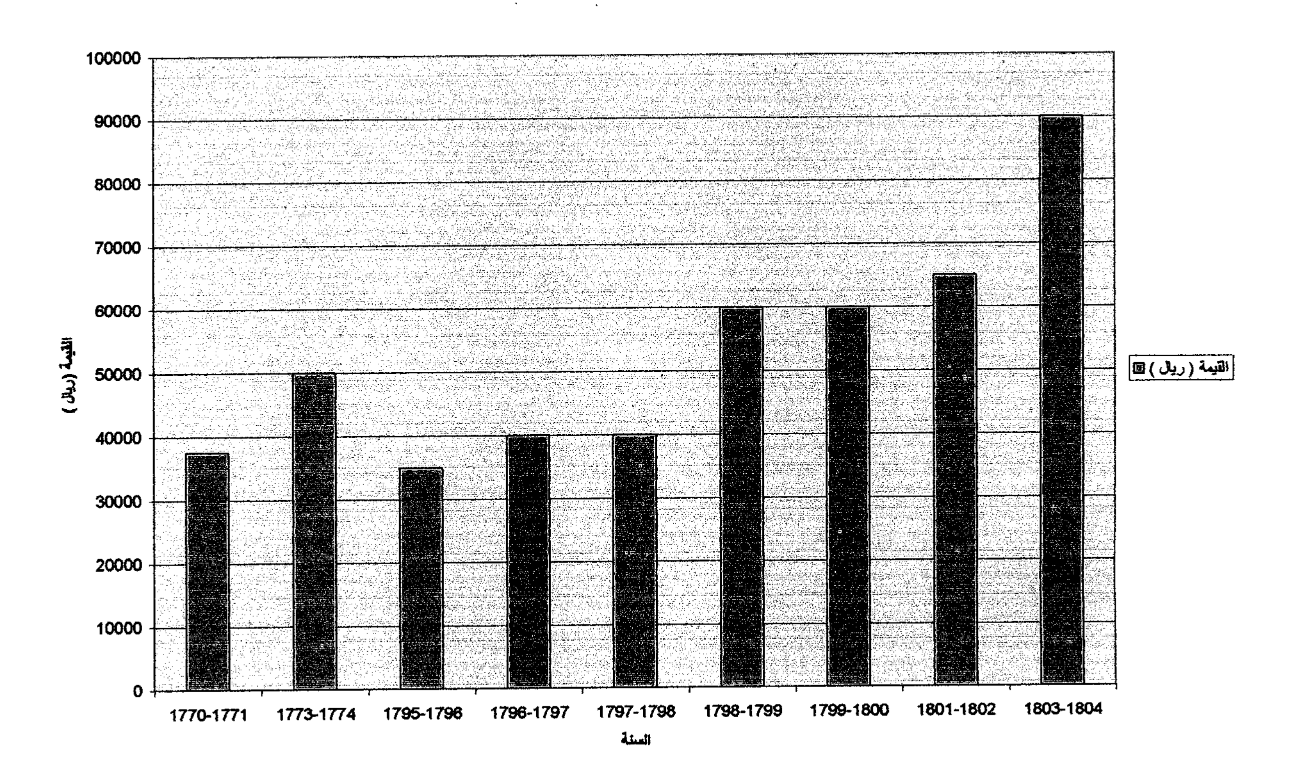
[197] أ و ت ، دفتر عدد 34 ص 37 ، دفتر عدد 93 ص 27 .

[198] أ و ت ، دفتر عدد 21 ، دفتر عدد 34 ، ص 37 .

[199] أ و ت ، دفتر عدد 34 ، ص 37 .

عشر لتصل الى 90 ألف ريال كما يبرزه الرسم التالي وقد تولاها سليمان بن الحاج وشريكه.[200]

رسم عدد 4 : قيمة لزمة الخشاخش بين 1770م و 1804م.[201]



نظرا لأهمية هذه المادة في الإستهلاك اليومي أعطى البايليك مهمة تزويد الحاضرة الى اللزامة بإعتبارهم يشرفون بشكل مباشر على عمليات البيع والشراء والمراقبة لدخول وخروج كل المنتوجات تقريبا بما فيها الفلاحية الضرورية ، وبذلك نعتبر أن التطور في قيمة هذه اللزمة ارتبط بالحاجيات المتزايدة للمواد المعروفة "بالخشاخش" فول و حمص و جلبانة وكل البقول الجافة.

كما أن الإقبال عليها من طرف اللزامة والمنافسة الشديدة من الأسباب التي جعلت ترتفع كغيرها من اللزم بداية من النصف الثاني للقرن الثامن عشر . لتصل الى 37500 ريال سنة 1770م ، وتواصل ارتفاعها في السنوات الموالية لتبلغ قيمتها 50 ألف ريال

---

[200] أ و ت ، دفتر عدد 332.ص 29.

[201] أ و ت ، دفاتر عدد 165 ، 211 ، 284 ، 285 ، 286 ، 320 ، 332.

سنة 1773م وقد تولاها حسين بن عمر البنزرتي .[202] وتواصل ارتفاعها في أواخر القرن الثامن عشر لتصل الى 60 ألف ريال سنة 1798م و 65 ألف ريال سنة 1801م، لتستقر في قيمة مرتفعة وهي 90 ألف ريال سنة 1803م وقد تولاها سليمان بالحاج وشريكه.[203]

ويمكن القول أن هذا التذبذب الذي ميز قيمة هذه اللزمة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر يعود وبشكل مباشر كما أشرنا الى أهمية المنافسة، التي عرفتها هذه اللزمة من جهة، والى عدم استقرار الأنشطة المتصلة بالمجتمع الحضري نظرا لعدم استقرار حيويته.

***لزمة الكمانية :**

ورد ذكر هذه اللزمة في المحاسبة التي تخص منطقة الساحل، وهي منطقة منفتحة على تجارة المتوسط، الأمر الذي أهلها للقيام بدور هام في إعادة توزيع السلع التي تدخل مرافئها. وقدرت قيمتها بمدينة سوسة في أواخر القرن السابع عشر بـ 150 دينارا فقط. و تتعلق هذه اللزمة بتجارة الجملة والتوزيع في مستوى قيادة سوسة، وتعنى "بمواد التموين والتغذية " كما ذهب الى ذلك **الأستاذ توفيق البشروش.**[204] وصاحب هذه اللزمة يدعى "الكمانجي" ، كان مسؤولا عن تموين مصالح البايليك بالوسط الشرقي الحاميات العسكرية خاصة عسكر زواوة والصبايحية و الإنكشاريين، إضافة الى تمويل محلة الشتاء عند مرورها بتلك المنطقة. كما كان المشرف على التموين الغذائي للأسرة المالكة والبلاط يسمى بـ "الكمانجي" وله علاقات وثيقة بالتجار والقياد- اللزامة.

كما تجدر الإشارة الى أنه تواصل العمل بهذه اللزمة أثناء العهد الحسيني، وأطلق عليها في حالات كثيرة عبارة لزمة "الكمانجي" نسبة الى اللزام. وتضاعفت قيمتها، إذ

---

[202] أ و ت ، دفتر عدد 165 ص 11 .

[203] أ و ت، دفتر عدد 285 ص ص 29، 30، 36 ، دفتر عدد 312ص 285.

[204] Bachrouch (T), 1977, *Formation Sociale* ...op.cit, p 151.

رقية (مراد) ، 1986، *الوضع الجبائي بالبلاد التونسية في القرن الثامن عشر ، مثال جهوي : قيادة سوسة (1820-1705)* ، شهادة التعمق في البحث ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس. ص 104-105.

صارت 300 دينار منذ عهد الباي حسين بن علي (1705-1740م). ولعل ذلك مرتبط بتنامي دور المبادلات التجارية بالإيالة خلال القرن الثامن عشر وتدعم مؤسسات الدولة الحديثة .[205]

***لزمة فندق الغلة :**

نجد في وثائقنا الأرشيفية عدة تسميات لهذه اللزمة بمدينة تونس أهمها " لزمة فندق الغلة " ، "قيادة باب البحر" ، "لزمة فندق باب البحر " ، " لزمة باب البحر" ، "لزمة فندق الغلة بباب البحر" .[206] فهي تسميات تبين أما موقع السوق أو نوعية النشاطات التي يختص بها . وتعني عبارة الخضروات الفاكهة الرطبة والبقول ، ومصطلح الخضر مازال شائعا الى اليوم بالبلاد التونسية ، ويشمل جميع أصناف الخضر الشتوية والصيفية .

ويعتبر هذا النشاط من اللزم العريقة بمدينة تونس منذ العهد الحفصي ، إذ تواجد هذا الفندق خارج باب سويقة ، بينما كان فندق البقول واقعا قرب الربض المذكور مخصصا لإيداع البقول والخضروات .[207] لقد تغير موقع سوق الغلال أثناء العهد العثماني بالمقارنة مع الفترة السابقة ، إذ أصبح بجوار باب البحر ، فهو بعيد عن وسط الحاضرة نظرا للحركية حوله والتلوث و الاكتظاظ ، وحركة الدواب (ابل و حمير و خيل) التي على ذمة مستعملي هذا الفندق .

ويمثل بذلك فندق الغلة فضاء تجاريا متميزا بالحاضرة، فهو يضمن تموين السكان بالمواد الغذائية الضرورية التي تحتاجها من جهة ، ومنطقة التقاء وتبادل بين الريفيين والحضر من جهة أخرى . كما تعكس حالة هذا السوق الظرفية الفلاحية بأحواز الحاضرة والأرياف القريبة منها ، لاسيما وضعية زراعة الخضروات والأشجار المثمرة وتربية الطيور والدواجن .

---

[205] أ و ت ، دفتر عدد 3 ، ص 200 ،

رقية (مراد) ، 1986، *الوضع الجبائي بالبلاد التونسية*... ص ص 39 ، 41 ، 104 ، 105 .

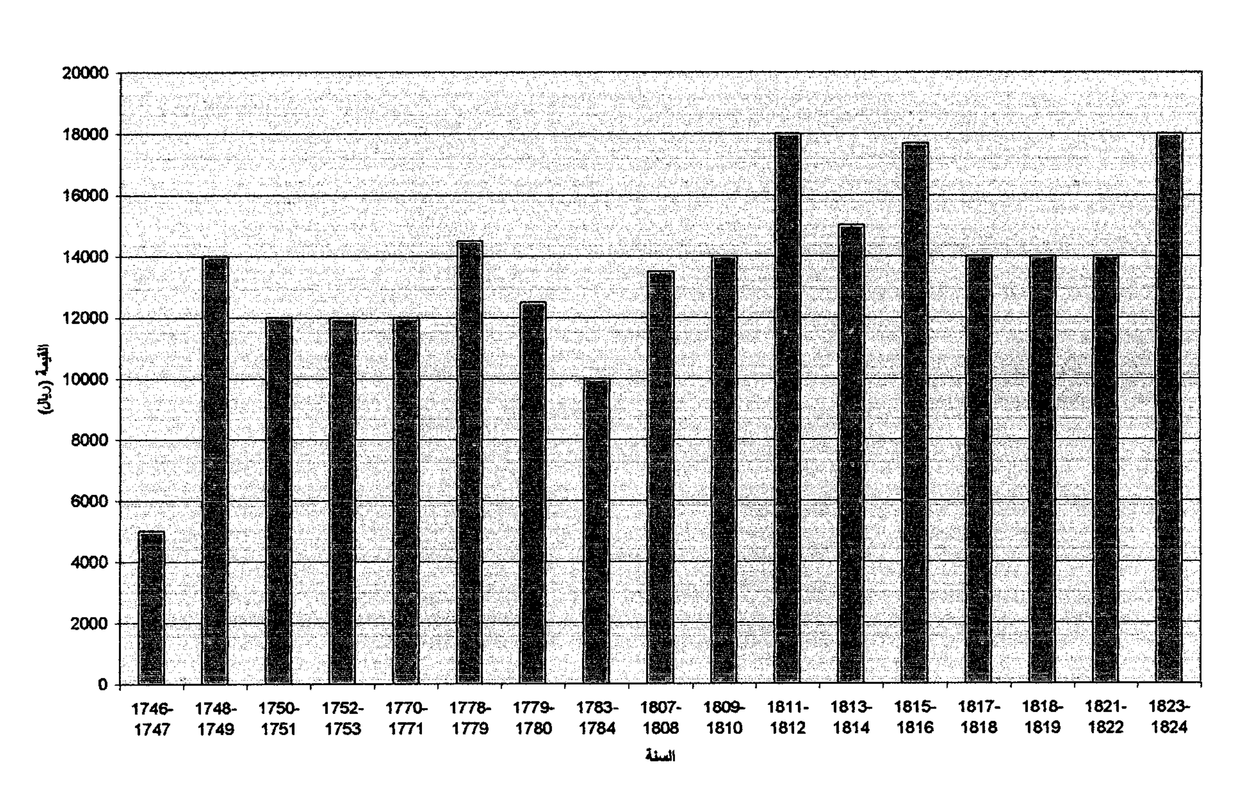
[206] أ و ت ، دفاتر عدد 165ص 11 ، 206 ص 23-31 ، 347 ص 5 -17.

[207] ابن ابي دينار (أبو عبد الله)، 1957، *المؤنس* ...ص 154.

حسن (محمد) ، 1993، *المدينة والبادية* ...ج 1 ص 171-550-554.

تخص لزمة "فندق الغلة " بمدينة تونس الأداءات الموظفة على جميع المعاملات اليومية التي تتم داخله ، والتي يتم استخلاصها من طرف اللزامة أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ويبدوا من خلال وثائقنا أن هذه الرسوم لم تكن ثابتة ، سواء من ناحية قيمتها أو من ناحية نوعية المنتوج التي تخصها ، فاختلفت وتغيرت عبر الفترات كما يبينه الرسم التالي .

رسم عدد 5 : لزمة فندق الغلة بين1746م و 1824م .[208]



إن المعلومات التي توفرت بوثائقنا حول سوق الغلال بمدينة تونس تغطي الفترة الممتدة بين 1746-1840م وهي تمتد على فترة طويلة نسبيا ، اذ تبدأ منذ فترة حكم علي باشا (1740-1756م) الى غاية السنوات الأولى لحكم أحمد باي (1837-1855م) . وهي فترة تميزت بتطور كبير بالنسبة الى هذه اللزمة ، حيث كانت قيمتها متواضعة في بداية العهد الباشي وقدرت ب 5000 ريال على يد الحاج إبراهيم زيدان منذ 1160ه/ 1746-1747م ، ثم سجلت زيادة كبيرة في العام الموالي ، فتضاعفت قيمتها بمرتين ونصف

---

[208] أ و ت ، دفاتر عدد 45 ، 165 ، 206 ، 235 ، 347 ، 396.

لتصل الى 14 ألف ريال في 1162ه / 1748-1749م .[209] ويأتي ذلك في إطار الإرتفاع الذي عرفته كل اللزم الحضرية وأساسا بمدينة تونس حيث استقر الوضع بعد الحرب الأهلية ، وهو ما جعل مسألة تموين المدينة بحاجياتها الغذائية من الأولويات الأساسية.

هذا وقد تراجعت قيمتها في أواخر العهد الباشي وانخفضت منذ 1164ه/ 1750-1751م ، عندما تولاها اللزام سلامة بن زايد مقابل 12 ألف ريال ، وقد عرفت نوعا من الإستقرار الذي تواصل الى غاية الفترة الأولى من حكم علي باي (1759-1782م) ، فقد تولاها يوسف المجيدي وابن أخيه ، بنفس القيمة منذ 1184ه/ 1770-1771م .[210] ولعل ذلك يرتبط بالظرفية الصعبة والمتقلبة التي عرفتها فلاحة الإيالة حتى سنة 1770م .[211] لكن هذه اللزمة ارتفعت في 1192ه/ 1778-1779م ، حيث فاز بها محمد الشريف وشريكه هلال مقابل 14500 ريال، حافظت في العام الموالي على نفس القيمة وانتقلت الى يوسف المجيدي وشقيقه عثمان .[212] و ترجع تلك الزيادة إلى أهمية الانتاج الفلاحي والخصب في العامين المذكورين.[213]

يظهر أن لزمة فندق الغلة بباب البحر عاشت تراجعا في نهاية عهد علي باي والسنوات الأولى من ولاية ابنه حمودة باشا ، فقد هبطت قيمتها في 1194ه / 1779-1780م وبلغت 12500ريال ، وقد استمر التراجع في الأعوام اللاحقة ، و التزمها سالم بن ذياب و بوبكر بن ميلاد سنوات 1198ه / 1783-1784م و 1199ه / 1784-1785م ب 10 ألاف ريال سنويا ،[214] وهي تعتبر أدنى قيمة لها طوال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ويعود ذلك الى سوء الظرفية الفلاحية ، لاسيما أن الإيالة قد ظهر بها "

---

[209] أوت ، دفتر عدد 45 ص 38.

[210] أ و ت ، دفتر عدد 165 ص 11.

[211] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف* ....ج 2 ص ص 194، 195.

[212] أ و ت ، دفتر عدد 207.

[213] ابن عبد العزيز (حمودة) ، *الكتاب الباشي* ...ص ص 309، 310.

Valensi (L) 1970, « La conjoncture agraire… » in *Revue Historique* , Avril- juin , pp 331-334.

[214] أ و ت ، دفاتر عدد 235 ، 240 .

طاعون جارف وهو المعروف عند أهل الحاضرة بالوباء الكبير ...أثر في عمران البلاد نقصا فادحا ...".[215]

ولئن لم يكن هناك أي أثر للزمة فندق الغلة في وثائقنا بين 1200ه / 1785-1786م و 1221ه / 1806-1807م ، فإن البلاد التونسية عرفت آنذاك سنوات فلاحية جيدة . إذ عادة ما كانت سنوات الصابة متزامنة مع ارتفاع في قيمة التزام سوق الغلال بالحاضرة .

هذا وقد سجلت هذه اللزمة زيادة مطردة منذ سنة 1222ه / 1807-1808م حيث قدرت بـ 13500ريال على يد مصطفى خيتلي ، وتواصل ارتفاع قيمتها تدريجيا في الأعوام الخمسة اللاحقة ، لذلك اضطر اللزام المذكور الى التحالف مع بعض رجال الأعمال مثلا أحمد بن محمد القطاري ويوسف بن سليمان المحرزي وغيرهما .[216] وبلغ السعر الأقصى لهذه اللزمة 18 ألف ريال ، حينما تولاها علي بن محمد المشرف 1127ه/ 1811-1812م ، غير أنها انخفضت في السنوات الموالية وبقيت لدى نفس اللزام بما قيمته 15 ألف ريال .[217]

حافظت هذه اللزمة في البداية على القيمة التي كانت عليها أثناء نهاية عهد حمودة باشا ، حيث تولاها أحمد بن محمد القطاري ويوسف بن سليمان المحرزي مدة عامين مقابل 15 ألف ريال سنويا ، ثم ارتفعت في العام الموالي لتبلغ 17700ريال ، نظرا للمزايدة التي تمت إثر تدخل اللزام الحاج عبد الرحمان بوساحة. لكن سعر هذه اللزمة تراجع بصفة واضحة فيما بعد الى 14 ألف ريال ،و بقائها بيد نفس الملتزم الى غاية 1234ه/ 1818-1819م .[218] وهي تعتبر أدنى قيمة لهذا الإحتكار في القرن التاسع عشر ، بسبب الطاعون الذي ظهر بالحاضرة في صيف تلك السنة ومخلفاته ، فقد أدى الى انهيار

---

[215] ابن ابي الضياف (أحمد)، 1999 ، *الإتحاف* ... ج 3 ص 20.

[216] أ و ت ، دفتر عدد 347.

[217] أ و ت ، دفتر عدد 347.

[218] أ و ت ، دفتر عدد 396.

الإنتاج الفلاحي وهلاك قسم كبير من اليد العاملة وتقلص السوق الاستهلاكية، فقد " نقص به من الإيالة قدر النصف ، وبقيت غالب المزارع معطلة لا أنيس بها ." [219]

ان تطور قيمة لزمة فندق الغلة بقي مضطربا في العشريات الأولى للقرن التاسع عشر، كما يبرزه الرسم البياني . لعدم استقرار الظرفية الإقتصادية والسياسية. كما أن الوثائق الأرشيفية لا تقدم أية أخبار حول هذه اللزمة في السنوات الأولى لحكم حسين باي حيث لا ندري هل أن الدولة أبقت على التزام هذا الفندق أم أنها حولته الى "أمانة " . وتجمع مصادرنا عن توقف نظام الإلتزام بالنسبة الى فندق الغلة منذ فيفري – مارس 1831 م ، فقد استرجعت السلطة إشرافها المباشر على سير ذلك الفضاء التجاري ،وهو مهم جدا ، بالنسبة الى تزويد سكان مدينة تونس بما يحتاجونه من مواد غذائية أساسية . ونظرا للضغوطات المالية التي واجهتها الخزينة المركزية أصدر الباي أمرا يعرف بإسم "ترتيب المحصولات بمحروسة تونس " ، وهو يتعلق بقائمة من الضرائب المفروضة على شتى المنتوجات المتداولة في ذلك السوق . وكانت تلك الرسوم في مجموعها مرتفعة جدا ، اذ نص الأمر الذكور أن " جميع ما تنبته الأرض من الخضر والبقول فإنه يودي الربع من ثمنه .".[220]

لقد تبوأ هذا الفندق مكانة متميزة في السياسة المالية للبايليك طيلة القرن التاسع عشر ، لا سيما وأن لزمة المحصولات أضحت أحد ركائز النظام الجبائي منذ 1830م . وفي هذا الإطار نفهم الارتفاع السريع لقيمة هذه اللزمة خلال فترة أحمد باي (1837- 1855م) .

***لزمة فندق البياض :**

تعرف في العصر الحديث بـ "لزمة فندق الفحم" أو "فندق البياض" وتهتم بترويج الحطب والفحم وهي من المواد الرائجة بمدن الإيالة ، إذ يمثلان المصدر الوحيد للوقود .

---

[219] أبن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف* .... ج 3 ن ص 167.

[220] أبن أبي الضياف (أحمد)، 1999 ، الإتحاف ....ج 3 ص ص 219، 225 ، 231.

أ و ت ، دفتر عدد 1875 ص 3.

السعداوي (ابراهيم) ، 2008،" تطور لزمة بعض الأسواق بمدينة تونس خلال العهد العثماني" (الجزء الثاني) ، *المجلة التاريخية المغربية* ، عدد *132* ، ص ص 153-194، ص 179 .

ويكثر استخدامها بصفة خاصة للتدفئة خلال فصل الشتاء وبعض المناسبات دون اعتبار الاستعمالات اليومية المتعددة الأغراض سواء من قبل الدولة ومؤسساتها (الجيش) أومن قبل الأهالي .[221] وقد توفرت بمدينة تونس سوق للحطب ومخازن كثيرة ، وهي تتواجد في ربض باب الجزيرة خلال العهد الحفصي ، وقد كانت خاضعة للمراقبة نظرا لأهمية هذه المادة في حياة سكان المدينة

ويبدو أن لزام هذا الفندق كان يتقاضى رسوما على مبيعات الفحم والحطب ، التي تتم سواء بباب البحر أو تحت سور مدينة تونس . ولعله احتكر ترويجها داخل مجال لزمته ، ويقتضي ذلك مراقبة انتاجهما وامتلاك مخازن مخصصة لادخارهما. ولعله كان يشرف على تجارة المادتين حيث يساهم في ضبط الأسعار ، ويتولى توزيع ما بحوزته من فحم وحطب على تجار التفصيل داخل أحياء المدينة ، ولحسن سير عملية تموين المدينة من هذه المادة ، فإن اللزام وخدامه كانوا يبيعون ذلك بصفة مباشرة للمستهلكين .

ولم تكن حقوق اللزام ثابتة خلال العصر الحديث وإنما مرتبطة بالحاجيات والفصول وبالتالي الإستهلاك ومدى توفر هذه المادة في السوق لتكون في متناول سكان المدينة . كيف تطورت هذه اللزمة الى منتصف القرن التاسع عشر ؟

تفيد وثائقنا الأرشيفية بأن لزمة هذا السوق لم تكن مستقلة بذاتها قبل 1756م ، حيث اقترنت أثناء العهد الباشي باحتكارات أخرى مثلا "لزمة البركة" ، لعل ذلك يعود أساسا الى كونها تعتبر أنذاك من اللزمات الصغرى ذات المداخيل المتواضعة، آذ تولى حمودة قراجة "لزمة البياض والبركة ودلال الغابة " سنة 1163ه / 1749-1750م . لمدة عام واحد مقابل 5210 مطر زيت ، وانتقلت في السنة الموالية الى نصر بن شلغم والحاج حسين الملوح بنفس القيمة .[222]

ويبدو أن لزمة فندق البياض شهدت تطورا ملحوظا ارتباطا بفترات الإقبال على الفحم والحطب وزيادة سكان مدينة تونس خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وارتفعت لتصل في نهاية حكم حمودة باشا الى حوالي 30000ريال ، وتواصل هذا

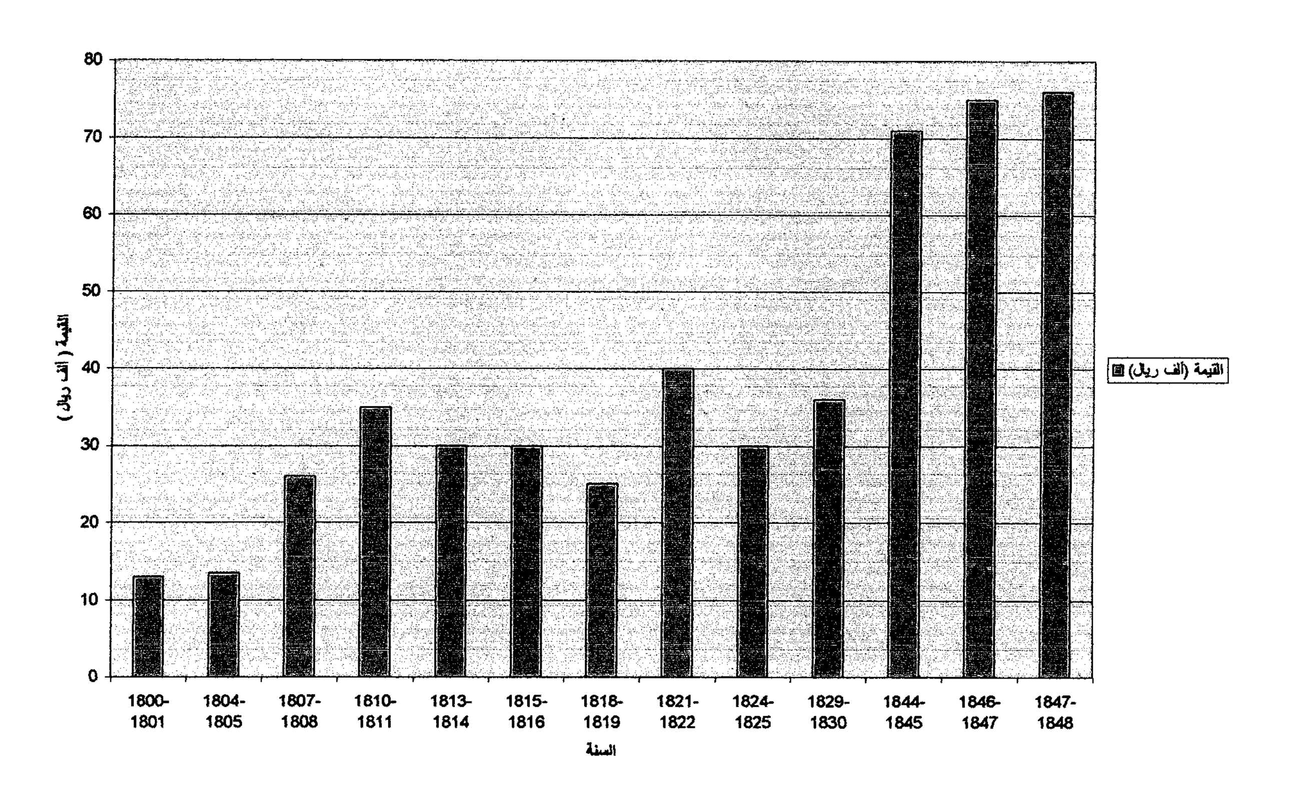
---

[221] أ و ت ، دفاتر عدد 1875 ، 1889.

[222] أ و ت ، دفتر عدد 45 ص 39.

الإتجاه الى منتصف القرن التاسع عشر فقد بلغت 76000ريال سنة 1264ه/ 1847-1848م .[223] كما يبرزه الرسم التالي .

رسم عدد 6 : لزمة فندق البياض بين 1800م و 1848م . [224]



لقد تطورت لزمة فندق البياض أثناء فترة 1750م-1814م ، من السنوات الأخيرة لحكم علي باشا الى نهاية عهد حمودة باشا ، وقد بلغ المعدل العام لهذه اللزمة خلال هذه الفترة 20ألف ريال وهي متواضعة مقارنة باللزم الأخرى بالحاضرة مثل الباطان أوالقمرق.... و غيرها .

وقد تميزت في البداية بنوع من الإستقرار في قيمتها ، كما يظهر أن تجديدها لا يتم في كل عام ، لهذا لم تكن عقودها سنوية ، فمثلا تولاها الحاج أحمد الكافي لمدة عام وثلاثة أشهر و18 عشر يوما ابتداء من غرة شوال 1169ه/ 1755-1756م ،[225] كما أخذها هذا اللزام مرة ثانية طيلة عامين وسبعة أشهر و12 يوما ، أي من محرم 1172ه

---

[223] أ و ت ، دفاتر عدد 98 ، 1875.

[224] أ و ت ، دفاتر عدد 98، 102، 103، 110، 136 ، 285 ، 383، 396، 1875.

[225] أ و ت ، دفتر عدد 102.

الى 12 شعبان 1174ه الموافق لسنوات 1758-1761م .[226] وأصبحت سنوية منذ 1174ه/ 1760م اثر انتقال الحكم الى أبناء حسين بن على إذ حصل تغيير في التعامل مع المواد الهامة التي تزود المدينة بحاجياتها الضرورية ، كما أن قيمة هذه اللزمة بقي ثابتا وهو من إجراءات البايليك الذي يهدف الى حفز الإنتاج الفلاحي ، وتجاوز مخلفات الأعباء الجبائية الثقيلة التي ميزت فترة علي باشا .

هذا الإستقرار لم يعمر طويلا ، نظرا للزيادة الملحوظة التي شملت شتى اللزم منذ سنوات 1770م ، وقد تكثف اهتمام أعيان الحاضرة بهذه اللزمة وكذلك أثرياء المناطق الداخلية مثلا اللزام بوبكر بن ميلاد أصيل ماطر ، كما عرفت هذه اللزمة حركية أكثر في نهاية القرن 18م كغيرها من اللزم المتصلة بالمجال الحضري ، فقد بلغت 13000 ريال منذ 1215ه/ 1800-1801م ،[227] وتواصل ارتفاع قيمتها في الأعوام اللاحقة ، وقد ساهمت حدة المزايدة في ارتفاع قيمتها الى 26000ريال سنة 1221ه/ 1806-1807م وقد تولاها على العوني .

بلغت هذه اللزمة 30000 ريال منذ 1225ه / 1809-1810م ، ولئن ارتفعت قيمتها لتصل الى 40000 ريال ، فإنها تراجعت بصفة واضحة بين 1230ه و1234ه/ 1814م-1819م ، وهبطت بنسبة الثلث ، وتحولت من 30ألف ريال الى 20 ألف ريال .[228] ويعود هذا الإنخفاض الى سوء الظرفية الإقتصادية ، وتراجع إقبال اللزامة على المزايدة بالإضافة الى المخلفات التي سببها الطاعون بمدينة تونس .[229] واستحوذ اللزام محمد بن حمودة الغضبان الفهري على لزمة فندق الفحم أثناء تلك الفترة الصعبة ، إذ سجلت قيمتها ارتفاع في 1236 ه/ 1820-1821م نظرا لتراجع أثر الوباء فقد بلغت 40 ألف ريال .

---

[226] أ و ت ، دفتر عدد 98 ص 9 ، دفتر عدد 110 ص 128.

[227] أ و ت ، دفتر عدد 285.

[228] أ و ت ، دفاتر عدد 285 ، 347 ، 383 ، 396.

[229] ابن أبي الضياف ، (أحمد)، 1999، الإتحاف... ج 2 ص ص 142، 145، 165، 167.

Sebag (P) , 1965 « La peste dans la régence de Tunis aux XVII et XVIII e siècle » in *I.B.L.A,*n 109, pp 35-48.

ويبرز من خلال هذا الرسم أن لمة هذا السوق ارتفعت بصفة سريعة في عهد المشير أحمد باي إذ تجاوزت 70 ألف ريال سنويا ، ويعود ذلك الى الزيادة الكبيرة لسكان الحاضرة وبالتالي زيادة حاجياتهم من مواد وضروريات كثيرة . كما يمكن أن نرجع ذلك الى سياسة البايليك المتسمة بتعميم الإلتزام والترفيع في قيمة جميع اللزم قصد مواجهة النفقات المتنامية،

هذا وقد اتجهت قيمة هذه اللزمة الى الارتفاع في السنوات الموالية الى 71 ألف ريال ، لتصل في أواخر صفر 1264ه / 1847-1848م الى 76 ألف ريال وقد تولاها الأخضر بن الوحيشة .[230]

***لزمة الحوت :**

شملت هذه اللزمة في العصر الحديث ميدان الصيد البحري ، وتعرف في وثائقنا الأرشيفية بعدة تسميات مقترنة بنوعية طرق الصيد أو لها ارتباط بجنسية الذين مارسوا مهنة الصيد في الأماكن التي شملتها تلك اللزمة ، مثل "لزمة طليان بنزرت " أو "طليان حلق الواد " أو "لزمة الدرينة " أو "لزمة الحوت".[231]

وتمثلت مهام لزام الحوت في فرض رسوم يؤديها صيادو السمك على محصولهم بالرغم من ارتباط هذه اللزمة في أغلب الأحيان بـ "دار الصناعة " وهي تعني الترسخانة التي تتم بها عملية إصلاح السفن وقد ذكر **بيسونال** في بداية القرن الثامن عشر أن ترسخانة الباي موجودة في ميناء غار الملح وهي تشكو من نقص التجهيزات اللازمة لبناء السفن مثلا الخشب وقلة الوسائل الدفاعية .[232]

وانطلاقا من هذه التسميات فإن هذه اللزمة لا تشمل نشاط الصيد البحري بكافة سواحل الإيالة بل تخص فقط صيد الأسماك في مياه بحيرة كل من تونس وبنزرت. وقد قدرت

---

[230] أ و ت ، دفتر عدد 1875.

السعداوي (ابراهيم) ، 2008، "تطور لزمة بعض الأسواق... ص 165.

[231] أ و ت ، دفتر عدد 21 ص ص 21-22 و دفتر عدد 45 ص ص 36-40.

[232] Peyssonnel et Desfontaines , 1838 ,*Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger.* Paris , 2 T .485p et 385p.T I , p 236.

قيمة لزمة "طليان بنزرت ودار الصناعة " سنة 1157ه/ 40-1741م بـ 24000ريال ولزمة " طليان حلق الواد " بـ 4000 ريال في نفس السنة.[233] وارتفعت قيمتها في السنوات الموالية وأساسا بعد 1756م لتصل الى 30000 ريال خلال 1171ه/ 57-1758م وقد تولاها خلال هذه الفترة عدد من اللزامة أمثال بلقاسم الوحيشي باش حانبة وحسين بن علجية .[234]

إذن لزمة الحوت اعتمدت أساسا على استغلال مياه بحيرة بنزرت ودار الصناعة التي زادت قيمتها في حين بقيت بقيت لزمة حلق الواد مستقرة في نفس القيمة أي 4000ريال ويلجأ البايليك الى إسقاطها في بعض الأحيان .

ولئن كان هناك تداخل بخصوص المهام الأساسية لهذه اللزمة إذ أن وثائقنا الأرشيفية لم توضح كيفية استغلال تلك اللزمة ، فإن لزام الحوت تتراوح مهامه بين احتكار نشاط الصيد في البحيرة المذكورة بوسائله الخاصة، أم أنه اتبع الاستغلال بطرق غير مباشرة بواسطة صغار الصيادين مقابل كمية من الإنتاج . ولعل ما يؤكد هذا الاحتمال الذي ذهبنا إليه عدم استقرار المداخيل التي وفرتها هذه اللزمة انطلاقا من الثلث الأخير للقرن الثامن عشر.

فقد وقدرت قيمتها سنة 1189ه/ 75-1776م بـ 8500ريال على يد بن داود وارتفعت بعد سنتين لتصل سنة 1191ه / 77-1778م الى 34500ريال ، لتنخفض في السنة المولية الى قرابة الثلث أي أن قيمتها لم تتجاوز 13000ريال سنة 1193ه / 79-1780م وبقيت تتجه نحو الارتفاع الى سنة 1196ه/82-1783م لتبلغ 35000ريال ،[235] إلا أنها لم تحافظ على نفس النسق من الارتفاع بل بدأت حالة من التذبذب على مستوى الأرباح .

وانطلاقا مما وفرته لنا وثائقنا الأرشيفية بالنسبة الى هذه اللزمة تواصل الارتفاع في مرحلة أولى بعد 1756 م حيث ارتفعت كل اللزم تقريبا ارتباطا بظرفية سياسية عودة أبناء حسين بن على وملائمة الوضع الداخلي للنشاط البحري والمساحلة إضافة الى

---

[233] أ و ت ، دفتر عدد 21 ، ص 21.

[234] أ و ت ، دفتر عدد 21 ص 21 و دفتر 45ص ص 36-40.

[235] أ و ت ، دفاتر عدد 191-208-213-217-219-222-225.

حيوية المدن على المستوى الإقتصادي وانعكاسها على الأنشطة ، بالرغم من عدم الاستقرار إذ كانت الأرباح المتحصل عليها . وتواصل هذا التوجه الى بداية حكم حمودة باشا وتحديدا الى سنة 1784م حيث تم إقرار إجراءات جديدة متصلة بمداخيل الإيالة والقيادات أي "الاتفاق" وما لها من تأثير على ممارسة اللزمة.[236] التي بقيت غير مستقرة كما يثبته الرسم البياني التالي.

رسم عدد 7 : قيمة لزمة الحوت بين 1194ه/ 80-1781م و1210ه/ 95-1796م .[237]



ولئن ارتفعت بعد ذلك للتجاوز 35000 ريال سنة 85-1786م ثم تراجعت في السنة الموالية وبقيت غير مستقرة في الثلث الأخير للقرن الثامن عشر ارتباطا بظرفية ملائمة للرفع من جديد الى أكثر من 40000 ريال سنة 91-1792م ، كما أن هذا الارتفاع في هذه المرحلة بالذات يمكن أن يعود الى أهمية المنافسة وحدتها.

---

[236] أنظر لاحقا الفصل الثاني من هذا الجزء العمل بـ "الاتفاق ".

[237] أ و ت ، دفاتر عدد 191-208-213-217-219-22-225-284-320-346.

3 - لزم الخدمات :

لقد كان الاختيار على تسمية " لزمة الخدمات " لمجموعة من الأنشطة غير متصلة بشكل مباشر بالأنشطة المادية الإنتاجية، بقدر ما كانت مرتبطة بعدد من الوظائف التي توفر خدمات عديدة للأنشطة الإقتصادية الحرفية والتجارية.

رغم عدم رسوخ هذه الوظائف في التعامل اليومي من حياة المجتمع خلال القرن الثامن عشر الا أن هذه اللزم وفرت موارد مالية هامة بالنسبة الى الدولة التي أصبحت انطلاقا من النصف الثاني للقرن الثامن عشر تلجأ وبكثافة الى أصحاب المال والتجار لمساعدتها على مراقبة أنشطتها ، كما يعود هذا الاتجاه الى الحركية الإقتصادية التي ميزت البلاد التونسية خلال هذه الفترة المتميزة من تاريخها ، حيث تعددت هذه اللزم من أهمها .

***لزمة وزن الفضة والذهب :**

تتمثل مهمة المتكفل بهذه اللزمة في وزن المصوغ المتداول في السوق، والتحقق من مدى نقائها وما تحتويه من الذهب أو فضة، حيث فرض على منتجي الصاغة ومروجيها طبع مجوهراتهم بصفة رسمية، خاصة وأن ظاهرة الغش كانت شائعة في هذا القطاع المربح الذي راقبه باستمرار اليهود منذ العهد الحفصي.

وقد كان الحرفيون والتجار يدفعون رسوما معينة مقابل خدمة الوزن التي يراقبها اللزام وأعوانه. و لئن لم تبين الوثائق قيمة الأداء حسب نوعية المعدن أو الكمية فإن الميزان المعتمد لهذه المعادن هو أوقيّة Once، رغم تعدد أنواع الأرطال و اختلاف الموازين في العهد العثماني.[238]

[238] من الموازين التي كانت مستعملة الرّطل العطّاري ، لوزن العقاقير والمعادن بصفة عامة والتوابل ومقداره 504 غرام ، وهو الوحدة المعتمدة في المعاملات التجارية مع قارة أوروبا .بينما تساوي الأوقيّة الجزء السادس عشر من ذلك الرّطل ، أي حوالي 31,5غرام .كما أستخدم المثقال التونسي لوزن المعادن الثمينة ويبلغ 4،725غرام كما ذكر مارسيل لوجندر MarcelLegendre .

Boubaker, (S), 1987, *La Régence de Tunis* ...op. cit. pp 69-70.

و باعتبار أن السلطة العثمانية فرضت سيطرتها على تعاطي المهن الحضرية، لهذا كان الحرفيون والتجار يؤدون رسوما أو مكوسا على نشاطهم.

كما تدخلت في تحديد الموازين والمكاييل وفحصها بواسطة الأمناء والمحتسبين، خاصة وأن المعادن الثمينة مثل الذهب كانت تجلب من الخارج كالسودان. وقد تم اعتماد الإلتزام للتحكم في الحرف الهامة، نظرا لصعوبة معرفة أرباح هؤلاء ومراقبة أعمالهم بدقة. وقد بلغت قيمة هذه اللزمة بمدينة القيروان مثلا 120دينار سنة 1678-1679م.[239]

وشهدت هذه اللزمة كغيرها من اللزم الحضرية تطورا كبيرا انطلاقا من النصف الثاني للقرن الثامن عشر ارتباطا بأهمية الاقتصاد النقدي من جهة وما شهدته حياة السكان المدن من تقدم وخاصة المدن الكبرى ، إضافة الى التطور الحضري وتزايد الإنفاق الاجتماعي في مجال اللباس و الزينة. حيث أصبحت المعادن الثمينة جزءا من تجارتهم اليومية. كما أن الحلي يشكل بالبلاد التونسية مصدرا للثروة والاحتفاظ به كان أمرا ضروريا بالنسبة لأغلب العائلات ، لذلك كانت مسألة التحري في اقتناء هذه المعادن مؤكدة لتكون بعيدة عن الغش.

ولعل الارتفاع المتواصل لقيمة هذه اللزمة دليلا على الأهمية التي أخذتها هذه المواد في صناعات كثيرة ، الحلي وخصوصا حاجة دار السكة لضرب النقود الجديدة والتي تكاثرت خلال القرن التاسع عشر وفقا للحاجيات المتزايدة للنقد لتنشيط التجارة الداخلية كما حصل سنة 1847م " وفي هذه السنة ظهر للباي أن يطبع من الفضة سكة خالصة ".[240]

***لزمة العلامات و المواشط :**

تخص هذه اللزمة نشاطا موسميا يرتبط بإقامة الأفراح و إحياء الحفلات في بعض المناسبات كالزفاف والختان وغيرهما ، وتمارسه الفرق النسائية التي تحي شتى الحفلات العائلية ولا سيما زفاف البنت . وتشمل هذه اللزمة " الماشطة " وهي التي تتكفل بتزيين العروس استعدادا للزفاف ، و "العلامات " (ج "عوالم " بالعامية) وكلمة متداولة الى

---

[239] أ و ت ، دفتر عدد 1 ، ص 108.

[240] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999 ، *الإتحاف* ....ج 4 ، ص 113

حد اليوم في بعض مناطق الشرق مثال مصر وهي تطلق على المرأة التي تغني وترقص في المناسبات العائلية. وهذا ما يجرنا الى القول بأن هذا النشاط وصل الى البلاد التونسية مع الحضور العثماني وهي من اللزم التي كانت متداولة منذ العهد المرادي.

وقد تميزت هذه اللزمة بحيويتها خاصة بمنطقة الساحل حيث نجد أنها تتكرر في وثائقنا المتصلة بهذه الجهة وهو دليل على تعدد الفرق التي تمارس هذا النشاط النسوي الذي يكتسي طابعا عائليا ، وبالتالي كان من الصعب على الدولة بأجهزتها مراقبته فأسندت المهمة الى الملتزمين الذين تكفلوا بجمع الأداءات الموظفة على هذه المهنة بوسائلهم الخاصة . ولعل خضوع الأهالي بالمدن وخاصة بجهة الساحل مهد لتدخل الدولة وتلزيم عدد من الخدمات واخضاعها الى الأداء والمراقبة . كما هو الشأن بالنسبة الى مدن أخرى مثل صفاقس وبنزرت ونابل

ولئن بقيت قيمتها مستقرة في حدود 510دنانير خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر وتحديدا بين 1124ه/ 07-1708م و 1154ه/ 37-1738 م . فإنها عرفت تطورا حيث تضاعفت قيمتها خلال الفترات الموالية لتصل الى 1000 دينار بنفس المنطقة أي منطقة الساحل.[241]

ويمكن القول أن كثرة الفرق النسائية التي تتعاطى هذا النشاط بمنطقة الساحل أي سوسة و المنستير والمهدية سببا لإنفراد هذه الجهة بهذه اللزمة .[242]

لكن بالمقابل نجد أشكال أخرى للتعبير عن الفرح منتشرة ليس فقط بمدن الإيالة التونسية خلال العهد الحديث بل كذلك بأريافها وبواديها .

---

[241] أ و ت ، دفاتر عدد 4- 25- 26-39-42- 122.

[242] Bousgarrou-Largueche (D) , 1993 , *Waten El Monastir*....op.cit , pp 169-170.

رقية (مراد) ، 1986، *الوضع الجبائي بالبلاد التونسية*.....ص ص 100-101

***لزمة الطبالة والأفراح :**

تعتبر لزمة "الطبالة " و" الأفراح " من اللزم الحضرية التي اقترنت بأنشطة متصلة بالأفراح والإحتفالات في العديد من المناسبات مثل الزواج والختان ... وغيرها .والتي كانت جزءا من تقاليد التونسيين منذ القديم الا أن هذه الأنشطة لم تكن تحت طائلة المراقبة من طرف الدولة الى حدود العهد المرادي ، حيث برزت في منطقة الساحل لزمة تهتم بهذه الأنشطة وهي لزمة " العلامات والمواشط " وأصبحت في فترات معينة خلال القرن الثامن عشر من اللزم الهامة وذات الحيوية في كل من سوسة ووطنها و المنستير والمهدية .[243]

ولئن تواصلت خلال نفس الفترة بنفس التسمية ، فإن الأنشطة المتصلة بمناسبات الزواج.... وغيرها ، ستخضع أكثر الى المراقبة خلال القرن التاسع عشر وبصفة مباشرة انطلاقا من بداية حكم أحمد باي (1837-1855م) حيث تتكرر في وثائقنا الأرشيفية تحت تسمية لزمة " الطبالة " وهم الأشخاص الذين يستخدمون هذه الآلة الموسيقية الشعبية في مناسباتهم وكانت فرق مختصة بهذا المجال ، وترتبط بها لزمة " الأفراح " وهي بمثابة فرق تحيي حفلات متنوعة وفي مناسبات مختلفة. وان لم تكن قيمتها المادية مرتفعة فإنها كانت تقريبا منتشرة على كامل مدن الإيالة التونسية وبعض مناطق القبائل نظرا الى حاجة البايليك الى مراقبة كل نشاط إنساني ويوظف عليه ضرائب حتى وان كان متصلا بالفرح أو بالموت.

---

[243] Bousgarrou-Largueche (D) , 1993 , *Waten El Monastir*....op.cit , pp 169-170.

رقية (مراد) ، 1986، *الوضع الجبائي بالبلاد التونسية*.....ص ص 100-101

جدول عدد 6 : لزمة الأفراح في مناطق الإيالة سنة 1256ه / 40-1841م.[244]

اللزمة	القيمة (ريال)
فرح تونس	6000
فرح بنزرت وغار الملح ووطنها	7200
فرح ماطر ووطنها	5000
فرح طبربة والمجاز ووطنها	2100
فرح زغوان ووطنها	6000
فرح الوطن القبلي	9000

كما نجد بالحاضرة أنشطة أخرى متصلة بإحياء الحفلات في المناسبات العائلية ، وهم "العوادة " وأخضعوا كذلك الى المراقبة ووظفت عليهم الضرائب ، فنجد لزمة العوادة والتي بلغت سنة 1256ه/ 40-1841م 9000ريال .

وباعتبار القيمة المحدودة التي كانت عليها هذه اللزم فإننا نجدها في أغلب الأحيان من مشمولات لزم أخرى كبرى من اختصاصات أخرى تتصل بها ولو بطريقة غير مباشرة. فقد كانت لزم "الأفراح " في عديد المناطق جزءا من حسابات وضيف السكين أو تابعة للشوبان .[245]

[244] أ و ت ، صندوق 151، ملف 96. ص 60.
[245] أ و ت ، صندوق 151، ملف 96. ص ص 3-53.

***لزمة المزورة :**

تعود هذه اللزمة الى مصطلح " مزوار " وهو مصطلح بربري (أمزوار) يعني الشيخ ، ذكره **الوزان الفاسي** عند حديثه عن الجهاز التنفيذي الحفصي وجعله في المرتبة الثالثة بعد السلطان والنفذ وقبل قائد القصبة الذي والاه .[246]

غير أن هذه المهمة لانجد لها ذكرا كبيرا في الوثائق الأرشيفية المتصلة بالفترة العثمانية ، وهو ما يدفعنا للبحث في تغيراتها التي تبدوا جذرية حيث اعتبر **ابن أبي الضياف** " خطة المزوار في الحاضرة ، كانت على عهد الملوك من بني أبي حفص ، وهي الحسبة على تغيير المنكر، ثم صارت الى ضدها في زمن الترك ، يتولاها الواحد على مشارطة مال معلوم ويحصي عدد العاهرات ويسرحهن للتزوج بأنفسهم ممن يرتضينه ."[247]

ومن الوثائق القليلة التي تحدثت عن هذه اللزمة عقد يعود تاريخه الى 1156ه / 43-1744م يشير الى طريقة عمل هذا اللزام والشروط المصاحبة لها ، فقد " التزم محمد بن رحيلة "المزورة" بثلاث ريالات يدفعها كل يوم في دار الباشا مبدو ذلك يوم الأحد 15في جمادي الأولى بشروط أولها أنه ما يسرح أحد من النسوان . وأنه يبات في داره وفي النهار يقعد في السباط المعلوم ن ولا يأخذ شيئا من الزدمه ن وأنه إذا يحب يصدم ان كان في المدينة لا بد من حضور شيخ المدينة معه و اذا كان في الربوظات لا بد من حضور شيخ ذلك الربظ قيد يوم 16 جمادى الأولى سنة 1156ه/ 43-1744م ".[248]

ويبدو أن هذه الشروط لم تتغير كثيرا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وقد بقيت قيمتها المادية محدودة وغير مستقرة نظرا للتحفظ الكبير الذي صاحب هذه اللزمة . وهذا ما يبرزه الرسم التالي .

---

[246] بشروش (توفيق) ، 1999، *موسوعة مدينة تونس* ، السلسلة التاريخية عدد 8 ، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية و الإجتماعية .تونس . ص 431.

[247] ابن أبي الضاف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف* ...ج 3 ، ص 145.

[248] أ و ت ، دفتر عدد 34، ص 35.

جهة وارتفعت من قيمتها من جهة ثانية ولكن الأهم أنها أعطت اللزامة الذين يتولونها مكانة مهمة لدى البايليك، الشيء الذي مكنهم من الانخراط والاندماج تدريجيا في الجهاز المخزني .

وسوف أقتصر في هذا العرض على أهم الأمثلة [251] والأكثر حيوية بالمجال الحضري.

*** لزمة الرمّانة :**

فرضت السلطة العثمانية سيطرتها على تعاطي الأنشطة والمهن الحضرية، لهذا كان الحرفيون والتجار يؤدون رسوما أو مكوسا على نشاطهم. كما تدخلت في تحديد الموازين والمكاييل وفحصها بواسطة الأمناء والمحتسبين، وتعتبر لزمة الرمّانة من اللزمات التي ارتبطت بمبيعات المنتوجات التي اعتمدت الميزان. فهي لزمة عريقة كانت معروفة في العهد المرادي مثلا بقيادتي المنستير والقيروان، لا سيما أن مراقبة الموازين والمكاييل كانت من مشمولات الداي، نظرا لأهميتها بالنسبة الى سير السوق والمعاملات بين الناس، حيث أن الحاج شعبان خوجة (جويلية 1669م - أفريل 1672م). في " أول أمره باشر الولاية بتعفف ونظر في معايش الناس، وربما باشر بنفسه ميزان الخبز في الأسواق" .[252]

كما يبدو أن ملتزم هذه اللزمة يتقاضى أداءات معينة على المنتوجات المتأتية من تربية النحل والمواشي و التي تباع بالميزان في الأسواق، مثل الصوف والسمن والعسل وغيرها. وقد اتسع مجال هذه اللزمة منذ النصف الأول للقرن الثامن عشر، حيث تم إقرارها بعدد من القيادات الأخرى مثل الوطن القبلي و الأعراض و صفاقس و جربة، غير أن قيمتها بقيت متواضعة مثلا 175 ريالا بجربة[253].

*** لزمة جرة الزيت :**

كانت هذه اللزمة منتشرة بالمناطق التي اشتهرت بغراسة الزياتين وأهمية إنتاج الزيوت بجهة الساحل خاصة، إذا كانت معروفة منذ العهد المرادي، وربما بتسمية أخرى "حق جرّة الزيت". وقد تميزت باستقرار ثمنها. اذ نجدها ضمن مطالب وطن سوسة في

---

[251] انظر جدول أنواع اللزم الحضرية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

[252] ابن أبي دينار (أبو عبد الله) ، 1957 ، *المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس* ، المكتبة العتيقة ، تونس ، ص 217.

[253] أ و ت ، دفتر عدد 47 ، ص 95.

القرن الثامن عشر، لزمتين قارتين وثابتتين تحملان نفس التسمية " حق جرة الزيت " وهما متساويتين من حيث القيمة 26 دينار.[254]

وبالرغم أن هاتين اللزمتين وقع توظيفهما على قطاع واحد كما تبين التسمية فإنه لم يكن يتحملها نفس الطرف ، بإعتبار أن الأولى "على قاضي سوسة" شخصية دينية والثانية "على آغة المخازنية " شخصية عسكرية.[255] لكن هل نجد مثيلا لها في مناطق أخرى منتجة للزيت أم أنها خاصة بمنطقة الساحل ووطن سوسة تحديدا ؟

وهو ما يجرنا للحديث عن اختصاص هذه اللزمة المتمثل في مراقبة سير تجارة هذه المادة وترويجها في الأسواق، حيث يقوم اللزام باستخلاص رسوم محددة (عينية ونقدية) على بيع وترويج الزيوت في منطقته. وما تجدر الإشارة إليه أن الزيوت أصبحت تأخذ أهمية كبيرة في اقتصاد البلاد وهو ما سيتدعم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ويبرز ذلك من خلال الإشارات الكثيرة لهذه اللزمة في الوثائق الأرشيفية. إضافة الى تعدد الأداءات الموظفة على هذه المادة وتغير تسمية اللزمة إذا أصبحت خلال القرن التاسع عشر، تعرف بـ "لزمة الصاع" التي أحدثها أحمد باي (1837-1855م) لتشمل كل مناطق الإنتاج.[256] وقد شهدت قيمتها تطورا كبيرا لتصبح من أهم المداخيل التي توفرها اللزم في هذه المرحلة ، وقد ارتبط ذلك بأهمية هذه المادة في التجارة الخارجية للإيالة وهو ما جعل أثرياء اللزامة والتجار يتنافسون للإستحواذ على مراقبة هذا النشاط ومشاركة الدولة في الأرباح التي تجنيها من هذه المادة الفلاحية الأساسية بالايالة التونسية .

غير أن قيمة هذه اللزمة اختلفت من منطقة الى أخرى حسب أهمية الإنتاج ومدى الإرتباط بأسواق البحر الأبيض المتوسط . وهذا ما يبرزه الجدول التالي .

---

[254] أ و ت ، دفتر عدد 4 ، ص 75.

[255] رقية (مراد) ، 1986، *الوضع الجبائي بالبلاد التونسية*.....ص 96.

[256] أ و ت ، دفتر عدد 1870 ص ص 1، 2، 3، 4، 5، 6 .

يقول ابن أبي الضياف " وأحدث أيضا لزمة الصاع ، وهو أن بائع الزيت بغير الحاضرة يودي صاعا على كل مطر ، أما بيعه بالحاضرة فله قانون مخصوص في فندق الزيت ".

ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف*.... ج 4 ، ص 31.

جدول عدد 7 : لزمة صاع الزيت بعدد من مناطق الإيالة التونسية

سنة 1255ه / 39- 1840م.[257]

اللزمة	اللزام	القيمة (ريال)
صاع الزيت بالوطن القبلي	الحاج حسونة بن الحاج	75000
صاع الزيت برأس الجبل	فرحات الجلولي	65000
صاع الزيت ببنزرت	محمد بن عياد	60000
صاع الزيت بطبربة	محمد بن عياد	40000
صاع الزيت بزغوان	فرحات الجلولي	17000
صاع الزيت بتستور	مصطفى الشباب	3500
صاع الزيت بسوسة والمنستير	حميدة بن عياد	199000
صاع الزيت بمساكن	فرحات الجلولي	21000
صاع الزيت بالقلعة الكبرى	محمد بن الحاج	22000
صاع الزيت بالمهدية وقصور الساف.	حسونة الجلولي	41000
صاع الزيت بصفاقس ووطنها.	فرحات الجلولي	26000

[257] أ و ت ، دفتر عدد 2250 / 3 ، ص ص 1-2.

*** لزمة قياس الخضرة :**

ترتبط هذه اللزمة بصفة عامة بالخضر الصيفية والشتوية المتنوعة ، التي كانت زراعتها منتشرة كثيرا بالوطن القبلي وضواحي مدينة تونس وجهة الوسط الشرقي إضافة الى القرى القريبة من بنزرت وبحوض مجردة. كما تعني "الخضرة" بالنسبة الى البايليك الأداء الموظف على الأراضي المزروعة لدى القبائل ، فمثلا سدد أولاد حمزة 1500 دينار سنة 1122ه/ 10- 1711م بعنوان " طلب المواشي العامرة المسماة بالخضرة ..." كما نجد بوثائق القرن الثامن عشر أن فلاحي الوطن القبلي كانوا يؤدون ضريبة على زراعة الخضروات ، وتعرف باسم "البيّارة" أو "الخضرة ".[258]

وقد شكلت زراعة الخضر نشاطا رئيسيا في اقتصاد قرى السواحل الشرقية ، وهي مرتبطة باستهلاك المدن المجاورة ، ولعل تلك المكانة المتميزة هي التي جعلت البايليك يفرض أداءات على منتجي الخضر. و يبدو أن قيمة ذلك الأداء اقترنت بمقدار المساحة المزروعة، لأنه من الصعب جدا مراقبة حجم المحاصيل بدقة. فهي تقاس بوحدة عقارية هي "المرجع "[259] الذي تتفاوت قيمة الضريبة الموظفة عليه حسب الأصناف الإجتماعية، وتتراوح في بداية القرن الثامن عشر بين 3/4 دينار ودينار للمرجع الواحد.[260]

ولئن تمثل مضمون هذه اللزمة في استخلاص الضرائب الموظفة على الضيعات الفلاحية المخصصة لزراعة الخضر بأنواعها المختلفة، أي أنها ضرائب خاصة بمناطق الفلاحة السقوية التي تنشط بالوطن القبلي وحول مدينة تونس والساحل ...وغيرها .

---

[258] ابن أبي دينار (أبو عبد الله) ، 1957، *المؤنس* ...ص 204.
ابن أبي الضياف ،(أحمد) ، 1999 ، الإتحاف ....ج 2 ، ص 35.
السعداوي (ابراهيم) ، 1999،*تطور عائلة مخزنية* .... ص ص 337-338.

[259] المرجع : وحدة قيس للمساحة تقارب 900متر مربع .

[260] أ و ت ، دفتر عدد 4 ، ص ص 75- 78- 80.

فإننا نجد في وثائقنا تسميتان بالنسبة الى هذه اللزمة الأولى تعود الى 1152ه/ 39-1740م "لزمة قياس الخضرة"[261] أما الثانية تعود الى 1155ه/ 42-1743م " لزمة الخضرة " .[262]

وقد تعود التسمية الأولى الى القرن السابع عشر وتعرف بـ " لزمة قياس الوطنين " (سوسة والمنستير) ، [263] فإن لزمة "الخضرة " هي ذاتها " لزمة القياس" اذ تعني الأداء الموظف على الفلاحة السقوية بالسواني المحيطة بالمدن أو القرى ، وقيمتها لم تكن ثابتة تتغير حسب أهمية وحجم المساحة المزروعة. فقد بلغت " لزمة القياس بصفاقس " 400 دينار ، فإن "الزمة الخضرة متاع وطن تونس " 15 ألف دينار على سلامة بن زايد سنة 1155ه/ 42-1743م . في حين قدرت " لزمة الخضرة متاع سوسة والمنستير " في نفس السنة بـ 3 ألاف دينار على محمد بن خضر قايد سوسة و أخوه القايد حسين بن خضر.[264]

---

[261] أ و ت ، دفتر عدد 26 ، ص 185.

[262] أ و ت ، دفتر عدد 34، ص ص 20-21.

[263] رقية (مراد) ، 1986، *الوضع الجبائي بالبلاد التونسية*...ص ص 114-115.

[264] أ و ت ، دفتر عدد 4 ، ص 80 ودفتر عدد 34 ، ص ص 20-21.

*** لزمة قيادة الغابة :**

تطلق عبارة الغابة على الأشجار الطبيعية بالمرتفعات أو ضيعات الغراسات المثمرة لذلك يختلف مفهومها بالبلاد التونسية حسب المناطق ، نظرا الى الخصوصيات المحلية للفلاحة . فهي تعني ضيعات الزياتين بالوسط الشرقي في حين تطلق على بساتين النخيل بواحات الجنوب.

وقد وردت هذه اللزمة في وثائقنا الأرشيفية بطريقتين أما " لزمة غابة ... " وتقترن بمنطقة معينة تونس أو زغوان أو الوطن ...وغيرها وهي مناطق منتجة للزياتين فتكون التسمية مصحوبة باختصاص الغابة أو المنتوج الرئيسي بها فنجد " لزمة غابة زيتون تونس " أو "لزمة زيتون غابة طبربة" أو "لزمة زيتون غابة زغوان" ،[265] كما نجد" قيادة الغابة ..." وهي جزء من مطالب الواحات ، خاصة وأن هذه الغابات كانت على ملك البايليك أو عدد من أعيان البلاد بتلك المناطق منذ القرن السابع عشر .

ويبدو أن البايليك اعتمد الالتزام لاستغلال ضيعاته بالجنوب الغربي للإيالة. فقد كانت قيادة الغابة إحدى فصول الجباية بمنطقة قفصة وقدرت ب 660 دينار. وهذه اللزمة تتعلق بالأداء الموظف على الأشجار المثمرة ما عدا النخيل ، خاصة الزياتين التي لها مكانة أساسية انطلاقا من هذه الفترة التي بدأ يتكثف فيها تصدير الزيت الى الخارج .[266]

هذا وقد عرفت "لزمة غابة الزيتون " ارتفاعا متواصلا بعدد من المناطق ارتباطا بنفس الأسباب تقريبا انطلاقا من النصف الثاني للقرن الثامن عشر وتعتبر لزمة الغابة بالمناطق المعروفة بانتاج الزياتين نموذجا لذلك كماهو الشأن بالنسبة الى منطقة زغوان أوالوطن القبلي و الساحل والأعراض أو بتونس . كما يبينه الرسم البياني التالي .

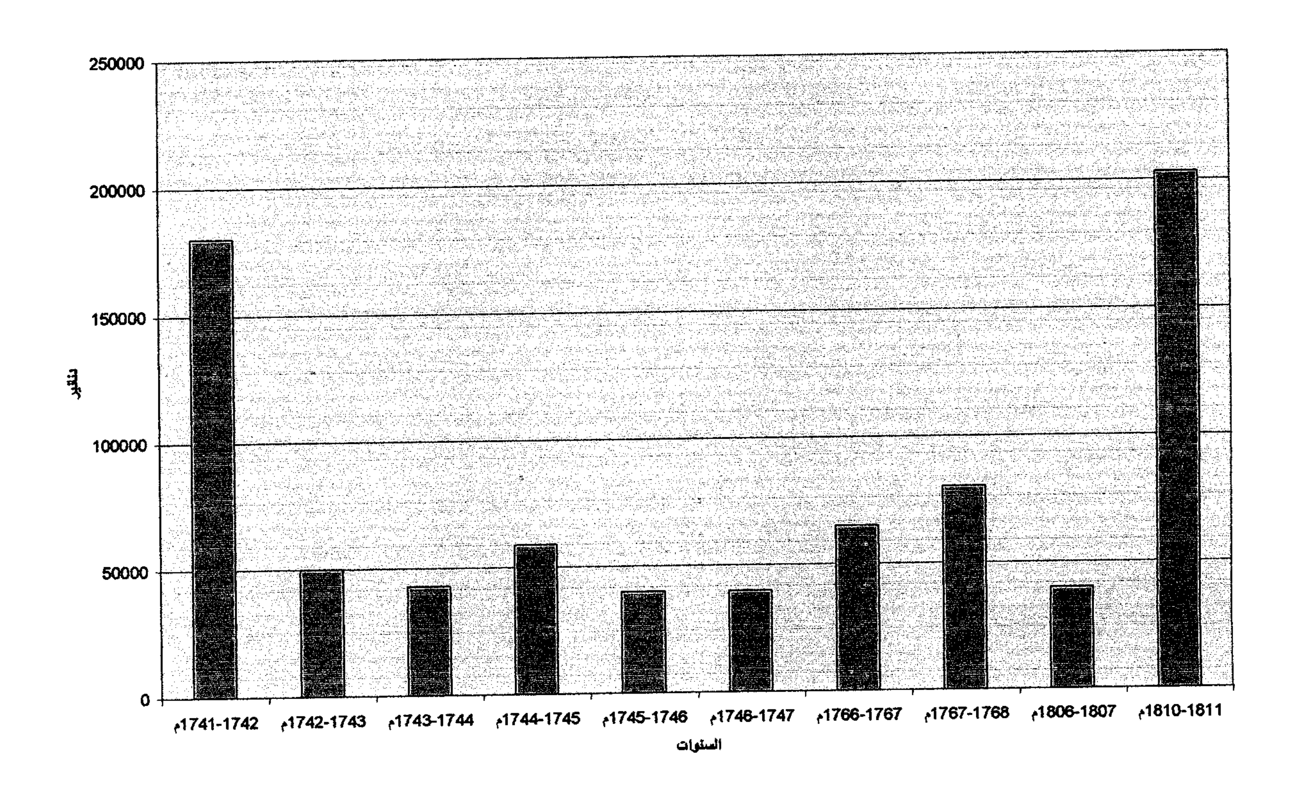
---

[265] أ و ت ، دفتر عدد 45، ص 44.

[266] Chérif , (M-H),1984, *Pouvoir et société dans la Tunisie*...op.cit,T I, pp 286-288.

Valensi, (L),1970, « La conjoncture agraire en Tunisie aux XVIIIe et XIXe siècle », in *R.H. avril –juin 1970*,pp321-336.

رسم عدد 9 : تطور قيمة "لزمة غابة" تونس بين 1152هـ/ 40-1741م و 1225هـ/ 10-1811م.[267]



وما نلاحظه بالنسبة الى هذه اللزمة أن قيمتها تطورت بشكل كبير انطلاقا من النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، حيث ارتفعت من 50ألف دينار سنة 1157هـ/ 44-1745م وقد تولاها أحمد بن الكاتب ، [268] لتصل الى 203ألف ريال سنة 1225هـ/ 10-1811م وقد تولاها حميدة سمشية وبكار القمار .[269] وهي ظرفية ملائمة لتجارة الزيت وكثافة التصدير انطلاقا من موانئ البلاد التونسية ، الشيء الذي يفسر فرض هذه اللزمة مقابل أمطار زيت انطلاقا من هذه الفترة ، حيث تولى لزمة غابة تونس بين 1228هـ/ 13-1814م و 1234هـ/ 19-1820م بلغيث البكري مقابل 30ألف و 36ألف أمطار زيت.[270]

---

[267] أ و ت ، دفاتر عدد 29-34 -96-421.

[268] أ و ت ، دفتر عدد 34، ص 37.

[269] أ و ت ، دفتر عدد 421 ، ص 124.

[270] أ و ت ، دفتر عدد 421، ص 127.

*** لزمة عشر الجبل وزكاتهم وحكر البرانية :**

تهم هذه اللزمة وحدة جبائية معينة داخل وطن سوسة تتكون من أهل الجبل وهم " أهل تاكرونة وجرادو والزريبة " وتمتاز هذه القرى بموقعها الجبلي المرتفع . هذه الوحدة الجبائية متمثلة في أهل الجبل ، ومضمون اللزمة يشمل استخلاص ثلاث ضرائب مختلفة ، **العشر** وهي عبارة عن الجزء العاشر من صابة القمح والشعير، و**الزكاة** الأداء الشرعي المرتبة على المواشي . وضريبة أخرى هي **حكر البرانية** عبارة عن أداء على الأراضي الموات التي جعلت منها اليد العاملة أراضي صالحة للزراعة بعد الاهتمام بها من طرف فئة من النازحين الى هذه القرى الجبلية وفودوا إليها من مناطق أخرى.

ويعتبر **الأستاذ عبد الحميد هنية** أن أداء الحكر من أقدم الضرائب الموظفة على الأراضي المخصصة للحبوب بالبلاد التونسية فهي تعود الى العهد الحفصي . ونجدها خلال العهد العثماني ليس فقط بمجال مدينة تونس بل كذلك بالمناطق المجاورة الى القيروان وبجهة الساحل .[271]

وكانت هذه الضرائب الثلاث **عشر** و **زكاة** و**حكر البرانية** ،تدفع من طرف مدن وقرى وطن سوسة مباشرة الى قايد الوطن لذلك لم يقع تلزيمها قبل القرن الثامن عشر. وانطلاقا من هذه الفترة نجدها منفصلة وهي جزءا من المطالب على القايد بصفاقس مثلا سنة 1154ه/ 42-1743م وقد بلغت قيمة "لزمة الزكاة" 1200دينار و"لزمة الحكر" 400دينار.[272] أو مجتمعة وتعرف في سوسة بـ " لزمة المخازنية على عشر الجبل وزكاتهم وحكر البرانية "

وقدرت قيمتها 1000 دينار سنة 1154ه/ 42-1743م .[273] والمخازنية هيئة غير نظامية من عسكر الخيالة وهم يتألفون من فرسان ينتمون الى مختلف القبائل التونسية .

---

[271] Hénia (A) , 1999, *Propriété et stratégies sociales à Tunis (XVIème-XIXème siècle)*, Pub. De la F.S.H.S de Tunis, Tunis. pp 150-151.

[272] أ و ت ، دفتر عدد 4 ، ص 80.

[273] أ و ت ، دفتر عدد 4 ، ص 75.

ويشاركون مشاركة فاعلة في الأمحال ، وكان هؤلاء يتولون اضافة الى هذه اللزمة "لزمة سوق جمال"[274]

*** لزمة الخروبة :**

أداء "خروبة الأكرية" تأسس في ذي القعدة 1255ه / جانفي 1840م وهو قانون وظف على الأبنية التي تم كرائها ، شمل الأجراء بالحاضر كما شمل أكبر المدن القيروان وصفاقس والمنستير وسوسة [275]. وأقدم الدفاتر المتصلة بهذا الأداء يعود الى 1263ه/ 46-1847م وهو يحتوي أكرية "الرباعات" بتونس وبه ذكر للمالكين والمال المدفوع وهو مبوب حسب أنواع العقارات ، منازل ومخازن ومقاه ودكاكين وطواحن وفنادق وحمامات...وغيرها حسب أحياء المدينة وأرباضها .[276] وقد كان هذا الأداء يمثل 1/6 القيمة لكل محل يتم كرائه.[277]

غير أنه يبدوا من خلال ما توفر بوثائقنا الأرشيفية خلال القرن التاسع عشر، أن هذا الأداء أصبح مرتبط بعدد من الأنشطة التي تدفع هذه القيمة " الخروبة " ، فنجد " بيان تقسيم خرارب الصوف البرانسية " و " بيان زمام محصول قانون الخروبة من فندق البقر "[278]

---

[274] الإمام (رشاد)،1980، *سياسة حمودة باشا في تونس (1782-1814)*، منشورات الجامعة التونسية ، ص 204.

[275] Hénia (A) , 1999, *Propriété et Stratégies*…..op.cit , p 254.

[276] أ و ت ، دفتر عدد 2287 -2288.

[277] Hénia (A) , 1999, *Propriété et Stratégies*…..op.cit , p 258-259.

[278] أ و ت ، صندوق 151، ملف 96 ، ص ص 52-53.

جدول عدد 8 : لزمة خروبة الصوف بعدد من مناطق الإيالة.

سنة1274ه/ 57-1858م . [279]

اللزمة	القيمة (ريالات)
لزمة خروبة الصوف بصفاقس	27000
لزمة خروبة الصوف بسوسة	22000
لزمة خروبة الصوف بالقيروان	22000
لزمة خروبة الصوف بالأعراض	3500
لزمة خروبة الصوف بزغوان وسوق العجم	1000
لزمة خروبة الصوف بمجاز الباب	1000
لزمة خروبة الصوف بتستور	400
لزمة خروبة الصوف بسوق بوعرادة	750
لزمة خروبة الصوف ببنزرت	2500
لزمة خروبة الصوف بماطر	6000

ويبدوا أن هذا الأداء أي "الخروبة " على الأكرية تطور ارتباطا بزيادة المحلات المعدة للكراء ، ديار وحوانت ... وغيرها .

[279] أ و ت ، صندوق 151، ملف 96، ص 52.


المنظومة
ALMANDUMAH

الفصل الثاني : تدعم نظام الالتزام والأهمية الإقتصادية والإدارية بالمجال الحضري.

- تمهيد .

مكن اعتماد اللزمة، الدولة من المراقبة المستمرة للحياة الإقتصادية وبالتالي استمرارية المداخيل المتأتية من هذه الأنشطة وخصوصا إذا ما اتصل ذلك بالأنشطة الحضرية .

وما تجدر الإشارة إليه أنه منذ بداية القرن الثامن عشر، بدأت تبرز ملامح لأشكال جديدة من المراقبة للأنشطة ذات الأهمية الإقتصادية، حيث تمكن حسين بن علي بشكل أو بآخر من ربط عدد هام من الأشخاص أو من الفئات بالدولة لاستغلال دواخل البلاد، وكل المدن والمناطق التي تتميز بحركية اقتصادية كبيرة، حيث كانت كل الأنشطة الإقتصادية تقدم في شكل لزمة.[280] أنشطة الريفية متصلة بالنشاط الفلاحي مثل الهناشر، الغيب، الأسواق الأسبوعية... وغيرها، أو الأنشطة الحضرية العديدة، مثل الأملاك الراجعة للدولة داخل المدن وخارجها، من أسواق وعقارات وحوانيت ورحاب. كما كانت جباية الضرائب في مناطق القبائل تعطى في شكل لزم، ويتولى ذلك عادة أعيان القبائل أو رؤساؤها مثلما هو الشأن بالنسبة الى القيادات.

I - اللزم الحضرية والمنظومة المالية والاقتصادية للإيالة .

تنطلق دراسة الأرباح التي تتحقق عبر الإلتزام من معطيين اثنين وفرتهما المصادر وهما المداخيل التي وفرتها اللزم لخزينة الدولة والنسق التصاعدي لقيمتها انطلاقا من القرن الثامن عشر وصولا الى القرن التاسع عشر، والمعطى الثاني ما وصل إليه عدد كبير من اللزامة من نفوذ وقدرة مالية وفرتهما التعويل على الالتزام للأنشطة الإقتصادية من جهة والتحالف مع الدولة لتولي هذه المهام من جهة ثانية.

---

[280] Chérif , (M-H) , 1984-1986, Pouvoir et société ….op.cit. , T 2 , p 206.

1 - دور اللزم الحضرية في المنظومة المالية.

إن دراسة مداخيل الدولة خلال هذه الفترة تدعونا الى تتبع مصادرها، خاصة وأنها متنوعة وإن كان هذا التنوع يجعلها مختلفة من حيث الأهمية والاستمرارية في البلوغ الى خزينة الدولة مما يجعلنا نبحث عن الأشكال الرئيسية لهذه المصادر فقط من أجل إبراز الأهمية التي أصبحت عليها المداخيل المتأتية من اللزم.

أ - الأرباح المادية للإلتزام .

لقد شهد النصف الأول من القرن الثامن عشر بداية تعميم اللزمة على كافة الأنشطة الاقتصادية والإجتماعية بجميع مناطق الإيالة، مما أفرز تنوعا في أصناف اللزمة وخصائصها إضافة الى تعدد مجالاتها وتباين أهميتها خاصة بحاضرة تونس. وشهدت تدعما كبيرا على كافة المستويات. ولهذا ظهرت لزمات جديدة لم تكن معروفة خلال القرن السابع عشر، حيث استحدثت عدة لزمات في مستوى المدن والقرى الكبيرة، لعل من أهمها لزمة كل من الدخان، الملح، الزيت، الصابون، لزمة الخمر، لزمة الطبالة والرحبة، الأسواق... وغيرها، كما شملت قطاعات اجتماعية عديدة.[281]

هذا التنوع والانتشار لممارسة اللزمة، جعل منها أداة أساسية في اقتصاد الإيالة وبالتالي مجالا للنفوذ الإقتصادي والمالي، بالنسبة الى الدولة التي تضمن من خلالها مداخيل كبيرة جدا خاصة اللزم الحضرية . حيث تفوق بكثير ما توفره المجابي بالنسبة الى مجموع مداخيل بيت خزندار، مثلا في سنة 1209ه/1794-1795م، وفرت اللزم 46,53 % من المداخيل في حين لم توفر المجابي في نفس السنة إلا 15,86 % .[282]

مهما تكن الفائدة الإقتصادية والمالية التي تمكن اللزامة من تحقيقها، فإنهم كانوا متفهمين للتناقضات الممكنة ان تحدث بالنسبة الى مداخيل اللزمة، وخاصة في بداية القرن التاسع عشر، وهو يتمثل في التنافر بين ارتفاع قيمة اللزمة من جهة وانخفاض عائداتها من جهة أخرى. وهي من الأسباب التي دفعتهم الى التخلي عن بعض اللزم في فترات

---

[281] أنظر جدول اللزم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

[282] قمت بعمليا ت الجمع والمقارنة انطلاقا من المعطيات المتوفرة بالدفتر عدد 211 .

معينة، لكن ماهي الأسباب المفسرة لهذه الظاهرة؟ هل أن هذه اللزم فقدت قيمتها بشكل جعل أرباحها لا تغطي النفقات الموجهة لها؟ أم أن هناك تغييرا في سياسة الدولة؟ باتجاه المزيد من مركزة السلطة، وتكثيف عمليات الاستغلال انطلاقا من فترة حكم حمودة باشا(1782-1814م)؟

هذا التوجه ربما تواصل خلال الفترات الموالية بسبب نقص المداخيل، وأهمية إحداث نوع من التحوير والتحديث الذي لم يكن مقتصرا على الإيالة التونسية. [283] وهو ما يفسر رغبة البايليك في احتكار فوائض الإنتاج والسيطرة على دواخل البلاد باعتماد أكثر ما يمكن من الأساليب، كتجهيز الامحال لجباية الضرائب الموظفة على السكان، اعتماد اللزامة، كذلك " المشترى "، "القانون "، وتكثيف عمل القياد في مناطق الإستقرار، إضافة الى الوكلاء، والأمناء وغير ذلك من وسائل مراقبة المجالين الإقتصادي والإجتماعي.

وفي هذا الإطار تأتي محاولات التحالف مع عدد من الأعيان بالمناطق الداخلية الذين أصبحوا عبر اللزم والوظائف جزءا من أدوات الاستغلال لهذا المجال عبر الاستفادة مما توفره إمكانياته المادية والبشرية. ولعل هذه المهام وهذه الثقة التي تحصل عليها بعض اللزامة، هي التي تفسر ما وصلوا إليه من الناحية المالية حيث أصبحت اللزمة مصدرا أساسيا لبعض العائلات والتجار، لمراكمة الثروات خصوصا وان عددا من اللزم تطورت قيمتها بشكل كبير. وهو ما يدفعنا للتساؤل عن الفوائد المالية التي يجنيها اللزامة؟

يمكن القول إن هذه الفوائد ارتبطت بجملة من العوامل، أساسا ارتباط المصالح بين اللزامة من جهة والدولة من جهة ثانية، ولعل صلابة هذه العلاقة هي التي تفسر تواصل عدد من اللزامة في هذه الممارسة لفترات طويلة، وهو ما ساعد على تنمية الثروات والأرباح. لكن ما تجدر الإشارة إليه أن طبيعة اللزمة ونظام الإلتزام في حد ذاتهما لا يسمحان بكشف حقيقة الأرباح خصوصا إذا ما تعلق الأمر، بأنشطة لها ارتباط بالتجارة

---

[283] Badie , (B) , 1986, Les deux Etats , Pouvoir et société en occident et en terre d' Islam , Paris .pp 166-167.

الخارجية، مثل لزمة القمرق التي وصلت الى 300 ألف ريال سنة 1841م. [284] أو لزمة الجلد التي وصلت الى 1100.000 ريال سنة 1844م [285] وغيرها. وهي الميادين التي يسجل فيها اللزامة فوائد كبيرة يجتهد في إخفاء حقيقتها حتى لا ترتفع قيمتها في السنوات الموالية وهذا ما يفسر احتكار هؤلاء اللزامة لهذه اللزم لسنوات عديدة .مثل لزمة القمرق التي أصبحت تقريبا من إختصاص أفراد عائلة بن عياد حيث تولاها رجب بن عياد لمدة ثمانية عشرة سنة متتالية من 1783م الى 1801م، بعد أن كانت بيد الحاج إسماعيل كاهية. [286]

ولعل الأهمية المادية في اعتقادي هي التي تفسر محاولات احتكار اللزم من طرف مجموعة من اللزامة الذين سعوا الى تحقيق أكثر ما يمكن من المكاسب. فنجد لزامة لهم أكثر من لزمة في إطار تحقيق النفوذ الإقتصادي والمالي. مثال عن ذلك الحاج اسماعيل الذي جمع في نفس السنة بين لزمتين من أكبر اللزم وهما قمرق تونس و دار الجلد، " التزم منا ابننا الحاج اسماعيل كاهية ، قمرق تونس وتوابعه ما عدا جربة و صفاقس وسوسة بماية ألف ريال واحدة وعشرين ألف ريال مدة عام واحد مبدوه السبت تاسع عشر رجب عام 1194ه/1780م ". [287] إضافة الى أنه يتولى في نفس السنة لزم أخرى هامة جدا اقتصاديا حيث " التزم ابننا الحاج اسماعيل كاهية ، دار الجلد بمائتين ألف ريال اثنتين لمدة سنة واحدة أعجمية مبدوها يوم الاثنين لمدة سنة واحدة أعجمية مبدوها يوم الاثنين سابع عشر شوال سنة 1194ه/ 1780م ". [288] كما أن مصالح البايليك أيضا لا تتعارض مع محافظة هؤلاء على هذه المهام اذ تتم الاستفادة من معارفهم وعلاقاتهم في هذا المجال. وخصوصا الدور الذي يقوموں به لمراقبة الأنشطة الإقتصادية.

---

[284] أ و ت ، صندوق 107 ، ملف 93 .

[285] أ و ت ، دفتر عدد 2164.

[286] أ و ت ، دفاتر عدد 232، 235 ، 240 ، 241 ، 250، 255 ، 265 ، 267 ، 272 ، 274 ، 284 ، 311 ، 3312 ، 320.

[287] أ و ت ، دفتر عدد 206، ص 11.

[288] أ و ت ، دفتر عدد 206، ص 11 .

ب ـ مقارنة مداخيل اللزم بالمجابي .

تجدر الإشارة إلي أن نظام الالتزام بالإيالة التونسية، قد عرف العديد من التحولات باعتباره إحدى الوسائل الأساسية لجمع مداخيل الدولة، وذلك انطلاقا من مقارنتها ببقية المداخيل الأخرى تقريبا على امتداد الفترة الزمنية التي تعنى بها هذه الدراسة. حيث كانت هذه المداخيل أكثر تفوقا مقارنة بمداخيل الجباية وإن كانت غير مستقرة.

فقد مكنتنا الوثائق الأرشيفية وخاصة الدفاتر الجبائية والمتصلة بحساب بيت خزندار على المقبوض والمصروف من مراقبة هذه الظاهرة على فترات طويلة ، لكن هذه المعطيات غير متواصلة سواء بالنسبة الى القرن الثامن عشر أو التاسع عشر. وقد كانت اللزم متنوعة وعددها كبير مثل لزمة فندق الزيت ، لزمة الباطان ، لزمة القمرق ، لزمة الحوت ، لزمة عظم الحوت ، لزمة جلد الذيب ، لزمة دار الصناعة ، لزمة الشريحة ، لزمة خيط الفضة ، لزمة الفضة ، لزمة دار السكة و لزمة الرحبة ...وغيرها .

وهو ما يبرز مثلا من خلال هذه المقارنة بين ما تحصلت عليه بيت خزندار من مداخيل اللزم والمجابي من مجموع المطالب في نفس السنة خلال الفترة الممتدة بين 1778م و1794م.[289]

جدول عدد 9 : مقارنة مداخيل اللزّم بالمجابي النسبة (%) من مجموع المداخيل.[290]

السنوات	نسبة مداخيل اللزم (%)	نسبة مداخيل المجابي (%)
1193ه/1778-1779م	19,25	13,58
1194ه/1779-1780م	39,53	11,91
1195ه/1780-1781م	39,99	12,46
1196ه/1781-1782م	42,43	13,19

[289] أ و ت ، دفتر عدد 211.

[290] أ و ت، دفتر عدد 211 . يحتوي على بيان حساب بيت خزندار، على المقبوض والمصروف من عام 1193ه /1778-1779م و 1216ه/ 1801-1802م. قمنا بتجميع ما يتم الحصول عليه من اللزم سنويا لإنجاز هذه المقارنة.

1197ه/1782-1783م	38,99	15,93
1198ه/1783-1784م	38,35	13,54
1199ه/1784-1785م	25,01	16,33
1200ه/1785-1786م	40,75	16,00
1201ه/1786-1787م	38,33	10,44
1202ه/1787-1788م	31,49	11,50
1203ه/1788-1789م	48,45	11,12
1204ه/1789-1790م	38,02	14,49
1205ه/1790-1791م	38,07	17,06
1206ه/1791-1792م	53,13	16,59
1207ه/1792-1793م	56,59	9,67
1208ه/1793-1794م	54,80	15,11

وهذه المعطيات التي توصلنا إليها تجعلنا أمام مجموعة من الملاحظات الأساسية ، من أهمها ارتفاع المداخيل التي توفرها اللزم خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وتواصل هذا الارتفاع اذ أن نسبة ما وفرته اللزم من مجموع المطالب قد تطور بشكل كبير لتصل أحيانا الى أكثر من النصف المداخيل كما هو الشأن بالنسبة الى سنوات 1791 -1792م حيث بلغت 53,13 (%) ، و 1792-1793م بلغت 56,59 (%) ، و1793-1794 م بلغت 54,80 (%) ، وهي من الفترات التي تميزت بانتعاشة وحركية اقتصادية ، تأثرت بها عديد القطاعات منها الأنشطة الإقتصادية واللزم عامة والحضرية منها خاصة . كما يأتي ذلك التحسن الواضح لهذا النوع من المداخيل ضمن النجاح الذي تحقق على المستوى المالي للإجراءات التي اتخذها حمودة باشا (

1782-1814م) لمواجهة النقص للمداخيل وعدم استقرارها حتى أنها كانت من أهم المسائل التي شغلت بال البايليك في هذه الفترة .[291]

إضافة الى أن هذه المعطيات جعلتنا أمام استنتاجات أخرى أساسية وهي أن بقية المداخيل لخزينة الدولة تتجه نحو التراجع وعدم الإستقرار على فترات مهمة. فقد اتجهت المجبى الى التراجع من حيث نسبتها من مجموع المداخيل في النصف الثاني من القرن الثامن عشر اذ لم تتجاوز الخمس خلال الفترة الممتدة بين 1777م و1794م .

هذا وقد كانت مداخيل اللزم كغيرها من مداخيل الدولة خلال هذه المرحلة مرتبطة بعدد من الظروف منها ما هو اجتماعي أو سياسي أو طبيعي ... وغيرها اذ شهدت المداخيل مثلا تراجعا مهما سنة 1199ه / 1784-1785م بسبب "الوباء الكبير " سنة 1198ه/ 1783م والذي "أثر في عمران البلاد نقصا فادحا ".[292] هذا وقد ارتبطت اللزمة بأهم التحولات الاقتصادية خلال القرن التاسع .

وقد مثلت اللزّمة بذلك آلية من الآليات التي تم تفعيلها عبر عدد من الإجراءات التحديثية الهامة التي جعلتها أساسية لا في الجانب الاقتصادي والمالي فقط بل كذلك لنسج علاقات ولاء بين المخزن والأعيان لتحقيق أقصى درجات الاندماج وبالتالي التمكن من التأطير الجبائي للجماعات المحلية المدينية والقبلية على حد السواء عبر مجموعة من الأعيان- اللزامة.

لئن كان الحكم على هذه العمليات بالنجاح أو الفشل غير هام، فإن الأهم مراقبة العلاقة التي تكونت بين ممارسة الالتزام والتحويرات الجبائية، لما لذلك من تأثير عليها وعلى المداخيل التي توفرها لخزينة الدولة. ومهما كانت هذه التحويرات متقطعة وغير متواصلة في الزمن، و لا يتم الاحتفاظ بها إلا ظرفيا، فإنها تعبر و بشكل أساسي على الصعوبات التي تواجهها خزينة الدولة من جهة، و محاولات الخروج من الأزمات المالية المتكررة من جهة ثانية.

---

[291] ابن أبي الضياف (أحمد) ،1999، الإتحاف .... ج 3 ص ص 12 – 13 – 15.

الإمام (رشاد) ،1980، سياسة حمودة باشا ....ص 264.

[292] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، الإتحاف ....ج 3 ص 14.

تعتبر الإجراءات التي اتخذها أحمد باي في المجال الجبائي من أهم التحويرات، حيث سعى إلى تغيير جبائي بإصداره مجموعة من الضرائب الجديدة ببعض المناطق أو تعميم الإجراءات الجبائية فكانت بمثابة " نظام جديد ".[293] منها تعميم "المحصولات" و"القانون الجديد" والعشر، و أهمها على الإطلاق إصدار " المجبى الجديدة " أو "قانون الإعانة" و هي ضريبة نقدية موظفة مباشرة على الأفراد البالغين وقد صدر منشور الإعانة في جوان 1856. وقد حدد ب36 ريال سنويا لذلك فهو يختلف جوهريا عن المجابي في النظام الجبائي القديم و تأتي الإعانة لتتويج تلك القائمة التي ما انفك البايات الحسينيون يعدّلونها و يحوّرونها منذ سنة 1819 م.[294] غير أن ممارسة الالتزام وملامحه الأساسيّة تعود الى ما قبل القرن الثامن عشر.

2 - دور اللزم الحضرية في المنظومة الإقتصادية.

عوامل عديدة مفسرة للتطور الإقتصادي الذي عرفته المدن، فهو مرتبط بتنوع حاجيات سكان المدن من جهة . والانفتاح التجاري والتحولات الكثيرة التي عرفها هذا القطاع من جهة ثانية . و تبقى التجارة من أهم الأنشطة المميزة للمجال الحضري لما يتوفر به من حركية اقتصادية واجتماعية.

أ - علاقة هذا الفضاء بممارسة الإلتزام.

لقد مثل المجال الحضري أهم وأكثر المجالات حيوية على المستوى الإقتصادي بالإيالة التونسية خلال القرن الثامن عشر، حيث كانت هذه الفترة مليئة بالتحولات في عديد المستويات السياسية و الإقتصادية وخصوصا الأفاق الإقتصادية للإيالة وهي مرتبطة بشكل أساسي بالتجارة الخارجية والطلب على المنتوجات الفلاحية التي تزيد وتنقص وفقا لعوامل مختلفة منها ما هو طبيعي، ومنها ما هو مرتبط برغبة الفئة الحاكمة على تقوية هذه العلاقات مع التجار الأوروبيين أو الحد منها.

---

293 Henia (A) , 1980, Le Grid : ses rapports avec le Beylik de Tunis (1676-1840), Tunis, pp 97 –111.

294 Valensi (L) , 1977, Fellahs tunisiens. L'économie rurale et la vie des compagnes aux XVIIIe et XIXe siècles, Paris . p 359.

وفي هذا الإطار يمكن فهم الأهمية المتزايدة للمجال الحضري و الأنشطة المرتبطة به، وتكثيف استغلالها لتوفير أكثر ما يمكن من المداخيل للدولة، وقد كان للزامة دور كبير في تفعيل واستثمار هذا المجال على الوجه الأكمل لتحقيق هذه الغاية كما أشرنا الى ذلك سابقا.

*** - الأنشطة الحضرية والالتزام.**

عبر نظام الإلتزام تمكن البايليك من مراقبة أنشطة اقتصادية عديدة بالمدن. هذه الأنشطة اختلفت أهميتها المادية حيث ساهمت بقدر متفاوت في موارد خزينة الدولة، وبالرغم أن اللزم الرئيسية الكبرى تطورت أكثر من غيرها مثل القمرق، دار الجلد، الباطان، الحوت... حيث وقع الاهتمام بها من طرف الأعيان والدولة على حد سواء، كما أن اللزم الأخرى عرفت تطورا كبيرا خلال هذه الفترة وهو ما جعلها تكتسي أهمية لما توفره لخزينة الدولة.

غير أن المقدار الذي توفره اللزم الحضرية يختلف من مدينة الى أخرى، حسب أهميتها الإقتصادية وكذلك انطلاقا من نوعية اللزم، وهذا الترتيب تتدخل مجموعة من العوامل في توضيحه، مثل طبيعة اللزمة والشخص الذي يتولاها وهي أشياء تحدد قيمتها.

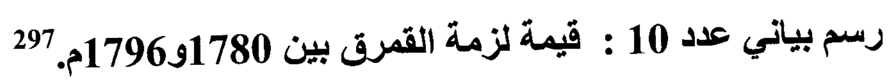
وقد عرفت عديد اللزم ارتفاعا في قيمتها، إذ ارتفعت قيمة لزمة دار الجلد لتتضاعف مرتين خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لتبلغ 160 ألف ريال سنة 85-1786م، ثم ترتفع الى 190 ألف و 200ألف ريال سنة 88-1789م.[295] وكما هو الشأن بالنسبة الى لزم أخرى.

وتجدر الإشارة الى أن هذه التحولات نتيجة لمسار داخلي وظرفية سياسية واقتصادية عرفتها الإيالة خلال فترة حكم حمودة باشا ، من جهة وبداية الانفتاح على التجارة الخارجية وتدعم حضور التجار الأجانب من جهة ثانية. ويبرز لنا الرسم كيف

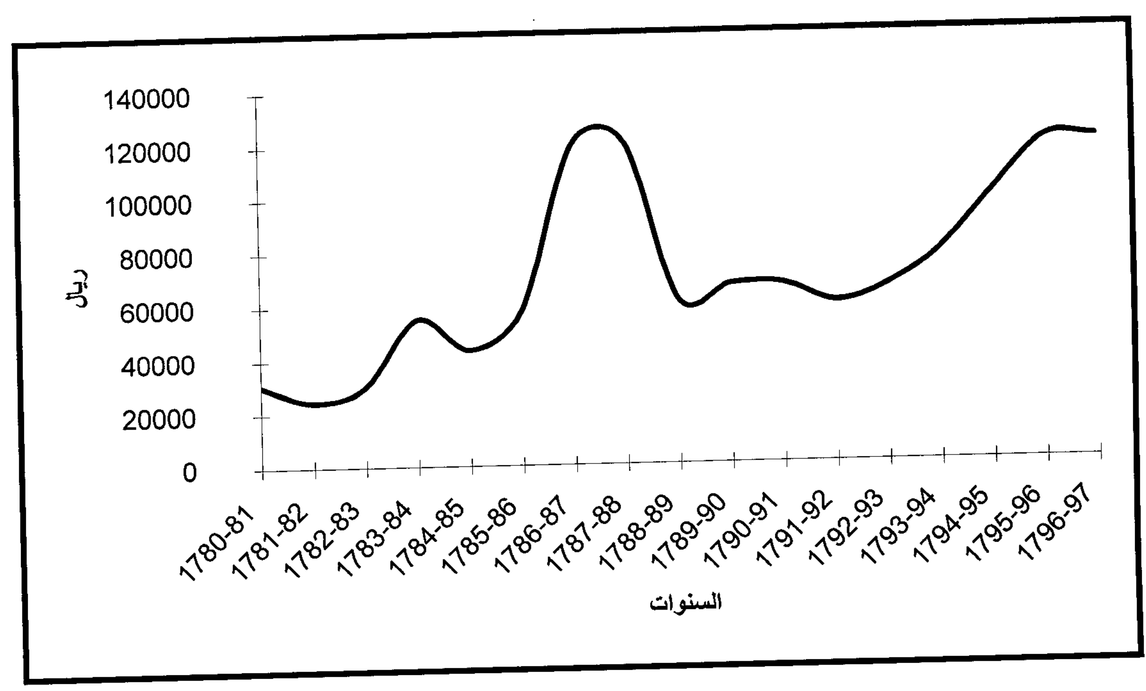
---

[295] أ و ت ، دفتر عدد 235 ، ص ص 38،22،18.

ارتفعت قيمة اللزمة انطلاقا من 1784م أي بعد تولي حمودة باشا السلطة. وخصوصا اثر التوصل الى إقرار العمل "بالإتفاق" بداية من 1784م .[296]



رسم بياني عدد 10 : قيمة لزمة القمرق بين 1780و1796م.[297]



كما عرفت لزمة القمرق تطورا هاما خلال هذه المرحلة ، لكن من مميزات هذه اللزمة انها ترتبط بنشاط على غاية من الحساسية بالنسبة الى مداخيل الدولة الى حد اواخر القرن الثامن عشر، وهو التجارة الخارجية التي أصبحت في فترة معينة من أهم المداخيل ويعود ذلك الى حيوية التجارة في المتوسط ، والإقبال الأوروبي على منتجات الإيالة التونسية من المواد الأولية الفلاحية .

ولعل عدم استقرار قيمة هذه اللزمة اذ ارتفعت في منتصف العشرية الثامنة من القرن الثامن عشر ارتباطا بالتغير السياسي في هرم السلطة وتولي حمودة باشا الحكم ، إضافة الى العمل بـ "الإتفاق" وتعميمه ،إضافة الى الظرفية المتميزة في المتوسط المساعدة على تنمية المبادلات في أواخر القرن الثامن عشر، وهو ما يبرزه الرسم انطلاقا من 1790-1791م حيث اتجهت قيمة لزمة القمرق نحو الإرتفاع .

---

[296] البرهومي (عثمان) ، 1999، تطور نظام الإلتزام ...ص 97.

[297] أ و ت ، دفاتر عدد 135، 136، 137، 181، 211، 235، 240، 255، 274، 278، 283، 284، 311، 312، 320.

كما أن أسلوب التعامل مع المجال الحضري من طرف الدولة وأجهزتها، كان مختلفا، ففي الوقت الذي كانت الدولة تسعى الى تنمية مداخيلها عبر تعميم الإلتزام، فإن النتائج كانت عكسية بالنسبة الى الأرياف خلال القرن التاسع عشر، حيث كشفت كثافة استغلال الأرياف عن أزمة تعيشها هذه المناطق.[298] فتعددت التجاوزات وتشكي من ممارسات اللزامة. ومن السلبيات تراجع الإنتاج الفلاحي بسبب الهروب من الأرياف وبالتالي عدم دفع الضرائب. وهذه الظاهرة لم تكن خاصة بالإيالة التونسية بل نجدها بعدد من ولايات الإمبراطورية في نفس الفترة بمصر مثلا.[299]

ويمكن القول إن أسلوب العنف الذي مارسته الدولة في المجال الريفي لتوسيع المجال الحضري والسيطرة على المناطق الداخلية. فالمجال الحضري لم تحصل فيه هذه الظواهر، يعني أن المجال الحضري كان أكثر ملائمة للالتزام نظرا لما يتمتع به هذا الفضاء من إمكانيات إدارية وبشرية. كما أن أجهزة الدولة أكثر صلابة وقوة بهذا المجال ، فالإلتزام بالمدن أصبح جزءا من منظومة إدارية أكثر منه وسيلة أو أداة لجمع الضرائب. وبمعنى آخر يأخذ الإلتزام أبعادا مختلفة في المدينة. التنظيم الإداري، وسيلة لمراقبة الأنشطة الإقتصادية والتحكم في المجال دون اغتصاب هذا المجال، كما حصل في الأرياف أو المناطق الداخلية البعيدة عن نفوذ وسلطة المركز.

*** - المداخيل والأرباح.**

لقد شهدت المداخيل المتأتية من اللزم تطورا كبيرا، واختلفت قيمتها خلال الفترات لأسباب عديدة، منها ما هو متصل بالحركية الإقتصادية التي عرفتها الإيالة التونسية، ومنها ما هو متصل بالأوضاع التي كان عليها البحر الأبيض المتوسط بشكل عام، خصوصا كلما اتصل الأمر بنشاط له علاقة بالتجارة الخارجية كما يوضحه الجدول التالي بالنسبة الى بعض لزم القرن الثامن عشر.

[298] البرقاوي (سامي) ، 6198، " وثيقة عن الدولة واللزام ومنتجو الزيوت في أواسط القرن التاسع عشر " المجلة التاريخية المغربية ، عدد 43-44 نوفمبر . ص 228.

ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، الإتحاف ...ج 3 ص 87.

[299] Thieck(J-P), 1992, Passion d'Orient , Kharthala , Paris , p 181.

جدول عدد 10 : أمثلة لبعض اللزم خلال القرن الثامن عشر[300]

اللزام	اللزمة والسنة	القيمة
الحاج علي بن ملوكة	رحبة تونس 1155ه/42-1743م	8 آلاف ريال
أحمد بن الكاتب	لزمة البطانات	24 ألف ريال
سلامة بن زايد	لزمة الخضرة متاع تونس 1155ه/44-1745م .	15 ألف دينار
محمد بن خضر قايد سوسة وأخيه القايد حسين بن خضر.	لزمة الخضرة متاع سوسة والمنستير. 1155ه/44-1745م	3 آلاف دينار
أحمد هويدي	لزمة مرسى تونس 1155ه/44-1745م	6 آلاف ريال
بوزيد بن ميلاد	أطباق الخبز والكوش 1156/45-1746م	6 آلاف ريال
اليهود القرانة	دار الجلد 1156/45-1746م	77 ألف ريال
أحمد هويدي	القمرق 1156/45-1746م	18 ألف ريال
القايد أحمد هويدي	قمرق الشقوف 1156/45-1746م	24 ألف ريال
حمودة بن محمد صالح الشريف الأندلسي التونسي.	لزمة البطانات 1156/45-1746م	70 ألف ريال
صالح بن ميلاد	الفول والخشاخش 1156/45-1746م	4 آلاف ريال

[300] أ و ت ، دفتر عدد 34 ، ص ص ، 11 ، 19 ، 20 ، 21 ، 27 ، 30 ، 31 ، 37 .
نفس المصدر، دفتر عدد 21 ، ص 21.
نفس المصدر، دفتر عدد 45 ، ص 35 ، ص 36 ، ص 37 ، 38 .
نفس المصدر ، دفتر عدد 206 ، ص ص 6 ،7 ، 8 ، 11 ، 26 ، 29 ، 31 .

بتيسته الأشركيان بالحفصية و بستيان الأشركيان الطبرقي .	لزمة الخمر بتونس 1156/45-1746م	50 ألف ريال
حسين المملوك	الفول و الخشاخش 1157ه/44- 1745م	10 آلاف ريال
بلقاسم الوحشي باش حانبة	لزمة طليان بنزرت ودار الصناعة . 1157 ه/ 44-1745م	24 ألف ريال
بلقاسم الوحشي باش حانبة	لزمة طليان حلق الواد 1157ه/ 44-1745م	4 آلاف ريال
القايد أحمد بن الكاتب	لزمة البطانات 1158 ه/ 45-1746م	80 ألف ريال
رجب بن مامي	قمرق الشقوف 1160 ه/ 47-1748م	30 ألف ريال
سلامة بن زايد	لزمة فندق باب البحر 1161ه/48-1749م	12 ألف ريال
هلال بن عمر بن الزافي قايد الرحبة ومحمد بن خليفة الشريف الطرابلسي.	زوج مناقل ، منقالة سوق العطارين ومنقالة باب البحر تبعهم .ولزمة الدخان والفنادق عن سنة 1191ه/77-1778م	19440.ريال
يوسف المجيدي .	الملح. عن سنة 1192ه/ 78-1779م.	7000 ريال
حسن الكبير .	قمرق تونس وأعمالها ، ما عدا جربة وصفاقس وسوسة . عن سنة 1192ه/ 78-1779م.	120 ألف . ريال
نصر بن ملوكة .	غابة تونس .عن سنة 1192ه/ 78-1779م.	66 ألف. ريال
الشيخ سي علي العبيد كاتب دار الباشا.	رحبة الطعام بتونس .عن سنة 1193ه/ 79-1780م.	26 ألف . ريال

حميدة بن خالد النابلي .	ملاحة تونس وتوابعها . عن سنة 1193ه/ 79-1780م.	11 ألف . ريال
يوسف المجيدي وأخوه عثمان.	فندق الغلة بباب البحر . عن سنة 1193ه/ 79-1780م.	14500. ريال
يوسف المجيدي وأخوه عثمان.	لزمة الدخان والمناقل والشوارع . عن سنة 1193ه/ 79-1780م.	15 ألف. ريال
الحاج إسماعيل كاهية .	دار الجلد . عن سنة 1194ه/ 80-1781م.	200 ألف. ريال
يعقوب الإستروكوا .	خيط الفضة والصاغة . عن سنة 1194ه/ 80-1781م.	17ألف. ريال
الحاج إسماعيل كاهية .	قمرق تونس . عن سنة 1194ه/ 80-1781م.	120 ألف. ريال

تعددت اللزم وتطورت قيمتها بشكل واضح انطلاقا من النصف الثاني للقرن الثامن عشر، وهو ما جعل منها مصدرا أساسيا وثابتا بالنسبة الى مداخيل الدولة ولتزويد مؤسساته ،

هذه الأمثلة التي أردت من خلالها إبراز القيمة المادية لبعض اللزم، تعبر عن المستوى الذي وصلت إليه اللزم الحضرية خاصة من أهمية آخذة في التطور ، وقد تضاعفت قيمتها مرات عديدة خلال القرن التاسع عشر. ويمكن فهم ذلك إذا ما وضعت هذه اللزم في إطارها الإقتصادي، حيث نجد أن اللزم التي ارتبطت بالرأسمالية الأوروبية، أو بالنفوذ المركزي شهدت تطورا أكثر من غيرها.

جدول عدد 11 : أمثلة لبعض اللزم خلال القرن التاسع عشر[301]

اللزام	اللزمة والسنة	القيمة (ريال)
القايد حميدة بن عياد .	لزمة الخشاخش. عن سنة 1214هـ/ 99-1800م.	60 ألف.
سليمان بالحاج وشريكه .	لزمة الخشاخش. عن سنة 1218هـ/ 03-1804م.	90 ألف .
عبد الرحمان بوساحة .	فندق الغلة. عن سنة 1233هـ/17-1818م.	14 ألف .
خليل تاكاي .	لزمة فندق البياض. عن سنة 1236هـ/ 20-1821م.	40 ألف .
محمد عزوز .	فندق الغلة. عن سنة 1239هـ/23-1824م.	18 ألف .
فرحات الجلولي.	صاع الزيت براس الجبل. عن سنة 1255هـ/ 39-1840م.	65 ألف.
حسونة بن ساسي.	ربع باجة. عن سنة 1255هـ/ 39-1840م.	50 ألف.
فرحات الجلولي .	لزمة الصابون. عن سنة 1255هـ/ 39-1840م.	200 ألف.
الحاج حسونة بن الحاج.	قمرق تونس. عن سنة 1255هـ/ 39-1840م.	180 ألف .
محمود بن عياد.	الدخان. عن سنة 1255هـ/ 39-1840م.	285 ألف.
يعقوب خياط .	خيط الفضة. عن سنة 1257هـ/41-1842م.	40 ألف .
الحاج حسونة بالحاج.	قمرق تونس عن سنة 1257هـ/41-1842م.	300 ألف.

[301] أ و ت ، دفاتر عدد ، 286 ، 291 ، 396 ، 421 ، 3/2250 ، ص107م 93.

ولعل ما نلاحظه من خلال هذه الجداول، تطور قيمة المداخيل التي توفرها اللزم عامة. وخصوصا بالنسبة الى الدولة وأجهزتها حيث تمكنت من السيطرة ومراقبة قطاعات اقتصادية كثيرة. وهو ربما ما يؤكد الدور الكبير لفئة اللزامة.

لكن ما تجدر الإشارة إليه أن هذه الفئة رغم الدور الذي قامت به لم تستفد كثيرا من هذه الممارسة خلال القرن الثامن عشر، أي لم تراكم ثروات كبيرة كما هو الشأن في مناطق أخرى من الإمبراطورية العثمانية. مثال عن ذلك في مصر حيث كان اللزم خلال القرن الثامن عشر بيد المماليك، الذين كانوا يرسلون جزءا هاما من المداخيل التي يحصلون عليها لتزويد خزينة الإمبراطورية. وهو ما أعطى هؤلاء مشروعية تكثيف استغلال البلاد وخاصة عبر اللزم الحضرية، كما أنهم أقروا عددا هاما من اللزم الجديدة لمزيد اقتطاع الأرباح وبالتالي تزايدت التجاوزات.[302] كما تعتبر الأستاذة **نيلي حنّا Nelly Hanna** أن هذه الظاهرة مميزة لهذه الفترة بمصر، وتستند في ذلك الى أن النخب العسكرية خلال القرن الثامن عشر كانت أكثر ثراءا مقارنة بالفترات السابقة.[303]

ب - الإلتزام وتموين المدن .

تعتبر مسألة تموين المدن بالحاجيات الأساسية والغذائية خاصة من أهم الهواجس التي يواجهها البايليك ومؤسساته خلال الفترة الحديثة ، اذ كانت هذه المهمة من مشمولات أطراف عديدة . فنجد اللزامة من ضمن هؤلاء الذين كان دورهم محوريا في تموين المدن

302 Thieck , (J-P), 1992 Passion d'Orient…op.cit. , p 181.

303 Nelly (H) ,1995, « Administration in Egypt from Ottoman to the present" in Nelly Hanna (dir) , The state and its Servants , Administration in Egypt from Ottoman times to the present , The American University in Cairo Press , p 8 .
كما أكدت لي هذه المسألة أثناء نقاش كان بيننا حول مقارنة خصوصيات ممارسة الإلتزام ، والفوارق بين كل من مصر و الإيالة التونسية خلال القرن الثامن عشر . أثناء زيارتها الى تونس بمناسبة الندوة حول أعوان الدولة أيام 6 و 7 ماي 2006. بسوسة .
أنظر أيضا :

Shuman (M), 1995, « The Beginning of Urban Iltizam in Egypt » in Nelly Hanna (dir) , 1995, The state and its Servants…op.cit. p 21.

، سواء من حيث مراقبة البيع والشراء للمواد الأساسية والغذائية أو تزويد المدن بما تحتاجه في فترات النقص .[304]

*** ـ تموين المدن .**

تحتل المدن مكانة هامة في سياسة الدولة ، من حيث توفير كل المستلزمات لها من الأمن والغذاء والماء . وقد بدأت هذه المسألة تشكل هاجسا بالنسبة الى البايليك في الإيالة التونسية مع ارتفاع عدد سكان المدن وتطورها الى حد أن أصبحت ظاهرة حضرية ، وقد تطلب ذلك وضع استراتيجية تأخذ بعين الإعتبار كل الأبعاد فيما يتصل بحاجيات المدن . مواد أساسية كالحبوب و الزيوت واللحوم والخضر والغلال... وغيرها .

وقد شكلت بعض المواد أهمية أكثر من غيرها ، اذ تحتل الحبوب والزيوت مكانة هامة في الغذاء اليومي للسكان إضافة الى ذلك فهي تمثل أهم موارد البلاد التونسية ، ولكن إنتاج هاتين المادتين مرتبط بتقلبات الظروف المناخية . لذلك كانت الدولة تتدخل في أحيان كثيرة لتفادي النقص ، وتوفير ما تحتاجه المدن من مواد غذائية ضرورية بأشكال مختلفة ، ففيما يتصل بالحبوب كانت الدولة تضطر في سنوات الجدب الى جلبها من الخارج لتبيعها بأقل الأثمان او تعطيها للفقراء مجانا اذ يذكر ابن أبي الضياف أنه في شوال 1244ه / أفريل – ماي 1829 وقع امساك في الغيث جزعت بسببه الناس . " وفي هذه السنة ...شمّر الباي (حسين باي) عن ساعده واستجلب الميرة في البحر من خالص ماله، وباعها لأهل المملكة بأثمان لا تجحف (بأقل من أثمانها عند التجار) ولم يربح فيها ... وكان ذلك على يد خديمه المقرب جوزاب رافو سرا بينهما ."[305]

كما أنه وبسبب حرص البايليك على توفير الحبوب للبلاد وللحاضرة خاصة ، يضطر الباي في سنوات الجدب الى بيع شيء من قمح الرابطة الذي هو مخصص في العادة لتموين الجيش ولمصالح الدولة (العولة و الإحسانات و المخابز و مئونة الباي وآله).

وقد خصصت الدولة لبيع الحبوب أماكن خاصة تعرف بالرحبة نجدها تقريبا في كل المدن التونسية خلال العهد الحديث. و في الحاضرة نجد رحبتين، رحبة باب سويقة

---

[304] أنظر الملاحق : حساب اللزام حسن بن ساسي على الطعام سنوات 1191- 1192ه / 77-1779م.

[305] ابن أبي الضياف ، 1999، الإتحاف ....ج 3 ص ص 162، 163.

ورحبة باب الجزيرة ، وتتم الإشارة الى هاتين الرحبتين في صيغة الرحبة الكبرى وهي الأولى والرحبة الصغرى وهي الثانية. ووجود هذه الرحاب قديم ويعود الى العهد الحفصي . ويفسر حرص الدولة على تنظيم بيع الحبوب الى شيئينن أولهما أنها من الضروريات للعيش ، وثانيها أن ضريبتها من أشد الضرائب وأثقلها . ولعل ذلك ما يفسر التجاوزات التي تتبع عمليات البيع حيث يستعمل ارباب الحبوب أساليب للتخلص من دفع الأداء على بيع الحبوب بالرحبة ، اذ أن بعضهم عندما يجلبون الحبوب من خارج الحاضرة يتسلمون "تذكرة " من أحد ا للزامة بدعوى أنهم دفعوا ما عليهم من أداء غير أن ذلك غير صحيح ، كما يعتمدون طرق للتهرب من المراقبة والأداء ، تتمثل في جلب حبوبهم لمخازنهم بدعوى أنهم لا يريدون بيعها ثم يتم بيعها شيئا فشيئا ويستعملون لذلك مكاييل خاصة بهم .[306] كما كان بعض الباعة يدخلون الحبوب الى الحاضرة على مرات وكلما أدخلوا كمية لا تتجاوز القفيزين يمتنعون عن دفع الأداء بدعوى أنها لمؤونتهم الخاصة . ويتم بيعها لاحقا وهو ما يؤدي الى اضطراب عمليات التموين التي تتطلب مراقبة صارمة . وأمام التملص من دفع الأداء وعدم معرفة الكميات الحقيقية المتوفرة بالسوق من الحبوب ، كان لزام الرحبة يجبر الخبازين وغيرهم على شراء الحبوب من الرحبة ، للوصول الى سير عادي ومنتظم للتزود من هذه المادة الأساسية .

كما تعتبر شجرة الزيتون من أكثر الأشجار انتشارا بالبلاد التونسية ، ومن أهم مواردها وأكثر انتفاعا فهي توفر الوقود ، الزيتون الصالح للأكل ولصناعة الزيت . وكانت الزيوت تباع بالمدن وتفرض عليها عديد الأداءات مثل " صاع الزيت " أو "لزمة فندق الزيت " بالحاضرة ، لأهميتها في الغذاء بالنسبة الى التونسيين وهو ما يفسر تنوع عمليات تنظيم بيعها وتزود المدن بها ، وقد أشرنا الى ذلك سابقا . وخصوصا انطلاقا من الدور الذي يقوم به اللزامة لتزويد المدن بالحاجيات الضرورية والغذائية .

---

[306] أ و ت ، صندوق 93 ، ملف 108 ، وثيقة 63.

*** - دور اللزامة في تموين المدن .**

أضحت اللزمة بمثابة حجر الزاوية في اقتصاد المدن التونسية أثناء العهد الحديث ، حيث طالت جميع الأنشطة التجارية والحرفية . ولئن تحدثت مصادرنا على عن لزمة الأسواق (العطارين و الصفارين و الدباغين و الخرازين و سوق الربع بتونس ...إلخ)أو لزمة الفنادق والمخازن (مثل فندق الغلة و فندق البياض و الملح) أو لزمة الصابون وغيرها .فإنها شكلت مجالا أساسيا لتزويد المدن بما تحتاجه من مواد غذائية وضروريات الحياة خلال هذه الفترة .

وقد شكلت الأسواق الفضاءات الرسمية التي يتم داخلها ترويج جزء هام من الإنتاج الحرفي و الفلاحي المتنوع، وهي أماكن يؤمها التجار وأهالي المدن والقرى والبوادي للتزود بما يحتاجونه من مواشي ومواد استهلاكية . لذلك سعى البايليك منذ البداية الى فرض الرقابة على السلع والمنتوجات المتنوعة التي تدخل المدن وفي هذا الإطار تتنزل لزمة الباب التي نجدها بوثائقنا منذ نهاية القرن السابع عشر ، غير أن هذا الشكل للمراقبة قديم ، اذ يدفع أبناء البادية وقوافل التجارة عدة رسوم عند أبواب المدن على شتى منتوجاتهم . وكانت تلك الأداءات مرتبة حسب كمية البضاعة وقيمتها وأصنافها .[307]

ولعل الأهمية التي أصبح عليها اللزامة بخصوص تزويد المدن من خلال المراقبة وفرض أداءات على المواد بشكل تضبطه الدولة حتى لا يتأثر شكل التزود بالمادة الأساسية ، غير أن الأداءات بأسواق الإيالة لم تكن دائما متجانسة وتتفاوت قيمتها في الغالب من مدينة الى أخرى ومن جهة الى جهة حتى وإن كان ذلك بالنسبة الى الأسواق التي لها نفس الاختصاص مثل أسواق الغلال ، وفنادق الزيت ...وغيرها . كما أن اعتماد الإلتزام بالنسبة الى بعض الأسواق يرمي في النهاية الى تحقيق غايات جبائية بحتة ، فالدولة تتخلص من عد أعباء مالية وبشرية ، منها مسألة تنظيم تلك الأماكن الحيوية ومراقبة سير أعمال أصحاب المحلات وصفقات المرتبطين بنشاطها أو الذين يستخدمونها . كما تعتبر اللزمة حسب الحكم المركزي حلا مناسبا لمعضلة التهرب الجبائي وتبعاته التي تصل الى حد تقلص وصول الإنتاج الى المستهلكين بالمدن .

---

[307] حسن (محمد)، 1993 ، المدينة والبادية ....ج 1 ، ص 540.

اتسع نطاق التزام أسواق المنتوجات الفلاحية منذ الثلث الأول للقرن الثامن عشر ، فقد صارت رحبة الطعام ضمن احتكارات جل الحواضر ، مثلا بالكاف ونابل و باجة والحمامات و تبرسق وغيرها . وكانت رحاب شمال البلاد باهضة القيمة بالمقارنة مع مقاديرها المتواضعة بوسط البلاد وجنوبها ، ولعل المزايدة الخاصة بها كانت مناسبة للتنافس الشديد بين اللزامة ، فعلى سبيل المثال بلغ ثمن رحبة الكاف 2100دينار في 1754-1755م مقابل 650 دينار بالنسبة الى رحبة قفصة أو 100 دينار فقط لرحبة المنستير بنفس السنة.[308]

كما ارتفعت قيمة الأداءات الموظفة على كافة الأسواق في عهد أحمد باي (1837-1855م)، وعمم نظام الإلتزام الذي شمل كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية ، ارتفع عدد اللزم و أحدثت لزم جديدة. كما رفع في جميع الإحتكارات المعهودة لا سيما اللزم الحرفية والتجارية التي تضاعف ثمنها . وذلك ارتباطا بالحركية والحيوية التي عشتها المدن خلال هذه الفترة .

يمتلك اللزامة وكبار التجار العديد من المخازن لحفظ السلع والمنتوجات الفلاحية التي يتاجر بها سواء في حاضرة تونس أو بقية المدن ، ومكنته ثروته وخبرته من الإستغلال الأمثل لحركة السوق الداخلية ، وتشير الوثائق الى أنهم كانوا يزودون الدولة بالمواد الغذائية الموجهة لإستهلاك القصر مباشرة أو لتموين المحلة وحاميات الجند وبعض عمال المخزن وحتى القراصنة عند خروجهم الى الغزو. اذ باع قاسم بن عياد 100قفيز شعير للدولة بقيمة 2500ريال وهي مخصصة " لعلفة محلة الأعراض" في شهر ذي الحجة سنة 1170ه / 1756-1757م وخرجت "تذكرة" في ذلك الى القايد أحمد العلاف.[309]

وعملت الدولة على ضمان تموينها بالمواد الغذائية تفاديا للأزمات الفلاحية وتغيرات السوق خاصة فيما يتعلق بالمنتوجات المستوردة ، لذلك أبرمت عقودا مع بعض وجهاء التجار قصد تزويدها بمواد فلاحية معينة وحددت سعرها كما أعفتها من الأداءات

---

[308] أ و ت ، دفتر عدد 78 ص 70 ، دفتر عدد 82 ص ص 42 ، 157.

[309] أ و ت ، دفتر عدد 88 ص 44.

الجمركية ، مثال عن ذلك التزام قاسم بن عياد في بداية 1175ه/ 1761-1762م ، بتزويد الدولة بمادتين غذائيتين هما الأرز بصفة دائمة والسمن في حالة احتياجها الى ذلك .[310] ويؤكد هذا العقد على استقرار السعر وثبوته وعدم ارتباطه بتغيرات السوق الداخلية والخارجية ، وذلك بإعتبار ثمن موحد للقنطار 6½ ريال للأرز و 22 ريال بالنسبة الى السمن ، ومن المحتمل أن هذه القيمة تمثل سعرا متوسطا لما كان سائدا بالسوق في تلك المرحلة . ومن هذا المنطلق فإن الأرباح المتوقعة مرتبطة بمدى قدرة صاحب اللزمة على اقتناء الأرز بأدنى سعر ممكن من الخارج وتخزينه بكميات هامة لتلبية طلبات الدولة من تلك المواد متى شاءت .

لكن أين تبرز أهمية حاضرة تونس في أولويات التموين بالنسبة الى الدولة واللزامة ؟ وماهي الأساليب المعتمدة لتوفير الحاجيات الضرورية لها .؟

لقد احتلت مدينة تونس مكانة متميزة في اهتمام الدولة والعديد من الأطراف مثل اللزامة والتجار والنخب المحلية التي لها اتصال بالمجالات الإقتصادية . ولعل اختيار مدينة تونس يعود الى الوزن الديمغرافي والسياسي للمدينة وأهميتها الإقتصادية. فهي عاصمة البلاد وأكبر تجمع حضري وأهم مركز تجاري ، وقد نوهت المصادر العربية والأجنبية بأسواقها منذ العهد الحفصي ، فقد ذكر ابن الشماع أن بها أكثر من 700 حانوت للعطارة .[311] وقد مثلت الأسواق مجالات مهمة لتوفير الحاجيات الأساسية من غذاء وغيرها . مثل الأسواق والفنادق، سواء الأسواق المغطاة حول جامع الزيتونة أو التي تقع بالارباض مثلا سوق الدباغين (باب الجزيرة) أو التبانين (باب سويقة)وغيرهما . وهي تمثل اماكن للإنتاج والترويج ، ولها صلة وثيقة بتموين سكان المدينة أو المناطق القريبة إليها والذين يتزودون منها وهم قادمين من المناطق البعيدة ، إضافة الى أنها متصلة بالتجارة الداخلية والخارجية . وقد بلغ عددها حوالي 33 سوقا في أواخر القرن 17م ،

---

[310] أ و ت ، دفتر عدد 159 ص 3 .

[311] الزركشي (محمد)، 1970 ، تاريخ الدولتين الموحدية و الحفصية ، تحقيق محمد ماضور ، تونس ، ص 116.

رغم سوء الظرفية الإقتصادية والسياسية (أزمة الحكم المرادي) وتكاثرت تلك الفضاءات منذ مطلع القرن 18م ، لتصل الى 50 سوقا بالمدينة العتيقة في 1844م.[312]

كما ذكر **لويس فرنك Louis Frank** أن أهم أسواق العاصمة في نهاية القرن 18م هي كل من سوق الترك و البلاغجية والشاشية و الزنايدية (السقالين) ، وكذلك سوق العطارين وسوق الحدادين .[313]

وهذا ما يفسر الأهمية التي أخذتها هذه الأسواق في اهتمامات البايليك من حيث تنظيمها ، وتزويدها بالمواد الضرورية ، ومراقبة دخول البضائع وخروجها من خلال فرض ضرائب عليها ، وقد تولى هذه المهام بشكل أساسي اللزامة والنواب التابعين إليهم .

II - الإلتزام والتنظيم الإداري للمجال الحضري .

إضافة الى الأهمية الإقتصادية لتدعم الإلتزام وانتشاره بالإيالة التونسية خلال الفترة التي تهتم بها هذه الدراسة، فإن تطورات كثيرة صاحبت هذا الانتشار خاصة في جوانبه الإدارية والتقنية. وهي بدورها متصلة بالحركية الإجتماعية المميزة لهذه الفترة، حيث كانت وراء بروز بعض الفئات الإجتماعية خاصة أعيان المدن والقبائل الذين عبر توليهم الإلتزام لعدد من الأنشطة دخلوا في تحالف مع البايليك وبعض رجال الدولة أصحاب النفوذ حيث تحول هذا النفوذ الى اللزّامة.

1 - التزام الوظائف الإدارية .

أن النفوذ الذي أصبح عليه اللزامة لا يمكن فهمه إلا ضمن دراسة كيفية اندماج هؤلاء في الجهاز الإداري. وهو ما دفعنا للتساؤل عن الدور الذي قام به اللزامة على المستوى الإداري؟ و كيف تمكنت الدولة من الاستفادة من خبراتهم التنظيمية في السيطرة على المجال الحضري و المجالات البعيدة عن المركز؟

---

[312] هنية (عبد الحميد) ، " وثيقة حول مدينة تونس ...."، المجلة التاريخية المغربية ، عدد 39-40 ص 572.

[313] Frank (L) , Histoire de Tunis ….p 11.

أ - المشاركة في مراقبة المهام الإدارية.

لقد مثل القياد-اللزامة أداة رئيسية لتنفيذ سياسة البايليك داخل القيادات، وإخضاع الأهالي لتوجهاته حتى في مستوى المجموعات القبلية. وكانت جل المناطق تخضع لنفس التنظيم، و أساسا المناطق ذات الحضور البشري الكبير التي كانت تعتبر ضمن المناطق الخاضعة مباشرة لسلطة البايليك، كما أنها تمثل الممول الأساسي بالمداخيل التي تصل الى خزينة الدولة.

و تبرز لنا المصادر المهام التي اضطلع بها القياد وعمال المخزن، وهي تتلخص في جباية المطالب و الاستيلاء على الفوائض لفائدة الدولة وفرض الأمن. وهي مهام تعتبر أساسية لفرض سيادة البايليك. لكن كيف كانت مشاركة هؤلاء الأعوان في تطبيق هذه المهام؟ والى أي مدى تمكنت الدولة من فرض سلطتها بالمناطق الداخلية ؟

لقد اقترنت خطة القيادة بشكل أساسي بالجباية خلال العصر الحديث، وذلك لطبيعة الدولة التي كانت فيها الجباية بمفهومها الواسع قاعدة النظام المالي للبايليك، وهي تشمل المطالب العادية المتنوعة كالعشر والمجبى والعوايد وغيرها وكذلك المطالب غير العادية خاصة الدوايا والخطايا. كما اعتبرت القيادات الغنية والمستقرة ضمن مجال فعل اللزامة.

ولعل هذا الطابع الإداري-المالي للخطة هو الذي جعل عدد هام من اللزامة وأصحاب الثروات يتنافسون على خدمة المخزن، كما حرصوا على دعم مشاركتهم في تسيير القيادات وخاصة بداية من النصف الثاني للقرن الثامن عشر أي فترة حكم علي باي وابنه حمودة باشا حيث تحصل هؤلاء اللزامة والقياد على امتيازات كبيرة إدارية وتنظيمية، دعمت مكانتهم في الناطق التي كانوا يتولونها، بعيدة كانت عن المركز أوقريبة.

و قد مثلت المداخيل التي توفرها هذه الأداة الجزء الأهم من مجموع المداخيل التي تتحصل عليها الدولة و يبرز ذلك من خلال محاسبات بعض القياد-اللزامة في عدد هام من المناطق. كما أشرف هؤلاء على تنظيم وصول الضرائب من المجموعات القروية والعروش حيث كانت لهم علاقات وثيقة بالعمال والمشايخ في مناطق مختلفة من قياداتهم.

و يمكن القول أن وجهاء المال و اللزامة و الأعيان المحليين شكلوا الوسيلة التي من خلالها تمكن البايليك من فرض سلطته بالمناطق الداخلية و مثلوا قاعدة لتنفيذ سياساته.

كما أن من المهام الأساسية التي تعهد بها القياد-اللزامة فرض الأمن الداخلي حيث مثل هؤلاء حلقت ربط بين المجتمع من جهة و سلطة البايليك من جهة ثانية كما أنهم اعتبروا ممثلين للدولة في مستوى المناطق التابعة لهم، فإنهم كانوا بحكم وظيفتهم مطالبين بالسهر على تنفيذ سياسة البايليك حتى أنهم كانوا في نظر الأهالي ممثلا لهيمنة المخزن. وقد وضعت السلطة على ذمة هؤلاء العمال الوسائل و الأجهزة اللازمة للقيام بمهامهم الأمنية وتطبيق سياسات الدولة حيث تم تزويده بقوة من المخازنية لتنفيذ الأوامر والأحكام الصادرة إليهم.

و تتمثل المهام الأمنية التي تكفل بها هؤلاء القياد في التبليغ عن الجنايات خاصة القتل حيث نتبين من خلال وثائق الأرشيف كانت شائعة داخل المجتمع أثناء العصر الحديث وهي ظاهرة مميزة للمعاملات سواء داخل العروش أو لدى المستقرين وهي تعكس التوتر الذي يميز العلاقات الإجتماعية و الصراع داخل المجموعات خاصة أثناء الأزمات الإقتصادية و السياسية.

كما يتكفل القياد-اللزامة بقمع المناهضين للسلطة وفرض هيبتها داخل قيادتهم و إخضاع الأهالي للنظام القائم و إلزامهم بالامتثال للأوامر البايليك وتنفيذها مهما كان نوعها و في هذا الإطار يأتي عمل هؤلاء المتمثل في ردع الفساد والتآمر على الدولة ومقاومة الإخلال بالأمن الداخلي.

ويمكن القول إن المهام الإدارية التي تكفل بها اللزامة كانت جزءا من التطور الذي وصلت إليه هذه المؤسسة خلال الفترة الحديثة بالإيالة التونسية و خصوصا القرنين الثامن عشر و التاسع عشر.

ب ـ النفوذ الإداري.

من أجل تنظيم الإدارة في الجهات واستخلاص جبايتها وضمان موارد قارة لخزينة الدولة، أسند البايليك أهم الأنشطة الإقتصادية بهذه المناطق في شكل لزم بيد الأعيان المحليين الذين استفادوا كذلك من هذه اللزم لتكوين ثروات ساعدتهم على احتكار هذه الأنشطة. كما مكنتهّم أيضا من تولي لزّم خارج مناطقهم الأصليّة ويتزامن ذلك مع الدّور الإداري الذي قام به هؤلاء بهذه المناطق.

كما أن تولي القياد للزم أغلب الأنشطة الاقتصادية بالمناطق التي يشرفون عليها ساهم في دعم دورهم الإداري كما هو الشأن بالنسبة الى رؤساء المجموعات السكانيّة وشيوخ القبائل لتوليهم اللزم المتصّلة بالجبايّة أساسا، وبذلك يمكن القول أنه أصبح للزّامة دور إداري ينضاف الى اهتماماتهم الاقتصادية. حيث نجد في وثائقنا أن العديد من اللزّامة الذين كانوا ينتمون الى الجهاز الإداري للبايليك، وهم على صلة بالأهالي من جهة وسلطة البايليك من جهة ثانية كغيرهم من العناصر المخزنية.

ويتأتى الدور الإداري والسياسي لهؤلاء اللزامة من وظائفهم، التي تتمثل في خطة وكيل أو شيخ أو قايد. واعتبرت الوكالة خلال العصر الحديث ضمن الخطط المخزنية، وهي تندرج غالبا في إطار نظام الأمانة، فالوكيل ينوب الدولة في انجاز بعض المهام الرسمية داخل الإيالة وخارجها، ويقوم أحيانا بمهام جبائية، وكانت خطة الوكالة وراء ارتقاء العديد من التونسيين في الأعمال المخزنية. كما أنه يكلف بالإشراف على بعض مصالح البايليك المتنوعة.

كما مثل الشيخ عنصرا هاما داخل مؤسسة المخزن بالإيالة التونسية، فهو الممثل الفعلي لجماعته (الحي أو القرية أو الحومة أو العرش أو القبيلة) أمام السلطة، وينتمي عادة الى العائلات القوية ذات النفوذ الإقتصادي والإجتماعي، حيث يشارك أعيان مجموعته في اختياره. ويقوم الباي بتزكية هذا الاختيار عبر تسديد "طريق المشيخ".

وحاولت السلطة احتواء تلك المؤسسة العريقة، لا سيما أن المشايخ كانوا في حاجة لدعم الدولة حتى يمارسوا مهامهم.[314]

أما القايد فهو من وجهاء المخزن إذ يمثل البايليك داخل منطقة إدارية أو مجال قبيلة معينة، ويعمل على تطبيق السياسة الرسمية وتنفيذ الأوامر الصادرة إليه. وكان ينتمي إما الى مماليك القصر وأعيان البلاط، أو الى فئة وجهاء المال الذين التزموا إدارة شؤون القيادات وجباية حقوق الدولة بها. وقد تتمتع القياد قبل 1815م بنفوذ مطلق داخل قياداتهم وجمعوا في غالب الأحيان ثروات طائلة. وهو ما يفسر الطموحات الكبيرة التي كانت لدى عدد كبير منهم، شأنهم في ذلك شأن بقية الأعيان بالمناطق الداخلية للإيالة.

وقد انتقل عدد كبير من هؤلاء الأعيان الى مدينة تونس لتولي وظائف أكثر أهمية وتواصل نفوذهم على المناطق الأصلية التي ينتمون إليها حيث نجد أن البايليك يعتمد هؤلاء لتولي القيادة بمناطقهم الأصليّة.[315] كما أن ثروات هؤلاء الأساسية تقوم على ممتلكاتهم العديدة بمناطقهم الأصلية، وهي مصدر الجاه والنفوذ. ولعل من أهم هؤلاء الذين كان لهم دور اقتصادي وإداري هام عرف تدعما انطلاقا من النصف الثاني للقرن الثامن عشر والنصف الأول للقرن التاسع عشر، نذكر مثلا كل من بن عياد من جربة و الجلولي من صفاقس و نويرة من المنستير ... وغيرهم. وكانوا يتعاقدون مع البايليك بملايين الريالات، أكثر من 500 ألف ريال بالنسبة الى بن عياد، حوالي 1800م. وهو ما يمثل تقريبا عشر مداخيل الدولة السنوية للبايليك.[316]

وقد تولى هؤلاء قيادات عديدة بالإيالة إضافة الى تولي أنشطة اقتصادية على قدر كبير من الأهمية مثل دار الجلد و القمرق... وغيرها، وهذا الدور الإقتصادي والإداري ساهم كذلك في بروز توجهات جديدة لهؤلاء الأعيان تجاوزت التزام الأنشطة وتولي

---

[314] Henia (A) , 1980, Le Grid…. Op. cit. pp122, 136.

Chérif , (M-H) , 1984-1986, Pouvoir et société…..T I , op.cit. pp 57 , 58.

[315] Ben Achour (M-A),1989, Catégories de la société tunisoise dans la deuxième moitié du XIXème siècle, Pub de l'Institut National de l'Archéologie et d'Art, Tunis,1989. p 129.

[316] Chérif , (M-H) , 1990, « Fermage (lizma) et fermiers …. » , op. cit. , p 24.

الوظائف في الجهات لتصل الى طموحات سياسية كبيرة أي أن يصبحوا من أعوان الدولة وموظفيها.

2 - إجراءات عديدة هدفها مركزة السلطة .

لقد اهتمت العديد من الدراسات[317] بمسألة مركزة السلطة والنفوذ من منطلقات عديدة ، أهمها الاستجابة للضرورة الإقتصادية . إلا أن التحديث للأساليب المعتمدة في التعامل مع ما توفر من إمكانيات طبيعية وبشرية مهم وله أكثر من دلالة موضوعية وفكرية. ومهما يكن من أمر فإن التحديث يأتي في إطار تركيز فكرة القطع مع ما هو سائد أي الانتقال من وضعية معينة إلى وضعية أخرى لاحقة زمنيا ضمن شروط ضرورة منطقية.[318]

فماهي أهم الإجراءات المتخذة و فيم تمثلت انعكاساتها على المجال و الالتزام؟

لقد شملت هذه الإجراءات مجالات عديدة، وخصوصا المتصلة بعمل الدولة وأجهزتها. وتأتي عمليات التحديث في مجال مركزة نفوذ الدولة والبحث عن حلول لأزمات اقتصادية أو اجتماعية مترتبة عنها.

---

[317] سوف أقتصر على ذكر أهم هذه الأعمال :

Chérif (M-H) , 1984-1986, *Pouvoir et Société dans la Tunisie de H'usayn Bin Ali (1705-1740)* 2 Vols, Tunis, 1984-1986.

Chérif (M-H), 1977, « H'ammûda Bâshâ Bey et l'affermissement de l'autonomie tunisienne »,dans *Encyclopédie des Africains,* Paris,T VII ,pp 99-127.

Henia (A) , 1980, *Le Grid : ses rapports avec le Beylik de Tunis (1676-1840)*, Tunis.

Henia (A),1990, *Propriété et stratégies sociales à Tunis (XVIème-XIXème siècle)*. Tunis.

Morineau (M) , 1985 *Pour une Histoire Economique vraie* .Lille , France.

Chater (Kh), 1985, *Dépendance et mutations précoloniales. La Régence de Tunis de 1815 à 1857*,Tunis.

Inalçik (H) , 1985, *Studies in ottoman social and Economic-History*. London.

[318] Morineau (M) , 1985, *Pour une Histoire Economique*…op.cit., p 96.

أ - الإجراءات الجديدة .

تأتي الإجراءات الجديدة التي تم اتخاذها لتحديث التعامل مع المجال ومراقبته ،وهي استجابة لطموحات الوقت. أي مدى قدرة الحوارات الداخلية و غير المعلنة في أغلب الأحيان على طرح الأجوبة لعدد من المشاكل و الصعوبات الاقتصادية و ذلك عبر تنشيط عدد هام من القطاعات الاقتصادية و اتخاذ قرارات و إجراءات و إتمام إصلاحات جبائية و مالية.

* **- جبائية :** لقد كانت الإجراءات الجديدة التي تم اتخاذها في المجال الجبائي خلال فترة الدراسة هامة جدا و عديدة حتى أنه و في أحيان كثيرة تتداخل مع إصلاحات مالية صرفة أوإدارية، لذلك سوف أقتصر فقط في هذا العنصر على أهم الإجراءات الجبائية التي كانت لها انعكاسات على الاقتصاد أو مداخيل الخزينة أو ممارسة الالتزام. و لعل من أهم هذه الإجراءات توسيع ممارسة الالتزام لتشمل عددا كبيرا من الضرائب حتى الضرائب القارة التي كان البايليك يجمعها عبر النواب و القياد في الجهات أو المحلة و هو عكس ما ذهب إليه بن أبي الضياف.[319] ففي بداية حكم حسين بن علي جعل المخزن من ضريبة " الهوى " محّل مزايدة بين الأعيان لتمّر من ضريبة قارة إلى " لزمة ".

حيث جاء في حساب المطالب التي على سوسة و وطنها في مدة عام كامل آخره تمام ربيع الأول عام 1122 هـ/ أوائل جوان 1710م. "على يد محمد صابر 1000 دينار على القايد هوى ، على خلاص سوسة دون الوطن 3000 دينار ، والزيادة التي زاد علي بن عاشور في الهوى 500، وزاد يوسف في ذلك، 1000دينار، وزاد علي بن عاشور في الهوى وتحمل بها محمد صابر، 500دينار وزاد محمد بن حمد البلعزي في ذلك وتحمل بها المذكور ". [320] و لقد جاء في المطالب على مدينة القيروان " 700 دينار لزمة هوى القيروان على يد القايد بن عاشور" [321] و قد تواصل هذا الإجراء في الفترات

---

[319] يقول ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، " وكانت العادة السابقة أن الملك ، برأيه او بإشارة بعض وزرائه ، يقدّم من يستكفي به من العمّال لقود طاعة الرعية ، وخلاص أموال الجباية ، من غير أداء شيء ظاهر ولاخفي للدولة ."

أنظر بن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف ...*، ص 15 .

[320] أ و ت ، دفتر عدد 3، ص 200.

[321] أ و ت ، دفتر عدد 3، ص 173.

اللاحقة لتصبح بعض القيادات بمثابة " قيادات- لزمة " في عهد علي باشا.[322] كما تفيد المصادر أن الأموال أخذت من القياد مقابل توليهم منصب القيادة على وجه اللزمة في عهد علي باي.[323] و هذه الإجراءات الجبائية تأتي في إطار متسّم بنقص المداخيل والحّاجة إلى تأمين مداخيل قارة أو محاولة لتركيز سلطة الدولة ببعض المناطق الداخلية أي مركزة النفوذ. و قد أشرنا في حالات كثيرة بأن القيّاد و اللزامة يدفعون هذه الأموال لمزيد الارتباط بأجهزة الدولة و كسب ثقة البايليك. لأنه من الواضح هنا أن أموال اللزمة يدفعها القايد إلى المخزن مقابل توليّه القيادة و هي من ماله الخاص لا صلة لها بالمجابي الموظفة على الرعايا. حيث نجد في وثائقنا " التزم الحاج بالنور قايد رياح بأداء خمسة آلاف ريال من ماله لتجديد القيادة ".[324]

ومهما يكن من أمر فإن مسألة الجباية كانت دائما تحتاج لمزيد العناية و التركيز و ربما اتخاذ إجراءات جديدة من أجل تحديثها. وهو ما يفسر المحاولات المتكررة للتحوير الجبائي كما حصل في 1725 م و 1727 م. غير أنه تم التراجع عن هذا التحوير الذي لم تتحدث عنه المصادر. و ربما كان هذا التحوير نتيجة لحوار داخلي من أجل مواجهة أزمة اقتصادية أو حل مشكل. فكانت مظاهر هذا التحوير مالية إذا استجابة لهذه المحاولة للتحوير الجبائي تم إصدار نقود جديدة. وهي " الناصري" الذي ضرب في 1727-1728م. وقد احتوى على عبارة " يا قاضي حاجات / يا كافي لمهمات ". ولأول مرة نجد مثل هذا النص في النقود التي تم إصدارها بالبلاد التونسية حسب **الأستاذ عبد الحميد فنينة** FENINA Abdelhamid . وقد استعمل حسين بن علي هذه الصياغة بالنسبة إلى "الناصري" وهو من نقود القسمات المستعملة فقط بتراب الإيالة، لذلك فإن النص يحتوي عناصر من الثقافة المحلية.[325] كما يمكن أن تكون هذه الصياغة تعبيرا عن حاجة

---

[322] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف* ... ج 3، ص15.

[323] أ و ت ، دفتر عدد 67، ص 133.

[324] أ و ت، دفتر عدد 67، ص 124.

[325] Fenina , (A), 2003 , Les monnaies de la Régence de Tunis sous les H'usaynides , Etudes de Numismatique et d'Histoire Monétaire (1705-1891). Tunis .p 34.

الباي في هذا الوقت بالذات إلى إدخال صيغ جديدة لتنمية اقتصاد البلاد في مرحلة تبدو صعبة على جميع المستويات. أو ربما تمهيدا لثورة علي باشا وما تطلبه هذا الظرّف بالذات من إمكانيات مالية هامة.

كما أنه و توافقا مع التحديث في هذا المجال ثم اتخاذ إجراءات لها علاقة بكيفية جمع الجباية و توقيتها نظرا إلى أن اقتصاد الإيالة كان يعتمد بشكل أساسي على النشاط الفلاحي فإن دخل الرعية متوقف على المواسم الفلاحية و دخل الدولة الأساسي هو من الرعية لذلك فهو متوقف على السنة الشمسية. فالدولة لا تستطيع الحصول على مجابي من فلاح لم يتحصل على شيء إذن فالفصول لها أثر كبير في تحديد نوعية الإنتاج وحجمه. وقد كانت اللزم المتصلة بالنشاط الفلاحي عامة و خصوصا الحبوب يتم توليها خلال شهر أكتوبر وهي بداية الموسم الفلاحي بالبلدان المطلة على المتوسط.[326] كما أن عديد الأنشطة الإقتصادية الأخرى مرتبطة بهذا النشاط ، التجارة الخارجية مثلا.

وهو ما يفسر وعي الإدارة بالإيالة التونسية انطلاقا من هذه الفترة بعدم التوافق بين التقويم الهجري والميلادي و ما يمكن أن ينجر عن ذلك من أزمات. بمركز الإمبراطورية كانت المداخيل تجّبى استنادا إلى السنة الشمّسية، بينما كانت المصاريف و في مقدمتها رواتب موظفي الدولة تدفع وفقا للسنة القمرية ومعلوم أن بين هاتين السنتين فرقا يبلغ أحد عشر يوما.[327] ولمواجهة هذا النوع من الوضعيات نجد أن جمّع الجباية يراعى فيه هذا الفرق انطلاقا من 1158ه/1746م كما هو الشأن بالنسبة لمحاسبة اللزام بلقاسم الوحيشي

---

[326] أ و ت ، دفتر عدد 224 ، 225 .

- Morineau (M) , 1985, Pour une Histoire Economique vraie…p 146.

[327] د. (خليل) الساحلي ، " سنو الازدلاف او ازمات الإمبراطورية العثمانية المالية ". المجلة التاريخية المغربية ، عدد 12 ، ص143.

وينتج عن ذلك أنه كل ثلاث وثلاثين سنة ، كانت الدولة العثمانية تجد نفسها أمام ميزانية أقرت فيها المصاريف فقط وليس لها مداخيل لواجهة تمويلاتها ، ويمكن القول انه يوجد عجز مالي يبلغ مدفوعات سنة كاملة...وقد أحس العثمانيون بأزمات سنى الازدلاف ، عندما كانت المبالغ التي وجب تسديدها كرواتب قد أصبحت تمثل شيئا فشيئا جزءا هاما من الميزانية العامة ، او بمعنى أدق عندما اصبح الاقتصاد يتمتع بخاصيات الاقتصاد العالمي و اصبح يعتمد على النقد اكثر فاكثر . نفس المرجع ص ص 153، 155.

" لزمة طليان بنزرت على بلقاسم الوحيشي بواحد وعشرين ألف ريال و سبعماية ريال وواحد و أربعين ريال دون دار الصناعة. فإنها و حدها بسبعة آلاف قيد يوم الجمعة في 17 شوال سنة 1158ه/1746م. ميسرة الحوت متاع عام 1158ه للمعظم سيدنا مبداها غرة شهر أكتوبر من عاد 1158ه و هذه الميسرة يؤدي عليها الوحشي باش - حانبة ستة رواتب، راتبين و نصف قبل الميسرة و ثلاثة رواتب ونصف بعد الميسرة المذكورة ويزيد و ينقص لأن الرواتب مقيدة بالشهور العربية ".[328] كما نجد في وثائق الأرشيف ذكر التقويم الهجري و التأكيد على الشهر الموافق في عدد كبير من الحالات انطلاقا من هذه الفترة.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن النظام الجبائي ما أنفك يشهد تعديلات أملتها ظروف اقتصادية وسياسية على البايات، رغم أن هذا النظام ظلّ محافظا على جوهره طيلة مرحلة هامة من القرن الثامن عشر و بداية القرن 19. حيث يتكون النظام الجبائي عامة من مجموعتين من الضرائب. ضرائب عادية ثابتة و قارة لم تتغير طيلة المرحلة الممتدة بين 1705- 1840 م سواء بالنسبة إلى أنواعها أو إلى أحجامها. و ضرائب غير عادية وغير قارة تختلف من منطقة إلى أخرى، ومن عهد إلى آخر.[329] كما يمكن القول أن محاولات التحوير الجبائي تواصلت بعد فترة حسين بن علي وفقا للتطورات الاقتصادية التي عاشتها الإيالة حيث سعى علي باشا إلى إجراء بعض التحويرات الجبائية ببعض المناطق على عدد هام من الضرائب، مثال عن ذلك ضريبة القانون بمنطقة الأعراض وهي تفرض على النخيل و الزياتين.[330] ويأتي ذلك في إطار دعم الموارد المالية للدولة .

[328] أ و ت ، دفتر عدد 45 ، ص 40.

[329] Henia (A) , 1980, Le Grid …op.cit., pp 120-121.

Bachrouch (T) , 1972 « Sur la Fiscalité Muradite : Présentation d'une source et des premiers résultat d'une enquête en cours. » in Les Cahiers de Tunisie, T XX ,N° 79-80 ,pp 125-146.

Bachrouch (T),1989, Le Saint et le Prince en Tunisie, Tunis, p 397.

[330] أ و ت ، دفتر عدد 39 ص 144.

غير أن هذه السياسة الجبائية التي ميزت النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر قد اتسمت بالتعميم والتسوية بين الرعايا و بين مختلف جهات المملكة إلا أن هذه الإجراءات لم يتواصل العمل بها نظرا للتجاوزات الكبيرة للعمال والوكلاء، كما حصل بالنسبة الى الإجراء الذي اتخذه حسين باي " في سنة 1243ه/1827 م أبطل الباي حزر الزروع وتقدير زكاة حبوبها بالحدس وجعل بالبلدان وكلاء يستخلصون الجزء العاشر من كلّ فلاح ... و بذلك الزم سكان المملكة من قاص ودان أداء العشر من غير استثناء ". [331] وقد تم التراجع عنه في السنة الموالية.

يقول أبن أبي الضياف " وقبل إتمام هذا الترتيب في غالب المملكة رجع المكيال الأول على عادته السابقة، في ذي القعدة من سنة أربع وأربعين 1244ه/ ماي 1829م. بحيث أن غالب عروش المملكة لم يصل إليها هذا المنشور ". [332]

ومهما كانت هذه التحويرات متقطعة وغير متواصلة في الزمن و لا يتم الاحتفاظ بها إلا ظرفيا فإنها تعبر و بشكل أساسي على الصعوبات التي تواجهها خزينة الدولة من جهة، ومحاولات الخروج من الأزمات المالية المتكررة من جهة ثانية. و تعتبر الإجراءات التي اتخذها أحمد باي في المجال الجبائي من أهم التحويرات، حيث سعى إلى تغيير جبائي بإصداره مجموعة من الضرائب الجديدة ببعض المناطق أو تعميم الإجراءات الجبائية فكانت بمثابة " نظام جديد ".[333] من أهمها تعميم المحصولات والقانون الجديد، العشر. و أهمها على الإطلاق إصدار " المجبى الجديدة " أو قانون الإعانة و هي ضريبة نقدية موظفة مباشرة على الأفراد البالغين و قد صدر منشور الإعانة في جوان 1856. وقد حدد بـ 36 ريال سنويا لذلك فهو يختلف جوهريا عن المجبى في النظام الجبائي القديم و تأتي الإعانة لتتويج تلك القائمة التي ما انفك

---

[331] ابن أبى الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف*... ، ج 3 ص ص 160-161.

[332] نفس المصدر والجزء ، ص 161.

[333] Henia (A) , 1980, *Le Grid* ...op.cit. , pp 97 –111.

البايات الحسينيون يعدلونها ويحورونها منذ سنة1819 م.[334] و قبل الحديث عن النتائج التي تحققت على المستوى الجبائي لا بد من البحث في أهم الإجراءات للتحديث المالي.

* - **مالية :** تأتي الإصلاحات في المجال المالي استجابة إلى التطور الإقتصادي والجبائي الذي عرفته الإيالة ، كما أنه بمثابة المواكبة للانفتاح على الاقتصاد العالمي الذي كان مفروضا في أحيان كثيرة.

و مما تجدر الإشارة أن متابعاتنا لهذه الإجراءات التحديثية في هذا المجال انطلاقا مما وفرته الوثائق الأرشيفية بالنسبة إلى الأنشطة الاقتصادية واللزم. وهو ما دفعنا في أحيان كثيرة إلى التساؤل عن أهمية هذه التحويرات المالية التي انطلقت منذ بداية القرن الثامن عشر.

فقد عمد حسين بن علي في 1714م إلى منع تداول الريال الإسباني و الهدف من خلال هذا الإجراء مالي و اقتصادي، حسب كل من **الأستاذ محمد الهادي الشريف ولوسات فالنسي**. فهو يتمثل أولا في جعل النقود المتداولة محلية و منع انتقال النقود إلى الشرق عبر التجارة و الحج. أمّا السبب الثاني وهو اقتصادي له علاقة بالسبب الأول يتمثل في مراعاة التطور الاقتصادي الذي عرفته الإيالة التونسية خلال هذه الفترة . والحد من التصدير للمواد الأولية وللمنتجات الحرفية خاصة نحو الإيالة .[335]وعوضا عن أخذ النقود و لمنع استعمال الريال و في غياب عملة محليّة قويّة مقبّولة في الخارج فإن الرّحالة و التجّار الأجانب مجبورين على أخذ معهم المنتوجات المحليّة كالشاشية...وغيرها.

و لعل من مميزات هذا الإجراء أنه كما أشرنا سابقا بالنسبة لمحاولات التحديث التي تأتي في إطار مركزة نفوذ البايليك. باعتبار أن منع تصدير الريال الإسباني و تشجيع الصادرات للمواد المحلية تلك هي الأهداف المعّلنة من طرف البايليك غير أن المسألة قد تتجاوز ذلك باعتبار أن هذا الإجراء يدفع التجار الأجانب إلى اعتماد العملة المحلية

---

[334] Valensi (L) , *1977, Fellahs Tunisiens*...op.cit. p 359.

[335] Valensi (L) , 1977, *Fellahs tunisiens*...op. cit. p 322.

Chérif (M-H) , 1984, *Pouvoir et Société*...op.cit. T I p 196.

وبتحويل الريال الإسباني إلى ناصري بمستوى منخفض أي باعتماد أكثر من 60% من النحاس.[336] فإن الباي يسعى إلى تحقيق الربح إضافة إلى أنه يطمح إلى مراقبة حركة النقد و احتكار المجال النقدي بالبلاد التونسية.

كما أنه و انطلاقا من 1719م أصبح الريال يستعمل عوض الناصري في الحسابات و العقود عوض الريال " الصحيح ".[337] و يمكن القول أنه إضافة إلى الجوانب الإيجابيّة لمثل هذه الإجراءات فإن هناك جوانب سلبيّة خصوصا و أن العملة الجديدة الناصري أصبحت غائبة سنوات قليلة بعد توقف نشاط دار السكة لمدة سبعة سنوات بين 1717م و1723م. فكان ذلك بمثابة مؤشرا لأزمة مالية.[338] كما تجدر الإشارة إلى أن التجار الأجانب المتعودين على استعمال عملة قوية وجدوا أنفسهم مجبرين على استعمال عملة ضعيفة والتخلي عن فوائد كبيرة لصالح إدارة البايليك. و هو ما ينعكس على الحيوية الاقتصادية التي عرفتها الإيالة في هذه الفترة.

إضافة الى أن غياب الريال الإسباني من الأسواق أدى إلى الحد نهائيا من عمليات ضرب النقود بدار السكة التي تستعمل هذه النقود بشكل أساسي و هو ما فتح الباب أمام المضّاربين من التجار الفرنسيين لإدخال العملات الأجنبية و خصوصا الفرنسية[339]. و لمواجهة الأزمة النقديّة و الماليّة سعى البايليك إلى ضرب عملة جديدة قويّة وبمستوى أرفع شبيهة بالناصري قبل التغيير. هذه العملة هي 1/4 ريال و ذلك من أجل الدفع بالأنشطة الإقتصادية، ولابد من الإشارة إلى أن الخسائر المنجرة عن منع استعمال الريال الإسباني أكثر من الفوائد. لأن صناعة ريال تونسي قوي يحضى بثقة التجار والمستعملين يتطلب وقت و مجهودات كبيرة.

---

[336] *Ibid,* p 196.

[337] Chérif (M-H) , 1979, « Propriété des oliviers au Sahel des débuts du XVIIIé à ceux du XIXé siècles », dans *Actes du 1er Congrès d'histoire et de civilisation du Maghreb* , Tunis T II pp 209-252. p 215-216.

[338] Fenina (A) , 2003, *Les monnaies de la Régence de Tunis*…op.cit.pp 47-48.

[339] Chérif (M-H) ,1984, *Pouvoir et Société*…op.cit. T I p 197.

هذه السياسة المالية و النقدية الجديدة توقفت بسبب أحداث الحرب الأهلية 1720-1729م. حيث كانت الدولة في حاجة إلى النقد لمواجهة نفقات المجهود العسكري. كما يمكن أن تكون نتيجة طبيعية للأزمة الماليّة و النقديّة التي خلفها هذا التحوير الذي حصل سنة 1714م.

و قد تزامنت عودة دار السكة للنشاط 1137ه/1725-1724م مع ضرب "السلطاني" كعملة وجدت صدا طيبا لدى المتعاملين بها غير أن ذلك لم يدم طويلا حيث تم إيقاف ضربها سنة 1140ه/1728-1727م، و اعتماد عملة جديدة من الذهب " نصف سلطاني " غير أنه لا يمكن اعتبار ذلك تحولا في مجال النقد مقارنة بالتحويرات السابقة.[340]

هذا وقد تم اتخاذ إجراءات لتجاوز النقص في مجال النقد بسبب احتجاب الريال إذ عمد حسين بن علي إلى مراقبة التجارة الخارجيّة، وتوظيف الضرائب على البضائع لمزيد الاستفادة منها. كما تمّ الاعتماد على التتريك، حيث دفع قاسم بن سلطانة 27000ريال.[341] و فرض الخطايا لاحقا على الموالين لخصمه علي باشا، فقد فرضت على سكان جبل وسلات خطية قيمتها 40000ريال .[342]

و مما تجدر الإشارة إليه أن محاولات الإصلاح المالي و النقدي خلال فترة علي باشا 1735-1756م كانت محدودة جدا، نظرا لما خلفته الحرب الأهلية من أثار على الوضع الإقتصادي. كما أن سلطة علي باشا لا تمتد على كامل البلاد القيروان و الساحل مثلا. وهو ما يقلص من مداخيل الدولة و المتأتيّة من الجباية خاصة، لذلك فإن عمليات ضرب نقود جديدة لم تتجاوز ثلاث مرات "السلطاني" سنة 1151ه/1739-1738 و1155ه/1743-1742م. و" نصف سلطاني" مرّة واحدة سنة 1166ه/1753-1752م.[343] و يعود ذلك لعدم وجود عملات ذهبية و مواد أولية لضرب العملة.

340 Fenina (A) ,2003, *Les Monnaies de la Régence*...op.cit. p 48.

341 Chérif (M-H) ,1986, *Pouvoir et Société*…op.cit. T II p 85.

342 *Ibid* , p83.

343 Fenina (A) ,2003, *Les Monnaies de la Régence*...op.cit. p 52.

و يمكن القول أن النصف الثاني من القرن الثامن عشر كان متميزا بعودة أبناء حسين بن علي إلى الحكم أي بعد 1756م فتعددت محاولات إعادة تدعيم النفوذ المالي والإقتصادي بعد استرجاع الحكم. وضرب السلطاني سنة 1171ه/1758-1757م.[344] وانطلاقا من فترة علي باي 1759-1782م عرفت الإيالة التونسية إجراءات مالية هامة وعديدة " و هذا الباي هو أول من صرب سكة الذهب المسماة بالمحبوب و ضرب أنصافه ولم يعتبر فيه ربحا للدولة إلا قدر ما يلزم علاج خدمته من المصروف حين كان التبر يأتي بكثرة من أرض السودان. اذ لا أداء عليه و صرف هذا المحبوب أربعة ريالات و نصف فضة مغلوثة بنحو الثلث من النحاس ".[345] فبالنسبة الى النقود الذهبية تم ضرب المحبوب 3 مرات خلال هذه المرحلة سنوات 1181ه/1767-1768م و1183ه/1769-1770م و 1186ه/1772-1773م . ونصف محبوب 5 مرات بين 1185ه/1775-1776م و 1189ه/1775-1776 م.[346]" وهو الذي ضرب فلوسا من النحاس لكسور الخروبة (ج. خرارب 1/16 من ريال) و قدر ما ضربه ستون ألف ريال فقط. و لم يعتبر فيها ما يعتبر من الربح بحيث أن وزن تلك الفلوس يقارب قيمتها من الفضة ".[347] و هذه النقود هي نقود القسمة فقد تمّ ضربها العديد من المرات و هو دليل على نمو المبادلات الداخلية و الخارجية. كما أن التطور الإقتصادي تواصل و تدّعم في عهد حمودة باشا (1782-1814م) خاصة و أن سياسته كانت تحظى باحترام كبير من طرف القوى الكبرى الأوروبية.[348]

وكان لذلك تأثير على المستوى المالي حيث تم ضرب نقود جديدة تماشيا مع هذه الحركية الإقتصادية في مناسبات عديدة من أهمها. ضرب الريال و نصف الريال في

---

[344] *Ibid*, . p83.

[345] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف*.... ج 2 ، ص 171.

[346] Fenina (A) ,2003, *Les Monnaies de la Régence*......op.cit. p93

[347] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999 ، *الإتحاف*.... ، ج 2 ، ص 171.

[348] A.N.P , A E B I 1152, 9 Avril 1786.,

A E B I 1153, 6 sept 1788,

A E B I 1154, 3 mai 1792.

الأمام (رشاد) ، 1980، *سياسة حمودة باشا* ...ص ص 359-360.

الفترة الممتدة بين 1782 و 1788م. كما تم ضرب الريال و نصف الريال و ربع الريال سنوات 1788-1789م و 1807-1808م. كما تمّ ضرب الناصري سنة 1797-1796م.[349] غير أنه و بالرغم من أهمية هذه الإجراءات التي تمّ اتخاذها فإنه إلى حد الإصلاح الذي قام به أحمد باي (1837-1855م) لم يتم ضرب نقود ذهبية قوية.[350]

و يعتبر الثلث الأول من القرن التاسع عشر فترة فوضى على المستوى المالي كما هو الشأن بالنسبة الى المجال الاقتصادي الذي عرف ركودا. و قد تأثرت الإيالة التونسية بدخول عديد العملات المزورة والمزيفة، فاحدث ذلك اضطرابا على المستوى المالي. غير أنه عند تولي أحمد باي (1837-1855م) تقلصت هذه الممارسات كما تقلص خروج النقود الجيدة خارج الإيالة. و قبل الإصلاح قام أحمد باي بتقييم العملة و النقود التونسية المتداولة حيث قام بإصدار نقود جديدة خلال سنوات 1838-1839م و 1840-1839م.[351]

ولعل من أهم الإجراءات التحديثية التي عرفتها الإيالة في هذا المجال هو الإصلاح الذي قام به أحمد باي في 22 رجب 1263ه/6 جويلية 1847م حيث "ظهر للباي أن يطبع من الفضة سكة خالصة و يطبع مقدارها أوراقا في أعداد مخصوصة بها طابعه وطابع الوزير أبي النخبة مصطفى خزندار و خطه و كتابة الورقة بخطوط أفراد من الكتاب مختلفة (خشية تقليدها). و ذلك لما ضاق دخل المملكة و اتسع خرجها بكثرة العساكر و الأمراء بغير مأمورين و الضباط بغير مضبوطين. و غير ذلك مما اقتضته سياسته التي لا يسأل عنها في ذلك الوقت. وكتب بذلك إعلاما لسائر قناصل الدول بالحاضرة ".

وقد اعتبر " أن النقود المسكوكة في إيالتنا غير وافية لإدارة مكاسبها. أن نضرب سكة خالصة من الفضة صرفها خمسة ريالات تونسية صغرى من الرائج في العمالة،

---

[349] Fenina (A) ,2003, *Les Monnaies de la Régence*...op.cit. pp 120- 121- 122.

[350] Farrugia De Candia (J) , 1935 , « Monnaies Husseinites » in *Revue Tunisienne* , pp 15-37, p 32.

[351] Fenina (A) , 2003, *Les Monnaies de la Régence*...op.cit. p 194.

وكذلك نطبع رسوما مالية في أعداد من الريالات الرائجة ونحكم بجريانها في العمالة بإعدادها في البيع و الشراء و سائر المعاملات مثل النقد المسكوك نصا سواء. و تجعل دارا في حاضرتنا حاطها اله تعالى، فيها مبلغ من الدراهم التونسية لصرف تلك الرسوم المالية. والذي يريد صرف رسم بيده فالدار تصرفه له، على أن يسقط صرفا أربعة في المائة في مقابلة نقص الدراهم و الزائف منها و مصروف من في الدار من الكتاب والحسّاب و الخدمّة و غير ذلك من ضروريات أقامتها. ولا يتعطل من يريد الصّرف ولو ساعة وتفتح هذه الدار في كل يوم ساعتين من قبل نصّف النهار بساعة ". [352]

و يعتبر إنشاء هذه " الدار للمال " في حد ذاته تحديثا ومكانها القشلة المعّروفة بقشلة سيدي عامّر. و تولاها محمّود بن عياد وهو المقرب زلفى و النصوح الأوفى عند الباي. وكانت الغاية من الإجراءات المتخّذة تسّهيل المبادلات و تنميّة ثروات البلاد "و ضرب في هذا التاريخ قطعا من النحاس للاستعانة بها في كسور الريال والتسّهيل على الضّعفاء إلا أنه حابى نفسه [الدولة] في الربح ضد ما فعل في سكة الفضة ". [353]

وعند حوصلة هذه الإجراءات التي تم اتخاذها نقول بأنها كانت في أغلبها نتيجة تأثيرات خارجية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فالزيّارة التي قام بها أحمد باي إلى فرنسا تفسّر اهتمامه بهذه الجوانب خاصة و أنه قام بزيارة دار السكّة بباريس. هذا وقد كانت هذه الإجراءات التي اتخذها لضمّان ثقة المتعّاملين بهذه النقود إثر تقوّيتها إضافة إلى ضرب نقود من نحاس و إنشاء " دار للمال ".

و يمكن القول أن هذه الإجراءات الهامة جدا على المستوى المالي تعكس التحولات الاقتصادية العميقة التي عاشتها الإيالة التونسية خلال هذه الفترة و التي كانت فيها إجراءات الضرائب المالية ضمن التطور الإقتصادي عموما.

---

[352] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف* ... ج 4 ، ص 113.

[353] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف* ... ج 4 ، ص 114.

ب ـ العمل " بالاتفاق ".

لقد شكل أهم تطور نظرا للأثر الكبير على ممارسة الإلتزام وخاصة في جانبها الإداري فهو يعنى بتنظيم عمل القياد اللزامة في عهد حمودة باشا وهو ما عرف

" بالمشارطة المالية" أو " الاتفاق "، فيما تمثل هذا الإجراء؟ ومتى تم اتخاذه؟ و هل يمكن اعتبار هذا الإجراء عملا تحديثيا؟ والى أي مدى تأثر به نظام الإلتزام بشكل عام؟

* ـ **"الاتفاق "** : يتمثل هذا الإجراء في ولاية العمال بمشارطة مالية " ... ويسمّى هذا الدخل " بالإتفاق" للفرق بينه وبين الالتزام في الصورة الظاهرية، لأن الإلتزام يكون بالمزّايدة على عيون الإشهاد بالمّحكمة، وهذا يقع سرا بين الوزير والطالب ".[354]

و هل يأتي ذلك في إطار الخروج عن النسق الذي يحكم الأشياء في هذه المرحلة وبالتالي تحقيق نوع من "التغيير".أو البحث عن أساليب أكثر توافقية مع حاجيات المرحلة. متى تم اتخاذ هذا الإجراء و ماهي نتائجه؟

لقد كانت الغاية من هذا الإجراء هو تنظيم عمل القياد باقتراح من الوزير الكاتب حمودة بن عبد العزيز، كما يذكر ذلك ابن أبي الضيّاف " فالرّأي أن تعتبر دخل عمّالك وتوليهم على مشارطة مالية ووراءهم نظرك."

وكان الباي حمودة باشا باي قال " قد طلبت منكم تدبيرا في شأن الجباية يناسب الوقت والحال وأنا أنتظره منكم ".[355] هو يعبر عن رغبة الدولة في الخروج من حالة التردد التي كانت عليها عند معالجة الأمور وخاصة إذا اتصل الأمر بالمسائل الجبائية والمالية، التي اعتبرت حجرة الزاوية لكل إصلاح أو تحديث على مر العصور.

ومن النتائج الأولية لهذا الإجراء الحادثة التي تعرض لها حمّودة بن عبد العزيز والتي تمثلت في إصابته بالرصاص،[356] وما ترتب عن ذلك، حيث كانت هذه الحادثة سببا في غضب الباي حمّودة باشا من الوزير الكاتب حمّودة بن عبد العزيز إثر حكمه على المذنب، وأبعد الكاتب الوزير عن قصر الباي الى أن توفي سنة 1787م.

---

[354] نفس المصدر ، ج 3 ، ص 17.

[355] ابن ابي الضياف (أحمد)،1999 ، الإتحاف ....، ج 3 ص 16.

[356] نفس المصدر ، ج 3 ص 18.

هذا الإجراء الجديد "الإتفاق" يسبق هذه الحادثة بسنتين حيث يذكره ابن أبي الضيّاف بعد حدثين : الوباء الكبير سنة 1198ه/ 1783م، ووفاة أبي عبد الله محمد المأمون باي شقيق حمّودة باشا سنة 1199 ه/ 1784م.[357] كما نجد خلال هذه السنّة انطلاقا من الدّفاتر الجبائية بداية تردّد هذا المصطلح "الإتفاق " بخصوص بعض الوظائف والأنشطة.[358] وحسب الأستاذ ***محمد الهادي الشريف*** " أول إشارة للاتفاق في الوثائق الجبائيّة سنة 1203ه (أكتوبر1788 سبتمبر 1789م) ".[359]

كما تجدر الإشارة الى أنه انطلاقا من سنة 1784م بدأنا نلاحظ زيادة كبيرة وتعدّدا للأنشطة التي أعطيت في شكل لزمة في مناطق عديدة من الإيالة، وهو يعتبر من أهم نتائج هذا الإجراء على نظام الإلتزام، كما أعتبر ذلك دليلا على الحركية الاقتصادية التي ميزت فترة إتخاذ هذا الإجراء وهي تأتي إثر ما خلفه الوباء لسنة 1783م، من ركود اقتصادي وتراجع لعدد هام من الأنشطة الاقتصادية.

إضافة الى الفوائد المالية التي تحققت للدولة عبر هذا الإجراء وانطلاقا مما تحصل عليه القياد إثر توليهم لهذه الوظيفة فإن هذه الموارد أصبحت أكثر انتظاما باعتبار أن قيمة "الإتفاق" يتم تحديدها منذ بداية تولي القياد لكن لا يصل القايد دائما في كل المناطق وفي كل السنوات الى بلوغ القيمة المتفق عليها لتولي هذه الوظيفة.[360]وبالرغم من ذلك فإن وظيفة القياد أصبحت أكثر وضوحا على الأقل إداريا انطلاقا من هذه الفترة، حيث عرفت الإدارة الجبائية تغييرا هاما وهو يأتي كما أسلفنا في إطار التحديث ومواكبة تطورات فرضتها ضرورة الإصلاح والتغيير، منذ اتخاذ هذا الإجراء تقلص نفوذ القيّاد ولو نسبيا في الجانب المالي المتصل بالجباية.

---

[357] أ و ت ، دفتر عدد 235، ص 11.

[358] أ و ت ، دفتر عدد 235، ص 11.

[359] Chérif (M-H), 1973, « l'Etat Tunisien et les campagnes…. », op.cit , p 22.

[360] أ و ت ، دفتر عدد 249 ، ص 150.

عكس ما ذهبت إليه **لوسات فالنزي VALENSI. L** التي اعتبرت تدعم هذا النفوذ انطلاقا من زيادة المداخيل.[361]

إن مواصلة العمل بالاتفاق لمدة تزيد عن سبعين سنة أي من سنة 1199هـ/1784-1785م [362] الى سنة 1272هـ/1855-1856م [363]، و ما واكب ذلك من توسع مستمر يعود الى عوامل عديدة منها ما هو متصل بسياسات المخزن المرنة عند تطبيق " الاتفاق" و منها ما يعود الى الأعيان و وجهاء المناطق الذين رأوا في "الاتفاق" جسر لتنميّة ثرواتهم و التنفذ على الآخرين و ذلك باستجلاب المخزن الى مناطقهم. وبالتالي فان الأعيان والقياد الذين تولوا هذه المهام كانت لهم طموحات تتمثل في الاندماج ضمن أجهزة الدولة.

* **- توسع العمل " بالاتفاق "** : في الوقت الذي كانت فيه الدولة في حاجة لهذه المداخيل توسع الإقبال على الالتزام والاتفاق نظرا للتحسن الكبير في مردودية الأنشطة الاقتصادية. فان الأعيان والقياد الذين تولوا هذه المهام كانت لهم طموحات كبيرة.

ويشكل هذا الإجراء صيغة محورة لنظام الالتزام وجوهر التحوير ليس المشارطة المالية وإنما صيغة التوصل الى تلك المشارطة فالوصول الى المشارطة في نظام الالتزام يكون بالمزايدة على عيون الإشهاد بالمحكمة في حين يتم التوصل الى المشارطة المالية في نظام "الاتفاق" سرا بين الوزير وطالب الولاية.

ومما لا شك فيه أن الانتقال من المزايدة العلنية الى السرية أدخل تغييرا جوهريا في التعامل مع الأشياء في هذه المرحلة ، وهو يعبر من جهة عن المنطق الداخلي الذي أصبح يحكم دولة أبناء حسين بن علي بعد استرجاعهم للسلطة بدعم من دايات الجزائر وما ترتب عنه من تغييرات تبدو أحيانا جوهرية.

---

[361] Valensi (L) , 1977, *Fallahs Tunisiens*…., op.cit. p 349.

[362] البرهومي (عثمان)، 1999 ، *تطور نظام الالتزام*...ص 100.

أ و ت ، دفتر 235 ص 11 .

[363] أ و ت ، دفتر 2127، ص ص31-35-54 .

ومن جهة ثانية منح المخزن أكثر فرص وحرية للحركة والمناورة إزاء الفاعلين المحليين من القياد و اللزامة لم تكن متوفرة في السابق.

ولعل ما يبرر ما ذهبنا إليه ،هو أن "الاتفاق" لم يقتصر على تولية العمال أو الولاة وإنما شمل أيضا التزام الوظائف الاقتصادية. حيث نجد في المصادر " على هلال قايد الرحبة مائتين اثنتين قفيز شعير وألف محبوب (4500 ريال) واحدة تقسط عليه في ذلك أقساط يرجعه على ستة أقساط و ذلك اتفاق 1199ه/1784م-1785م، غرة رمضان المعظم ." [364]

شمل الإتفاق كذلك الوظائف المخزنية مثل القيادة، كاهية الوجق و المشيخ والخلافة كما تشمل أيضا بعض الوظائف الاقتصادية لكن هذا لا يعني إلغاء عملية المزايدة في التزام هذه الوظائف.

وتعتبر القيادة من أكثر المؤسسات التي شهدت تحولات من خلال محاولات التحديث، ونظرا لأهميتها في البناء الإداري. لذلك يمكن القول أن الإتفاق مرحلة أخيرة في استفادة الدولة من هذه المؤسسة على الوجه الأكمل. وهو ما يفسر تعميم العمل بمبدأ الاتفاق في تولية القيادة بما في ذلك قيادة عروش القبائل: فقد دفع محمود بن عياد 50000 ريال في سنة 1245هـ/1829-1830م مقابل اتفاق قيادة سوسة. في حين بلغ اتفاق قيادة صفاقس في نفس السنة على يد محمد الجلولي 18000 ريال. والذي تولى في نفس الوقت قيادة المنستير باتفاق مقداره 36000 ريال. هذا و قد بلغ اتفاق جربة في نفس السنة أيضا 20000 ريال على يد القايد رجب بن عياد. أما اتفاق الوطن القبلي لنفس السنة فقد كان على أحمد المنستيري و يتمثل في 500 مطر زيت. و بلغ اتفاق الأعراض في نفس السنة أيضا 5000 ريال على القايد عبد الرحمان بن عياد. كما شمل الإتفاق القيروان وقد تولى ذلك عثمان المرابط، إضافة الى كل من الكاف و باجة التي تولاها حمودة الخياشي

---

[364] أ و ت ، دفتر عدد 235، ص 11.

بـ9000 ريال . كما شمل الاتفاق أيضا ماطر و قفصة و تبرسق و نفزاوة و الوديان والشبيكة و تمغزة.[365] هذا بالنسبة الى مناطق الاستقرار.

أما بالنسبة الى العروش والقبائل فقد شمل الاتفاق قيادة الفراشيش و ماجر و لمثاليث و السواسي و أولاد عيار و أولاد خليفة من جلاص و أولاد يدير منهم وكعوب والفوازين و أولاد عون و كسرى و الهمامة وأولاد سعيد و أولاد يحي و الوسالتية و الطربلسية ورياح و دريد و جندوبة وأولاد سيدي تليل وأولاد بوسالم و نفات.[366] و قد أردنا من هذا الاستعراض التأكيد على شمولية هذه الممارسة في هذه الفترة ومدى التوسع الحاصل في مراقبة المناطق و الى أي حد ساهم الاتفاق في توفير أرضية ملائمة للدولة للسيطرة على دواخل البلاد و الانتفاع بشكل منتظم بالمداخيل المتأتية منها.

و لم يقتصر الاتفاق على القيادات فقد شمل المشيخ ببجاوة و أولاد جوين من دريد أيضا كما شمل الاتفاق مشيخ توزر و نفطة (التي تحولت الى قيادة منذ سنة 1260هـ/1844-1845م).[367] هذا وقد شمل الاتفاق خلافة الأعراض بتونس وخلافة الأعراض بقابس.[368]

هذه القائمة تؤكد شمولية العمل بالاتفاق، ويجب الإشارة الى أن توسع العمل بالاتفاق تم بالتدرج و أن القائمة التي تم تقديمها تمثل أقصى مظاهر توسع الاتفاق باعتبارها تشمل جميع المناطق و الجماعات و العروش مما يعكس في آن واحد مدى استقطاب المحزن لهذه المناطق و الجماعات ضمن إستراتيجية الإدماج التي أصبحت أكثر وضوحا و فاعلية عند نهاية العمل بالاتفاق سنة 1272هـ/1855-1856م. وتجدر الإشارة كذلك الى أن مواصلة العمل بالاتفاق لمدة تزيد عن سبعين سنة أي من سنة

---

[365] أ و ت ، دفتر عدد 2127 ، ص ص 1 ، 3 ، 5 ، 11 ، 15 ، 23 ، 29 ، 33 ، 39 ، 115، 215، 139، 221 ، 225 ، 229 .

[366] أ و ت ، دفتر عدد 2127 ص ص 7 ، 11 ، 43 ، 47 ، 51 ، 59 ، 63 ، 69 ، 73 ، 81 ، 85 ، 89، 93 ، 101 ، 115 ، 123 ، 129 ، 147 ، 163 ، 171 ، 233 ، 234 ، 245 .

[367] أ و ت ، دفتر عدد 2127، ص 206.

[368] أ و ت ، دفتر عدد 2127، ص ص151، 175، 179، 183، 187، 195، 199، 206، 15.

1210هـ/1796م و 1211هـ/1797م و أثناء رمضان 1212هـ/1798م .[371] و قد شملت هذه الظاهرة الأصناف الأخرى من اللزم و أساسا اللزم الكبرى مثل دار الجلد، الباطان. و قد مثلت هذه اللزم قاعدة للتحالف مع الدولة من جهة و تدعيم نفوذهم من جهة ثانية. خاصة و أنها تأتي في مرحلة كانت فيها أجهزة الدولة في حاجة إلى هؤلاء لاقتطاع الفوائض الإنتاجية من الدواخل، و أحكام السيطرة على الأهالي، فماهي المهام المناطة بعهدة هؤلاء ؟ و كيف تمكنوا من فرض سيطرتهم على الأهالي بالدواخل ؟ تتلخص مهام العمال بشكل أساسي في تزويد الدولة بالفوائض و فرض سلطة البايليك إضافة إلى جباية المطالب و هي مهام تعبر عن طبيعة الدولة خلال هذه الفترة.

- **تزويد الدولة بالفوائض :** إن الاستحواذ على فوائض الإنتاج واحدا من أهم الهواجس المفسرة لمحاولات تطوير وسائل السيطرة و الهيمنة المعتمدة من طرف الدولة.

و لعل "المشترى" الذي بدأ العمل به منذ فترة حسين بن علي من الوسائل الأساسية للسيطرة على الفوائض الإنتاجية و إنتاج الأرياف لممارسة التجارة مع الخارج خاصة بالنسبة للحبوب خلال القرن الثامن عشر، حيث كانت تجارة هذه المادة في أوج تطورها و قد تدعمت هذه الوسائل و الأساليب خلال النصف الثاني للقرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر إنطلاقا من المدن الكبرى لتشمل إنتاج الحبوب و الزيوت بشكل أساسي وقد شهدت هذه الفترة تطورا كبيرا على المستوى الفلاحي فتطور الإنتاج بشكل ملحوظ من خلال وثائق الأرشيف نجد أن عديد المناطق التي كانت تدفع مطالبها عينا حبوب أو زيت. و قد عرفت الكميات ارتفاعا كبيرا و قد اعتبر عديد المؤرخين أن هذا الارتفاع و التطور يعود إلى سياسة البايليك العادلة في التعامل مع الأرياف و الدواخل ومن مظاهرها سياسة علي باي 1759-1782م و ابنه حمودة باشا 1782-1814م، التي كان عليها نوع من الإجماع بأنها مثلت منعرجا في تعامل البايليك مع مناطق الإنتاج الفلاحي. وذلك باتخاذ إجراءات محفزّة للقطاع من أهمها على الإطلاق إلغاء العمل بـ"المشترى" من طرف علي باي و قد تم تقديم هذا العمل على أساس أنه من أهم مآثر علي باي 1759-1782م و ذلك من خلال أعمال كل من حمودة بن عبد العزيز و ابن أبي

---

[371] أ و ت ، دفتر عدد 296، ص ص 20-22.

الضياف.[372] و عند حديثه عن مآثر هذا الباي يقول ابن أبي الضياف "... فمن أعظمها أنه أبطل ظلما عظيما بالمملكة يعرف بـ" المشترى" وصورته أن الدولة تدفع لكل فلاح بدواخل المملكة ممن تنالهم أحكام القهّر جانبا من المّال على صورة السّلم في الحّبوب إلا أنه بثمن بخس مجحف و تتقاض منهم الحبوب – بعد الدرس- بعنفّ وشدّة...و لا يخّفى أن ذلك من أقوّى أسبّاب النقص و قد كادت بسببه أن تنقطع الفلاحة بدواخل المملكة. فاستفتح دولته بإبطال هذا المر الفظيع، و حسم مادته لمنافاته للشرع و العقل... فلم يلبث ان نمّت الفلاحة في أسرع وقت نموّا واضحا...".[373]

غير أن ما يمكن ملاحظته انطلاقا من تطور النشاط الفلاحي و زيادة الإنتاج خصوصا بالمناطق الشمالية المنتجة للحبوب ، الانعكاس الإيجابي والحيوية الإقتصادية التي شملت المدن .

هذا و قد أشرف هؤلاء العمال و القياد اللزامة على جباية عشر الحبوب داخل قياداتهم لنفس الغاية التي يتم من أجلها الحصول على "المشترى". لكن ما تجدر الإشارة إليه أن محصول عشر الحبوب تميز بعدم استقراره و كثرة تذبذبه خاصة بعد 1815م حيث يتغير من سنة إلى أخرى وفقا للظرفية المناخية.

كما ساهم قياد هذه المناطق في تموين أمحال البايليك، و توفير أعلافها كلما مرت من مناطقهم مثلما هو الشأن بالنسبة لكل من محمود الجلولي قايد صفاقس، و علي عبان قايد سوسة و الحاج علي الحضراوي قايد المنستير، و كانت مساهمة كل منهما 200 قفيز شعير سنويا لمحلة الجريد خلال فترة 1205-1207هـ/91-1792م – 92-1793م.[374]

و قد بلغ دور هؤلاء العمال إلى حد توفير الحبوب لفائدة المصالح التابعة للدولة، لا سيما المخابز الكائنة بمدينة تونس، فقد تحصلت عديد الكوش بغار الملح و حلق الواد... على

---

[372] بن عبد العزيز(حمودة) ، (مخطوط عدد 1794) ، *الكتاب الباشي...*، ص ص5-6

ابن أبي الضياف (أحمد)،1999، *الإتحاف...*، ج 2، ص 160.

[373] نفس المصدر والجزء والصفحة .

[374] أ و ت، دفتر عدد 274، ص ص 20-28-33.

الحبوب من العمال سواء كان ذلك في إطار محاسبتهم على مطالب الجهات التي يتولون إدارتها أو في إطار "المشترى" أو مما يأتي من التزامهم لهناشر البايليك.

- فرض سلطة البايليك : باعتبارهم همزة وصل بين المجتمع و السلطة ، مثل القياد-اللزامة حلقة رئيسية في النظام الإداري . و اعتبروا ممثلين للدولة في مستوى المناطق التابعة لهم. و بذلك يمكن القول أن القياد بحكم وظيفتهم مطالبين بالسهر على تنفيذ سياسة البايليك و فرض السلطة و تجسيد هيمنة الدولة على المناطق الداخلية و هم كذلك في نظر الأهالي. " إذا كان انت لزّام... و انت خديم سيدنا، و إحنا شكون يفكنا من يده و الحال سيدي ما أعملنا سوى على خاطر خدمة سيدنا نصره الله ". [375]

كما ان اللزام يقدم نفسه دائما على أساس أنه خادم الدولة أو ضمن أجهزتها و ذلك يسهل عليه القيام بالمهام و تحقيق الفائدة. كما عبر عن ذلك مثلا لزام محصولات الكاف و عمله صالح بن محمد بقوله "... و مراعاة لخدمتي في الدولة العلية من أول عمري. " [376] و قد وضعت السلطة على ذمة القياد و العمال وسائل و أجهزة للقيام بمهامهم الأمنية و تطبيق سياسة الدولة حيث يتم تزويدهم بقوة من المخازنية لتنفيذ الأوامر و الأحكام الواصلة إليهم. كما أنهم مطالبين بتكوين قوة من الأتباع المخلصين إليهم للانضمام إلى المحلة أو لردع السكان و مراقبتهم و ذلك لغايات عديدة أهمها:

- قمع المناهضين للسلطة: يمكن القول أن أحداث منتصف القرن الثامن عشر و الحرب الأهلية و انقسام البلاد إلى باشية و حسينية جعل المهام الإدارية تلتصق أكثر بالأدوار السياسية، حتى أن القياد-اللزّامة الذين دورهم الأساسي جباية المناطق، قد غلب عليهم أدوار أخرى، فهم كانوا مطالبين بفرض هيبة السلطة داخل قياداتهم، و إخضاع الأهالي للنظام القائم و إلزامهم بالامتثال لأوامر البايليك وتنفيذها مهما كان نوعها، خصوصا وأن البايات كانوا يقودون بأنفسهم حملات لردع المتمردين كما هو الشأن بالنسبة ال علي باي أو أحمد باي. إضافة إلى اعتماد وسائل و أساليب ردع أخرى لا تقل أهمية و هي سياسة

[375] أ و ت، صندوق 95، ملف 126، وثيقة عدد 56.

[376] أ و ت، صندوق 95، ملف 127، وثيقة عدد 50.

الردع المالي أي اعتماد الخطية و قد كان للقياد و العمال دور في فرضها و الحصول عليها من الأهالي.[377]

و كانت الخطايا من علامات الاستبداد الذي تمارسه السلطة و ممثليها، في ذلك الوقت على الأهالي إضافة إلى كونها مصدر رئيسي للدخل المالي. و يبدو أن القياد اعتمدوها كطريقة للإثراء و ابتزاز أموال الناس، خاصة و أن الخطية لا تدخل ضمن القضاء الشرعي أو العرف. و أسبابها غير مضبوطة و قيمتها غير محددة، لذلك فهي من اختصاص الباي أومن ينوبه، و يتم اقتراحها من طرف الأعوان العسكريين أو المدنيين بالجهات أو عند خروج المحلة و في مناسبات عديدة. غير أنها تخضع في أسبابها إلى مشيئة البايليك و عماله، و ترتبط قيمتها بثروة المذنب على حد تعبير **ابن أبي الضياف** " و كانوا يعاقبون على الذنوب الخفيفة بالمال لكن على قدر الكسب لا على قدر الذنب".[378]

- التبليغ عن الجنايات : خاصة القتل لأن هذه الجنايات تترتب عنها "الدوايا" التي فيها فائدة مالية للدولة، إضافة إلى أنها تساهم في ضبط الأمن و الإستقرار.

و هو ما جعل القايد أو من ينوبه يتخذ العديد من الإجراءات عند الإطلاع على الحادثة. لعل من أهمها و قبل الإبلاغ التوجه إلى مكان الجريمة مصحوبا بعدلين و بعض المخازنية و غيرهم كالمّخبرين و تهدف المعاينة إلى التحقق من صحة الخبرو ضبط مكان الجثة ، و الاستماع لشهادة أقارب القتيل أو الذين حضروا الواقعة. و يحرر عدول الإشهاد تقريرا، يعتمده القايد في مراسلة للقصر و تطلق عليه الوثائق " سجلة " أو" تدمية ". و في أحيان كثيرة تتعذر معرفة الجاني أو الجناة رغم القيام بالتحريات و البحث و مهما يكن من أمر فإن دفع الدية أكيد.

و لئن كانت هذه الظاهرة تعكس مدى التوتر الذي ميز العلاقات الإجتماعية و حدة الصراعات بين المجموعات، و الأفراد بالمجتمع التونسي خلال العهد الحديث فإن

---

[377] أ و ت، دفتر عدد 45، ص 4 .

انظر الملاحق : ملحق عدد 5. تنظيم خدمة الدوايا والخطايا من طرف علي باشا ودور القياد - اللزامة . بتاريخ ربيع الثاني 116ه / فيفري 1752م .

[378] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف...*، ج3، ص 15.

البايليك وظف الظاهرة لدعم موارده المالية لأن الدية يتم آداؤها إلى خزينة الدولة باعتبار أن هذه الدوايا جزء أساسي من المطالب التي يدفعها هؤلاء القياد من الجهات.

و هو ما يتكرر في وثائقنا الأرشيفية سواءا بصياغة المفرد أو الجمع حيث تكون بالصياغة التالية " عليه دية... " أو" في قبضه دية... " مثل محاسبة الحاج عمر مرابط عن مطالب سوسة، من ضمنها " عليه 500 دنانير دية الحاج عبد الصمد بن عبد الصمد الذي وجد قتيلا بداره " و غيره كما توظف على منطقة كاملة و تكون بالصياغة التالية " الدوايا على بنزرت على يد سليمان قايد بنزرت ".[379]

و يبدو أن تسديد الدية يخضع إلى اعتبارات عديدة سياسية دينية و أمنية، لذلك لم يكن هذا الأداء مفروضا على جميع سكان البلاد فقد تم إعفاء القاطنين بحاضرة تونس والقيروان أي من تسميهم الوثائق ب " البلدية ". هذا إضافة إلى بعض العناصر الأخرى، كقوات زواوة و فرسان المخازنية الصبايحية منهم أو الحوانب، و هذه الفئات عددها ليس كبير كما تم إعطاء بعض القبائل المخزنية امتيازات بخصوص دفع الدية كعدم دفع دية الجنين لدى عروش الهمامة و قبيلة دريد للدور الذي كانوا يقومون به لدى مرور المحلة من مناطقهم.[380]

وقد قدرت الدية نقدا و في أغلب الأحيان بصفة غير متجانسة بين المجموعات البشرية و المذهبية التي تتركز بالبلاد، و هذا يعني أن الرعية غير متساوية في نظر السلطة حتى أمام الموت. و ليس هناك من اعتبار سوى المداخيل للخزينة فدية النفس تساوي ألف دينار أي ما يساوي 615 ريال. و 500 دينار أي 307,5 ريال للجنين. وذلك بالنسبة إلى فئات الأتراك و الكراغلة (أي الحنفيين) و الأشراف و المشائخ و الفقهاء والعلماء و المرابطين و أبناء الزوايا و الحوانب و المخازنية و زواوة و الصبايحية. مقابل 500 دينار للنفس و 250 دينار للجنين بالنسبة لبقية الأهالي. و يعبر كل ذلك عل

---

[379] أ و ت ، دفتر عدد 179، ص 126، دفتر عدد 222، ص 47.

[380] أ و ت ، دفتر عدد 174، ص ص 119-156.

ابن طاهر (جمال)، 1995، *الفساد و ردعه الردع المالي و أشكال المقاومة و الصراع بالبلاد التونسية (1705-1840)*، منشورات كلية الآداب بمنوبة تونس 1995.

هيمنة العناصر التركية و فئة الأشراف على المجتمع خلال هذه الفترة.[381] "على الفراشيش و ماجر و البعض من أولاد مهنّى دوايا، خمسة عشرة نفرا من الهمامة قتلوهم في معركة وقعت بينهم في رمضان 1176ه/ أفريل 1763م اخبر بذلك القايد محمد بن سلطان و القايد مصطفى بن محمد بن عثمان في ورقتين منهما. " و " 1000 دينار دية الشيخ محمد بن صالح السهيلي المتهم بقتله يونس بن الربيعي منهم و عمه بو فارس لما طعنوه في الشتوة الماضية أخبر بها علي بن الهالك المذكور في 20 شعبان 1173ه/ 7 أفريل 1790م.[382]

و هو ما يؤكد أن القياد كانوا يتبعون حوادث القتل سواءا داخل قيادتهم أو خارجها و اعتمدوا كثيرا على الخدمات التي يقدمها أعوانهم و فئة المشائخ و قد اجتهد عمال المخزن و المرتبطين بالقياد في الكشف عن أطوار بعض الجنايات استجابة لأوامر السلطة. خاصة فيما يتعلق بالأعمال الموجهة ضد الأجانب و ممثلي البايليك، و نجد بالوثائق الأرشيفية أحيانا أن الدية تفوق المقادير المذكورة و لا توضح هذه الوثائق أسباب ذلك الترفيع الاستثنائي في قيمة الدية، لكن من المؤكد أن البايليك كان يعامل بعض العناصر من الفرق الدينية المتشددة بنوع من القسوة عند ارتكاب القتل كما هو الشأن بالنسبة لأهل الذمة في ذلك الوقت.[383]

- فرض التقيد بالأوامر المخزنية : باعتباره الممثل الأول للباي في مستوى المنطقة الراجعة إليه بالنظر. فإن القايد-اللزام مطالب بإخضاع الأهالي للنظام القائم و إجبارهم على التقيد بالأوامر المخزنية. خصوصا ما يتعلق بالمعاملات الاقتصادية و الطاعة، وكان للبايليك العديد من الوسائل التي تمكنه من مراقبة تصرفات القياد و خلفائهم، خصوصا أن الأهالي بإمكانهم شكاية العمال إضافة إلى المخبرين من الأعيان و أبناء

---

[381] أ و ت، دفتر عدد 12، ص 58، دفتر عدد 120، ص 152، دفتر عدد 179، ص 126.

ابن طاهر (جمال)، 1995، الفساد و ردعه....، ص 82.

[382] أ و ت، دفتر عدد 120، ص 48، دفتر عدد 67، ص 33.

[383] أ و ت، دفتر عدد 189، ص 136، دفتر عدد 120، ص 161.

الزوايا إلى حد أن حمودة باشا كان " يعزل العمال على غير ذنب إذا اتفق أهل العمل على الشكاية منه ".[384]

و يمكن القول إن هذه الأوامر تجاوزت هذا المستوى لتشمل كل ما يقلص من هيبة الدولة أو من عائداتها و أملاك البايليك، فقد كان عدم الامتثال يعرض صاحبه إلى الخطايا و كانت مراسلات العمال تحتوي عل عديد التجاوزات خلال القرن الثامن عشر، بمناطق عديدة من الإيالة التونسية غير أنها تدعمت بشكل كبير بعد 1814م حيث شهدت سياسة البايليك تغيرات جذرية بعد وفاة حمودة باشا كما كان القياد-اللزامة مطالبين بحماية عقارات البايليك مثل الهناشر والغابات... و غيرها.

و لعل من المهم الإشارة إلى أن العمال كانوا مطالبين بمقاومة أشكال أخرى وكثيرة للتجاوزات التي يمكن أن تحصل. أساسا التهريب بالنسبة إلى المواد الأساسية الحبوب و الزيت و قد يصل الأمر إلى حد إيقاف التصدير وإلغاءه خلال الفترات الصعبة مثلما هو الشأن سنوات 1766-1768م و 1777-1778م.[385]

وتزايدت هذه الإجراءات لحراسة الحدود و منع عمليات التهريب و قد كانت العقوبات و الخطايا شديدة في وقتها حيث فرضت " 10 آلاف دنانير على عبد الله بن فرهودة خطية لفساده و تسريحه بيع النعمة و الزيت لطرابلس أخبر عنه الحاج مصطفى قايد الأعراض و تعين خلاصها على يده قيد أوائل محرم سنة1161ه/ جانفي 1748م"[386]

و تفاقمت هذه الظواهر خلال القرن التاسع عشر و هو ما اضطر البايليك إلى زيادة تشديد المراقبة و دعوة القياد و خلفائهم إلى تكثيف حراسة السواحل و مراقبة حركة الموانئ قصد الكشف عن محاولات بيع الحبوب و الزيت خفيّة للتجار الأجانب، أو شحن منتوجات ممنوعة كما قام البايليك بتشجيع القائمين بالحراسة من خلال منح نصف البضاعة الممنوعة لقوات الأمن التي تعثر عليها بالموانئ.

---

[384] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف*...، ج 3، ص 83.

[385] Chérif (M-H),1984 , *Pouvoir et société* …op.cit. , T 1 p 167.
Valensi (L) , 1977, *Fallahs Tunisiens* ...op.cit. , p 506.

[386] أ و ت، دفتر عدد 45، ص 211.

غير أن هذا الدور الذي قام به القياد و اللزامة في الجهات خدمة للبايليك،و مراقبة التجاوزات خاصة المتصلة بالتهريب ربما لا ينفي انخراط البعض منهم في هذه الأعمال خصوصا و أن عديد الدراسات تؤكد على أهمية تجارة الحبوب و الزيت. و إمكانية الاستفادة منها بالنسبة للبايليك و التجار الأجانب بالأساليب المشروعة و بالنسبة للقياد واللزامة بإقامة علاقات مباشرة مع بعض التجار الأجانب في موانئ الإيالة الشمالية أوالشرقية.

- جباية المطالب : تعتبر المهمة الجبائية من أهم المهام للقياد بالإيالة التونسية خلال العصر الحديث، خاصة و أن الجباية قد شكلت أساس النظام المالي للبايليك و تتكون الجباية من المطالب العادية و هي متنوعة "كالمجبى" و "العوايد" و "العشر"... وغيرها إضافة إلى المطالب غير العادية خاصة الدوايا و الخطايا.

و تجدر الإشارة إلى أن جمع هذه الأموال يختلف من منطقة إلى أخرى، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار الإمكانيات الطبيعية و موقع القيادة بمناطق الشمال و الساحل الغنية، أو بقية المناطق حيث تكون إمكانياتها متواضعة.

و يبدو أن القايد مطالب بمراعاة العديد من الخصوصيات من أهمها تحقيق الأهداف المادية باعتبارها أساسية للبايليك. فقد عمد يوسف الجلولي إلى عقد اجتماع ضم كل المشائخ و الخلفاء للمثاليث و تم توزيع المبلغ المطلوب بالتساوي بين أفراد القبيلة اعتمادا على الوزن البشري للعروش و العشائر، دون اعتبار الفوارق المادية بين العامة والخاصة.

فيبدو أن دور القايد تنظميا و تنسيقيا ، فهو يبادر بعقد اتصالات مع نائبه و مشائخ قيادته لتحديد موعد اللقاء المرتقب و يتم عرض جملة المطالب القارة أو الخطايا الجماعية أثناء الإجتماع الذي قد يشارك فيه بعض الأعيان الموالين للعامل.

و نظرا لمعرفة المشائخ بخصوصيات أحيائهم أو قراهم أو عشائرهم و تفاوت وزنها الإقتصادي، فإن التقسيم الجبائي لا يتم دائما بالإعتماد على الوزن الديمغرافي، مثال عن ذلك " الضيافة " التي يتم الحصول عليها بطريقة غير مباشرة في شكل لزمة و هذا

المقدار من المال " يكثر و يقل بحسب العمل و توزعه المشايخ على إخوتهم بحسب تفاوتهم في الثروة." [387]

و بالرغم أن وثائق القرن الثامن عشر لا توضح كيفية توزيع الضرائب على الرّعية، لكنها اكتفت بضبط حجم الضريبة النقديّة و العينيّة فقط بالنسبة لكل قيادة أومجموعة بشريّة، فإن ذلك أصبح أكثر وضوحا خلال القرن التاسع عشر حيث يذكر أبن أبي الضياف ما قام به الوزير شاكير صاحب الطابع على اثر المحنة التي حصلت بالقيروان سنة 1249ه/33-1834م. " ركب بمن معه إلى القيروان و دخلها لا يقبل من محسنهم و لا يتجاوز عن مسيئهم. و قيد سائر سكان البلاد ليوزع الخطية على قدر أموالهم لا على قدر ذنوبهم. " [388]

و بخصوص الجباية قد يكون القياد و خلفائهم أشرفوا على عملية ضبط سجلات العشر حيث كلفوا المشائخ بتحرير قائمة الفلاحين أماكن حرثهم بالتعاون مع الأمناء والعدول. و كان لزعماء القرى و العروش دور رئيسي في استخلاص الجباية لذلك كانت علاقتهم قوية بالعمال خاصة و أنهم يحققون أرباحا من خلال جمعهم الضرائب.

*** اللزم وتوحيد الممارسة الإدارية.**

تسعى الدولة من خلال مؤسساتها إلى الاستجابة إلى مكونات مجتمعاتها. وبذلك مراعاة الخصوصية، المحلية و الجهوية نظرا إلى أن المجتمع تقليدي في هياكله من جهة. ومحكوم بعلاقات اقل ما يمكن القول عنها إنها معقدة تترواح بين الولاء الشخصي والرابطة العائلية وبين المصلحة المادية والسياسية.

لذلك كان من المهم البحث في مظاهر التداخل بين أشكال المراقبة القديمة والحديثة. ومدى نجاحها في ضبط المجال الحضري خصوصا والسيطرة عليه.

- محاولات توحيد الدواخل على المستوى الإداري : لقد توفرت بمصادرنا عديد الإشارات حول محاولات توحيد الدواخل على المستوى الإداري، بطرق مختلفة سواء

---

[387] Chérif (M-H),1984, *Pouvoir et Société*....op.cit, T I p 353.

ابن أبى الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف*...، ج3، ص 15.

[388] نفس المصدر ج3، ص 188.

مباشرة أو غير مباشرة خصوصا و أن هذه المحاولات انطلقت منذ بداية القرن الثامن عشر و تواصلت إلى منتصف القرن التاسع عشر. ضمن ما أطلقنا عليه التحديث والتطوير الذي شمل جزءا هاما من المؤسسات الإدارية المركزية الجهوية و المحلية.

و لئن لم يقع التخلي عن المؤسسات القديمة فإن التعايش بين أشكال التنظيم الإداري، أعطى المؤسسات السياسية الإدارية و القضائية بالايالة التونسية خلال العصر الحديث القدرة على التطور. الذي جعل هذه المؤسسات ترتقي إلى مستوى المراقبة الاجتماعية. حتى و إن لم تكن قادرة على القيام بدورها على الوجه الأكمل بالمعنى الحديث فإنها وفرت إلى الدولة و مكوناتها سبيلا للوصول إلى المناطق الداخلية و الحصول على الجباية و اقتطاع الفوائض الإنتاجية الفلاحية.

لقد كانت المشاركة في توحيد الدواخل إداريا مهمة مناطة بعهدة العديد من الأشخاص و المؤسسات، و من ورائها الفاعلين المحليين الأعيان و اللزامة والمشايخ و كل الأتباع و المخبرين، الذين ساهموا بشكل أو بآخر في بسط نفوذ البايليك و التحالف معه.

و قد أسندت مهمة الإشراف على توزيع الضرائب على السكان، و إعداد الدفاتر وتحريرها إلى كتاب من أبناء البلاد. إذ كانت اللغة العربية، أي لغة أهل البلاد هي أداة التعبير المستعملة في تحرير الدفاتر بشتى أنواعها.[389] و كان ذلك تعبيرا عن تأقلم حكام الإيالة مع الواقع المحلي للبلاد، و استغلال عنصر مهم من ثقافة السكان. كما كان لهؤلاء دور هام في الربط بين أصحاب القرار السياسي ودواخل الإيالة. و هو ما يفسر سعي حسين بن علي إلى الاستفادة من أعيان المناطق الداخلية لتنظيم الإدارة على المستوى الداخلي وخاصة فيما يتصل بالجباية.[390] فمنهم من تحول إلى الحاضرة للقيام بأدوار أكثر أهمية و أصبح هؤلاء من وجوه السلطة و جزءا من شبكة متداخلة من العلاقات الرابطة بين أشخاص ذوي تأثير و مواقع متباينة.

---

[389] Chérif (M-H), 1981, « la déturquisation du pouvoir en Tunisie : classe dirigeantes tunisiennes de la fin de XVIè S à 1881. » *Cahiers de Tunisie* N 117-118, 3è et 4è tri. p 192.

[390] Chérif, (M-H), 1984 , *Pouvoir et société* ... op.cit., T I, pp 285, 286.

و لم تقتصر هذه المحاولات على هذه الفئات أو خلال هذه الفترة فقط. إذ تواصل صعود المحليين و زيادة نفوذهم خلال فترة حكم علي باشا و من بعده مع أبناء حسين بن علي إثر عودتهم إلى الحكم، ليصبح تقليدا سياسيا مميزا للإيالة التونسية. فقد تم الاعتماد على الأعيان المحليين في المناصب القضائية و الإدارية سواءا كانوا من مدينة تونس أو من خارجها.

و لعل من أهم الدلائل على تكرر محاولات التوحيد على المستوى الإداري والجبائي و امتدادها في الزمن باعتبارها متواصلة منذ بداية القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر. مثلا المحاولة لتحوير الجباية من طرف حسين بن علي سنوات 1725 و 1727م تماشيا مع ظروف الأزمة المميزة لهذه المرحلة [391] و التي تم التراجع عنها.

وكذلك التصنيف الثنائي الذي قدمه علي باشا سنة 1752م للقياد "قايد- لزام" كما هو الشأن بالنسبة الى المناطق المستقرة أو "قايد- خلاص" بالنسبة للقبائل و العروش.[392]

كما أن العمل بـ "الإتفاق" انطلاقا من بداية عهد حمودة باشا يأتي ضمن التغيرات الإدارية و الإجراءات العملية لتوحيد عمل القياد و مواجهة التجاوزات المالية.[393]

إضافة إلى عدد آخر من الإجراءات الهامة المميزة خلال القرن التاسع عشر، فقط سوف أقتصر على تعميم العمل بالمحصولات من طرف أحمد باي سنة 1257ه/1841م.[394] و كذلك منشور الإعانة من طرف محمد باي سنة 1856م " فإننا حرّرنا هذا المنشور المرجوّ نفعه في الدنيا و ثوابه يوم النشر لكافة أهل إيالتنا... ".[395]

و يمكن القول أن هناك ظواهر أخرى عديدة دالة على هذا التوجه نحو التوحيد الإداري، الاعتماد المكثف على الوكلاء انطلاقا من منتصف القرن الثامن عشر حيث

---

[391] *Ibid*, T II, p 12.

[392] أ و ت، دفتر عدد 45، ص 4، انظر كذلك الملاحق : ملحق عدد 5.

[393] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف...*، ج 3، ص 17..

[394] نفس المصدر ، ج 4، ص 31.

Chater (Kh) , 1985, *Dépendance et mutation* ....op. cit., pp 553,554.

[395] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف...*، ج 4، ص 203.

يتكرر ذكرهم في وثائقنا الأرشيفية، و هم ينوبون الباي في إدارة ممتلكاته بالدواخل. ثم اللزامة الذين أصبحوا من أهم الوسائل لتوحيد المجال الداخلي و السيطرة عليه و إدماجه ضمن استراتيجيات البايليك. خصوصا و أن هذه اللزم أسندت إلى العائلات المحلية الكبرى و هو ما فوضها لعملية التسيير الاقتصادي و السياسي مساهمة بذلك في توحيد المجال و في دعم هيمنة سلطة البايات على دواخل البلاد.

و يعتبر تعميم القيادة من أهم محاولات توحيد التنظيم الداخلي و ما تبعه من إعادة تشكيل إداري، خصوصا على المستوى الجهوي. و لعل عدم التأكيد على رواتب عمال المخزن بوثائق الأرشيف الوطني يعتبر دليلا على أن أولئك الأعوان لم يكونوا سوى مجرد مسؤولين إداريين ممثلين للسلطة، و قد شكل فئة القياد-اللزامة أهم عناصرها. فهم الذين يحاسبون على قيمة لزمتهم مقابل ما يقدرون على استخلاصه بوسائلهم الخاصة من الرعية في إطار الضرائب المقررة.

- **اللزم "الإدارية " ومراقبة المجال :** لتوحيد الدواخل وبناء سيادة الدولة، هناك مجموعة من الإجراءات الهامة التي تم اتخاذها على المستوى الإداري، خاصة تعيين قائد على رأس قبيلة محاربة دليلا إضافيا على اضمحلال القوة القبلية وتراجع فاعلية مؤسساتها من جهة، واستقرارها النهائي من جهة ثانية . وقد مثل تعميم هذه المؤسسة بداية من منتصف القرن الثامن عشر مرحلة إضافية في مسار السيطرة على الدواخل، ولا سيما بالنسبة الى المجموعات القبلية الكبيرة والمناطق التي ظلت حتى هذا التاريخ خاضعة في إدارة شؤونها اليومية لمؤسساتها التقليدية.

ويمكن القول أن وظيفة القايد تستجيب الى غايتين أساسيتين بالنسبة الى الدولة، استتباب الأمن واستخلاص الجباية ، وهو ما يفسر الالتجاء الى اللزامة الأكثر نفوذا وقدرة على جمع المطالب الجبائية بالمناطق الداخلية البعيدة عن المركز أو المناطق ذات الحيوية الإقتصادية التي يتولاها القياد-اللزامة. ويساعدهم في القيام بمهامهم عددا من الأعوان والتابعين والمشايخ الذين يشكلون الإدارة الجهوية أو المحلية التي تنتظم في طريقة عملها بنفس أسلوب السلطة المركزية . بذلك نقول بأن المصير الجماعي لهذه الفئات التي لا تختلف مصالحها عن المصالح المادية للبايليك، تسعى قدر الإمكان لاحتواء

ومنع الاستعداد للتشتت السياسي الذي كان يحدث بسبب التوترات دفع إلى الإحاطة بهذه الفئات وإدماجها في خدمة الدولة والاستفادة منها. ونظرا للأرباح التي تتحقق للقايد من ورائها تحولت هذه اللزم الى مجال لمنافسة شديدة بين الأعوان والموظفين[396].

كما تجدر الإشارة الى أن وظيفة القايد كمنصب إداري هام مثل طموحا لكل اللزامة الراغبين في زيادة نفوذهم المادي والسياسي، غير أن ذلك يمر حتما عبر الولاء للنظام أولا، وثانيا وهو الأهم علاقته بمجال عمله. ولعل التركيز على الوظيفة الجبائية والسياسية لا يمكن أن يحجب ارتباط هذا الموظف بجهة أو قبيلة وبالتالي بمجال جغرافي وبشري محدد.حيث أن المراقبة الجبائية لا تنفصل عن المراقبة المجالية في عمل القياد الذين كانوا ممنوعين (خلال فترة حمودة باشا) من السكنى في غير أعمالهم " لا يفارق العامل عمله ، ولو للحاضرة ، إلا بإذن خاص محدد بمدة، عدا عمل الأعراض، فان صاحبها يسافر إليها بمحلة في كل عام، ويقيم بها ثلاثة أشهر فأكثر ، حتى يستوفي خلاص الجباية.[397] وعمل الوطن القبلي لقرب بلدانه من الحاضرة، وان كانت قاعدة العمل بنابل، وصاحبه يخرج إليه في كل صيف وشتاء ويقيم بنابل، وعامل الوسالتية والطرابلسية، إذ لا وطن لهم لتفرقهم في البلدان والقبائل ."[398] إذن يمكن القول أن ربط القايد بمكان عمله لتركيز مراقبة دائمة من شأنه أن يعمق معرفة القايد بخصوصيات منطقته وبالتالي الدولة بالإمكانيات الإقتصادية والبشرية المتوفرة من حيث عدد الأفراد للمجموعات والعلاقات التي تحكم هذه المجموعات. وبذلك يكون القايد عين السلطة على المستوى المحلي وأحد أعوانها الفاعلين. كما ارتبط منصب القايد بإرادة السلطة المركزية ، فقد كان الولاء من الشروط الأساسية في تعيين القياد.

---

[396] بخصوص هذه اللزم التي تعّبر عن التحالف بين اللزامة وأجهزة الدولة نذكر عددا منها كان مجالا للمنافسة بين أكثر اللزامة شهرة ونفوذا في هذه الفترة ، الجلولي و المرابط وبن عياد، حول قيادات الوطن القبلي و صفاقس و جربة والقيروان و سوسة .....الخ

[397] لقد تعرضنا الى خصوصية هذه القيادة التي تولاها على الجز يري . وهي خصوصية قديمة للتعامل مع هذه المناطق البعيدة التي يعتبر ولائها للدولة ضعيف. فكان الاختيار على قياد أصحاب تجربة في إدارة المناطق ومن اللزامة الكبار.

[398] و بقيت هذه العادة الى حدود سنة ستين ومائتين وألف 1260ه/1844م.

أنظر ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف* ...،ج 3، ص 85.

وبذلك يمكن القول إن من أكثر موظفي الدولة اتصالا بالالتزام القياد، الذين استفادوا من مواقعهم لتدعيم نفوذهم المادي والتحالف مع السلطة، ويبرز ذلك من خلل مجموعة من القياد الذين تذكرهم الدفاتر الجبائية ودفاتر اللزمة.

خاتمة.

إن المعلومات التي توفرها مصادرنا بخصوص الالتزام متنوعة ، خلال الفترة التي تهتم بها هذه الدراسة أي القرنين الثامن عشر و التاسع عشر. لكن التعامل مع الوثائق الأرشيفية تطلب منا حذرا كبيرا نظرا لتداخلها ، فهي معلومات مباشرة وغير مباشرة أي تتصل بممارسة الالتزام و بقية الممارسات الاقتصادية الأخرى.

و لئن كان من الضروري العودة إلى مفهوم الالتزام و الدوافع المتنوعة لاعتماده، سواءا بكثافة أو بشكل محدود خلال فترات معينة فإن ذلك كان هاما لفهم خصوصية المسار التاريخي و تطور الالتزام كمؤسسة ، وكآلية للتصرف في المجال الحضري بالبلاد التونسية في الفترة الحديثة . ولعل هذا ما دفعنا إلى القيام بجرد لأهم اللزم الحضرية وحصرها والقيام بتصنيفها ومراعاة تطورها خلال الفترة التي تهتم بها الدراسة، الشيء الذي سمح لنا الحديث عن خصوصية لهذه الممارسة بالبلاد التونسية ، تنطلق من الواقع الاجتماعي و السياسي والاقتصادي بشكل أساسي.

و يبدو أن الجوانب العديدة المتصلة بممارسة الالتزام جعلتنا نبحث في الاعتبارات الاقتصادية و الإدارية و الاجتماعية المفسرة لتنامي الالتزام، و احتكار اللزم من طرف مجموعة من التجار الكبار و الوجهاء. وهذه الممارسة جعلت عددا من عناصر هذه الفئة تنخرط في العمل المخزني و التحول إلى قياد- لزامة في جهات مختلفة من الإيالة. ويعتبر تنامي نفوذهم الإداري و السياسي انعكاسا لنجاح مشاريعهم الاقتصادية و تدعم ثروتهم المالية. وقد شكل المجال الحضري الوعاء لهذه التطورات والتجديد الحاصل في التعامل مع الأنشطة الإقتصادية ، وهذا ما يدفعنا الى الحديث عن الأهمية الإقتصادية للمجال الحضري. والفوائد التي تجنيها الدولة والفئات الإجتماعية من ممارسة الإلتزام .



الجزّء الثاني :

المجال الحضري بالايالة التونسية

1705–1856م.

الجزء الثاني : المجال الحضري بالايالة التونسية 1705- 1856.

التمهيد.

تجدر الإشارة في بداية هذا الجزء الى أن المجال الحضري بالبلاد التونسية كان موضوع اهتمام لعدد كبير من الدراسات خلال فترات مختلفة، قديمة ووسيطة وحديثة.[1]

و هو دليل على الأهمية التي تكتسبها المدينة في اهتمام المؤرخين بالبلاد التونسية منذ فترات قديمة حيث تعتبر المسألة الحضرية من المسائل التي تطرح إشكاليات كبيرة وأساسية على المستوى التنظيمي والإداري والاقتصادي. وهو ما دفعنا الى البحث في الجوانب الإدارية و الاقتصادية ، المتصلة بمدى فاعلية الالتزام كمؤسسة هامة في تنظيم هذا المجال، عبر ما يمتلكه اللزامة من خبرة وإمكانيات مادية لهذه المهمة.

لقد خصصنا هذا الجزء للحديث عن تحولات المجال الحضري خلال الفترة الحديثة ، وسببها تداخل المجال الحضري مع مجالات أخرى ، نتيجة لتوسعه وتطوره وهو ما تطلب وسائل وطرق جديدة ، خاصة وأن تحديد هذا المجال صعب" خلال هذه المرحلة لأسباب كثيرة منها، اصطلاحا، أن هذا المجال لم يتوضح بالشكل الكافي، ونظرا لما يتمتع به من إمكانيات تجعله في آخر الأمر المحدد و صاحب القرار لما يمتلكه من نفوذ سياسي.

كما أردنا من خلال هذا الجزء معرفة الأطراف المساهمة في تنظيم و تسيير المجال الحضري. والوقوف عند الأهمية الاقتصادية لهذا المجال التي ترتبط أساسا بموقعه في

---

[1] جعيط (هشام)،1986، *الكوفة نشأة المدينة العربية الإسلامية* ، الكويت.

حسن (محمد)،1999، *المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي* ، تونس .

الدولاتلي (عبد العزيز)،1981، *مدينة تونس في العهد الحفصي* ، دار سيراس للنشر ، تونس .

Bouhdiba (A) et Chevalier , (D),(éds),1982, *La ville arabe dans L'islam,* Tunis .

Raymond (A),1985,*Grandes villes arabes à l'époque ottomane*, Paris.

Sebag (P), 1998, *TUNIS , Histoire d'une ville* , Paris.

Saadaoui(A), 2001, *Tunis ville Ottomane : trois siècles d'urbanisme et d'architecture* , Tunis.

اهتمامات السلطة حيث تتعدد الأطراف المتدخلة فيه من البايليك و مؤسسات الدولة وصولا إلى الأعيان و الحرفيين و التجار و اللزامة الذين أصبح دورهم أساسيا ضمن التحولات التي عرفها هذا المجال بالايالة التونسية خلال الفترة الحديثة. و من ضمنها الدينامكية المميزة للمجال الحضري و التي أدت إلى اتساعه و قدرته على التفاعل والإنتاج.

فما هي مميزات هذا المجال على المستويين الاقتصادي والبشري والى أي مدى تبرز الحاجة الى التحديث والتطور من أجل مراقبة المدن ومجالها؟ وكيف كان دور اللزامة ضمن مجموع المسارات لتحقيق هذه الغاية؟

الفصل الثالث : أنواع المدن وأهميتها ووزنها الإقتصادي.

تمهيد.

لقد أصبحت المدينة مقوما أساسيا من مقومات الحضارة العربية والإسلامية، وقد ترسخت دعائمها عبر القرون لتصبح مجالا واضح المعالم متميزا بما يوفره من وظائف وأنشطة اقتصادية، ساهمت في تفسير التحولات الأساسية التي يشهدها هذا المجال، وكيف تمت الاستفادة من الديناميكية التي وفرها المجال الحضري، على المستويين الاقتصادي والإجتماعي لتكون ضمانا أساسيا للدولة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث أن مشاركة هذه المجالات في الانتفاضات كان محدودا، مثلا خلال القرن الثامن عشر.[2]

إذن فيم تمثلت خصوصيات المدن من حيث الوزن الديمغرافي والاقتصادي ، وكيف يمكن تصنيف التجمعات الحضرية بالايالة التونسية ؟ وأين تبرز أهمية المجال الحضري على المستوى الإقتصادي وتحولاتها ؟

I - تصنيف المدن .

إن للمجال الحضري إمكانيات اقتصادية هامة ، حيث انه يرتكز على عناصر عديدة مكونة له. وتعتبر الأسواق المتخصصة من أهم هذه العناصر، على عكس القرى حيث نجد بها عادة وفي أحسن الحالات سوقا واحدة.

---

[2] يعتبر الأستاذ محمد الهادي الشريف أن تحديد العناصر "الباشية "على المستوى السكاني كان صعبا ، غير ان المدن لم تكن موالية لعلي باشا.

« à l'exception du Kef , aucune ville n'a adhéré officiellement à la cause de Ali Basha .Ses partisans se recrutèrent uniquement dans les compagnes et surtout dans les tribus. »

Chérif (M-H),1986, *Pouvoir et Société*...op .cit , T II, p 44.

ولعل تعدد الأسواق وتخصصها بالمدن، دليل كاف على تنوع الأنشطة والأهمية المادية التي كانت عليها المدن بالايالة التونسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وبذلك نعتبر أن المجال الحضري لا يقوم فقط على قيمة الاستغلال لما توفره المدينة من عناصر، لأن ذلك يأتي تحت طائلة نمط العيش أو طريقة عيش سكان مجموعة بشرية بمدينة أو قرية معينة، وإنما يقوم على طرق ووسائل الاستغلال التي جعلت هذه العناصر تتطور. وقد توصلنا الى ذلك عند تناول مسألة المدينة من هذه الزاوية التي كانت منطلقا لهذه الدراسة، ومن خلال ما وفرته لنا المصادر التاريخية ومقارنة نتائج تحليلها بما كان موجودا في مناطق أخرى سواءا ببلاد المغرب أو بالإيالات العثمانية الأخرى.

فإن المدينة تتحدد بقيمتها الإقتصادية كما يذهب الى ذلك **ابن أبي الضياف**.بقوله "... أن المدن مُناخ البضائع والرّحال، وموضع ثمرات الصناعة والانتحال (الاحتراف)، في الخصب و الامحال، فلها أحكام تخصها على كل حال. "[3] وهذه الإمكانيات الإقتصادية هي التي تفسر الديناميكية في المجالات الأخرى.

ولعل هذا التصور يحيلنا الى التحليل الخلدوني في اعتبار أن المطلب الاقتصادي ذو أهمية خاصة ، فهو يشترط في مستوى تطور المعاش الشكل الذي يكون عليه، وربما هو يذهب أبعد من العمران الحضري الى اعتبار الاقتصاد معيار للتمييز بين الشعوب " إن الاختلاف بين الأجيال في أحوالهم هو باختلاف نحلتهم من المعاش...".[4] وهذا التصور في أبعاده الإقتصادية مهم لأنه يأخذ بعين الاعتبار التطور والتغييرات التي يمكن أن تحصل لهذا المجال، فمفهوم الحضارة[5] لا يقتصر فقط على سكان المدن، فهو يجمع كل الناس الذين لا تكون لهم مع الطبيعة علاقة استعمال مكثف بل تحولا بالغا. إذن تتميز الحضارة بالتحول الجذري في طرق إنتاج الخيرات المادية وفي حجم هذه الخيرات " وهؤلاء هم الحضر ومعناه أهل الأمصار والبلدان ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه

---

[3] ابن أبي الضياف(أحمد)، 1999 ، *الإتحاف*.... ج 4 ، ص 207.

[4] ابن خلدون(عبد الرحمان)، 2004 ، *المقدمة*، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان، ص 96.

[5] لقد استعملت هذا المصطلح الخلدوني للتدليل على المجال الحضري و السكان الحضر في نفس الوقت وفقا للسياق الذي وردت فيه.

الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة وتكون مكاسبهم أنمى وأرفه من أهل البدو لأن أحوالهم زائدة على الضروري ومعاشهم على نسبة وجدهم."[6]

إن الصناعة الحرفية، والتجارة والخدمات هي النشاطات الإقتصادية الأساسية المميزة للمدن التونسية خلال القرن الثامن عشر و فترات كبيرة من القرن التاسع عشر،ويمكن أن تكون منطلقا للتصنيف بينها كيف ذلك ؟

1 ـ الوزن الإقتصادي معيار لتصنيف المدن .

تجدر الإشارة الى أن البلاد التونسية وخلال فترات كبيرة من تاريخها، تعيش على نوع من التوازن بين المجالين الريفي والحضري، نظرا للإمكانيات الطبيعية المميزة لهذا الجزء من بلاد المغرب، غير انه بداية من القرن السادس عشر أصبح الاستقرار سمة مميزة لغالبية المجتمع، وتدريجيا بدأت المدينة تأخذ الحيز الأكبر في اهتمامات السكان والدولة خصوصا على المستوى الإقتصادي.

ومن المميزات العامة للمجال الحضري وهيكلته على الأقل فيما يخص منطقة الأنشطة الإقتصادية، خلال القرن الثامن عشر، التوزيع الجغرافي للمحلات ذات الطابع الاقتصادي، التي تحتل مناطق هامة بالمدينة وعادة ما تكون قريبة من وسط المدينة أي مركز القرار، والحضور البشري الكبير الذي يضمن استمرارية وتطور هذه الأنشطة.

وان كانت المدن التونسية الكبرى متشابهة في هذا العهد رغم الخصوصيات، فان الملامح الأساسية للمجال الحضري تجعلنا ننطلق في أغلب الأحيان من المدينة الكبرى وهي مدينة تونس.[7] وما نستنتجه من خلالها انه ليس هناك أي تغيير جذري في هيكلة المجال الحضري خلال القرن الثامن عشر على الأقل في نصفه الأول ، مقارنة بما كان سائدا في القرن السابع عشر وربما في العهد الحفصي ، فهي تتميز دائما بوحدتها

---

[6] ابن خلدون (عبد الرحمان) ، 2004، *المقدمة* ، ... ص 293.

[7] هذا الخيار مرده أساسا توفر مجموعة من الوثائق والمصادر التي تبدو منذ الوهلة الأولى مكتملة ، والتي مكنتنا من إقامة صورة واضحة على هذه المدينة ، ومقارنتها بالمدن الأخرى لتكتمل خصوصيات المجال الحضري وديناميكيته في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

العمرانية الثلاثية، حيث تحتل المدينة القديمة الجزء الأوسط ويحيط بها شمالا ربض باب سويقة وجنوبا ربض باب الجزيرة.[8]

غير أن هذا الاستقرار على مستوى العناصر الأساسية للمجال الحضري، لا ينفي وجود تعديلات كانت في مجملها نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد التونسية، وكانت هذه التعديلات لتكييف بعض العناصر المعمارية مع مستلزمات الوقت.[9] فنذكر منها ظهور أسواق جديدة لم تكن معروفة في العهود السابقة(كأسواق الشّواشين التي لم تكن معروفة في العهد الحفصي) وانقراض أسواق أخرى كانت موجودة من قبل (كسوق الشّماعين)، أو انتقال فندق الخضرة من مكان الى آخر... وغيرها. كما تم إنشاء مؤسسات خيرية أو دينية، مرستان أو جامع أو مدرسة ...إضافة الى تغير أسماء بعض الأسواق "بالربع".

ومهما يكن من أمر فان المدن تبقى مجالا لتغييرات كبيرة تأتي ضمن رسم الملامح النهائية لهذا المجال ، فكانت الميزة الأساسية للحياة الإقتصادية في مدينة تونس ، هي هيمنة الاقتصاد الحرفي والتجاري . إذ كانت الحوانيت تمثل اكبر نسبة من مكونات "الرباعات"، وهذه الحوانيت الموزعة على مجموعة من الأسواق المختصة، تأوي في أن واحد النشاط الحرفي والتجاري. وتبين كيف أن مدينة تونس بقيت الى حد القرن الثامن عشر نقطة احتشاد حرفي وتجاري ذات أهمية بالغة، فهي مركز إنتاجي وسوق له إشعاعه لا بالبلاد التونسية فقط بل بالعالم المتوسطي أيضا.[10]

وان كانت الأنشطة الحرفية والتجارية بمدينة تونس مهيمنة، فإنها ليست الوحيدة بالمجال الحضري بالايالة التونسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث نجد مجموعة من الخدمات التي تبرز وتختفي وفقا للتطور الذي تعيش المدن وكذلك نتيجة للتغيرات الحاصلة في حاجيات السكان وتغير نمط العيش من منطقة الى أخرى.

---

[8] الدولاتلي (عبد العزيز)، 1981، *مدينة تونس* ...ص 116.

Brunschvig (R), 1947, *La Berbérie Orientale*….op. cit. T II, p 340.

[9] Saadaoui (A), 2001 , *Tunis ville Ottomane*…op.cit., p 347.

[10] Sebag (P), 1998, *TUNIS*...op.cit, pp 242-243.

فما هي الأنشطة الإقتصادية التي كان المجال الحضري حاضنا لها؟ وكيف تطور هذا المجال وتوسع انطلاقا من علاقاته بالمجالات الأخرى التي يتفاعل معها؟

أ ـ الأنشطة الحرفية :

يعتبر القطاع الحرفي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من أكثر القطاعات التصاقا بالمجال الحضري ، نظرا لتنوع أنشطته وحيويتها وقدرتها على التشغيل ، وكذلك القدرة على مواجهة الأزمات والتأقلم معها كما حصل بالنسبة الى صناعة الشاشية التونسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.[11]

وبالرغم من التحولات الكبيرة التي تشهدها، وبروز واختفاء عددا كبيرا منها أو اندماجها في أحيان أخرى، فان هناك حرف تبدوا أساسية ومهمة سواءا لحاجة السكان إليها أو لأنها نشاط اقتصادي ذو مردودية مادية كبيرة. وهي مهن متصلة بالجلود، أو الإكساء ومهن المعادن. ونذكر من ذلك، الشاشية والصباغين و الدباغين و الحدادين و الكوبابجية و النحاسين والصايغية و الحرارية و البلغجية و السراجين و السكاجين و السرارية والجعايبية والقلالين.

وهذه المهن التي نجدها في أغلب المدن الكبرى بالرغم من الاختلاف في الأهمية، أو تخصص بعد المدن بحرف دون غيرها يجعلنا وفي أحيان كثيرة نسعى الى تحديد علاقة التفاعل بين السكان وهذه الحرف، وبالتالي التوصل الى مدى قدرتها على تحقيق ديناميكية المجال الحضري على المستويين الإقتصادي والإجتماعي.

ولعل التقديرات التي قدمها عدد كبير من الرحالة حول عدد الحرفيين، ووضعية الحرف والأسواق خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بالنسبة الى المدن الكبرى التي أما قاموا بزيارتها أو الإقامة بها.[12] تعكس بدورها الأهمية التي كانت عليها الحرف بالمجال

---

[11] بالرغم من النتائج المحدودة التي حققتها هذه المحاولات للصمود أمام المنافسة الخارجية ، فان هناك من الحرفيين الذين تمكنوا من البقاء ولو في وضعية إنتاج وبصفة فردية .

[12] Poiron (M), 1925, *Mémoire concernant l'état présent du royaume de Tunis de 1701à 1702*, Paris .

الحضري بالإيالة التونسية ، حيث يقدر **Peyssonnel J-A** مثلا عمال الشاشية في بداية القرن الثامن عشر ب 15 ألف، في حين يقدرهم **Saint-Gervais** ب 20 ألف، في حين أن التقديرات لمعدل مجموع الحرفيين بالمدينة خلال القرن الثامن عشر27290 حرفي.[13] وأكثر الحرف تشغيلا هي على التوالي " الشاشية " و"الحرارية " و"البلغاجية ". وقد مثلت الصناعة الأولى الأكثر تشغيلا، لأن هذه الصناعة تمر بمراحل عديدة ليس فقط بالأسواق بل وخارجها، كالصباغة وصناعة الكبوس والخياطة والغسل بالباطان.

كما أنها تعتبر الحرفة الأكثر ازدهارا خلال القرن الثامن عشر، ومثلت أهم صادرات الإيالة بعد المواد الفلاحية، كما أن جزءا كبيرا من قيمة الصادرات يذهب لتغطية حاجياتها فالصوف الإسباني المخصص لها مثل 1/5 الواردات سنة 1780م .[14]

ولئن تراجعت أغلب الحرّف خلال القرن التاسع عشر نظرا لعوامل مختلفة منها المنافسة الخارجيّة، وتغير نمط الاستهلاك لدى السكان فان الحرف بقيت تمثل جزءا كبيرا من اهتمامات الأسواق بمدينة تونس وكذلك بعدد من مدن الإيالة، فمدينة القيروان التي حافظت على إشعاعها بحكم موقعها الديني وكذلك التقاليد التجارية، حيث كانت تعتبر ممر هام للتجارة الصحراوية نحو مدن الشمال والساحل ، وبعد أن تحولت الى مركز لإنتاج البضائع وتوزيعها، تجاوز إشعاعها إفريقية ليشمل كامل بلاد المغرب، وقد كانت من المدن التونسية القليلة التي لم تتأثر بالتحولات العميقة التي شهدتها الإيالة خلال الفترة العثمانية بالرغم أنها كانت دائما في قلب الأحداث السياسية والعسكرية التي عرفها كل من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. مثال عن ذلك الأحداث التي عرفتها المدينة سنة

Peyssonnel (J-A),1838 , *Relation d'un voyage sur les cotes de Barbarie , 1724-1725* , Paris.

Peyssonnel et Desfontaines , 1838, *Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger*, Paris.

Saint-Gervais,1736, *Mémoires historiques qui concernent le gouvernement de l'ancien et du nouveau royaume de Tunis*, Paris.

[13] بن يدر (كريم)،2007، *الحرف والحرفيون بمدينة تونس خلال القرنين 18و19*، مركز النشر الجامعي ، تونس ص ص 18-30 ..

[14] الشريف (محمد الهادي)،1986، " الواردات والمستوردون بتونس في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (من خلال وثائق القمارق التونسية) "، *الكراسات التونسية*، عدد 137-138 ، ص ص 73-82.

1728م خلال الصراع الباشي الحسيني، وكيف تمكن أعيان المدينة من المحافظة عليها والبقاء على الولاء لحسين بن علي.[15] ولعل من مميزات أسواق المدينة طيلة هذه الفترة، أنها ارتبطت بالطابع البدوي للمجال المحيط بها، ومن النشاطات الحرفية ما اقترن بصناعة الصوف، ونسيجه (من زرابي وأغطية وغيرها)، وقد كان يوظف على منتجيه من البدو ضريبة عند الدخول الى المدينة. ولعبت المدينة دور المخزن المجمع للصوف، لتسويقه فيما بعد الى مدن الساحل، ومنها يصدر الى المدن الأوروبية.

ومن الأسواق المرتبطة بهذه المادة الأولية، سوق الحاكة وسوق الشواشين الذي أخذ مكان سوق "الرهادرة " (او الرهدارية) خلال الفترة الوسيطة والمختص في بيع الكتان الوافد على المدينة من بلاد الساحل.[16] أما النشاط الحرفي الأساسي الثاني فهو دباغة الجلود حتى أن هناك من يعتبرها ميزة أساسية للمدينة، وقد وضعت دور الدبغ في فترة أولى داخل الأسوار، ثم وقع نقلها خارجه لما تحدثه من تلوث.

و قد حافظت الحرف عن أهميتها خلال القرن التاسع عشر، بالنسبة لهذه المدينة وعلى عكس مدينة تونس. حيث نجد بها عددا هاما من الأسواق البلاغجية و النسيج والعطور والنحاس والحدادين والدباغين... وغيرها. وقد كانت هذه الحرف كما هو الشأن بالنسبة الى بقية المدن موزعة على كامل الفضاء والأحياء، وكان كل نوع من هذه الحرف يحتل مكانا منفصلا، وهو في حد ذاته تعبير عن خصوصيات التنظيم المجالي للمدن التونسية.

وكذلك الشأن بالنسبة الى مدن الساحل الشرقي، بالرغم أن الساحل وحدة جغرافية واقتصادية و إدارية متميزة عن سائر البلاد، فهي قرى متصلة بعضها ببعض تمتد من شمال سوسة الى ناحية صفاقس، لا تفصل بين الواحدة والأخرى سوى غابة الزيتون. وقد عاشت هذه المنطقة تحولات أساسية على المستوى الإقتصادي ، تأثرت بها الشبكة الحضرية، إذ أصبحت هذه الوحدة الجغرافية ذات علاقة مع البر والبحر، وزاد في وضوح رسم ملامح علاقة السلطة الحاكمة بهذه المنطقة الأهمية المتزايدة للزياتين في

---

[15] Chérif(M-H),1986, *Pouvoir et société* …op.cit., T II p 32.

[16] حسن (محمد)، 1993 ، *المدينة والبادية.... ج1*، ص 217.

اقتصاد الإيالة بداية من النصف الثاني للقرن الثامن عشر، ومن أهم تجمعاتها الحضرية مدينة سوسة التي اشتهرت أسواقها بصناعة الثياب، من غزل وحياكة... فكانت تنسب إليها العمائم السوسية والثياب الرفيعة البيضاء. و قد ازدهرت نتيجة علاقة هذه المدينة بالمجال الشاسع المحيط بها، وهو مجال متغير حسب طبيعة العلاقة القائمة بين القبائل والمدينة.

وقد تواصل الإشعاع لهذه المدينة في المجال الصناعي خلال القرن التاسع عشر. حيث أن عدد الأسواق بالمدينة حوالي منتصف القرن التاسع عشر كان يصل الى تسعة أسواق، وهي تعبر عن الأهمية للاقتصاد التجاري-الحرفي للمدينة.[17] حيث أن أربعة منها مختصة (في بيع المنتوجات الفلاحية) وثلاثة غير مختصة، موزعة داخل أحياء المدينة وهي ربما كانت تمثل أسواق لبعض الحرف، أي أنها أماكن للإنتاج الحرفي والبيع بالتفصيل، وهي بمثابة هياكل اقتصادية مفتوحة، حيث يكفي مجموعة من الدكاكين للإنتاج الحرفي أو للتجارة على طول الشارع لتكون سوق. [18] كذلك الشأن بالنسبة الى المنستير التي بقيت شديدة الارتباط خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بنشاطين هما النسيج والزيوت، غير أن ما نلاحظه بالنسبة الى هذه المدينة على عكس مدينتي تونس والقيروان فإن هذه الحرف ليست مرتبطة بالضرورة بمجال المدينة بل العكس كانت منتشرة على حد سواء بالمدينة والقرى المحيطة بها، وقد حافظت على هذه الخصوصية حتى خلال القرن التاسع عشر إذ نجد بها أربعة أسواق، كانت تقوم أكثر على العرض والبيع لمنتوجات من داخل وخارج المدينة.

أما بالنسبة الى مدينة صفاقس فإنها بقيت بطيئة التحضر قبل الحضور العثماني، حيث كانت عرضة لقرصنة المدن التجارية الأوروبية. وخلافا لمدينة تونس لم تعرف امتدادا عمرانيا هاما اذ أنها حافظت على أسوارها الأغلبية ولم تبرز بها ظاهرة

---

[17] Chater (Kh) ,1978, « La Ville Tunisienne au XIX è siècle théorie et réalités » dans *les Cahiers de la Tunisie* N°103-108 , pp 85-108. p 99.

[18] Raymond(A),1974, *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe siècle,2 vols*, Damas,T I , p 263.

الأرباض.[19] حيث ظلت أنشطتها الإقتصادية محافظة على التراتبية القديمة وذات طابعها الحضري، إذ تواجدت وسط المجال الحضري قرب المسجد الجامع وبداخل الأسواق التي كانت تتميز بنوع من التخصص، فنجد البلاغجية و حوانت النساجين والصباغة والحدادين والصاغة...وغيرها، وقد حافظت على نفس الترتيب والتخصص حتى خلال القرن التاسع عشر، فكانت الأعمال الحرفية والصيد البحري والتجارة البحرية أهم ما كان يشغل بال السكان. ويمكن القول أن التطور العمراني بهذه المدينة بقي مرتبطا بهذه الخصوصيات الإقتصادية الى حد اليوم.

أما بخصوص المدن الداخلية مثل باجة أو الكاف أو قفصة أو توزر وجربة، فقد كانت أنشطتها الحرفية أما لتلبية الحاجة المحلية، أو هي مدن ذات بعد تجاري أي ليست إلا مجال لعرض وبيع المنتوجات التي تأتيها من البوادي المجاورة، وهذه الخصوصية ميزت أغلب هذه المدن خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر باستثناء بعضها التي عرفت أنشطتها الحرفية تطورا بسبب الارتباط بالتجارة الخارجية، البحرية مع الشرق كما هو الشأن بالنسبة الى جربة أو التجارة الصحراوية كما هو الشأن بالنسبة الى قفصة وتوزر.

ب - الأنشطة التجارية :

يمكن القول أن المجال الحضري بالإيالة التونسية، مجالا تجاريا بدرجة أساسية نظرا للإمكانيات الطبيعية التي كانت عليها، وقد وفرت الطبيعة تنوعا على مستوى الإنتاج الفلاحي كان وراء تنوع الحرف، وبالتالي توفرت فوائض هامة كانت دعامة للمبادلات الداخلية والتجارة الخارجية التي تمثل أهم الأنشطة الحضرية، غير أن هذا المجال في علاقة بهذه الممارسة كان شديد التباين والتنوع، وفقا لكل منطقة ومدينة.

وتعتبر مدينة تونس أهم منطقة تجارية بالإيالة سواءا بالنسبة الى التجارة الخارجية أوالمبادلات بين المناطق، حيث كانت أسواقها العديدة والمتنوعة مجالا لترويج منتوجاتها الحرفية أو المنتوج القادم إليها من المناطق المجاورة لها والبعيدة من داخل الإيالة

---

[19] حسن(محمد) ،1993، *المدينة والبادية* ... ص 231.

التونسية وخارجها، وقد مثلت هذه الأسواق مصدرا للثراء والإشعاع وأحد أهم أسباب القوة الاقتصادية المميزة لهذه المدينة. فكانت أسواق مدينة تونس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مركزها التجاري الأساسي، فهي بحكم موقعها وتعدد منتوجاتها مؤهلة لاجتذاب عدد كبير من الحرفاء، فسكان المدينة كانوا مجبرين على عبورها سواء للذهاب الى المسجد الجامع أو للتنقل بين مختلف أرجاء مدينتهم، وخاصة بين ربضيها الجنوبي والشمالي وهذا ما وفر لها إمكانية عرض منتوجاتها أمام العدد الكبير من الحرفاء وذلك طوال اليوم حيث أن اغلب المتاجر كانت تتصدره "نصبة" تعرض بها المنتوجات المختلفة، وقد مثل ذلك من الناحية التجارية عامل إشهار حيث مكن من اقتراب المستهلكين من البضاعة وأعطاه الوقت الكافي للتأمل فيها.

ومن ناحية أخرى استفادت مختلف الأسواق من موقعها للاقتراب أكثر من فئة المستهلكين لمنتوجاتهم، فانتصبت حول الجامع الأعظم أسواق "الكتبيين" و"العطارين" وقرب القصبة وقصر الباي انتصبت أسواق "السراجين" و"السلاح ".

أما تلك التي توفر منتوجات موجهة عادة لمستهلكين من الريف "كالحدادين" و"الصفايحية" و"البرادعية" فقد انتصبت على أطراف المدينة وقرب أبوابها. وقد مثلت الأسواق في مدينة تونس منطقة مركزية تركزت فيها الأنشطة الإقتصادية أساسا مكونة بذلك "الجزء العمومي" من المدينة على حد تعبير **أندري ريمون Raymond André**.[20] مقابل الجزء الخاص الذي كانت تمثله المساكن، وقد ارتبطت الأسواق ضمن هذا الجزء بالمسجد الجامع كما أشرنا الى ذلك سابقا، وقد كونا معا منطقة جذب أساسية داخل فضاء المدينة، ويتجسد التكامل بينهما من احتلال الأسواق للفضاءات المحيطة بالمسجد الجامع من مختلف الجهات وانفتاح المسجد الجامع عليها من ثلاثة جهات.

و يمكن الإشارة الى أنه انطلاقا من الناحية الطبوغرافية والوظيفية لأسواق مدينة تونس، فقد شهدت العديد من التغييرات التي كان لها تأثير مباشر على تطور أسواق المدينة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

---

[20] Raymond (A),1989, « Espaces publics et espaces privés dans Les villes Arabes traditionnelles » in *Magreb Machrek* , 123, pp194-201. p195.

يبدو أن مدينة تونس وأسواقها قد أخذت شكلها الحالي خلال الفترة الحفصية، أي انطلاقا من بداية القرن الثالث عشر ميلادي، حيث تم توسيعها وأدخلت عليها تحسينات، كما تمثل هذه الفترة بداية تأسيس وتخصص هذه الأسواق.[21]

غير أن أسواق مدينة تونس دخلت في فترة من التقهقر بسبب الصراع العثماني الإسباني، إذ كانت هذه المدينة وأسواقها عرضة الى التخريب. وعاد الى هذه المدينة الإستقرار واسترجعت الأسواق حيويتها خلال الفترة العثمانية، إذ أنشئ بها عدد من الأسواق، مثل سوق "البشامقية " و "الترك" و"البركة " و"الجرابة"، غير أن أوضاع هذه الأسواق كما هو الشأن بالنسبة الى المدينة ارتبط بالتقلبات السياسية الكثيرة التي ميزت بداية الحكم العثماني، وشهدت أسواق المدينة انتعاشة خلال الفترة المرادية ، ثم وبشكل أساسي مع الحسينيين حيث أضيفت عديد الأسواق منها سوق "الشواشية " و"السكاجين " و" السراجين " وسوق "البلاغجية " التي تم إنشائها في منتصف القرن الثامن عشر. و آخر الإحداثات هي التي تعود الى فترة حكم حمودة باشا (1782-1814م)، متمثلة في سوق الباي،[22] المعد لبيع الأقمشة المستوردة وخيوط الذهب والحرير وسوق "الكتبيين" المجاورة للجامع الأعظم وربما سوق "البلاط".

غير أنه من الجدير بالذكر الإشارة الى أن عمليات الصيانة والتوسعة والتجديد لهذه الأسواق، لم تكن خاصة بمؤسسة واحدة ويتدخل بها العديد من الأطراف، إضافة الى البايليك كان المالكين للحونت والمستغلين لها و اللزامة والأمناء والهياكل الحرفية يتدخلون في ذلك. ولم تبدأ المسألة في التنظيم إلا مع بعث المجلس البلدي سنة 1858م في عهد محمد باشا باي (1855-1859 م).[23]

---

[21] Brunchvig (R), 1947, *La Berbérie orientale*….op.cit., T II .p340.

[22] Poinssot (L),1936, « Monuments et rues de Tunis , quelques édifices du Moyen Age et des Temps Modernes » , in *Tunisie Atlas Historique , Géographique , Economique* , Paris

.

[23] يقول ابن أبي الضياف " وفي محرم غرة سنة 1275ه ، (أوت – سبتمبر 1858م) ، رتب الباي المجلس البلدي للنظر في مصالح أبنية البلاد وتوسيع الطرق وغير ذلك مما تدعو الحاجة لوجوده او رفعه ... واتسعت بعض الطرق بهدم ما كان يعطل المارين ، مثل الدكاكن والستائر المجعولة على أبواب الحوانيت ."

ولعل التطور الذي عرفته مدينة تونس خلال القرنين الثامن عشر لم يكن متصلا فقط بالحركية الإقتصادي الداخلية وإنما كذلك بآفاقها التجارية الخارجية، حيث أن هذا العامل وعوامل التوسعة جعلت عددا مهما من الأسواق تنتقل الى الارباض أو خارج الأسوار، قرب فنادق التجار الأجانب وهو ما أعطى لهذه المدينة، أهمية في التجارة الخارجية للإيالة.

حيث مثلت مدينة تونس وبقية مدن الإيالة التونسية قاعدة للمبادلات الخارجية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، خاصة وان الظرفية كانت ملائمة بحكم الحاجيات الأوروبية المتزايدة والطلب المكثف على المنتوجات المحلية الفلاحية أساسا . ومهما كان اتجاه هذه المنتوجات فان الإيالة التونسية تفوقت على بقية بلدان المغرب العربي في هذا المجال خلال هذه الفترة، كما ذهبت الى ذلك **فالنزي لوسات Valensi Lucette**.[24]

وقد حافظت المبادلات التونسية خلال هذه المرحلة على طابعها، إذ كانت تقوم على تصدير الحبوب و البقول الجافة و الزيوت و الجلود و الصوف و الشاشية... وغيرها. في حين تمثلت واردات الإيالة في المواد الأولية للحرف مثل الصوف الرفيع أو مواد الصباغة، الحرير والأقمشة وبعض المنتوجات الفلاحية مثل القهوة و السكر والتوابل... وغيرها. وتتم هذه المبادلات بشكل أساسي مع فرنسا وإيطاليا بالنسبة الى أوروبا ومع الشرق عبر الموانئ التجارية الهامة بالإمبراطورية العثمانية مثل الإسكندرية و أزمير والقسطنطينية.

وفي الوقت الذي كانت فيه الواردات تتم من ميناء حلق الواد، فان الصادرات من حلق الواد وبقية المدن الأخرى بنزرت و سوسة و صفاقس. حيث كانت السفن التجارية تأتي لتحميل المنتوجات الفلاحية التي تنتجها هذه المناطق، وهو ما أعطى هذه المدن دورا تجاريا سواءا على مستوى المبادلات الداخلية أو التجارية الخارجية، وهي من الملامح الأساسية للمجال الحضري.

أنظر ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف ...ج 4*، ص 255.

[24] Valensi(L), 1969, *Le Maghreb avant la prise d'Alger (1800-1830)* , France , p73.

وبالإضافة الى مدينة تونس، نشطت العديد من المدن وعرفت بتجارتها وأسواقها ذات الإشعاع الداخلي والخارجي، مثل مدينة القيروان التي كانت تتميز بآفاقها التجارية بحكم موقعها الذي يربط مناطق الساحل بالمناطق الداخلية، كما أنها محطة مهمة في مسلك التجارة الصحرواية الرابط بين الجنوب والشمال . ولعل ذلك ما يفسر الدور الذي أصبحت عليه أسواق هذه المدينة والحيوية التي تتمتع بها. إذ نجد بها عددا من الأسواق ذات الاختصاصات المتنوعة وقد شكلت هذه الأسواق مجالا لترويج السلع المنتجة بالمدينة أو من خارجها أي بالمناطق المجاورة. غير أنه وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بدأت تبرز نتائج التحول المجالي الذي تعيشه هذه المنطقة، والمتمثل في التراجع العمراني للمجال الزراعي الممتد بين القيروان والساحل والذي أصبح قفرا، وتحولت قرى عديدة الى مناطق مهجورة. وبإعادة تنظيم المجال العقاري والعمراني المحيط بالمدينة تأسست حولها مجموعة جديدة من القرى التي انشغل أهلها بالزراعات الكبرى و السقوية وهو ما يفسر ربما تراجع الإشعاع الذي شهدته هذه المدينة على المستوى التجاري مقارنة بالفترات السابقة.[25]

و حاولت المدينة استعادة نفوذها التجاري على المجال المحيط بها الذي أصبح مجال جذب بينها وبين المدن الساحلية المجاورة، حيث مثلت مدينة سوسة أهم هذه التجمعات الحضرية ذات الحيوية التجارية. فقد تعددت أسواقها المختصة منها ببيع المنتوجات الفلاحية، حبوب وزيوت وتوابل... وكذلك سوق للأسماك. وغيرها من الأسواق لتصل الى حوالي تسعة أسواق،[26] وكانت هذه الأسواق تعبر عن الحيوية الاقتصادية المميزة لهذه المنطقة. وهو ما أدى الى فاعلية تجارية على المستوى الخارجي من خلال الدور الذي قامت به في مجال التجارة الخارجية، نظرا لاحتوائها على عديد فنادق التجار الأوروبيين و باعتبار أن عديد البضائع تصدر انطلاقا من سوسة مثل الصوف والجلد والنحاس والزيت.

---

[25] البكري (أبو عبيد)،1857 ، *المسالك والممالك* ، الجزائر. ص 32.

أ و ت ، دفاتر عدد 3 ، 4.

[26] Chater (Kh) ,1978, « La Ville Tunisienne au XIX è siècle… » op.cit.. p 99.

ويمكن القول أن الفاعلية الإقتصادية لمدينة سوسة، مكنتها من التحكم في مجال شاسع ، وإن كان متغيرا حسب فترات الاستقرار الطبيعي والإجتماعي فانه تجاوز سوسة ليشمل منطقة الساحل.

وتعتبر بقية المدن الأخرى بالساحل الشرقي، مدنا تجارية وذات آفاق متوسطية بحكم انفتاحها على التجارة البحرية، فقد تميزت كل من المنستير بأسواقها المختصة في بيع الزيت والنسيج الذي جعل منها مجالا تجاريا نشيطا بالنسبة الى الأرياف والقرى المجاورة، وبالتالي منطلقا لتصدير الفوائض الإنتاجية وقد كانت هذه المدن ذات نشاط متميز خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. كغيرها من المناطق التونسية التي نشطت في مجال التجارة البحرية مع أوروبا وفرنسا بشكل أساسي، وهو ما يبرز من خلال تقارير ومراسلات القناصل والتجار الأجانب.[27] الذين عبروا على الظرفية التي كانت ملائمة بالنسبة الى تجارة الإيالة التونسية.

كما تعتبر مدينة صفاقس واحدة من هذه المدن التي كانت متميزة بنشاطها التجاري، واشتهرت بأسواقها العديدة والمتنوعة التي تجعل منها منطقة حضرية ذات ديناميكية داخلية مكنتها من القيام بدور أساسي في التجارة الخارجية بفضل علاقاتها مع الشرق والتي لم تأثر كثيرا بالتحولات الإقتصادية والسياسية التي عاشتها الإيالة التونسية والمتوسط خلال هذه المرحلة.[28]

يمكن القول أن بقية المدن بالمناطق الداخلية قد تميزت بتجارتها التي جعلت منها مراكز حضرية مستقطبة لمجالاتها المحيطة بها، قبلية وريفية وهو الدور الذي جعلها تمثل منطلقا لسلطة البايليك لتحويل هذه المجالات الى مناطق موفرة للفوائض الإنتاجية من جهة، و لجمع الجباية من جهة ثانية.

---

[27] A. N. P. , A. E. B. I 1143, 18 . Juin 1770.

A. E. B. III , 20 , 94 . Décembre 1785.

A. E. B. I , 1152, Avril 1786.

[28] Zouari (A),1990, *Les relations commerciales entre Sfax et le levant aux XVIIIéme et XIX éme siècle* , Tunis .

رغم أن المدينة مجالا للنشاط التجاري والحرفي فان هذه الأنشطة أساسية لفهم تطور المجال الحضري، فهي ليست وراء إشعاع المدينة ومدى فاعليتها حيث أن هذا الإشعاع يتضمن أسباب القوة وأسباب الضعف للاقتصاد الحرفي- التجاري الذي يتأثر بالتقلبات الداخلية والخارجية ولعل ليس أبلغ على ذلك ما عرفته مدينة تونس وربما عدد كبير من المدن بالإيالة التونسية أثناء الحرب الأهلية الباشية – الحسينية 1728- 1740م أو ثورة يونس باي على والده علي باشا سنة 1751م.[29] أو بسبب بعض الأوبئة مثل الوباء الكبير سنة1783-1784م.[30]

ج - الأنشطة الخدمية.

إنه من الضروري الحديث عن بقية الأنشطة المميزة للمجال الحضري، وذلك حتى تكتمل الصورة لهذا المجال من هذا الجانب. فإضافة الى الأنشطة الحضرية العديدة التي تتوفر بالمدينة، من تجارة وحرف نجد عددا من الخدمات، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمدن الكبرى أو بالحاضرة. و لعل ذلك ما يجعلنا نقول أن الخدمات كأنشطة مميزة للمجال الحضري أمرا على غاية من الأهمية. وذلك لسببين رئيسيين :

الأول هو أن المجال الحضري فضاء لبروز وتطور الخدمات ، وبالتالي فهي ترتبط بشكل رئيسي بالتحولات التي تعيشها المدن من حيث التوسع المجالي والزيادة الديمغرافية.

والثاني تعدد هذه الخدمات وتنوعها، جعلها تدريجيا ضرورية لتسيير وتنظيم هذا المجال، وبذلك التجأت الدولة الى أصحاب الأموال وذوي القدرة على مساعدتها على تحمل مسؤولية هذه الخدمات، ومن هؤلاء اللزامة الذين كان دورهم أكثر من أساسيا.

وسوف انطلق مما وفرته لنا المصادر بخصوص اللزم ذات العلاقة بالخدمات، فتجدر الإشارة الى أن هذه الخدمات كانت غايتها تنظيم المجال الحضري، أو تتصل به

---

[29] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف ....ج 2*، ص 137.

[30] نفس المصدر ، *ج 3*، ص ص 14،15.

بشكل غير مباشر. مثل السّبابل و الشوارع و الفنادق و الحوانت و الكوش و "الطبالة".... وغيرها.

وكانت هذه الخدمات العديدة أما يتم توليها من طرف مسؤول إداري أو تعطى في شكل لزم، وربما ما يؤكد لنا الدور المتزايد لهذه الفئة في علاقة بالمجال الحضري.[31] كما تشير الوثائق الى الدور الكبير الذي كانت عليه هذه الخدمات ضمن المجال الحضري، ولعل الخدمات المتصلة بالحاجيات الأساسية للسكان هي الأكثر أهمية مثل الكوش والسبابل والنواعر والحمامات.

حيث نجد أن المحاسبة على هذه الخدمات تكون عادة على مدة طويلة أي عامين وأكثر وهي ترتبط برغبة الدولة إيجاد من يوفر لها إشرافا جيدا على هذا النوع من الخدمات، الذي يكون فيه مستوى الربح ليس كبيرا على الأقل بالنسبة الى القرن الثامن عشر. حيث تولى عامر بن سلامة وكالة السبابل بمدينة تونس لمدة عامين إثنين إلا شهر سنة 1773م بـ 1186ريال، كما تولى السبع نواعر عن مدة أربعة أعوام أولها سنة 1775م.[32]

ولعل من الخدمات التي كان يقوم بها اللزامة كذلك ، الإشراف على مصالح البايليك بالمدن الكبرى. حيث يتكفل اللزامة بمتابعة هذه الخدمات الى حد دفع أجور القائمين بها. إذ صدرت الى عياد بن عياد في شهر أكتوبر 1821م تذكرتين، الأولى قدرها 750ريال " ...من مطالب المكان [المنستير]...تسبقة للمعلمين حجارة الأحرش لمصالح البايليك ..." والثانية 1/2 262 ريال في " ... عوض تذكرة في مرتب المعلم والقلفات عن شهر التاريخ ..."[33] كما دفع 1/2 104 ريال في شهر نوفمبر 1821م لفائدة " معلم طواب وعشرة نوابلية خدموا بطاحونة سيدنا الجديدة اثنين وعشرين يوما "، 1/4 476 ريال في ديسمبر 1821م.

---

[31] Chérif(M-H), 1984-1986, *Pouvoir et société* ....op.cit. T II p 287.

[32] أ و ت ، دفتر عدد 2070 ص ص 108، 109 .

[33] أ و ت، دفتر عدد 422 ص ص 5 ، 10.

" ... عوض تذكرة الوكيل في أجرة الكوبابجية على ما صنعوه كوب وغيرها لمصالح البايليك ".[34]

كما أشرف هؤلاء اللزامة والقياد على التكفل بشراء مواد بناء متنوعة لفائدة البايليك، ولعل من أهمها التي أقيمت بقصر باردو بعد 1815م. حيث أدى قايد المنستير في شهر جانفي سنة 1822م مبلغ 400 ريال " ...حق ألف بلاطة مالطي مشترى من النصراني بانووط لفرشة ممشة الأسعد سيدي مصطفى باي وغيرها " و675 ريال في مارس 1822م مقابل " ...حق رخام مسرس مشترى من النصراني سبلير لكسو علو ".[35] كما صدرت تذكرة قدرها 3/4 1325 ريال لعامل الوطن القبلي في ماي 1825م "...حق بلار ومسمار وأدهان وغير ذلك لمرمات باردو المعمور ".[36]

وقد تجاوزت الخدمات التي كان يقوم بها هؤلاء، الخدمات العادية لتشمل في القرن التاسع عشر حتى تمويل المؤسسة العسكرية، بالمواد الغذائية والملابس والأغطية والأحذية ... وغيرها.

ومهما يكن من أمر فإن المجال الحضري بمكوناته الإقتصادية خاصة، يبقى شديد الارتباط بما يتوفر به من إمكانيات بشرية قد تقوم بتفعيله على الوجه الأكمل ورهين عدد من العوامل المفسرة لتطوره .

2 ـ الوزن الجبائي معيار لتصنيف المدن .

ليس من السهل تصنيف المدن والقرى التونسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتمييز بينها وخصوصا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر حيث نجد عددا من التجمعات السكانية التي يتجاوز سكانها بعض المدن في جهات مختلفة من الإيالة التونسية خلال هذه المرحلة ، فكان من الضروري البحث عن معايير جديدة للتصنيف بين المدن، ولعل الوزن الجبائي من الأساليب التي يمكن اعتمادها للتمييز بين المدن خصوصا وأن الجباية شهدت خلال القرن الثامن والتاسع عشر عددا مهما من التحولات.

---

[34] أ و ت، دفتر عدد 422 ص ص 27، 41.

[35] أ و ت، دفتر عدد 422 ص ص 60، 90.

[36] أ و ت، دفتر عدد 430 /5 ص 99.

أ ـ تصنيف المدن حسب المطالب الجبائية.

يتم توزيع المطالب على السكان حسب الظروف الاقتصادية التي تتميز بها الإيالة التونسية، لذلك لم تكن مستقرة من حيث القيمة ، كما أنها اختلفت من منطقة الى أخرى وفقا الى العديد من المعطيات من أهمها الحركية الاقتصادية والثروات الطبيعية ، إضافة الى حجم سكان المدن وقيمة ممتلكاتهم .

جدول عدد 12 : تطور الوزن الجبائي لبعض المدن والقيادات بين 1124ه /1712-1713م و 1173ه/1759-1760م .[37]

السنة	المنطقة	القيمة (دنانير)
1712-1713م	سوسة ووطنها	50865 ¾
1712-1713م	المنستير (بما فيها المهدية)	49493 ¾
1735-1736م	تبرسق ووطنها	25050
1735-1736م	سوسة ووطنها	32448
1735-1736م	المنستير (بما فيها المهدية)	39416 ¾
1740-1741م	صفاقس	15116
1740-1741م	سوسة ووطنها	49447
1740-1741م	المنستير	39416 ¾
1741-1742م	صفاقس	17775 ¾
1742 -1743م	سوسة ووطنها	49447
1742-1743م	المنستير	39416 ¾
1742-1743م	صفاقس	17775 ¾
1743-1744م	المنستير	15323¾
1743-1744م	سوسة ووطنها	49447
1743-1744م	صفاقس	15116
1744-1745م	تبرسق ووطنها	18854 ½
1744-1745م	سوسة ووطنها	49447
1744-1745م	المنستير	39416¾
1744-1745م	صفاقس	15116

[37] اعتمدت في انجاز هذا الجدول عددا من الدفاتر ، 4- 15-26-39-42-77-84-87.

ولزم مختلفة تتراوح قيمتها بين 300 و 3500 دنانير وهي جزءا أساسيا من مطالب المنطقة إضافة الى ضرائب متنوعة فرضت على السكان وممتلكاتهم من قانون و لزم وضريبة هوى وضيافة الباشا...إلخ.

وقد قدرت مطالب المنستير بما فيها المهدية في نفس الفترة ب ¾ 49493 دنانير، وهي تحتوي على مجابي ولزم وضرائب أخرى متنوعة .

وقد تراجعت قيمة المطالب في السنوات الموالية وكانت أكثر وضوحا بالمدن ، إذ تراجعت المطالب التي على سوسة مثلا الى 32448 دنانير سنة 1735-1736م وقد شمل هذا التراجع كل من تبرسق والمنستير الى ما قيمته 39416¾ دنانير ، ويأتي هذا التراجع في ظرفية خصوصية بالإيالة التونسية وهي فترة اضطراب سياسي و اجتماعي بسبب الصراع بين حسين بن علي وابن أخيه علي باشا. ولئن حافظت على انخفاض قيمتها طوال فترة علي باشا (1735-1756م) بإستثناء السنوات الأخيرة لحكمه حيث ارتفعت بسبب الظروف الطبيعة الملائمة وكثافة استغلال للبلاد نظرا لحاجة البايليك الى النقد ، ولعل ما يؤكد هذا التوجه المحاسبة للقياد على المطالب لمدة طويلة ثلاث سنوات بالنسبة الى المنستير بين 1747-1750م وقد بلغت القيمة الجملية لهذه المطالب 170353دنانير.[41] ونفس الإجراء بالنسبة الى مطالب صفاقس على محمد السيالة لنفس الفترة بما قيمته ¾ 72187 دنانير.[42]

كما أن الحاجة الأكيدة الى النقد في هذه الفترة تتأكد من خلال الإجراءات العديدة التي شملت المراقبة الإقتصادية للأنشطة وتوظيف الأداءات واللزم بشكل كبير بالمدن وخاصة بمدينة تونس حيث بلغ المقبوض على أملاك ربض باب الجزيرة 1800ريال سنة 1172ه/1758-1759م . وارتفع عدد اللزم وزادت قيمتها . لتبلغ لزمة الباطان 100ألف ريال سنة 1170ه/ 1756-1757م و لزمة دار الجلد 101ألف ريال سنة 1171ه/ 1757-1758م .[43] هذا وقد ارتفعت لزمة الخمر من 32ألف ريال الى 27 ألف

---

[41] أ و ت ، دفتر عدد 53 ص 94.

[42] أ و ت ، دفتر عدد 53 ص 105

[43] أ و ت ، دفتر عدد 110 ص ص 71، 83.

ريال خلال سنة واحدة أي بين 1170ه/ 1756-1757م و 1171ه/ 1757-1758م .[44] ولعل ما يفسر هذه العلاقة بين الظرفية وتكثيف الجباية بالاعتماد على الوكلاء عوض عن اللزامة لمراقبة الأنشطة الحضرية الهامة ذات المداخيل الكبرى كما هو الشأن بالنسبة الى الباطان أو دار الجلد أو فندق البياض أو فندق الغلة بمدينة تونس خلال فترة علي باشا.[45]

وقد عادت المطالب الى مستواها الأول وترتفع خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر مع عودة أبناء حسين بن علي الى الحكم انطلاقا من 1756م ، بكل المناطق المستقرة والتي لم تكن جزءا من الصراع الباشي الحسيني . وتعتبر فترة علي باي (1759-1782م) وابنه حمودة باشا (1782-1814م) ، مهمة في تعامل البايليك مع الأهالي بالنسبة الى الجباية حيث لم ترتفع الضرائب بل ارتفعت قيمة اللزم وطرق توليها وخلاصها من طرف الدولة .

ب ـ الأداءات على السكان وممتلكاتهم .

تتحصل الدولة على مجموعة من الضرائب من السكان، نجد لها أثرا في الوثائق الأرشيفية، وهي في أغلب الأحيان جماعية مثلما هو الشأن بالنسبة الى المطالب التي تعود الى أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر. ومن خلالها يمكن فهم السياسة الجبائية للبايليك وأساسا اذا ما اتصل ذلك بالمدن .

*** الضرائب العادية :**

تشمل هذه الضرائب المطالب التي تدفع على الأشخاص وأملاكهم وعلى أنشطتهم الإقتصادية . ويبدو أن المطالب العادية موروثة منذ العهد المرادي، ولعل بعضها كان متعارفا في نهاية العصر الحفصي. وقد شهدت الجباية تغييرا طفيفا أثناء الفترة الحسينية من ناحية عدد الوحدات الجبائية ونوعية الضرائب واللزم . ويمكن القول أن استقرار قيمة الضرائب العادية لا يعني جمود الهياكل الإجتماعية وقلة تنقلات السكان وركود الأوضاع

---

[44] أ و ت ، دفتر عدد 110ص ص 73، 78.

[45] أ و ت ، دفاتر عدد 22-23-29-34.

الإقتصادية أواستقرارها ، بقدر ما يعكس توازن خزينة البايليك في فترات لم تكن فيها ضرورة لمراجعة النظام الجبائي عامة وخصوصا خلال فترة حمودة باشا .[46]

تحتوي هذه المطالب العادية على مجموعة من الضرائب متفاوتة كثيرا من حيث قيمتها ، وهي تتعلق في جملتها بالوزن الديمغرافي للتجمعات القروية و الحضرية وما يملكه السكان من عقارات وقطعان ماشية . وتتمثل في المجبى، القانون ، فرضة البرادع زكاة الغنم محصول الحكر ومجموعة من اللزم ، ولها مكانة هامة داخل المطالب القارة .

- **المجبى :** وهي من الضرائب الشائعة بالايالة التونسية وقد راعت السلطة عند ضبطها للجباية خصوصيات المناطق الجغرافية والجماعات البشرية ، إذ يعكس المجبى قوة المجموعة (مدينة ، قرية ، قبيلة ، عرش) اقتصاديا و ديمغرافيا من جهة وسياسة البايليك من جهة ثانية. ويبدو من الدفاتر الجبائية أن عبارة المجبى استخدمت في غالب الأحيان للدلالة على جملة الاداءات التي تهم المستقرين والرحل وشبه الرحل ، باعتبار وزنهم الإجتماعي ومميزات نشاطهم الإقتصادي وثروتهم المادية ونوعية علاقتهم بالمخزن .

وتتفاوت قيمة المجبى حسب المجموعات ، ولعل ذلك يعود أساسا الى تباين وزنها الديمغرافي وثروتها الحيوانية ومكانتها في استراتيجية الدولة. وهذا ما يفسر أن قبائل كبيرة تؤدي مبلغا محدودا ، وبعض التجمعات الصغيرة تدفع مجبى مرتفعة نسبيا كما هو الشأن بالنسبة الى قرى مثل تبلبة 1519 دينار ، والمكنين 1101دينار، والبقالطة 1267دينار. خلال القرن الثامن عشر، وهي مرتفعة مقارنة بمجموع مطالب قيادة المنستير التي قدرت 14422دينار . في حين بلغت قيمة المجبى على أهل سوسة 595دينار من مجموع 14673 دينار.[47] وقد تم اعتبار "المجبى" بمنطقة الساحل ضريبة شخصية فرضت على الرقاب كما هو الحال بالنسبة الى المنستير هناك أشخاص وظف عليهم المجبى بصفة فردية. في حين العقارات وغيرها من الأملاك وظفت عليها أداءات

---

[46] رشاد (الإمام)، 1980، *سياسة حمودة باشا* ....ص ص 304، 307.

Chater (KH), 1985, *Dépendance et mutations*…op. cit .,pp31-39.

[47] أ و ت ، دفاتر عدد 26، 290 ، ص 264.

خاصة أبرزها ما يتعلق بغابات الزياتين. كما استعملت العبارة للدلالة على جملة المطالب القارة لسكان بقيادتي سوسة والمنستير .[48]

وقد وقع إدماج مقدار القانون والمجبى بالنسبة لبعض الوحدات خاصة بقيادة المنستير. ولئن كانت المجبى من أقدم الضرائب التي عرفتها الإيالة في العهد العثماني ، يبقى محتواه غير دقيق نظرا لما له من خصوصيات حسب المناطق ولعل هذا الأداء لم يتخذ منذ البداية الشكل الذي نجده بمصادرنا المتصلة بالقرن التاسع عشر ، سواء من حيث المفهوم أو التوزيع .

ولا تبين الوثائق المقاييس المعتمدة في تقسيم المجبى ، فهل أنه كان يوزع حسب الوزن الديمغرافي لسكان القرى أم استنادا الى ثروتهم المادية وعلاقتهم بالسلطة ؟ ويذكر **الأستاذ محمد الهادي الشريف** أن المجبى وزع على أصحاب العائلات بإعتبار عدد الأشخاص ومقدار الأملاك التي بحوزتهم . كما يرى **الأستاذ عبد الحميد هنية** أن المجبى فرض في أواخر القرن السابع عشر على المجموعات العائلية " بيت" ، "زمالة" ، أي عكس ما حدث في القرن التاسع عشر عندما أصبح يوزع على حساب الرقاب.[49] ويبدو أن المقدار الفعلي للمجبى لم يكن ثابتا ، نظرا لاستقرار قيمته الجملية من جهة والتحولات الديمغرافية للوحدات الجبائية وتنقلات السكان من جهة أخرى .

وانطلاقا من التعريف الذي يقدمه **الأستاذ محمد الهادي الشريف**، لضريبة المجبى على أساس " أنها ضريبة مباشرة مفروضة أولا على الذكور البالغين، وعلى الأملاك

48 Bachrouch (T), 1972, « Sur la Fiscalité Muradite : Présentation d'une source et des premiers résultat d'une enquête en cours. » in *Les Cahiers de Tunisie*, T XX ,N° 79-80, pp 125-146.p 129.

Valensi (L),1977, *Fellahs tunisiens...* op.cit, .pp520-521.

Bouzgarou-Larguech (D), 1993, *Waten El Monastir : Fiscalité et Société (1676-1856)*,pub, faculté des lettres de la Manouba , Tunis , pp124-125-126.

49 Cherif(M-H), 1984 , *Pouvoir et Société*....op.cit, T1, pp 352-353.

Henia (A), 1980, *Le Grid : ses rapports avec le Beylik de Tunis (1676-1840)*, Tunis, p 73.

الهامة، أي أكثر من الحد الأدنى للعيش". [50] يمكن القول أن المجبى مصطلح جبائي يجمع في نفس الوقت الأشخاص و أملاكهم.

ومن خلال الوثائق الأرشيفية أي دفاتر المقبوض والمصروف نلاحظ أن المجبى وفي جزء هام منها ضريبة موظفة على الأشخاص، وهناك معطيات دقيقة توفرها الدفاتر بالنسبة الى أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.[51] وخاصة اثر التحوير الجبائي الذي قام به شاكير صاحب الطابع في 1837م. [52] والذي من نتائجه الإعلان عن ضريبة موحدة، وذلك ما دفعه الى إجراء إحصاء لسكان منطقة الساحل . وهذه الضريبة الموحدة التي تجمع الضرائب الرئيسية، عادية و غير عادية وضرائب العادة التي تدفع نقدا. (منها ضريبة المجبى، راتب دار الباشا، سخرة، مقطع، خيل-شوك...) موظفة على الأشخاص وعلى أملاكهم.[53]

- **القانون :** أداء يتعلق بالزياتين التي لها دور كبير في اقتصاد أرياف منطقة الساحل والعلاقات الإجتماعية التي تحكمها، كما أنها توفر زيوت يتم استعمالها في الصادرات.

ولئن كنا لا نمتلك معلومات واضحة حول مصدر هذا الأداء وتوزيعه في البداية ، فإننا نكتفي بالقول أنها فرضت في بداية حكم الدايات ويقول **ابن أبي الضياف** أن سكان الساحل كانوا " ...يؤدون على كل شجرة منه نزرا يسيرا من النواصر ، أثمر أو لم يثمر ، يسمى القانون . وذلك على عهد عثمان داي .وعد سائر شجره ، وكل ما غرسوه بعد هذا القانون لا قانون عليه."[54] و يبدو من الوثائق أن هذا الأداء ليس خاصا بمنطقة الساحل فقط ، بل كان مفروضا على أشجار النخيل بواحات الأعراض.[55] ويقترن "القانون " أساسا بالمكانة الإجتماعية للملاكين وعلاقتهم بالبايليك ، ومن المحتمل أن كثافة الأشجار أي

---

[50] Chérif , (M-H) , 1984-1986, Pouvoir et société…..T I , op.cit. p352.

[51] أ و ت ، دفتر عدد 211، 2435.

[52] أ و ت ، دفتر عدد 2435.

[53] Bouzgarrou-Larguéche , (D), 1993, *Wtan Al Munastir* …op.cit ,. p 165.

[54] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف* ...، ج 3 ، ص ص 168-169.

[55] Bachrouch (T), 1972, « Sur la Fiscalité Muradite… op.cit , p 131.

عدد الزياتين الموجودة بالحيازات أو الغابات هي القاعدة المعتمدة لضبط "قانون " الرعية.

وفي هذا الإطار فإن أهل مساكن كانوا يؤدون في أواخر القرن السابع عشر 1474دينار على غابتهم ، بينما تحمل أهل جمال 2744½ دينار رغم امتلاكهم أقل زياتين. ولعل ذلك يعود الى كون أهل مساكن وفئة المرابطين والأشراف كونوا فئة مميزة داخل المجتمع التونسي بصفة عامة بحكم انتسابهم الى بعض الزوايا.[56] وبالتالي فإن قيمة القانون اختلفت في العصر الحديث من قرية الى أخرى ، ولعلها تباينت أيضا من ضيعة الى أخرى حسب مركز صاحب الضيعة .

- **زكاة الغنم :** إن الزكاة من الوجهة الشرعية يدفعها الأغنياء لفائدة بيت مال المسلمين ، كي تصرف في مصالح فقراء الناس والمساكين منهم . واعتبرها الفقهاء من الأمور الواجبة على المسلم بإعتبار شروطها ، فإنكارها يؤدي الى الخروج من الدين ويستوجب القتل .

واستحوذ البايليك على مدخول هذه الضريبة وحولها لفائدته ، واعتبرها ضمن موارد الخزينة. فقد أخذ الزكاة من الرعية بعدة تسميات غير متناغمة رغم عدم تناقضها من الناحية الجوهرية ، مثلا " زكاة وطن سوسة " ، " زكاة الغنم التي على الوطن" ، "عليهم زكاة" و "تحصل من الزكاة"...وغيرها. [57] وتعود عدم وحدة الصياغة المعتمدة بالنسبة الى هذه الضريبة الى عدم وحدة الإدارة والقائمين عليها . هذا وقد تحمل سكان القيادات هذا النوع من الضرائب ، مثال سكان قيادة سوسة خلال العصر الحديث " زكاة الغنم " بإستثناء سنة 1150ه/ 1737-1738م ، ولعل ذلك يرتبط بظرفية الحرب الأهلية بين الباي وابن أخيه علي باشا.[58] وقد كانت قيمتها في أواخر القرن السابع عشر تقدر بـ600دينار ، لكنها تراجعت في العهد الحسيني ، إذ هبطت في بداية القرن الثامن عشر الى 300 ريال ثم الى 100ريال كما هو بالنسبة الى جهة المنستير انطلاقا من 1150ه/

---

[56] رقية(مراد) ،1987، *الوضع الجبائي بالبلاد التونسية* ....ص ص 28 ، 29.

[57] رقية(مراد) ، 1987، *الوضع الجبائي بالبلاد التونسية* ....ص ص 32-33-72-74.

[58] Cherif(M-H),1984 -1986, *Pouvoir et Société*....op.cit , T 2 p 122.

1737-1738م .[59] غير أن تدهور قطاع تربية الماشية بالمناطق التي تنقصها المراعي الطبيعية هو الذي يفسر التخفيض كما تتنزل في اطار الإجراءات التي اتخذت إثر الحرب الأهلية في القرن الثامن عشر. هذا وقد حدد مقدارها بشاة واحدة اذا كانت من 40ال 120رأس غنم ، وشاتان اذا تراوح القطيع بين 121و200رأس . بينما تصير قيمتها ثلاث شياه حينما يصبح عدد الاغنام من 201الى 300شاة ، و إذا تجاوز القطيع 300راس يدفع صاحبه شاة واحدة على كل مائة رأس.[60]

- **العشر :** وهي ضريبة عينية مفروضة على الحبوب، قمح وشعير. ويتم احتسابها حسب المساحة المزروعة، ويتم اعتماد "الماشية" كوحدة قيس (حوالي 10 هكتار).

وما تجدر الإشارة إليه أن الدراسات المخصصة للنظام الجبائي بالايالة التونسية، تقدم العشر على أساس أنها ضريبة تختلف حسب المناطق، ومن فئة اجتماعية الى فئة أخرى.[61] واختلاف العشر خلال القرن الثامن عشر، دليل على عدم انتظام المحصول خاصة وان الحبوب شديدة الارتباط بكميات الأمطار.

هذه الضرائب العادية تعتبر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أساس النظام الجبائي بالايالة التونسية، وربما أكثر من ذلك تمثل المداخيل الأساسية التي تحصل عليها الدولة. وهي بذلك تتكامل مع مجموعة أخرى من الضرائب المتنوعة والتي نجدها بالمناطق التي تتميز بالاستقرار.

*** - الضرائب غير العادية.**

- **الخطايا :** وهي ما تفرضه الدولة على الأفراد أو المجموعات، عند مخالفتهم للقانون على المستوى الإقتصادي، السياسي. ويتم ذلك عبر الأعوان المحليين، وتكون هذه الخطايا نقدية، ولعل تعدد التجاوزات تفسر الارتفاع المتواصل لهذه الخطايا التي تعبر في أحيان كثيرة عن علاقة السلطة بالرعية وخاصة بدواخل البلاد، هذا ويمكن القول إنها

---

[59] أ و ت ، دفاتر 15، 61، 63.

Bouzgarou-Larguech (D), 1993, *Waten El Monastir* …op.cit, p 148.

[60] رقية(مراد) ،1987، *الوضع الجبائي بالبلاد التونسية* ....ص ص 32-33-72-88.

[61] Bachrouch , (T) ,1977 , *Formation Sociale Barbaresque* ….op.cit. , p 147.

ترتفع ليس فقط في حالات التوتر الاجتماعي وإنما عندما تكون الدولة في حاجة الى مداخيل إضافية .

كما يمكن أن تدفع هذه الخطايا عينية، كما هو الشأن بالنسبة الى سكان المكنين حيث فرضت عليهم خطية قدرها 2500 مطر زيت، بسبب الخصام الذي دار بينهم وبين سكان صيادة الذين عليهم خطية قدرها 250 مطر زيت، وعلى أولاد حميدة بالمكنين 250 مطر زيت خطية، لنفس السبب. وكل ذلك في 1769-1770م.[62] ومهما كانت أهمية هذه الخطايا في مداخيل الدولة فإنها لم تكن واضحة المعالم من حيث القيمة أو حسب درجة خطورة التجاوزات التي فرضت عليها.

- **الدوايا :** (ج دية). تدفع شرعا الى أهل القتيل فهي ضريبة الدم، لكن ما نلاحظه في وثائقنا، أن الدية يتم اقتطاعها من طرف أعوان البايليك إذا فهي جزء من مداخيل الدولة، يتم الحصول عليها كلما هناك عملية قتل، يتم الإخبار بها من طرف الأعوان وهي مدّونة في دفاتر خاصة أو نجدها في القرن الثامن عشر ضمن محاسبات القياد على مطالبهم. ومهما كانت المداخيل التي تحصل عليها الدولة من الدوايا فان هذه الضريبة لها أكثر من رمزّية، فهي دليل على مدى مركزّة السّلطة، و قدرتها على فرضّ العقوبّات على المخالفين. ونجدها بمناطق عديدة من الإيالة باستثناء المدن الكبرى مثل الحاضرة أوالقيروان...[63] إذا يمكن القول أن هذه الضريبة، هي الشكل القديم للدية لكن توجه الى خزينة الدولة، حيث لا نجد أي إشارة في وثائقنا، الى أن أهل الضّحية يتلقون جزءا من هذه الدية مهما كانت قيمتها.

وما تجدر الإشارة إليه أن الخطايا و الدوايا تتغير قيمتها خلال الفترات، التي تتميز بالاستقرار أو عدمه. وانطلاقا من علاقة السلطة بالرعية.

وإضافة الى هذه الضرائب التي ذكرناها نجد عددا آخر من الضرائب المتنوعة والتي تختلف أهميتها، أولا من حيث القيمة وكذلك من حيث تواصلها، حيث تحتجب في فترات مختلفة بسبب الأزمات الإقتصادية و الإجتماعية. كما أنها تختلف حسب المناطق وفقا

---

[62] أ و ت ، دفتر عدد 142، ص 145.

[63] ابن عبد العزيز (حمودة) ، (مخطوط عدد 1794)، *الكتاب الباشي* ...، ص ص 367، 368.

لعلاقة السلطة بالمنطقة موضوع الاهتمام، كما هو الشأن بالنسبة الى منطقة الساحل. حيث نجد ضرائب عديدة ومتنوعة، لها أهمية في المداخيل التي تتحصل عليها خزينة الدولة.[64] مثل ضرائب العادة، كضيافة القايد، أو ضيافة الباشا ومونة المحلة. كما نجد عددا من الضرائب الأخرى المتنوعة مثل فرضت البقر، زكاة الغنم، لحمية، الرمية، وقياس الوطن... وهي بدورها هامة وتكمل النوع الأول من الضرائب لتشكل المطالب الجبائية بمنطقة الساحل.

وسواء كانت ضرائب قارة أو غير عادية، فإن **الأستاذ محمد الهادي الشريف** يعتبرها مهمة، لدراسة المجال لأن المجال منظم وفقا للتقسيمات البشرية أكثر منها الطبيعية، فهو منظم إذا حسب جغرافية المداخيل، وهذه المداخيل سواء كانت عينية أونقدية تقيم على أساس أنها مداخيل دائما في شكل نقود عندما تصل الى خزينة الدولة .[65]

ومهما اختلفت قيمة هذه الضرائب حسب أهمية المنطقة، فإن الحصول عليها أووصولها الى خزينة الدولة يطرح العديد من التساؤلات بخصوص دور "الخلاصة " أو أعوان الدولة في نجاح هذه المهمة. خصوصا إذا ما تعلق الأمر بمناطق بعيدة عن المركز قبلية كانت أو مستقرة كما هو الشأن بالنسبة الى أولاد بوسالم أو مناطق أخرى مثل ماطر، تبرسق أو الأعراض. وهي بدورها تدفع ضرائب عديدة ومتنوعة الى خزينة الدولة.

ويمكن القول أن المجبى أكثر الضرائب انتشارا تعتبر كذلك الأهم من حيث المداخيل وتعول الدولة على هذه الضريبة خصوصا بالنسبة الى مناطق القبائل البعيدة، فهي تدفع قيمة إجمالية حسب الإمكانيات البشرية والقدرات الإقتصادية. وهي تمثل دائما القيمة الأكبر فيما تدفعه الى الدولة على الأقل الى النصف الأول من القرن الثامن عشر. حيث تقدر قيمة المجبى الذي دفعته ورغمة 3400 ريال من مجموع 5300 ريال (أي

---

[64] سوف يقتصر هذا العرض على ذكر هذه الضرائب لإبراز المداخيل التي توفرها للدولة ، ولإعطاء فكرة عن طبيعة هذه الضرائب أنظر لاحقا ، الجزء الثاني : عنصر ، الإصلاحات الجبائية وانعكاسها على ممارسة الإلتزام .

[65] Chérif , (M-H), 1983, « Pouvoir Beylicale et contrôle de l'espace dans la Tunisie du XVIII et débuts du XIX siècle . » , in *Annuaire de l'Afrique du nord* , 1983, Edition du C.N.R. S , 1985 , p 50.

قرابة 2/3)، في حين دفعت غمراسن 900 ريال من مجموع 1490 ريال(حوالي62 %)، في حين لم تمثل الدوايا والخطايا إلا 10 % .[66]

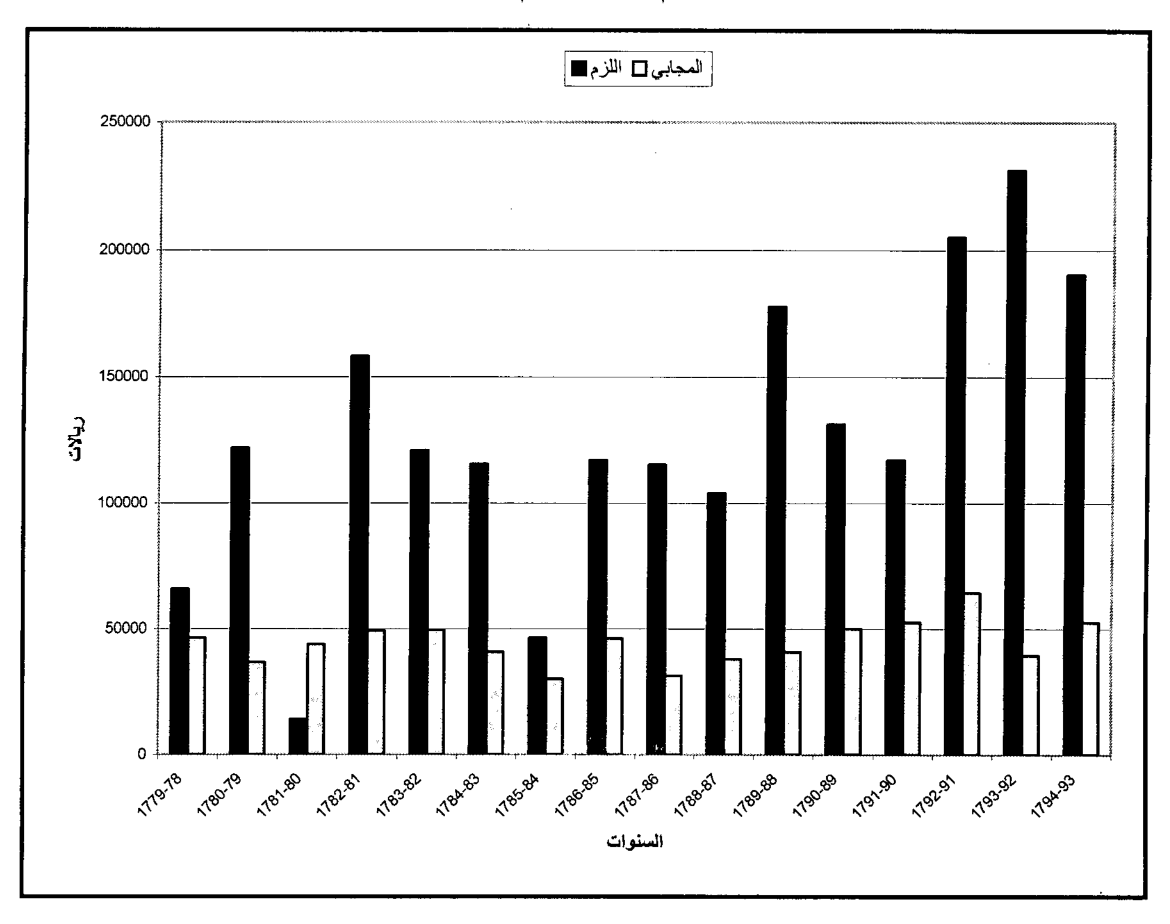
ويبرز من خلال هذا العرض أن هذه الضرائب المباشرة تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة الى مجموع المداخيل سواءا كانت مصادرها مناطق القبائل والأرياف أو المدن. ولكنها تتميز بعدم الإستقرار والانتظام لأنها شديدة الارتباط بالمنتوج الفلاحي الذي تحكمه عوامل مختلفة. وهو ما يفسر محاولات البايليك البحث عن أساليب أكثر انتظاما، وفي هذا الإطار تأتي الإجراءات التي اتخذها حسين بن علي، والمتمثلة في التخفيض من الضرائب العادية ليفسح المجال الى طرق وأساليب جديدة من الاستغلال تتلاءم مع متطلبات هذه المرحلة وتطور علاقة السلطة بالأهالي.

وفي هذا الإطار نفهم هذا الارتفاع للمداخيل التي أصبحت توفرها اللزم الى خزينة الدولة انطلاقا من النصف الثاني للقرن الثامن عشر، عند مقارنتها ببعض الضرائب الأساسية والمباشرة مثل المجبى.

---

[66] Chérif , (M-H) ,1984 , *Pouvoir et société*.....T I , op.cit. p353.

رسم عدد 11 : تطور مداخيل اللزم والمجابي خلال الفترة الممتدة، بين 1778م و 1794م .[67]



ج ـ الضرائب على الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية .

تتكون هذه المجموعة من أداءات يخص بعضها أنشطة تجارية محددة ، أو أنشطة مختلفة تتعاطاها فئات اجتماعية معينة . وقد أوكلت الدولة منذ القرن السابع عشر مهمة استخلاص هذه الأداءات الى الخواص ، لذلك وردت في شكل لزم . ومن أكثر اللزم انتشارا والتي من خلالها يمكن التمييز بين المدن والتجمعات السكانية : لزمة الدخان ، لزمة العلامات والمواشط، لزمة المرسى، لزمة الكمانية ، لزمة الأسواق ، لزمة جرة الزيت.....وغيرها.

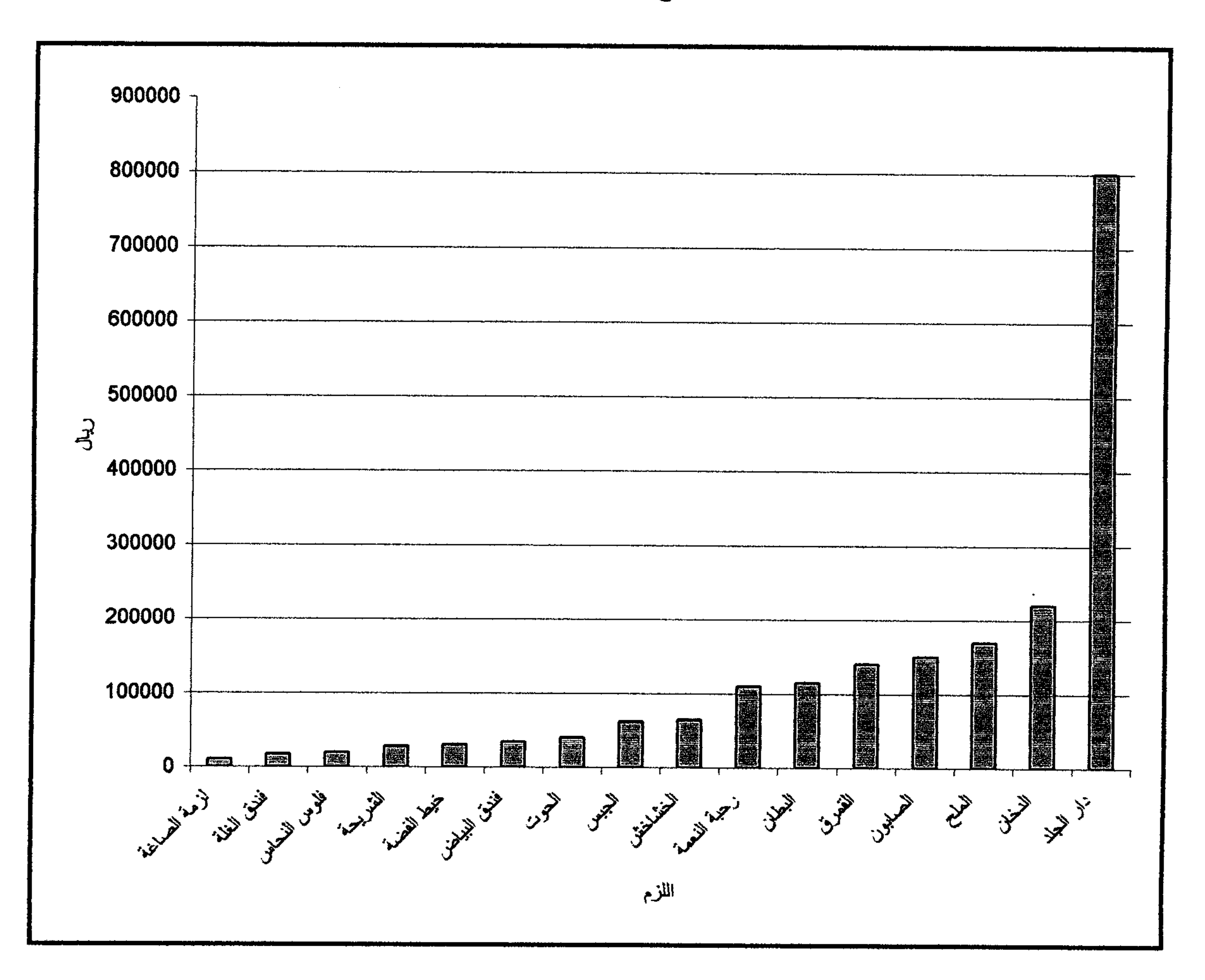
ولعل من اللزم الحضرية التي عرفت بأرباحها الكبيرة والتي كانت بيد وجهاء وأثرياء الإيالة التونسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، نذكر لزمة دار الجلد و

---

[67] أ و ت ، دفتر عدد 211.

لزمة القمرق و لزمة البطانات ولزمة الحوت ولزمة فندق الغلة... وغيرها وقد تميزت هذه اللزم بقيمتها الكبيرة وهو ما يبرزه الرسم البياني التالي لمتوسط اللزم الحضرية بمدينة تونس في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

رسم عدد 12 : متوسط قيمة بعض اللزم الحضرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر.[68]



ومما تجدر الإشارة إليه أن أغلب اللزم الحضرية خلال هذه الفترة قد تجاوزت قيمة كل منها 50 ألف ريال، باستثناء لزمة فندق البياض ولزمة الشريحة و لزمة الحوت ولزمة خيط الفضة ولزمة الصاغة ولزمة فلوس النحاس. وهي لزم متصلة بأنشطة عادية موجهة للأفراد، في حين أن بقية اللزم الأخرى أكثر من 50 ألف ريال وتصل إلى 220 ألف ريال مثل لزمة الدخان أو الى 800 ألف ريال مثل لزمة دار الجلد وهي لزم

---

[68] أ و ت، دفاتر عدد 291، 320، 332، 396، 421، 3/2250.

متصلة بأنشطة محتكرة من الطرف الدولة، أو موجهة إلى التسويق الخارجي كما هو الشأن بالنسبة إلى لزمة دار الجلد.

يمكن القول أن التميز الإقتصادي للمجال الحضري جعل هذه اللزم أكثر مساهمة في تنظيمه، الشيء الذي نعتبره مدعما لأهمية المجال الحضري ومميزا له .

II - أهمية المجال الحضري .

لقد بلغت المدينة التونسية مستوى من التنظيم متماشيا مع التطور الإقتصادي الذي عرفته الإيالة خلال القرنين الثامن والتاسع عشر. ولعل عناصر المدينة معبرا أساسيا عن التنظيم والهيكلة التي بلغتها المدينة على المستويين المجالي والبشري.

1 - فضاء منظم و مهيكل .

يحيل اسم إيالة تونس خلال العهد الحديث إلى "مقاطعة إدارية" أو "ولاية" تابعة للمركز باسطنبول و تشير هذه التسمية، الى مقاطعة إدارية فاقدة لاستقلالها يحكمها وال يمثل السلطان العثماني.[69]

و تحولت البلاد التونسية منذ منتصف القرن السادس عشر، إلى مجرد ولاية تابعة للعثمانيين. الذين كانوا يطلقون تسميات على الولايات التابعة لهم، بأسماء المراكز الحضرية التي نجد بها الهيئات الممثلة للسلطة أو للشرعية العثمانية ، فيها يستقر الجيش الانكشاري و المؤسسات المسيرة للبلاد مثل الديوان. كما أنها مقر للوالي أو الباشا والقاضي أفندي و يمكن القول أنه بهذه الصفة ألحقت البلاد ببقية الولايات التابعة للإمبراطورية العثمانية وضعت من حيث التسمية كغيرها من الولايات الجزائر، طرابلس...[70].

---

[69] ابن منظور، 1994، *لسان العرب ج 2*، ص 131.

[70] و قد مثل اسم تونس دون أي اسم آخر أحد العلامات المؤسسة لسيادة العثمانيين على البلاد . كما أن حكام البلاد ضلوا يخاطبون الباب العالي حتى القرن 19 في مراسلاتهم التي كانت تتم باللغة التركية كما هو الشأن للمراسلات مع أوروبا إلا بصفتهم ولاة على "إيالة تونس" . وهو بذلك اعتراف بالسيادة العثمانية على هذه المنطقة.

Mantran (R),1961, *Inventaire des archives turques de Dar el bey*, P.U.F , Paris. p 15.

A.N.P , AEBI 1130 ,1720-1726 , Tome 6.

و كانت التسميات التي تتوارد بهذه الوثائق تتراوح بين " مملكة تونس" و "مدينة تونس" أو "وجق تونس". [71] فهي في كل الحالات تجعل من البلاد التونسية كيانا موحدا له مجال ترابي غير أن هذا المجال تمحور حول المدن و خاصة حول مدينة تونس. و بذلك يمكن القول أن المجال الحضري كان منظما و مهيكلا.

أ ـ المدينة " وحدة مجاليّة ".

تنطلق الوحدة المجالية المميزة لمدينة معينة، من الفضاء الذي تستقر به فالمدن شهدت عبر العصور تحولات مجالية أساسية. [72] غير أن هذه التحولات التي ارتبطت بالتطور الإقتصادي الذي عرفته المدينة، جعل العناصر المكونة لها ومحيطها أشبه بعناصر متحولة. على عكس المجال الريفي الذي يتميز بنوع من الانفتاح مجاليا فإن المدن محددة مجاليا انطلاقا حتى من الأسوار التي تحيط بها.

و لعل من الحقائق التاريخية المسّلم بها تقريبا بالبلاد التونسية، وجود حزام من الجدران أو الأسوار تحيط بالبناءات لكل المدن. غير أن مواقعها و الطرق و الأساليب التي أتبعت لأقامتها مختلفة.

و يبدو أن أسوار المدن الكبرى قديمة جدا و لها دلالات عديدة فهي تساهم في تحقيق الاستقلال و الحماية للمدينة أمام الأخطار الخارجية. لكن وحدة المدينة على المستوى المجالي لا ترتبط بوجود أسوار و إنما المسألة أكثر من ذلك فهذه الوحدة وحدة انتماء قبل كل شيء، و لئن تطورت هذه المسألة خلال الفترة التي تهتم بها هذه الدراسة أي القرنين الثامن عشر و التاسع عشر فإننا يمكن أن نقول أولا و قبل كل شيء، بأن البايليك تعامل مع هذه المجموعات الحضرية على أساس أنها "وحدات مجالية" منفصلة، من خلال الضرائب التي كانت تأخذ بشكل جماعي منذ القرن السابع عشر و تواصل ذلك خلال القرن الثامن عشر. كما هو الشأن بالنسبة إلى المدن الكبرى مثل صفاقس، سوسة،

---

[71] A.N.P , AEBI 1130.

[72] جعيط (هشام)، 1993، *الكوفة ، نشأة المدينة العربية الإسلامية* ، دار الطليعة ، بيروت، ص ص 164، 165.

حسن (محمد)، 1993 ، *المدينة والبادية بافريقية في العهد الحفصي*....، ص ص 573، 619.

Raymond (A),1985 , *Grande ville Arabe*....op.cit., pp 41, 57.

الكاف، قفصة و غيرها إذ كانت المحاسبة تتم على أساس أنها تمثل وحدة جبائية حيث نجد في وثائق الأرشيف محاسبة بخصوص مطالب سوسة على يد ولدنا الحاج شعبان السبعي في مدة عامين 1182-1183ه/1769-1770م [73]. كما هو الشأن بالنسبة إلى حساب بكار الجلولي، على مطالب صفاقس سنة 1195ه/1781م [74].

ولعل ما يؤكد أنه لم تكن خلال القرن الثامن عشر سوى مسألة انتماء، التعامل مع مناطق بأكملها على أساس أنها وحدة جبائية، أي بنفس المنطق بالرغم أنها مناطق مستقرة و معروفة بثرواتها الطبيعية الفلاحية مثل الوطن القبلي. حيث بلغ حساب علي بن عياد على مطالب الوطن القبلي في مدة عامين و نصف أولها رجب 1184ه/1771م 245000 ريال [75]. وكذلك نفس الشيء بالنسبة إلى منطقة الأعراض حيث نجد بيان مطالب الأعراض على يد ابننا إسماعيل كاهية عن شتوة سنة 1184ه/1771م و الوحدات المستقرة بهذه المنطقة ضمن هذه المحاسبة وهي أهل جارة و أهل المنزل و أهل شنني وأهل طبلبو و أهل مطرش، وأهل المطوية و أهل الزارات و أهل وذرف و أهل غنوش و أهل قصر الحامة وفطناسة [76].

في كل الحالات نعتبر أن مسألة الانتماء ترتبط بالهوية وليست تصنيفا خاصا يقوم على خصوصية محلية لأن كل الوحدات المجالية مهما كان حجمها أو دورها الإقتصادي تتعامل بنفس الطريقة مثلا في حالات الأزمة و التراجع الإقتصادي إذ يعتمد المجتمع أجهزة و أنماط إنتاج خصوصية و يصبح بذلك مستقل تماما على العالم الخارجي، الذي كان يستمد منه قوته أحيانا. و يساهم هذا الإجراء في اتساع التغيرات التي تصبح جذرية لظروف الإنتاج و العلاقات مع الخارج و هو ما ذهب إليه **ابن خلدون** عندما اعتبر أن المدن تعبر عن ذلك بالبقاء داخل الأسوار [77]. ولعل هذه الظاهرة التي تخترق الذهنية بالبلاد التونسية، منذ فترات سابقة أي ربما قبل القرن الثامن عشر حيث لم تكن محاولات

---

[73] أ و ت، دفتر عدد 157 ص1.

[74] أ و ت، دفتر عدد 188 ص 93.

[75] أ و ت، دفتر عدد 183 ص 121.

[76] أ و ت، دفتر عدد 167 ص 137.

[77] ابن خلدون (عبد الرحمان)،2004، *المقدمة*...ص 294.

توحيد ذات جدوى اثر الأحداث التي ميزت أواخر القرن السابع عشر فكان تدخل إبراهيم الشريف، سنة 1702م بمثابة بداية مرحلة دعمت هذا الانتماء إلى هذه الوحدات،وزاد في تقوية مسألة الانتماء. بالرغم أنه وضع حدا للمآسي التي تميزت بها فترة حكم آخر البايات المراديين، و لم يحظ بتأييد الأطراف الفاعلة داخل الشق المنادي بالانفتاح على الأهالي ولم تسترجع البلاد شيئا من أمنها إلا بعد وضع حد لهذه الأزمة سنة 1704م و هو ما يبين أن السلطة الجديدة لم تحظ بمبايعة الدواخل و أن الاحتكام إلى القوة بقي دائما الوسيلة الأمثل حتى ظهور مؤسس العائلة الحسينية سنة 1705م [78].

يمكن في الأخير القول أن من الجوانب الأساسية التي لا بد من تناولها بالبحث هي مسألة "الوحدة المجالية" للمدينة من حيث هي نتيجة لتطور سياسي و هذا التطور السياسي يجعلها عبر الزمن غير قابلة للتجزئة و بالعكس أكثر صلابة و هذه الصلابة التي تستمد بشكل أساسي من وجود أجهزة مركزية أي السلطة الحاكمة و المؤسسات وربما أجهزة ذات علاقة بمراقبة هذا المجال اللزمة مثلا، غير أن هذه الخصوصية لا يمكن لها أن تقوى أو تعيش إلا بتدخل عناصر جديدة فاعلة أكثر قدرة على الاندماج والإشعاع الخارجي وخاصة محاولات الفعل بالمجالات القريبة أو المحيطة للمدينة و هو ما كان سببا من أسباب إكساب المدينة قدرة أكبر على التأثير في كل المستويات اقتصادية و اجتماعية.

و لعل من وسائل الفعل الأساسية العناصر البشرية المكونة للمجال الحضري و التي تجعل منه وحدة مجالية بعد أن تمكنت من الانتقال من المناطق المجاورة سواء أرياف تجمعات سكانية صغيرة تم التعامل معها على أساس أنها مجموعات جديدة تحكم المجال الحضري و تنظمه من حيث هي جزءا من هذا المجال و لكن هذه الوحدات الإجتماعية أوالمكونات أصبحت تدريجيا بخصوصياتها المرتبطة بالانتماء إلى قبائل أو مناطق جغرافية مختلفة عن مجال المدينة "وحدات منغلقة" مكونة للمدينة حيث يعتبر عنصر الانتماء أساسي في فهم علاقات هذه المجموعات بالمجال و هو ما كنا بصدد الحديث

---

[78] عيسى (لطفي) ، 1994، *مدخل لدراسة مميزات الذهنية المغاربية خلال القرن السابع عشر*، سراس، تونس، ص 59.

عنه.[79] و من هنا نطرح الأسئلة التالية كيف يمكن لمجتمع المدينة الذي يبرز " كوحدة مجالية " أن يتحول إلى " وحدات منغلقة " ؟ و إلى أي حد يساهم البناء الداخلي في رسم هذه الصورة ؟ و أين تبرز مسؤولية المعطى الخارجي في تفكيك وحدة المجال الحضري إلى وحدات رافضة للاندماج بكل أشكاله ؟

ب ـ المدينة " وحدة بشرية ".

لقد مثل التوسع العمراني الذي عرفته أغلب المدن التونسية، منذ العهد الحفصي خاصية أساسية للمجال الحضري. حيث كانت مدينة تونس في أواخر القرن السابع هجري/الثالث عشر ميلادي ، في جزئها الأوسط محاطة بالعديد من المجموعات السكنية تتمركز خصوصا حول الأبواب.

غير أن الانقسام الذي بدأ يبرز و تدعم خلال القرن السابع عشر ميلادي على المستويين المجالي و الاجتماعي، يبقى مرتبطا بالظرفية التاريخية و السياسية. فهو يأخذ في كل مرحلة مدلولات و مضامين مختلفة حيث كانت عديد المدن تراعي مصالحها الاقتصادية و علاقتها بالسلطة قبل اتخاذ أي قرار، لأن المدن لم تعد كما كانت عليه وحدة مجالية، أي أن التنوع الاجتماعي جعلها بمثابة وحدات عديدة مصالحها مختلفة ومواقفها كذلك و بالتالي قراراتها. حيث لم يجد إسماعيل في ثورته مناصرة كبيرة و بالرغم مما تحقق خلال هذه الفترة من أحداث شملت كامل البلاد بمجاليها الحضري و الريفي فإن عددا كبيرا من المدن لم تساند إسماعيل بن يونس باي بن علي باشا كما هو الشأن بالنسبة لمدينة صفاقس أو القيروان بل بالعكس صدته [80]. و ربما هو نفس موقف المجموعات القبلية التي تتخذ موقفا محايدا برفض الانخراط إلى جانب هذا الطرف أو ذاك عندما لا تشعر بحصول فائدة المشاركة كما كان بالنسبة إلى قسم كبير من در يد و ماجر أثناء ثورة يونس باي، على أبيه علي باشا سنة 1752م حيث "... قالوا بأجمعهم مالنا في هذه

---

[79] و سوف أوضح هذه المسألة في الجزء الثالث من هذه الأطروحة عند الحديث عن علاقة المركز بالمحيط

[80] ابن يوسف (محمد الصغير)، (مخطوط عدد 18688)، *المشرع الملكي....*، ص 14 .

ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف .... ج 2*، ص 162.

الخطرة (أي الحرب) نقصد الغرب و نتخذه دارا حتى يظهر الغالب فنحن معه."[81] وتعبر المشاركة في غالب الأحيان عن حركة احتجاج على تعسف السلطة و قد أشار إلى ذلك الكاتب بن عبد العزيز، و السلطة بذلك تدعم هذا الانغلاق الذي كانت عليه هذه المجموعات و المدن في مناسبات كثيرة .[82]

إن هذه الإشكالية التي أردنا من خلالها إبراز الموقف الذي نعتبره أساسيا في فهم المكونات الاجتماعية للمدن في فعلها و تفاعلها مع بقية العناصر فهي تقوم على شيئين أساسيين، وهما أولا بأن التصدع الحاصل بالإيالة التونسية مرتبط إلى حد كبير بسياسة الدولة في تعاملها مع المجال. ذلك أن هذا التوجه السياسي منذ القرن السابع عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر قائما على تشريك بعض المجموعات القبلية دون غيرها. فكان هذا التمييز سببا من أسباب التنافس و الصراع بين هذه المجموعات للاقتراب من السلطة و الارتقاء عبر خدمتها إلى قبائل مخزنية.[83]

ولئن كانت هذه السياسة لافتة للنظر خلال القرن الثامن عشر أي خلال الصراع الباشي الحسيني فقد تواصلت بنفس الطريقة خلال الفترات الموالية.

أما السبب الثاني فهو مرتبط بالتعويل المتزايد على بعض العناصر ذات النفوذ الاقتصادي لتصبح سندا، لتوجهات الدولة أو البايات خلال فترات صراعهم مع خصومهم وهو ما يؤدي في حالات كثيرة إلى انقسام و تصدع من نوع آخر. من نتائجه بروز فئات وعائلات شخصيات جديدة باعتبار أن هذه الأحداث السياسية تنتهي بتفوق طرفا على آخر كما حصل مع أصحاب يونس باي الذين تم تتبعهم " على اختلاف أنواعهم بالقتل و أخذ المال. و لم ينج إلا من فاز بنفسه و قليل ما هم ... و ممن فرّ من أصحاب يونس باي محمد الخياطي و بلقاسم الدريدي، الكاتبان و أعيان من أولاد حسن مثل فرحات بن مراد

---

[81] ابن يوسف (محمد الصغير)،(مخطوط عدد 18688) *المشرع الملكي....*، ص 109.

[82] بن عبد العزيز (حمودة)،(مخطوط عدد 1794) ، *الكتاب الباشي...*، ص 14.

[83] Chérif (M-H), 1986, *Pouvoir et Société*...op.cit. T II pp 157-165.

و أبو الضياف بن مراد و مراد بن مصطفى ابن يوسف و أحمد بن علي المجوري و ابنه محمد و عثمان بن حمودة شيخ أولاد جوين قصدوا قسنطينة...".[84]

و بالرغم أن هذه السياسة التي كانت تميز بين مكونات المجتمع، تتغير على الأقل بصفة معلنة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر حيث تسامح مع كل الذين انضموا إلى إسماعيل بن علي باشا أعيانا و مجموعات كما ذكر ذلك صاحب الإتحاف بقوله " أنه بعد فرار إسماعيل و الاستيلاء على أهل وسلات أتى له بخريطة مملوءة بمكاتيب لإسماعيل من بعض شيعته و غيرهم، فأمر بحرقها بمرأى منه و مسمع وليرى و يسمع واع و قال " إن عاقبنا أصحابها فهو شدة و انتقام و إن سامحناهم جرأناهم. و يبقى في القلب شيء " فحسم المادة حرقها قبل الإطلاع عليها".[85]

كما تعممت هذه السياسة عند تولي حمودة باشا للحكم إذ تمكن من إدماج قسم كبير من القبائل في الخدمة المخزنية و هو ما يفسر الاستقرار الذي ميز هذه المرحلة على المستوى السياسي.

لكن مهما يكن من أمر فإن هذه " الوحدات المنغلقة " التي تحدثنا عنها تأخذ أشكالا جديدة بالمجال الحضري، ولا تساهم في تقويض النظام السياسي لأنها لا تحمل أي تصور أوبرنامج مختلف عن ما هو سائدا. و حتى " أعداء الدولة " الذين يتحدث عنهم ابن عبد العزيز أو ابن أبي الضياف ليسوا إلا رافضين لسياسة الباي لأن ولائهم ضعيف. و بذلك نقول أن التنافس تحول خلال القرن الثامن عشر و التاسع عشر بين أفراد و من ورائهم عائلات بدأت تشكل وحدات واعية بمصالحها الاقتصادية و كانت الأنشطة التي يتم توليها في إطار الالتزام مجالا لهذه المنافسة بين هذه العناصر الاجتماعية لما لذلك من فائدة مادية من جهة و تحالف مع البايليك من جهة ثانية. فكانت اللزم الكبيرة و القيادات محل منافسة قوية جدا بين عائلات الملتزمين أمثال المرابط وبن ساسي و الجلولي و قمرويط و بن عياد... و غيرهم.

---

[84] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف... ج 2*، ص ص 140-141.

[85] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف...*، ج 2 ص 164.

بن عبد العزيز (حمودة)، (مخطوط عدد 1794) ، *الكتاب الباشي...* ص 484 .

2 - المدينة مجال للعيش المشترك .

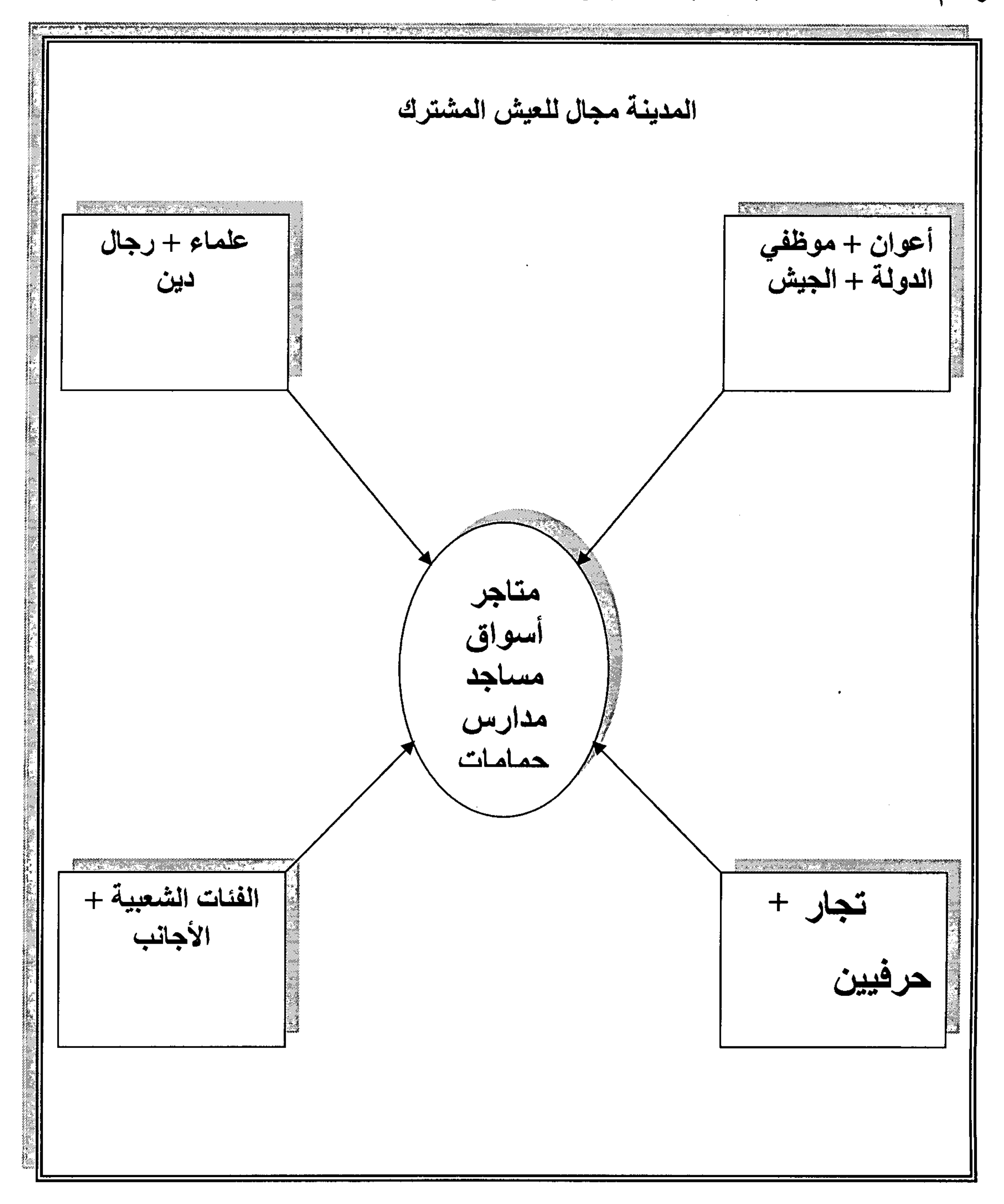
إن من الخصائص المميزة للمجال الحضري صفة العيش المشترك بين مجموعة من العناصر الاجتماعية، غير أن العيش المشترك يعني في البداية و قبل كل شيء العلاقات الاجتماعية التي تتموقع ضمن أطر " قبليّة Préexistants " مرفولوجية واجتماعية وسياسية و ثقافية.

هذه الصورة تنطلق من تفاعلات طبيعية داخلية وواقعية لمجتمع معين. و خاصة مجتمع المدينة، لأن المدينة إطار للعيش المشترك توفر شروط التقابل بين الشكل الاجتماعي و المستويات الأساسية للعلاقات الاجتماعية. والتي تتمظهر بأشكال مختلفة.

خلال الفترة الحديثة أي انطلاقا من أواخر القرن السادس عشر، ومع الحضور العثماني بالايالة التونسية، وخاصة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. شهد النسيج الاجتماعي الحضري مجموعة من التحولات الأساسية، ساهمت بشكل كبير في تغيير ملامحه من جهة، وفي إدخال حركية على مكوناته من جهة ثانية.

ويمكن القول أن هذه المميزات تأثرت بشكل كبير بالتحولات التي عاشتها الإيالة التونسية، خلال هذه المرحلة على المستويين الإقتصادي والسياسي. ولعل هذه الظاهرة لم تقتصر على مدينة تونس آو المدن الكبرى فقط. بل شملت كل التجمعات الحضرية التي توفرت بها الأسس للعيش المشترك، انطلاقا من مكوناتها البشرية، وتفاعلهم مع ما يتوفر بها من عناصر مادية، والتي تعتبر مجالات الربط بين مكونات مجتمع المدينة، الذي ينقسم وظائفيا إلى تجار أصحاب رؤوس أموال و إداريين و أعوان دولة و علماء و جنود... و غيرهم كما يوضحه الرسم التالي.

رسم عدد 13 : المدينة مجال للعيش للمشترك .



يستند العيش المشترك إلى " جمّاعوية " « Communalisation » تقوم على الشعور بالانتماء لنفس المجموعة حسب تعبير **ماكس فيبرMax Weber**.[86] و هو ما يفسر قلة أو انعدام التوترات بين عناصر المجتمع المدني خلال هذه الفترة، لإحساس هؤلاء بأنهم مهددون دائما من الخارج أي من القبائل أو عناصر أجنبية فكان من مظاهر الوعي بهذه المسألة الالتفاف حول الحكم المركزي لضمان المصالح مهما كان الحاكم.

فمدينة تونس التي استقبلت حسين بن علي بعد الصراع مع إبراهيم الشريف كمنتصر دليل على هذا التوجه.[87] فهذه المدينة تسعى ككل المدن إلى الاستقرار و هي خاصية المجال الحضري و نفهم ذلك بطريقة مباشرة من خلال المصطلحات التي يستخدمها مؤرخو هذه الفترة أمثال **بن عبد العزيز حمودة أو ابن أبي الضياف أحمد**. و التي فيها نوع من التنكر لأسباب الفوضى و التآمر لذلك نقول أن هؤلاء كانوا يعبرون عن الموقف الرسمي. كما تستند هذه العلاقات داخل المجال الحضري عادة إلى تفاعلية مبالغ فيها، محكومة بميزان القوى التاريخي على حد تعبير **ميشال فوكو Michel Foucault**.[88]

تبرز هذه التفاعلية من خلال اختيار سكان المدينة للطرف الأقوى للتحالف معه، أي بمعنى آخر ضمان الانتصار هذه الخاصية المميزة لسكان المدن منذ بداية القرن الثامن عشر على الأقل بالنسبة الى الإيالة التونسية حيث لم تتحالف المدن مع علي باشا في الصراع مع عمه حسين بن علي ، فباستثناء مدينة الكاف ظرفيا لم تسانده مدن البلاد التونسية .[89] وهذا الموقف نفسه حصل في فترة لاحقة مع إسماعيل بن يونس باي بن علي باشا الذي لم يجد المساندة من طرف المدن الكبرى ، على غرار مدن كثيرة مثل صفاقس أو القيروان بل العكس فقد صدته.[90]

---

[86] Weber (M), 1971, *Economie et Société*, Plan , Paris , p41.

[87] Chérif (M-H), 1984, *Pouvoir*....op.cit., T I, pp135-136.

[88] Foucault(M),1971, *L'ordre du discours*, Gallimard , Paris , p 83.

[89] Chérif (M-H),1986 , *Pouvoir et sociètè*....op.cit., T II, p 32.

[90] ابن يوسف (محمد الصغير)، (مخطوط عدد 18688) ، *المشروع الملكي...*، ص 14.

ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف...ج 2*، ص ص 164،162

هذه الملامح تفسر إلى حد كبير أهمية الروابط الاجتماعية و صلابتها بالمدن، حيث ترتبط بالعديد من العناصر المكونة للمدينة و المجال الحضري، هذه العناصر أساسية لإقامة عملية " الفعل الجماعي Le faire ensemble " التي تصبح مرحلة أساسية من مراحل و شروط العيش بالمدن. الاشتراك و تقاسم هذه العناصر و المكونات و هي حمامات ومدارس و دكاكين و أسواق و مساجد...فتساهم في الربط بين عناصر مجتمع المدينة و بالتالي فإن تقاسم نفس الخدمات يساعد على الحد أو التقليص من التوترات الاجتماعية، بل العكس يؤدي إلى الإحساس بالتقارب نتيجة التواجد و استغلال نفس هذه المواقع. هذا الشرط ليس أساسيا بالمجال الريفي حيث يكون العكس هو الأفضل خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمجتمعات التقليدية. و لعل هذا الاختلاف مرتبط بطبيعة العلاقات كما أسلفنا عند المقارنة بين المجالين و دور الفرد في كل منهما و الأفراد في المجتمعات الحضرية مصنفين حسب مراتبهم الاجتماعية. [91]

لقد أصبحت المدينة بالايالة التونسية منذ تركيز السلطة العثمانية بها ، مركزا للنفوذ السياسي الذي يمتد على كامل الولاية أو كامل المنطقة حسب أهمية هذه المدينة و نوعية المؤسسات السياسية المتوفرة بها و خاصة مدينة تونس التي باحتوائها على مؤسسات مركزية ممثلة للسلطة العثمانية تزايد نفوذها و سلطتها على المجال إذ نجد بها الباشا، الديوان، الجيش الانكشاري و القاضي أفندي...الخ.

كما جمعت المدينة بين عناصر بشرية قادمة من مناطق مختلفة لكل منها مميزاته لكن و تدريجيا حصل تقارب بين مختلف هذه الفئات سواءا عن طريق المعاملات والوظائف أوعبر العناصر و المكونات للمجال الحضري و إن كان ذلك شأن مدينة تونس، التي شهدت نموا بشريا و عمرانيا، فإنه حال عددا هاما من المدن الأخرى التي أشرنا إليها عرفت نفس وضعية التطور و التنوع ضمن علاقة المركز بالمحيط. تكونت بسبب زيادة سلطة المدينة على المجالات المحيطة بها.

[91] Le Goff (J), 1982, *La civilisation de l'occident médiéval* , Paris , p 258.

و بحكم مكانتها الاقتصادية أساسا، تقوم المدينة تدريجيا بإضعاف علاقات الانتماء إلى وحدات مستقلة داخلها، مثل الأحياء والعائلة الكبرى. كما أنه لا يتم إنشاء المركز وتقوية حضوره إلا بتفكيك الوحدات الريفية العائلية و القبلية.[92]

3 ـ مجال يتميز بديناميكية اجتماعية و ثقافية .

لقد كان المجال الحضري بالايالة التونسية ضامنا لمجموعة من الخصوصيات والملامح للشخصيّة التونسيّة على مر العصور. غير أن الفترة الحديثة وبالرغم من التحولات الكثيرة التي عرفتها. فقد تمكن المجال الحضري ولو بصفة محدودة، خلال فترات معينة من المحافظة على عناصر أساسية من المكونات الاجتماعية والثقافية لهذا المجتمع.

أ ـ المكونات الاجتماعية.

يتميز المجال الحضري بمجموعة من الخصوصيات الاجتماعية التي تجعله مختلفا عن بقية المجالات. إضافة إلى التفرد الاقتصادي فإن هذا المجال يتكون اجتماعيا من عناصر عديدة و من أوساط مختلفة.

وباعتباره مجالا منفتحا على المجالات المحيطة به نظرا للغايات الاقتصادية المختلفة والتي أشرنا إليها حيث تكون المدينة في حاجة إلى ظهير يوفر ليس فقط المادة الأولية الفلاحية بل كذلك يمثل سوقا للمنتجات الحرفية و أحد أسباب الحركية التجارية. و يبدو أن المدن كانت توفر أرضية لتنوع اجتماعي يبرز ذلك خلال وجود أحياء بالمدن الكبرى مثلا لفئات اجتماعية من مناطق مختلفة من دواخل البلاد كما هو الشأن بالنسبة الى مدينة تونس حيث مثلت الأرياف و البوادي المحيطة بها، بدرجة أولى والبعيدة عنها ثانيا معينا بشريا لا ينضب، مولها بالطاقات البشرية كلما احتاجت إلى ذلك و خاصة في فترات النمو الإقتصادي والإجتماعي للمدينة.

و من خلال الدفاتر الجبائية لمحاسبة الوكلاء لبعض الأحياء و الأرياف بالمدينة و دفاتر الدوايا و الخطايا و لزمات بها، نلاحظ أن الوافدين على مدينة تونس من مناطق

---

[92] Badie (B), 1984, *le développement*...op.cit., p 122.

مختلفة و المستقرين بها جاءوا من المناطق الغربية مدن و قبائل من أهمها وطن باجة و جندوبة ثم من المناطق الوسطى و الجنوبية. حيث تعددت القبائل التي ينتمون إليها ونجد لهم أثرا بربض باب سويقة و باب الجزيرة و بالمناطق المجاورة للمدينة [93]. وقد ساهمت هذه الحركات الهجرية في نشأة مجموعة من القرى حول الحواضر الكبرى وخاصة مدينة تونس ممثلة حزاما فاصلا بين المدينة و باديتها. و نتج عن ذلك علاقة تجاذب بين الامتداد العمراني والتعمير الزراعي للمجال القريب للمدينة من أجل توفير الحاجيات الأساسية للاستهلاك و تجسد اتساع المجال في تعدد القرى الزراعية حول مدينة تونس مثل أريانة و منوبة و قريانة و قرطاجنة و جبل المنار و قمرت و المرسى و المحمدية... وهو ما يفسر حركة هجرة نشيطة إلى هذه المناطق الحضر- ريفية للمدينة و ربما إلى اليوم.

ويمكن الإشارة إلى أن هناك ظاهرة أساسية مفسرة للتحولات التي عرفها المجال الحضري بالايالة التونسية، من حيث العناصر الإجتماعية و مكونات هذا المجال وهي شدة التأثر بالاضطرابات أو الجوائح الطبيعية التي كانت تعيشها المناطق البدوية المجاورة، والتي كانت سببا في انتقال السكان إلى المدن حيث تتوفر ظروف عيش أفضل و أكثر استقرارا و هي ليست ظاهرة خاصة بمدينة تونس خلال هذه الفترة. و قد مثلت المدينة مجال عيش مشترك لهذه العناصر و ذلك من خلال مكوناتها المتنوعة. فالأسواق تمثل بالمدن مجال التقاء للعناصر المكونة للمجتمع كما أنها تمثل مجال لقاء سكان المدينة بالقادمين إليها من الأرياف المجاورة.

و يمكن القول أن من مميزات المجال الحضري احتوائه على عدد من العناصر والمكونات، ذات الاستعمال الجماعي فإضافة إلى الأسواق ذات الاختصاصات المختلفة نجد الرحاب و الكوش و السبابل و فنادق و الوكالات... و غيرها و قد وفرت لها سلطة البايليك من يتولى مراقبتها و الإشراف عليها من وكلاء وأعوان، إضافة إلى اللزامة الذين تولوا الإشراف على هذه المنشآت كشكل من أشكال مراقبة المجال و تنظيمه مثال

---

[93] أ و ت ، دفاتر عدد 82، 83، 85، 135.

بمدينة تونس[94]. " التزما الحاج سالم بن ذياب و أبو بكر بن ميلاد قيادة ما يذكر عن عام واحد كما هو مبين بأمرنا الذي بأيديهما... وقيد ذلك يوم الخميس ثاني حجة الحرام 1199ه/1785-1786م ".

جدول عدد 13 : اللزم التي تولاها كل من الحاج سالم بن ذياب و أبو بكر بن ميلاد[95].

اللزمة	القيمة (ريالات)
فندق الخضرة بباب بحر	10000
الدخان	7000
الملح	7000
منقالة العطارين	3000
منقالة الادام	2000
الشوارع	1000
الجملة	30000

و هذه العناصر و المكونات للمجال الحضري بنقلها أو تركيزها تساهم في توسيع المجال الحضري مثال عن ذلك إقامة وكالة خارج باب بحر بجانب فندق الجير وأمام فندق البياض سنة 1855م [96].

و قد رافق الامتداد العمراني للمدينة ازدياد الحاجة إلى المنشآت المائية العامة من آبار و سبابل. و كان ترميم عدد كبير منها من الأولويات الأساسية إضافة إلى إقامة منشآت جديدة بالأرباض باعتبار أن الاتساع الذي شهدته المدينة تطلب هذا الإنشاء، مثال عن ذلك في الناحية الشمالية حيث أقيمت منشآت مائية خارج باب الأقواس في ملتقى الطرق بعد إحاطة الربض الشمالي بسور و ذلك لتلبية حاجة أهل الربض و الوافدين عليه من الناحية الزراعية الشمالية و الغربية التي شهدت بدورها اتساعا.

---

[94] أ و ت ، دفاتر عدد 2307،2308،2309.

[95] أ و ت ، دفتر عدد 235 ص 14.

[96] أ و ت ، دفتر عدد 2312.

و قد كان إيصال الماء عبر قنوات باطنية وسواق دليلا على تواصل الامتداد العمراني للمدينة، في اتجاه باب علاوة و باب أبي سعدون، و ما نجم عنه من حاجة ملحة إلى مصادر مائية جديدة و أضيف إلى هذه المنشآت في القرون الموالية للقرن السادس عشر، مواجل باردو و رأس الطابية التي أستخرج منها الماء بواسطة الجمال و يحمل إلى المدينة لتزويدها بالماء الصالح للشراب.

و حصيلة القول، فإن بناء المنشآت المائية من سبابل وفسقيات و مواجل وسواق، قد ارتبط بمدى تطور التعمير أو تراجعه بالمدينة، و أرباضها. فوافق ظهور الارباض منشآت، جديدة فيما تناسبت فترة التراجع العمراني مع إهمال لمسألة الماء. و لم يقتصر دورها على تزويد المدينة بالماء الصالح للشراب، و إنما كثيرا ما مثلت نقاط التقاء للحضر و البدو النازلين بالناحية المحيطة بالمدينة أو القادمين إلى المدينة من المناطق المجاورة و البعيدة.

و مهما يكن من أمر فإن هذه المنشآت تبدو مهمة في تنظيم المجال الحضري حتى و ان كانت تعود إلى فترات سابقة عن العهد العثماني أي إلى العهد الحفصي. [97]

ب - التمّيز الثقافي للمدن.

لقد مثلت المدن أقطابا ثقافية في المجالات التي تقع بها حيث تميزت بدور ثقافي أساسي من خلال ما تحتويه من عناصر حضرية. فكل مدينة كبرى تحتوي على المسجد الجامع، الذي يحتل وسط المدينة عادة إضافة إلى عدد من المساجد و المدارس و الزوايا و هي تقوم بدور أساسي في تنظيم المجال، و لم تخرج من إطار السيطرة و المراقبة كغيرها من العناصر المكونة للمجال الحضري. غير أن ما تجدر الإشارة إليه أن هذه المكونات تختلف باختلاف المدينة و حجمها و عدد سكانها و مدى إشعاعها و قد مثلت كل من مدينتي تونس و القيروان أهم هذه المراكز الثقافية لأنها قديمة و عناصرها مكتملة وأكثر من ذلك مندمجة في المجال إلى حد التماهي. أي أصبحت جزءا منه وربما معبرا

---

[97] الزركشي (محمد)، 1966، *تاريخ الدولتين*... ص 136.

عنه إن لم نقل رمزا له.[98] لأن الأنشطة الحضرية بمدينة تونس تبقى غير مكتملة إذا لم نتحدث عن الجامع الكبير، الذي لا يمثل مكانا للعبادة فقط في الأيام العادية فبه تتم صلاة الجمعة و التي إشعاعها كبير تتم به كذلك الاحتفالات الدينية الإسلامية الأخرى في المناسبات الدينية الكبرى وهي مناسبات يأتيها السكان من الأوطان البعيدة عن مدينة تونس. و هذا الإشعاع يتكامل مع الوظيفة التعليمية التي يحتلها الجامع الكبير مع بقية المدارس التي جعلت من مدينة تونس بحكم مكانتها كحاضرة مركزا مشرقا للنشاط "الجامعي"، حيث يأتيها الطلاب والعلماء من جميع أركان إفريقية و المغرب، و حتى من المشرق للاستماع إلى شيوخ العلوم الدينية والدنيوية و قد حظيت العلوم و خاصة علوم الدين بعناية فائقة من طرف الحكام و قد تعددت المدارس مساندة لهذا التوجه التعليمي بالبلاد التونسية منذ العهد الحفصي. حيث سيطر على هذا التعليم الاتجاهات الدينية ذات النزعة المذهبية .

لكن المدارس التي كانت موجودة بمدينة تونس لا تعود كلها إلى العهد الحفصي بل أنشئ البعض منها خلال القرن 17 بأمر من الدايات الأوائل و البايات المراديين. وقد أنشئ عدد لا بأس به من المدارس خلال الفترة الحسينية أو تتبعت القديمة بالصيانة والعناية ليتجاوز عددها عشرين مدرسة.[99] و كانت هذه المدارس بمدينة تونس قادرة على إستعاب حوالي 500 طالب من جميع المناطق و قد كان التعليم يتم عبر مستويات. حيث يلقن الصبية بالكتاتيب مبادئ العلوم اللغوية والقرآن، وهي المرحلة الأولى للتعليم. ينتقل بعدها التلميذ إلى تلقي علوم أعمق وأوسع في ثلاث مؤسسات مختلفة هي الجامع والزاوية و المدرسة. ولا شك أن المدرسة هي التي كانت تحظى بإقبال الطلاب نظرا لنوعيتها العالية وجدية تعليمها والامتيازات الممكن الحصول عليها مادية و معنوية. وكان التعليم بالمدارس والجامع كبير يرتكز بشكل أساسي على عدد قليل من الاختصاصات ويرمي إلى إعطاء تكوين جيد في اللغة العربية بدراسة النحو و الصرف و البلاغة إضافة إلى العلوم الإسلامية عبر الاهتمام بالتفسير و الحديث و الفقه و أصول الدين كما تم

---

[98] ابن خلدون (عبد الرحمان) ، 2004، *المقدمة* ...ص 342.

[99] Sebag (P), 1989, *Tunis Histoire d'une Ville* ....op.cit., p 250.

الاهتمام بعدد من العلوم الأخرى كالحساب والتصوف.[100] غير أن ما نلاحظه بالنسبة الى هذه الاختصاصات أنه لم يطرأ عليها أي تغيير مقارنة بالفترات السابقة.[101] وقد استطاع بفضل هذا التعليم كثيرا من الشبان الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا أن يلجوا باب العلوم، وأن يتبوأوا نتيجة لذلك مكانة أعلى من التي كانوا عليها، و فتحت أمامهم أبواب المهن المختلفة كالعدول أو القراء أو النساخ أو المؤدبين أو القضاة أو مفتي...

وقد أشرنا إلى أن هذه المدارس عديدة تعود إلى العهد الحفصي أو قبل ذلك وتدعمت خلال العهد الحسيني عدديا، ومن حيث الخدمات التي تقدمها. و هو ما يجرنا إلى الحديث عن مدى أهميتها في النسيج الحضري، خاصة و أن الاهتمام بها وصيانتها كان من مشمولات الدولة التي تخصص الوكلاء للإشراف على الأوقاف التابعة لها و هو دليلا على أهمية هذه المدارس التي أصبحت جزءا أساسيا من المجال الحضري.

و مما يقيم الدليل على جدية المسألة التعليمية، بالبلاد التونسية لدى البايات الحسينيين، نجد عددا من الدفاتر الخاصة بمحاسبة الوكلاء المشرفين على الأوقاف التابعة لهذه المدارس. مثال عن ذلك نذكر بعض المدارس بمدينة تونس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر "المدرسة الشماعية" الكائنة "بالسبابطين" التي تولى الإشراف على أوقافها الوكيل "حسونة الحجام البولقباشي"، والمصاريف التي وجهت الى هذه المدرسة خلال الفترة الممتدة بين ماي 1768م و أكتوبر 1785م. و كذلك "المدرسة الباشية" الكائنة بحوانيت عاشور والمدرسة السليمانية" الكائنة بالقشاشين على يد الوكيل "علي شندرلي الحفصي" و ذلك خلال الفترة الممتدة بين جويلية 1771م و فيفري 1776م.[102] وهذه الأوقاف هي بمثابة "أرباع" و عقار و هناشر لفائدة هذه المدارس كالتي حسبها علي باي و ابنه حمودة باشا خلال الفترة الممتدة بين 1764م و 1798م.[103]

---

[100] *Ibid* , p 250.

[101] الدولاتلي (عبد العزيز)، 1981، *مدينة تونس...*، ص 84.

[102] أ و ت ، دفاتر عدد 2304 ، 2305.

[103] أ و ت ، دفتر عدد 2306.

غير أن هذه المحاسبة تعبر عن مدى أهمية هذه الأوقاف، و لحسن سير عمل هذه المؤسسات فإن هذه الأوقاف كانت تحت نظر وكيل أو لزام أو شيخ، كما تولاها عدد من الموظفين أصحاب المراتب العليا. مثل ما هو الشأن بالنسبة الى جامع باردو حيث تولى الشيخ "مصطفى بوغازي" الإشراف على مداخيل أوقافه والمصاريف خلال الفترة الممتدة بين 1745 و 1846م. [104]

ومهما يكن من الأمر فإن تعدد التأثيرات الثقافية داخل المدن الكبرى لم يؤد إلى تغيرات جذرية في طبيعة ثقافة ذلك العصر. وبالتالي كان دور العناصر الحضرية بها هاما جدا ليس فقط بمدينة تونس، وإنما كذلك ببقية المدن الكبرى و القرى حيث تعددت بها الكتاتيب المخصصة لتعليم الصبيان. و قد ذكرنا البعض منها داخل مدينة تونس و قد كان هناك عدد لا بأس به بمدينة القيروان عادة لا يتجاوز عدد التلاميذ بها الثلاثين و لكن ذلك لا ينفي الأهمية التي كانت عليها المدينة على المستوى الثقافي، فرغم أنها فقدت إشعاعها لصالح مدينة تونس غير أن جامع عقبة بن نافع بالقيروان بقي يقوم بنفس الدور الذي كان يقوم به قديما على الأقل في المجال المحيط بمدينة القيروان، كمؤسسة تعليمية وثقافية إلى جانب الكتاتيب والمدارس خاصة ، أي المدارس التي لا توجد إلا في المدن وقد ارتبط وجودها بعديد المعطيات أهمها :

- السياسي : فالمدرسة تمكن من تكوين الموظفين لخدمة جهاز الدولة، لذلك نجد أثار كبيرة لتدخل السلطة في نظام التدريس و تسيير المدارس التي تم بناؤها ومحاولة الإنفاق عليها بالتخصيص لها مجموعة من الأوقاف و تعيين من يشرف عليها كما أشرنا إلى ذلك سابقا. ويمكن القول أن المدارس انتشرت و زاد عددها بشكل كبير خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بهذه المدن خدمة لأجهزة الدولة و مواكبة لهذه التحولات الفكرية التي عرفتها الإيالة التونسية.

- الاجتماعي : تتميز المدرسة عن المسجد بكونها مؤسسة تأوي الطلبة و الشيوخ الغرباء وتوفر لهم السكن و التدريس في ظروف حسنة لتوفر الغرف و البيوت.

---

104 أ و ت ، دفتر عدد 2311.

- الثقافي : يمكن القول أن الثقافة التي نشرتها المدارس هي ثقافة رسمية أو شبه رسمية، اذ تتولى السلطة إعطاء أجور للمدرس ومنحة للطلبة. ورأى بعض العلماء في هذا الأمر صيغة هيمنة تجلت بوضوح من خلال تحديد المحتوى و البرمجة من طرف البايليك، وهيمنة بعض الأسر والعائلات على التدريس والخطط العلمية و الفقهية. و تجدر الإشارة إلى أن هذه المدارس ساهمت في نشر المذهب الديني الرسمي و هو ما يفسر حالة الجمود التي ميزت هذه المرحلة في هذا المجال لأنه شأنها شأن الزاوية تحد المدرسة من الجدل الفكري الذي ميز فترة القرون الوسطى[105]. كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الإشعاع الفكري الذي ميز كل من مدينة تونس و القيروان. كان أقل درجة وأهمية بالمدن الأخرى الكبرى، مثل المهدية، المنستير، سوسة ثم بأقل في بقية المناطق حيث تهيمن ثقافة المرابطون والزوايا، و تدريجيا يتلاشى النفوذ الفكري للمدينة بالمجالات الريفية حيث ثقافة الأعراب الشفوية إلى حد عدم إعارة أي وزن لعلماء المدينة ومؤسساتها الدينية.[106]

---

[105] ابن خلدون(عبد الرحمان) ، 2004، *المقدمة* ...ص342.

[106] حسن (محمد)، 1993، *المدينة و البادية ...ج II*، ص773.



الفصل الرابع : اتساع المجال الحضري ومدى قدرته على التفاعل والإنتاج .

- تمهيد.

تحتل المدن مكانة محورية في المنظومة الإدارية التي تعتبر بالنسبة الى كل الحضارات أساس الفعل البشري والضامن له، وقد اكتسبت هذه المنظومة تطورا لأنها تساهم في تحقيق إشعاع المجال الحضري على المستوى السياسي.

ويمكن القول إن نفوذ المدينة بالايالة التونسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، قد ارتبط بمجموعة من العوامل ربما أهمها العامل الإقتصادي ولكن ليس الوحيد، على اعتبار أن العنصر الديمغرافي والخيار السياسي للفئات الحاكمة كان دائما أساسيا لفهم أي تحول عرفته المدينة من حيث اتساع مجالها أو تزايد نفوذها.

من الضروري الانطلاق من إشكالية هامة لفهم مسألة النفوذ والتوسع للمجال الحضري، وهي إشكالية علاقة المركز بالمحيط. هذه العلاقة التي تفهم دائما بالانطلاق من المركز والذي هو في هذه الحالة المدن. و نجد عددا كبيرا من الأعمال و الدراسات التي تناولت هذه المسألة، [107] وهي تعتبر أن المدن والموانئ. خاصة مدينة تونس تسعى الى إدماج اقتصاد المجال الريفي المنغلق على نفسه. [108]

وبالتالي تتحول المدينة الى واسطة بين المناطق الداخلية المنتجة فلاحيا والأسواق الخارجية. لكن ما نلاحظه أن هذه الخاصية أو الفكرة التي تبلورت كثيرا فيما بعد تقتصر فقط على القرن التاسع عشر، وانطلاقا من 1816م. حيث اتسع نفوذ التجار الأجانب، والإقبال المكثف على مادة الزيت.

---

[107] اقتصر هنا فقط على ذكر مقالين هامين وهما :

Chérif (M-H) , 1970 « Expansion européenne et difficultés tunisiennes.1815-1830 »dans *Annales E.S.C.*, mai-juin,p714-745.

Raymond (A) , 1987 , « Les rapports villes- compagnes dans les pays arabes à l'époque ottomane (XVIè-XVIIIè siècles) in *Cannon* , B , (éd) Terroirs et Sociétés au Maghreb et au Moyen –Orient , Lyon, pp 19-58.

[108] Chérif (M-H) ,1970 , « Expansion européenne .... » op. cit. p 723.

I - اتساع المجال الحضري.

تعتبر علاقة السلطة بالمجال من العوامل الأساسية المفسرة لاتساعه أو تراجعه، وذلك من خلال الأهمية التي يعطيها البايليك لهذا المجال عبر الفترات التاريخية. كما أن الدور الاقتصادي لكل منطقة و تحولاتها من المسائل المتدخلة لتفسير قوة العلاقة بهذا المجال. تمثل القيادة الترابية المجال المستقطب من طرف مركز حضري هام يجمع عديد الأدوار في نفس الوقت دفاعية، إدارية، سياسية، و هي في أغلبها موروثة عن التنظيم العثماني للبلاد.[109]

1 - نفوذ المدينة .

للمدينة نفوذ متنوع تمارسه على مجالها مهما كان حجمه وقيمته، وتعتبر مسألة النفوذ أساسية لفهم المكانة التي تحتلها المدينة ، خصوصا وأنها متغيرة في الزمن ارتباطا بمجموعة من التقلبات التي تحدث وتنعكس على المدن بشكل خاص والظاهرة الحضرية عامة .

أ - الظاهرة الحضرية.

تحتل المدن مكانة محورية في هذه المنظومة الإدارية التي تعتبر بالنسبة الى كل الحضارات أساسية لدعم تطورها من جهة، و تحقيق إشعاعها السياسي على مجال ترابي معين من جهة ثانية.[110] وربما هذا التوجه كان له ما يدعمه عندما نرى أن الحضور العثماني بالبلاد التونسية جعل من هذه المدن بالمناطق مركزا للحاميات العسكرية، فكانت الكاف وقفصة و القيروان و قابس من المراكز الأولى التي أطلقت عليها المراسلات العثمانية اسم السنجق أو لواء تعبيرا عن وجود نواة من عسكر الأتراك و رمزا للحضور العثماني بها إضافة إلى أن تنامي أهمية المدن يأتي في إطار إيجاد نقطة انطلاق في ترتيب بقية المقاطعات المكونة لمجال الإيالة الداخلي.[111] و عليه فإن تنظيم و تقسيم مجال

---

[109] Inalçik , (H) , 1980, « Military and Fiscal Transformation in the Ottoman Empire 1600-1700 », in *Archivum Ottomanieun VI*, Lonvain, PP 283-337, p 309.

[110] Badie ,(B),1984, *Le développement*...op.cit, P112.

[111] أنظر الخريطة لاحقا .

البلاد إلى تجمعات حضرية و أخرى ريفية قبلية لم يكن مسألة واعية و إنما فرضتها الحاجة إلى موارد مادية لسير المؤسسات و ضبط الأمن من خلال توفير مداخيل الجند و هذا المعطى الإقتصادي الذي يمكن تعميمه في تفسير توسع المجال الحضري ليس السبب الوحيد، فالزيادة السكانية التي عرفتها بعض المدن خلال القرن الثامن عشر أو التاسع عشر، و هو ما سعينا إلى استخلاصه عند الحديث عن أسواق المدن و تركز هذه المدن ومدى استجابة تحولها إلى هذه المسألة.

و لعل تدعم وزن مدينة تونس الديمغرافي، باستقبالها لهجرات بشرية قادمة من مناطق مختلفة داخلية قرى و مدن و خارجية مغربية و أندلسية.[112] كان لهذا العامل وزنه في توسع المدينة العمراني و تزايد إشعاعها الاقتصادي و الثقافي فتحولت بالفعل إلى مركز حضاري جاذب و قد كانت للمدينة أدوار متعددة اقتصادية خاصة و لعل تحولات أسواق مدينة تونس عبر الفترات التاريخية، مجاليا أو من حيث تخصصها هام. فمسألة التوسع تبرز من خلال تجاوز الأسواق لأسوار المدينة، خصوصا من جهة ربض باب الجزيرة فظهرت أسواق انتصبت وراء السور الحفصي من جهة باب منارة كما ظهرت أسواق بربض باب السويقة. و بذلك تلاصقت أسواق مدينة تونس مع أسواق أرباضها من جهة باب منارة و لم يعد يفصل بين المدينة و الأسواق الموجودة خارج هذا الباب إلى " المركاض " (بطحاء الخيل) سوى بابي المنارة و الجديد. بينما اندثرت بقية الأبواب والأسوار و نفس الشأن بالنسبة إلى ربض " باب سويقة " حيث امتدت الحوانت من أطراف " سوق القرانة " إلى باب سويقة و الحوانت المجاورة له.[113]

أما من جهة باب البحر فقد التصقت " الطويلة " و " سيدي المرجاني " بالمخازن الموجودة خارج الباب، إضافة إلى سوقي " الزراعية " و "الدباغين ".[114] و هي أسواق و جدت خارج السور.[115] شأنها شأن العديد من الأسواق بمناطق أخرى فعلى اثر التوسع

---

[112] حسن (محمد)، 1993، *المدينة و البادية...ج I*، ص 152.

[113] أ و ت ، دفتر عدد 2287.

[114] لقد كانت هذه الأسواق خارج باب البحر من جهة فنادق الأنقليز و الفرنسيس و اختص سوق الزرارعية في بيع البذور النباتية المعدة للاستعمالات الطبية و غيرها.

[115] أ و ت، دفتر عدد 2287.

الذي شهدته المنستير مثلا خلال القرن الثامن عشر و التاسع عشر و كان هاما. توسعت المدينة بسبب الضغط الديمغرافي و الجاذبية التي كانت تمارسها على سكان الأرياف المجاورة، و هو ما كان سببا في مرحلة جديدة من التوسع بإنشاء " ربط الأقصى " و " باب الغربي " و "حومة الطرابلسية " ثم شهدت المدينة توسعا بإنشاء " ربط الجديد "في 1780م في عهد علي باي.[116]

كما أن الأسواق بهذه المدينة عبرت عن هذا التوسع حيث تم إنشاء مركز تجاري جديد عوّض أسواق " مركز القصر "، و هو مكون من " سوق الربع "، " سوق باب الدرب "، " سوق الصاغة " ...و غيرها.[117] و هذه الظاهرة لا تقتصر على هذه المدن فقط بل كذلك المدن الداخلية التي أصبحت خلال القرن الثامن عشر و خاصة النصف الثاني منه و القرن التاسع عشر مجالا مفتوحا أمام التجمعات السكانية المجاورة.

يمكن القول إذن أن توسع المجال الحضري قد بلغ أقصاه في منتصف القرن التاسع عشر و خصوصا المدن التي كانت لها آفاق اقتصادية مرتبطة بالتجارة الخارجية ساحلية كانت أو داخلية.

ولعل من مظاهر توسع المجال الحضري كذلك بروز مجموعة أسواق ذاتية النشأة كما هو الشأن بالنسبة الى مدينة تونس. و هي أسواق لم يقع التخطيط لها بل تكونت نتيجة لتركز تدريجي للأنشطة الحرفية و التجارية بها لذلك فإنها كانت متعددة الاختصاصات، و على عكس بقية الأسواق فقد جمعت بين الوظيفتين السكنية و الاقتصادية. و ضمن هذه الأسواق يمكن أن نذكر " سوق الطويلة " [118] كانت في الأصل ممرا الجزء الكبير منه وظيفته سكنية، ثم انتصبت به الدكاكين فبدأ يأخذ طابعه التجاري و الحرفي على الأرجح خلال العهد العثماني و خلال منتصف القرن 19. لا تذكره المصادر كسوق باعتبار " حداثته " مقارنة بالبقية و عدم اختصاصه.[119]

---

[116] Bouzgarrou-larguèche (D), 1993, *Waten El Monastir*…op.cit., p 35.

[117] *Ibid* , p 37.

[118] هو الممر الرئيسي الذي يربط بين القصبة و باب البحر و سميت كذلك كناية على طول مسلكها و استقامته.

[119] بن يدر (كريم)، 2004-2005، *الحرف و الحرفيون ...*، ص 230.

إضافة إلى الأسواق التي وجدت خارج باب بحر مثل سوق " الزراعية " وقد اختص في بيع البذور و الأعشاب الطبية التي تستخلص منها العطور و ربما كانت في القرن الثامن عشر تباع بها الحبوب و البقول الجافة المستوردة خصوصا أنها وجدت قرب فنادق التجار الأوروبيين، أو سوق الدباغين الذي يعتبر تحوله من داخل المدينة Intra-muros إلى خارجها حدثا حضريا كبيرا، حيث توسعت المدينة في عهد علي باي خصوصا، مع الزيادة السكانية الهامة بسبب النمو و الاستقرار الذي عرفته هذه الفترة كما عبر عن ذلك حمودة بن عبد العزيز.[120]

لعل هذا الإنشاء و انتقال الدباغين إلى باب البحر (حوالي 1770م) لم يقتصر فقط على نقل نشاط يعتبر ملوثا بل و أكثر من ذلك فإنه أصبح بمثابة حي الدباغين انطلاقا من بداية القرن التاسع عشر. و تعددت به المحلات لتصل مع منتصف القرن حوالي 27 محلا.[121]

مهما يكن من أمر فإن هذا التوسع للمجال الحضري، مهما كانت أسبابه اقتصادية أوديمغرافية كما أشرنا إلى ذلك فإنه كان يتمتع بنوع من الحساسية الكبيرة فالوثائق الأرشيفية و المصادر لوحدها لا تكفي أحيانا لرسم صورة نهائية لهذه الوحدات الحضرية المكونة لهذا المجال.

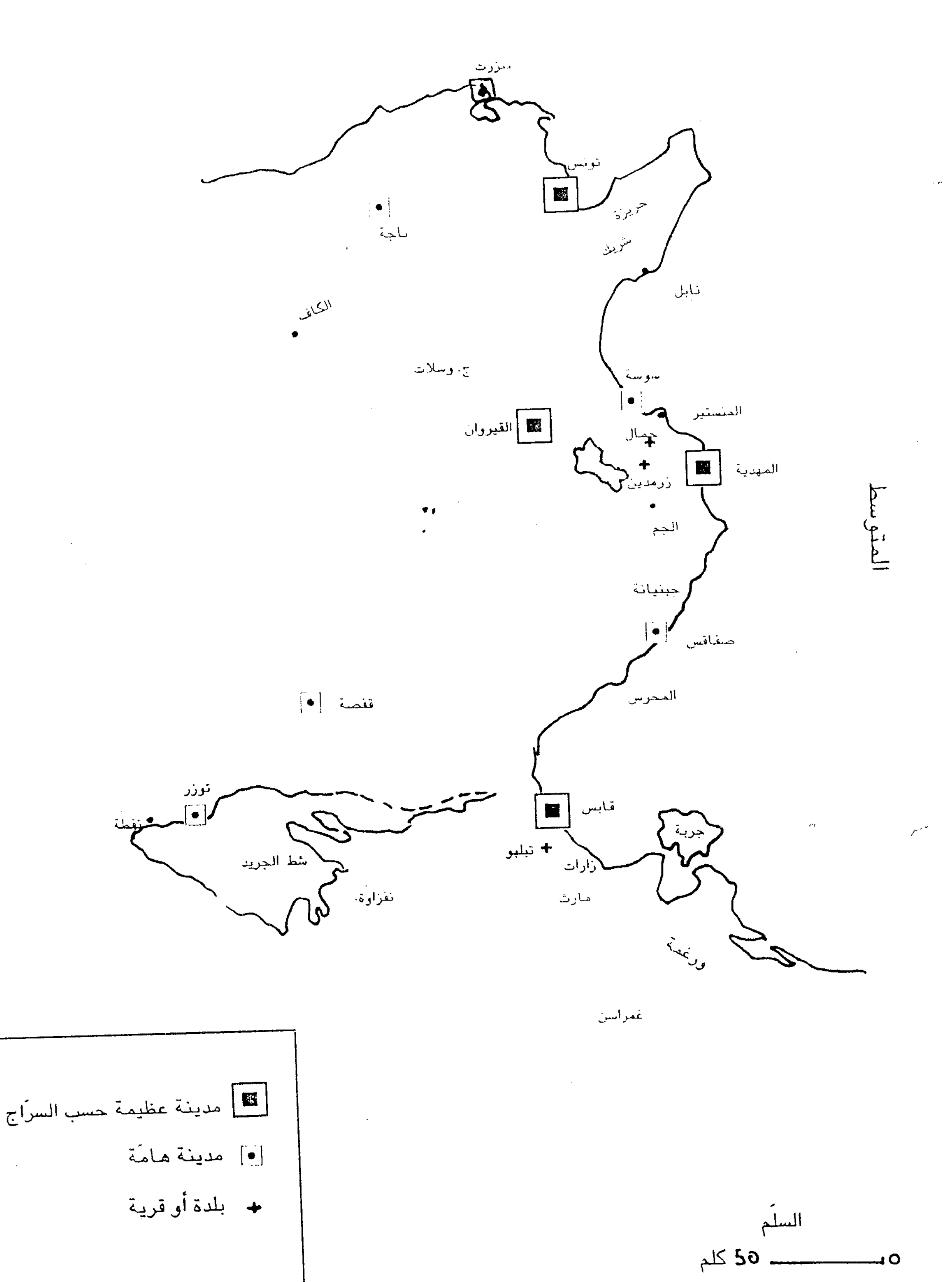
---

[120] ابن عبد العزيز(حمودة) ، (مخطوط عدد 1794)، *الكتاب الباشي...*، ص 170.

[121] Raymond (A) , 19990, « Le déplacement des Tanneries à Alep , au Caire et à Tunis à l'époque Ottomane : un « Indicateur »de croissance Urbaine » in *Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée*, 55-56 , pp 34-43.p 40.

انظر كذلك أ و ت، دفتر عدد 2287.

خريطة المدن بإفريقية من خلال كتاب " الحلل السندسية " للوزير السراج.



ب - التطور والإنتعاش .

لقد شهدت المدن التونسية فترات تطور خلال تاريخها الحديث، ويمكن القول أن نسق التطور الذي شهدته خلال الفترة العثمانية ليس له مثيل، بالرغم من عدم التواصل بنفس الأهمية لأسباب كثيرة منها اهتمامات الحكام، والحروب الأهلية، والظرفية الإقتصادية.

غير أنه بالنسبة الى الفترة التي نهتم بها أي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت الأمور التي لها علاقة بالتطور الحضري، اقتصادية أو اجتماعية شديدة الاتصال بمسألة أخرى ذات أهمية كبيرة وهي الإستقرار السياسي. وبذلك يمكن الحديث عن تطور وانتعاش حقيقي للمجال الحضري بداية من النصف الثاني للقرن الثامن عشر، وحتى بعد عودة أبناء حسين بن علي، حيث تم تجاوز مخلفات الحرب الأهلية التي ميزت النصف الأول من القرن الثامن عشر بين حسين بن علي وابن أخيه علي باشا.

شهدت الهياكل الحضرية تطورات أساسية، حيث تزايدت الفضاءات العمومية من حيث العدد وإقبال السكان عليها من مساجد ومدارس وأسواق... وغيرها، وان كان ذلك شديد الوضوح بمدينة تونس فإن هذه الظاهرة كانت شاملة بالنسبة الى بقية المدن بمجال الإيالة ولكن بدرجات متفاوتة، ففي مدينة تونس مثلا عرفت المنطقة المخصصة للأسواق المركزية بالمدينة، ومنذ العهد الحفصي تطورات هامة وأساسية، وقد عرف مجال هذه الأسواق تطورا كبيرا خلال الفترتين المرادية و الحسينية، إذ ارتفعت هذه المساحة المخصصة لهذه الأسواق حول جامع الزيتونة منذ بداية القرن السادس عشر الى نهاية القرن الثامن عشر، من 3,75 هك الى حوالي 6 هك أي بتطور قدر بأكثر من 60 %.[122]

ولم يشمل التوسع فقط منطقة الأسواق بل كذلك مجال المدينة ككل، حيث تعددت البناءات ذات الصبغة العمومية، وهي مؤشر عن التوسع الحضري الذي عرفته المدينة خلال القرن الثامن عشر بشكل أساسي وان لم تكن هذه الظاهرة مقتصرة فقط على مدينة

[122] Raymond (A), 1985, *Grandes villes arabes*...op.cit , p 45.

تونس، فإنها كانت أكثر وضوحا بها. ومن هذه البناءات يمكن أن نذكر المدارس، الجوامع، الحمامات... وغيرها.

كما شمل هذا التوسع الارباض وبدرجة أساسية باب الجزيرة وباب سويقة، لذلك يمكن القول أن هذا التوسع للمدينة لم يكن فقط بأسباب اقتصادية أو مرتبط بالأسواق، وإنما كذلك بسبب الزيادة الديمغرافية وارتفاع عدد السكان، فكان على السلطة والقرار السياسي مواكبة هذه التطورات الحاصلة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وبذلك تكون مدعمة لتوسع المجال الحضري حيث كانت قرارات علي باي (1759-1782م) هامة، إذ سمح للسكان بإقامة المساكن خارج الأسوار، بجانب السبخة في الجزء الشرقي لباب عليوة، وكذلك بجانب بحيرة تونس خارج باب البحر، كما أنه قرر كما ذكر حمودة بن عبد العزيز في سنة 1770م نقل سوق الدباغين خارج أسوار المدينة، وهو ما فسح المجال لإقامة المساكن.[123] ولعل نقل الأسواق خارج أسوار المدن يمثل أكبر دليل على التطور الحضري الذي شهدته، نظرا لرمزية هذه الفضاءات من جهة فهي مجالات اقتصادية نشطة ومنطلقا لفهم علاقة السكان بمدنهم، أو علاقة سكان القرى والتجمعات السكانية القريبة بها.

ويمكن القول أن فترات التطور بالنسبة الى المدن بالايالة التونسية خلال العهد الحديث، قد ارتبطت بالعديد من العوامل الإقتصادية والبشرية. وأيضا بتحولات التجارة العالمية بالمتوسط. حيث كان لذلك تأثير على المبادلات التجارية بين المدن التونسية التي لها علاقة بالمتوسط وبين كل المدن في الجزء الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط ، هذه المدن التونسية التي كان اقتصادها يقوم بشكل أساسي على القرصنة أو الجهاد البحري أو ما تقوم بتصديره من مواد أولية فلاحية وبعض المنتوجات الحرفية خلال القرنين السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر. وانطلاقا من هذه الفترة بدأ هذا التحول يبرز بأكثر وضوحا، فبعد تعويل هذه المدن في اقتصادها على المنتوجات المحولة محليا خلال القرن الثامن عشر، الى تصدير المواد الأولية الفلاحية خلال القرن التاسع عشر وذلك في علاقة بأهمية المبادلات التجارية مع أوروبا والحاجة المتزايدة للزيت خاصة.

---

[123] ابن عبد العزيز (حمودة)،(مخطوط عدد 1794)، *الكتاب الباشي...* ، ص 170.

وانطلاقا من متابعتنا لمجموعة من المدن، [124] التي كان فيها هذا التوجه شديد الوضوح وخاصة التي لها علاقات تجارية قديمة جدا مع الفضاء المتوسطي كما أشرنا الى ذلك سابقا، يمكن أن نلاحظ ثلاث فضاءات تجارية متميزة، وهي مدينة تونس، ومنطقة الساحل ثم مدينة صفاقس وهي مناطق تتمتع بموانئ نشيطة خلال هذه الفترة وكانت منطلقا لتدعم علاقة الإيالة التجارية بمحيطها المتوسطي. ولعل هذه التوجهات كانت سببا في بروز عدد هام من التحولات الأساسية، غير أنه من المهم فهم علاقة المجال الحضري بالمجالات المحيطة به.

2 - التداخل في المستوى الإقتصادي مع مجالات أخرى.

إنه من الصعب الحديث عن تداخل المجال الحضري مع مجالات أخرى في هذه الفترة التي تعنى بها هذه الدراسة لأسباب كثيرة، منها اصطلاحا هذا المجال لم يتوضّح بالشكل الكافي، ونظرا لما يتمتع به هذا المجال من إمكانيات تجعله في آخر الأمر المحدد وصاحب القرار وخاصة النفوذ السياسي.[125]

وبخصوص العلاقة بين المدينة والريف، فقد عرفت تحولات أساسية، إذ أن هيمنة المدينة على الريف لم تبرز بشكل واضح ومميز إلا مع النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وتدعمت في بداية القرن التاسع عشر، إذ بدأت تبرز و بجلاء الوجهة الإقتصادية للبلاد نحو الخارج أي الاعتماد وبشكل أساسي على مداخيل التجارة الخارجية كما أكد ذلك الأستاذ خليفة شاطر.[126]

إذن لا يمكن فهم هذه العلاقة إلا في إطار التحولات التي عرفتها الإيالة التونسية خلال هذه المرحلة، وهي فترة انتقال سياسي واقتصادي بداية من 1759م أي بداية حكم علي باي.

---

[124] لقد وفرت لنا وثائق الأرشيف مجموعة من المعطيات المهمة والتي تم استغلالها بطريقة غير مباشرة لبلوغ هذه النتائج التي نحن بصدد تحليلها ضمن هذا الجزء ، وهي دفاتر مداخيل ومصاريف الدولة ودفاتر اللزم والمحصولات ودفاتر القمارق .

[125] Chérif (M-H) ,1984 , *Pouvoir et Société* ....op. cit. , T I, p 337.

[126] Chater (Kh) , 1985, *Dépendance et mutation*....op.cit., p 175.

ولفهم هذا التداخل بين المجال الحضري والمجالات الأخرى القروية والريفية، لا بد من العودة الى الجذور التاريخية لهذه العلاقة، خلال الفترة العثمانية بالإيالة التونسية، وكيف تطورت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

لقد ارتبطت هذه العلاقة بثلاثة أشياء رئيسية، ربما كانت محددة بالنسبة الى الطبقة الحاكمة في علاقتها بالمجال لإحكام السيطرة عليه ولتوسيع نفوذها، وهي : طبيعة الموارد والتغيرات التي شهدتها و المنظومة الإيديولوجية التي يعتمدها البايليك والعناصر البشرية الفاعلة في هذه العلاقة.

أ- طبيعة الموارد .

لقد كانت الى حد النصف الثاني من القرن السابع عشر غير قارة، حيث يتم التعويل بشكل كبير على القرصنة التي توفر مداخيل هامة، كما أشار الى ذلك ابن أبي دينار عند حديثه عن عهد عثمان داي " وكثرت في أيامه غنائم البحر حتى كانت لا توصف ".[127]

وهذا الشأن له انعكاسات هامة أولا على طبيعة الحكم الذي بقي عسكريا، والطبقة الحاكمة التي كانت غير مستقرة. وثانيا كيفية التعامل مع المجال انطلاقا من المجال الحضري، أي المركز والتعويل بشكل أساسي على أنشطة المدينة، وقد كانت المدن منغلقة على نفسها عبر أسوار. غير أن هذه الأوضاع سوف تتغير انطلاقا من منتصف القرن السابع عشر وربما قبل ذلك، إذ بدأت تبرز إرادة في صلب الطبقة الحاكمة للخروج من الموارد غير الثابتة. لكن كيف تم ذلك ولماذا؟

بدأت هذه الإرادة للتعويل على موارد قارة من خلال التوجه نحو دواخل البلاد، أي الاعتماد على المجابي وكل أنواع الضرائب الداخلية. وهو ما يفسر حرص البايات المراديين خلال القرن السابع عشر على تدعيم هذا النوع من الموارد، حيث أن مراد باي سنة 1672م " وخرج... كعادته الى بلد الجريد لجباية الخراج ".[128] وكان من الغايات

---

[127] ابن أبي دينار(ابو عبد الله) ، 1957، *المؤنس* ...، ص 203.

Sebag (P),1998, *Tunis Histoire d'une ville*…op. cit. p 185.

[128] ابن أبي دينار(ابو عبد الله) ، 1957 ، *المؤنس*...،ص 244.

غير المعلنة فرض الإستقرار وبسط النفوذ، وبالتالي ضمان تواصل دفع الجباية. وفي نفس الإطار يمكن فهم الصراعات المتكررة مع القبائل الداخلية بالشمال والوسط.[129]

ويمكن القول إن ذلك كان دافعا أساسيا في نزوع السلطة الحاكمة الى تحديد المجال، وخصوص مجال القبائل في مناطق الشمال مثلا من الدخول في صراعات عسكرية مع الجزائر منذ بداية القرن السابع عشر 1614م و 1628م حيث انتهت بخسارة الجيوش التونسية وإمضاء معاهدة سنة 1037ه/ 1628م.[130] لضبط المجال الجغرافي للمناطق الشمالية وهي مناطق القبائل غير مستقرة ونفوذ السلطة فيها محدود، غير أنه بداية من هذه الفترة بدأ هذا النفوذ يكبر مع زيادة تراجع مداخيل القرصنة خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، وبذلك يمكن القول أن العلاقة مع الأرياف ستتغير. وستستفيد السلطة والمجتمع الحضري من هيمنة المدينة. لكن هذه الهيمنة ستحتاج الى سند أيديولوجي لضمانها.

ب - المنظومة الإيديولوجية.

لقد كانت السلطة الحاكمة في حاجة الى السند الإيديولوجي، لتبرير سياساتها من أجل التوسيع في مجالها وإحكام السيطرة عليه، وبذلك تكونت لها منظومة كاملة من العلماء والشعراء و الفقهاء إضافة الى الاعتناء بإقامة المساجد والمدارس.

ويبرز هذا الدور من خلال أعمال عدد من المؤرخين الذين انخرطوا في العمل السياسي والإداري وأصبحوا بذلك جزءا من هذه المنظومة. لعل أهم هؤلاء، **ابن أبي دينار** و **محمد الصغير ابن يوسف** و **حمودة بن عبد العزيز** و **أحمد بن أبي الضياف**. وقد مثلت أعمال هؤلاء تبريرا لسياسة السلطة الحاكمة وتوجهاتها بالرغم من اختلاف الفترات التاريخية ودوافع كل مؤرخ، لكن ذلك لا ينفي الأهمية التي كانت عليها هذه الأعمال من

---

[129] ابن أبي دينار(أبو عبد الله) ،1957 ، *المؤنس...*،ص ص 246، 250.

[130] نفس المصدر، ص 203.

حيث المعلومات التي وفرتها ومحاولة تأليف لأحداث عاصروها بأسلوب تاريخي فيه مراعاة للجوانب الإجتماعية والسياسية المميزة لكل فترة.[131]

وقد مثلت المصطلحات التي يوظفها **ابن أبى دينار** عند حديثه عن أحداث القرن السادس عشر وصراع السلطان الحسن مع القبائل ومحاولات تأمين المناطق الداخلية وتوفير الأمن والرخاء للأهالي، سندا قويا لسياسته " ولما تولى رفع المكوسات كلها... وسار سيرة حسنة في أول الأمر ".[132] كما يشير الى المصادر التي أخذ منها، حيث يقول ابن أبي دينار "... وهنا انتهى النقل الذي قيده الزركشي ولم أطلع على ما سواه إلا ما تلقيته من أهل الحاضرة ولهذا نأتي به جملا لا تفصيلا ". [133] لذلك نقول بأن **ابن أبي دينار** يعتمد على الذاكرة الجماعية عندما يكتب، وهذه الذاكرة التي استقى منها معلوماته

---

[131] * **أبو عبد الله ابن أبي دينار** ، مخبر قيرواني ، فقيه و قاضي ، انتقل الى مدينة تونس ، دخل البلاط حيث كانت حاجة البلاط الى العلماء ، لتدعيم المنظومة الإيديولوجية .

كتب كتابه ، ***المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس*** ، كتب النص في النصف الثاني من القرن السابع عشر ، انتهى من كتابة كتابه هذا 1681-1682م باعتبار أن خبر يذكره يعود الى هذه الفترة .

* **حمودة ابن عبد العزيز** ، نشأ هذا المؤرخ بين يدي أبيه العالم والفقيه وأخذ عنه ، كما أخذ على عدد من علماء الحاضرة . وقد في خدمة دولة ، علي باي الحسيني ، ليستعمله في قلم الإنشاء ، وقربه اليه ، واستعان به في تدبير دولته ، وبعثه سفيرا عنه الى قسنطينة والجزائر ، في بعض الأغراض السياسية .

كما قام بضمه الى ابنه أبي محمد حمودة ، ولي عهده . ويعتبر **الكتاب *الباشي*** الذي ألفه في مدح مخدومه شاهدا على هذه العلاقة . توفي 1202ه / 1787-1788م .

* **محمد الصغير ابن يوسف** ، أصيل مدينة باجة ولد حوالي 1105ه/ 1693-1694م ، أدرج أسمه في سجل المحلة كغيره من الكورغلية ، وكان يتعاطى أيضا النشاط الفلاحي .

توفي سنة 1184ه/ 1770-1771م وقد سجل فيها آخر ما رواه في كتابه من وقائع . ويعتبر كتابه ***المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي*** . أساسيا لفهم أحداث النصف الأول من القرن الثامن عشر على المستوى السياسي والحضري ، حيث يذكر المباني التي شيدها حسين بن علي ومآثره الصالحة ثم يسرد لنا وقائع المفاوضات بين حسين بن علي وعلي باشا ، كما يتعرض الى لمسألة جباية الضرائب والتنظيم العسكري .

* **أحمد ابن أبى الضياف** ، ألف كتابه ، ***الإتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان*** ، بين 19 جانفي 1862م حيث شرع في تأليفه و 1872م اذ انتهى من كتابته وهو تاريخ آخر أخبار الإتحاف .

[132] ابن أبي دينار(أبو عبد الله) ، 1957، *المؤنس ...*،ص 161.

[133] نفس المصدر ، ص 161.

هي للمجتمع المديني. وهذا المجتمع بكل مكوناته كان يمثل سندا إيديولوجيا للسلطة الحاكمة.

كما نجد نفس التوجه لدى بقية المؤرخين حتى وإن اختلفت الفترات الزمنية. فقد مثل كتاب الإتحاف **لابن أبي الضياف** أهم عمل تاريخي خلال القرن التاسع عشر، وقد تميز باستخدامه لمجموعة جديدة من المصطلحات السياسية و الإجتماعية التي تتماشى مع هذه المرحلة، [134] كما عرف بأسلوبه المتميز عند متابعة التحولات السياسية التي عاشتها البلاد التونسية، ومنطلق كل ذلك تجربته الكبيرة، حيث بقي لمدة أربعين سنة في خدمة الدولة الحسينية من 1822م الى 1862م. وكان بذلك ضمن سياق الحدث السياسي والتاريخي لهذه الفترة، كما أنه مثل سندا مشرعا ومبررا لسياسة 6 بايات حكموا طوال هذه الفترة وهم محمود باي (1814-1824م) و حسين باي (1824-1835م) ومصطفى باي (1835-1837م) و أحمد باي (1837-1855م) و محمد باي (1855-1859م) و محمد الصادق باي (1859-1882م).

هذا وقد تعامل خلال هذه الفترة بالضرورة مع عدد من المسؤولين ورجال السياسة، وبالتالي تدريجيا أصبح مؤثرا، فقد شارك في زيارة أحمد باي الى فرنسا وصياغة عهد الأمان، إضافة الى تحمل مسؤوليات في الداخل والخارج.

ويمثل كتابه عملا اجتماعيا و سياسيا وثقافيا وبالتالي تاريخيا ، حيث تبرز به الظواهر الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية والثقافية في علاقتها ببعضها وفي خصوصياتها، وهي بذلك تمثل المحور الأساسي لإتحاف أهل الزمان ولفكر **ابن أبي الضياف.**[135]

وبالرغم أنه يستعمل مصطلحات عامة عند حديثه عن المجتمع ، مثل النوع الإنساني وقوام العالم و البشر و الناس... وغيرها في نفس السياق ، فهو يتحدث عن

---

[134] Jdey (A), 1996, *AHMED IBN ABI DHIAF Son Œuvre et sa Pensée : Essai d'Histoire culturelle.* Pub F. T. E. R. S. I , Zaghouan , Tunisie , p 302.

[135] *Ibid,* p 334.

طاعة الرعية.[136] الشيء الذي جعله يمثل سندا إيديولوجيا لهذه الدولة خلال هذه الفترة، وكانت منطلقاته المجتمع المديني الذي عاش ضمنه وتأثر به.

كما نعتبر إقامة البناءات ذات البعد والاستغلال الجماعي، شكلا من أشكال الدعاية للسلطة الحاكمة، حيث تعددت الجوامع والمدارس[137] والحمامات وتكثف الاعتناء بها ليس فقط بمدينة تونس بل في عدد من المدن وقد استفاد منها المجتمع المديني باعتباره سندا مهما ومبررا لسياسة الدولة . ومثلت هذه المنشآت العديدة مجسدا لعلاقة البايليك بمجتمع المدن خلال هذه الفترة.

ج ـ العناصر البشرية.

يمكن القول أن العنصر البشري محدد في علاقة الدولة بالمجال، باعتبار أن هذه العناصر تفسر مدى الاندماج بين المجالين الحضري والريفي، وكيف مثل إخضاعها عبر مراحل منطلقا للتعويل على موارد داخلية أكثر انتظاما وأهمية، ويأتي ذلك ضمن مجموعة من التحولات الأساسية التي عاشتها الإيالة التونسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وهي شديدة الارتباط بالأفاق الخارجية، أي تدعم التبعية للتشكيلة الإجتماعية ككل للرأسمالية والاقتصاد الأوروبي.

وتجدر الإشارة الى أن القبائل بقيت منعزلة لا تخضع الى السلطة المركزية تواصل ذلك الى منتصف القرن السابع عشر، غير أن الحاجة الى موارد جديدة أكثر استقرارا كانت وراء تغير العلاقة بين المجالين الحضري والريفي.

---

[136] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف ...ج 1*، ص 9 .

[137] خلال العهد الحسيني تعددت هذه البناءات والمدارس فقد بلغت بمدينة تونس مثلا خلال القرن الثامن عشر 8 مدارس ، 3 في عهد حسين بن علي : ـ مدرسة النخلة 1714م ، ـ الحسينية الصغرى 1715 م ، ـ مدرسة الجامع الجديد 1726 م . 4 في عهد علي باشا : ـ مدرسة حوانت عاشور 1746م ، ـ المدرسة الباشية 1752م ، ـ المدرسة السليمانية 1754م ، ـ مدرسة بير الحجار 1756م . 1 في عهد علي باي ، مدرسة الحسينية الكبرى.

أنظر : الصغير بن يوسف (محمد) ، (مخطوط عدد 18688) ، *المشرع الملكي* ...ص ص 14 ، 15 ، 231 ، 232 .

ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف* ... ص ص 100 ، 143 ، 144 ، 174 .

تتحدد هذه العلاقة بين المجال الحضري والأرياف من خلال علاقة السيطرة. حيث تكون هذه العلاقة مبنية على هيمنة المدينة على الأرياف المجاورة، وهي من السمات الأساسية التي لا يمكن تجاوزها. حيث تهيمن المدينة على الأرياف المجاورة لها، على المستوى الإقتصادي فكل مدينة كبيرة تحتاج الى مدن صغرى وتجمعات سكانية وأرياف من حولها يمتد إليها نفوذها الإقتصادي والمالي والبشري.[138] كما أن سكان هذه الأرياف يحتاجون الى المنتوجات الصناعية والحرفية، و الى النقد الذي توفره المبادلات بالمدينة. على المستوى السياسي، تنظيم الدولة وسيطرتها على مجالها الحضري، جعلها تسعى الى السيطرة على مجالات أخرى وهو ما يتم عبر اكتساب قوة عسكرية كبيرة، أكثر فاعلية من قوة القبائل في الأرياف وبالتالي قدرة أكبر على إخضاعهم وفرض الضرائب عليهم.

كما أننا " نجد التمدن غاية للبدوي يجري إليها "،[139] وهو ما يجعلنا نتحدث عن جاذبية المدينة التي ولئن تمكنت بعض العناصر من الانتقال إليها والاندماج بها فإنها تحولت الى خدمة السلطة وهي نفس الوظيفة رغم تغير المجال. [140]

ويبرز التناقض والصراع في هذه العلاقة بين المجال الحضري والمناطق المجاورة له، أمرا غير قابل للتجاوز لأنه من خلاله يمكن تفسير عددا من المسائل خاصة النفوذ والمداخيل للسلطة وهي غاية العلاقات الإجتماعية كذلك في هذه المرحلة.

ومما تجدر إليه أن المدينة وخاصة المدن الكبرى توفرت بها العناصر الحضرية التي أهلتها الى الإشعاع والسيطرة، مهما كانت هذه المكونات الحضرية ذات أبعاد اقتصادية صرفة أم لا، مثل الجامع والحمامات والأسواق وهي عناصر تجلب السكان إليها من خارج المدينة ، وبالتالي مثلت أداة مهمة جدا لتحويل هذه الهيمنة الى معطى ملموس وكمي وذي فوائد مختلفة ربما أهمها الإقتصادية، وهو ما يبرز من خلال ما

---

[138] Braudel (F), 1979, *Civilisation matérielle , économie et capitalisme , XVè – XVIII siecle* , 3 vols , Paris T 1 , p 436.

[139] ابن خلدون (عبد الرحمان)، 2004، *المقدمة ...* ،ص 97.

[140] .لقد تأكد لنا من خلال الوثائق والمصادر المتوفرة حول اللزم الهامة بالمدن الكبرى ، أن الفئات الإجتماعية التي قامت بتوليها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، اما عناصر ذات أصول أجنبية أو من اليهود وفي غالب الأعيان من عائلات كبرى تنتمي الى مجالات داخلية وريفية . أنظر لاحقا اللزامة بالمدينة.

تقدمه أسواق مدينة تونس التي مثلت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فضاءا مميزا للقاء بين الريف والمدينة ، حيث لم يكن حرفاؤها من الحضر فحسب بل كان الريفيون يقصدونها سواء لبيع المواد الأولية التي يوفرونها أو المنتوجات الحرفية التي يصنعونها وخاصة المنسوجات. كما كانوا يتزودون من هذه الأسواق بحاجياتهم.

وهذه المبادلات المادية بين المدينة والريف وازتها شبكة من المبادلات اللامادية، فاللقاء في السوق بين الحضر والريفيين ولّد تبادلا للأفكار والممارسات والقيم ومكن من بناء شبكة من العلاقات الإنسانية بالتوازي مع العلاقات الإقتصادية.

وبذلك مثلت السوق أداة تمفصل بين العالمين الريفي والحضري، ومكنت بذلك المدينة من السيطرة والتفوق داخل هذه العلاقة، حيث كانت تستقطب فوائض الإنتاج من الريف عن طريق السوق وفيها يتم تداولها وتحويلها في إطار الحرف.

ولعله من المهم جدا القول بأن هيمنة المدينة على المجال الريفي في المستوى الاقتصادي، لم تكن خاصة بالبلاد التونسية في هذا العهد ربما كانت قد شملت عددا من المناطق المتوسطية و بمناطق عديدة من الإمبراطورية العثمانية التي ربطت مصالحها مع التجارة العالمية ضمن ما سمي باقتصاد-العالم.[141] لذلك كان من الضروري العودة الى الظرفية الخارجية والبحث في مدى مساهمتها في حصول هذا التحول في العلاقة بين المجال الحضري والمجالات الريفية القريبة منه.

---

[141] Veinstein (G) , 1979, « Trésor public et fortunes privées dans l'empire ottoman .(milieu XVI- début XIX siècles) in *Cahiers de la Méditerranée .Actes des journées d'étude Bendor* ,3-4-5 Mai . pp 121-134. p 125.

لقد أكد لي **الأستاذ فانشتاين جيل.Veinstein (G)** هذه المسألة أثناء الحوار معه بمناسبة زيارته الى تونس في إطار المحاضرات الدورية التي كانت تنظمها وحدة الدراسات التاريخية ، التي يشرف عليها الأستاذ الصادق بوبكر. وقد كان هذا الحوار حول هيمنة المدينة على الأرياف عامة كيف برزت بشكل خاص انطلاقا من أواخر القرن الثامن عشر ، ضمن تحولات علاقة المركز بالأطراف ، وهو يعتبر بأن المدن العثمانية خلال القرن السادس عشر كانت أكثر انغلاقا على نفسها بسبب الحروب التي خاضتها الإمبراطورية والطابع العسكري المهيمن على الخيارات الإستراتيجية لهذه الإمبراطورية .

أنظر كذلك ، الشريف(محمد الهادي) ، 1986 ، " الواردات والمستوردون بتونس في النصف الثاني من الفرن الثامن عشر (من خلال وثائق القمارق التونسية) "*الكراسات التونسية الجزء 34* ، عدد 137-138، ص ص 82،73 .

إذ استفادت الإيالة التونسية من تطور التجارة العالمية بالمتوسط، نظرا لمساهمتها التي ارتبطت بحاجة أوروبا المتزايدة للمواد الأساسية الفلاحية خاصة، حيث كان التجار الأوروبيون(الفرنسيون ثم الأنقليز ثم الإيطاليون) يشترون بانتظام وبصفة مكثفة كل ما كان يسمح الباي ببيعه من حبوب. وبشكل أساسي انطلاقا من الستينات والسبعينات من القرن الثامن عشر.[142]

هذا التطور والنمو سواءا كان ظرفيا مرتبطا بهذه المرحلة أو بصفة متواصلة خلال الفترات اللاحقة فانه كان أساسيا لفهم هذه العلاقة بين المدينة والريف حيث بدأت الهيمنة على الأرياف بكل الوسائل الممكنة من أجل تحقيق هذه الغاية ، وفي هذا الإطار تدعم عمل اللزامة للسيطرة واقتطاع الفوائض الإنتاجية التي كانت الدعامة الأساسية للتجارة الخارجية. لكن حقيقة هذا التطور والتحول كان لصالح من؟ وما هي الفئة التي استفادت من ذلك؟

لقد كان هذا التحول هاما بالنسبة الى كل الفئات التي ربطت مصالحها من قريب أوبعيد بالتجارة الخارجية بما في ذلك الباي، غير أن ذلك لم يتواصل بنفس الوتيرة كما أشار الى ذلك القنصل الفرنسي بتونس سنوات 1772-1773م.[143]

وقد تواصلت هذه الظرفية مزدهرة على الأقل الى سنة 1776م كما أشار الى ذلك حمودة بن عبد العزيز.[144] غير أنه بداية من ثمانينات القرن الثامن عشر بدأت تبرز صعوبات مناخية أدت الى نقص الإنتاج، إضافة الى الوباء الكبير سنوات 1783-1784م الذي كان ضرره كبير.[145]

[142] Valensi (L),1969, *Le Maghreb* ....op. cit. ,p 73.

[143] A. N. P , A.E.B.I 1145, lettre du 5 Nov 1773.

[144] بن عبد العزيز (حمودة) ، *الكتاب الباشي...*،ص 552.

[145] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف ...ج 3*، ص 14.

Valensi (L), 1969, « Calamités démographiques en Tunisie et en Méditerranée orientale aux XVIIIè siècles » in *Annales E.S.C.*, n ° 6 Nov-dec , pp1540-1562.

لقد سعيت من خلال ما تقدم إبراز الأهمية التي كان عليها المجال الحضري، من حيث الديناميكية الإقتصادية التي أكسبته نفوذا، وهذا النفوذ في توسع ارتباطا بعدد من العوامل منها ما هو داخلي ومنها ما هو مرتبط بالظرفية الخارجية.

II - مدى قدرة المجال الحضري على التفاعل و الإنتاج .

لقد كان القرن الثامن عشر بالنسبة إلى المجال الحضري بالايالة التونسية، مختلفا بكل المقاييس. خصوصا و أنه انطلاقا من 1705م دخلت البلاد مرحلة متسمة بنوع من التجّذر السياسي لدولة حسين بن علي، أي فيها نوعا من الوعي بمسألة الربط بين القدرة الاقتصادية للمناطق و محاولة الاستفادة منها. و هو ما يفسر حسب **الأستاذ محمد الهادي الشريف** تعدد أشكال المراقبة الاقتصادية و المالية. [146] فالمجال الحضري الذي تميز بعديد الخصوصيات الجبائية خلال فترات هامة من تاريخ البلاد التونسية، فإن القرن الثامن عشر يعتبر بداية تشكل هذه القدرة لهذا المجال على الإنتاج و التفاعل مع المجالات الداخلية لمراقبة الفوائض الإنتاجية الفلاحية و إعادة توزيعها سواءا باتجاه الداخل أو إلى الخارج. و هو ما كان سببا في توسيع المراقبة على المجال الداخلي انطلاقا من المدن بذلك أصبح تأمين الوضع داخل الأرياف و استقرارها من الحاجيات الأساسية لسكان المدينة. فكان من أولى الإجراءات التي قام بها حسين بن علي أنه تولى رئاسة المحلة نحو المناطق الداخلية و تمكن فعلا من تأمين الجزء الأكبر من هذه المناطق. [147] وقد استعمل في ذلك عديد الوسائل و الأساليب سواءا القوة أو الديبلوماسية. [148]

1- المدينة مجال لجمع وترويج الفوائض الإنتاجية .

لقد مثل المجال الحضري فضاءا أساسيا لعديد الأنشطة الإقتصادية، وبالتالي لجمع وترويج الفوائض الإنتاجية سواءا الحضريّة أو الريفيّة. ويمكن القول أن الأهمية الإقتصادية لهذا المجال مرتبطة بشكل أساسي بموقعه في اهتمامات السلطة حيث أن الأطراف المتدخلة في تسيير وتنظيم المجال عديدة.

---

[146] Chérif (M-H),1984-1986, *Pouvoir*.... Op.cit., T I, p 195.

[147] Chérif (M-H), 1984-1986, *Pouvoir*..... *T I*, p 339.

[148] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف .... ج 2* ، ص 99.

أ - مساهمة البايليك ومؤسسات الدولة في تفعيله.

يعتبر المجال الحضري موردا أساسيا على المستوى الإقتصادي، للحركية التي تميزه. وهو ما جعل هذا الفضاء يكتسي أهمية كبيرة في مداخيل الدولة، ولعل هذه الأهمية تفسر الى حد كبير الدور الذي قام به البايليك وأجهزة الدولة لتفعيل هذا المجال وتنشيطه.

***- مساهمة البايليك في تنشيط المدن** : تنطلق أهمية المجال الحضري بالنسبة الى البايليك من خلال شيئين اثنين: الأول سياسي مرتبط بالنفوذ و السيطرة والثاني اقتصادي مرتبط بالمداخيل الممكن الحصول عليها من هذا المجال .

و بذلك يمكن القول إن الاعتماد الكلي للبايليك على هذا المجال مسألة واعية بدأت تتأكد مع النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث أدت كثافة الاستغلال للمناطق الداخلية إلى أزمة و نقص المداخيل بسبب التجاوزات التي كان يقوم بها أعوان الدولة و اللزامة. [149] ولعل الهروب من الأرياف و تراجع الإنتاج الفلاحي كان من النتائج الأساسية لهذه الظاهرة، في الوقت الذي كانت فيه الدولة تسعى للسيطرة على الدواخل حصل العكس.

وتعتبر الخصوصيات السياسية لهذه الفترة من العوامل المفسرة للتحولات التي حصلت في تعامل البايليك مع المجال الحضري، فإضافة إلى أنه مصدر أساسي لمداخيل قارة و هامة فهو قاعدة لسند إيديولوجي و فكري ومشرّع لتواصل و بقاء الحكم أمام الانتفاضات المتكررة. [150] اذ تميز النصف الثاني من القرن الثامن عشر بمجوعة من الانتفاضات بالمناطق الداخلية (ثورة إسماعيل بن يونس، أولاد مساهل 1795م) فكانت ردود فعل البايليك تجاه الأعيان بهذه المناطق متصفة بالقوة، حيث تعرضوا إلى التنكيل والنفي فالسلطة تعتبر هذه الشريحة مورطة في هذه الانتفاضات ما لم تستطع منعها وإن

---

[149] البرقاوي (سامي) ، 1986، " وثيقة عن الدولة واللزام ومنتجو الزيوت في أواسط القرن التاسع عشر " *المجلة التاريخية المغربية* ، عدد 43-44 نوفمبر ص 228.

ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، الإتحاف .... ج 3، ص 87.

[150] Badie (B), *1986, Les Deux Etats , pouvoir et société en occident et en terre d'islam. Paris* , 137.

لم تشارك فيها فهي مسؤولة على أقل تقدير على إشعار السلطة بإمكانية حدوثها. ذلك أن الجانب الأمني من المهمات الأساسيّة المنوطة بعهدتهم إلى جانب الدور الإداري والجبائي مقابل الامتيازات التي يتحصلون عليها.[151] لقد استفاد البايليك من سياسة التصّعيد تجاه الأعّيان المحليّين بأن تمكن من إضعافهم سياسيا و اقتصاديا و بالتالي تحول هؤلاء لخدمة البايليك في إستراتيجيته الجديدة في التعامل مع المجال.

كما يمكن فهمها على أساس أنها تهدف إلى فرض سياسة السلطة المباشرة على هذه المجموعات و الحد من النفوذ المحلي للأعيان، وقد تميزت علاقة الدولة بداية من النصف الثاني من القرن الثامن عشر بالسيطرة و استعمال أساليب القوة مع القبائل و الدواخل دليلا على الرغبة في التعويل على المجال الحضري.

ومهما يكن من أمر فإن الهدف السياسي المّعلن و المتمثل في إحكام السيطرة والنفوذ غايته الرئيسية المداخيل. و تعتبر الجباية و كيفية الحصول عليها والمناطق التي توفرها من العوامل المفسرة لطبيعة علاقة البايليك بالمجال.

و تتوفر بالدفاتر الجبائية أسماء المناطق التي تؤمن المداخيل للدولة و أهمية هذه المداخيل و اختلافها بين المناطق و خلال السنوات غير أن ما يميزها أنها حافظت تقريبا إلى منتصف القرن الثامن عشر على نفس التنظيم أي نجد المجموعات التي تدفع الضرائب بمنطقة باجة أو وطن إفريقية، ثم بقية المناطق الحضرية و القبلية الخاضعة لمسار المحلّة بالشمال و بعد ذلك نجد مناطق الوسط و الجنوب.[152]

كما تعبر هذه الدفاتر الجبائية على علاقة السلطة بالمجال من خلال ما تقدمه من معطيات حول المناطق و تواتر وصول الجباية إلى خزائن الدولة .

غير أنه و بداية من فترة حكم علي باشا أصبحت الوثائق الجبائية أكثر تنوعا و تعددا، ويأتي ذلك في إطار مركزة السلطة و التعويل أكثر على المصادر الداخلية حيث فقدت الإيالة إشعاعها الخارجي الذي سببه العلاقة المتوترة مع دايات الجزائر خلال هذه

---

[151] أ و ت، دفتر عدد 4، 15.

[152] أ و ت، دفاتر عدد 3 ، 4 ، 5 ، 7.

المرحلة. و من مميزات هذه الفترة في التعامل مع المجال الداخلي بروز دفاتر خاصة ببعض المناطق مثال دفاتر للجريد. [153]

كما أن هذا التعامل شهد تحولات أساسية من منطلق أن المجال الحضري بدأ يشكل حجر زاوية في اهتمام البايليك. فأصبح المجال المحيط بمدينة تونس أو المعروف " بالوطن التونسي" يتصدر قائمات الجباية و هو تأكيد على العناية التي أصبح يعطيها البايليك لهذا المجال و تأتي بعده بقية المناطق الأخرى. [154] وقد تدعم هذا الترتيب خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر أي مع عودة أبناء حسين ابن علي إلى الحكم فانفردت كامل المنطقة الشمالية الشرقية و الغربية بدفاتر خاصة لاحتوائها على أهم التجمعات الحضرية التي تشكل بالنسبة الى البايليك دعامة اقتصادية كما أنها توفر السند العسكري. [155]

و قد برزت بداية من هذه الفترة الدفاتر الخاصة الدوايا والخطايا و هو دليل على أن البايليك أصبح قادرا على فرضها و الاستفادة منها . غير أن تعامل البايليك مع التجمعات البشرية حضرية أو قبلية مستقرين أو رحل مرتبط و بشكل أساسي بمدى قدرة هذه المنطقة على توفير المطالب التي عليها لذلك نقول أن تعامل الدولة مع هذه المناطق على قدم المساواة انطلاقا من هذا المعطى الجبائي المفسر لتعاظم سلطة الدولة. [156]

لكن من المهم القول أن مساهمة البايليك في تفعيل المجال الحضري و تنظيمه منطلقها الأساسي توسيع النفوذ و مركزة السلطة، و هي من الأهداف الأساسية والصعبة لأن تعدد مستويات التنظيم الداخلي و اختلافها دليلا قويا على دعم رؤية واضحة للبايليك خلال القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع لحدود هذا المجال التي سوف تتوضح أكثر مع إصلاحات أحمد باي و حاجاته المتزايدة لمداخيل أكبر لمواجهة نفقات الجيش و الدولة

---

[153] أ و ت، دفاتر عدد 19، 24، 31.

[154] أ و ت، دفاتر عدد 11، 12، 15.

[155] أ و ت، دفاتر عدد 74 ، 77.

[156] Badie(B),1986, *Les Deux Etats* …op.cit , p 135.

وهو ما ساهم في تفعيل مؤسسات الدولة و إعطاءها دورا أكبر في تنظيم المجال الحضري و تفعيله.

***- دور مؤسسات الدولة في تفعيل المجال الحضري :** تعمل مؤسسات عديدة على تفعيل المجال الحضري وتنظيمه، وهي موروثة في قسم منها عن التنظيم العثماني للبلاد. وتعتبر القيادة من أهم هذه المؤسسات، وقد ارتبطت وظيفة القايد بإرادة السلطة المركزية، حيث كان الولاء من الشروط الأساسية في تعيين القياد.[157]

و قد قام القياد بأدوار متعددة في تسيير الشؤون الداخلية للمجالات الحضرية و إقرار التوازن بين مختلف العناصر العسكرية والمدنية المكونة للنفوذ المحلي داخلها. وقد خضعت القيادات الى عديد التحويرات في علاقة بمجالها من جهة و بصلوحيات ومهام القايد من جهة ثانية. ومهما يكن من الأمر فإن القيادات تنقسم الى نوعين : النوع الأول هي القيادات الحضرية وقد ارتبطت بالمجموعات المستقرة والمعروفة في وثائق الأرشيف ب " قيادة الوطن " مثل الوطن القبلي، وطن باجة، وطن سوسة، أو وطن القيروان...

أما النوع الثاني فهي القيادات القبلية والمناطق البعيدة عن المركز وهي قيادات ذات طبيعة عسكرية. و هذا التصنيف يتردّد في الدفاتر الجبائية التي تعود إلى فترة علي باشا. " الحمد لله حكمنا بأن خدمة الدوايا و الخطايا في جميع بلاد إفريقية بأن خزندار ما بقاش يأخذ ثلث الخدمة سواءا كان الخلاص قايد من قياد اللزمة مثل قياد سوسة و المنستير أوكان الخلاص غير لزام مثل خلاص الفراشيش وماجر".[158] تغطي القيادة الترابية المجال المستقطب من طرف مركز حضري هام يجمع في الآن نفسه بين الدور الدفاعي و وظيفة التسيير الإداري و السياسي، و تحتل المدن مكانة محورية في هذه المنظومة الإدارية حيث شكلت مدن الإيالة الهامة ساحلية كانت أو داخلية منذ بداية العهد العثماني مركزا لحاميات الجيش الإنكشاري.

---

[157] أنظر الجزء الثالث من هذه الأطروحة ، الفصل المتعلق بعلاقة اللزامة بالدولة ومؤسساتها .

[158] أ و ت، دفتر عدد 3397 ، ص 80 .

فكانت قابس و القيروان و قفصة و الكاف من المراكز العسكرية التي أطلقت عليها المراسلات العثمانية اسم السنجق أو اللواء تعبيرا عن وجود نواة عسكرية رمز للحضور العثماني. كما يتم تركيز حاميات جديدة بالمنطق التي يسيطر عليها الجيش العثماني لتكون منطلقا لأحكام السيطرة على الدواخل و جبايتها. و تبرز أهمية هذه المؤسسات في تفعيل هذا المجال خاصة في الجانب المتعلق بالجباية و تواتر وصولها إلى خزينة الدولة إلى استقرار هذا المجال عند مقارنته بالمجال الريفي الذي كان يسعى دائما إلى تحين الفرصة للتمرد و عدم دفع الجباية حيث اغتنمت القبائل تمرد علي باشا سنة 1728م. [159] والحرب التي عرفتها البلاد بين 1735-1740م لكي تتملص من دفع الضرائب.

ويمكن أن نفسر عدم استقرار مناطق القبائل و خضوعها النهائي إلى محدودية الوجود العسكري بها حيث تلجأ الدولة عادة إلى اعتماد القوة في مناسبتين لإجبار هذه المجموعات القبلية على دفع ما عليها من المطالب، و ذلك عبر المحلة التي تقسم البلاد إلى مجالين مجال مستقر متكون من المدن و التجمعات السكانية الكبرى بالمناطق الساحلية و القسم الثاني المناطق الداخلية المكونة من القبائل و العروش بالشمال والجنوب. حيث يطغى على السكان عدم الاستقرار والانتجاع. لعل هذا التقسيم على المستوى المجالي هو الذي يفسر التقسيم على مستوى المراقبة السياسية و الإدارية والاقتصادية إلى قيادات حضرية أقل عدد من القيادات الداخلية القبلية. و خلافا لطابع الثبات الذي ميّز عدد القيادات الحضرية فإن قيادات القبائل شديدة التغير منذ القرن السابع عشر و قد ارتبط هذا التغير بالظروف الطبيعية و الأمنية و علاقة القبيلة بالسلطة الحاكمة.

كما هو الشأن بالنسبة لقبيلة جلاص مثلا التي تحولت إلى مجموعة مخزنية اثر انتهاء ثورة علي باشا الأولى (1728-1729م) مكافئة لها على موالاتها لحسين بن علي، فقد فقدت هذا الامتياز زمن علي باشا الذي قسمها إلى أربع قيادات بعدد الفروع المكونة لها.

---

[159] كما حصل مع العروش الجبلية التابعة لباجة مثل الشيحية و وشتاتة استغلت تمرد علي باشا و انشغال حسين بن علي بحصار جبل وسلات للامتناع عن دفع الجباية.

أنظر ابن يوسف (محمد الصغير)،(مخطوط عدد 18688) ، *المشرع الملكي...*، ص 29.

[160] وتختلف طبيعة المراقبة بين المجالين المدن و العرش في الوقت الذي يطغى الجانب الإقتصادي على وظيفة قيادة الحواضر، فإن تسيير المجموعات القبلية و الداخلية يكون من نصيب قواد عسكريين نظرا لطبيعة المهمة.

و تجدر الإشارة كذلك إلى أن اختلافا كبيرا بين هؤلاء القياد من حيث الانتماء للأماكن التي يتولون إدارتها ففي حين لم تكن المناطق الحضرية و المستقرة تمثل مشكلا، فقد يتولاها قايد ينتمي الى منطقته بحكم معرفته بها أو من خارجها وفقا للمصالح الإقتصادية التي تفسر علاقة الدولة بتلك المنطقة فإن تولي قيادة المناطق القبلية من قياد ينتمون إليها لم يحصل إلا مؤخرا أي أواسط القرن التاسع عشر. و بالنسبة الى المجموعات القبلية التي عرفت بولائها فقط. [161] وقد ذكر أبن أبي الضياف أن حمودة باشا كان " لا يولي على القبيلة عاملا منها لأنه يؤثر قرابته و تتقوى بهم شيعته مع المشايخ و الهواديك ". [162] و قد حظي هؤلاء بأهمية كبيرة لدى البايليك فقد كانت هذه الوظائف جسرا لعدد كبير من الأعيان للانضمام إلى الجهاز الإداري للدولة.

و لعل إعادة هيكلة الشبكة الإدارية للبلاد و خلق تصنيفات جديدة من شأنه التأكيد أن سيادة الباي على المجال تتسع و تتقوى و بالتالي خطوة إضافية لهذه السلطة في مسار محاصرة النفوذ المحلي المتمثل في سلطة المشايخ و أعيان المجموعات الداخلية. و يمكن القول أن ميزة النصف الثاني من القرن الثامن عشر تعدد محاولات توحيد الدواخل و التقليص من النفوذ المحلي المتمثل بالخصوص في نفوذ المشايخ، و قد انطلقت هذه المحاولات منذ عهد علي باشا حيث تتوارد الأخبار في المؤلفات الإخبارية للسياسة العنيفة التي تعامل بها علي باشا و أبناءه مع مشايخ المجموعات القبلية أو الحضرية في مختلف أنحاء البلاد. [163] و يبدو أن هذه السياسة العنيفة وليدة نقمة الباي عل كل الذين تعاطفوا مع منافسيه على السلطة أي حسين بن علي و أبنائه.

---

[160] أ و ت، دفاتر عدد 47 - 48 .

[161] Hennia (A), 1980, *Le Grid* …op. cit ., p 201.

[162] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف ... ج 3*، ص 109.

[163] ابن يوسف (محمد الصغير)، (مخطوط عدد 18688) ، *المشرع الملكي....*، ص 82.

غير أن هذا العنف بالبلاد التونسية يتجاوز الدوافع الشخصية ليندرج في إطار سياسي أشمل تجلت مظاهره منذ بداية استيطان الحكم العثماني بتونس كما أن توحيد الدواخل انبنى على إرادة سياسة تقوم على التخفيض أكثر ما يمكن من النفوذ الذي يتمتع به المشايخ و كبار العشائر القادرين على تحريك المجموعات البشرية أو جعل هؤلاء مرتبطين بسلطة البايليك و محاولاته استقطاب هذه المجالات و توفير أكثر ما يمكن من مداخيل غير أن الغاية الثانية تبقى دائما غير مضمونة و هو ما يفسر الاعتماد المتزايد للقوة و العنف في تعامل الدولة مع هذه الفئات. و كانت مؤسسة الشيخ من الوظائف القديمة و الموروثة عن العهود السابقة للعثمانيين بالبلاد التونسية و قد لعب هؤلاء المشايخ أدوارا بارزة في المجموعات المحلية القبلية منها كذلك، حيث يعتبر بمثابة رئيس القبيلة يقود أفراد عشيرته في الحرب و يسير شؤونهم اليومية بتطبيق القوانين العرفية. مستعينا في ذلك بالوجوه البارزة في قبيلته " الرجال الكبار" أو " الميعاد ".

كما كان الواسطة بين المحليين و السلطة خلال العهد الحفصي مثلا غير أن هذه المؤسسة التي عرفت تحولات هامة خلال الفترة العثمانية كانت في أغلبها ترمي إلى التقليص من نفوذهم و تتجه نحو الاضمحلال التدريجي كما هو الشأن لنفوذ القبائل حتى أن الارتقاء إلى وظيفة الشيخ أصبح يمر حتما عبر موافقة الباي الحاكم، الذي كان يتلقى مقابل مادي يسمى " طريق المشيخ ".[164]

غير أن مساهمة هذه المؤسسات في تنظيم المجال لا يمكن فهمها إلا انطلاقا من تتبع التحولات التي شهدتها هذه المجالات في هذا المستوى.

---

[164] ابن أبي دينار(ابو عبد الله)، 1957، *المؤنس ...*، ص 237.

Chérif (M- H), 1984, *Pouvoir et société*...op.cit , T 1, p 211.

ب ـ تحولاتها.

إن ما يقوم به الأعيان المحليين و أصحاب الأملاك من دور يأتي ضمن حركية اقتصادية مميزة للمجال الحضري مقارنة بالمجال الريفي. ويعتبر المجال الحضري قاعدة للتطور الذي شهدته العديد من اللزم خصوصا على المستوى المالي والتنظيمي ، وهو بذلك يرتبط وبطريقة مباشرة بمدى مساهمة الأعيان في تفعيل هذا المجال من خلال تولي اللزم.

ـ دور أصحاب الأملاك : يعتبر الإقبال المتزايد لأصحاب المال والأملاك على توظيف أموالهم في اللزمة، ومواكبة التطورات التي عرفتها هذه الممارسة، دليلا على هذا الدور الذي قام به هؤلاء. وقد تمكن البعض منهم من الإبقاء على مكانتهم، وتابعوا دورهم النشيط في مستوى اللزم الحضرية والريفية كذلك أو في مستوى القيادات، مع الإشارة الى أن المجال الحضري و اللزم الحضرية كانت منطلقا لعدد كبير منهم، حيث اكتسبوا التجربة وتعلموا إقامة التحالفات. ويعتبر النصف الثاني من القرن الثامن عشر منطلقا لأغلب هؤلاء حيث تزايد عدد اللزم بالمدن وارتفعت قيمتها، خصوصا في عهد علي باي وابنه حمودة باشا.

هذه العائلات المخزنية التي لها دور هام، والتي تعتمدها الدولة في مراقبة المناطق الداخلية، وتزويدها بكل ما تحتاجه من دعم أكسب هذه العائلات نفوذا محليا لتتحول في مرحلة أولى الى " عائلات السلطة "، أمثال بن عياد، المرابط، الجلولي، ساسي، الجزيري... والى " أرستقراطية المدن " في مرحلة ثانية. خاصة اثر انتقال هذه العائلات الى مدينة تونس، وتولي أنشطة اقتصادية عديدة والاستحواذ على اللزم الكبرى. كما أنها وفرت للمخزن الدعم الذي يحتاجه بالتحالف مع هذه الفئات. لكن ما نلاحظه أنه بالرغم من دور هذه الفئات فهي تختلف عن ما تم تسميته " بالبلدية " [من أعيان المدن]، الذين انحصر وجودهم منذ نهاية القرن الثامن عشر في الوظائف الدينية والإدارية بالمدينة.

ولئن اختلفت هذه الوضعية بالعديد من مناطق الإمبراطورية العثمانية، بالجزائر مثلا فقد بقيت أغلب الوظائف الكبرى بيد العناصر الأجنبية العسكرية. لكن ذلك لا يحجب الدور الهام الذي قام به أعيان المدن، قسنطينة مثلا في القرن الثامن عشر.[165]

لقد بينا الإقبال المتزايد للعائلات المخزنية على توظيف أموالهم في اللزمة واستطاعوا مواكبة التطور العام الذي عرفته هذه الممارسة خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر و بشكل أساسي انطلاقا من النصف الثاني للقرن الثامن عشر أي خلال فترة علي باي و ابنه حمودة باشا، إذ تمكن أصحاب الأملاك من تفعيل المجال الحضري و تنشيطه عبر تولي القيادات و اللزم الحضرية العديدة غير أن هذا الإقبال المتزايد أدى إلى بروز منافسة بين هذه العائلات و خصوصا كلما اتصل الأمر باللزم الكبيرة التي كانت محتكرة من طرف هؤلاء الذين أطلقنا عليهم " عائلات السلطة " كما تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الأعيان من أصحاب الأملاك الذين كانت تجارتهم ممتدة على كامل الإيالة و لهم نواب في كل المناطق ساعدوا البايليك ليس فقط على بسط نفوذه، وإنما على الاستحواذ على فوائض المناطق الداخلية. حيث ساهم هؤلاء بشكل أساسي في تموين مخازن البايليك بالحبوب و الزيوت و الإنتاج الحيواني ففي منتصف القرن التاسع عشر عندما أصبح الزيت هاما لتجارة البايليك مع البلدان الأوروبية. تدعم هذا الدور لهذه الفئة من أصحاب الأملاك المحتكرة لتوفير فوائض المناطق الداخلية و فرض الضرائب عليها من خلال اللزامة أمثال فرحات الجلولي الذي التزم صاع الزيت بعدد من المناطق سنة 1255ه/1839-1840م بكل من مساكن و صفاقس و رأس الجبل و زغوان.[166]

و تفيد وثائقنا أن هذا الصنف من الأعيان الأكثر أهمية ماديا و اجتماعيا أصبحوا من الأعوان التجاريين للبايليك نظرا لمعرفتهم الدقيقة بالأسواق و اختلاطهم بالأوساط التجارية ويبدو أنهم استعانوا في هذه المهام بوكلائهم و أعوانهم المتواجدين بالنقاط

---

165 Grangaud (I),2002, *La ville imprenable une histoire sociale de Constantine au 18è siècle.* Paris , p 248-249.

166 أ و ت، دفتر عدد 1870، ص1.

الرئيسية خاصة مدينة تونس، و إن شملت هذه الصفقات بصفة خاصة المنتوجات الفلاحية فإنها مكنت الدولة من الاستحواذ على غالب الإنتاج الفلاحي.

و يبرز حرص البايليك على الاستفادة من هذه الفئة لمواجهة نفقاته المتزايدة، سواءا خلال القرن الثامن عشر أي مع فترة حمودة باشا و محاولة تحديث القطاعات الإدارية والعسكرية [167]، وما تطلبه ذلك من نفقات. أو خلال القرن التاسع عشر، حيث كانت النفقات العسكرية كبيرة جدا. الى درجة أن مداخيل كل اللزم تقريبا موجهة لخدمة الحاجيات المتزايدة للمؤسسة العسكرية مع فترة أحمد باي (1837-1855م) [168].

إضافة إلى هذه العائلات المخزنية احتكرت خطة القيادة بمناطق الإيالة، ولفترات طويلة. فكأنها أصبحت جزءا من تخصصهم مثل بن عياد أو الجلولي بكل من جربة و الوطن القبلي و صفاقس و سوسة و المنستير و زغوان... وغيرها

و يبدو أن هذا الدور ساهم في مد الجسور بين أولئك القياد و الفئات التجارية سواء المحليين منهم أو الذين يترددون على مرافئ الإيالة. و قد أفضت هذه الوساطة إلى ظهور علاقات ذاتية من الممكن توظيفها لإنجاز مصالحهم الإقتصادية او لاحتكار القيادة لفترات طويلة. كما هو الشأن بالنسبة إلى حمودة بن أحمد الصغير الذي تولى قيادة بنزرت، خلال الفترة الممتدة بين 1180 و 1185ه/1767-1773م، بما قيمته 10 آلاف ريال سنويا و العالية خلال الفترة الممتدة بين 1181 و 1185ه/1768-1773م، بما قيمته 8 آلاف ريال سنويا.[169]

و يعبّر مثل هذا الإجراء، أي سيطرة هذه الفئة على هذه اللزم على شيئين أساسيين: ثقة البايليك و مؤسسات الدولة في هذه المجموعة، و هو ما منحها أولوية مطلقة لتولي اللزم الكبرى و الهامة، و القيادات في المناطق الغنية اقتصاديا.

---

[167] الإمام (رشاد)، 1980 ، *سياسة حمودة باشا* ...، ص ص 187، 209 ، 210، 214، 215.

[168] Chater (Kh), 1985, *Dépendance et mutation précoloniales* ... op. cit. pp 509 , 513 ,514.

[169] أ و ت، دفتر عدد 167، ص 157.

أما الشيء الثاني و الأكثر أهمية رغبة هذه الفئات في استثمار أموالها وأملاكها، لمزيد الارتباط بالدولة و مستويات سلطتها المركزية و الجهوية و المحلية، لتصبح تدريجيا جزءا من هذه السلطة، و ربما يمهد ذلك لتكوين شبكات من العلاقات التي من مبرراتها النفوذ المادي و السياسي خاصة و أن هناك أعيان جدد دخلوا مجال المنافسة لتولي اللزّم الحضريّة الهامة.

*- **دور الأعيان الجدد :** تجدر الإشارة الى أنه الى جانب العائلات المخزنية الكبرى التي كانت تتنافس على اللزم الحضرية أمثال بن عياد و الجلولي، دخل هذه المنافسة بعض المغامرين الذين استطاعوا الارتقاء الى فئة وجهاء اللزّامة. حيث تمكن الحاج صالح زيد من أخذ لزمة قمرق سوسة سنة 1771م، ثم التزم دار الجلد سنة 1773م مقابل 180 ألف ريال.[170] وغيرها من اللزم.

ويبدو أن هؤلاء الأعيان الجدد قد حالفهم الحظ في أعمالهم خاصة زمن حمودة باشا، نظرا للظرفية العامة الملائمة نسبيا. فقد عقدوا تحالفات اقتصادية فيما بينهم واستندوا أحيانا الى خبرة قدماء الملتزمين، وتعتبر الشراكة بين اللزامة مثالا لذلك التعاون. حيث التزم كل من علي عبان ومحمد الخياشي لزمة الباطان سنوات 1791م و1792م.[171]

كما التزم بوبكر بن ميلاد وعلي بن الحاج بالنور ومحمد الخياشي دار الجلد سنة 1788م بقيمة 200 ألف ريال، وانظم إليهم الحاج سالم بن ذياب في العامين المواليين عندما أصبحت قيمتها 240 ألف ريال.[172] وقد دخل هؤلاء اللزامة الجدد في منافسة مع اللزامة اليهود الذين كانوا يسيطرون على هذه اللزم الكبيرة والتي استحوذوا عليها لفترات طويلة، وهو ما دفع علي بالنور ومحمد الخياشي الى التحالف مع عدد من الذميين لتولي هذه اللزمة لمدة ثلاثة سنوات بداية من سنة 1794م .[173]

---

[170] أ و ت، دفتر عدد 165 ص ص 14، 21 .

[171] أ و ت، دفتر عدد 265 ص ص 58 ، 88 .

[172] أ و ت، دفتر عدد 235 ص ص 22 ، 35 ، 38.

[173] أ و ت، دفتر عدد 291 ص 9 .

أن اللزمة كانت في ذلك الوقت مصدرا للربح السريع حسبما تؤكده بعض المؤشرات. وتعتبر محاسبات الأمناء والنظار عن الأنشطة التي تخلى عنها الملتزمون في بعض الأعوام معيارا لتحديد حجم الفوائد بصفة تقريبية. مثال بلغ محصول قمرق تونس فقط سنتي 1770م و1771م، 3/4 318942 ريال.[174]

كما تطلعنا بعض وثائق الأرشيف حول النجاح الذي حققه بعض الملتزمين الجدد، الذين ارتقوا الى فئة وجهاء المخزن رغم حداثة عهدهم بالالتزام. ولعل من الأمثلة الكثيرة يمكن أن نذكر الحاج سالم بن ذياب الذي كان مجرد لزام للفحم بحاضرة تونس في 1765م، وفي السنة الموالية تحالف مع بوبكر بن ميلاد لاستغلال عدة لزم وهي: الحسبة والعلامات وسوق البركة والبياض، كما التزما بعض اللزم الأخرى، غابة تونس وغابة زغوان.[175] وخلال فترة 1784م – 1786م التزما فندق الخضرة بباب البحر ب 10000 ريال و الدخان ب 7500 ريال والملح ب 7000 ريال ومنقالة العطارين ب 3000 ريال ومنقالة الأدام 2000 ريال والشوارع 1000 ريال ، وأخذا لزمة غابة تونس طيلة ثلاث سنوات متتالية بداية من 1787م .[176] ويمكن القول أن نجاحهما جعلهما يساهمان في لزمة دار الجلد سنة 1789م بما قيمته 240 ألف ريال .[177]

ويمكن القول أن الأمثلة كثيرة بالنسبة الى هذه الفئات الجديدة من اللزامة الذين تمكنوا سواء بشكل فردي أو عن طريق التحالف من الانخراط بقوة في ممارسة اللزم والاستفادة من أرباحها، غير أن العلاقة بأجهزة الدولة ومؤسساتها بقيت رهينة نجاح هؤلاء في الإيفاء بالالتزامات، وبالتالي اكتساب ثقة الدولة وخصوص إذا ما تعلق الأمر باللزّم الحضرية التي لها علاقة بسكان المدن الكبرى وتزويدها بما تحتاجه من الضروريات أو الإشراف على الخدمات الأساسية للسكان. وفي حالات كثيرة نظرا لعدم ثقتها بهؤلاء اللزّامة الجدد تلجأ الدولة الى إعطاء اللزّم الحضرية الصغيرة الى عدد من اللزامة الكبار أو تكون هذه اللزم تابعة للزم كبرى مثل القمرق او دار الجلد او البطان

---

[174] أ و ت، دفتر عدد 171، ص ص 125 ، 129.

[175] أ و ت، دفتر عدد 204 ، ص ص 53 ، 54 ودفتر عدد 98 ، ص 76 .

[176] أ و ت، دفتر عدد 235 ص ص 14، 27 ، 37 .

[177] أ و ت، دفتر عدد 235 ص 38.

وغيرها. كما هو الشأن بالنسبة الى لزمة قمرق جربة سنة 1765م الذي كان بيد القايد علي بن عياد، كانت لزم كل من الرحبة والمركاض ودار الخل ونوى التمر وسوق ابران وسوق آجيم وسوق سدويكش ومرسى القنطرة، من توابع لزمة قمرق جربة.[178]

ونفس الشيء بالنسبة الى بعض اللزم الحضرية بمدينة تونس حيث تتكرر في وثائقنا " قمرق تونس وأعمالها ...".[179]

2- المدن أسواق لمنتوجات الأرياف.

أن القدرة على التفاعل و الإنتاج كانت من الأشياء المميزة للمجال الحضري خلال الفترة التي نقوم بدراستها، من حيث أن المدن والمدن الكبرى تستوعب المناطق المجاورة لها و تحكم فيها وتمارس عليها نفوذا اقتصاديا .

أ - تحكم المدن في عمليات توزيع الإنتاج.

تتحكم المدن الكبرى في عمليات توزيع الإنتاج باتجاه المناطق الداخلية العديدة أوباتجاه الخارج و هو في حد ذاته من العوامل الأساسية المفسرة لتوسعها. فالأسواق توسعت و انتقلت في مدينة تونس إلى مناطق قريبة من الأبواب لأسباب عديدة من أهمها الارتباط بمصادر تمويل من خارج المدينة و هي في أغلبها أسواق لمنتجات الأرياف الحبوب، الصوف، الغنم، العلف كما هو الشأن بالنسبة لرحبة الطعام بمدينة تونس أوأسواق مرتبطة بمصادر تمويل خارجية من نوع آخر و هي الأسواق الموجودة خارج باب البحر قرب الفنادق للأجانب مثل " الزراعية " أو " الموالحية " من جهة الشمال الشرقي لباب البحر.[180]

مهما كانت المدينة و اختلف عدد السكان بها فإنها توفر عددا من الخصائص والملامح الأساسية المميزة. فالمدينة مجال منظم يستجيب إلى تحكم وسائل المراقبة والاستراتيجيات المختلفة و يمكن القول أنه بداية من فترة حكم علي باي بدأت تبرز هذه

---

[178] أ و ت، دفتر عدد 135 ، 136 .

[179] أ و ت، دفتر عدد 181 ، 186.

[180] أ و ت ، دفتر عدد 2287.

Raymond (A), 1990, « Le déplacement des Tanneries a Alep …op.cit, p 40.

الإستراتيجية في التعامل مع المجال الحضري كما أكد ذلك حمودة بن عبد العزيز في أكثر من مناسبة و خصوصا عند الحديث عن أسباب التوسع الذي حصل بمجال مدينة تونس على حساب المجالات المجاورة لها.[181]

لذلك نقول أن فاعلية المدينة و قدرتها على الإنتاج تنطلق أولا من الاستجابة إلى الحاجيات المتمثلة في التجاوب مع هذه النقائص و محاولة تطويقها. خصوصا و أن هذا المجال يتجه نحو التوسع و الحركية فالمدن الشمالية أو الشرقية أو الداخلية قادرة على أن تكون قاعدة للحكم المركزي للسيطرة على المناطق الداخلية كما أشرنا إلى ذلك و لكن هذا الدور ليس نفسه في كل الفترات فالمدينة و المجال الحضري تتفاعل مع مجالات الأخرى خلال فترات الاستقرار لأنها في حاجة إلى هذه المجالات. كما أن من أهم أدوار المدينة الوظيفة أو الوظائف التي تقوم بها و هي التي تتحدد بشكل نهائي من خلال علاقة المجال الحضري بالمجالات الأخرى. خصوصا إذا ما علمنا أن المدينة مجال مركزي ومركز للوظائف التي لها إشعاعها على بقية المناطق و أكثر من ذلك فهي توفر إمكانيات السيطرة والمراقبة لهذه المناطق المجاورة.مجال منظم و مهيكل كما أشرنا إلى ذلك لكن المهم أن هذا التنظيم مكن الدولة خلال الفترة الحسينية من الاستفادة من التنوع البشري للمدن خصوصا وأنها مكونة من العناصر القادمة من الأرياف و القرى المجاورة وبالتالي توفير حد أدنى من التنوع الفكري و السلوكي و هذه المميزات لم تكن عائقا أمام تطور هذه المدن بالعكس تحولت هذه المدن تدريجيا إلى رمز جهوي على جميع المستويات حرفية صناعية وغيرها.

لكن من الملاحظات الأساسية التي يجب أن أسوقها في هذا المجال أن تطور المدن بالايالة التونسية خلال العهد الحديث بقي مرتبطا بآفاقها الاقتصادية أي مرتكزاتها و مستقبلها، فالمدن الساحلية مثلا كانت خلال القرن الثامن عشر في حالة تطور غير منتظم مقارنة ببعض المناطق الداخلية على عكس القرن التاسع عشر حيث أصبحت المدن الساحلية أكثر أهمية في إستراتيجية البايليك الاقتصادية بسبب الطلب المتزايد على المنتجات المحلية من زيوت و حبوب.... و غيرها.

---

[181] بن عبد العزيز (حمودة) ، (مخطوط عدد 1794) ، *الكتاب الباشي...*، ص 170.

إذا ما انطلقنا من مثالين خلال القرن الثامن عشر، نجد أن هذه الصورة تصبح أكثر وضوحا. فالالتزام الذي أردنا من خلاله فهم حيوية المدن و علاقتها بمجالاتها نجد أن المدن الساحلية الشرقية تشهد تطورا متسارعا خلال القرن التاسع عشر مقارنة بالقرن الثامن عشر، وعلى عكس ذلك شهدت المدن الداخلية الفلاحية في القرن الثامن عشر وخاصة النصف الثاني منه مستوى مرتفعا و سريعا من التطور، و يمكن القول أن مطالب مدينة سوسة خلال هذه الفترة تميزت بعدم الاستقرار بالرغم من توليها من طرف لزام واحد و هو خليفة نويرة بين 1194ه/1780م و 1197ه/1783م حيث كانت هذه المطالب تقدر ب 3/4 6926 ريال . انخفضت لتصل إلى 1/2 485 ريال .[182] و عند المقارنة بمدينة أخرى موقعها فلاحي و أقل أهمية و آفاقها مختلفة على المستوى الاقتصادي. نجد أن لزمة رحبة ماطر و سوق الثلاثاء في نفس الفترة عرفت تطورا هاما إذا ارتفعت من 1/4 449 ريال، و كانت بيد عثمان بن ساسي سنة 1195ه/1781م إلى 1454 ريال، على قاسم جنيح سنة 1197ه/1783م.[183] هو ما يفسر ربما اختلاف طريقة تعامل البايليك مع هذه المناطق خلال هذه الفترة.

و مهما يكن من أمر فإن الجانب الاقتصادي و الآفاق التجارية للمدن خاصة في المناطق الساحلية الشرقية جعلها تصبح خلال القرن التاسع عشر ذات أهمية أكبر إذا علمنا بأن وجهة تجارة البلاد التونسية تتحول إلى الجزء الشرقي من المتوسط عند تفوق القوى الأوروبية أو عدم استقرار الحوض الغربي للمتوسط. لكن هل انعكست هذه التطورات على علاقة المدن بالمجالات المحيطة بها ؟

---

[182] أ و ت، دفتر عدد 219 ص 13ودفتر عدد 222 ص 15و دفتر عدد 225 ص 20 و دفتر عدد 227 ص 11.

[183] أ و ت، دفتر عدد 222 ص 73و دفتر عدد 227 ص 30.

ب ـ المدن مستقطبة لمجالات محيطة بها .

تحتاج المدن الى مجالات محيطة بها ، مهما كانت هذه المدن صغيرة أو كبيرة . كما أن هذه المجالات تختلف خصوصياتها حسب طبيعة العلاقة التي تربط المدينة بالفضاءات التي حولها، و مدى استقطابها لهذه المجالات و الاستفادة منها .

إن المدن الصغرى تنتهي عادة بالتوسع على الأرياف المجاورة لها ، وتتم دراسة المدن دائما ضمن أنظمة حضرية تدور حول مدينة مركز أو مدينة كبرى، إلا أن ذلك بالنسبة إلينا يشمل فقط المناطق المجاورة لمدينة تونس باعتبارها الحاضرة الكبرى والعاصمة، ويتوفر بها القرار السياسي والإداري للحكم. كما أن هذه المدينة والمدن الكبرى بالمناطق الساحلية أوالداخلية لا تنفصل أبدا عن الريف المجاور لها . إذن المدينة لا تلغي الأرياف المجاورة لها حيث يؤمن اتساع المدينة وحياتها الوافدين إليها من المناطق المجاورة ، وهي العناصر البشرية الضرورية لحياة واستمرارية أي مدينة . ليس فقط من العناصر الإجتماعية الضعيفة عمال وفلاحين وحرفيين ... بل كذلك والأهم من الفئات المحظوظة و المؤثرة مثل التجار وأصحاب الثروات والعلماء والمثقفين ...وغيرهم .

ويعتبر انتقال اللزامة وأفراد العائلات المخزنية من الظواهر الأساسية والمميزة للقرنين الثامن والتاسع عشر. هذا ما ساهم في الحركية الإقتصادية و الإجتماعية لهذا الفضاء، خاصة وأن المدن تتواصل مع المجالات المحيطة بها عبر العناصر البشرية التي تكونها.

هذا وقد وفر هؤلاء أموال وخبرة ، ساهمت في تنمية المجال الحضري وتطويره وتعتبر هذه الفئات بمدينة تونس اكبر مفسرا لهذه الظاهرة ، حيث تفيد وثائقنا أن أغلب اللزامة كانوا ينتمون الى الجهاز الإداري للبايليك ، وهم في نفس الوقت على صلة أكبر بالأهالي في المناطق التي ينتمون إليها، ولفئة اللزامة ارتباطا البايليك كغيرهم من الأوساط المخزنية، وكانوا حريصين على تمتين علاقاتهم بالبلاط للإبقاء على مراكزهم وحماية مصالحهم الذاتية. ويأتي الدور الإداري والسياسي لهؤلاء اللزامة من وظائفهم ، التي تتمثل في خطة وكيل أو شيخ أو قايد .

و بذلك نقول أن كل مدينة كبرى تحتاج لوجود مدن أو قرى من درجة ثانية وثالثة حولها، يمتد إليها نفوذها الإقتصادي والمالي والبشري .[184] وترتبط المدينة الكبرى عبر شبكة من العلاقات مع المدن المجاورة والمجالات القريبة لها ، وتفسر هذه العلاقة بشكل أساسي بالحياة الإقتصادية . وهو ما يجعل الدور الذي يقوم به اللزامة أساسي لاستقطاب المدن وخصوصا المدينة الكبرى للمجالات المحيطة بها.

كما يعتبر التدخل المباشر للدولة في الحياة الإقتصادية أمرا ثابتا خلال العصر الحديث خصوصا في مستوى الأرياف . وتجمع الأخبار الواردة بمصادرنا حول الدور الكبير للباي وحكومته في اقتصاد الإيالة التونسية منذ مرحلة التأسيس للنظام الحسيني . فقد وقع انتهاج سياسة اقتصادية ترمي الى التحكم في فائض إنتاج الأرياف ومراقبة الأنشطة البحرية المربحة.[185]

واعتمد البايليك عدة إجراءات قصد الاستحواذ على فوائض الإنتاج الفلاحي التي عليها الطلب في الأسواق الخارجية والتحكم في صادراتها . واتخذ ذلك التدخل عدة أشكال مختلفة ومتكاملة ، وهي تبرز بشكل أساسي من خلال المشترى والتزام عقارات الدولة وجباية المطالب العينية. فقد لجأ البايليك الى تطبيق المشترى منذ مطلع القرن الثامن عشر، وشمل الإنتاج الفلاحي الموجه إما نحو التصدير أو استهلاك البايليك وتموين الجيش والقراصنة وسكان الحاضرة.[186]

ولئن لم تقدم المصادر العربية تعريفا دقيقا لهذه الظاهرة ، فإنها تتراوح بين اقتناء المواد الفلاحية من سكان الأرياف بأسعار مناسبة أو عن طريق التسلط الذي يمارسه أعوان المخزن المكلفين بهذا الدور.

---

[184]Braudel (F),1979, *Civilisation matérielle*….op.cit , p 436.

[185] أ و ت، دفتر عدد 14 ، ص 72.

أ و ت ، دفتر عدد 178 ، ص ص 33، 40.

[186] أ و ت ، دفتر عدد 10 ص ص 5، 7 ، 50، 60.

أ و ت ، دفتر عدد 14، ص 72.

أ و ت ، دفتر عدد 16، ص 33.

ولعل من أهم التعريفات التي يقدمها **حمودة بن عبد العزيز** "... يعطى من جانب الدولة مال يوزع على الفلاحين من الرعايا على صورة السلم في القمح الشعير لكنه يقع بثمن بخس لا يبلغ في بعض السنين سدس القيمة ولا أقل منه ويقتضي ذلك منهم زمن الإقتضاء بعنف شديد وأكثر ما يكون ذلك في سنين الجدب التي تقل فيها الحبوب والأقوات..."[187] في حين يعتبره **أحمد بن أبي الضياف** على النحو التالي "...وصورته أن الدولة تدفع لكل فلاح بدواخل المملكة ، ممن تنالهم أحكام القهر، جانبا من المال على صورة السلم في الحبوب ، إلا أنه بثمن بخس مجحف ، ويتقاضى منهم الحبوب [بعد الدرس] بعنف وشدة...".[188]

وبذلك فإن المشترى يتمثل في اقتناء المواد الفلاحية من سكان الأرياف بأسعار مناسبة أثناء موسم الحصاد والجني عند خروج محلتي الصيف والشتاء مثلما هو الحال في عهد الباي حسين بن علي (1705-1740م)، أو بواسطة الشراء المسبق للإنتاج من أهالي القرى والمجموعات القبلية . ولعل هذه الطريقة الثانية تدعمت بصفة واضحة عند انتهاء الحرب الأهلية نظرا للضائقة المالية التي واجهتها الدولة عقب سنة 1739م .[189] ويرتبط المشترى في العادة باحتياجات البايليك والطلب في الأسواق العالمية .

وقد اضطلع عمال المخزن بشتى أصنافهم بدور رئيسي في عمليات المشترى بحكم وظائفهم الإدارية ومعرفتهم لأوضاع الأرياف ، وكان القياد والمشائخ والوكلاء هم الذين يباشرون عملية شراء المنتوج من أصحابه وتوزيع المال عليهم ويتكفلون في الأخير بجمع الكميات المتفق عليها فيما بعد.

ويبرز من خلال الوثائق أن عدد الوكلاء تزايد بصفة ملحوضة منذ 1740م ، لكل منهم اختصاصه حسب نوعية المنتوجات التي ضمن "وكالته " مثلا وكيل القمح أو وكيل السمن أو وكيل الزيت وغيرهم . هذا وقد حافظ أبناء حسين بن علي بعد 1756م على تلك الفئة الإجتماعية ودعموها لأهمتها في تنفيذ توجهات البايليك واستقطاب المجالات الريفية

---

[187] ابن عبد العزيز (حمودة) ، (مخطوط عدد 1794) ، *الكتاب الباشي ....* ص 554.

[188] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999 ، *الإتحاف ... ج 2* ، ص 194

[189] نفس المصدر ، ج 2 ص ص 145، 147.

المحيطة بالمدن ، وبالتالي تحويل فائض الأرياف الى مخازن الدولة .[190] ويتكون هؤلاء الوكلاء من مماليك وبعض المحليين الذي تنامى عددهم في هذه المرحلة .

ويبدو أن عملية المشترى شهدت بعض التحويرات في سيرها الداخلي وانتشارها الجغرافي خلال فترة 1740-1756م نظرا لطبيعة النظام السياسي الساعي الى إحكام قبضته على الارياف ومراقبة اقتصاد البلاد ،انطلاقا من المدن . فقد وسع البايليك من نطاق ممارسة المشترى الذي شمل المنتوجات الرئيسية ، الحبوب والزيت والصوف والبقول . كما شمل عدة جهات تماشيا مع احتياجات السوق الخارجية ، وبذلك أصبحت مناطق الشمال المنتجة للحبوب ومناطق إنتاج الزياتين مجالا للمشترى . إذ بلغ محصول الدولة من الزيوت سنة 1157ه/ 1744-1745م ، 17705 مطر زيت .ويأتي أغلبها من مناطق سوسة والمنستير زغوان و طبربة .[191]

كما يتم إخضاع واستقطاب المجالات الريفية حول المدن عبر الضرائب التي شكلت جزءا أساسيا في النظام المالي بالإيالة التونسية أثناء العصر الحديث . فبالإضافة الى المجابي النقدية ، فإن أهالي البوادي والأرياف كانوا يؤدون الضريبة العينية ، حيث قدموا جزءا من محاصيلهم لفائدة السلطة كالشعير والقمح والسمن والزيوت والتمور ...وغيرها.

وتحتوي محاسبات القياد على ما تم تقديمه من مطالب عينية ، وهو ما يعرف بوثائقنا باسم "حساب الطعام " أو "المحاسبة على عشر الوطن " أو "حساب الزيت " وغيره.[192]

كما كانت عقارات البايليك من العوامل الرئيسية لامتداد نفوذ المدن للمجالات المحيطة بها، حيث تتواجد خاصة بالأرياف المرتبطة بالاقتصاد النقدي . وهي الهناشر وغابات الزياتين، وتشير المصادر الى توسع تلك الأملاك بعد 1740م، فقد استولى علي

---

[190] أ و ت ، دفتر عدد 66 ، ص ص 86 ، 99 ، 100.

[191] أ و ت ، دفتر عدد 42 ، ص 70.

أ و ت ، دفتر عدد 57، ص 16.

[192] أ و ت ، دفتر عدد 421 ، ص ص 124 ، 126 ، 127، 133، 140.

باشا على أراضي خصومه السياسيين كما أشار الى ذلك **محمد الصغير بن يوسف** " ...كاد يستحوذ على أملاك إفريقية أشجار أو ديارا وعقارا من واقعة سمنجة.".[193]

ولجأت الدولة في غالب الأحيان الى اللزمة كطريقة لإستغلال تلك العقارات ، وكانت لزمة غابات الزياتين مزدوجة ، فهي تكون نقدية في بعض الأحيان وعينية أحيانا أخرى مثلا لزمة غابة تونس أو زغوان أو تستور . أما قيمة لزمة الهناشر فإنها حددت دائما بصفة عينية ، وذلك بمطالبة الملتزمين بدفع مقدار معين من الحبوب حسب القفيز.

وترتبط كمية القمح والشعير المطلوبة أساسا بالموقع الجغرافي للهنشير ، حيث كانت قيمة "الماشية " في النصف الأول من القرن الثامن عشر تقدر ب 5 أقفزة قمح و10 أقفزة شعير في الوطن القبلي وجهة تونس ، و8 أقفزة قمح وأربعة شعير بجهة باجة .[194]

3- مجال منفتح على تجارة المتوسط .

يمثل القرن الثامن فترة متميزة في التاريخ الإقتصادي للإيالة التونسية ، فهو مرحلة مهمة بالنسبة الى اندماجها التدريجي في الاقتصاد العالمي كغيرها من المناطق العثمانية.

إذ ارتبطت تجارة الإيالة بالأسواق الأوروبية، ويبدو أن هذا الارتباط ليس هو المسؤول الوحيد على انفتاح المجال الحضري على التجارة الخارجية، بالرغم أن الامتيازات التي أعطيت للتجار الأجانب كانت مفروضة على البلاد،[195] فان ممثلي الرأسمالية الذين انتصبوا بالمدن الموانئ للإيالة التونسية لم يكن بإمكانهم الوصول بشكل مباشر الى إنتاج الأرياف التونسية. بل كانوا مضطرين الى التعامل مع البايليك أو العناصر المحلية، التي كانت تؤمن الوساطة بين المنتجين والتجار الأجانب.

---

[193] ابن يوسف (محمد الصغير) ، (مخطوط عدد 18688) ، *المشرع الملكي ...*، ص 136.

[194] أ و ت ، دفاتر عدد 20، 55.

[195] Chérif(M-H) , 1970, « Expansion européenne et difficultés tunisiennes… » op.cit. p 716.

Chater (Kh), 1985, *Dépendance et mutation précoloniales* ... op. cit. pp300-373.

أ ـ المبادلات مع أوروبا.

لقد مثل الانفتاح على أوروبا في مجال التجارة أمرا مهما، ليس فقط للأوروبيين، الذين كانوا يلتجئون في أحيان كثيرة الى استعمال القوة للاحتفاظ بامتيازاتهم كما هو الشأن بالنسبة الى فرنسا خلال صائفة سنة 1770م. [196] بل كذلك بالنسبة الى المحليين الذين ربطوا مصالحهم مع التجارة الخارجية، البايليك، اللّزامة، التجّار، والحرفييّن... وقد كان للمدن دور كبير في تطور هذه المبادلات باعتبارها موقع تركز التجار الأجانب، ومكان انطلاق أغلب المواد عبر الموانئ الكبرى بالسواحل الشمالية والشرقية.

غير أن المبادلات مع أوروبا تتميز بعدد من الخصوصيات، من جهة عدم التوافق بين المنتوجات التي يتم تبادلها واختلافها من فترة الى أخرى ومن جهة ثانية سيطرة بعض الأقطار على هذه المبادلات. وتعتبر الحبوب من المواد الأساسية التي قامت عليه هذه المبادلات الى أواخر القرن الثامن عشر، لتأخذ الزيوت أهمية خلال القرن التاسع عشر. [197]

أما بخصوص البلدان التي تم التعامل معها أكثر من غيرها فإنه يمكن تصنيفها حسب الحمولات الموجهة إليها والتجار المستقرين بالإيالة والامتيازات التي تحصلوا عليها، فنجد أنه إضافة الى المدن الإيطالية مثل مملكة جنوة التي تربطها بالبلاد التونسية علاقات تجارية قديمة ، تأتي فرنسا التي تعتبر ذات أهمية كبيرة في مبادلات الإيالة مع أوروبا أو ربما حتى في مجموع مبادلاتها خلال هذه المرحلة. اذ قدرت الحمولات الموجهة إليها بحوالي 59 % من المجموع، كما بلغ عدد الديار التجارية الفرنسية بتونس 6 في 1754م، 8 في 1774م و 14 في 1795م وكانوا يتحكمون تجارة تونس مع مرسيليا سواءا بالنسبة الى الصادرات أو الواردات. [198]

---

[196] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف*...ج 2 ، ص ص 166-167.

[197] Chérif (M-H) , 1970, « Expansion européenne ….. » op. cit. p 723.

Valensi (L), 1977, *Fellahs tunisiens*….op. cit. pp 501-502.

[198] Plantet (E),1899, *Correspondance des Beys de Tunis*…op.cit , T II p 469, T III pp 27-260.

وتتحدث المصادر وتقارير القناصل عن ازدهار تجارة رعايا فرنسا بالإيالة التونسية في عهد علي باي وحمودة باشا.[199] فقد بلغ مجموع قيمة التجارة التونسية-الفرنسية في سنة 1792م، ضعف مجموع تجارة الدول الأجنبية الأخرى مع تونس.[200] ويعود ذلك الى عدة عوامل من أبرزها، الإجراءات التي اتخذتها غرفة تجارة مرسيليا في المجال المالي والتنظيمي، حيث تم إخضاع السلع المنقولة على متن سفن تونسية لأداء قدره 20 %، ومن جهة أخرى الدور الحيوي الذي قام به قناصلها في تونس. في حين تبقى المشاركة الأنقليزية محدودة الى هذه الفترة، رغم الامتيازات الضرائبية التي تحصلت عليها تجارتها3 %. [201]

غير أن الوضع التجاري المتميز الذي كانت تتمتع به فرنسا في تجارة تونس الخارجية تراجع، ولصالح غيرها من الدول خاصّة بريطانيا.[202] التي شهدت تجارتها مع تونس تطورا مقارنة ببداية حكم حمودة باشا، إذ كانت البلاد التونسية مجهولة بالنسبة الى عديد التجار الأوروبيين. ففي سنة 1790م لم يكن بتونس سوى تاجر بريطاني واحد. [203] وقد استفاد التجار البريطانيين من التشجيع الذي وجدوه من طرف الدولة التونسية في أواخر القرن الثامن عشر، حيث قوي اهتمامهم بالتجارة مع تونس، وكان الهدف من ذلك زيادة على الرغبة في مزاحمة فرنسا في تلك السوق، قطع المدد الغذائي عليها وتجويع

---

[199] A . N . P . A.E.B.I , 1140 , 1763-1764 , t 169, p9.
A.E.B.I , 1143 , 1769-1770 , t 19 , p 18 .
A.E.B.I , 1153 , 1788-1791 , t 30 , p 65 .
الإمام (رشاد)، 1980، *سياسة حمودة باشا*... ص ص 284- 287.

[200] A . N .P . A.E.B.I , 1154 , 1792 , t 31.
الإمام (رشاد)، 1980، *سياسة حمودة باشا* ...،ص 289.

[201] أ و ت ، دفتر عدد 1952 ، 1953 .

[202] بسبب مقتل لويس السادس عشر في 21 جانفي 1793م وإعلان الجمهورية بفرنسا . فقد اعتبر حمودة باشا ذلك التغيير في الحكم موجبا لفسخ المعاهدات المعقودة بين البلدين ، وبالتالي تحتّم عقد معاهدات جديدة ، وهو أمر رفضته فرنسا مدة من الزمن . ولما أعلنت القطيعة بين البلدين بسبب تلك الأحداث قلّ باي تونس من نشاط التجارة الفرنسية – التونسية ، وهو أمر حرم فرنسا من أكبر مورد للحبوب من الخارج .
أنظر الأمام (رشاد)، 1980 ، *سياسة حمودة باشا* ...ص 289.

[203] نفس المرجع ، ص 292.

جيوشها. [204]وقد لاقت سياسة بريطانيا بالمنطقة تجاوبا مع رغبات الباي الذي كان يبحث عن بديل عن السوق الفرنسية، كما أن موازين القوى انقلبت لصالح بريطانيا وتواصل هذا الوضع منذ حوالي 1798م الى 1808م. [205]

استفادت العناصر المحلية، أعيان المدن والتجار من هذه التحولات للقيام بدور أكبر في مجال التجارة الخارجية وهو ما أعطى دفعا للمجال الحضري، إذ أن التجارة الخارجية ومكانتها مرتبطة بشكل أساسي بحيوية المجال الحضري ومدى قدرته على دفع المعاملات الخارجية من جهة و التحكم في إنتاج المناطق الداخلية الفلاحية والحرفية.

إضافة الى المبادلات التجارية مع فرنسا وبريطانيا، فإن للإيالة التونسية علاقات تجارية مع دول غربية أخرى تدعمت انطلاقا من النصف الثاني للقرن الثامن عشر، مثال إسبانيا حيث استمرت العلاقات التجارية مع هذا البلد كما هي عليه قبل ذلك غير أنه وتماشيا مع طموحات حمودة باشا توسيع علاقاته التجارية مع البلدان الأوروبية تكثفت هذه المبادلات بداية من 1790م. [206] كما أن ذلك يعود من جهة الى الضغط الذي أصبح يمثله التجار المحليين للاستفادة من تنويع أطراف التبادل التجاري، ومدى الإقبال على المواد الأساسية الفلاحية من طرف هذه البلدان وخصوصا الحبوب، حيث يذكر قنصل بريطانيا أنه في مدة شهر فقط دخلت الى موانئ تونس إحدى وثلاثون سفينة إسبانية لنقل الحبوب التونسية، وتدعمت المبادلات التجارية مع إسبانيا بمعاهدة سنة 1791م. [207]

كما استفادت بعض القوى الأخرى من الخلاف الفرنسي البريطاني لتدعم علاقاتها التجارية مع تونس في إطار اقتصادي تميز بعديد التحولات، حيث أقام حمودة باشا معاهدات مع عدة بلدان ، اشتملت على اتفاقات تتعلق بتشجيع التبادل التجاري . وبحكم موقفها المحايد أثناء الصراعات والخلافات الأوروبية، قامت الإيالة التونسية بداية من 1800م بدور متميز في الوساطة بين مالطة، مرسيليا و ليفورن. وهي أنشط المناطق

---

[204] نفس المرجع ، ص 292.

[205] Chater (Kh), 1985, *Dépendance et mutation* … op. cit. p33.

[206] الأمام (رشاد)،1980، *سياسة حمودة باشا ...*،ص 294.

[207] نفس المرجع ص 295.

تجاريا في أوروبا خلال فترة الصراع البريطاني-الفرنسي. حيث أكد **الأستاذ محمد الهادي الشريف**، أن عديد المواد مثل القطن والسكر وغيرها، يتم جلبها من طرف البريطانيين الى مالطة وتمر عبر الإيالة التونسية ليتم تصديرها الى مرسيليا وليفورن.[208]

وقد تأثرت حركة التبادل التجاري بصفة مباشرة بالظرفية الداخلية خاصة تقلبات المناخ والأوضاع الأمنية وتطور علاقة البايليك مع العالم المسيحي، وكذلك بالأحداث العالمية لا سيما منطقة البحر المتوسط والوضع الغذائي بأوروبا إذ سجل ذلك النشاط اضطرابا واضحا في بعض المناسبات وتضررت مصالح التجار، حتى أن اللزامة لم يقبلوا على تولي لزمة القمرق التي أصبحت أمانة مثلا في 1763-1764م.[209] فقد كانت أحداث 1759-1762م (تمرد اسماعيل بن يونس باي)، متزامنة مع حرب السنوات السبع 1756-1763م بين بريطانيا وفرنسا ، والصراع بين حكومة الباي ومملكة فرنسا ماي-أكتوبر 1770م والبندقية سبتمبر 1783م- ماي 1792م. حينما تعرضت عديد الموانئ الى الحصار والقصف مثلا صفاقس وحلق الواد وغيرهما، إضافة الى الأزمة الإقتصادية أثناء 1776 – 1780م، وتبعات حرب الاستقلال الأمريكية.[210]

ولم يقتصر هذا الدور فقط على العالم الغربي بل كانت تجارة الإيالة التونسية انطلاقا من مدنها منفتحة على الحوض الشرقي للمتوسط والعالم الإسلامي.

---

[208] Chérif (M-H), 1977, « H'ammûda Bâshâ Bey et l'affermissement de l'autonomie tunisienne »,dans *Encyclopédie des Africains,* Paris , T VII ,pp 99-127. p 121.

[209] الشريف (محمد الهادي) ، 1986، " الواردات والمستوردون بتونس في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (من خلال وثائق القمارق) " ،*كراسات تونسية* ، عدد 137-138 ، جويلية ، صص 73-82 . ص 73-74.

Valensi (L) , 1977, *Fellahs tunisiens*....op. cit. pp 504-506.

Chérif (M-H),1970, « Expansion européenne …op. cit. p 718.

[210] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999 ،*الإتحاف ... ج 2* ، ص ص 195 – 195 .

الشريف (محمد الهادي)، 1986، " الواردات والمستوردون بتونس..." ص 74.

ب ـ المبادلات مع العالم الإسلامي.

لقد كان للإيالة التونسية علاقات تجارية قوية مع العالم الإسلامي بالمشرق أوالمغرب، لاعتبارات تاريخية وجغرافية. وقد تركزت هذه المعاملات مع عديد المناطق نذكر منها الدولة العثمانية ومصر في المشرق، وطرابلس الغرب والجزائر والمغرب الأقصى في المغرب.

ويمكن القول أن تجارة الإيالة التونسية مع هذه المناطق كانت محدودة قبل القرن الثامن عشر وقد عرفت تطورا كبيرا بداية من النصف الثاني للقرن الثامن عشر، حيث استفادت من الظرفية التي تميزت بتوتر علاقة الإيالة التونسية ببعض القوى الأوروبية مثلا فرنسا.[211] كما استفادت من بعض الإجراءات المشجعة، حيث حددت رسوم الجمرك على البضائع المستوردة في تلك الدول الى تونس ب 5 % على التجار التونسيين العاملين في تلك التجارة (مقابل 11 % كان التجار ذاتهم يدفعونها على قيمة سلعهم المستوردة من أوروبا). ويعتبر ذلك من أهم الأسباب التي تفسر تطور تجارة تونس مع المشرق. فقد ذكر **الأب رينال** أن "الجزائر وطرابلس الغرب والإسكندرية واسطنبول وسالونيك وأزمير كانت تجارتها جميعا مع تونس في نشاط كبير، والمبيعات المتبادلة بينها وبين تونس ترتفع أثمانها الى مقادير مالية كبيرة ". [212]

وقد كانت هذه التجارة تقوم على تصدير المنتوجات الفلاحية الحبوب والزيوت، الى كل من ولاية مصر وطرابلس اللتين واجهتا عجزا غذائيا في عديد المناسبات بسبب الجفاف.[213] وكذلك الشاشيّة والسكر المجلوب من القارة الأمريكية.

وتستورد من تلك المناطق و القطن والحلي و الأقمشة والكتان، وكميات كبيرة من الأدوية.[214] كما أن أعظم قسم لتجارة تونس مع المشرق الإسلامي في عهد حمودة باشا

[211] ابن ابي الضياف (أحمد) ، 1999، ألإتحاف ....ج 2 ص ص 166-167.

[212] الأمام (رشاد)، 1980، *سياسة حمودة باشا* ...،ص 297.

[213] Panzac (D) , 1993 « Le commerce maritime de Tripoli de Barbarie dans la seconde moitié de du XVIII e siècle » in *R.H.M.C.* , *n° 69-70* , mai , pp 141 –167.

[214] مقديش (محمود بن سعيد)، *نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار ج 2* ، 92.

هو مع مصر عن طريق ميناء الإسكندرية. ففي سنة 1812م كان لحمودة باشا وكيل بالإسكندرية يخبره عن أحوال تجارة تونس وسفنها بتلك البلاد، وهي سفن تذهب محمّلة بالإنتاج والبضائع التونسية، وترجع محمّلة بالسلع المصرية.[215]

كما كان للإيالة التونسية وانطلاقا من موانئ عديدة بمدنها المختلفة على السواحل الشمالية والشرقية وكذلك عبر البر علاقات تجارية هامة مع مناطق المغرب العربي، وخصوصا شرقي الجزائر حيث كانت التجارة نشيطة أيام السلم وانطلاقا من فترة علي باي، وتدعمت خلال فترة حكم حمودة باشا بالرغم من المشاحنات بين البلدين وتسلّط حكام الجزائر على تونس. حيث أن عدد القوافل التجارية التي تستقبلها الإيالة من الجزائر سنة 1809م شهريا يتراوح بين الثمانية وعشرة، وهو ما كانت تستقبله خلال سنة كاملة. ونظرا لموقع البلاد التونسية الانتقالي بين جزئي العالم الإسلامي الغربي والشرقي، فإن هذه المبادلات تؤمنها القوافل أساسا. وكانت القوافل القادمة من الجزائر تجلب الى تونس الغنم والبرانس والعملة النقدية للبيع والشمع وجلود الحيوانات... وغيرها. وقد كان تجار تونس بدورهم يبيعونها الى الخارج، وتشتري من تونس كميات كبيرة من الحبوب والأقمشة والنسيج والشاشية، العطورات والتوابل، إضافة الى بعض المواد الأخرى المعدنية .[216]

عرفت تجارة تونس مع المغرب الأقصى بدورها تطورا خلال القرن الثامن عشر، فقد ذكر **بيسونال** Peyssonnel أن عدة قوافل تجارية مغربية تأتي الى تونس كل سنة. واحدة من تلك القوافل تأتي من مدينة فاس وتعرف لدى التونسيين ب " قافلة المغاربة ". وكانت تجلب معها عديد السلع من صبغة ونقود ذهبية وبرانس ونحاس، وتأخذ معها من تونس عدة مصنوعات أهمها الشواشي والحرير.[217] وقد عرفت هذه التجارة تدعما في عهد حمودة باشا إذ كانت المغرب تستورد من تونس صبغة القرمز ، و تستورد منها

---

[215] الأمام (رشاد)، 1980، *سياسة حمودة باشا ...*،ص 299.

Zouari(A) , 1990, *Les relations commerciales entre Sfax et le levant* ..op.cit. p 111-125 .

[216] الأمام (رشاد)، 1980، *سياسة حمودة باشا...*، ص 300.

[217] Peyssonnel et Desfontaines , 1838, *Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger... T 1* , pp 78-79.

تونس سفاسر الحرير. ومن الإجراءات المتخذة في عهده لتوفير الحماية لتجار البلاد التونسية المتعاملين مع هذه المناطق، على إثر تشكي أحد التجار من مصادرة الفرنسيين لبضاعته بدعوى أن حمولة سفينة التاجر التونسي ملك للبريطانيين الذين كانوا في صراع معهم، بعث الباي برسالة باسمه الى الحكومة الفرنسية يدعوها الى الإفراج عن السفينة وحمولتها، و إلا أمر قراصنته بالاستيلاء على جميع السفن الفرنسية العاملة في موانئ الدول العدوة لتونس ، " وهو أمر يخالف علاقات الصداقة الخالصة التي سادت بيننا ويعارض المعاهدات المبرمة بيننا ..." . [218]

كما كان للإيالة التونسية علاقات تجارية مع بعض الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، وهي تجارة كانت موجودة وتتم عبر القوافل التجارية البرية، وتطورت خلال القرن الثامن عشر وخاصة النصف الثاني منه، حيث نشطت في عهد حمودة باشا " نشاطا عظيما " الى حد أصبحت فيه مدينة تونس بالنسبة الى إفريقيا " المركز المالي الهام الذي لبورصات مرسيليا و أمستردام ولندن وباريس بالنسبة الى أوروبا ...". [219] ويأتي ذلك في إطار انفتاح البلاد التونسية على التجارة الخارجية وتنوع إمكانياتها الإقتصادية.

---

[218] Plantet (E), 1893-1899 , *Correspondance des Beys de Tunis*...op.cit. , T 3 , p 348-349.

[219] الإمام (رشاد)، 1890، *سياسة حمودة باشا...*، ص 302.

خاتمة :

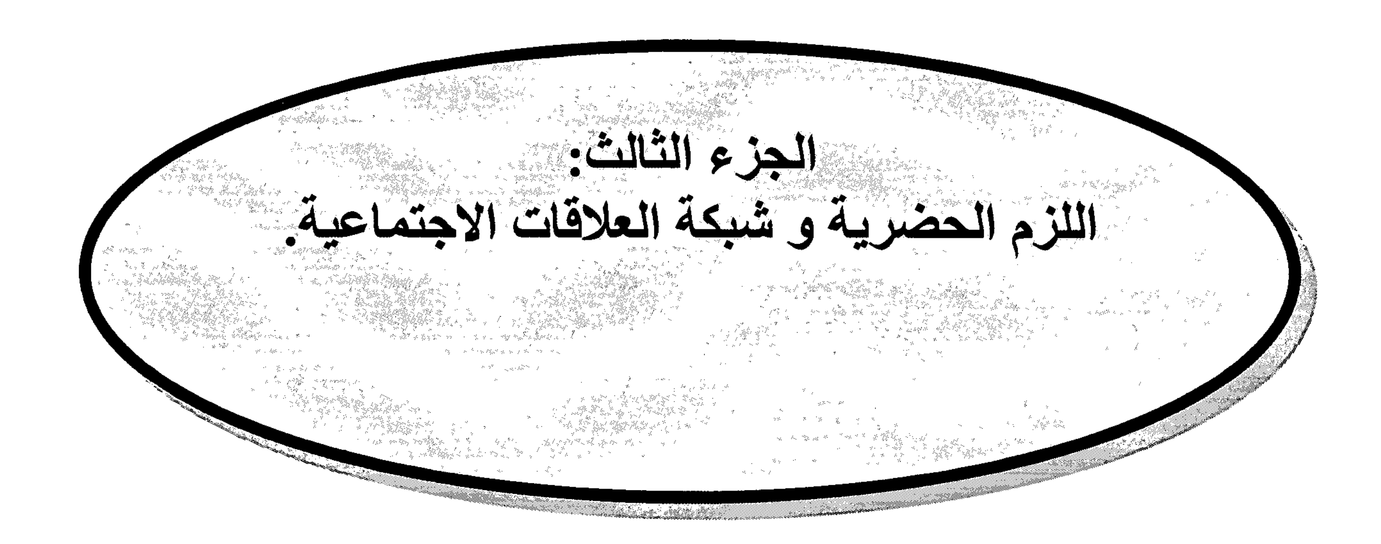
تجدر الإشارة في نهاية هذا الجزء الى أن مراقبة المجال الحضري من جوانب مختلفة قد دفعنا الى البحث في الأساليب التي تمكنت من خلالها المدينة أن تكون أكثر نفوذا ،إذ توفرت لها مجموعة من المعطيات الإقتصادية والاجتماعية التي جعلتها من المجالات الأكثر حيوية وبالتالي قادرة على التوسع ، لما تمتلكه من هيكلة إدارية منظمة تجعل كل مدينة مهما كان حجمها فاعلة في إطارها المجالي .

ومن المهم الإشارة الى أن المدينة بالبلاد التونسية خلال العهد الحديث قد تفاعلت مع الأحداث السياسية والعسكرية بشكل كبير فتأثرت خصائصها العمرانية والبشرية بهذه الأحداث التي حصلت خلال فترات مختلفة من تاريخها. ولئن كانت الفترة الحديثة مليئة بالتحولات فإن ذلك كان مهما لطرح عدة أسئلة حول هذه التحولات وتأثيرها على المجال الحضري وهو ما أكدنا عليه خلال هذه الفصل بالعودة الى القيمة الإقتصادية للمدن وكيف أن تصنيفها يخضع للعديد من الشروط منطلقنا في ذلك الإمكانيات المتوفرة بكل مدينة. وهذا التصنيف أردنا من خلاله وضع مقاييس للتعامل مع المجال الحضري من جهة وضبطه ومراقبة نشاطاته وتطورها من جهة ثانية .

ولئن تجاوزت مستويات التصنيف الحجم وعدد سكان فقد وصلت الى الوزن الجبائي خاصة وان وثائقنا الأرشيفية قد وفرت لنا معلومات أساسية لمراقبة التنوع الجبائي واختلاف الأداءات من حيث القيمة والعدد من منطقة الى أخرى حسب الأهمية الحضرية والحيوية الإقتصادية ، كما مكنتنا من مقارنة المدن والمناطق من حيث المساهمة في المطالب، من الوقوف على العوامل التي كانت وراء اختلافها وتراجعها في فترات معينة مع العلم أنها كانت شديدة الارتباط بالظرفية الطبيعية والسياسية .

وقد مكنتنا هذه المعطيات من بلوغ الأهمية التي أصبح يكتسيها المجال الحضري باعتباره فضاء منظم ويتميز بديناميكية اجتماعية كبيرة . هذه الخصوصيات جعلت من المدن قاعدة أساسية للتطور المادي والثقافي ، ومجال لجمع وترويج الفوائض الإنتاجية .

لكن كيف ستساهم هذه الخصوصيات في اتساع هذا المجال وقدرته على التفاعل والإنتاج والى أي مدى يمكن أن يصل نفوذ المدينة ، وهل من الضروري ضبط هذا النفوذ ،لتحديد قيمة هذا المجال على المستوى الإقتصادي. وكانت القدرة على التفاعل والإنتاج من الأشياء المميزة للمجال الحضري خلال الفترة التي نقوم بدراستها على اعتبار أن القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أساسية من حيث التحولات التي عرفتها وقد تأثرت بها الأنشطة الإقتصادية والسكان على حد سواء .


الجزء الثالث:
اللزم الحضرية و شبكة العلاقات الاجتماعية.

الجزء الثالث : اللزم الحضرية وشبكة العلاقات الإجتماعية .

التمهيد.

لم يساهم الحكم العثماني حتى نهاية القرن السابع عشر في بروز مؤسسات إدارية واضحة المعالم بالإيالة التونسية، بالرغم مما ذكرته المصادر العربية حول مسألة ترتيب الأمور والتنظيم و إقرار القوانين، التي أحدثتها القوات العثمانية. غير أن إدارة البلاد كانت تنقصها الهيكلة والترتيب للوظائف وتحديد صلاحياتها، وتمثلت الخطط العليا في : الباشا والآغة والباي وقاضي العسكر، بينما اعتبر الديوان أكبر هيئة بالإيالة أثناء تلك الفترة الأولى.

وكان غياب التناسق الإداري من أهم العوامل المفسرة للاضطراب السياسي الذي عاشته الإيالة حتى نهاية العهد المرادي.[1] ومثل النصف الأول من القرن الثامن عشر بالبلاد التونسية، فترة تحول في عديد المستويات وخاصة على المستوى الإداري. حيث فقدت العديد من الخطط وزنها السابق وأصبحت شكلية، كما هو الشأن بالنسبة الى خطة الباشا ، إضافة الى تقلص نفوذ الداي خصوصا اثر فشل تمرد محمد خوجة وأصبح بشكل عام تابع الى الباي.[2]

لكن الإدارة المركزية بقيت بسيطة بالرغم من تركيز حكم فردي مطلق، حيث اعتمد الباي حسين بن علي، في إدارته البلاد على المماليك وبعض المحليين الذين يتلقون أوامرهم من الباي مباشرة، كالكتبة والأمناء والمحتسبين ... ويُكلفون ببعض المهام الرسمية، ويعرف البعض منهم في المصادر بالوزراء.[3]

---

[1] ابن أبي دينار(أبو عبد الله)،1957، *المؤنس* ...، ص ص 200-202-227-228.
ابن عبد العزيز(حمودة) ، (مخطوط 1794)، *الكتاب الباشي*...، ص ص 254-256.
ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف* ...، ج 2، ص ص 60-83-94-103.

[2] نفس المصدر والجزء ، ص ص 112-114-117.
الإمام (رشاد)،1980، *سياسة حمودة باشا في تونس*...، ص ص 58-60.

[3] ابن عبد العزيز(حمودة)، (مخطوط 1794) ، *الكتاب الباشي* ...، ص 66.
ابن أبي الضياف(أحمد) ،1999، *الإتحاف* ...، ج 2، ص 144.

وأحدث علي باي(1759-1782م) خطة الوزارة ، التي كان متوليها يعرف بتسميات مختلفة في المصادر من أهمها، الوزير الأكبر، الصدر، خزندار وهي وظيفة مالية في جوهرها. وكان أول من تولاها المملوك مصطفى خوجة حيث "...اصطفاه الباشا علي باي بن حسين واستخدمه، ورأى منه النجابة والأمانة والوقار، فقرّ به نجيا، وأولاه خطة خزندار...".[4] ويعتبر الوزير الأول الشخصية الثانية في الدولة بعد الباي نظرا لما يتمتع به من حظوة ونفوذ داخل البلاط، وينوب عن مخدومه حتى في الأمور الهامة إن استوجبت الظروف ذلك.

تجدر الإشارة إلي أن التحولات الكثيرة التي عرفتها الإيالة التونسية، سياسية واقتصادية كان لها تأثير كبير على فئة اللزامة. حيث تمكنت هذه الفئة من مواكبة التطورات انطلاقا من النصف الثاني للقرن الثامن عشر، ليصبح وجودهم أكثر وضوحا. فتدعمت قاعدتهم الإقتصادية والاجتماعية، ونوعوا استثماراتهم وأنشطتهم المالية ، بالإضافة الى توسيع نفوذهم السياسي و توطيد علاقتهم بالدولة .

فما هي ملامح علاقاتهم بالدولة والأجهزة الإدارية ؟ وما هي العوامل المتدخلة في تبرير مدى قوة هذه العلاقات ودوامها ؟ وكيف تساهم في مراقبة المجال، أساسا المجال الحضري ؟ كيف كانت علاقاتهم ببعضهم ؟ وهل تمكنت الإستراتيجيات التي وضعوها لمواجهة المواقف المالية والسياسية دائما صائبة، ومحكومة بمنطق عقلي؟

---

[4] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999 ، *الإتحاف ...*، ج 7، ص 38.

الفصل الخامس : اللزامة في المجال الحضري .

ـ تمهيد .

لقد أقبلت النخب المحلية بعد 1705م على شراء اللزمات سواء في مستوى الأرياف أو المدن، وتعتبر اللزمة في الغالب استثمارا مربحا في تلك المرحلة. وهو ما ساهم في تراكم ثروة هامة لدى اللزامة، و بذلك يمكن القول أنهم شكلوا فئة اجتماعية لها وزن اجتماعي وسياسي خصوصا القياد-اللزامة و أصحاب اللزمات الكبيرة، و قد أقام هؤلاء علاقات مع أجهزة الدولة و البايليك.

وتعتبر اللزم الحضرية الأكثر أهمية نظرا لما وفرته هذه اللزم للدولة سواء على المستوى المادي من مداخيل هامة و كبيرة كانت في حاجة إليها، و بشرية متمثلة في توفير خبرة ونواب و أتباع منتشرين على كامل المجال يسهلون وجود نفوذ البايليك ومؤسسات الدولة خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر. إلى حد أنه أصبح من الصعب فهم تمشي الأجهزة الإدارية في علاقاتها بالمجال الحضري دون فهم علاقة اللزامة بالأجهزة الإدارية للدولة وطبيعة هذه العلاقة و إمكانيات تطورها.

I- علاقة اللزامة بمراقبة المجال الحضري.

لقد كانت سلطة البايليك وأجهزة الدولة مهيئة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات هدفها تطوير الأساليب المعتمدة للتعامل مع المجال من أجل مركزة السلطة ، اوالإستفادة ماديا من هذا المجال غير أن ذلك يتطلب مزيد التعويل على الأعيان بالأرياف والمدن من اللزامة والتجار والأثرياء ، لإحكام السيطرة على الدواخل وتقوية الجهاز الإداري . واتخذت هذه العلاقة بين اللزامة والدولة بأجهزتها الإدارية عدة أشكال .

1 ـ علاقة ترابط وتكامل.

يظهر أن هناك عددا من الأعيان الذين حافظوا على وجاهتهم منذ مرحلة قوة الدولة المرادية. و استفادوا من الانتعاش الظرفي للمبادلات مع المشرق الإسلامي و جنوب أوروبا. و أصبحوا من العمال إضافة إلى نشاطهم التجاري، و بالرغم من التقلبات

السياسية إلى حدود منتصف القرن التاسع عشر فإن البعض تمكن من التأقلم مع التحولات و إبقاء على علاقات قوية مع الدولة وأجهزتها محكومة بمرجعيات تاريخية و سياسية.

أ - اقتحام ميدان اللزم الإدارية.

لقد انتفع عدد من الأعيان من فترة الاستقرار التي سبقت سنة 1728م، حيث دعموا نشاطاتهم الاقتصادية و لهذا تكدست لديهم ثروة هامة بفضل اللزم، وتمكنوا من إقامة علاقات مع أجهزة الدولة و البايليك. كما أنها دفعتهم إلى محاولة اقتحام ميدان اللزم الإدارية، التي برزت حولها مزايدة شديدة بين الأعيان الشيء الذي كان يؤشر بأن هؤلاء لهم فهم عميق لخصوصية المرحلة و المتسمة بشكل أساسي بحاجة الباي حسين بن علي إلى النقد، وتزايدت هذه الحاجة بعد 1728م بسبب حرب الباي ضد ابن أخيه.[5] و لم تتضرر هذه الفئة من الأزمة التي حصلت خلال 1728-1729م. حيث بقوا على ولائهم " للصف الحسيني " مثل غالبية وجهاء المخزن في ذلك الوقت ما دام الباي حسين بن علي، قادرا على ردع خصومه و التخلص منهم، ولعل البعض منهم استغل فترة 1730-1735م لدعم نفوذهم الاقتصادي خاصة و أن الدولة قد كثفت استغلالها للسكان في تلك المرحلة.[6]

لقد سعى أعيان و تجار البلاد خلال هذه الفترة إلى تحديد مواقفهم من الحرب الأهلية والتفاعل مع معطياتها، خاصة منذ تدخل داي الجزائر لمساندة علي باشا. و قد أضر الاضطراب و عدم الاستقرار بالمبادلات الداخلية و أصبحت تهدد التجارة الخارجية للبلاد. وبعد هزيمة جيوش الباي في "سمنجة" خلال المعركة الفاصلة يوم 4 سبتمبر 1735م. أعلن أغلب الأعيان تخليهم عن "الصف الحسيني" و عبروا عن تقديمهم خدماتهم للأمير علي باشا، حفاظا على مصالحهم.

ومن هؤلاء نذكر عائلة الجلولي التي لم تتضرر من الأزمة السياسية خلال 1728-1729م و بقت على ولائها لحسين بن علي، و بعد هزيمته أقامت علاقاتها مع دولة علي

---

[5] Chérif (M-H),1986, *Pouvoir et Société* …op.cit., T II, pp 82-122.

[6] أ و ت، دفتر عدد 12، ص ص 136- 137، دفتر عدد 14، ص ص 72-74.

Chérif (M-H),1986, *Pouvoir et Société* … pp 82- 83 – 89 – 120 - 121.

باشا وأصبح علي الجلولي عاملا على صفاقس ابتداء من 1734-1735م و بقي بها إلى 1743م. و يعتبر من أعيان دولة علي باشا بفضل خبرته و حنكته الإدارية إضافة إلى ثروته المادية. كما التزم قيادة المنستير مدة ثلاثة أعوام متتالية من 1746م إلى 1748م.[7] ثم تولى قيادة سوسة طيلة ثلاثة سنوات بين 1748م و 1751م. ليصبح إثرها مسؤولا على جزيرة جربة لمدة أربعة سنوات بين 1751م و 1755م. وإضافة إلى أنه يتولى جمع الخطايا و المطالب العينية و النقدية الأخرى في القيادات فإنه يشرف على بيع أملاك و مخلفات أنصار " الصف الحسيني " الذين شملهم إجراء " التتريك " بعد 1740م.[8] كما احتكر علي الجلولي اللزمات الإقتصادية في القيادات التي عمل بها، مثل لزمة دار الجلد في صفاقس سنوات 1738-1739م و كافة لزم جزيرة جربة سنوات 1738-1739م وكافة لزم الجزيرة سنوات 1752-1753م.[9] و بالتالي يمكن القول أن القايد علي الجلولي كان يعتبر من أعيان دولة علي باشا، و هو من أبرز عماله حيث تولى خطة القيادة عدة سنوات في الساحل و الجنوب الشرقي للإيالة، و أقام علاقات متينة مع البايليك و وجهاء المخزن و بعض الأعيان في مستوى القيادات. و كانت هذه الظرفية التاريخية ممهدة لتولي اللزم لأبنائه و أحفاده من بعده.

إضافة إلى عائلة الجلولي كانت الظرفية التاريخية نفسها ملائمة لبروز عائلات مخزنية أخرى جديدة، لم تجد مكانها في دولة حسين باي أثناء فترة 1705-1728م وكان إشعاعها محلي داخل مناطقها. و بالرغم من توليهم بعض المهام البسيطة أو التزام بعض الهناشر للدولة في مناطقهم فإن طموحاتهم كانت أكبر من ذلك. و هو ما يفسر ميل هذه الشريحة بصفة واضحة إلى " الصف الباشي " منذ 1728م و برز هذا الموقف عمليا اثر موقعة " سمنجة ".[10]

---

[7] أ و ت، دفتر عدد 53، ص 94.

[8] أ و ت، دفتر عدد 26، ص 229، دفتر عدد 45، ص 69، دفتر عدد 52، ص ص 11-12.

[9] أ و ت، دفتر عدد 26، ص 229، دفتر عدد 77، ص 137.

[10] ابن يوسف (محمد الصغير) ،(مخطوط عدد 18688)، *المشرع الملكي*...، ص ص 204-208.

Chérif (M-H),1986, *Pouvoir et Société* … op.cit., T II, pp 150-156.

و تتشابه هذه العائلات في تطورها خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر. حيث تعتبر عائلة بن خضر مثالا ثانيا لهذا الصنف من العائلات المخزنية. تنتمي هذه العائلة إلى قرية جمّال و هي تعتبر من أعيان تلك القرية و لها ملكيات هامة من الزياتين غير أنها بقيت مغمورة خلال الثلث الأول من القرن الثامن عشر. و لم تنتفع كثيرا من سياسة الباي حسين بن علي. و هو ما جعل أفرادها يعلنون مساندتهم لتمرد علي باشا منذ 1728م الأمر الذي عرّضهم إلى العقاب ومصادرة أملاكهم من طرف الباي.[11]

و قد تمكنت عائلة بن خضر منذ 1735م في كسب ولاء كافة أهالي جمّال "للصف الباشي" كما أنهم أقاموا اتصالاتهم مع القرى "الباشية" المجاورة لهم مثل "مساكن والقلعة الصغرى و أكودة وزاوية سوسة... " و حرضوا الناس على التمرد و العصيان قصد الإخلال بالأمن و الاستقرار في تلك المناطق التي كانت موالية "للصف الحسيني".[12]

إن هذه الظرفية مكنت عائلة بن خضر من إقامة تحالفات مع "الصف الباشي" والارتقاء سياسيا في وقت سريع. حيث أصبحوا ضمن وجهاء دولة علي باشا ، فقد تولى جعفر بن خضر العديد من القيادات في مناطق مختلفة و أساسا المناطق الغنية بمناطق الجنوب والساحل، مثل قيادة جربة 1737-1738م ثم المنستير 1738-1742م.[13] كما استعاد قيادة جربة بين 1743-1746م و سوسة خلال سنوات 1747-1748م.[14] و مكنته قدرته الشخصية و كفاءته الإدارية من كسب ثقة علي باشا الذي مكنه من الإشراف على تسيير قيادات داخلية كذلك مثل قفصة سنة 1163ه/1749-1750م و قيادة الأعراض في السنة الموالية 1164ه/1750-1751م.[15] كما كانت عائلة بن خضر ممثلة أثناء تلك المرحلة في شخص الحاج محمد بن خضر الذي قام بتولي إدارة قيادات عديدة بالمناطق

---

[11] ابن أبي الضياف (أحمد)،1999، *الإتحاف...*، ج 2، ص 113.

Chérif (M-H),1986, *Pouvoir et Société*...op.cit., T II, pp 116-161.

[12] ابن أبي الضياف (أحمد)،1999، *الإتحاف...*، ج 2، ص 113.

[13] أ و ت، دفتر عدد 32، ص 201، دفتر عدد 34، ص 106.

[14] أ و ت، دفتر عدد، 34 ص 144، دفتر عدد 42، ص 106.

[15] أ و ت، دفتر عدد 45 ص 216، دفتر عدد 71 ص 70.

الشرقية للإيالة التونسية، وكان يعتبر من أعيان الدولة فقد احتكر خطة قايد سوسة لسنوات عديدة خلال الفترة 1151-1159ه/1738-1746م.[16] ثم تولى قيادة جربة بين 1160ه و 1163ه/1747م و 1750م.[17]

إذن يمكن القول أن هذه العائلة استفادت من هذه الظرفية التاريخية و برزت بقوة على الساحة السياسية بجهة الساحل في نهاية الحرب الأهلية، و قاموا بدور كبير في تدعيم الحكم المركزي و دولة علي باشا في القيادات الداخلية والشرقية. و من المهم القول أن عائلة بن خضر استغلت تلك الظرفية العامة للإثراء و توسيع أملاكها العقارية عن طريق الاستفادة من تنفيذ الخطايا على سكان الساحل التي كانت مرتفعة جدا. وقد مارست عائلة بن خضر بقيادات سوسة و المنستير تعسفا كبيرا سنوات 1151ه-1153ه/1738-1741م. خاصة أيام إقامة محلة يونس باي بالمنطقة.[18] وتعتبر مرحلة 1740-1756م أهم فترة في تاريخ عائلة بن خضر بفضل نفوذهم الإداري و مكانتهم المتميزة في الدولة، كما أنهم وسعوا قاعدتهم الاقتصاديّة عن طريق المشاركة في اللزمة و المبادلات و شراء العقارات.

لقد تم الإقتصار على هذه الأمثلة لإبراز خصوصيتين ميزتا الالتزام و الوظائف الإدارية بالايالة التونسية خلال الفترة المدروسة :

- **أولا** أن علاقة الأعيان و الوجهاء و اللزامة بالدولة و أجهزتها الإدارية محكومة بظرفية تاريخية قد تكون في خدمة هذه العائلة و سببا في تراجع عائلات أخرى.

- **ثانيا** أن ما حصل خلال القرن الثامن عشر تواصل خلال القرن التاسع عشر لكن الوسائل وأساليب التحالف و إقامة علاقات مع أجهزة الدولة هو الذي تغير ليطغى عليها الطابع السياسي.

[16] أ و ت، دفتر عدد 32، ص 190، دفتر عدد 34، ص 104، دفتر عدد 45، ص 195.

[17] أ و ت، دفتر عدد 53، ص ص84-86، دفتر عدد 60، ص 140، دفتر عدد 63، ص 139.

[18] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف...*، ج 2، ص 117-118.

ب ـ تدخل الظرفية السياسية.

لقد تعاقب على عرش الإيالة التونسية أثناء الفترة الممتدة بين 1705م و 1856م عدد مهم من البايات و الوزراء. إضافة إلى أنها فترة أحداث دموية تزامنت مع تصفية الخصوم والقتل، غير أن هذه الأوضاع السياسية لم تكن بمعزل عن تحولات اجتماعية عميقة شملت بشكل أساسي الفئات الفاعلة داخل المجتمع التي تأثرت بالظرفية السياسية. حيث يمكن اعتبار النصف الثاني من القرن الثامن عشر فترة تحولات أساسية لعدد من عائلات اللزامة و التجار و خصوصا الذين ربطوا مصالحهم مع " الشق الحسيني ". أي الذين تراجع دورهم خلال فترة علي باشا و شملهم التعسف و الخطايا في مناطق مختلفة مثل عائلة بن عياد، المرابط، بن ساسي... و غيرهم.

رغم أن علي باشا ركز حكما فرديا بعد سنة 1740م و احتكر كافة السلطات و لم يشاركه في اتخاذ القرارات إلا ولي عهده يونس باي قبل 1752م. ثم فيما بعد ابنه محمد باي. فإنه انتهج نفس السياسة التي وضعها من قبله عمه الباي حسين بن علي، لإدارة شؤون الإيالة و لم يدخل عليها سوى تغيرات طفيفة. اذ أنه حافظ على مشاركة النخب المحلية في إدارة الجهات بالاعتماد على " القياد-اللزامة " و الوكلاء في تسيير المناطق الخاضعة للدولة في الشمال و السواحل الشرقية. كما أبقى على المحلة كوسيلة لجباية المطالب بالمناطق البعيدة في الغرب و الجنوب. كما استعمل المشائخ و زعماء الزوايا لإحكام المراقبة على مناطق القبائل و المجموعات البشرية غير المستقرة. هذا بالإضافة إلى تدعيم مكانة القبائل الموالية له داخل الجهاز العسكري للدولة.

ولئن كانت فترة الأربعينات من القرن الثامن عشر مرحلة أساسية و نوعية للعديد من العائلات المخزنية، حيث توسعت دائرة اهتماماتهم مقارنة بالفترات السابقة و ربما بداية الاستعداد لمرحلة ما بعد علي باشا أي التأقلم مع إحداث ما بعد 1756م.

و مهما كانت خصوصية الظرفية السياسية و طبيعة الحكم و التقلبات الحاصلة منذ النصف الأول للقرن الثامن عشر فإن دور فئة الأعيان و خصوصا الذين لهم مهام سياسية قياد- لزامة أو مشائخ... مدعوين لتطبيق العرف و السياسة الرسمية. أي المزج بين

الأوامر المخزنية و التقاليد التي تجسد النفوذ المحلي.[19] فقد عمد علي باشا منذ 1735م إلى إعادة ترتيب مؤسسة المخزن على اعتبار الموقف من الصراع بينه وبين عمه، فالأعيان الذين وقفوا ضده زمن الحرب وأيدوا عمه تعرضوا إلى الانتقام لكونهم أعداء سياسيين و استحقوا التصفية حتى و إن كانوا من رجال الدين.[20] أما بالنسبة الى الأعيان و وجهاء المال الذين اتبعوا الحياد في البداية ثم ناصروه فيما بعد فقد قربهم إليه و استفاد منهم ليشكلوا سندا ماديا للدولة و الدخول في خدمتها.

إذن من المهم جدا القول بأن فترة 1740-1756م كانت سياسيا ملائمة لبروز بعض رجال أعمال اشتروا لزمات اقتصادية و إدارية. و أصبح عددا منهم من عمال الدولة، مثل جعفر بن خضر الذي تمكن من تولي قيادات عديدة وفي منطقة الساحل خاصة.[21] أومنصور المشرق أصيل جمال الذي تمكن عبر تولي اللزم من كسب ثقة أجهزة الدولة ، والدخول الى الخدمة المخزنية زمن علي باشا حيث بدأ بتولي قيادة المنستير سنة 1753م وبقي بها لمدة أربعة سنوات، [22] ثم تولى عددا من القيادات في السنوات الموالية ، سوسة وماطر. ولعل أهم من ذلك أنه فتح أفاق لأفراد عائلته للانخراط في العمل المخزني حيث تولى أبنه محمد المشرق قيادات ، الكاف 1762م و سوسة 1773م -1775م والمنستير 1776م ، إضافة الى توليه لمجموعة من اللزم الهامة مثل لزمة الشريحة ولزمة قمرق سوسة سنوات 1775م – 1776م . [23]

كما يعتبر أحمد بن حليلة أحد هذه الفئة، فقد برز بوضوح في الخدمة المخزنية خلال الفترة الأخيرة من الحرب الأهلية. وأبدى تأييدا واضحا لعلي باشا فقد تولى قيادة المنستير

[19] Chérif (M-H), 1984, *Pouvoir et Société* … op.cit., TI, pp 207-210.

Badie (B) , 1986, *Les deux Etats*….op.cit., pp 168-173.

[20] ابن عبد العزيز(حمودة)، (مخطوط عدد 1794)، *الكتاب الباشي*...، ص ص 346-347.

ابن يوسف (محمد الصغير) ،(مخطوط عدد 18688) ، *المشرع الملكي*...، ص ص 68-79-83.

Plantet (E),1893, *Correspondance des Beys de Tunis*….op.cit., T II, p 296.

[21] أ و ت ، دفاتر عدد 32، 34، 42 ، 45 ، 71.

[22] أ و ت ، دفتر عدد 347.

Bouzgarou-Largueche (D),1993, *Waten El Monastir*…op.cit ,p 91.

[23] أ و ت ، دفتر عدد 167.

1745م و المثاليث 1748م.[24] و ربما كانت لديه ثروة مادية مكنته من التزام بعض عقارات الدولة، كغابات الزياتين مثلا.

و لعل ما حققه في ميدان اللزّمة هو الذي مكنه من الارتقاء إلى صنف " القياد-اللزامة "، وركز نشاطاته الإدارية في منطقة عروش المثاليث و صفاقس، فقد تولى قيادة المثاليث مرة ثانية سنة 1749-1750م ثم صفاقس في 1751-1752م، و احتفظ بها إلى 1755-1756م واستفاد من استغلال لزم تلك القيادة.[25] كما أنه شارك في المبادلات التجارية خاصة منها تجارة الزيوت و الحبوب ولعله كان مكلفا بتموين بعض الحاميات الموجودة بتلك النواحي وتسديد رواتب أفرادها.[26]

و تجدر الإشارة إلى أن أخبار هذا القايد انقطعت بشكل نهائي منذ أحداث 1756م. فلا ندري ربما قدوم أبناء حسين بن علي و إعادة ترتيب الأجهزة الإدارية و تغيير القياد العمال الذين كان لهم ميل واضح لعلي باشا، هو السبب بالرغم أن سياسة محمد الرشيد باي في 1756م كانت تتجه نحو الانتقام من أعداء الدولة و لكن " استصوب محمد باي رأي أخيه (علي باي) عفا عن الناس كافة ".[27]

و تعتبر مرحلة استرجاع الحكم من طرف أبناء حسين بن علي فترة انتقالية هامة للنظام الحسيني، لما تطلبته من إعادة ترتيب مؤسسة المخزن و تركيز أسس الدولة من جديد. و قد تطلب ذلك تدعيم مشاركة النخب المحلية في تسيير شؤون الإيالة و استغلال ثرواتها، وقد دعموا مؤسسة المخزن قصد إيجاد نوع من الشرعية السياسية لأسرتهم. وإحكام قبضتهم على الأهالي حتى بالأرياف النائية وتنظيم استخلاص الجباية و هو ما يفسر الإبقاء على العديد من القياد و الأثرياء للاستفادة من نفوذهم و خبرتهم في مستوى الإدارة بالجهات و هو اقتناع البايليك و المركز بأهمية دور فئة الوجهاء " قياد- لزامة " و كبار التجار في تنشيط الاقتصاد و توفير الاستقرار.

---

[24] أ و ت ، دفتر عدد 45، ص ص 24-27-199.

[25] أ و ت ، دفتر عدد 75، ص 145.

[26] أ و ت ، دفتر عدد 75، ص 145، دفتر عدد 80، ص 15.

[27] ابن أبي الضياف،(أحمد) ، 1999، *الإتحاف*...، ج 2، ص 156.

كما أن تدخل الظرفية السياسية كان حاسما بالنسبة إلى عدد من اللزامة و الأعيان خلال القرن التاسع عشر، و ربما منذ القرن الثامن عشر.

و لئن كانت أمثلتنا معبّرة فإن المؤامرات و التحالفات أصبحت كثيرة خلال القرن التاسع عشر، الأمر الذي جعل القدرة على التأقلم مع التقلبات التي عرفتها الإدارة المركزية مظهرا للقوة المادية و الخبرة الإدارية. و خصوصا الفترة الممتدة بين 1815م و 1837م، التي تعاقب فيها على العرش أربعة بايات و ما صاحب ذلك من أوضاع صعبة خاصة التصدع السياسي للأسرة الحاكمة و انعكاساته على بقية المجالات.

و يمكن الإشارة إلى أن هذه الفترة كانت مواتية لبروز عائلات أصبح أفرادها تدريجيا من أعيان الدولة ورجالها من الأثرياء و كبار القياد-اللزامة. امثال الجلولي و سليمان بن الحاج و المرابط و بن ساسي... وغيرهم و خاصة بن عياد بعد 1830م حيث انفردوا بالحظوة و النفوذ.[28]

و لئن كانت العلاقة بين اللزامة و الأجهزة الإدارية و البايليك عامة محكومة بمرجعيات تاريخية و سياسية، تفسر الترابط و التكامل فإنها أيضا علاقة فائدة متبادلة كيف ذلك؟

2 - علاقة فائدة متبادلة.

لقد كانت الدولة الحسينية في حاجة إلى اللزامة، عبر فترات تطورها فكانت سياسة البايليك في المجال الاقتصادي ملائمة لانتعاش الشريحة العليا للمجتمع أي فئة كبار التجار والقياد-اللزامة. و بدأت هذه السياسة مع حسين بن علي.[29] و تواصلت مع ابن أخيه علي باشا، فقد اعتمد منذ البداية على اللزمة لتجاوز ضائقته المالية، لذلك كان تحالفه منذ 1737م قويا مع فئة اللزامة، فهم الذين حولوا جهود أبناء القرى و البوادي و ما ينتجونه من محاصيل فلاحية إلى موارد نقدية كان البايليك في أشد الحاجة إليها.[30] هذا وقد حرص

---

[28] سوف أتناول مسألة النفوذ لاحقا و بأكثر تفاصيل عند الحديث عن أهمية التنافس في تولى اللزم.

[29] Chérif (M-H),1984, *Pouvoir et Société*…op.cit., T I, pp 283-284-286.

[30] أ و ت ، دفتر عدد 21، ص ص 20-21.

ابن يوسف (محمد الصغير)،(مخطوط عدد 18688)، *المشرع الملكي*...، ص ص 98-113.

أبناء حسين بن علي بعد عودتهم إلى السلطة على تدعيم مشاركة النخب المحلية في تسيير شؤون الإيالة و استغلال ثرواتها.

كما كان البايليك شديد الاقتناع بأهمية دور فئة وجهاء المال، لزامة و كبار التجار. فإنهم أبقوا على علاقتهم المميزة مع البايليك بفضل الدعم المالي الذي قدموه له في تلك الظروف ، و واصلوا نشاطاتهم الاقتصادية خاصة في مجال اللزمة و التجارة.

أ ـ الدولة في حاجة إلى اللزامة.

لئن تقلبت علاقة الدولة بكبار التجار و الأعيان حسب الظرفية و الأوضاع التي كانت عليها الدولة على المستوى المادي، فإن الصراع من أجل الانفراد بالحكم كان من الأسباب المفسرة لتغير هذه العلاقات. بالرغم أن النخب المحلية بالإيالة التونسية و حتى جزء هام من العامة تعودت على اتباع الحذر و اتخاذ مواقف تتسم بالمهادنة و السلبية أثناء الأزمات السياسية، التي عرفتها البلاد خلال القرن الثامن عشر و التاسع عشر. ولذلك فإن أغلب أعيان المدن و خصوصا مدينة تونس كانوا يقدمون ولائهم للطرف الأقوى في الصراع، فهم يبايعونه و يطيعون من يمثله. و هذا ما حدث خلال الحرب الأهلية 1728م و 1740م.[31]

و لعل هذا الموقف عبرت عنه عديد العائلات المخزنية خلال الفترة الموالية لأحداث الحرب الأهلية أي سعت إلى تقديم العون إلى علي باشا أثناء توليه الحكم. وقد تم اعتمادها من طرف الدولة لمراقبة المناطق الداخلية و تزويدها بكل ما تحتاجه، من الدعم المادي والبشري مثل عائلات الجلولي و بن ساسي و بن الحاج و بن خضر...و غيرها.

لقد تمكنت هذه العائلات من خلال الدور الذي قامت به إلى أن تتحول إلى "عائلات السلطة " أو " أرستقراطية المدن " اثر انتقالها إلى مدينة تونس. لتنخرط أكثر في العمل الاقتصادي و السياسي و توفر الدعم للمخزن. إلا أنها تختلف عن ما تم تسميته بالبلدية

---

[31] ابن يوسف (محمد الصغير)،(مخطوط عدد 18688) ، *المشرع الملكي...*، ص ص66-67.

ابن عبد العزيز(حمودة)،(مخطوط عدد 1794)، *الكتاب الباشي...*، ص ص 355-364.

ابن أبي الضياف (أحمد)،1999، *الإتحاف...*، ج 2، ص ص 108-112-113.

خلال القرن التاسع عشر التي انحصر و جودها في الوظائف الدينية و الإدارية بالمدينة.[32]

إنه من المهم الإشارة كذلك إلى أن الظرفية كانت دائما محددة لتغيير توجهات الأثرياء و التجار و اللزامة. حيث لم يكن مصير النظام القائم يهمهم كثيرا اثر سقوط قلعة الكاف بعد أحداث جوان 1756م، و تقدم عسكر الجزائر باتجاه الحاضرة و محاصرتها، بقدر ما كانوا مهتمين بعودة الاستقرار و استتباب الأمن. الشيء الذي جعل أثرياء التجار و اللزامة بالحاضرة يعلنون طاعتهم و ولاءهم للباي الجديد بعد انهزام علي باشا وسقوطه في الأسر يوم 26 أوت 1756م.[33]

تعتبر عودة الحسينيين إلى الحكم بداية مرحلة جديدة من أهم مميزاتها التعامل العقلاني مع الإمكانيات المادية و البشرية للإيالة ، خصوصا و أن البلاد تأثرت بمخلفات الحرب الأهليّة و التدمير الذي تعرضت له اثر أحداث صيف 1756م.

و كانت كل هذه المستجدات سببا في تغيير موازين القوى في مستوى الإدارة المركزية وهياكل النفوذ المحلي داخل القيادات تماشيا مع سياسة الانفتاح التي اعتمدها أبناء حسين بن علي بداية من 1756م، و خاصة من طرف علي باي (1759م-1782م).

ولعل من مظاهر هذا التغيير الكبير زيادة قيمة اللزم و تنوعها إضافة إلى الإقبال الكبير على المزايدة، التي استفادت منها السلطة الجديدة لكسب أكثر ما يمكن من المداخيل في حاجة إليها لإعادة بناء أجهزة الحكم و تسديد نفقات عسكر الجزائر الذي كان سندا لهم لاسترجاع السلطة و التخلص من علي باشا.[34] حيث نجد في مصادرنا الإعلان عن زيادة للزم التي تم توليها بداية من 1170ه/56-1757م. فقد " التزم حمودة فراجة ماطر

---

[32] نفس المصدر، ح 4، ص ص 65-66.

Ben Achour (M), 1989, *Catégories de la société tunisoise*...op.cit, pp 129-130.

[33] ابن أبي الصياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف...*، ح 2، ص ص 154-155.

[34] نفس المصدر ونفس الجزء، ص ص 153-155-156.

بزيادة ستة آلاف ريال على ما في الزمام. و التزم فراجة المذكور الفول و القرفالة بستة آلاف ريال. كما التزم الخروبي قيادة السكين بزيادة خمسة آلاف دينار على ما في الزمام ".[35]

و قد كانت هذه الظاهرة مميزة بالنسبة لهذه الفترة فبالرغم من الأزمة و الصعوبات التي تزامنت مع انتقال السلطة و التخريب الذي تعرضت له البلاد فقد ارتفعت قيمة كل اللزم دون استثناء، و هو دليلا على بداية الاستقرار الذي يشجع اللزامة على الإقبال على شراء اللزم. وبالتالي فإن الدولة كانت في حاجة إلى هؤلاء لتنشيط الحياة الاقتصادية، حيث "التزم محمد الملوح حانوت الإدام بزيادة ألف و سبعمائة دينار في 9 ربيع الأول 1170ه/ 2 ديسمبر 1756م ".[36]

كما كانت اللزم مجال للمنافسة و الإقبال الكبير من طرف أصحاب المال و كبار التجار فكان ذلك من الأسباب المفسرة لارتفاعها بشكل واضح انطلاقا من هذه المرحلة التي فتحت فيه المنافسة على مصراعيها. و كان من أولويات البايليك استثمار هذه الظرفية لتجاوز الصعوبات المالية التي عرفتها البلاد، و الفراغ الإداري الذي كان سببا في تعثر المراقبة للمجال الذي بدأ يحتل مكانة كبيرة في اهتمام عددا من البايات الحسينيين.

ولعل ذلك ما يفسر دخول عدد كبير من اللزامة في المنافسة لتولي اللزم و ارتفاع قيمتها المادية مثل ما هو الشأن بالنسبة إلى لزمة القمرق التي وصلت قيمتها إلى 170 ألف ريال ودار الجلد 125 ألف ريال و الباطان 114 ألف ريال و لزمة الخمر 37 ألف ريال.[37] وقد ارتفعت لزمة الصاغة و الفضة بسبب المزايدة بين مجموعة من الذميين، لترتفع قيمتها من 8 آلاف ريال إلى 10 آلاف ريال سنة 1171ه/ 57-1758م .[38]

---

[35] أ و ت ، دفتر عدد 93، ص 27.

[36] أ و ت، دفتر عدد ،93 ص 27.

[37] أ و ت، دفتر عدد 93، ص 27، دفتر عدد 103، ص ص 80-83-88.

[38] أ و ت، دفتر عدد ،110 ص ص 133-134.

كما أن حاجة الدولة إلى هؤلاء تتجاوز الجانب الإداري و التنظيمي لتصل إلى حد تسديد بعض مصاريف الدولة و تحمل النفقات عوضا عنها من خلال "التذاكر" التي تصله بشكل مباشر أو بطريقة غير مباشرة من البايليك. وهي من أشكال تعامل النظام الحسيني مع عمال القيادات أو أصحاب اللزمات المتنوعة حيث يتولى "القياد-اللزامة" دفع مصاريف معينة عوضا عن القصر ثم يحاسب على ذلك فيما بعد. و نجد بالدفاتر أخبار كثيرة عن هذه المسألة.[39] و بالإضافة إلى النفقات المخزنية فإن اللزامة و القياد كانوا يدفعون الأموال إلى " بيت خزندار " و هذه الدفوعات تفسر أهمية اللزامة بالنسبة للبايليك خلال هذه الفترة لكنها تعبر عن حاجة اللزامة بالنسبة الى البايليك خلال هذه الفترة لكنها تعبر عن حاجة اللزامة إلى حماية الدولة و أجهزتها لتنفيذ مهامهم و تحقيق الأرباح.

ب - اللزامة بحاجة الى الدولة.

لقد أصبحت علاقات الأعيان بالبايليك متينة، فتدعمت مكانتهم لتنفيذ سياسة الدولة. غير أن هذه العلاقة بقيت محكومة بعوامل مختلفة و لعل من أهمها قدرة هذه الفئات على خدمة الدولة ، لذلك كانت الدولة مطالبة بتوفر الدعم الكافي لهؤلاء لتنفيذ مهامهم أولا وتحقيق الأرباح المرجوة من تولي اللزم ثانيا .

و ما تجدر الإشارة إليه أن المسار الذي اتبعه هؤلاء لبلوغ هذه المرحلة لم يكن موحدا. لكن أصحاب المال و التجار استفادوا من الظرفية السياسية والاقتصادية انطلاقا من منتصف القرن الثامن عشر، لتجميع الثروة اللازمة لتوسيع استثماراتهم إلى ميدان اللزمة و الانخراط في الخدمة المخزنية. لذلك نقول بأن أنشطتهم تتنزل في إطار السياسة الرسمية التي أتبعت في المجال الاقتصادي أثناء تلك الفترة، و هي مرتبطة بها و لعل ذلك ما يفسر البحث المتواصل من طرف اللزامة عن دعم الدولة و أجهزتها لإتمام مهامهم سواء الإدارية أو الاقتصادية.

---

[39] أ و ت، دفتر عدد 91، ص 118، دفتر عدد 110، ص 25.

و يمكن القول أن أهمية الدور الذي يقومون به بالنسبة إلى الدولة و لتمويلاتها المادية تفسر الدعم الذي يجده اللزامة و القياد و أصحاب المال من الدولة و أجهزتها. و تشير الوثائق الأرشيفية إلى أهمية الأنشطة المخزنية و تنوعها، فارتفعت قيمة المطالب المتحصل عليها من القياد-اللزامة و هو ما كانت له مساهمة كبيرة في ارتفاع مداخيل خزينة الدولة خلال الثلث الأخير للقرن الثامن عشر. مثال عن ذلك مجموع مطالب جربة على يد علي بن عياد سنة 1183ه/69-1770م بلغت 1/2 724616 ريال و عمر المرابط قايد سوسة 3/4 214774 ريال سنة 1184ه/70- 1771م، و قدرت محاسبة القايد محمد الخروبي على مطالب المنستير سنة 1186ه/72-1773م بـ 1/4 101725 ريال. و 105554 ريال حساب إسماعيل كاهية مقابل ولايته على قيادة الأعراض سنة 1185ه/ 71- 1772م.[40] و تعكس المهام التي كان يُكلف بها كبار اللزامة ، مدى الثقة التي يمنحها لهم البايليك لتولي المهام الإدارية و القيادات التي تحولت إلى مجال للتنافس.

و لم تقتصر حاجة اللزامة إلى الدولة في شخص الباي لتصل إلى بقية الأجهزة الأخرى المؤثرة مثال عن ذلك الوزراء . فقد تولى هذه الخطة عدد من الوزراء الذين كان لهم نفوذ كبير، و قدرة و كفاءة و أمانة تجعلهم مقربين من الباي و مؤثرين في سياسة الدولة. و لعل أهم مثال الوزير مصطفى خوجة [41] الذي يبدو أن وجاهته و نفوذه داخل البلاط دفع القياد-اللزامة إلى التقرب منه و العمل على إرضائه حتى يخدموا مصالحهم ويكون لهم سندا وقت الحاجة ما دامت العلاقات الاجتماعية مبنية على الولاء.هذا إضافة إلى الميولات الفرنسية الواضحة لهذا الوزير، فقد كان حريصا على تدعيم العلاقات السياسية بين الإيالة وفرنسا وتوطيد الروابط التجارية معها، فكانت صلته قوية بالقنصلية

---

[40] أ و ت، دفتر عدد 147، ص ص 224-238، ودفتر عدد 157، ص ص 31-46، ودفتر عدد 171، ص ص 85-96.

[41] " أصله من بلاد القرج جاء صغيرا إلى الباشا علي بن محمد... سكن هذا الفاضل بالمدرسة الباشية قرب الجامع الأعظم... ثم اصطفاه الباشا علي باي بن حسين و استخدمه و رأى منه النجابة و الأمانة و الوقار فقربه نجيا و أولاه خطة خزندار... و نشأ الباي حمودة باشا في كفالة تربيته و هو حارس شبابه من جهة أبيه... توفي الباشا علي باي و قام ابنه مقامه... استكفى به في عظائم الأمور... و فتح الآذان الواعية لنصائحه و أن خالفت هواه."
ابن أبي الضياف (أحمد)،1999 ، *الإتحاف...*، ج 7، ص ص 38-39.

الفرنسية و بأثرياء التجار الأجانب المقيمين بحاضرة تونس. [42] اذ كان حريصا على رعاية مصالح الأوروبيين المتواجدين بالإيالة و حماية أشخاصهم و أرزاقهم. و هو ما ساعد على تنمية المبادلات التونسية مع دول أوروبا خلال تلك المرحلة من جهة ، ومزيد الولاء له من طرف بعض القياد-اللزامة والتجار من جهة ثانية .

و يمكن القول أن هذا النوع من العلاقات كان سائدا داخل مؤسسة المخزن خلال النصف الثاني للقرن الثامن عشر. وينسحب بصفة عامة على سير النظام الإداري بالإيالة خلال العهد الحسيني. حيث كان اللزامة و الوجهاء و العمال حريصين على التقرب بشتى الطرق من وجهاء البلاط و ذوي النفوذ في حاشية الباي.

و لئن كان الولاء شرطا أساسيا للارتقاء السياسي و الحصول على الامتيازات سواء في مستوى الإدارة المركزية أو الجهوية، فإنه ضروري للحفاظ على الثروة و الوجاهة. و تعكس ظاهرة الولاء طبيعة الروابط الاجتماعية السائدة التي بلغت إلى حد انتشار الرشوة والمحسوبية في التعامل بين أصحاب القرار و الأوساط المخزنية. و هو ما أكده الكاتب الفقيه حمودة بن عبد العزيز مخاطبا الباي حمودة باشا في بداية عهده " هذه المملكة كالبقرة والناس تتوارد على حلبها على اختلاف أنواعهم و أنت آخذ بقرونها. و لا يشك مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر في خيانة سائر العمّال. فيما يرجع الى المال و إنما تتفاوت بالكثرة و القلة بحسب حال العامل في الخوف و عدمه. باعتبار من ينتسب إليه وجميعنا يأخذ الهدايا من العمال. فواحد يأخذها ذهبا و فضة. و آخر يأخذها حيوانا و ثيابا

---

[42] Plantet (E) , 1899, *Correspondance des Beys* …op.cit., T III pp126-136-180.

Chérif (M-H) ,1995, « le Beylik, les populations et le commerce maritime dans la Tunisie du XVIIIè » in *Histoire économique et sociale de l'Empire Ottoman et de la Turquie.* Actes du sixième congrès international tenu à Aix-en Provence du 1[er] au 4 juillet 1992, Paris. pp 110-114.

الإمام (رشاد) ،1980، *سياسة حمودة باشا*...، ص ص 109-110.

A.N.P., AEB, III14 fol 48.

و طعاما. و جميع ذلك في التحقيق لأربابه أو لبيت مال المسلمين. فالرأى أن تعتبر دخل عمالك وتوليهم على مشارطة مالية. و وراءهم نظرك."[43]

و من أهم الأمثلة للعلاقة المتينة التي كانت بين الوزير مصطفى خوجة و عائلة بن عياد ،أنهم كانوا حريصين على التقرب من ذلك الوزير لما يتمتع به من سلطة واسعة ليدعموا مكانتهم و يحتفظوا بلزماتهم الإدارية و الاقتصادية. و يشير **ابن أبي الضياف** إلى متانة هذه العلاقة من خلال إشادة الوزير بقياد هذه العائلة في مجالس الباي و الثناء عليهم بالتذكير بكفاءتهم في إدارة الأمور و حرصهم على مصلحة الدولة. و يستعرض سلبيات من سبقهم من العمال أو اللزامة " و اتفق أن عامل الوطن القبلي رجب بن عياد باع غلة زيتون الدولة على العادة و كان من أصحاب الوزير مصطفى خوجة و هو أكثر الجماعة أصحابا وقتئذ. فأتى بزمام البيع و طفق يثني على العامل بالنجابة و الأمانة. و يلمز من كان قبله، والوزير الكاتب أبو محمد حمّودة بن عبد العزيز ساكت سكوت إنكار. فقال له مصطفى خوجة : " لم لا تتكلم ؟ " فقال له:" لعلمي بخلاف ذلك ". "[44]

و يمكن القول أن هذا الموقف من الوزير لم يكن مجانيا و هو يعبر عن انحياز نحو بعض القياد- اللزامة الذين أصبحوا يشكلون بحكم المصلحة المادية ، مجموعات متصارعة داخل البلاط الحسيني خصوصا خلال فترة حمودة باشا(1782-1814م).

لذلك نقول أن القياد و اللزامة عملوا على تدعيم مركزهم داخل حاشية الباي مستندين إلى قدراتهم و خبرتهم في انجاز المهام الموكولة إليهم من طرف الدولة و مؤسساتها.لكن البايليك له تصور خاص لهذه الفئات رغم الدعم الذي وجدته النخب المحلية من الباي حمودة باشا مثلا، فإنه لا يرى فيهم سوى تجار أو رجال أعمال لا يهمهم إلا الأرباح وتحقيق الفوائد المادية و بالتالي فإنهم لا يتقيدون بأي تحالف سياسي. و مواقفهم محكومة بما تقتضيه مصالحهم و هي وضعية أغلب عمّال هذه الفترة الذين بقي دورهم اقتصادي وإداري.

---

[43] ابن أبي الضياف (أحمد) ،1999، *الإتحاف*...، ج 3، ص 16.

[44] نفس المصدر والجزء والصفحة .

و يذكر ابن أبي الضياف أن الباي حمودة باشا. استمع إلى شكوى أحد الحوانب الذي تعرض إلى الإساءة من طرف أحد أعيان العمال من دار بن عياد. " و قال في شكايته:" يتجاسر علي و أنا خديمك " و المشكو حاضر و كرر المشتكي قوله: " و أنا خديمك " فقال له: " وهو أيضا خديمي " فقال العامل: " منزلته عندك كمنزلتي؟ " فقال له: " نعم وهو أنفع لأنه يبيت في حراستي تحت أديم السماء و أبعثه إلى الموت فينبعث و أنت أشبه الناس بتاجر يشتري الغلة في أشجارها إن رأيت ربحا قدمت و إلا تأخرت و هو الحارس للشجر مثمرا أو غير مثمر ".[45]

ويبدو أن للظرفية الاقتصادية تدخلا مهما في تفسير متانة هذه العلاقة وحاجة اللزامة الى الدولة ، إذ أن البايات يعاضدون في أغلب الأحيان اللزامة لأنهم يمولون الخزينة ويوفرون قسما من الإحتياجات المتنوعة للبلاط والدولة ، إضافة الى كونهم يمثلون السلطة أمام الأهالي وينوبون عنها.

فالبايليك كان يطالب الرعايا بطاعة اللزام وتسديد الضرائب المحددة في عقد لزمته ، كما كان يطالب السلطات المحلية من مشايخ وقياد وخلفاء بمساندة الملتزمين ونوابهم . والوقوف الى جانبهم أثناء جباية المطالب.[46]

كما يمكن القول أن المصلحة المادية التي تفسر علاقة الدولة باللزامة تنضاف إليها المكانة السياسية و الاجتماعية لإبراز النفوذ الذي قد يحصل عليه، و بالتالي الاستفادة من الأجهزة الإدارية للدولة ليصبح أداة أساسية في فهم علاقة المركزي بالمحلي.

3 ـ علاقة المركزي بالمحلي.

تطلعنا مصادرنا التي تعاملنا معها و هي مخصّصة لدراسة هذه المرحلة من تاريخ الإيالة التونسيّة أي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، عن أتباع الإدارة المركزيّة لسياسات مختلفة و متعددة بحثا عن الطرق الأنجع في إدارة المناطق الداخليّة. و هو ما يضعنا أمام معضلتين، محدودية تواجد النفوذ المركزي بهذه المجالات من جهة

---

[45] ابن أبي الضياف (أحمد) ،1999، *الإتحاف...*، ج 3 ، ص 86.

[46] نفس المصدر ، ج 4 ، ص 80-81.

وإمكانيات تجاوزه، وهل يمكن الحديث عن مشروع مركزي متكامل لدعم هذا النفوذ من جهة ثانية؟

أ ـ السلطة المركزية تبحث عن النفوذ.

لقد سعت السلطة الحسينية التي تركزت بالبلاد التونسية سنة 1705م. إلى مركزة الحكم من خلال بسط نفوذها و سيادتها على المجلات الداخليّة عبر عددا هاما من الوسائل والأدوات و كذلك عبر إضعاف كل أشكال النفوذ المحلي و تحويله إلى خدمتها. إذا فإن المركز السياسي الذي يعمل على فرض سيادته على المجال وفق معقولية السلطة كقوة إخضاع. يقابله من جهة ثانية الفضاء او المجال المحلي الذي تديره مؤسسات قاعدية ذات معقولية مختلفة عن الأولى، من أهدافها الدفاع عن استقلاليتها و كيانها.

و يبدو أن علاقة المحلي بالمركزي تتنزل في إطار التعارض و الصراع و حتى النفي المتبادل، لذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال القول بأن هذه العلاقة علاقة اعتباطية باعتبار بنية كل منهما. غير أن هذا الجانب من المسألة ليس الوحيد. حيث أن علاقة المركز بالمحيط تقوم على استراتيجية معينة مبنية على المصلحة المشتركة أي الفائدة المتبادلة خصوصا أثناء التطور الاقتصادي و الاستقرار السياسي.

و بذلك نقول أن الاعتماد المكثف للقياد و اللزامة ذو أهمية كبيرة بالنسبة إلى توحيد الدواخل و بناء سيادة الدولة. و خصوصا على رأس القبائل حيث يمكن اعتباره دليلا على تراجع القوة القبلية و تضاؤل فاعلية مؤسساتها و بالتالي تزايد نفوذ السلطة المركزية وتركيز مراقبة دائمة لمجالات كانت غير خاضعة بشكل تام في النصف الأول من القرن الثامن عشر. حيث كانت السلطة الحاكمة أمام هاجسين أساسيين الأول توفير الأمن و الاستقرار بالمناطق البعيدة عن الحكم المركزي و الثاني استخلاص الجباية لذلك كان البايات حريصين على تركزهم و استقرارهم بمناطقهم.[47]

---

[47] ابن أبي الضياف (أحمد)،1999، *الإتحاف*...، ج 3، ص 11.

كما أنها تقدم فوائد مالية مصادرها المناطق الداخلية. و هو ما تبرزه محاسبات خزندار لعمال القيادات و أصحاب اللزمات و الوكلاء و الأمناء، المتوفرة بدفاتر المقبوض والمصروف.

و باعتبار وظائفهم المخزنية تتنوع أنشطتهم الاقتصادية والمالية ، خصوصا مجال اللزمة حيث كان القياد-اللزامة يقدمون دفعا ماديا لخزينة الدولة. و يتوافق هذا الجانب المادي مع الأهداف الأخرى بسط النفوذ و التوغل بالمناطق الداخلية و لعل هذه الوسائل توفر هذه المهمة فقد كانت المطالب و اللزم و كيفية الحصول عليها جسرا لسيطرة البايليك على المجالات الداخلية باعتماد المحلة لاقتطاع الضرائب و المجابي... و غيرها بالوطن القبلي والأعراض و الجريد. [48] إضافة إلى ما يقدمه العديد من القياد و الملتزمين مثال عمّال قيادات الشمال الغربي.

و نجد بدفاتر الأرشيف الوطني عددا من التذاكر التي كان يصدرها خزندار و التي تحمل اسم القايد و قيمة المبلغ المطلوب و الغرض الذي خصصت له. وتتعلق هذه التذاكر بشتى احتياجات الباي و باقي أفراد الأسرة المالكة في حياتهم اليومية، مثلا التموين واقتناء المماليك و الجواري و شراء الأمتعة الاستهلاكية و النفقات الخاصة بالإحسانات و الصدقات و غيرها.[49] كما شملت سير مصالح الدولة المتنوعة كتجهيز المحلة ومصاريف الجيش الانكشاري و حاميات القيادات و تسديد رواتب المكلفين بأعمال الدولة و الفقهاء. هذا و قد مول هؤلاء القياد-اللزامة الأنشطة الاقتصادية حيث كلفهم خزندار بدفع تذاكر تتعلق بفلاحة الباي و أمراء الأسرة المالكة و تجهيز سفن الغزو التابعة لهم وتمويل عملياتهم التجارية.[50]

---

[48] أ و ت، دفاتر عدد 191-211-317.

Chérif (M-H),1984, *Pouvoir et société*...op.cit., T I, pp 359-361-362.

[49] أ و ت، دفتر عدد 163، ص 65، دفتر عدد 234، ص 54.

[50] أ و ت، دفتر عدد 232، ص ص 13-14.

و لئن بقيت المهمة الجبائية و المادية أكثر وضوحا في توظيف السلطة المركزيّة للقياد واللزامة و الأعيان لإخضاع المناطق الداخلية لسيطرتها فإن تنوع المهام كما أسلفنا الذكر من خصوصية علاقة هذه الفئات بالدولة و أجهزتها.

لكن لا بد في الأخير من التساؤل عن مدى استجابة المحلي لمثل هذا النوع من العلاقات التي تربطه بالمركز خصوصا و أنها علاقات تطغى عليها الصبغة الولائية

ب - استجابة المحلي و العلاقة الولائية.

لقد كانت علاقة المركز بالمحيط محكومة باستراتيجيات كل منهما، و يتجاوز المحلي البعد الجغرافي و المجالي ليشمل بالخصوص الأفراد و المجموعات التي تعيش داخل هذا الفضاء و تنتج خياراته، كما يشمل مختلف العلاقات التي تربط بينها و المحلي، إذن هو إنتاج اجتماعي خاضع لعملية بناء و تجديد دائمة و ليس معطى ثابتا و هو بذلك انعكاس داخل المجال لشبكة العلاقات الاجتماعية و المادية التي تربط الأفراد. وباختصار شديد المحلي هو المجال المحدود و الضيق و هو يشكل إحدى أطراف المركز لا غير.[51]

إن علاقات التبعية المتبادلة بين المحلي و السلطة المركزية تأخذ أشكالا عديدة سياسية أواقتصادية أو اجتماعية. و هذا الولاء الثابت للدولة خلال العصر الحديث جعل المحلي بمكوناته يلعب دورا أساسيا في عملية السيطرة على المجال و استقطابه و بالتالي إبراز دور المحلي في بناء المركز و مساهمته في تثبيت سيادته بالأطراف و كل ذلك انطلاقا من دراسة علاقة اللزامة بالدولة و أجهزتها. و قد كانت السلطة المركزية متحكمة في مجالاتها خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر خصوصا و إنها متغيرة بتغير طبيعة السلطة، و هو ما يفسر استمرارية هذه العلاقة و هل يرتبط ذلك بأهمية النخب الحضرية و الفاعلين المحليين. عكس الفكرة التي تؤكد فقط على التعارض بين المركز و الأطراف، المدينة و الريف. و هل يمكن اعتبار اللزمة و اللزامة من الأدوات التي استخدمتها الدولة

---

[51] Baduel (P-R) ,1994, « Approches Socio-politique du «local » », dans *Espaces et pouvoirs locaux*, Univ de Provence et communautés des universités méditerranéens, 10-17 juillet . pp 37-50.

من أجل بناء سيادتها بالمناطق الداخلية أو المجالات البعيدة عن المركز التي يكون فيها للأعيان المحليين و اللزامة و التجار دور هام.

إن المقاربات المنهجيّة الممكنة لدراسة العلاقة بين المركز و المحيط و مدى استجابة المحلي، لا تخرج عن دائرة ما توفره لنا المصادر الخاصة بهذه الفترة سواء أرشيفية أو أدبية فهي لا تعبر إلا عن نظرة رسمية تأكد دائما على تقسيم المجال الداخلي إلى مجالات يسهل السيطرة عليها و التفاوض معها، و بالتالي فإن العلاقة بين المركزي و المحلي تنطلق دائما من المركز أي الدولة صاحبة القرار. لكن هل العكس ممكن أي الانطلاق من المحلي الداخلي لفهم العلاقة و مدى صلابتها، خصوصا و أن هذه العلاقة ارتبطت و تأثرت بالأزمات والتحولات السياسية العديدة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. و قد أشرنا آنفا إلى الصراع بين حسين بن علي و ابن أخيه علي باشا مثلا و كيف كان سببا في تغيير موازين القوى داخل البلاط و سببا من أسباب صعود بعض العائلات المخزنية و تراجع عدد آخر من القياد و اللزامة الذين كان لهم نفوذ. هذا وقد تزامن كل ذلك مع منافسة شديدة بين الفاعلين المحليين لربط علاقات قوية بالدولة وأجهزتها.

و لئن كانت مسألة الولاء للسلطة لدى الفئات المحلية و أصحاب المال من التجار واللزامة أمرا ثابتا، فإن طرق الولاء و أشكاله و كيفية التعبير عنه يخضع للمفاوضة المتجددة و للمصالح المتغيرة و لموازين القوى بين السلطة المركزية و عناصر المجتمع وتعكس الديناميكية المميزة لهذه الفئات في علاقتها بالتشكيلة السياسية الحاكمة. التي كانت دائما ظروفها متقلبة و هو ما أدى إلى عدم استقرار درجة الولاء.[52]

[52] Chérif (M-H),1984, *Pouvoir et société*...op.cit., T I, pp 285-286-287.

II - دور اللزامة في تنظيم المجال الحضري.

لقد مثل الإلتزام أداة ووسيلة لتطبيق بعض التحديثات في تعامل الدولة مع الإمكانيات الإقتصادية والبشرية المتوفرة بمناطق عديدة من الإيالة [53]. و للزامة دور أساسي في إطلاع الدولة على هذه الإمكانيات.

إن اعتماد الالتزام بالنسبة الى بعض الأنشطة الاقتصادية والإدارية يرمي في النهاية الى تحقيق غايات جبائية، فالدولة تعول على هؤلاء بخصوص عديد المسائل، منها مسألة تنظيم الأماكن الحيوية ومراقبة سير أعمال أصحاب المحلات التجارية والمرتبطين بنشاطها أوالذين يستخدمونها. كما تعد اللزمة من منظور الحكم المركزي حلا مناسبا لمعضلة التهرب الجبائي وتبعاتها.

1 - اللزامة جزء من الأجهزة الإدارية .

تعتبر اللزمة من أكثر الوسائل التي ساعدت عددا هاما من الأعيان المحليين للإلتحاق بالخدمة المخزنية .

أ - إندماج اللزامة في الجهاز الإداري .

لقد أصبحت الإدارة بالإيالة التونسية بداية من القرن الثامن عشر في مجموعها بيد فئات محلية صاعدة و هم من أثرياء اللزامة و كان ذلك نتيجة التوجهات الجديدة للدولة. و تشير مصادرنا إلى أسماء العديد من الأشخاص الذين أصبحوا من بين أعيان البلاد و أضحى بعضهم من عمال الدولة بعد أن كانوا في البداية مجرد ملتزمين لعدد من "المواشي" في أحد هناشر البايليك. و تنتمي أغلب العائلات التي أقامت مجدها على اللزمات الريفية إلى السهول الشمالية للإيالة نظرا لملاءمتها للفلاحة البعلية مثل عائلتي

---

[53] من الإجراءات الحديثة التي تم الالتجاء إليها مثلا "الإحصاء" لمعرفة الإمكانيات الإقتصادية والبشرية المتوفرة .لتوظيف الجباية بشكل جيد ولا سيما على إنتاج الزيت والحبوب . ولعل أهم محاولة خلال القرن الثامن عشر قام بها حسين بن علي سنة 1726م. وقد شملت عددا من القبائل ثم توقفت عندما اندلعت ثورة علي باشا ، ولم تتوقف عمليات الإحصاء بعد فشل هذه المحاولة لكنها أصبحت تتم بصورة متقطعة وجزئية. أنظر .

Chérif (M-H),1986, *Pouvoir et société* ..., T II , pp12-13

بن ميلاد و دفدوف بجهة ماطر و بن ساسي بمنطقة مجردة الأوسط و القمار بجهة التل الأعلى [54].

هذا وقد لاحظ الرحالة **بيسونال PEYSSONNEL** في مطلع القرن الثامن عشر أن "...غالبية وظائف هذه المملكة (تونس) بيد الأتراك أو الأوروبيين الذين أسلموا وينظر إليهم كأتراك... و ليس بإمكان أهل البلاد الحصول على أية وظيفة إدارية أو عمل حكومي...". [55]

و هذه الوضعية هي التي تفسر حرص البايليك على توسيع مشاركة أعيان البلاد في المجال الإداري-الجبائي للحد من هيمنة العناصر الأجنبية، من الإجراءات التي تدعمت خصوصا انطلاقا من النصف الثاني للقرن الثامن عشر ارتباطا بالتوجهات الجديدة للبايليك مع عودة أبناء حسين بن علي، فقد عملت السلطة على تشجيع مشاركة المحليين في ادارة الإيالة وتسيير شؤون قياداتها قصد التخلص من وطأة شريحة المماليك والعناصر "التركية". التي احتفظت بهيمنتها في مستوى الإدارة المركزية بالرغم من ميولاتها العسكرية و قلة ولائها[56]. ولهذا تراجع دور الأتراك والمماليك تدريجيا في إدارة الجهات الداخلية من الإيالة و بدرجة أساسية الجباية بما في ذلك المناطق الحدودية بالشمال أو الجنوب مثل قيادة الأعراض.

وهي بذلك تختلف مع سياسة الحكم بالايالة الجزائرية التي تميزت باحتكار الأتراك لدواليب الدولة ، وهي تستمد سياسة الاندماج من جذورها العثمانية.[57]

و قد استغل أفراد العائلات المتنفذة تلك الظرفية التي سادها نوع من الوفاق واستقرار في مستوى السلطة مقارنة مع الفترات السابقة حيث أن علي باي "...بويع ليلة

---

[54] أ و ت ، دفتر عدد 42، ص ص51-30، دفتر عدد 59، ص61 .

[55] Peyssonnel et Desfontaines, 1838, *Voyages dans les régences* ...op.cit., T I pp 65-66.

[56] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف...*، ج 3، ص70.

الإمام (رشاد) ، 1980، *سياسة حمودة...*، ص ص173-177-192-200.

[57] Barguaoui (S) , 2005, « Des Turcs aux Hanafiyya , la construction d'une catégorie « métisse » à Tunis au XVII siècle et XVIII siècle » in *Annales Histoire, Sciences Sociales*, n° 1, Janvier-février., pp 209-228., p 226.

وفاة أخيه البيعة الخاصة من الوزراء و الأعيان..." ثم أخذ "...البيعة العامة ضحى الاثنين بصحن البرج من باردو. بايعه أهل المجلس الشرعي والعلماء وأعيان العسكر ووجوه الحاضرة بيعة راضية مرضية..."[58] و قد واجه علي باي في بداية عهده أزمة سياسية تمظهرت في آخر انتفاضة لا تباع "الصف الباشي" بقيادة إسماعيل بن يونس باي (1759-1762م) وتمرد بعض القبائل مثل عروش جبال عمدون و وسلات و بني عياش لكن البايليك استطاع القضاء عليها بسهولة و أثقل المجموعات الثائرة بالخطايا[59].

وقد عمد علي باي الى مواصلة سياسة أخيه الراحل بتدعيم مؤسسة المخزن. وأقر عمال الدولة في مناصبهم كما قرب حاشية أخيه و اعتضد بهم ماعدا العناصر التي شاركت بصفة فعلية في أحداث 1759م أو تسببت في توسيع نطاقها و كسب الأنصار لها، مثل المدعو خليفة قايد بنزرت الذي فرضت عليه خطية في 1176ه/62-1763م قيمتها 20 ألف ريال "...لفساده دون ما أخذناه منه سابقا على وجه التتريك..." أو القايد منصور بن علي المشرق عامل سوسة و المنستير الذي عزل و صودرت أمواله وممتلكاته[60].

وقد أقبل الأعيان المحليون على شراء اللزمات "الإدارية" التي أصبحت مربحة خاصة منها القيادات. و أساسا القيادات المشرفة على البحر و تجارته أي المنتجة للحبوب و الزيوت كقيادات الوطن القبلي و الساحل. وفي هذا الإطار تدعمت شرائية الوظائف خاصة بعد 1782م. أي خلال فترة حمودة باشا وهي فترة تميزت بوحدة الأسرة المالكة و انسجامها واستقرار الوضع الداخلي عموما و بالتالي فإن وظيفة القايد صارت خطة إدارية-اقتصادية خاصة بالمناطق الغنية، كسهول مجردة و منطقتي الساحل و الوطن

---

[58] ابن أبي الضياف (احمد)، 1999، *الإتحاف...*، ج 2، ص 193.
مقديش (محمود)،(مخطوط عدد 220)، *نزهة الأنظار...*، ج 3، ص193.

[59] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999 ، *الإتحاف...*، ج 2 ، ص ص 195-199.
ابن عبد العزيز(حمودة) ، (مخطوط عدد1794) ، *الكتاب الباشي...*، ص ص8-15 .
أ و ت ، دفتر عدد 120.

[60] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف...*، ج 2، ص 198.
أ و ت، دفتر 120، ص 138.

القبلي، حيث يتولى العامل إدارة شؤون القيادة و تنمية ثروته بشتى الطرق. شريطة تنفيذ سياسة البايليك مع المحافظة على الأمن و الهدوء حتى يتفادى غضب السلطة و انتقامها وكثيرا ما كانت تشكيات الأهالي في تلك الفترة سببا في عزل المشايخ أو القياد ومحاسبتهم و قد تعرض العديد منهم إلى مصادرة أملاكه و السجن ، حسبما تبينه الوثائق و يذكر ابن أبي الضياف أن حمودة باشا كان "... يعزل العمال على غير ذنب إذا اتفق أهل العمل على الشكاية منه...أما إذا اختلفت أهل العمل بين قادح ومادح عمل بقول الأكثر منهم..."[61].

و لعل من مميزات هذه الظرفية استفادة عدد من العائلات المخزنية التي انطلقت مشاركتها في عدة نشاطات اقتصادية كاللزم الريفية مثلا وإنجاز بعض المهام المخزنية، كتصفية حسابات بعض هناشر الدولة بمناطق غنية طبيعيا و أصبح هؤلاء من وجهاء المخزن و انظموا إلى فئة " القياد-اللزامة " بالرغم أن عددا كبيرا منهم كان مغمورا في النصف الأول من القرن الثامن عشر.

فعلي بن عياد تولى قيادة جربة سنة 1176ه/62-1763م و احتكر هذه الخطة لفترة طويلة أي إلى عام 1189ه/75-1776م، أكثر من ثلاثة عشر عاما رغم المنافسة التي أبداها أحمد بن موسى بالجلود في أول الأمر حينما اقترح زيادة سنة 1177ه/63-1764م قدرها 30 ألف ريال. و يترجم التواصل عن رضى البايليك عن ذلك العامل وهو ما ساعده على إقامة علاقات جيدة مع أعيان هذه المنطقة و الاستفادة منها اقتصاديا [62].

و لعل من مميزات هذه المرحلة أن هذه الوظائف كانت وسيلة إلى انتقال عددا كبيرا من هؤلاء إلى مدينة تونس و الإقامة بها، و الانخراط في الجهاز الإداري و التحالف مع مؤسسات الدولة من خلال إقامة شبكة علاقات متنوعة و لعل المسؤوليات المخزنية سهلت هذه المهام و مكنتهم من تركيز نفوذهم و تنمية ثرواتهم في مرحلة أصبح فيها

---

[61] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف*...، ج 3، ص107.

الإمام (رشاد)، 1980، *سياسة حمودة باشا* ...، ص ص 184-200.

[62] السعداوي (ابراهيم)، 1999، *تطور عائلة مخزنية* ...، ج 2 ص 282.

التنافس شديدا بين العائلات الكبرى خاصة في عهد حمودة باشا، و ربما مثل ذلك مفسرا لإستراتيجية السلوك الاجتماعي و السياسي لبعض هؤلاء خلال هذه الفترة.

ب ـ الأعيان والموظفين يتولون اللزم الحضرية .

يمكن القول بان الإلتزام مثل حلقة إضافية في مسار إدماج المحليين في البناء الإداري بالإيالة التونسية خلال العهد الحديث ، وضمن هياكل التنظيم للمدن . ولم تكن المسألة رهينة ظرفية محددة طابعها الأزمة وإنما هي تحول أساسي يعكس ديناميكية اجتماعية داخلية، وقد تكون مميزة لكل المجتمعات القديمة التي عاشت تحولات هامة .[63]

إن عدد اللزامة الذين تتكرر أسماؤهم في وثائق الأرشيف خلال القرن الثامن عشر كثيرة جدا، وتضاعف هذا العدد خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، للتطورات الإقتصادية والإدارية. والمتمثلة في الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة مادية وبشرية وذلك باعتماد متزايد على الإلتزام.[64] وهو ما كان سببا في بداية التعويل تدريجيا على العناصر المحلية، ليس فقط في تولي اللزم بل كذلك في المجال الإداري، حيث نجد في وثائق الأرشيف ذكر لعدد من الموظفين و الأعيان الذين تولوا اللزم الحضرية بعدد من المدن مثل صفاقس، سوسة وحتى اللزم الحضرية الصغرى بمدينة تونس. وهو ما يبينه الجدول التالي .

---

[63] Marion (M),1923, *Dictionnaire des Institutions de la France aux XVII et XVIII siècles* , Paris . p 233.

[64] Chérif(M-H) ,1986, *Pouvoir et société*...op.cit., T II, p 206.

جدول عدد 14 : بعض أعوان الدولة الذين تولوا لزم حضرية في القرنين 18و19.[65]

اللزام	الوظيفة	اللزّمة و السنة
علي الجزيري	قايد	لزمة البطان والأعراض 1185ه/71-1772م
هلال بن عمر الزافي	قايد	مناقل سوق العطارين وباب بحر ولزمة الدخان1191ه/77-1778م
الحاج اسماعيل	كاهية	قمرق تونس ودار الجلد 1192ه/78-1779م
سي علي لعبيد	كاتب دار الباشا	رحبة الطعام بتونس 1193ه/79-1780م
أحمد المغربي	شيخ	حانوت زيت ورحبة ماطر 1209ه/94-1795م
أحمد بن محمد خوجة	كاهية (بنزرت)	لزمة درينة بنزرت ودار الصناعة 1210ه/95-1796م
سليمان بن الحاج	قايد	لزمة الرحبة بين 1213ه/98-1799م و1216ه/01-1802م
صالح بن محمد	كاهية (الكاف)	ربع الكاف 1255ه/39-1840م
عثمان بن عمارة بن الكحلي اليعقوبي التوزري	شيخ (توزر)	لزمة دار الصابون بتوزر والوديان 1255ه/39-1840م
سي محمد الوزير	أمين الشواشية	لزمة دار الصابون بطبربة والجديدة 1255ه/39-1840م
محمد بن عياد	قايد	لزمة بيوع

[65] لقد أردنا من خلال هذا الجدول إعطاء أمثلة فقط لبعض الأعوان الذين تولوا اللزم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مع عدم تكرار ذكر اللزم و اللزامة ، خاصة خلال القرن التاسع عشر حيث أصبحت أغلب اللزم محتكرة من طرف مجموعة من اللزامة .

اعتمدنا في انجاز هذا الجدول الدفاتر التالية . عدد 164-206-274-284-1869-1870-1875-1877.

		الدخان1256هـ/40-1841م
محمد بن علي بن حمزة	قايد	فندق البياض والحطب 1262هـ/46-1847م

لقد تم الالتجاء الى هؤلاء الإداريين والموظفين لتولي اللزم الحضرية ليس فقط لرغبة هذه الفئة في تكوين ثروة و نفوذ مادي وسياسي . وإنما لحاجة الدولة لتولي اللزم في غياب من يتقدم إليها، حفاظا على أهمية النشاط وخصوصا إذا ما اتصل الأمر بأنشطة ذات إستراتيجية كبيرة على المستويين الاقتصادي والإداري مثل لزم القمرق ودارالسكة والرابطة و دار الجلد أو دار الصناعة... وغيرها.

وكانت هذه اللزم مناسبة لعدد من الإداريين وأعوان الدولة لاكتساب الخبرة في المجال المالي والاقتصادي تمهيدا لوظائف أهم ، إذ نجد في وثائقنا المتصلة بهذه المرحلة عددا لا بأس به من رجال الدولة الذين تولوا اللزم، مثل الوزير و القايد و الكاتب و الوكيل والقاضي والشيخ و الأمين...الخ ، وربما كانت هذه الممارسة مجالا للمنافسة فيم بينهم .وسوف أقتصر على الأمثلة الأكثر شهرة فقط ، أمثال الوزراء مصطفى خوجة وحمودة بن عبد العزيز ومحمد العربي زروق أوالأمين علي الشفي والشيخ عبد اللطيف القصار أو الكاتب أبوالعباس احمد بن الكاتب وكلهم من "الخاصة" أو النخبة الحاكمة المكونة من عناصر اجتماعية ومهنية مهيمنة بمدن الإيالة .

ولعل هذا التوجه كما أشرنا يفسر التعويل المتزايد على هذه الفئات في المجال الإداري بما فيه العناصر المحلية. ويعتبر النصف الثاني من القرن الثامن عشر متميزا بمشاركة فاعلة للعناصر المحلية ، ويأتي ذلك في إطار بحث النخبة المسيرة على مبادرات جديدة وحديثة لعلاقة السلطة بمجالها ،غير أن ذلك يدفعنا للتساؤل حول تصور السلطة والجماعات المحلية لتلك العلاقة ؟

لقد كانت سياسة علي باي (1759-1782م) مدعمة لمؤسسة المخزن، حيث عمد الى التعويل على العناصر المحلية، والانفتاح ولو نسبيا على دواخل البلاد وهو ما يعكس توسع نفوذها في مختلف المجالات، وقد برز حرص البايليك على توسيع مشاركة أعيان

البلاد في المجال الإداري و الجبائي، خاصة بعد 1782م إذ عمد حمودة باشا الى الإبقاء على العناصر المحلية في وظائفها السابقة مثلا الوزير حمودة بن عبد العزيز، كما عين بعض المحليين في الوظائف الهامة للدولة في إطار سياسته الإصلاحية.[66]كما أن ذلك يعبر عن الحركية الإجتماعية التي تميز بها المجتمع خلال هذه الفترة وطموح بعض الأفراد الى الارتقاء اجتماعيا عن طريق المشاركة في العمل المخزني .

ولعل من أكثر الوظائف التي تعبر عن هذا النجاح للعناصر المحلية في المجال الإداري والمالي القياد، الذين اصبحوا جزءا من الأجهزة المنظمة للمجال والإدارة، الى حد أصبحت هذه المجموعة تعرف بالقياد- اللزامة.

ففيم يتمثل دورهم كجزء من إدارة تعيش تحولات أساسية من أجل تحديثها؟

2 - اللزمة وسيلة وأداة لتولي الوظائف .

لقد حصل تطور واضح في علاقة الحكم المركزي بدواخل البلاد منذ بداية الاستقرار العثماني بالبلاد و تمثل بشكل أساسي في بداية سقوط الحواجز بين مختلف العناصر الاجتماعية الوافدة على البلاد من أتراك و مماليك و أندلسيين و غيرهم من السكان المحليين. و كان ذلك سندا مهما لعملية التقارب و الاندماج لأصحاب السلطة والنفوذ، و تواصل ذلك خلال العهد الحسيني (القرنين الثامن و التاسع عشر) مفضيا إلى سلطة محلية تدين بوجودها إلى عوامل عديدة منها البعد على الإمبراطورية العثمانية وتوطد علاقاتها بأوروبا على المستوى الخارجي و مع العناصر المحلية على المستوى الداخلي.[67]

---

[66] الإمام (رشاد)، 1980، *سياسة حمودة باشا....*، ص 176.

غير أن التعويل على العناصر المحلية لم يعمر طويلا. حيث ينسب صاحب نزهة الأنظار قوله " أن تسليم الحكم والسلطة لسكان البلاد لا يعود بخير عليهم ولا على الدولة " أنظر مقديش (محمود)، (مخطوط عدد 220)، *نزهة الأنظار..*، ، ج 1، ص 242-243.

[67] Chérif(M-H),1981, « la dé turquisation du pouvoir… », pp 177-178-179.

Chérif(M-H), 1986, *Pouvoir et société…*, T II p 201.

Mantran (R),1959, « L'évolution des relations entre la Tunisie et l'empire ottoman du XVI au XIX è siècle », dans *C .T.* pp 319-333, p320-321.

كما أن هناك إقرار بظاهرة التواصل و الاندماج بين هذه الأطراف الاجتماعية ضمن إستراتيجية السلطة المركزية و إستراتيجية موازية / مقابلة لها، و هي إستراتيجية الفاعلين المحليين، اللزامة خاصة.

لقد اكتسى هذا التقارب وجها اقتصاديا و سياسيا، لكن الاهتمام بدور المؤسسات كإطار لهذا الاندماج حتى على المستوى الاجتماعي بقي محدودا. و هو ما دفعنا إلى البحث في هذه المسألة من خلال إستراتيجية اللزامة و مدى استجابة علاقاتهم لهذه المسألة.

أ ـ إستراتيجية السلوك السياسي.

لا تختلف طبيعة الدولة في الإيالة التونسية خلال العصر الحديث عن ما هو موجود في بقية العالم الإسلامي. فهي إطار تتركز داخله السلطة في يد مجموعة تحتل مكانة محددة للسيطرة على هياكلها و على أدواتها الإيديولوجية و وسائل الردع كالشرطة والجيش. والغاية من كل ذلك سياسية بالأساس تهدف إلى المحافظة على السلطة و الحكم و ردع المتمردين و صرف المعارضين عن التفكير في الاستيلاء عليه.

و كان الصراع من أجل السلطة و النفوذ بين مختلف الأطراف الاجتماعية عنصرا ثابتا في التاريخ الاجتماعي للإيالة.[68] و بذلك نقول أنه كان للفاعلين المحليين أعيان ولزامة إستراتيجية سياسية للاندماج ضمن مجموعة القرار السياسي كيف ذلك؟ خصوصا وأن هذا الاندماج تم عبر مراحل ففيم تمثلت ؟

***ـ الاندماج السياسي إلى 1756م :** شهدت بداية القرن الثامن عشر توجهات جديدة ارتبطت أساسا بالسياسة الاقتصادية التي انتهجها الباي حسين بن علي و التي اقترنت بتدعم الرأسمالية المركنتيلية بأوروبا و توسعها فيما وراء البحار و هي تتماشى مع رغبة حسين بن علي في تركيز دولة حديثة و قوية عبر تشريك النخب المحلية سواء في مستوى الإدارة أوالانتفاع من أنشطتهم لاستغلال الفروع التي تصعب مراقبتها بصفة

---

[68] Badie (B), 1986, *Les deux Etats*...op.cit., pp 132-133.

Chérif (M-H) , 1986, *Pouvoir et société*..., T II p 185-186-188-189.

مباشرة من قبل الدولة. ليصبحوا سندا قويا لها في أزمتها و سبيلا للسيطرة على الفوائض الفلاحية للتجارة. و لعل إبرام الصلح و إقامة معاهدات تجارية مع عديد البلدان الأوروبية قبل 1728م دليلا على هذا التوجه.[69]

و اعتبارا للنقص الغذائي السائد بأوروبا و وضعية فلاحتها في تلك المرحلة فإن البايليك سعى إلى احتكار فوائض إنتاج أرياف الإيالة التي حافظت على طابعها التقليدي، و في هذا الإطار العام يندرج تجهيز الأمحال لجباية الضرائب العينيّة الموظفة على السكان. كما حرص الباي على توسيع نطاق التزام هناشر الدولة خاصة بالمناطق الخصبة كسهول مجردة و جهة ماطر و الوطن القبلي و الساحل. و كان هذا التوجه سببا في زيادة الدور الاقتصادي والسياسي لهذه الفئات الاجتماعية.[70] لتصبح اللزمة قاعدة لإدارة القيادات المستقرة و الغنية كسوسة و باجة و صفاقس و جربة... و غيرها. و قد أسندت تلك المناطق إلى "قياد- لزامة" يتولون جباية مطالبها. إضافة إلى التزام الأداءات المختلفة لعديد المناطق يقع اللجوء أحيانا إلى إدماج لزمتين أو أكثر نظرا لحاجة البايليك إلى النقد و أهمية التحالف مع هذه الفئة الاجتماعية.

و يمكن الجزم أن إستراتيجية السلوك السياسي خلال هذه الفترة لفئة اللزامة و كبار التجار قد ارتبطت بالتطورات الحاصلة على المستوى السياسي و مدى تطابقها مع مصالحهم الاقتصادية. و لعل ذلك الوضع هو الذي دفع وجهاء المال بصفة عامة و فئة التجار بصفة خاصة إلى التفكير في مستقبل أنشطتهم و اتخاذ موقف واضح من الصراع الدائر بين حسين بن علي و ابن أخيه خصوصا اثر السند الذي وجده علي باشا من طرف داي الجزائر. وبذلك فإن العديد من الذين كانوا محايدين في السابق قد أعلنوا تأييدهم

---

[69] Chérif (M-H), 1984, *Pouvoir et société*..., T I pp 201-205-208.

Peyssonnel et Desfontaines, 1838, *Voyages dans les régences*…op.cit. ; T I, p 264,T II, pp 235-245.

Boubaker (S), 1987, *La Régence de Tunis*...op.cit ., pp 368-406.

[70] Chérif (M-H),1984, *Pouvoir et société*...op.cit. ; T I pp 167-168.

Peyssonnel et Desfontaines, 1838, *Voyages dans les régences*...op.cit. ; T I, p 82.

المطلق لعلي باشا اثر واقعة "سمنجة" في 4 سبتمبر 1735م مثل أسرة الجلولي بن ساسي بن خضر... و غيرهم.[71]

و لحوصلة ما وقع بعد 1705م نقول بأن النخب المحلية أقبلت على شراء اللزمات سواء في مستوى الأرياف أو المدن. حيث تعتبر اللزمة استثمارا مربحا في تلك المرحلة. فتراكمت الثروة لدى اللزامة الذين أصبحوا فئة اجتماعية لها وزنها داخل المجتمع وخصوصا "القياد-اللزامة" و أصحاب اللزمات الكبيرة الذين تحالفوا مع البايليك. و مثلت اللزم الريفية والإدارية منطلقا لتنفيذ استراتيجيات سياسية لبعض العائلات المخزنية إلى منتصف القرن الثامن عشر.

***- الاندماج السياسي بعد 1756م :** لقد كانت مرحلة ما قبل 1756م بالإيالة التونسية متسمة بعديد التوترات و عدم الاستقرار الشيء الذي جعل أداء الفاعلين المحليين بدوره غير منتظم بالرغم من أهمية الدور الذي قام به اللزامة لتوفير الدعم المادي و البشري للدولة للسيطرة على المناطق الداخلية و اقتطاع الجباية و الفوائض الإنتاجية سواء في فترة حسين بن علي أو علي باشا لكن هذه العلاقات بأجهزة الدولة لم تكن سوى معبرا عن علاقة الولاء لشخص الحاكم و هذه المسألة كانت مهمة لفهم مدى درجة الترابط بين الدولة و مؤسساتها من جهة والفاعلين المحليين من جهة أخرى.

لم تكن عودة أبناء حسين بن علي إلى الحكم سنة 1756م تواصلا للسياسية السابقة في مستوى التعامل مع الفاعلين المحليين، نظرا إلى أن هذه الفترة احتوت في بدايتها على مجموعة من الأحداث الهامة لمستقبل النظام الحسيني و النخب الاجتماعية المتحالفة معه. فقد انتهى حكم علي باشا صائفة 1756م في ظروف مأساوية. و كان ثمن عودة أبناء حسين بن علي الحكم مجددا باهظا حسب المصادر و خصوصا فيما يتعلق بوضعهم السياسي وعلاقتهم الخارجية، بالرغم من نهب الحاضرة و كثرة الأموال التي استولى عليها قائد المحلة و جنوده و التزم محمد الرشيد باي و شقيقه بأداء "ضريبة" مالية غير

---

[71] ابن عبد العزيز (حمودة)،(مخطوط عدد 1794) ، *الكتاب الباشي*...، ص ص 331-335.

ابن أبي الضياف(أحمد)،1999، *الإتحاف* ... ج 2، ص ص 140-141.

Chérif (M-H), 1986, *Pouvoir et société*...op.cit. ; T II, pp 145-154-159.

سنوية و كميات من المواد الفلاحية و هدايا لداي الجزائر و اعتماد ممثل للداي داخل قصر باردو تسميه المصادر وكيل الجزائر أو نائب الجزائر لمراقبة عمل حكومة الباي وإتباع توجهات نظام الدايات فيما يخص العلاقات الخارجية و إبرام المعاهدات مع الدول الأجنبية... الخ.[72]

عمل الأمراء الحسينيون على تركيز هياكل دولتهم و القضاء على الأطراف المعارضة، و كان لديهم وعي بأن التعاطي مع هذه المسألة لا يتم باستخدام القوة والعنف بل العكس حيث أشار علي باي على أخيه محمد رشيد باي بالتخلي عن سياسة العقاب الجماعي و الشدة التي لا تخلف إلا الأحقاد و العصيان و الظلم الذي لا يساعد على الاستقرار " أسلك طريق الإحسان إلى الناس و استمالة قلوبهم بالتودد إليهم فإنك تبلغ بذلك ما تريد منهم ".[73]

فبادر أبناء حسين بن علي منذ توليهم السلطة إلى إرساء سياسة تقوم على إدماج الفاعلين المحليين و الاستفادة منهم للسيطرة على المجال بكل مكوناته و خصوصا المجال الحضري. لكن هل يمكن الحديث عن إستراتيجية خصوصية لهؤلاء الفاعلين وذلك من خلال دراسة أنشطتهم و تتناول اختياراتهم الاقتصادية و السياسية. ولعل من المهم التأكيد على أن السلطة المركزية أصبحت أكثر إدراكا بمعقولية هذه العلاقات لترسيخ الدولة كمؤسسة وكفكرة واقعية يقبل بها الجميع. و ما يؤكد هذا الإدراك الوعي بالنتائج التي تحصلت عليها الدولة من خلال تعاملها مع الفاعلين بأساليب مغايرة عن ما كان سائدا في النصف الأول من القرن الثامن عشر، و هو ما أدى إلى زيادة الدور للأعيان المحليين من خلال اللزم و التجارة التي عرفت تطورا و زيادة الأرباح في ظرفية اقتصادية متميزة بالاستقرار و التطور يعود كذلك بالنفع المادي على الدولة و أجهزتها. فبالإضافة إلى عائلات اللزامة المعروفة مثل بن ساسي و بن ميلاد، تدعمت مكانة الملتزمين الجدد وارتقوا إلى فئة عمال الدولة وأشرفوا على تسيير بعض القيادات مثل الحاج علي بن

---

[72] ابن أبي الضياف (أحمد)،1999، *الإتحاف ...*، ج 2، ص ص 153-154.

ابن يوسف (محمد الصغير)،(مخطوط عدد 18688) ، *المشرع الملكي...*، ص ص 126-131.

[73] ابن أبي الضياف (أحمد)،1999، *الإتحاف ...*، ج 2، ص 156.

مجاهد الذي كان لزاما زمن علي باشا فقد التزم غابة تونس سنوات 1162ه و 1163ه/ 1749و1750 م فمكنته ثروته و علاقاته بالمخزن من تولي قيادة صفاقس سنة 1170ه/ 1756 م.[74] كما تدعمت مكانة عائلة المرابط و السبعي و تولوا الخطط الهامة في الدولة و استفادوا من اللزمات الإدارية و الاقتصادية. ليصبحوا فاعلين في سياسة البايات خلال هذه الفترة.

و اعتمادا على ما تقدم ذكره يمكن القول أن النخب المحلية في جملتها استفادت من ظرفية أواسط القرن الثامن عشر و الأداء السياسي لعلي باي والمخزن الحسيني لإرساء شبكة من العلاقات الاندماجية تشد الرعايا إلى الدولة عبر مجموعة من الوسطاء أمنوا هذه الدور مقابل امتيازات و كفاءات أفضت إلى إرساء نوع من الشراكة بين المخزن والفاعلين المحليين إلى حد المطابقة أو التأثير و التأثر الذي ميز فترة حمودة باشا باعتبار أن سياسته كانت تواصلا لفترة والده فقد " أقرّ وزراء أبيه و رجال دولته على مراتبهم ".[75] و لكنها تميزت عن الفترة السابقة بمحاولة تحديث أساسية لأجهزة الدولة و إعطاء أكثر مساحة لحركية هؤلاء الفاعلين الشيء الذي أدى إلى مزيد الأرباح الاقتصادية والاستقرار السياسي مقارنة بالفترات السابقة و بداية القرن التاسع عشر.[76]

يمكن القول أن سياسة الاندماج التي أصبحت أكثر وضوحا انطلاقا من النصف الثاني للقرن الثامن عشر كانت مميزة للإيالة التونسية، عند مقارنتها بعدد من الولايات العثمانية في نفس الفترة حيث لم يحدث الاندماج بين اللزامة و بقية الأعيان و السلطة في كل من مصر والولايات العربية و البلقانية خلال القرن الثامن عشر، حيث كان الالتزام بيد المماليك أو القادة العسكريين الذين كانوا يرسلون جزءا هاما من المداخيل التي يتحصلون عليها لتزويد خزينة الإمبراطورية و هو ما أعطى هؤلاء مشروعية تكثيف الاستغلال الاقتصادي و مزيد اقتطاع الأرباح. و هو ما أدى إلى زيادة التجاوزات في

---

[74] أ و ت، دفتر عدد 83، ص 81، دفتر عدد 108، ص 163.

[75] ابن أبي الضياف (أحمد) ،1999 ، *الإتحاف* ...، ج 3، ص 11.

[76] الإمام (رشاد) ،1980 ، *سياسة حمودة باشا*...، ص 176.

Chérif (M-H),1977, « H’ammûda Bâshâ Bey et l’affermissement ….op.cit., pp101-102.

تعامل الأعيان و الدولة مع الأهالي.[77] فكان هذا النوع من السلوك بمثابة حاجزا أمام الاندماج بهذه الولايات العثمانية خلال هذه الفترة لكن السياسيات المختلفة للبايات بعد حمودة باشا و معاملة البايات للفاعلين المحليين التي تراوحت بين جذب و دفع، أساسا خلال فترة أحمد باي (1837-1855م) الذي سعى إلى إصلاحات عديدة عسكرية تطلبت أموالا كبيرة. و بذلك كان دور اللزامة و الأعيان يتعاظم لتنفيذ القرارات و توفير مداخيل إضافية كانت الدولة في حاجة إليها خلال هذه المرحلة. الشيء الذي انعكس ليس فقط على الإستراتيجية السياسية بل كذلك إستراتيجية السلوك الاجتماعي.

ب ـ استراتيجية السلوك الاجتماعي.

لقد تدعمت مكانة العائلات المخزنية في إستراتيجية الدولة، و هو ما أدى إلى زيادة الارتباط بين النخب المحلية و أجهزة الدولة ضمن علاقة اتسمت بنوع من المراوحة بين الولاء و المصلحة المادية المتبادلة ، لذلك نقول أن الجانب الاجتماعي كان مهما في تفسير هذه العلاقات. و قد تكون مسألة الاندماج اجتماعية من منطلق أن التطور نتيجة لتفاعل عناصر عديدة قادرة على الاندماج فيما بينها من أجل إعطاء صورة مختلفة لواقع معين.و مدى نجاح هذا الاندماج هو المفسر الرئيسي لحيوية هذا الواقع، خصوصا و إن الحديث عن الفاعلين المحليين لا يعني أننا نتحدث عن مجموعة متجانسة من الأشخاص فمنهم من ينتمي إلى فئات أجنبية اندمجت تدريجيا في العناصر المحلية عبر المصاهرة و منهم من ينتمي إلى المدن أو القرى أو المجموعات القبلية الداخلية. لكن من المميزات الرئيسية لسكان البلاد التونسية خلال هذه المرحلة أو ربما إلى حد اليوم هذا القبول بالآخر الأجنبي و التفاعل معه إلى حد المطابقة.[78] و هذا ما لا نجده في الولايات العثمانية الشرقية مثلا. لأن الطابع العسكري بقي غالبا على السلطة الإدارية العثمانية.[79] و يمكن الإشارة إلى أن تتبع هذا الفعل الإداري و مقارنته بالمناطق الأخرى

---

[77] HANNA (N), (éd) 1995, *The state and its servants, Administration in Egypt from Ottoman Times to the Present,* The American University in Cairo Press , Le Caire. p8.

[78] Chérif (M-H), 1981, « la déturquisation du pouvoir… »,op.cit., pp 177-178-179 .

Chérif (M-H),1984 , *Pouvoir et société*...op.cit., T I, pp 43-44.

[79] Raymond (A),1985,*Grandes villes arabes à l'époque ottomane*, Paris.

من الإمبراطورية العثمانية يسمح لنا أولا بالوقوف على التحويرات الإدارية و تنزيلها في إطارها التاريخي. نظرا لما عرفته من تحول نحو "المحلية" و "التونسة" [التوطن] الذي عرفته مختلف فئات المجتمع مع بداية القرن السابع عشر.

ولئن كان هاجس السلطة على امتداد الفترة الحسينية الحصول على الموارد المادية اللازمة لسير المؤسسات المتحكمة في البلاد. فإن التنظيم الداخلي أي تقسيم البلاد إلى تجمعات حضرية و أخرى قبلية لم يعرقل هذه الغاية. و هو ما يؤشر على مرونة التعامل مع مكونات مجتمع الإيالة التونسية، و المعرفة الدقيقة بخصوصية التجمعات السكانية وإقامتها و ما يتوفر بكل منطقة من موارد يمكن الاستفادة منها.

و لعل دراسة البناء الاجتماعي و نظامه و أنشطته، لا تتم إلا بالانطلاق من انتسابها للمجتمع بأكمله. خصوصا و أنه ينزع نحو الاستقرار و التكريس التدريجي لسيادة الدولة بالمناطق الداخلية الشيء الذي أضفى نوعا من التطور عند مقارنة هذه المسائل خلال القرن الثامن عشر و التاسع عشر. وصولا إلى نتيجة أصبحت حتمية على الأقل من خلال دراستنا لمؤسسات الإيالة التونسية في علاقتها بممارسة الالتزام و هي أن التطور الإداري أدى إلى الاضمحلال التدريجي للهياكل الممثلة للإمبراطورية العثمانية و تكرس نهائيا ابتعاد الإيالة التونسية عن نظم الإمبراطورية و إدارة شؤونها الداخلية باستقلالية عنها. و قد شمل هذا التوجه أي الاستقلالية و السيطرة على المجالات الداخلية و الاستفادة من مكونات المجتمع وخصوصا الفاعلين المحليين الذين وضعوا لأنفسهم إستراتيجية للاستحواذ على النفوذ المادي و السيطرة الإدارية و السياسية.

و من هنا يأتي هذا الاهتمام بالاندماج في مفهومه الاجتماعي للوقوف على الدور الذي قام به اللزامة في تنظيم المجال الحضري و تفعيله باعتبار أن عددا كبيرا من اللزامة بالمدن هم من الفئات الجديدة من دواخل البلاد التي تمكنت من التحالف مع الدولة و أجهزتها. عبر تولي اللزم الهامة و الأساسية اقتصاديا و إداريا.[80] و قد نجح هؤلاء في

Salzman Ariel (C),1995, *Measures of empire : Tax farmers and the Ottoman ancien regime , 1695-1807*. Columbia University. pp 105-115-126.

[80] Chérif (M-H),1984, *Pouvoir et société*...op.cit., T I, pp 285-286-287.

تطوير طرق فعل المجال الحضري باستخدام أدوات و وسائل جديدة أي أفكار جديدة وقدرة مالية.[81]

لقد مكن الالتزام حتى العشرينات من القرن التاسع عشر من إقامة نوع من الشراكة بين المخزن و بعض العائلات المحلية لإدارة شؤون الرعايا و تجميع المجابي. و قد كان ذلك سببا في تدعم ظواهر مختلفة مثل **المركزة La Centralisation** و وضع الدولة يدها عبر أجهزتها على المجال الداخلي الشيء الذي جعل بنية شبكة العلاقات الاجتماعية تتغير وفقا للظرفية السياسية و الاقتصادية و هو ما أدى إلى تغير أسلوب التعامل بين البايليك و أصحاب النفوذ المادي و الفاعلين المحليين ضمن مجتمع متغير. فالتغير الاجتماعي كان دائما يشكل قوة حياة أو اندثار المجتمعات و الحضارات الإنسانية عبر تاريخها الطويل.

و من المهم إذن دراسة المجتمعات و التغير الاجتماعي انطلاقا من مكونات المجتمع و بنية شبكة العلاقات و مدى صلابة هذه العلاقات فقد أشرنا إلى العلاقات بين الفاعلين المحليين و أجهزة الدولة و بين اللزامة و المتعاملين معهم، فتكونت شبكة علاقات سواء تقوم على الولاء أو المصلحة المادية فإنها تعرف دائما على أساس أنها مجموعة علاقات خصوصية. و الأهم أن هذه المجموعة من العلاقات تنتهي بإنشاء وحدة اقتصادية واجتماعية تحكمها عوامل عديدة جغرافية، ثقافية و تاريخية و من هنا كانت فكرة إعطاء أولوية كبرى للإطار العام الذي نشأت فيه هذه العلاقات بالإيالة التونسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ،و خصوصا التحولات السياسية الهامة و انتقال السلطة و ما صاحبه من توترات أزمة الثلاثينات و الخمسينات من القرن الثامن عشر مثلا. و عليه فإن البناء و النظام و النشاط الاجتماعي لا يمكن دراستهما إلا بانتسابهما للمجتمع في بأكمله.[82]

---

[81] Raymond (A),1974, *Artisans et Commerçants au Caire au XVIIIé siècle*,Damas,T II, p 772.

Marino (B) (dir),2001, *Etudes sur les Villes du Proche-Orient XVI-XIXé siècle*, Hommage à André Raymond, Institut Française d'Etudes arabes de Damas, Damas.p 41.

[82] Lazega (E), 1998, *Réseaux sociaux et structures relationnelles,* P.U.F , Paris . p 104.

و قد أردنا تتبع هذه المسألة استنادا إلى ما وفرته لنا وثائقنا من جهة، و التصور الخلدوني للمجتمع من جهة ثانية. و خصوصا أن هذا التصور (الخلدوني) يمثل في اعتقادي منهج تحليل لجوانب ذات أهمية كبيرة متصلة بالمجتمع في بلاد المغرب والإطار الفكري أو**النموذج الإرشادي Paradigm** حسب تعبير **توماس كون** ***Thomas Kuhn***.[83] الذي يمدنا بفهم أفضل لتاريخ و حضارة هذه المنطقة. و حتى وإن كان هذا التصور أو المنهج مفصولين في أحيان كثيرة عن سياقهما، فعلى مستوى التصور العام للمجتمع يستند الفكر الخلدوني على رفض مسألتين الأولى القطع مع الفكرة التي تقوم على الاعتقاد بأن الفرد هو الأساس الحقيقي للمجتمع. بالنسبة له العمران هو واقع قائم بذاته لا يتحدد بالأفراد الذين يكونوه ، بل بالجماعات والبنى التي تؤلفه.

و الثانية هي أن ابن خلدون قطع جزئيا على الأقل مع التصور الديني و الصورة المثالية للمجتمع أي المجتمع المتعالي عن الواقع الخصوصي.[84]

و هذا ما يميز الفكر الخلدوني كإطار فكري أو معرفي قابل لاحتواء نماذج مختلفة لأشكال العيش. ثنائية بدوي/حضري فقد كان يؤكد مثلا على الدور الرئيسي للمعاش مقارنة بالمتطلبات الأخرى للعمران حيث "إن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش. فإن اجتماعهم للتعاون على تحصيله وبما هو ضروري منه و نشيط قبل الحاجي و الكمالي".[85]

و بناء على ما تقدم يمكن فهم تطور ملامح شبكات العلاقات ضمن إستراتيجية اجتماعية ربطت بين العناصر المكونة لكل مجموعة، فقط لأنها إستراتيجية واقعية منطلقها خصوصية هذه الفترة. فإحداث ضرائب جديدة و تدعيم ظاهرة الاحتكار نتج عنه تراجع نفوذ العائلات المخزنية تدريجيا إلى منتصف القرن التاسع عشر . و الدليل على

---

[83] Khun (T),1970, *The structure of scientific revolutions*, University of Chicago Press, Chicago.

ترجمة د. شوقي (جلال)،1992، *عالم المعرفة عدد 168* ديسمبر.

Mercklé (P), 2004, *Sociologie des réseaux sociaux*, Paris. p 99.

[84] ابن خلدون (عبد الرحمان)، 2003، *المقدمة...*، ص ص 301-302.

[85] نفس المصدر...، ص 96.

هذا الانتقال أن كل مرحلة سيطرت فيها مجموعة من الأعوان و القياد و اللزامة و هي مجموعة متنفذة و صلبة ذات أهمية، تربط بين النفوذ المركزي و الرعايا عبر مجموعة من الممثلين لهم في الجهات الداخلية.

لذلك تحدثنا عن نظام أو "بناء اجتماعي" و يعتبر اللزامة حلقة رئيسية في هذه الشبكة أوالنظام. و تنطلق أهمية هذه الفئة من شيئين اثنين التطورات الاقتصادية و التحولات السياسية، فهي ترتبط عضويا بتطور الجهاز الإداري للدولة الحسينية. فقد تزايد دورهم الاقتصادي منذ عهد حسين بن علي و لكن هذا الدور ارتبط بالتطورات السياسية خلال القرن الثامن عشر أي التغيرات التي طرأت على نظام الحكم و توجهاته الاقتصادية و قام أولئك الأعوان بدور نشيط في تطبيق السياسة الرسمية خاصة في مستوى الأرياف. وتولوا رعاية مصالح البايليك و بالتالي أصبحوا إحدى دعائم المخزن و أداة ضرورية لتنفيذ سياسة خاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. و قد شكلت اللزم الإدارية حجر الزاوية لهذه الشبكة المحكومة بنفس المنطق الداخلي الذي يحكم الدولة بأجهزتها. إلا أن علاقة الدولة باللزامة تفهم ضمن الحاجة إلى الموارد المادية الجديدة و هو ما يعتبره ابن خلدون حالة المجتمع حضارة أو بادية و هي تعني تحليل علاقاته الإدارية والتنظيمية، ضرائب... الخ وهي قاعدة رئيسية للفكر الخلدوني الذي يفهم المجتمعات على أنها تطورية و من هنا جاءت فكرة الانطلاق من "نظام مغلق Système Fermé " يقوم على الأفراد المكونة للمجتمعات ودراستها في ذاتها و هي تعكس تنفذ و هيمنة بعض العائلات المخزنية من خلال القيادات واللزم الكبرى إلى "نظام مفتوح Système Ouvert "يقوم على التبادل و التعاون.[86]

---

[86] ابن خلدون(عبد الرحمان)، 2003، *المقدمة*...، ص 302.

Chérif (M-H),1984, *Pouvoir et société*...op.cit., T I, pp 360-361.

Lazéga (E) , 1998, *Réseaux sociaux* …,op.cit., p 32.

الفصل السادس : اللزامة والتحالف الاجتماعي والسياسي .

- تمهيد .

تبدو إستراتيجية الفعل السياسي و الاقتصادي الملازمة لممارسة الإلتزام خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إستراتيجية تم وضعها من طرف عدد من التجار وكبار رجال الأعمال ، لإقامة علاقات متنوعة فاعلة تمكن من تحقيق الأهداف المادية أي تحقيق الأرباح، و الأهداف السياسية أي الانخراط في العمل المخزني و التحول إلى صنف القياد-اللزامة و بالتالي الانضمام إلى رجال الدولة. و هذه الأهداف و الغايات لم تتحقق إلى كل اللزامة بنفس الكيفية بسبب اختلاف الظرفية و القدرة على التأقلم مع المتغيرات والتقلبات السياسية الكبرى التي عاشتها الإيالة، إضافة إلى القدرة على إقامة علاقات مع اللزامة و الأعوان و الأتباع و الخدم لحسن سير المراقبة الاقتصادية والتنظيم الإداري خصوصا للزم الكبرى.

يمكن القول أن تحليل شبكة العلاقات الاجتماعية ليس فقط لتشخيص الجوانب الاجتماعية لمجتمع معين، و إنما لفهم تأثر هذه العلاقات بمحيطها و مدى التأثر الذي تحدثه هذه العلاقات من خلال الأشخاص على المحيط نفسه. و تجاوز ذلك إلى جوانب اقتصادية أوسياسية. و بذلك نقول أن الشبكة وسيلة و أداة لفهم التغيرات التي تحصل في الإطار الاجتماعي. خصوصا وأن هذه العلاقات تقوم على نوعين من الروابط ، أولا الروابط العائلية وما توفره من تبادل وتعاون، سواء على مستوى تنقل الخبرات أو القيم أو الثروات أوالمعلومات التي لها علاقة بالأنشطة الإقتصادية والسياسية. وثانيا الروابط بين مختلف المجموعات ، حيث كانت علاقاتها متنوعة . وقد أدى ذلك الى تكوين علاقات أكثر اتساعا ، ذات روابط مختلفة ، ولها دور مهم في عملية الانخراط في الخدمة المخزنية .

واللجوء إلى دراسة شبكة العلاقات بالاعتماد على قاعدة البيانات للزم واللزامة التي قمنا بإنجازها إنطلاقا من مصادرنا الأرشيفية ، بالنسبة إلينا كمؤرخين مهمة جدا للخروج

من حالة الفراغ والنقص في المصادر من جهة و الجمود الذي يميزها في أغلب الأحيان من جهة ثانية.

و يبدو أن هذه العلاقات المتنوعة تحكمها المصلحة و الارتباط بين فئات اجتماعية عديدة تمكنت إلى حد بعيد من تكوين وحدة اقتصادية و اجتماعية بالرغم من المنافسة الكبيرة بين اللزامة خلال فترات عديدة من هذه المرحلة. إلا أن الاندماج الاجتماعي والسياسي يبقي من أهم أهدافها.

I - اللزامة في المدينة .

إن دراسة الدور الذي يقوم به اللزامة في تنظيم المجال الحضري مسألة ذات أهمية بالنسبة الى هذه الفترة من تاريخ المدينة بالبلاد التونسية ، خصوصا وأن هذا الدور ارتبط بالعديد من التحولات الأساسية التي عاشها المجتمع من جهة والفاعلين بشكل خاص ، وتعتبر فئة اللزامة من أكثر الفئات تأثرا بالتقلبات التي عاشتها الإيالة التونسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ولكن من المهم الإشارة الى أن فهم عمل اللزامة يتطلب منا إعادة بناء الإطار أو " المساحة الإجتماعية la Surface Sociale " التي يتدخلون بها ضمن تعدد المجالات في كل مرحلة .

كما أنه من الضروري الإشارة الى أن الانتقال الجغرافي بالنسبة الى اللزامة من المناطق الداخلية الى الحاضرة ، له ما يبرره حيث كان النفوذ السياسي والتقرب من السلطة بديلا عن النفوذ المادي وضامنا له في فترات معينة. وهذا ما كان يسعى إليه هؤلاء الأعيان الذين تمكنوا انطلاقا من ممارسة اللزمة الى الارتقاء الى وظائف إدارية وعسكرية.

1 - الإلتزام بالمدن : بعض اللزامة ملامحهم و خصوصياتهم .

مثلت بداية القرن الثامن عشر مرحلة مهمة لعديد العائلات والأعيان، الذين استفادوا من ارتباطهم بالسلطة الحاكمة. فكانت الحرب الأهلية والصراع بين حسين بن علي وابن أخيه علي باشا فترة تحول بالنسبة الى عدة أعيان ، فاندمجت عديد العائلات الجديدة ضمن مؤسسة المخزن والجهاز الإداري . كانت ذات إشعاع محلي داخل مناطقهم ولم

تجد مكانها في الدولة أثناء فترة حسين بن علي. في حين لم يتورط عدد كبير في أحداث الحرب الأهلية، بل اتبعوا الموقف السائد الذي ينحصر في تقديم الطاعة والولاء لمن له الغلبة بالعاصمة.

وقد مثلت بذلك العاصمة وجهة الطامحين لإقامة علاقات متميزة مع البايليك والوصول الى النفوذ السياسي . لكن هل يعوض النفوذ المادي والإنتماء الى القبيلة ؟ خصوصا إذا ما علمنا أن المدينة كانت منطلقا للعديد من اللزامة للهيمنة والاستفادة ماديا من الأرياف والمناطق الداخلية . كيف تم ذلك ؟

أ ـ من الداخل الى الحاضرة .

لقد كان للأحداث السياسية التي عاشتها الإيالة منذ بداية القرن الثامن عشر،تأثير بالغ على فئة الأعيان، سواء من التجار أو من اللزامة حيث كان تقديم الولاء والتحالف مع الدولة وأجهزتها ضامنا أساسيا بالنسبة لهؤلاء لكسب النفوذ وتكوين ثروة مادية. ولعل هذا الوضع كان حاسما بالنسبة لأغلب التجار الكبار واللزامة الذين تتكرر أسمائهم في وثائقنا الأرشيفية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. حتى أنهم احتكروا الوظائف الإقتصادية وأصبح نفوهم كبيرا جدا رغم أن منطلقاتهم كانت من المناطق الداخلية كغيرهم من اللزامة الذين لم يتمكنوا الإستفادة من الظرفية السياسية وانحصر نفوهم بمناطقهم المحلية أو الذين كانوا ضحية تحالفات سياسية خاطئة .

ولعل من أكثر اللزامة الذين تمكنوا من الإنتقال من مناطقهم الداخلية والارتقاء في الوظائف المخزنية نذكر أفراد عائلات الجلولي وبن عياد إضافة الى كل من بن ساسي وبن الحاج ...وغيرهم من الشمال والوسط والجنوب.

فإن الذين لم تتحدث عنهم المراجع والدراسات كثيرين أمثال بن خضر والمشرق وبن ميلاد والسيالة وعبان والخياطي إضافة الى كل من السبعي وبن ذياب و الجزيري والصغير وبن باكير والشريف ...وغيرهم.

وسوف أقتصر في هذا العرض فقط على مجموعة من الشخصيات التي تولت اللزم بمناطقها وتحولت الى الحاضرة لتولي الوظائف المخزنية والتألق فيها ، ومنها الى

القيادات الداخلية من جديد بأكثر نفوذ وخبرة مكنتهم من احكام السيطرة على القيادات الداخلية وبالتالي فتحوا أفاقا كبيرة أمام عائلاتهم لتولي اللزم والقيادات وإقامة تحالفات مختلفة مع أجهزة الدولة والمسؤولين الكبار في الحكم فكانت الفوائد مشتركة بينهم وبين البايليك .

لقد شهدت مرحلة حكم علي باشا (1735-1756م) إقحام عدة عائلات جديدة ضمن مؤسسة المخزن، ولعلها كانت ذات إشعاع محلي داخل مناطقها، لكنها لم تجد حضها في دولة حسين بن علي وخصوصا أثناء الفترة الممتدة بين 1705 و 1728م. ورغم استفادتها الإقتصادية قبل 1735م من خلال تولي بعض الخطط المحدودة مثل "الوكالة " والتزام هناشر الدولة. فإنها لم تكن راضية عن وضعيتها لأنها لم تحقق طموحاتها السياسية، ولعل هذا ما يفسر الميل الواضح الى الصف الباشي وقد كرست هذا الموقف عمليا منذ 1728م. وقد تدعمت مكانتها في الخدمة المخزنية خاصة بين 1740و1756م ، ولعل من أهم الأمثلة:

* - **بن خضر**: تنتمي هذه العائلة الى قرية جمال بمنطقة الساحل وتنحدر من الكرغليين ، وتعتبر من أعيان منطقة الساحل إذ كانت لهم تقاليد قديمة في العمل المخزني، تعود الى أواخر القرن السابع عشر، حيث تولى جعفر بن خضر قيادة المنستير سنة 1101ه/ 89-1690م [87] ، وكانت هذه الفترة مناسبة لتولي اللزم بالجهة سواء الحضرية أو الريفية ، وبالتالي تكوين ثروة كبيرة من جهة وكسب ثقة البايليك من جهة ثانية لاحقا ، خصوصا وأن هذه العائلة ولم تنتفع من سياسة حسين بن علي لذلك لم تتوانى في الإعلان عن ولائها الى ابن أخيه ، ومساندة أفراد هذه العائلة الى تمرد علي باشا ، الأمر الذي سيعرضهم الى العقاب ومصادرة أملاكهم اثر ذلك .[88]

ونجح أفراد عائلة بن خضر منذ بداية سبتمبر 1735م في كسب ولاء كافة أهالي جمال "للصف الباشي" ، وأقاموا اتصالات مع القرى "الباشية" المجاورة لهم مثل مساكن

[87] Bouzgarrou-Largueche(D),1993, *Waten El Monastir*…op.cit, p 90.

[88] Cherif (M-H), 1986, *Pouvoir et Société* ….op.cit. T II , p 161.

والقلعة الصغرى وأكودة وزاوية سوسة ... وحرضوا الناس على التمرد والعصيان قصد الإخلال بالأمن والاستقرار بتلك المنطقة التي كانت دائما الى جانب"الصف الحسيني".[89]

لقد مكن التحالف الذي أقامته عائلة بن خضر مع البايليك أفرادها من الارتقاء السياسي ، حيث اصبحوا من وجهاء دولة علي باشا ، ومن أهم الشخصيات جعفر بن خضر الذي تولى قيادة جربة سنة1150ه/ 1737-1738م ، ثم عاملا على جهة المنستير أثناء الفترة الممتدة بين 1738-1742م .[90] كما نجد في وثائقنا أنه احتكر اللزم بهذه المناطق ووفر أموالا كثيرة لخزينة الدولة لتوليه الإشراف على جميع المطالب بها من لزم ومجابي ، هذا وقد انتقل في الوظائف المخزنية ، فقد عاد لتولي قيادة جزيرة جربة ، ثم عاملا على سوسة بين 1747-1748م .[91] ولعل قدراته الشخصية وكفاءته الإدارية وعلاقاته المميزة بالقصر ، هي التي جعلت علي باشا يعتمد عليه للإشراف على القيادات الحدودية الهامة والداخلية ، مثل قيادة قفصة التي تولاها سنة 1749-1750م ، ثم الجريد سنة 1751- 1752م وفي السنة الموالية أشرف على قيادة الأعراض .[92]

كما يمكن القول أن هذه العائلة استفادت من هذه الظرفية وهذا التحالف مع البايليك لينخرط أفرادها في العمل المخزني مستفيدين من الثروة التي وفرتها اللزم لتدعيم مكانتها المادية والسياسية. فكانت هذه العائلة ممثلة في شخص الحاج محمد بن خضر الذي قام بدور هام في إدارة قيادات عديدة وتولى لزم متنوعة ، ويعتبر من أعيان الدولة . فقد احتكر خطة قايد سوسة لعدة سنوات خلال فترة تمتد بين 1738-1746م ، ثم تولى قيادة جربة بين 1747-1750م .[93] ويأتي ذلك في إطار تحول المراكز بينه وبين أخيه جعفر الذي بقي مدة طويلة في الخدمة المخزنية حوالي 15 سنة ، وهو دليلا على الثقة التي منحها له الباشا لفرض هيبة الدولة وتنفيذ سياسته في تلك المناطق .

---

[89] ابن أبي الضياف ، (أحمد)، 1999 ، *الإتحاف* .....ج 2 ص 140.

Valensi (L) , 1977, *Fallehs Tunisiens*….op.cit. pp330-336.

[90] أ و ت ، دفاتر عدد 25-32-34.

[91] أ و ت ، دفاتر 34-42.

[92] أ و ت ، دفاتر 45-71.

[93] أ و ت ، دفاتر عدد 53-60-63.

ويمكن القول أن أعيان عائلة بن خضر برزوا بقوة على الساحة السياسية بمنطقة الساحل في نهاية الحرب الأهلية ، وقاموا بدور كبير في تثبيت دعائم الحكم المركزي داخل تلك القيادات، كما أنهم استغلوا تلك الظرفية العامة للإثراء وتوسيع ثروتهم عن طريق اللزم والاهتمام بالتجارة الخارجية ومراقبة التصدير انطلاقا من منطقة الساحل ، من خلال المنافسة حول لزمة القمرق التي كانت قيمتها " 5000ريال لزمة قمرق سوسة على القايد جعفر بن خضر ، زاد منصور المشرق ألفين دينار في القمرق أواسط شوال. وقبلها منصور قايد سوسة زاد ألفين دينار في صفر 1159ه / مارس 1746م "[94] تحولت اللزمة المذكورة مع القيادة، لكن عادت ليتولاها جعفر بن خضر في السنوات الموالية أي 1160ه/ 46-1747م و 1161ه /47-1748م .[95]

تعتبر الفترة الممتدة بين 1740 و 1756م أهم فترة في تاريخ عائلة بن خضر بفضل نفوذهم الإداري ومكانتهم المميزة في الدولة. كما أنهم وسعوا قاعدتهم الإقتصادية عن طريق المشاركة في اللزمة والمبادلات التجارية وشراء العقارات الريفية داخل قيادتهم . هذا وقد مكنتهم وظائفهم المخزنية وثروتهم المادية من دعم وجاهتهم وكسب ولاء سكان جهة الساحل. إلا أن مسار هذه العائلة توقف في هذه المرحلة إذ لا نجد لهم أي أثر تقريبا في مستوى القيادات واللزم إثر عودة أبناء حسين بن على بإستثناء أحد أبناء جعفر بن خضر وهو خليل بن خضر الذي تولى مجموعة من اللزم غير هامة الى حدود سنة 1759م.

وهذا بالطبع استفادت منه عائلات أخرى كانت منطلقاتها متشابهة لكن مآلها كان مختلفا حيث تمكنت من التأقلم مع التحولات الهامة والمحافظة على الاستمرارية والبقاء وتدعيم مكانتها المادية والسياسية.

*- **المشرق** : تنمي هذه العائلة أيضا الى قرية جمال بالساحل ، وكان لها في البداية نفس مسار عائلة بن خضر ، حيث كان اهتمام منصور المشرق مؤسس هذه العائلة متجها بشكل أساسي الى اللزم الريفية ، والمرتبطة بالزياتين بهذه القرية والقرى المجاورة لها .

---

[94] أ و ت ، دفتر عدد 45، ص 41.

[95] أ و ت ، دفتر عدد 53، ص 87.

وبحكم انتمائهم الواضح الى "الصف الباشي" استفاد أعيان هذه القرى، حيث أقاموا علاقات متينة مع أجهزة الدولة التي كانت في حاجة الى من يوفر لها سندا ماديا ومراقبة جيدة للمناطق الداخلية. فكانت ثقة الدولة بهؤلاء أكبر، حيث انخرطوا في العمل المخزني من خلال تولي القيادة بمناطق مختلفة ، انطلاقا من قيادة المنستير سنة 1167ه/ 53-1754م[96]، تمكن منصور المشرق من تكوين ثروة كبرى إثر احتكار اللزم الهامة بهذه القيادة ، وعاد الى هذه القيادة سنة1175ه/ 61-1762م بعد أن تولى قيادة سوسة سنة 1168ه/ 54-1755م وسنة 1173ه/ 59-1760م[97] التي أشرف بها على جمع المطالب، وتولى اللزم الحضرية والريفية، كما كانت هذه القيادة بالنسبة إليه مجالا للاهتمام بالتجارة الخارجية إنطلاقا من قمرق سوسة الذي كان مجالا للمنافسة بينه وبين جعفر بن خضر.[98]

ولعل من الملامح الأساسية لهذا القايد- لزام الذي برز بشكل واضح ضمن العمل المخزني في آخر عهد علي باشا بمنطقة الساحل أنه لم يتأثر بالتحولات السياسية التي عاشتها الإيالة وأحتفظ بالقيادة بعد عودة أبناء حسين بن على الى الحكم . وبالرغم من توتر علاقاته بالسلطة اثر ثورة إسماعيل بن يونس سنة 1762م ، فقد تمكن منصور المشرق من تقديم الدعم "اللوجستيكي " للمحلة والجند المقيمين بالمنستير والمهدية. من خلال دوره كعلاف سنة 1176ه/ 62-1763م ، وهي السنة التي فيها "خرج الباشا علي باي بمحلة الشتاء وأقام بالقيروان ..."[99] ، ويتمثل دوره في توفير العلف والماء لفرسان المحلة ،[100] لتواصل طريقها باتجاه الجريد و قبيلة المثاليث ومناطق الجنوب.

---

[96] أ و ت ، دفتر عدد 82 ، ص 71.

Bouzgarrou-Largueche(D),1993, *Waten El Monastir*…op.cit, p 91.

[97] أ و ت ، دفاتر عدد 84- 90- 103.

[98] أ و ت ، دفتر عدد 45 ص 41.

[99] أو ت ، دفتر عدد 90.

أبن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف* ...ج 2 ، ص ص 164- 165.

[100] نجد الى حد اليوم بجهة المنستير بين منطقتي معتمر وسيدي عامر "سبالة العلاف" ، وهو المكان الذي كانت تتزود به فرسان المحلة بالعلف والماء أثناء توجهها نحو الجنوب والغرب.

وكان ذلك منطلقا لتدعم نفوذه اثر ثقة الدولة به حيث تولى قيادة ماطر بين 1178ه/ 64-1765م و 1181ه/ 67-1768م. [101]وهي من القيادات الغنية فلاحيا ، وتستجيب الى التوجه الجديد لهذه العائلة وهو التجارة الخارجية وتصدير الحبوب بشكل خاص .

كما نجح منصور المشرق من خلال ثرواته وخبرته من إدماج أبنائه في العمل المخزني بعد أن اكتسبوا خبرة اثر توليهم للعديد من اللزم بالحاضرة أو بمنطقة الساحل ، إضافة الى مشاركة عدد من كبار التجار والأعيان للاستحواذ على لزم هامة. حيث تمكن خليفة المشرق من التحالف مع أحمد المجيدي لتولي لزمة الدخان سنوات 1186ه/ 72-1773م و 1187ه/ 73-1774م .[102] في حين تولى أخوه محمد المشرق لزمة الشريحة .[103]

ولم يقتصر طموحهم الى هذا الحد بل كانت القيادات وامتيازاتها مجال فعل هؤلاء ، فقد تمكن محمد المشرق من تولي مجموعة من القيادات الهامة والمعروفة بثرواتها الطبيعية ، مثل الكاف سنة 1167ه/ 62-1763م و قيادة سوسة سنوات 1187ه/ 73-1774م و 1188ه / 74-1775م وقيادة المنستير 1189ه/ 75-1776م .[104]

وقد استفاد محمد المشرق من تولي هذه القيادات ليدعم ثروة العائلة ويبسط سيطرته على مجموعة من اللزم الكبيرة بالحاضرة وبمنطقة الساحل. مستعينا بأخيه خليفة الذي تذكره وثائقنا كأحد أهم اللزامة أثناء فترة حكم علي باي (1759-1782م). وكانت هذه اللزم منطلقا للتحالف مع الدولة وأجهزتها من جهة ، وعدد من الأعيان بالحاضرة من جهة ثانية.

ومن المهم الإشارة الى أن هؤلاء اللزامة الذين استفادوا من علاقاتهم بالبايليك وتولوا الوظائف المخزنية ، لم يثنيهم ذلك من التمسك بممارسة اللزمة كما هو الشأن بالنسبة الى منصور المشرق الذي عزل في الأخير وأكتفى بالأنشطة اللزمية

---

[101] أ و ت ، دفاتر عدد 135- 147.

[102] أ و ت ، دفتر عدد 181 ص 123، دفتر عدد 185 ، ص 80.

[103] أ و ت ، دفتر عدد 191 ص 111.

[104] أ و ت ، دفاتر عدد ، 149، 185، 186.

*- **بن ميلاد** : أقبلت النخب المحلية بعد 1705م على شراء اللزمات سواء في مستوى الأرياف أو المدن ، وتعتبر اللزمة غالبا استثمارا مربحا في تلك المرحلة ، لذلك تراكمت الثروة لدى اللزامة الذين أصبحوا بمثابة فئة اجتماعية صاعدة لها وزنها داخل المجتمع وخصوصا "القياد-اللزامة" ، وأصحاب اللزمات الكبيرة الذين تحالفوا مع البايليك ، وشكلت اللزمة الريفية والإدارية منطلقا للعديد من الشخصيات لربط مصالحها بالبايليك أو التوجه الى الحاضرة وبالتالي الانخراط في الخدمة المخزنية ، وتعتبر عائلة بن ميلاد بسهل ماطر نموذجا ثالثا سوف نعتمده لتتبع هذا التوجه الذي أشرنا إليه من المناطق الداخلية نحو الحاضرة .

لقد كان علي بن ميلاد من الأعيان الذين برزوا بشكل واضح ضمن قياد الدولة منذ أواخر القرن السابع عشر ، فكان عاملا على المنستير سنة 1687م ، ثم التزم قيادة ماطر سنة 1711م ، وهي منطقة فلاحيه خصبة وتقيم بها عدة عروش ، وقد بلغت مطالبها 32500دينار إضافة الى كمية من الحبوب وهو دليل على ثرائها الطبيعي .[105]

وتدعمت مكانة هذه العائلة بصفة واضحة في عهد الباي حسين بن علي ، وتركز نشاط إفرادها على اللزمات الريفية حيث احتكروا العديد من هناشر الدولة الواقعة بسهول ماطر والوطن القبلي . كما تمكنوا من الانخراط في التجارة الخارجية والاتصال بشكل مباشر بالمصدرين الأوروبيين للحبوب، بحكم وظائفهم المخزنية ، وفي الوقت الذي تولى فيه علي بن ميلاد قيادة الوطن القبلي ، فقد تولى أخوه بلقاسم قيادة ماطر.[106]

ولئن اهتم افراد عائلة بن ميلاد منذ انطلاقتهم باستغلال اللزمات الريفية ، فإن أنظارهم كانت نحو اللزمات الحضرية بالمدن الكبرى والوظائف المخزنية خصوصا وانهم أشرفوا على تنظيم مشترى الحبوب في مناطقهم لفائدة البايليك ، وكان المشترى ركنا أساسيا في النظام الجبائي الحسيني وعلاقة السلطة بالأرياف .

---

[105] أ و ت ، دفتر عدد 103 ص 81.

Bouzgarrou-Largueche(D),1993, *Waten El Monastir*…op.cit, p 90.

[106] أ و ت ، دفاتر عدد 110-115.

هذا ولم يتورط أفراد هذه العائلة في الأزمة السياسية التي عرفتها البلاد بسبب الحرب الباشية الحسينية بين 1728م و1740م ، فلم ينحازوا الى أي طرف أثناء الصراع وتصرفوا بعقلية اللزامة واهتموا بأنشطتهم الفلاحية السابقة وقاموا بمهامهم المعهودة داخل قياداتهم كجباية العشر وتعاطي المشترى. وقد أبقى علي باشا على العناصر المخزنية المحايدة زمن ثورته ضد عمه منذ سنة 1728م والتي لها خبرة إدارية واقتصادية ، قصد الاستفادة منها في إخضاع الأهالي وتطبيق سياسة الدولة. وبذلك احتفظ بلقاسم بن ميلاد بقيادة الوطن القبلي بين 1150هـ و 1152هـ / 1737م و1740م ثم بين 1155هـ و 1157هـ / 1742و1744م،[107]

و لعل العامل الرئيسي الذي ساعدهم على الحياد هو الموقع الجغرافي لقياداتهم أي ماطر والوطن القبلي، والتي كانت بعيدة عن ميدان المواجهة بين الطرفين.[108] ولهذا لم يتعرضوا الى الانتقام والقمع الذي سلطه الباشا على وجهاء دولة حسين بن علي .

وخلال فترة 1740-1756م حافظ آل بن ميلاد على وجاهتهم الإجتماعية ومكانتهم المرموقة داخل الأوساط المخزنية بفضل ثروتهم المادية وخبرتهم في المجالين الإداري والاقتصادي . وواصلوا أنشطتهم خاصة منها لزمة الهناشر وغابات الزياتين التابعة للقصر الى جانب اللزمات الإدارية . وتولى علي بن ميلاد قيادتي ماطر والوطن القبلي وأصبح أخوه بلقاسم بن ميلاد عاملا على قيادة صفاقس سنة 1164ه/ 50-1751م ثم التزم قيادة المنستير سنة1166ه/ 52-1753م.[109] ولهذا فإنهم أشرفوا في البداية على تنفيذ سياسة البايليك ، واستمروا في تموين الدولة بكميات هامة من الحبوب والزيوت ، وكانوا يتولون محاسبة ملتزمي عقارات البايليك .

كما نجد في وثائقنا بعض الأخبار عن القايد بوزيد بن ميلاد في بداية عهد علي باشا ، وكان من الأعيان اللزامة بالحاضرة في ذلك الوقت، حيث التزم غابة تونس سنة 1155ه/

---

[107] أ و ت ، دفاتر عدد 20 – 42.

[108] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999 ،*الإتحاف* ...ج 2 ص ص 109- 116.

Chérif (M-H), 1986, *Pouvoir et Société* ....op.cit. T II , pp 158-159.

[109] أ و ت ، دفاترعدد 52- 65-74.

42-1743م ، ثم تولى قيادة الوطن القبلي في السنة الموالية 1156ه/43-1744م .[110] إضافة الى صالح بن ميلاد الذي كان في بداية الأمر وكيلا للحبوب بوطن تونس يتولى جمع محاصيل اللزمة والعشر من عند الفلاحين . ثم اعتمد فيما بعد كغيره من أعيان عائلة بن ميلاد على شراء اللزمات الريفية، التي مهدت لتوليه لزمة "الفول والخشاخش" بالحاضرة سنة1156ه / 43-1744م بقيمة 4000 ريال .[111] وكان يشارك في عملية المزايدة التي تصاحب بيع اللزم المختلفة ، ومكنته تلك اللزمات من الإثراء بسرعة وربط علاقات مع أجهزة الدولة، لذلك ارتقى الى صنف "القياد - اللزامة " ، حيث أصبح مسؤولا على عدة قيادات ومن أهمها ماطر خلال الفترة الممتدة بين1163هـ و 1168هـ / 1750 و 1755م ، إذ كان يقوم بعمليات المشترى التي شملت أهم المحاصيل كالحبوب والصوف والزيوت والسمن .[112]

هذا وقد استفاد أفراد هذه العائلة كثيرا من التجربة المخزنية ليتدعم وجودهم بالقيادات ليس فقط بمناطقهم الأصلية بل بالمناطق الساحلية مثل المنستير وسوسة والوطن القبلي بعد أن انتقلوا الى الحاضرة واكتسبوا نفوذا سياسيا دعم أبنائهم في العمل المخزني الى أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، حيث برز بشكل جلي محمد بن ميلاد وهو أحد أبناء بلقاسم بن ميلاد الذي تولى العديد من اللزم قبل أن تعود إليه قيادة ماطر سنوات 1213ه/ 98-1799م و 1215ه/ 1800-1801م.[113] وهي من المناطق التي استفاد منها أفراد هذه العائلة لتكوين ثروتهم وكسب النفوذ.

*- **الجلولي** : تنتمي هذه العائلة الى مدينة صفاقس وهي من العائلات المشهورة ، ولها رسوخ في الخدمة المخزنية إذ يقول **ابن أبي الضياف** – عند ترجمته للقايد محمود بن بكار الجلولي – أن "...هذا الرجل من بيت أصيل ، عريق في الخطط السياسية ، خلفا عن سلف ، مع وجاهة وذكر جميل ..." .[114] اذا فإن مشاركة عائلة الجلولي في الخدمة

---

[110] أ و ت ، دفتر عدد 34ص ص 33-36.

[111] أ و ت ، دفاتر 23-34-45.

[112] أ و ت ، دفاتر عدد 30-42-47.

[113] أ و ت ، دفاتر عدد 211ص 63 و 233ص 57.

[114] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999 ، *الإتحاف* ...ج 8 ، ص 42.

المخزنية ، فكان يتولى الوقوف على جمع محاصيل العشر من الرعية ، وساهم في تموين محلة الشتاء والحاميات الموجودة بجهة الساحل وصفاقس ، وبعض العروش المخزنية .

هذا وقد احتكر علي الجلولي اللزمات الإقتصادية بالقيادات التي عمل بها مثل لزمة دار الجلد في صفاقس سنة 1151ه/ 38-1739م وقد بلغت قيمتها 1600ريال ، وكافة لزم جزيرة جربة خلال سنة 1166هـ / 52-1753م .[118] وتذكر الوثائق أن القايد علي الجلولي كان يمارس المشترى لفائدة الدولة التي كثفت من استغلالها للأرياف قصد الاستحواذ على المنتوجات المطلوبة في الأسواق المتوسطية ، وشمل المشترى خاصة الحبوب والزيت والصوف .

وبالتالي يمكن القول أن القايد علي الجلولي كان يعتبر من أعيان دولة علي باشا ، وهو من أبرز عماله ، حيث تولى خطة القيادة عدة سنوات في جهة الساحل والجنوب الشرقي للإيالة . وأقام علاقات متينة مع البايليك ووجهاء المخزن وبعض الأعيان في مستوى القيادات ، وبذلك مهد الطريق لأبنائه وأحفاده من بعده . ويؤكد محمود الجلولي في منتصف القرن التاسع عشر على عراقة روابط أسرته بالنظام الحسيني .

*- **عبان** : يعتبر علي عبان وهو أصيل القيروان ، من "الأعيان الجدد" الذين استفادوا من ظرفية النصف الثاني للقرن الثامن عشر والمتميزة بالاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وخاصة فترة حمودة باشا (1782-1814م) ، حيث كانت اللزم وسيلة بالنسبة الى هؤلاء لتكوين ثروة مادية واكتساب الدعم السياسي والنفوذ من طرف كبار المسئولين والوزراء . كما أن هذه المجموعة الجديدة برزت بشكل واضح انطلاقا من 1784م وبداية العمل بـ"الاتفاق" [119] وما واكب ذلك من تحول في مستوى الأطراف المسيطرة على القرار حيث تراجع أتباع الوزير مصطفى خوجة ليهمن على اللزم

---

[118] أ و ت ، دفاتر عدد 26-77.

جراد (المهدي)، عائلة الجلولي من النصف الثاني من القرن الثامن عشر الى 1830. شهادة الدراسات المعمقة ، إشراف الأستاذ الصادق بوبكر ، جامعة تونس الأولى ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس ، السنة الجامعية 2000-2001. ص 32.

[119] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف*...ج 3 ، ص 17.

والإدارة أتباع الوزير يوسف صاحب الطابع.[120] الشيء الذي جعل الأعيان ووجهاء المناطق يجدون في " الاتفاق" جسر لتنمية ثرواتهم والتنفذ على الآخرين وذلك باستجلاب المخزن الى مناطقهم . وبالتالي فإن الأعيان والقياد الذين تولوا هذه المهام كانت لهم طموحات تتمثل في الاندماج في الجهاز المخزني .

فقد تولى علي عبان قيادة سوسة سنة 1201ه/ 86-1787م ، وأشرف على أغلب اللزم بها ، فكانت مناسبة اليه لدعم ثروته وهو ما أهله لتولي نفس القيادة سنة 1208ه/ 93-1794م .[121] كما أن النفوذ الذي اكتسبه تدريجيا وخصوصا إثر الانتقال الى الحاضرة والاقتراب من كبار المسؤولين في الدولة ، مكنه من مزيد الإشراف على لزم أكثر أهمية ريفية وحضرية ، حيث تولى غابة زيتون طبربة سنوات 1206هـ و1207 هـ/ 1791م و1793م .[122] ثم انتقل الى تولي لزم مهمة اقتصاديا إذ تمكن من احتكار لزمة الباطان لمدة ثلاثة سنوات بين 1208هـ و1210هـ / 93-1794م و 95-1796م.[123] وتولى في السنة الموالية غابة تونس 1211ه/ 76-1797م.[124]

وقد توسعت أفاقه المخزنية من خلال العودة الى تولي القيادة بمنطقته الأصلية القيروان سنة 1214ه / 99-1800م وقيادة سوسة في السنة الموالية 1215ه / 1800-1801م .[125] كما كانت هذه القيادة بالنسبة إليه منطلقا للاهتمام بالتجارة الخارجية فقد قام بتصدير 500قنطار من الصابون سنة 1215ه/ 1800-1801م ن انطلاقا من مدينة سوسة.[126]

---

[120] أ و ت ، دفتر عدد 235 ، ص 11.

البرهومي (عثمان) ، 1999، *تطور نظام الالتزام* ....ص 100.

[121] أ و ت ، دفاتر عدد 244- 272.

[122] أ و ت ، دفتر عدد 265 ، ص 35.

[123] أ و ت ، دفاتر عدد 272-278-283.

[124] أ و ت ، دفتر عدد 284.

[125] أ و ت ، دفاتر عدد 305-311.

[126] أ و ت ، دفتر عدد 286.

ولئن كان علي عبان حاضرا في وثائقنا كأحد أهم اللزامة الذين استفادوا من ظرفية النصف الثاني من القرن الثامن عشر وتكوين ثروة ساعدته على الإندماج بقوة في العمل المخزني ، فإنه مهد لأفراد عائلته باب الوظيفة المخزنية حيث تولى ابنه محمد عبان قيادة القيروان بين 1226هـ و1231هـ / 1812م و 1815م .[127] وكانت بذلك منايبة لهذه العائلة لدعم نفوذها بشكل كبير في منطقتها الأصلية .

هذا وقد عمل هؤلاء الأعيان واللزامة الذين انتقلوا الى العاصمة أو ربطوا علاقات وطيدة مع البايليك على الاستفادة من وضعيتهم لدعم نفوذهم ومصالحهم الإقتصادية ، بالمناطق الداخلية فأصبحت الحاضرة منطلقا بالنسبة إليهم للثراء والنفوذ.كما أن الوظائف الإدارية التي تحصلوا عليها مكنتهم من مزيد إحكام سيطرتهم على المناطق الداخلية وبالتالي استفادة الدولة من خبرتهم وعلاقاتهم الممتدة عبر أفراد العائلة و النواب التابعين لهم ، لوضع يدها على الفوائض الفلاحية وجمع الجباية ومراقبة الرعايا بالقيادات .

غير أن ما نلاحظه انطلاقا من هذه النماذج أن هؤلاء اللزامة والقياد بقوا مرتبطين بمناطقهم الأصلية التي يعودون لتولي قيادتها والإشراف على لزماتها المختلفة وتوطيد علاقاتهم بسكانها وكسب ولاء من نوع آخر ، كأن في ذلك خوفا من إمكانيات توتر العلاقة بينهم وبين البايليك فيشملهم العقاب ومصادرة الأملاك والتشريد والنفي .

ب ـ من الحاضرة الى المناطق الداخلية .

لقد كان للأعيان واللزامة الذين انتقلوا من المناطق الداخلية للإيالة التونسية نحو الحاضرة ، سواء في شكل عائلات غنية أو أفراد، إستراتيجية تتمثل في البحث عن النفوذ السياسي والتحالف مع البايليك ومؤسساته. في فترة تميزت بعدم الاستقرار السياسي منذ العشرية الأولى للقرن الثامن عشر وأقصد بذلك الحرب الأهلية التي قسمت أجزاء مهمة من البلاد الى باشية وحسينية .[128] فكان الحذر السمة الأساسية لمعاملات هؤلاء مع السلطة الحاكمة

---

[127] أ و ت ، دفتر عدد 385.

[128] Chérif (M-H),1986, *Pouvoir et Société* ….op.cit. T II , p 153.

وتأتي إستراتيجية اكتساب سلطة من خلال التحالف مع البايليك ، ضمن الاستحواذ على نفوذ سياسي يعوض الإنتماء والشرف والسلطة المادية. بذلك نجد عددا مهما من هؤلاء اللزامة الذين انتقلوا الى الحاضرة وكونوا ثروة ونفوذا مكنهم من إعادة توظيفها بإتجاه المناطق الداخلية، أو الذين كانوا بالحاضرة واستفادوا من روابط قديمة أقامها أسلافهم لتنمية ثرواتهم اعتمادا على القيادات الداخلية ، أو استفادوا من خبرتهم الإدارية لممارسة المهام المخزنية بالقيادات الداخلية فكان لهم أثر كبير على مداخيل الدولة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. وسوف أقتصر على بعض الأمثلة التي بلغت الى أهم الوظائف الإدارية من خلال تولي القيادات والاستفادة من اللزم بها لدعم ثرواتهم وسلطتهم خاصة وأن منطلقاتهم كانت من الحاضرة وما تعنيه من خبرة ونفوذ .

*- **علي الجزيري** : في البداية لا بد من الإشارة الى أنه تم الاختيار على " سي علي الجز يري" (كما تذكره الوثائق الأرشيفية) لسببين اثنين : أولا لإبراز ما وصلت إليه الإدارة بالإيالة التونسية من قدرة على الاستفادة من العناصر العسكرية و اندماجها التدريجي في العمل المخزني وتولي وظائف جبائية ومالية وهذا لم يتحقق في مناطق أخرى من الإمبراطورية العثمانية كما أشار الى ذلك **اينالجيك خليل Inalçik Halil** [129] أما السبب الثاني فهو يتمثل في اعتبار علي الجز يري ، مثالا لاستفادة بعض الأشخاص من اللزمة للارتقاء للوظائف الإدارية وتكوين شبكة من العلاقات مع عدد من المسؤولين الكبار وموظفي الدولة خلال هذه المرحلة وهذا لم يتوفر لكل اللزامة في هذا العهد كما أشرنا الى ذلك سابقا .

---

[129] Inalcik (H), 1972 ,"The Ottoman Decline and its Effects Upon the Reaya" , in *Aspects of the Balkans , Continuity and Change , Contributions to the International Balkan Conference* ,October 23-28 1969, ed Mouton ,The Hague , pp 338-354 ,p 341.

و" سي علي الجز يري" هو أبو الحسن علي الجز يري أصله من أبناء جند الجزائر . ولد بمدينة تونس (ربما في العشرية الثانية للقرن الثامن عشر)، نشأ في خدمة الباي حسين بن علي ، خرج الى الجزائر مع أبناء حسين بن علي وعاد معهم الى تونس.وتقلد العديد من الخطط النبيهة الإدارية منها والمهام والأنشطة الإقتصادية.

فدراسة هذا النموذج يمكن أن يكون بالنسبة إلينا أساسيا لفهم الإطار التاريخي.وتوضيح التداخل بين أجهزة الدولة ، وهناك عدد قليل من اللزامة الذين وفروا لنا هذه الفرصة ، حيث تولى على الجزيري عددا كبيرا من اللزم، باعتباره يتمتع بثقة أبناء حسين بن علي .[130] وتعتبر فترة كل من علي باي وحمودة باشا أساسية في بنائه لثروته ، إذ ارتبط اسمه ببعض اللزم الهامة والكبيرة على غرار لزمة سوق الحرير1183ه/1769-1770م.[131] و الباطان 1185ه/1771-1772م.[132] وغيرها من اللزم الهامة .

كما تولى عددا من المناصب الإدارية الهامة، إذ تقلد قيادة الأعراض بين 1757و1762م[133] وهي من القيادات الهامة في إستراتيجية الدولة الأمنية و المجالية في هذا العهد، باعتبارها تمتد الى الحدود الجنوبية الشرقية مع ولاية طرابلس . وكانت من القيادات البعيدة عن المركز وبالتالي لا بد لها من كفاءة إدارية عالية، كما أن القيادة التي تولاها علي الجز يري كغيرها من القيادات الداخلية . تتطلب مسؤولا قادرا على التعامل الحكيم مع السكان بهذه المناطق وأكثر من ذلك خلق شبكة من العلاقات تؤمن للدولة حسن سير جمع الجباية حتى وان كان غير مستقر بمنطقة عمله بشكل دائم حيث كان قايد منطقة الأعراض مستقر بمدينة تونس ويأتي لفترة محددة لجمع الجباية ، وهذه الشروط لم تكن تتوفر إلا في مجموعة قليلة من القياد أمثال علي الجزيري الذي اكتسب خبرة من ممارسة اللزمة ، مكنته من التحالف مع عدد من المسؤولين الكبار في الدولة مثل الوزير

---

[130] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999 ، *الإتحاف* ...ج 7 ، ص 37..

[131] أ و ت ، دفتر عدد 164 ، ص 96.

[132] أ و ت ، دفتر عدد 177 ص 42.

[133] أ و ت ، دفتر عدد 280 ص 5.

محمد العربي زروق الذي جمعت بينهما مصالح مالية من خلال اللزمة .[134] كما كان يتم التعويل عليه في مهام كثيرة ،مثل كاهية دار الباشا سنة 1766م [135]،وتتمثل مهمته في دفع رواتب الجند الأتراك .

ولفهم ما حصل من تطور في المؤسسات الإدارية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، لا بد من العودة الى الفترات السابقة (فترة حسين بن علي 1705-1740م) للبحث في الاستمرارية.

اذن التطور لا يعني التخلي على المؤسسات التقليدية ، بل أن هناك تعايش بين هذه الأشكال للتنظيم الإداري القديمة والحديثة . ولقد وجدت انطلاقا من دراسة علي الجزيري أن هناك العديد من الوجوه الدالة على الفعل التاريخي رغم المراوحة بين أنشطة ووظائف عديدة ، لزام ، قايد ، كاهية ، محتسب...إضافة الى عدد من المهام بالحاضرة ، حيث كان مثل ما قال ابن أبى الضياف "شجاعا مهيبا، خيرا وجيها ذا جد وحدة ".[136] وقد أصبح منذ 1780م من المقربين [137]، أو المستشارين الذين يعتمدهم الباي. مع تعاطيه نشاط اللزم .

كما كان كغيره من المسؤولين الكبار " يحب الامتزاج بأعيان البلاد ، كالعشرة الكبار حكام المتجر ، والعشرة الكبار من الشواشية وأمثالهم ...".[138] توفي علي الجزيري في 07 سبتمبر 1800م.

ولعل علي الجزيري كنموذج يعبر على أهمية تولي اللزم ودورها في الارتقاء الى الوظائف الهامة. من جهة و إقامة تحالفات اجتماعية واقتصادية.

---

[134] حيث تولى الجز يري مع محمد العربي زروق عددا من اللزم الحضرية خاصة منها لزمة سوق الحرير سنة 1183ه/1769-1770م .

[135] أ و ت ، دفتر عدد 2144.

[136] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف* ...ج 7 ، ص 37..

[137] تتمثل مهمة هؤلاء في الاستشارة والمشاركة في أخذ القرار ومجالسة الباي ، و منهم من كان يتحصل على مؤونة شهرية .أنظر: أ و ت ، دفتر عدد 111.

[138] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999 ، *الإتحاف* ...ج 7 ، ص 130.

لقد مثلت اللزمة والشروط التي تتطلبها لاكتمال العقود ، قاعدة لفهم ما كان يحصل على المستوى الاجتماعي والسياسي من تحالفات بدورها أساسية لاحتكار اللزم لفترات طويلة ، وخاصة إذا ما تعلق الأمر باللزم ذات الأهمية ، على المستوى الاقتصادي ، مثل لزمة دار الجلد أو لزمة البطان أو لزمة سوق الحرير التي تولاها علي الجز يري مع الوزير محمد العربي زروق ، وليست هذه هي الحالة الوحيدة حيث أقام تحالفات مع عدد من اللزامة المعروفين والمسؤولين الكبار أمثال علي هلال و ابراهيم بن القايد داود وسالم بن ذياب والفقيه سي علي عبيد و مصطفى بن باكير و يوسف المجيدي وأخوه عثمان وغيرهم ...[139]

تأتي اللزمة ضمن سلسلة من الأدوات في شبكة علاقات اقتصادية فهي تقوم على المراقبة والإنتاج . كما أنها أداة إدارية لتنظيم بعض المهن وبالتالي فهي أداة اجتماعية تساهم في خلق قاعدة قد تكون فاعلة على المستويين السياسي والإجتماعي وهذا ما يفسر محاولات احتكارها من طرف عدد كبير من العائلات الكبرى أمثال الجلولي و بن عياد ، الذين وجدوا منافسة من بعض المجموعات الجديدة التي بدأت تبرز في هذه الفترة أي النصف الثاني من القرن الثامن عشر أمثال عثمان المجيدي وأخوه يوسف وحمودة بن أحمد الصغير وصالح بن زيد. [140] وتمكن هؤلاء من إقامة شبكة علاقات ولكن والأهم أنها تنتهي بإنشاء وحدة اقتصادية واجتماعية كما ذهب الى ذلك **ايمانيال لزيكا Lazega Emanuel**. [141]

لكن هذه الوحدة الإقتصادية تتطلب في أغلب الأحيان علاقات صلبة تحكمها المصلحة والفائدة المتبادلة أو تقوم على الولاء ، وهو ما لم يكن متوفرا دائما خلال هذه المرحلة ، وهذا من الأسباب التي كانت وراء عدم تكون علاقات إستراتيجية ممتدة في الزمن بين الفاعلين المحليين بما في ذلك اللزامة .

---

[139] ا و ت ، دفتر عدد 164 و دفتر عدد 177.

[140] ا و ت ، دفتر عدد 206.

[141] Lazega (E), 1998, *Réseaux sociaux*….op.cit, p 7.

*- **بونمرة** : رغم أن هذه العائلة يعود أصلها الى أحد عروش الكاف ، ومؤسسها الحاج بونمرة شيخ وخلاص احدي عروش الكاف سنة 1173ه/ 59-1760م .[142]فإنها استفادت من انتقالها الى الحاضرة لتكون منطلقا لإشعاعها على مستوى الخدمة المخزنية ، خاصة وأن أفراد هذه العائلة اهتموا باللزم الريفية والحضرية. بذلك حصل نوع من التوازي بين تدعم الثروة المادية والنفوذ السياسي والإداري ، الشيء الذي مهد لبروز أحد أفراد هذه العائلة وهو رجب بونمرة ليصبح من أهم أعيان الدولة و"خاصة" الباي حمودة باشا ، فقد " نشأ هذا الرجل في الخدمة الملكية ، وترقى في سلمها الى أن صار كاهية الوجق التونسي ، وقاد الجنود ، وخفقت عليه البنود ، واستكفى به الباي حمودة باشا في المهمات لشجاعته وثقوب فكره . وكان من رجال ناديه في المشورة ."[143] ولعل التدرب على المهام والوظائف المخزنية جعله يتولى قيادة الوديان سنة 1197ه/ 82-1783م ، [144] ثم قيادة نفطه سنة 1201ه/86-1787م ،[145] وهي من القيادات البعيدة عن مركز الحكم عادة ما تسند الى القياد أصحاب التجربة والحنكة القادرين على إقامة تحالفات قوية مع سكانها وبالتالي الإشراف على جمع المطالب وفرض سلطة البايليك بها.

هذا وقد كان رجب بونمرة قريبا من الباي حمودة باشا خاصة بعد انتقاله من كاهية صبايحية الكاف بين 1202هـ و 1205هـ / 1788و1791م الى كاهية الوجق التونسي بين 1210هـ و 1221هـ / 1796و 1806م .[146] " ولما أقعده العجز ، ولزم كسر البيت ، استشاره الباي فيمن يوليه عوضه، فأشار عليه بولاية أبي عبد الله محمد الخماسي من خاصته في الشواش ، فأولاه."[147]

---

[142] أ و ت ، دفاتر عدد 112-117.

[143] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999 ، *الإتحاف* ...ج 7 ص 55.

[144] أ و ت ، دفتر عدد 233، ص 16.

[145] أ و ت ، دفتر عدد 242، ص 98.

[146] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف* ...ج 7 ص 55.

أ و ت ، دفاتر عدد 249-248-321.

[147] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف* ...ج 7 ص 55.

وساهمت نجاحات رجب بونمرة في خدمة الدولة، من التمهيد الى إدماج أفراد عائلته في الجهاز المخزني. فقد كان أخوه علي بونمرة مهتما باللزم الريفية والحضرية بالشمال من خلال إشرافه على العديد من الهناشر بجهة ماطر والكاف سنة 1184ه / 70-1771م.[148] ومنها الى تولي قيادة الوديان بين1184هـ و1187هـ/ 1771و1774م ثم ماطر بين1188هـ و1191هـ / 1775و1778م .[149] ولعل ثقة البايليك جعلت هذا القايد- لزام يرتقي في الخدمة المخزنية ، فقد تولى كاهية الكاف سنة /1806م.

وكما أشرنا سابقا كانت سياسة حمودة باشا مشجعة لبروز وتدعم هذه الفئة "الجديدة " من الأعيان الذين عولوا على إمكانياتهم وخبرتهم للارتقاء في العمل المخزني وتكوين ثروة مادية ، جعلتهم يبسطون نفوذهم بالعديد من المناطق الداخلية انطلاقا من الحاضرة. وفي هذا الإطار تمكن عمار بونمرة وهو ابن رجب بونمرة من تولي قيادة تبرسق بين1219هـ و1221هـ/1805م و1807م.[150] لتكون مدعما لثروة هذه العائلة وامتدادا " للمساحة الإجتماعية " لتدخلها من خلال إقامة شبكة علاقات ممتدة بهذه الجهة.

*- **حسن الكبيّر** : يمثل الكبيّر كذلك نموذجا للزامة الذين تمكنوا من الاستفادة من ظرفية النصف الثاني للقرن الثامن عشر الملائمة للإقبال بكثافة على اللزم الحضرية والريفية، وتحقيق أكثر ما يمكن من الأرباح من هذه الأنشطة.

وينتمي حسن الكبيّر مؤسس هذه العائلة، الى أحد العائلات بالحاضرة التي اهتمت بالأنشطة الإقتصادية. وبرزت بشكل أساسي في المجالات المتصلة بالتصدير والتوريد وهو ما يفسر انشغال هذا الأخير بالقمرق حيث أصبح من أشهر لزامة هذه الفترة مع عودة أبناء حسين بن على ، الذين عمدوا الى التعويل على خدمات مجموعة جديدة من الأعيان وأصحاب المال لتثبيت أسس دولتهم والخروج من الظرفية الصعبة التي تزامنت مع الإستحواث على السلطة وإزاحة علي باشا.

لقد كانت هذه الفترة منطلقا بالنسبة إليه لتحقيق الثروة والانخراط في خدمة البايليك وأجهزة الدولة ، وذلك عبر تولي أمانة القمرق لمدة 4 سنوات متتالية انطلاقا من 1185ه/

---

[148] أ و ت ، دفتر عدد 173، ص 65.

[149] أ و ت ، دفاتر عدد 174-182-193.

[150] أ و ت ، دفاتر عدد 332-345.

71-1772م و سنة 1188ه/ 74-1775م و تتراوحت قيمتها بين 3500ريال و10آلاف ريال.[151]

وما يمكن ملاحظته أن القمرق لايوفر موارد مالية هامة في هذه الفترة مقارنة بالفترات الموالية اذ كانت البلاد في مرحلة انتقالية على المستويين السياسي والاقتصادي ، وعدم الأمن بالمتوسط الشيء الذي أثر على التجارة الخارجية وكمية المبادلات ونوعيتها.[152]

كما توجه اهتمامه الى لزمة غابة زيتون تونس التي تولاها خلال نفس الفترة ،ولنفس الغاية أي توفير مواد فلاحية بدأ الطلب عليها يتكثف من طرف البلدان الأوروبية أي الزيت. ويأتي ذلك ضمن التحولات التي شهدتها البلاد في النصف للقرن الثامن عشر ومحاولات الاستفادة من الإمكانيات الطبيعية المتوفرة.[153]

وقد مثل حسن الكبيّر واللزامة الذين ارتبطوا بهذه الأنشطة بالنسبة الى البايليك الوسيلة الأمثل لتوفير موارد مالية قارة . وهو ما يفسر أهمية المنافسة بخصوص هذه اللزم التي ارتفعت قيمتها بشكل كبير. حيث تضاعفت قيمة لزمة القمرق لتصل الى 120 ألف ريال سنة 1192ه/78-1779م ، اذ وجد الكبيّر منافسة من طرف إسماعيل كاهية.[154]

ونجح حسن الكبيّر في المحافظة على هذه اللزمة خلال السنوات الموالية أي بين 1192 ه/ 78-1779م و 1196ه/ 81-1782م.[155] الشيء الذي مكنه من مراقبة المبادلات الخارجية والانخراط في تصدير الزيت انطلاقا من قمرق تونس . ولعل ما يفسر أهمية هذه الأنشطة تركز المنافسة حولها من طرف العديد من اللزامة الكبار وموظفي الدولة ، فقد اقترن اسم حسن الكبيّر باسم إسماعيل كاهية وكيل بيت المال ، الذي نافسه وبشدة في لزمة القمرق فكان ذلك سببا في ارتفاع قيمتها من 10 آلاف الى 120 ألف بين 1188ه/

---

[151] أ و ت ، دفاتر عدد 177، 181، 185، 186.

[152] Chérif (M-H), 1992, « le Beylik, les populations et le commerce maritime…op.cit.pp115-116.

A.N.P., A.E.B.I.,1143 , du 29 janvier 1769.

[153] Valensi (L), 1970, « La conjoncture agraire en Tunisie …pp 327-329.

Chérif (M-H), 1979 , « Propriété des oliviers au Sahel…op.cit., pp 226-227-243-245.

[154] أ و ت ، دفتر عدد 206، ص 6.

[155] أ و ت ، دفاتر عدد 206، 217، 219، 233.

74- 1775م و1192ه / 78-1779م ، كذلك الشأن بالنسبة الى لزمة غابة زيتون تونس التي ارتفعت بسبب المنافسة بينهما من 5ألف ريال الى 66 ألف ريال خلال نفس الفترة .[156]

هذا إضافة الى تمتعه بصفات شخصية وتجربة أهلته للانخراط في العمل المخزني وذلك على أحسن وجه، ولعل النفوذ السياسي ومشاركة أجهزة الدولة في أنشطتها كانت طموح كل اللزامة بالحاضرة أو الذين انتقلوا إليها من المناطق الداخلية. وقد مثل هذا التوجه إستراتجية الفاعلين الطامحين الى أن يكون لهم نفوذ مادي وسياسي يقدرون من خلاله على دعم قيمة عائلاتهم وتوجيه أفرادها الى العمل المخزني ، وبذلك يفضي الاهتمام باللزم الى القيادة والوظائف الإدارية وحتى العسكرية.

وقد سعى جاهدا الى تدريب أبنائه على المهام المخزنية كغيره من مؤسسي العائلات التي كان لها تأثير في توجهات الدولة خلال هذه المرحلة. ونتيجة لذلك تولي ابنه مصطفى القيادة بعدد من المناطق،وشغل خطة قايد بالوطن القبلي سنة 1205 ه/90-1791م. [157]وقيادة جربة بين سنة1210 ه/95-1796م و سنة1213 ه/98-1799م.[158]

*- **حميدة بن عياد** : يعتبر من أشهر القياد-اللزامة في عصره " ...قاد الجنود ، وخفقت عليه الرايات..."[159] حسب تعبير **ابن أبي الضياف** . وكان من العناصر القريبة جدا من الباي ، حيث أصبح القايد حميدة بعد 1782م من أبرز وجهاء الدولة ، نظرا لعلاقاته الوطيدة والمتميزة بالباي حمودة باشا . ولعل تلك الوجاهة تعود أساسا الى حنكته السياسية وخبرته في تسيير شؤون القيادات ، إضافة الى روابطه القوية مع الوزير مصطفى خوجة. وثروته الطائلة التي ورثها عن والده ونماها بفضل مشاركته في اللزم والنشاطات البحرية .

كل ذلك جعل له حضوة لدى الباي فقد كان يعتبره من خواصه الذين يحضرون مجالسه ويدلون بآرائهم ، فهو من المستشارين الثقاة الذين كان الباي يعرض عليهم المسائل الهامة

---

[156] أ و ت ، دفاتر عدد 186، 206.

[157] أ و ت ، دفتر عدد 259.

[158] أ و ت ، دفاتر عدد284، 285، 302.

[159] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999 ، *الإتحاف* ...ج 7 ص 103.

ويحاورهم فيما يعترضه من أمور ليستمع الى اقتراحاتهم ونصائحهم . وبالتالي فإن القايد حميدة بن عياد كان من أصحاب الوجاهة والنفوذ داخل قصر باردو ، نظرا لما تمتع به من حظوة وعطف خاص لدى الباي . ولعله كان على اتصال ببقية المستشارين الآخرين الذين أثروا في سياسة ذلك الباي . وتبرز المكانة الخاصة لهذا العامل لدى مخدومه ، إذ كان أقرب رجال الدولة إليه وأكثرهم نصحا له"...كان محببا عند مخدومه الباي أبي محمد حمودة باشا ، يجالسه ويستعين برأيه ، ويؤثره على أقرانه ."[160] وقد كلفه الباي نظرا لخبرته وانتمائه العائلي بهام مخزنية عديدة ولعل من أهمها استقبال ضيوف تونس القادمين من طرابلس الغرب ، فهو بمثابة وكيل الباي الذي يعتني بمبعوثي باشا طرابلس سواء كانوا من أمراء العائلة الحاكمة أو من رجال دولتهم أثناء إقامتهم بتونس ، حيث يشرف على النفقات الخاصة بهم من سكنى وطعام وغير ذلك . وتشير الوثائق أن عمه الحاج علي قام سابقا بنفس الدور في عهد علي باي (1759-1782م) . وتتعلق تلك المهمة بسياسة الإيالة الخارجية وتشمل جزء من علاقاتها مع إحدى الأوجاق العثمانية المجاورة لها . وهي من الخطط المهمة جدا التي قام بها والتي عززت علاقاته بالباي وأصبح له من النفوذ ما مكنه من تدعيم مكانة عائلته على المستوى المادي من خلال الهيمنة على أكبر وأهم اللزم وتولي إدارة القيادات الكبرى والغنية على غرار الوطن القبلي والأعراض وجربة . بين 1788و1815م .[161]

ولعل تكليف الباي حمودة باشا لمستشاره حميدة بن عياد كي يقوم بهذه المهمة المخزنية يعود الى عدة اعتبارات أبرزها ، العلاقات الذاتية التي قد تكون جمعت ذلك القايد ببعض أعيان طرابلس الغرب وخاصة منهم التجار لاسيما أنه كان عاملا على قيادتي الأعراض وجربة لعدة سنوات وله روابط تجارية متنوعة ، كما أنه كان مطلعا على الأوضاع داخل تلك الولاية بفضل الأخبار التي تصله من أعوانه وأهل طرابلس عند حلولهم بالإيالة التونسية .

---

[160] نفس المصدر والجزء والصفحة .

[161] أ و ت ، دفاتر عدد 400- 403- 427.

هذا إضافة الى تمتعه بصفات شخصية وتجربة أهلته للقيام بتلك الخطة على أكمل وجه. ولعل مشاركة القايد حميدة بن عياد مباشرة في الحرب وقيادة الجنود ضد دايات الجزائر، [162] دليلا على مدى الثقة التي منحها الباي لهذا العامل الذي يبدوا كما رأينا مختلفا في مساره عن عديد العمال واللزامة الذين كانت مدينة تونس منطلقا لهم لتولي قيادات ولزم في مناطق بعيدة، لكن ليس بنفس الأهمية والنفوذ . وهذا ما يؤكد ما ذهبنا إليه منذ البداية بأن الارتباط بالدولة وأجهزتها بالنسبة للفاعلين مهم لتنمية ثرواتهم ، كما هو ضروري للدولة لمراقبة المجالات البعيدة عنها والاستفادة منها عن طريق إخضاعها للجباية والاستغلال الإقتصادي .

ولعل أكثر من ذلك كان للقايد حميدة بن عياد كغيره من الذين تدربوا على الوظائف المخزنية، مهام كبرى باعتبار مشاركتهم في رسم السياسة الخارجية للبلاد . فقد كان دوره هاما عبر موافاة القصر بالأخبار التي كان يعرفها عن طرابلس عند توليه قيادتي الأعراض وجربة، في فترة الفتنة التي عاشتها ولاية طرابلس قبل 1793.[163]

ونتبين من خلال تتبع سيرة هؤلاء الأعيان واللزامة ، أنهم بنوا وجاهتهم بالدرجة الأولى على استغلال كفاءاتهم الذاتية أثناء انطلاقتهم الأولى ، ووظفوا خططهم الإدارية ووساطتهم بين الأهالي والبايليك لتحقيق ارتقائهم السياسي . وقاموا بتجاوزات عديدة مالية وإدارية في سبيل الإثراء السريع ، ولم يستندوا الى قاعدة اقتصادية واجتماعية . لذلك فإن بقائهم في المناصب العليا من عدمه كان رهين التقلبات السياسية ، خاصة أن نظام الحكم كان ذو طبيعة "باتريمونيالية" والوظائف الكبرى كانت مرتبطة بالرغبة الشخصية للباي.

2 ـ موقع المدينة في علاقات اللزامة : شبكة علاقات متنوعة .

لقد كان لتولي اللزم و تنوعها أثر كبير على علاقة اللزامة ببعضهم من جهة و بالأعوان التابعين لهم من جهة ثانية، خصوصا بالنسبة إلى اللزامة الكبار الذين حتمت عليهم التزاماتهم المخزنية إلى الانتقال إلى الحاضرة.

---

162 ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999 ، *الإتحاف* ....ج 7 ص 103.

163 نفس المصدر ، ج 3ص ص 24-25.

أ ـ علاقات تحكمها المصلحة المتبادلة .

لمزيد تدعيم نفوذهم المالي و التجاري، كان اللزامة بحاجة إلى إقامة علاقات متنوعة تحكمها المصلحة المتبادلة المبنية على المشاركة أو التحالف الاقتصادي. وبالرغم أن المشاركة شكل من أشكال التحالف الاقتصادي ، فقد عمدنا الى الفصل بين المشاركة التي تحكمها القرابة الدموية داخل نفس العائلة. و التحالف الاقتصادي باعتباره مشاركة تحكمها المصلحة المادية. و هذا الاختيار يجعلنا نقف على طبيعة العلاقات و مدى صلابتها.

* ـ **المشاركة :** نجد بمصادرنا إشارات عديدة للنفوذ الذي أصبح عليه اللزامة وخصوصا الذين ينتمون للعائلات المخزنية خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر مثل بن ساسي وبن الحاج و المرابط و الجلولي و بن عياد... و غيرهم. لذلك أردنا البحث في أهمية هذه العلاقات و كما أسلفنا قصدنا بالمشاركة، العلاقات داخل نفس العائلة سواء المصغرة أي اللزام و أبناءه أو العائلة الموسعة، و هو ما مكن البعض من اللزامة و التجار و أصحاب المال أن يتحولوا إلى عائلات مخزنية يعتمدها النفوذ المركزي بشكل أساسي في مراقبة الأنشطة الإقتصادية، وذلك من خلال تولي اللزم الكبرى الحضرية اذ كان لهم نواب وتابعيين و خدام في عديد المناطق. و التعويل عليهم ماديا لمواجهة أزماته العديدة، فقط نشير إلى أن دور هؤلاء كان فاعلا في تجاوز البايليك لأزمة الثلاثينات من القرن الثامن عشر، والتحالف معهم أثناء الحرب الأهلية بين حسين بن علي و ابن أخيه علي باشا. أو الخمسينات من القرن الثامن عشر بسبب الصعوبات التي عرفتها الإيالة عند عودة أبناء حسين بن علي إلى الحكم . حيث كان التعويل على بعض العائلات و الأعيان لتنظيم المؤسسات و وضع الأسس للدولة الجديدة و في هذا الإطار يمكن ذكر عائلات بن عياد والجلولي وبن الحاج... و هذه العائلات التي سيطرت على عديد اللزم و الوظائف خلال هذه الفترة من خلال تولي القيادات بعدد من المناطق الهامة اقتصاديا بالشمال و الوطن القبلي و الساحل و منطقة الأعراض و جربة.

و لئن كانت المشاركة و التعاون داخل نفس العائلة على تولي اللزم أكثر انتشارا خلال القرن التاسع عشر، فإننا نجد أثرا لها في القرن الثامن عشر، و هو ما دفعنا

للتساؤل حول طبيعة الأنشطة التي يتم التزامها و مدى تعقدها و كيف كانت الحاجة كبيرة لعدد هام من الأعوان و الأتباع من العوامل المفسرة لهذه المشاركة.

يمكن القول بأن اللزم الحضرية كانت مجالا لمشاركة هامة بين أفراد نفس العائلة خلال القرن الثامن عشر، سواء كانت لزم كبيرة و هامة ماديا أو لزم محدودة و لكن تتطلب مراقبة هامة. وهي من الخصائص المميزة لهذه الفترة التي تحولت فيها ممارسة اللزمة الى تقليد داخل نفس العائلة، وبالتالي محتكرة من طرف أفراد تلك العائلات فقد " التزم الذمي هارون بن مسعود و أخيه إسحاق قيادة الفضة بعشرين ألف ريال عن مدة عام فقط و يؤدون خمسة مائة محبوب أجر الماعون... و قيد يوم الجمعة في العاشر أكتوبر الموافق يوم 17 في حجة 1199ه/1785م ".[164]

كما يمكن أن تكون المشاركة داخل نفس العائلة دليلا على العلاقات القوية الممكن استغلالها لدعم النفوذ المادي خصوصا و أن الالتزام يتطلب قدرة مادية كبيرة لمواجهة المنافسة الشديدة التي أصبحت قوية جدا خلال القرن التاسع و هو ما يفسر احتكار اللزم الكبرى و الهامة من طرف لزامة معروفين بنفوذهم المالي و السياسي أمثال فرحات الجلولي و محمد الجلولي و حسونة الجلولي أو علي بن عياد و الحاج حسونة بن الحاج ومحمد بن الحاج و تتكرر أسماء هؤلاء تقريبا في كل اللزم الكبرى خلال القرن التاسع عشر. و هو في اعتقادي ما دفع بعض اللزامة الجدد إلى المشاركة العائلية لتقوية نفوذهم المادي و دخول مغامرة اللزمة حيث تشارك الحاج محمد بن القاسم المحمدي و ابن عمه الحاج عبد الرزاق بن عبد الرحمان لتولي لزمة دار الصابون ببنزرت و العالية سنة 1255ه/39- 1840 م بما قيمته 1400 ريال.[165]

و في بعض الحالات يكون هؤلاء لوحدهم غير قادرين على تنظيم نشاط حضري بشكل جيد خصوصا إذا كان يمتد على مجال كبير. لذلك نقول أن من أهداف اعتماد الالتزام تنظيم المجال الحضري، و النفاذ إلى الدواخل و التحكم في الفوائض الإنتاجية وتقديم الخدمات الأساسية التي يحتاجها سكان المدن ، خصوصا إذا ما اتصل باحتكارات

---

[164] أ و ت، دفتر عدد 235، ص 14.

[165] أ و ت، دفتر عدد 1869، ص 5.

الدولة مثل الملح أو الدخان أو الصابون...وغيرها ، فقد كان محمد بن خلف الله الأكودي و أخوه حسين مجبورين على التحالف مع عمر بن الحاج أحمد العذاري و محمد بن علي بن أحمد بن حفصية و أحمد بن الحاج رمضان البحري و الكلبوسي بن عزوز السوسي وعلي بن مرزوق الزواوي و محمد بن حسين بن سالم الوسلاتي للفوز بالمزايدة على لزمة بيوع الصابون بأسواق الدخلة و نواحيهم و سوق السبت و الأحد و الإربعاء بجندوبة و سوق الاثنين و الثلاثاء بالرقبة و سوق الخميس بأولاد بوسالم و سوق الجمعة بأولاد بوطالب لمدة أحد عشر شهرا بما قيمته 4000 ريال و ذلك سنة 1255ه/ 39-1840 م.[166]

يمكن القول أن هذه المشاركة بين أفراد من نفس العائلة لتولي اللزم شكلا من أشكال إقامة علاقة تقوم على المصلحة المتبادلة لكن أقل متانة من التحالف الاقتصادي كيف ذلك؟

* - **التحالف الاقتصادي** : تستعرض الوثائق الرسمية الكثير من الأخبار حول الأنشطة المتنوعة التي تم توليها في شكل لزمة. و هذه الأنشطة الاقتصادية خاصة عبرت عن مسألتين هامتين الأولى مدى تعويل الدولة على أصحاب المال و التجار للمراقبة و اقتطاع فوائض الإنتاج الفلاحي و تسيير الأنشطة الحضرية اقتصادية و إدارية و الثانية استفادة هذه الفئة من الخبرة و العلاقات التي توفرت لديها لتكوين شبكة علاقات و إقامة تحالفات اقتصادية.

غير أن من المهم القول أن هذه التحالفات الاقتصادية تطلبتها طبيعة النشاط الممتد على مجالات كبيرة، أي يحتاج إلى خبرة و أتباع و خدام منتشرين بكامل الإيالة أو القيمة المادية المرتفعة التي تتطلبها المزايدة للفوز بهذه اللزم.

لكن هل أن هذه التحالفات دليلا على أزمة أم العكس؟ خاصة و أننا نجد عددا كبيرا من الإشارات لمثل هذا النوع من العلاقات خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، بالرغم من القيمة المنخفضة للزم و العدد المحدود لها خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر مقارنة ببقية الفترات، فإننا نجد العديد من التحالفات الاقتصادية خلال هذه

---

[166] أ و ت، دفتر عدد 1869، ص 5.

المرحلة. فقد تولى " لزمة دخان تونس الحاج ساسي المنتصر الطرابلسي و عمر بن رحال بخمسة آلاف و مائة وسبعين ريال قيد غرة ذي القعدة من سنة 1158هـ/ 45-1746 م ".[167] و من المهم الإشارة إلى أن منتصف القرن الثامن عشر تميز بعدد من الأزمات و الحروب الأهلية و توتر فترة حكم علي باشا أي بعد 1740م. حيث كانت أغلب اللزم بيد أعوان ينتمون إلى المخزن أوقواد عسكريين فنجد القايد و الشيخ والباش حانبة وكاتب دار الباشا... أو تحولت أغلب اللزم إلى أمانة، أو بيد وكيل.[168]

كما يفسر عدم الاستقرار السياسي في اعتقادي عدم الإقبال على اللزم بشكل كبير و كذلك عدم إمكانية إقامة تحالفات اقتصادية بين اللزامة و التجار و أصحاب المال. ولتفادي تحمل الخسارة نجد أنشطة هامة اقتصادية يتم توليها من طرف مجموعة كبيرة من الحرفيين مثل لزمة البطانات التي تولاها عشرون نفرا (الشواشية) ب 80 ألف ريال في غرة شوال من سنة 1159هـ/ 1746 م.[169]

لقد استفاد اللزامة من الظرفية المتميزة على المستويين السياسي و الاقتصادي خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر تحديدا فترة علي باي و ابنه حمودة باشا، لتنمية أرباحهم المادية خصوصا مع تعاظم دور هذه الفئة التي أصبحت الدولة تعول عليها لإدارة و تنظيم الأنشطة الاقتصادية الحضرية. فارتفعت قيمة اللزم و برزت أشكال جديدة للتحالف الاقتصادي حتى بين بعض الأفراد المنتمية إلى العائلات المخزنية التي كانت إلى حد غير بعيد في حالة تنافس سياسي للفوز بالولاء للبايليك و أصحاب القرار السياسي أمثال فرحات الجلولي و حسونة بن الحاج و محمد الخياشي و شعبان المقدم، محمد بن عياد.

و من المهم الإشارة إلى أن هذه التحالفات فرضتها القيمة المادية للزم المرتفعة وحاجة الدولة إلى النقد و المزايدة الكبيرة. فأدى ذلك إلى إقامة علاقات يكون فيها فعل

---

[167] أ و ت، دفتر عدد 45، ص 40.

[168] أ و ت، دفتر عدد 45، ص ص 40-41-42.

[169] أ و ت، دفتر عدد 45، ص 40.

الفرد هاما لبناء المجتمع و حيويته،[170] من خلال جمع اللزم الحضرية بمدينة تونس مثلا فقد " التزم الحاج سالم ذياب و أبو بكر بن ميلاد ما يذكر عن عام واحد و له منتهى قيمتها كما هو مبين بأمرنا الذي بأيديهما: لزمة فندق الخضرة بباب البحر. بعشرة آلاف ريال ولزمة منقالة العطارين بثلاثة آلاف ريال و لزمة منقالة الادام بألفين ريال و لزمة الشوارع بألف ريال واحد. الجملة ثلاثون ألف ريال قيد ذلك يوم الخميس ثاني حجة الحرام 1199ه/ 6 أكتوبر 1785 م.[171]

لقد تمكن هؤلاء اللزامة من تحقيق ثروة هامة و خبرة خولت لهم احتكار أغلب اللزم خلال هذه المرحلة و بالتالي محاولة الانضمام إلى الفئة العليا من اللزامة ممثلة في العائلات المخزنية التي سيطرت على الأنشطة الاقتصادية و اللزم الإدارية من خلال تولي القيادات فقد برز هذا التحالف الذي شكله الحاج سالم بن ذياب و أبو بكر بن ميلاد لتولي هذه الأنشطة الحضرية لسنوات متتالية خلال فترة حكم حمودة باشا. و الفوز بعدد آخر من اللزم مثل " لزمة غابة تونس على الحاج سالم ذياب و أبو بكر بن ميلاد بسبعة وثلاثين ألف مطر زيت في الشتوة الواقعة 1202ه/ 87-1788م و مصروفها على يده وقيده أواسط محرم الحرام في السنة ".[172]

و هذه المكانة الاقتصادية و الاجتماعية دفعت هؤلاء إلى دخول مغامرة اللزم الكبرى فنجدهم في السنة الموالية يسيطرون على اللزم التي تم ذكرها إضافة إلى لزمة دار الجلد إذ " التزم الحاج سالم بن ذياب و بوبكر بن ميلاد و محمد بن علي الخياشي و علي بن الحاج بالنور دار الجلد بمائتين اثنين ألف ريال و خمسة عشر ألف ريال عن مدة عام واحد مبدوه خامس أكتوبر الأعجمي الموافق ليوم الخميس خامس عشر محرم الحرام 1203ه/ 16 أكتوبر 1788م. و وقعت الزيادة بعد التغير عشرة آلاف ريال و قبل المذكورين أعلاه ".[173]

---

[170] Simmel (G),1999, *Sociologie. Essai sur les formes de la socialisation.* P.U.F, Paris, p 431.

[171] أ و ت، دفتر عدد 235، ص 14.

[172] أ و ت، دفتر عدد 235، ص 27.

[173] أ و ت، دفتر عدد 235، ص 37.

و يمكن القول أن مثل هذا النوع من التحالفات تواصل خلال القرن التاسع عشر خصوصا من طرف عدد كبير من اللزامة الذين تعتبر ثرواتهم محدودة، لمنافسة كبار اللزامة في مجالات مختلفة. و لكن ليس دائما في ظروف اقتصادية متميزة حيث تكون الأزمات سببا في تحالف هؤلاء مثل ما هو الشأن بالنسبة إلى تحالف كل من الحاج عثمان بن مبروك وسليمان بن الحاج سنة 1233ه/ 17-1818 م لتولي عدد من اللزم الحضرية كما التزما "العلفة" في 30 رجب 1233ه/ 6 جوان 1818م.[174] و يأتي هذا التحالف في فترة الكساد الاقتصادي الذي ميز فترة العشرينات من القرن التاسع عشر و ما خلفه دخول البلاد أزمة بسبب قتل يوسف صاحب الطابع 1815م و ثورة جند الترك سنة 1816م و الطاعون الذي وقع بالحاضرة في أوت 1818م.

كما كانت أزمة الأربعينات من القرن التاسع عشر سببا في بروز تحالفات اقتصادية بين اللزامة في كل مناطق الإيالة البعيدة عن المركز مثال عن ذلك التحالف القوي الذي ميز منطقة الجنوب الشرقي خلال هذه المرحلة و هو يتكون من أحمد بن مسعود بن قمرويط و الحاج عمر بن ابراهيم بن علي الجزيري، حيث تمكنا من تولي لزمة دار الصابون بجربة بما قيمته 2000 ريال و بقابس بقيمة 1000 ريال سنة 1255ه/ 39-1840 م.[175] و يأتي هذا التحالف بالذات في إطار منافسة أكبر العائلات بالجهة بن عياد بمنطقة جربة و الأعراض.

و لئن كانت العلاقات بين اللزامة تنظمها أساسا تقاليد العرف الجاري فإن العقود أعطت لهذه العلاقات أبعادا أخرى قانونية خاصة حيث يتم ضبط حصة كل طرف ودوره في الإيفاء بالتعهدات التي عليه. و المهم بالنسبة إلى الدولة هو تحقيق ما تم الاتفاق عليه مسبقا. و بذلك نقول أن اللزامة كانوا في حاجة إلى ولاءات و أعوان و ممثلين لإتمام هذه المهمة على أحسن وجه.

---

[174] أ و ت، دفتر عدد 396، ص 11.

[175] أ و ت، دفتر عدد 1869، ص 5.

العلاقات الاجتماعية التي تربط اللزامة بالمتعاملين معهم في إطار يحكمه الولاء والتبعية الشخصية.[179] وهذه العلاقة الشخصية يمكن أن تفسر كيف استفادت الدولة من الفاعلين المحليين واللزامة الكبار لتوفير المداخيل والسيطرة على المجال .

غير أن ذلك لايحد من الطابع "الباتريمونيالي" الذي يجسمه الباي، وفي كلتا الحالتين فإن إدماج العناصر البشرية وخصوصا الفاعلين المحليين يتم عموديا من خلال أداء طقوس الولاء والخضوع الى ما تفرضه السلطة من أحكام وقوانين حسب تعبير **الأستاذ لطفي عيسى .**[180]

و تنطلق التراتيب المتعلقة بالتولية للزم الإدارية أو الأصناف الأخرى من اللزم الكبرى، مما تشير إليه الوثائق الأرشيفية إلى أن البايليك يمنح علامات الولاية لعمال الدولة الذين يديرون شؤون المناطق الداخلية. ونفس الشيء بالنسبة إلى اللزامة الكبار عند انتهاء تراتيب شراء اللزمة المعنية. و بذلك تحصل هؤلاء اللزامة و القياد على المشروعية لتنفيذ سياسة البايليك داخل القيادات أو المناطق التي يتصل بها اختصاص لزماتهم. كما تمكنهم هذه الأدوات من إخضاع الأهالي إلى توجهاته خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالمهام المخزنية التي اضطلعوا بها و التي تنحصر أساسا في جباية المطالب وفرض الأمن و الاستقرار و هي تتماشى مع طبيعة الدولة في ذلك العصر.

و تمثل هذه المهام الإطار العام لهذه التراتبية التي يمثلها اللزامة الذين هم جزءا من الأعوان الذين تعول عليهم الدولة مثل القياد و المشايخ أو المقربين منهم و التابعين لهم.

و لعل ما يفسر مطابقة العلاقات الاجتماعية لهذه الفئات في هذا المستوى، علاقاتهم بالأهالي التي كانت تتمثل في اقتطاع الضرائب. و تعتبر كيفية الحصول عليها من أسباب التوتر الاجتماعي باعتبار أن اللزامة لا يبالون بما يعتري الأنشطة الاقتصادية من

[179] Chérif(M-H), 1973, « L'Etat tunisien et les campagnes …op.cit., pp 15-117.

Bachrouch (T) , 1977, *Le Saint et le prince* … op.cit., p 432.

Chater(Kh) , 1985, *Dépendance et mutation*...op.cit., pp 84-87.

[180] عيسى (لطفي) ، 2005، مغرب المتصوفة (الإنعكاسات السياسية والحراك الإجتماعي من القرن 10م الى القرن 17 م) تونس. ص 545.

أزمات ولا يأخذون دائما بعين الاعتبار قدرة الأهالي الحقيقية على الدفع، نظرا إلى أن البايليك يعاملهم بنفس الطريقة عند المحاسبة و هو ما يحتويه عقد الالتزام فقد " التزم محمد الزمرلي خدمة الفلوس النحاس بعشرين ألف ريال في العام و يدفع ما ينوبه في كل جمعة و اشترط على نفسه أن لا يحاسب المعظم سيدنا دام علاه بالبطالة قلت أو جلت و لا يدعي قلة وجود البياض و لا يعتذر بعذر من الأعذار. و ترتبت في 20 محرم سنة 1172ه/ 23 سبتمبر1758 م".[181] لذلك لا يعترف اللزامة بالعجز الناجم عن أي سبب فهم يطبّقون المسؤولية الجماعية. ليجبر الأخ على الدفع مكان أخيه و الأباء مكان الأبناء و العكس بالعكس. و بالرغم أن الضرائب كانت محددة و مثبتة فإن المواطن يجبر في أحيان كثيرة على دفع ما عليه عدة مرات.

و ما يزيد تأكيد هذا التوجه الذي أشرنا إليه بخصوص هذا الترتيب الذي تم إنشاؤه لإحكام السيطرة على الأهالي و المجال باعتبارهما مصادر الدخل، تداخل الوظائف و قلة وضوح حدودها حيث كان المكلفون بجمع الضرائب في نفس الوقت من قياد و خلفاء ومشايخ الساهرين على الأمن و رد المظالم و إليهم تعود كل صغيرة و كبيرة. و ما ينطبق على هؤلاء يصح على كل من كانت له سلطة قضائية كانت أم سياسية أم اقتصادية من قضاة ومفتيين و أمناء.

إذن من البديهي أن يكون الولاء و التبعية و المحسوبية أدوات في يد أصحاب السلطة للسيطرة على الأهالي و توفير الحماية للفئات الحاكمة و هو ما ساهم في خلق سلسلة من العلاقات العمودية من الضعفاء إلى الشخصيات القوية في السلطة. و مهما يكن من أمر فإن هذه السلسلة تحددها المصلحة المادية.

* - **المصلحة المادية :** لقد اقتضت المصلحة المادية بشكل أساسي من اللزامة الاعتماد على عدد من النواب و الوكلاء و التابعين لتنفيذ الأنشطة التي تم اتخاذها و مراقبتها، خصوصا وأن هذه الأنشطة تتطلب جهدا مكثفا و عددا كبيرا من الأشخاص لإنها منتشرة مجاليا. وتطلق المصادر على هؤلاء الوكلاء و الأعوان و التابعين عبارات عديدة "...

---

[181] أ و ت، دفتر عدد 110، ص 152.

صاحب... "، "... وكيلنا... ".[182] و هي تعني الرابطة الاقتصادية. التي اقتضتها المصلحة في الربح والتركز بشكل جيد على مستوى القيادات. حيث ينتمي هؤلاء النواب و التابعين في جملتهم إلى سكان القيادة المقيمين بالمدن. و لهم دراية بالأسواق والمعاملات المالية ليس فقط على المستوى الجهوي بل كذلك على كامل الإيالة. و لا بد من الإشارة إلى أن الانفتاح التجاري الذي ميز الإيالة التونسية انطلاقا من النصف الثاني للقرن الثامن عشر و تصدير الحبوب إلى أوروبا ثم مادة الزيت خلال القرن التاسع عشر.[183] زاد في أهمية دور اللزامة كواسطة بين مناطق الإنتاج الفلاحي الداخلية ومواقع التصدير و الأطراف المصدرة سواء الدولة أو التجار الأجانب الذين أصبح دورهم أساسي خصوصا خلال القرن التاسع عشر.[184]

و يبدو أن استخدام اللزامة و القياد لنواب و وكلاء غرباء عن أسرهم يعود إلى امتداد نطاق مبادلاتهم و حرصهم على الانخراط في خدمة المخزن أي المحاولات المتكررة و الدخول في المزايدة للإبقاء أو الفوز باللزم و ربما الالتجاء في بعض الأحيان إلى إبراز الخدمات الجليلة التي كانوا يقدمونها للدولة للإبقاء على اللزم ، مثل ما جاء في مراسلة صالح ابن محمد لزام محصولات الكاف و عملة. " و مراعاة لخدمتي في الدولة العلية من أول عمري... ".[185]

لقد شكل النواب و الوكلاء حلقة رئيسية في عمل اللزامة و القياد، فهم الذين يقومون بشراء المحاصيل الفلاحية كالحبوب و الزيوت و يسهرون على تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من البايليك. و قد كان اللزامة يراسلون نوابهم بالجهات و يطلعونهم على كل ما يتعلق بالتجارة، و وضعية السوق الداخلية و الخارجية و الأسعار. كما

---

[182] أ و ت، دفتر عدد 159، ص 4، دفتر عدد 274، ص 9.

[183] Valensi (L), 1977, *Fallahs Tunisiens* …op.cit. , p 453-465-466.

Valensi (L), 1970, « La conjoncture agraire en Tunisie …pp 327-329.

Chérif (M-H) ,1979, « Propriété des oliviers au Sahel…op.cit., pp 226-227-243-245.

[184] Chérif (M-H),1970, « Expansion européenne et difficultés tunisiennes….op.cit., p 716.

Chater (kh),1985, *Dépendance et mutation*….op.cit., pp 300-373.

[185] أ و ت، صندوق 127، ملف 95، وثيقة عدد 50.

احتوت المراسلات بين النواب أو الوكلاء و أسيادهم على المسائل المتعلقة بتخزين البضائع و رحلات السفن و القوافل و كل ما يتصل بأمور التجارة.

و يقوم اللزامة الكبار دوما بتصفية حساباتهم مع وكلائهم و أتباعهم، و ذلك لمتابعة نشاطهم و ضبط حجم استثماراتهم و كيفية استخدام المبالغ المتبقية لدى الأعوان لحسن سير النشاط وضمان الأرباح في السنة المقبلة باعتبار أن أغلب اللزم كانت سنوية وتحتوي المحاسبة على ما تم دفعه إلى الأعوان و الوكلاء في البداية للمشترى أوالمصاريف و الأرباح التي تم دفعها عادة ما تكون في شكل أقساط و تتجاوز بكثير المبالغ التي تم إنفاقها في اللزمة، و قد عبرت وثائقنا على أهمية الأرباح التي كانوا يتحصلون عليها.

و لعل ذلك ما يفسر التجاوزات الكثيرة التي ارتبطت بهذه الممارسة خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر. حيث عبر عن هذه التجاوزات أبو عبد الله محمد عيسى. [186] بقوله إلى حمودة باشا. " " إن العشارين يأخذون لأنفسهم شيئا كثيرا زائدا على ما التزموا به. وها أنا ألتزمه و لا نأخذ لنفسي زائدا. و إذا لزمتني خسارة فهي علي "... و ظهر سر ذلك عيانا وكثر البذر، فكثر العشر، ثم أن بعض الشياطين زاد عليه. فكلمه الباي في ذلك فقال له " إن الذي ابتدع هذه اللزمة لا شك أنه في النار،وأنا فعلت ذلك لوجه الله و تقربا إليه". [187]

وقد كان هؤلاء الأعوان و الوكلاء تابعين من الناحية الإدارية لنفوذ اللزامة و القياد نظرا إلى أن لهم اتصالات مباشرة مع أعضاء الجماعة و المؤسسات المحلية من مشايخ داخل القرى و القبائل التابعة لأنشطتهم و قد تم اعتمادهم من طرف القياد-اللزامة لتوسيع نفوذهم الاقتصادي و تطوير مصالحهم المادية من خلال اقتناء المحلات التجارية أوكرائها بالمدن و القرى بكامل الإيالة التونسية. خصوصا و أن العقارات المعدة للتجارة ارتفعت قيمتها بداية من عهد علي باي. فقد "... كثر المتعاطون للتجارة في البن

---

[186] و هو من أعيان بلدية الحاضرة المرتزقين بالفلاحة و له بها معرفة مذكورة. و كان مقربا عند الباشا أبي الحسن علي باي. يعتمد رأيه في الأسباب الباعثة على عمل الفلاحة. التي أعظمها العمل في قبول الأعشار.

[187] ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج 7، ص 36.

والقماش... و تزاحموا في الأسواق و الدكاكين حتى صار خلو الدكان من الدكاكين البزازين بسوق السلسلة يباع منه بألفين ريال و ما يقرب منها ما كان يباع للعهد القريب بمائتي ريال فأقل... " و تواصلت تلك الظاهرة فيما بعد خلال عهد حمودة باشا " و لم تزل المملكة في أيامه ينمو عمرانها. و يكثر سكانها، و تتقوى أعوانها، و تظهر أعيانها ويعظم شأنها. "[188]

و يبدو أن اللزامة استفادوا من الظرفية الاقتصادية و السياسية و وظفوا نوابهم ووكلاءهم لدعم إشعاعهم الاقتصادي داخل الإيالة و قد ساهم هؤلاء في تمتين الروابط بينهم و بين الأهالي. و يتضح مما ذكرنا أن اللزامة و القياد أقاموا شبكات علاقات تقوم على الولاء و تحكمها المصلحة و تتكون هذه الشبكات الهرمية من القياد و اللزامة في القمة و الأتباع و الإجراء و الخدم و غيرهم من المكلفين بالجمع و الخزن و الترويج في القاعدة في حين يمثل الوكلاء و الأعوان حلقتها الوسطى.

لكن مهما كانت التعقيدات المرتبطة بهذه الشبكات التي تشهد تطور و تحولات كبيرة. فإننا أمام تساؤلات عديدة يمكن حوصلتها في القول هل أن هذه الشبكة من العلاقات قادرة على إنشاء وحدة اقتصادية و اجتماعية؟ و مدى استجابة الالتزام لمثل هذه التطورات؟

---

[188] ابن عبد العزيز(حمودة)، (مخطوط عدد1794)، *الكتاب الباشي...*، ص 240.

ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف...*، ج 3، ص 88.

II - اللزمة قاعدة للتحالف الاجتماعي و السياسي .

لقد مثلت اللزم والشروط التي تتطلبها لاكتمال عقودها قاعدة جوهرية، لفهم ما كان يحصل على المستوى الاجتماعي والسياسي من تحالفات بدورها أساسية لاحتكار اللزم لفترات طويلة، وخصوصا إذا ما تعلق الأمر باللزم ذات الأهمية، على المستوى الاقتصادي والإداري.

إن التحالف مع البايليك لتحقيق التواصل و البقاء على رأس القيادات و بالتالي الانخراط في الأنشطة المالية-الإدارية ، لوحده غير كاف خلال العصر الحديث. فقد كان الباي قبل 1782م يقدم من يستكفي به من العمال لقود طاعة الرعية و خلاص أموال الجباية. ثم أولاهم فيما بعد "... بمشارطة مالية... ".[189] لذلك نقول بأن احتفاظ العامل بخطته وتجديد لزمته مرهون بمجموعة من الشروط لعل من أهمها عدم إحداث القطيعة بين البايليك و الرعية من جهة، و تجنب إثارة تذمر الرعية و تشكياتها من جهة أخرى. و قد حظيت مسألة الطاعة والولاء باهتمام البايليك نظرا لأهمية الاستقرار الداخلي و عدم حدوث اضطرابات اجتماعية.

و قد كان البايات يقومون بعزل العمال و معاقبتهم بالسجن و المال حسب نوعية خطاياهم أو في حالة وقوع الشكاية من السكان، و بالتالي فإن التحالف سواء الاجتماعي أو السياسي رهين القدرة على احتكار اللزمة الذي هو مرتبط بدوره بمستوى الإمكانيات التي تتوفر للزامة لتنفيذ المراقبة و التنظيم و بالتالي تحقيق نوع من الديناميكية على المستويين الاجتماعي و السياسي.

1 - احتكار اللزمة لفترات طويلة.

إن احتكار اللزم لفترات طويلة شكل من أشكال الرضا الذي كان يحظى به اللزام وخصوصا القياد-اللزامة. وهو مطالب بتركيز شبكة من التحالفات الاجتماعية و خلق نوع من الإجماع حول سياسته غير أن ذلك يمر حتما عبر إقامة قاعدة اجتماعية يستند إليها لدعم نفوذه.

---

[189] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف...*، ج 3، ص 15.

أ - القياد و أعوانهم.

لقد كانت قيادات الإيالة التونسية منظمة بطريقة تعكس تنظيم الإدارة المركزية، و خصوصا من ناحية المعاملات و غياب التعقيد حيث كانت تقوم أكثر على الولاء. غير أن الاختلاف كان واضحا بين القيادات المستقرة بالمناطق الغنية بالجهة الشرقية أساسا. والمجموعات القبلية نظرا للخصوصيات الاجتماعية و الاقتصادية. وقد مثل النواب والأعوان و الأتباع، النواة الرئيسية التي اعتمدها القياد لتسيير شؤون مناطقهم، و تركيز نفوذهم و إدارة اللزمات الأخرى التي بذمتهم إضافة إلى الأقرباء و الأعيان لنفس الأهداف .

*- **الخليفة أو النائب :** تطلق تسمية الخليفة أو النائب على المساعد الأول للقياد-اللزامة في دوره الإداري و المالي. ويعتبر الخليفة الشخصية الثانية في مستوى القيادة، و له دور كبير في إدارة الجهة، فهو الذي يباشر مهام القايد في حالة غيابه و يطلعه على المسائل الهامة المطروحة محليا. كما يساهم في إيجاد الحلول لها و خصوصا الأمور التي تتصل بمطالب الدولة و تشكيات الرعية. و كان القياد-اللزامة يطلعون خلفاءهم على الأوامر والأحكام الصادرة من البايليك و يؤكدون على تطبيقها بدقة و حزم.

و بذلك يمكن القول أن الخليفة شكل في الآن نفسه همزة وصل بين القايد و الأهالي و بين القايد و المشايخ و بقية الأعوان و الأتباع إلى حد يمكن فيه التأكيد على أهمية النائب أوالخليفة بالنسبة الى القياد، إذا ما علمنا من خلال مصادرنا بالتغيرات الدائمة للخلفاء و النواب ، حيث تتغير أسمائهم كلما وقع استبدال العامل.

و هو ما يدفعنا إلى التساؤل عن كيفية اختيار أولئك الخلفاء و المقاييس المعتمدة في تعيينهم ؟

لقد أعطى البايليك القياد-اللزامة حرية اختيار الأعوان و المساعدين لهم، و يأتي ذلك ضمن البحث عن نوع من الترابط و التجانس بين مكونات الإدارة الجهوية لمزيد مركزة الحكم، و بالتالي التحكم في الوضع و ضمان التسيير الأفضل للمنطقة. و كان للقياد حق عزل الخليفة القديم و تعيين شخص آخر تتوفر به الشروط الأساسية لهذه المهمة. الولاء أولا لشخص القايد و الثقة و الكفاءة، حتى و إن كان غير معروف. و ربما يكون ذلك

عن قصد حتى لا يتمكن الخليفة أو النائب من التحول إلى قوة منافسة للقايد. و يكتفي البايليك في هذه الحالة بتزكية الاختيار عبر التعيين، و بذلك يمكن القول أن الخليفة كان في خدمة القايد و حريصا على إرضاءه و إظهار الطاعة له.

كما أن الخلفاء مطالبين بالقيام بدور هام في إدارة القيادة فبالإضافة إلى دورهم الأمني، المتمثل في التبليغ عن الدوايا و التصدي إلى الفساد بكل أشكاله. فقد كان للخليفة مهام جبائية أكثر أهمية من بقية المهام، باعتبار أنه يقوم باستخلاص الضرائب النقدية والعينية نيابة عن القايد و ينفذ الأوامر الخاصة بالدوايا و الخطايا. و هو يستشير القايد في الأساليب التي يمكن اعتمادها لمعالجة المسائل و القضايا الخاصة بالقيادة.

و كان الخلفاء يقومون بمراسلة القياد و إعلامهم بشكل منتظم حول كل ما يخص شؤون المنطقة، فهم يطلعونهم على الأعمال التي أنجزوها و نوعية المحاصيل و سير نشاط اللزمة كما يتقدمون ببرنامج عملهم خلال الفترات القادمة بحثا عن المزيد من النجاعة لأنشطتهم خصوصا وأن هؤلاء النواب يحققون أرباح مادية كثيرة من خلال حسن السيطرة على القيادة وتوفر الأمن و الاستقرار بها، باعتبار أن لهؤلاء مصالح مادية مرتبطة باللزم أولا أوبالإشراف على لزم تابعة للقياد و في كل الحالات فإنه من مصلحتهم توفر الاستقرار لذلك فإنهم يرسمون صورة واضحة جدا عن الوضع العام الذي يحصل بالقيادة، و يستعرضون حياة السكان و انشغالاتهم و مواقف الأعيان.

*- **الأتباع أو الأعوان :** نجد في مصادرنا عددا من التسميات التي أطلقت على العناصر المقربة من القايد مثل تابع و خادم و خديم و خدامة.[190] و هي تعني الأشخاص المرتبطين بالقايد ، عن طريق الولاء أو لهم علاقات متميزة مع القايد- لزام.

و تتكون هذه المجموعة من أعوان القايد و عبيده، و العاملين في اللزمات على ذمته و القائمين بخدمة عقاراته الريفية و مصالحه الأخرى، مثلا رعاة قطعانه و نوتية سفنه. إضافة إلى الأشخاص الذين يعتمدهم لتنفيذ سياسته كالمخبرين... و غيرهم.

---

[190] أ و ت، دفتر عدد 36، ص 48، دفتر عدد 235، ص 236.

ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999 ، *الإتحاف*.... ج4 ، ص 4.

و يختلف عدد هؤلاء حسب وجاهة السيد و ثروته و تنوع أنشطته المالية و لعل المقارنة بين القياد انطلاقا من هذا الجانب تصح، خصوصا بالنسبة إلى بعض القيادات مثل الوطن القبلي، صفاقس، الأعراض، جربة. و هي مناطق تولى إدارتها قياد-لزام عرفوا بنفوذهم و وجاهتهم المادية، بفضل أنشطتهم المتنوعة و المتناثرة بالقيادة اوخارجها، وهو ما يتطلب أتباع وأعوان كثيرين. على غرار بعض القياد-اللزامة أمثال الجلولي و المرابط و بن عياد و الجزيري .... وغيرهم.

و تشير الوثائق إلى أن القياد استخدموا أتباعهم للقيام بالعديد من المهام المخزنية كذلك، حيث يتم اختيار عددا منهم الأكفاء خاصة لإنجاز بعض الأعمال الإدارية-السياسية داخل القيادات أو خارجها فقد كلفوهم أحيانا بتبليغ الأوامر لمشائخ القرى و الأخماس والعروش. و مطالبة أصحاب الشكايات و المتهمين بالحضور لمقابلة القايد أو نائبه وتنفيذ بعض الأحكام الصادرة عن القايد أو القضاء الشرعي.

و قد استعان القياد-اللزامة ببعض أتباعهم في علاقتهم بالبايليك، و ذلك من خلال قيام أولئك الأتباع بنقل المراسلات الموجهة إلى الباي أو وزيره الأول. إضافة إلى مرافقو الهدايا التي بعث بها القايد إلى سلطات قصر باردو كما أخذوا الإحسانات.

لقد شكل الأتباع عنصرا رئيسيا بالنسبة للأنشطة المالية التي تعاطاها القياد خلال العصر الحديث. حيث و فروا القوة البشرية اللازمة لتثمين الاستثمارات المتنوعة لأسيادهم. وقد عين هؤلاء نوابا لهم للإشراف على لزماتهم العديدة و أنشطتهم البحرية وما يرتبط بها من عقارات بالمدن كما نصبوا " الوقافة " لإحياء عقاراتهم الريفية والعناية بماشيتهم.

و من الأكيد أن القياد شددوا المراقبة على أتباعهم في تطبيق أوامرهم الشيء الذي يفسر القسوة التي تم استخدامها من طرف هؤلاء الأعوان. ووجدت هذه الممارسات حماية من قبل القياد-اللزامة باعتبار أنهم يرغبون في الثراء السريع. و قد منحوا مكافئات وتشجيعات لنوابهم، حتى يجتهدوا في هذه الغاية. و هذه الإجراءات "... أفنت الأمل

وقطعت العمل، اذ الملتزم لا يسعى إلا في نفعه و ليس وراءه متعقب و لا وازع هو الخصم و الحكم. " [191]

و لعل تولي العديد منهم لمناصب إدارية و الخطط الرفيعة مثل القيادات جعلهم أكثر حضورا في شبكة العلاقات الاجتماعية المميزة للمجتمع بالإيالة التونسية خلال العصر الحديث، إذ كان لهم أتباع و وسائل ردع خاصة كما تمتعوا بعدة امتيازات مادية. و وفرت لهم الدولة السند للقيام بمهامهم و تنفيذ سياستها. و ذلك في إطار شبكة من العلاقات يمكن اعتبارها خصوصية لأنها تقوم بدرجة أولى على المراقبة Le contrôle و المركزة La centralité و بدرجة ثانية على مطابقة الأدوار L'équivalence des rôles بالنسبة للفاعلين.[192] الشيء الذي جعلها تسعى إلى إعادة بناء شبكة علاقات قديمة بقي تأثيرها كبيرا على مؤسسات المجتمع و تطورها محدودا، و كانت بمثابة عادات معقدة بمعنى أنها تمنع من قيام علاقات غير مباشرة بالنسبة لكل عضو من المجموعة خارج الإطار الذي وجدت فيه.

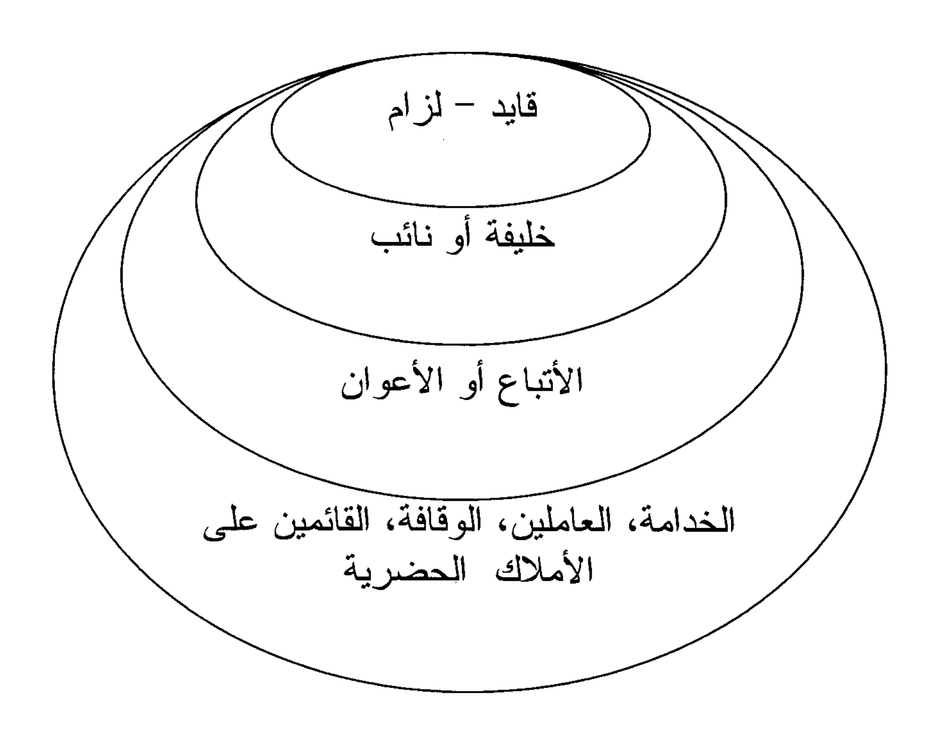
وقد اعتمدت هذا الرسم لتوضيح هذه الفكرة أكثر انطلاقا من العلاقات التي تربط القياد- اللزامة بالعناصر الإجتماعية المكونة لشبكة علاقاتهم .

---

[191] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999 ، *الإتحاف*... ج4 ، ص 137.

[192] Lazega (E),1998, *Réseaux sociaux et structures relationnelles,* Paris . pp 20-44-55.

رسم عدد 14 : ارتقاء شبكة العلاقات إلى وحدة اجتماعية .



كما كانت العلاقات الإجتماعية واللحمة قوية بين أفراد العائلات المخزنية التي تولت اللزم خلال القرن الثامن عشر و التاسع عشر أمثال الجلولي و بن ساسي و بن الحاج و بن عياد. وقد تعاونوا في ممارسة أنشطتهم الاقتصادية و تكافلوا فيما بينهم لإنجاز بعض مهامهم المخزنية.

المهم هل أن هذه اللحمة المميزة للعلاقات داخل هذه المجموعات أو فيما بينهما تنتهي بإنشاء وحدة اقتصادية و اجتماعية.

ب ـ التحالف مع أعيان القيادة.

إن احتكار اللزم و الوظائف لفترات طويلة يتطلب خطة متكاملة يسّطرها القياد-لزامة. و تقوم على توفر شبكة من الأعوان و الأتباع و هم بمثابة موظفين في الجهاز الاداري المكون للادارة الجهوية على مستوى القيادة. لكن ذلك لا يكفي باعتبار أن القياد في أغلب الأحيان هم من خارج القيادة، و هذه السياسة المتبعة من طرف البايليك حتى لا يتقوى العامل بسكان منطقته غير أنه يبقى في حاجة أكيدة إلى الأعيان و أثرياء المنطقة

حتى يحقق النجاح في مهامه و لعل رضائهم عليه أمرا مهما في فهم مدى قدرته على المحافظة على الخطة.

و تتجلى سياسة القياد في كسب العناصر المتنفذة داخل القيادة و إشراكهم عمليا في تنفيذ سياستهم و إعطائهم بعض الامتيازات المادية و المعنوية، و هذا الأمر يجعلهم يدافعون عن سياسة القايد و إجبار سكان الأحياء و القرى و العروش على طاعة القايد وأعوانه. وهذا الأمر مكن القياد عامة من " مصانعة بعضهم (السكان) و تلوين ظلمه بما لا يقتضي شكاية و مصانعة المشايخ و أهل الإيالة بالهدايا و التشريك معه فيما يأخذه ليسدّوا أفواه العامة." [193] و قد تعاون القياد و اللزامة مع العديد من الفئات من الأعيان، نذكر المشائخ الذين كونوا حلقة رئيسية في العلاقة القائمة بين السلطة و المجتمع. من خلال المكانة الهامة في مستوى الإدارة الجهوية و كان لهم أتباع و وسائل ردع خاصة. كما تمتعوا بالعديد من الامتيازات ضرائبية و مادية. فقد ضاعفت الدولة ديتهم و فرضت الخطايا على معارضيهم. و باعتبارهم ينتمون جميعا إلى الأوساط المخزنية فقد كانت العلاقة بين صنف المشائخ و فئة القياد-اللزامة وثيقة.

كما جمعتهم مصالح حيوية خاصة فيما يتعلق بالأنشطة المالية-الإدارية. فالمشايخ في حاجة إلى حماية القايد أو خليفته ليتمكنوا من استغلال السكان و توفير أرباحهم من خلال اقتطاع الجباية و الخطايا. و القياد-اللزامة بدورهم في حاجة إلى هؤلاء لتنفيذ سياستهم و الدخول معهم في بعض التحالفات ضد الخصوم، باعتبار أن القياد غالبا ما يجدون معارضة من طرف الأهالي و بعض الأعيان المتنفذين ، لأنهم غرباء وقادمين من خارج المنطقة، وخصوصا معارضة الأشخاص المقربين من القايد الذي تم عزله حيث تتعارض مصالحهم مع التعيين الجديد.

وتشير الوثائق إلى أن المشائخ كانوا يسارعون بتهنئة العمال الجدد لمناطقهم أومجموعاتهم للحفاظ على دورهم القديم. وهو ما كان يقوم به بقية الأعيان و الفقهاء الذين ينظمون موكبا لاستقبال العامل الجديد. و يحضرون لديه لتهنئته و التعبير عن

---

[193] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999 ، *الإتحاف*...ج 3 ، ص 17.

ولائهم لسيدهم. و يقوم القايد بمراسلة مشائخ القرى و العروش قصد التعرف عليهم والإطلاع على الأحوال خاصة الوضع الجبائي، و يوضح لهم الأوامر الصادرة عن البايليك. و بالمقابل يسعى القايد- لزام إلى كسب المشائخ و الأعيان، فمنذ وصوله إلى القيادة " يتوجه العامل لعمله بهدايا لمشايخه و عرفائه و هم الهواديك ".[194]

و بالتالي فإن العديد من الأعيان أضحوا أداة بيد القياد-اللزامة لتكريس سياسة البايليك، فهم حريصون على استخلاص أموال الجباية و الدوايا و الخطايا. نظرا للمنفعة المالية التي قد يحصلون عليها و في حالات كثيرة يسعى القايد و خليفته إلى دعم العناصر الموالية لهما في مستوى القيادة حيث تدخلا في الصراعات التي تشق فئة أعيان القرى أوالعروش من أجل دعم حلفائهم.[195]

و مهما يكن من الأمر فإنه لا بد من الإشارة في الأخير إلى أن احتكار اللزم لفترات طويلة من طرف كبار اللزامة، دليلا على النفوذ المادي و القدرة التي يتمتع بها هؤلاء في مراقبة الأنشطة، لما يتوفر لهم من ممثلين و نواب بالمناطق الداخلية كما أنه يمثل دليلا على التطور الذي بلغته هذه الممارسة.

و ما نلاحظه انطلاقا من وثائقنا خلال القرن الثامن عشر، أن عدد اللزامة أصبح كبيرا خصوصا في النصف الثاني منه، و هو ما يمكن اعتباره دليلا على الانتعاشة الاقتصادية التي ميزت فترة حمودة باشا خاصة.

وما تجدر الإشارة إليه خلال القرن التاسع عشر أن عددا من اللزامة الكبار تتكرر أسمائهم بخصوص تولي اللزم الهامة أمثال الجلولي و بن الحاج و بن عياد و المرابط، بن ساسي...وغيرهم ، من أجل الإبقاء على نفوذهم المخزني ووجاهتهم في المجتمع.[196]

---

[194] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف...*، ج 3 ، ص 15.

[195] أ و ت ، صندوق 32، ملف 380 : مراسلات قياد بنزرت 1818-1856م .

أ و ت ، صندوق 36 ، ملف 424 : مراسلات قياد الساحل 1801-1859م .

[196] أ و ت ، دفتر عدد 225، ص 3.

جراد (المهدي)، 2007-2008، *عائلات المخزن بالايالة التونسية خلال العهد الحسيني (1705-1881)* ، أطروحة الدكتوراه ، إشراف الأستاذ الصادق بوبكر ، جامعة تونس الأولى ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس . ص 251.

و هو دليل كذلك على وجود شبكة علاقات تحكمها المصلحة من أجل نفس الغاية هي المحافظة على اللزمة، غير أن ذلك يكون سببا في بروز منافسة قوية بين هؤلاء.

2 ـ التنافس يفقد اللزمة والمكانة الإجتماعية .

لقد أشرنا في مناسبات كثيرة إلى أن المحافظة على اللزمة و القيادة في أغلب الأحيان أمور تتصل برغبة البايليك، و مدى نجاح اللزام في تولي المهمة. غير أن أشياء أخرى كثيرة تتدخل فالإدارة الحسينية خلال هذه الفترة كانت خاضعة لإرادة أصحاب القرار أي الباي و ممثليه و هذا ما يفسح المجال إلى بروز وسائل عديدة للمحافظة على اللزمة في الكثير من الأحيان غير مشروعة.

ويمثل التنافس ظاهرة ثابتة داخل مؤسسة المخزن أثناء العصر الحديث.و هو من العوامل التي تفسر عدم قدرة اللزامة في أغلب الأحيان على المحافظة على اللزم و بالتالي المكانة الاجتماعية.

أ ـ اللزمة مجال للتنافس .

يعتبر نظام الإلتزام في جانبه المادي وسيلة هامة لتغذية المنافسة بين اللزامة ، نظرا إلى أن الإلتزام يخضع إلى المزايدة التي تشكل أحد أهم شروطه . وهو ما يفسر أن التنافس يبلغ أشده كلما كانت اللزمة ذات أهمية مادية كبرى مثل القمرق أو لزمة دار الجلد أو الشوبان أوالباطان أو اللزم الإدارية أي القيادات. و انطلاقا من النصف الثاني من القرن الثامن تدعمت هذه المنافسة غير أنها كانت مضبوطة بأعراف و قوانين معلومة و قانونية فالإلتزام والمزايدة تتم عبر عقد يحرره أحد عدول الإشهاد.[197] و ترسى في الأخير على من يدفع أكثر.

غير أن التنافس يتحول إلى أحقاد تنجر عنها مؤامرات و دسائس في مستوى القيادات. وأورثت الضغائن داخل السلالات المخزنية. و قد حصلت العديد من التطورات بسبب هذه المنافسة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. ويعود ذلك إلى المستجدات التي طرأت اثر وفاة حمودة باشا و التطورات التي عرفتها أوروبا بنهاية

[197] انظر الملاحق ، ملحق عدد 2 أمثلة لعقود الإلتزام .ملحق عدد 4 أهمية المزايدة في ارتفاع قيمة اللزمة .

الحروب النابولونية. فتقلصت فرص الاستثمار المربح أمام رجال الأعمال بالإيالة، واتجهوا في جملتهم إلى مجال اللزمة و خصوصا المتصلة بالإنتاج الفلاحي(الزيت).

و هو يعتبر من الأسباب المفسرة لتغير طبيعة العلاقات داخل فئة اللزامة. ليغيب التعاون و يترك المجال للتآمر و الوشاية و الدسائس و لهذا أصبحت الدسائس والمؤامرات السمة البارزة لتعاملهم مع بقية وجهاء القياد-اللزامة. وتحول التنافس إلى تآمر واضح ضد القياد و اللزامة المتنافسين و أبنائهم، خصوصا في عهد أحمد باي. وكان للتوسع الرأسمالي دور كبير في تغير العلاقات عامة داخل فئة رجال الأعمال بالإيالة خصوصا اثر أزمة الثلاثينات من القرن التاسع عشر. فقد تقلصت حظوظهم في الأنشطة البحرية.

و كان القياد و اللزامة يستخدمون روابطهم و علاقاتهم المميزة بالسلطة لإزاحة العناصر المنافسة لهم على بعض القيادات و اللزم حتى و إن كلفهم ذلك مضاعفة قيمة اللزمة و الدخول في رهانات الربح و الخسارة لكن المهم هو الاحتفاظ باللزمة. و كانت هذه المنافسة كبيرة بالنسبة الى اللزم الحضرية منذ القرن الثامن عشر و هو ما حصل للزمة الفول والخشاخش سنة 1157ه/44-1745م. التي خسرها صالح بن ميلاد بسبب أهمية المنافسة. "أربعة آلاف ريال لزمة الفول و الخشاخش على صالح بن ميلاد في العام يدفعه أقساط بدار الباشا. زاد حسين المملوك ألفين ريال و ثبتت عليه بستة آلاف ريال يدفعها أقساط بدار الباشا كل قسط ألف ريال و هو حسين نسيب الدولاتي قيدوا يوم ثمانية في ربيع الأول من سنة 1157ه/21 أفريل 1744م. بل لزمة الفول و الخشاخش على حسين المذكور من غرة ربيع الثاني من سنة 1157ه/14 ماي 1744م. بستة آلاف ريال يدفعها أقساط بدار الباشا. ثبتت لزمة الفول و الخشاخش على حسين المذكور بعشرة آلاف ريال من غرة ربيع الثاني من سنة 1157ه/14 ماي 1744م يدفعها رواتب بدار الباشا. "[198]

و لابد من الإشارة إلى أن هذه الظاهرة آخذة في التوسع كما أشرنا إلى ذلك آنفا وتعتبر بداية القرن التاسع عشر و نهاية حكم حمودة باشا و التحالفات داخل البلاط الحسيني سببا في بروز مثل هذه الظواهر التي كانت ملامحها أكثر وضوحا من خلال

[198] أ و ت، دفتر عدد 21، ص 21.

اللزم باعتبارها مجالا للتنافس المادي و الاقتصادي و أساسا اللزم المتصلة بالتجارة الخارجية حيث أخذت لزم القمرق بالسواحل الشرقية تكتسي أهمية كبيرة في التجارة مع أوروبا بسبب زيادة الطلب على الزيت. غير أن المنافسة المبالغ فيها قد تسبب في عدم استقرار قيمة اللزمة و فقدانها. كما حصل بالنسبة إلى لزمة قمرق سوسة بين 1222ه/1807-1808م. و 1234/1819-1820.

جدول عدد 15 : لزمة قمرق سوسة بين 1807م و 1820م.[199]

القيمة (ريال)	اللزام	السنة
22 ألف	الحاج أحمد زروق	1807-1808م
25 ألف	محمود الجلولي	1808-1809م
11 ألف	محمد الجلولي	1811-1812م
11 ألف	محمد الجلولي	1812-1813م
16 ألف	محمد الجلولي	1814-1815م
17 ألف	علي بن حسين المنستيري	1818-1819م
17 ألف	علي بن التومي الساحلي	1819-1820م

لقد أشرنا إلى أن عديد العائلات ارتبط نفوذها و إشعاعها انطلاقا من بعض الأنشطة الإقتصادية المميزة لها ، ومن خلال بعض اللزم كما هو الشأن بالنسبة الى عائلة الجلولي التي احتكرت لزمة القمرق بعديد الجهات نظرا لإتصالها بالمبادلات التجارية ، التي شكلت أهم الأنشطة الإقتصادية التي كانت تعول عليها لإكتساب الثروات وتحقيق النفوذ المادي. وتعتبر لزمة القمرق بسوسة نموذجا لهذه اللزم التي تحولت الى مجال للمنافسة لعائلة الجلولي ، هذه العائلة المخزنية التي زاد نفوذها بعد فترة حمودة باشا كانت ممثلة في شخص محمود الجلولي و ثلاثة من أبناءه محمد و فرحات و حسونة حفيده بكار.

[199] أ و ت، دفتر 421، ص ص 124-125-126.

ويعتبر محمود الجلولي أكثر أحد رموز هذه العائلة حيث كان يعتبر من أعيان البلاط ، ونظرا للدور الكبير الذي قام به في تولي القيادات و الدعم المادي والسند الإداري الذي وفره للبايليك خصوصا في فترة حكم محمود باشا باي (1814- 1824م) و ابنه حسين باشا باي (1824- 1835م).

و قد ساهم القايد محمود في ارتقاء أبناءه إلى فئة القياد-اللزامة. حيث دفع اتفاق قياداتهم في ذي القعدة 1239ه/جويلية 1824م لخزينة الدولة ما قيمته 373500 ريال مقابل اتفاق أربع قيادات هي سوسة و المنستير و صفاقس و المثاليث. كما تولى أيضا قيادة بنزرت سنة 1232ه/1817-1818م غير أنه فقدها.[200] و لعل ما تميز به من عراقة و نفوذ تفسر علاقته القوية بالبايليك فقد تم تكليفه في هذه السنوات ببيع زيوت البايليك للتجار الأجانب. فأقام روابط قوية معهم كما جمعته علاقات وطيدة جدا مع رموز الحكم في هذه الفترة مثال عن ذلك الوزير حسين خوجة خصوصا و أنهما كان من أنصار يوسف صاحب الطابع.[201]

و تجدر الإشارة إلى أن التنافس عن اللزم و القيادات و المهام من أسباب فقدان المكانة الاقتصادية بالنسبة إلى عدد كبير من اللزامة غير أن هذا التنافس كان سببا في فقدان المكانة الاجتماعية. كيف ذلك؟

ب ـ التنافس يفقد المكانة الإجتماعية.

لقد اشتدت المنافسة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر كما أشرنا إلى ذلك لأسباب كثيرة و منها خاصة السبب المادي الذي هو أكثر أهمية. لكن هذا النفوذ المادي هو سبب النفوذ السياسي و المكانة الاجتماعية التي أصبح عليها عدد من اللزامة و رجال الأعمال الذين ربطوا مصالحهم بالدولة وتمكنوا من الدخول إلى حلقة الخدمة المخزنية، على غرار عائلات كبرى مثل الجلولي و بن عياد وبن ساسي و بن الحاج و المرابط و نويرة... وغيرها.

---

[200] أ و ت، دفتر عدد 428، ص 30، دفتر عدد 403، ص ص 67-69.

[201] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف...*، ج8، ص 105.

غير أن هناك مجموعة من اللزامة الذين انخرطوا في هذه الممارسة و بدأ نفوذهم يقوى تدريجيا إلى حد احتكار عدد هام من اللزم و الوظائف و القيادات لمدة طويلة و بذلك كان حضورهم هاما خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر، و لعل ما دفعنا إلى متابعتهم و البحث في القاعدة المادية لهؤلاء و مدى ارتكازهم على نفوذ محلي أو الاجتماعي قدرتهم على مواجهة المنافسة وعدم التأثر بها. وهو ما جعل من عملهم ضمن اللزمة متوافقا مع إستراتيجية اكتساب النفوذ المادي من أجل النفوذ السياسي والاجتماعي. ونذكر من هذه المجموعة " عثمان المجيدي " و أخوه " يوسف المجيدي "، " حمودة بن أحمد الصغير "، " هلال بن حمزة "، " محمد بن المؤدب "، " صالح بن زيد " و " سليمان بن الحاج " و أولاده. و سوف أقتصر على هذا الأخير لإبراز هذه الإشكالية و هي كيف يمكن أن تتمكن مجموعة من اللزامة من الارتقاء إلى صنف القياد و الخدمة المخزنية و تكوين ثروة و نفوذ غير أن المنافسة تؤدي إلى إضعاف هذا النفوذ الاجتماعي.

سليمان بن الحاج من أصيلي غار الملح " انتمى إلى كاهية بنزرت أبي النخبة مصطفى بن محمد خوجة. و ترقى إلى أن التزم رحاب الطعام بالحاضرة. و كان أبو محمد حمودة باشا ينظره بعين نجابة، و يتوخى في أعماله الإصابة. و لم يزل يترقى في مناصب الأعمال إلى أن صار من أعيان العمال. " [202]

إذن يمكن القول أن سليمان بن الحاج من فئة القياد الذين ظهروا في النصف الثاني للقرن الثامن عشر. و برز هذا اللزّام في عهد حمودة باشا و حقق نجاحا في أعماله و أنشطته الإدارية-المالية: فقد التزم " رحبة تونس " ب 23500 ريال و 515 قفيز شعير، انطلاقا من ذي الحجة 1212ه/ ماي 1798 م. و بالرغم من تغير قيمتها فقد احتفظ بها إلى سنة 1217ه/02-1803 م. و قد تمكن من إقامة تحالفات قوية و هامة في مجال اللزمة من خلال لزمة قمرق الخشاخش صحبة عثمان بن شعبان في الفترة 1218ه-1220ه/ 1803-1805 م.

---

[202] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف...*، ج 8، ص 14.

كما تمكن من الفوز بلزمة غابة تونس صحبة الحاج عمر بن يوسف الجربي خلال مواسم عديدة مثلا في 1222ه/ 07-1808 م ب 215 ألف ريال.[203] و نتيجة للثروة الكبيرة التي امتلكها أصبح يتطلع للفوز باللزمات الكبيرة و قد تمكن من التزام دار الجلد انطلاقا من شوال 1224ه/1809-1810م بما قيمته 200 ألف ريال، و بقي بها إلى وفاة حمودة باشا.[204]

و أصبح سليمان بن الحاج مزاحما لأعيان اللزامة، حيث كون أتباع ومماليك استخدمهم في أعماله و مشاريعه المتنوعة. ويعود هذا الارتقاء الاداري و الاقتصادي السريع إلى ملائمة الظرفية الداخلية و الخارجية و المتمثلة في حاجة أوروبا إلى المواد الفلاحية التونسية. فقد أصبح من وجهاء المخزن الذين يجالسهم الباي و يصاحبونه في المواكب الرسمية.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الصنف من اللزامة وفروا لنا فرصة لفهم التداخل بين أجهزة الدولة، و ربما أكثر من ذلك فهم الماضي في تجلياته العديدة ليس فقط السياسية بل كذلك الاجتماعية حيث كان لسليمان بن الحاج كما ذكرنا علاقات متعددة صلبة اقتصادية تحكمها المصلحة في أحيان كثيرة باعتباره من اللزامة الهامين في نصف الثاني من القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع، حيث يعتبر عهد محمود باي و ابنه حسين باي أهم فترة في تاريخ عائلة بن الحاج على المستوى السياسي و الاداري و قد استفاد هذا اللزام من تراجع دور بعض اللزامة مثل بن عياد و الجلولي فقد أقبل بعد نهاية فترة حمودة باشا على تولي العديد من اللزم الحضرية و الريفية. إضافة إلى لزمة دار الجلد تولى عديد اللزم الأخرى مثل لزمة " الشوبانية " و لزمة " العلامات " و لزمة " كوشة باردو " ولزمة غابة العالية وتوابعها.[205]

و بقيت هذه الاحتكارات بذمته في أغلب السنوات إلى حدود 1246ه/30-1831م و كانت قيمة لزمة " الكوشة " 18 ألف ريال و 100 ألف ريال بالنسبة " للشوبانية " كما

---

[203] أ و ت، دفتر 284، ص 81، دفتر 285، ص 121، دفتر 326، ص 41، دفتر 347، ص 22.

[204] أ و ت، دفتر عدد 347، ص ص 9-15-17.

[205] أ و ت، دفتر عدد 396، ص ص 6-7.

أخذ لزمة الحوت و لزمة دارالصناعة بداية من سنة 1233ه/1817م مقابل 59 ألف ريال سنويا. و قد اعتمد على أتباعه مثال حسين المملوك الذي أشرف على لزمة " الشوبانية "، " العلامات "و " الحسبة " لمدة 3 سنوات. كما أنه تمكن من استرجاع لزمة دار الجلد بداية 1234ه/ 1818 م. بالرغم من المنافسة التي وجدها من محمود الجلولي أثناء عملية المزايدة. [206]

وقد تدعم اهتمام سليمان بن الحاج باللزم خلال هذه الفترة حتى أثناء تولي قيادة بنزرت لسنوات عديدة بين 1241-1247ه/ 1825-1831م. كما التزم الوطن القبلي سنة 1246ه/ 30-1831 م. [207]

و لئن كان هذا القايد- لزام قد استثمر جل أمواله في اللزم. خاصة منها الكبيرة مثل دار الجلد فإنه ساهم في تمويل خزينة البايليك إضافة إلى إعانته للدولة بماله أثناء أزمة الزيوت. كما اعتمد في إدارة مشاريعه على نوابه و مماليكه. والجديد إقحام أولاده في خدمة المخزن منذ 1242ه/ 1826-1827م حيث تولى حسونة قيادة سوسة والتزم محمد قيادة صفاقس. [208]

قام سليمان بن الحاج بدور هام في تموين وحدات الجيش و المحلة و الأسرة المالكة، لكن هذا اللزام تضرر من ظرفية الثلاثينات و لم يسلم من المصير الذي آل إليه عدد كبير من الأثرياء بالإيالة آنذاك بسبب المنافسة الشديدة. وتوفي القايد سليمان في الخامس من رمضان 1248ه/ 26 جانفي 1833م. [209] و استفاد أولاده من فترة شاكير صاحب الطابع الذي جمعتهم به مصالح اقتصادية. من خلال تولي عدد من اللزم فقد نشأ حسونة بن الحاج " في خدمة الدولة مع إخوته، وهو أنجبهم، و تدرج في الخطط و الأعمال كالقمرق

---

[206] أ و ت، دفتر عدد 396، ص ص 13-15، دفتر عدد 400، ص 33.

[207] أ و ت، دفتر عدد 396، ص 57، دفتر عدد 3/436، ص ص 5-9.

[208] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف*...، ج 8، ص ص 76-138.

[209] نفس المصدر و الجزء ، ص 15.

و دار الجلد وغيرهما. وحصل إقبالا مع الوزير شاكير صاحب الطابع كاد أن يزاحم به آل بن عياد. " [210]

هذا وقد استعاد الأخوان نفوذهما الاقتصادي سريعا بعد 1833م. وخصوصا حسونة الذي كان على صلة مباشرة بتجارة البايليك. و أصبح محمد بن الحاج عاملا على الوطن القبلي أثناء فترة 1247-1251ه/1831-1835 م و تكفل مع أخيه بالإشراف على عائدات أملاك البايليك في كل من ربض باب الجزيرة و باب سويقة كما راقبا أثناء تلك الفترة العديد من اللزم الهامة دار الجلد سنوات 1249-1254ه/ 1833-1838م. والقمرق سنة 1249ه/ 33-1834 م و الحوت خلال 1249-1251ه/ 1833-1835 م. [211]

و بذلك زاحما الأخوين حسونة و محمد أحفاد الشيخ قاسم بن عياد في كافة المجالات. وتفوقا عليه في العديد من المرات حتى إذا ما اتصل الأمر بتمويل خزينة الدولة. [212] لكن المؤامرات في البلاط انطلاقا من سنة 1837م أثر بصفة مباشرة على مصير عائلة بن الحاج لأن الشق المؤيد للوزير شاكير سيواجه متاعب كثيرة، حيث فقدت هذه العائلة اثر مقتل الوزير شاكير صاحب الطابع أكبر سند لها.

فتم على اثر ذلك ترتيب البلاط لمصالح الشق المقابل بن عياد و حلفائهم. " ما بينه و بين بن عياد من المنافسة و الغيرة. " [213] و بالرغم من محاولة التأقلم مع الأوضاع الجديدة منذ بداية عهد أحمد باي و البحث عن تحالفات جديدة و الإبقاء على اللزمات القديمة و خاصة بعد " قدوم الحاج حسونة طائعا ملقيا بيده و معه بنوه فقبله الباي و لم يعاقبه على هروبه و تصرف في لزماته على السنن السابق." [214] إلا أن مصير هذه العائلة كان الاضمحلال و التراجع نتيجة لهذه المنافسة الشديدة و المؤامرات الكبيرة. وقد

---

[210] نفس المصدر والجزء ، ص 76.

[211] أ و ت، دفتر عدد 3/444، ص 14، دفتر عدد 3/448 ص ص 5-13، دفتر عدد 3/451، ص 2.

[212] أ و ت، دفتر عدد 3/436، ص ص 3-27.

[213] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف...*، ج 4، ص 81.

[214] نفس المصدر والجزء والصفحة .

عبر عن ذلك ابن أبي الضياف عند الحديث عن حسونة بن الحاج " لم يزل في اضمحلال و للأمور آجال. "[215]

لكن السؤال المطروح هل هذا الإفلاس و فقدان المكانة المادية و الاجتماعية للعديد من اللزامة و القياد، الذين ميزوا هذه الفترة الممتدة بين نهاية القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر مثل الجلولي، المرابط، بن الحاج، ساسي... و غيرهم. دليل على غياب إستراتيجية تنظم شبكة العلاقات لهؤلاء اللزامة سواء في علاقاتهم بالبايليك و أجهزة الدولة أو ببعضهم و بالإتباع .

3- الديناميكية الإجتماعية والسياسية .

لقد كانت مرحلة ما بعد 1756م ، متميزة بالنسبة لعدد من العائلات المخزنية بن عياد، الجلولي، المرابط، بن ساسي، بن الحاج... و غيرهم. الذين تمكنوا من الانتقال اثر مراكمة الثروة من التجارة أو الفلاحة إلى صنف المشائخ ثم إلى عمال في الجهات، إلى أن أصبحوا من القياد-اللزامة. أي شكلوا الشريحة العليا لوجهاء المال بالايالة خلال العصر الحديث. ويعتبر تنامي نفوذهم الإداري و السياسي خاصة انعكاسا لنجاح مشاريعهم الاقتصادية و تدعم ثرواتهم المالية و بالتالي مكانتهم الاجتماعية.

و تبرز المعلومات المتوفرة لدينا في مصادرنا مدى تنوع أنشطة هذه الفئة الاجتماعية و تعدد مجالات تدخلهم. فبالإضافة إلى عراقة عملهم في المجال التجاري واقتحام قطاعات مربحة أخرى خاصة اللزمة و التجارة لفائدة الدولة. أي في كل الحالات الاستفادة من الظرفية العامة، و يبدو أن التجارة هي التي شكلت قاعدة انطلاق القياد-اللزامة منذ بدايتهم و مكنتهم في مرحلة لاحقة من الانخراط في الخدمة المخزنية وتنويع مجالات استثماراتهم الاقتصادية.

لكن هل أن سيطرة هذه الفئة المحدودة من اللزامة دليلا على الديناميكية أم العكس. خصوصا وأن المنافسة بين اللزامة أدت إلى استفادة الدولة حيث ارتفعت قيمة اللزم الكبرى، حتى و إن لم تكن الظرفية الاقتصادية ملائمة و لعل دخول مجموعة من اللزامة

---

[215] نفس المصدر، ج 8، ص 76.

الجدد مجال المنافسة لوحده لا يفسر تراجع و إفلاس عدد من كبار اللزامة بل أن التحالف مع الدولة و التأثر بالمؤامرات و التنافس داخل البلاط خصوصا مع مشاركة وجهاء المماليك و أعيان البلاد على حد السواء في ذلك التنافس الذي غذته المشاكل الاقتصادية والمصالح الذاتية.

كل هذه التحولات جعلتنا نعتبر أن الالتزام و خصوصا التزام الوظائف و الأنشطة الإدارية سلاح ذو حدين. بمعنى آخر البحث في الأسباب التي تجعل اللزمة تتحول من أداة لتراكم الثروة إلى وسيلة للإفلاس.

لقد مكنت الشراكة بين المخزن و بعض العائلات المحلية لإدارة شؤون الرعايا و تجميع المجابي، من التقارب بين العائلات المخزنية الكبرى و الدولة إلا أن هذا التقارب المحكوم بالمصلحة الاقتصادية لم يكن قويا بالشكل الكافي الشيء الذي جعله يتأثر بالتحولات و التحالفات، إضافة إلى الظرفية الخارجية.

إذ يكفي أن نشير إلى أن التقلبات في علاقة الدولة بفئة اللزامة كانت كبيرة و خاصة القياد-اللزامة، و تواصل هذا التقلب في القرن التاسع عشر بسبب تراجع موارد المخزن إثر تراجع عائداته الخارجية، القرصنة و التجارة بالمقابل تزايد النفقات وخصوصا نتيجة التحديث للمؤسسة العسكرية.[216] و إحداث الجيش النظامي تدعمت ظواهر عديدة منها الاحتكار و إحداث ضرائب عديدة و تكثيف استغلال دواخل البلاد، فبدأت العائلات المخزنية تفقد إشعاعها و تنتهي تماما ظاهرة عائلات القياد-اللزامة و ينتهي العمل بالاتفاق مع إصدار منشور الإعانة.لتبدأ القيادة مرحلة جديدة تتمثل في مرحلة توظيف القياد أي الانتقال من مرحلة القياد-الأعيان إلى مرحلة القياد-الأعوان. [217]

و من المهم الإشارة إلى أن هؤلاء القياد-اللزامة أقاموا علاقات مع رموز الحكم المركزي و الأعوان الإداريين تمكنوا من الاستفادة منها. فعائلة الجلولي مثلا و التي ظهرت مجددا في مطلع القرن الثامن عشر، و انخرطت في المخزن زمن الباي حسين بن

---

[216] Chater (Kh), 1985 , *Dépendance et mutation* ….op.cit., pp 550-554-555.

[217] دالي (حمادي) ، النفوذ المحلي بالبلاد التونسية و تشكل الدولة الترابي 1574-1877م : قراءة في العلاقة بين القبيلة و الزاوية و البايليك. شهادة دكتوراه، السنة الجامعية 2003-2004، ص 467.

علي و قد كان الحاج فرحات الجلولي سنة 1718م مسؤولا على جمع محاصيل عشر الشعير في جهة الساحل و لدى قبيلة المثاليث. و يساهم في تموين محلة الأعراض والجند المقيمين بالمنستير و المهدية. [218]

و قد تمكنت عائلة الجلولي من تجاوز الفترة الصعبة التي عرفتها البلاد و انتقال السلطة من علي باشا إلى أبناء حسين بن علي و ما صاحب ذلك من مخلفات اجتماعية و سياسية. فقد بقي علي الجلولي ضمن الوظائف المخزنية اذ أدار قيادات عديدة في عهد علي باشا مثل المنستير، سوسة، جربة و خاصة صفاقس التي احتفظ به بين 1734-1743م. و أصبح من أعيان دولة علي باشا بفضل خبرته و حنكته الإدارية إضافة إلى ثروته المادية. نجده على رأس قيادة صفاقس من 1759 إلى 1767م. ثم تولى ابنه بكار هذه القيادة من سنة 1770 إلى 1783م. و يعتبر عهد حمودة باشا أفضل العصور لهذه العائلة التي انتقلت من صفاقس إلى مدينة تونس في إطار الخدمة المخزنية بمبادرة من محمود الجلولي الذي " تنقل في الخطط و الأعمال مع خطوة و اختصاص تقريب. ورتبته نبيهة عند مخدومه الباي أبي محمد حمودة باشا. و هو من رجال مشورته و له في الخدمة آثار مذكورة. " [219] و احتفظ محمود الجلولي بالتزام الخطط المخزنية بعد وفاة حمودة باشا و أيضا بعد مقتل الوزير يوسف صاحب الطابع بالرغم من بروز الوزير شاكير صاحب الطابع و بعض العائلات الفاعلة و المقربة له خاصة عائلتي بن الحاج ثم بن عياد. و لئن كان آخر نشاط مخزني لمحمود الجلولي لزمة قمرق تونس 1822-1823م. فقد ترك المجال لأبنائه الذين كانوا قد هيمنوا في السنة الموالية 1823-1824م على قيادات سوسة، المنستير، المثاليث و صفاقس و لزمة دار الجلد التي كانت بيد سليمان بن الحاج. [220]

---

[218] أ و ت، دفتر عدد 6 ص 45، دفتر عدد 8 ص 30، دفتر عدد 15 ص 242.

السراج (أبو عبد الله الوزير)، 1970 ، *الحلل السندسية*.... ج 2 ص ص 371- 397-410-411.

ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، *الإتحاف*...، ج 8، ص 94.

Chérif (M-H) , 1984 , *Pouvoir et société*...op. cit. ,TI pp 286-340-341.

[219] ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999 ، *الإتحاف*...، ج 8، ص 42.

[220] أ و ت، دفتر عدد 396، ص 19.

و يبدو أن الظرفية الاقتصادية داخلية و خارجية عامة بدأت تشهد تحولات. فتغير موازين القوى في المتوسط لصالح الدول الغربية بصفة جذرية و تحرير التجارة العالمية بمنع القرصنة.[221] ينضاف إليه بروز بايات و وزراء جدد لهم شبكة علاقات تختلف عن شبكة علاقات حمودة باشا و الوزير يوسف صاحب الطابع.[222]

لذلك كان من المهم الإشارة إلى أن الظرفية التي اعتبرت أحد أهم أسباب الديناميكية على المستوى الاقتصادي و بالتالي الاجتماعي و السياسي خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر و التي انجر عنها فقدان عددا كبيرا من الأعيان المكانة الاجتماعية والسياسية التي كانوا عليها. فقد بدأت عائلة الجلولي في التراجع و هذا لم يحدث دفعة واحدة و إنما تم على مراحل بالرغم من محاولات تفعيل ما بقي لديهم من أموال و علاقات لاستعادة المكانة. إلا أن القيادات الهامة خرجت من أيدي أولاد الجلولي مثل قيادة سوسة ثم المنستير و صفاقس و المثاليث. ويتم الاتجاه نحو قيادات داخلية ثانوية في ظرفية اقتصادية صعبة مما جعل المهمة تحتاج الى مجهودات كبيرة.

و لعل من مظاهر التراجع الكبير لعائلة الجلولي أنهم بالرغم من ضعف قيمة اللزم التي تم توليها فإنهم عجزوا عن تسديد ما التزموا به ليفر كل من فرحات و حسونة الجلولي إلى مالطة معلنين حالة إفلاس هذه العائلة.[223] بذلك يمكن القول أن حالات الإفلاس ظاهرة شملت جميع عائلات القياد-اللزامة وعدم حاجة المخزن إلى خدمات هذه العائلات انطلاقا من النصف الثاني للقرن التاسع عشر كان دليلا على هذا التوجه. خصوصا و أن مصير عائلة الجلولي كمصير عديد عائلات القياد-اللزامة الذين أصبح نفوذهم كبيرا مثل عائلة بن ساسي، المرابط، بن عياد، بن الحاج... و غيرهم.

ولكن السؤال الأهم هل هناك أشياء أخرى تمكننا من فهم المنطق الداخلي الذي يحكم علاقة الفاعلين المحليين بأجهزة الدولة والتحالف معهم في إطار الاندماج المفضي إلى

---

[221] Boubaker (S), 1987, *La Régence de Tunis* ….op.cit., p 77.

Chater (Kh) , 1985, *Dépendance et mutation* ….op.cit., pp224-226-227.

[222] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف...*، ج 8، ص 76.

[223] اس أبي الصياف (أحمد) ، 1999، *الإتحاف...*، ح 4، ص 48.

الفائدة المشتركة على المستوى المادي خاصة . وبالتالي وحدة اقتصادية تتطلب في أغلب الأحيان علاقات صلبة تحكمها المصلحة والفائدة المتبادلة أو تقوم على الولاء، وهو ما لم يكن متوفرا بشكل أساسي خلال هذه المرحلة، وهذا من الأسباب التي كانت وراء عدم تكون علاقات إستراتيجية ممتدة في الزمن بين الفاعلين المحليين بما في ذلك اللزامة .

وهذا ما سيجعل هذه العلاقات تسعى الى الاندماج الذي وان تحقق على المستوى الاقتصادي عبر الاشتراك في الفائدة حتى وان كانت ضعيفة. إلا أن هذه العلاقات في جانبها الاجتماعي لم تصل الى درجة الاندماج الذي يقتضي تفاعل عناصر عديدة قادرة على الاندماج فيما بينها من أجل إعطاء صورة مختلفة لواقع معين، ومدى نجاح هذا الاندماج هو المفسر الرئيسي لحيوية هذا الواقع .[224]

---

[224] Mercklé (P) , 2004, *La sociologie des réseaux sociaux* , Paris .p74.

خـــــاتمة .

إن النفوذ الذي تمتع به اللزامة والقياد بالايالة التونسية خلال العصر الحديث في عديد المناطق، مرتبط بما توفر لهؤلاء من إمكانيات ، ثروة وخبرة وشبكة علاقات متنوعة .

و يبدو أنهم كانوا عارفين بالانقسامات الموجودة داخل البلاط الحسيني. حيث دعموا العناصر القوية للاستفادة منها عند الحاجة، وإقامة التحالفات التي تمكنهم من النفوذ. و قد ارتكزت هذه التحالفات أساسا على قاعدة الولاء. ويبدو أن منظومة الولاء أثرت بصفة مباشرة على تركيبة مؤسسة المخزن، سواء في مستوى البلاط الحسيني أو الجهات الداخلية.

و لئن كانت أهداف البايليك و أجهزة الدولة السيطرة المحكمة على الدواخل عبر التعويل على اللزامة و القياد لتحقيق الفائدة المادية. فإن ممارسات اللزامة و القياد في إطار أنشطتهم الإدارية والمالية سببا في تذمر الأهالي. بالإضافة إلى ظهور نوع من القطيعة الفعلية بين السلطة و المجتمع خاصة بعد 1815م.

و تجدر الإشارة إلى أن هناك ردود أفعال متعددة الأشكال سواء الفردية منها أوالجماعية، مهما كانت دوافعها تعكس في النهاية التناقض القائم بين السلطة و ممثليها من جهة، و الأهالي باختلاف أنماط عيشهم من جهة أخرى. و يعتبر التوتر من أهم أسباب اختلال الوضع الأمني بالبلاد خصوصا بالأرياف و ظهور بوادر العصيان، الأمر الذي اقتضى في بعض الحالات تجهيز الأمحال حتى لا يتفشى التمرد مثل ما حصل اثر مقتل لزام المحصولات بقابس. بسبب أدائه لعمله و كان من أتباع محمد بن عياد. " و لم بلغ الخبر للباي و تحقق عنده أن سائر عربان المملكة استحسنوا ذلك و تآمروا عليه. تلافى الصغير قبل أن يكبر و القليل قبل أن يكثر، وعنده يومئذ من العدد و العدة ما يقدر به على المراد فنهض بنفسه إلى الأعراض يجر وراءه عرمرما من العسكر النظامي والطبجية بمدافعهم و عسكر الخيالة و الحوانب و الصبايحية من تونس و غيرها من الأوجاق ".[225]

---

[225] ابن أبي الضياف (أحمد) ، 1999 ، *الإتحاف*...، ج 4، ص 39.

و يبدو أن الممارسات الشديدة و المبالغ فيها من طرف اللزامة و القياد في حق الأهالي، لا تختلف كثيرا على نماذج أخرى للتعسف و الظلم الذي مارسته أجهزة الدولة و القادة العسكريين خلال الثلاثينات و الأربعينات من القرن التاسع عشر و يعتبر أحمد زروق أهم مثال.

كما يمكن أن تعبر هذه الأحداث على العلاقة التي أصبحت بين اللزامة والدولة ممثلة في أجهزتها من جهة ، وتبين لنا ردود أفعال البايليك القوية تجاه هذه الأحداث المكانة التي يحتلها اللزامة وأعوانهم في الجهاز التنفيذي للدولة على المستوى المحلي والجهوي .

خـــاتمـــة عـــامـــة.

إن المكانة التي أصبح عليها اللزامة على المستوى السياسي والإداري والإجتماعي ، مرتبطة بشكل أساسي بما عرفته الإيالة التونسية خلال الفترة الحديثة من تحولات على المستوى الإقتصادي ، وقد ساهم كل ذلك في تغيير علاقة البايليك بالمناطق الداخلية .

لقد تمكنت فئة رجال الأعمال الذين جمعوا ثروات مالية بفضل أنشطتهم الاقتصادية ، من استثمارها في شراء اللزمات المتنوعة ، هذا وقد كانت التجارة مصدر ثروة أغلبهم . وهو ما مكنهم من الانخراط في الخدمة المخزنية وتوظيف إمكانياتهم وخبراتهم للتقرب من السلطة وكسب ودها من جهة ، واقتحام ميدان اللزمة بكثافة من جهة ثانية. وتعتبر اللزمة باختلاف أصنافها مكملة للنفوذ المادي ومدعمة له ، خاصة إذا ما تعلق الأمر باللزمات الكبيرة المرتبطة بالاقتصاد النقدي والسوق العالمية . فأغلب كبار أصحاب المال استثمروا في المبادلات مع الخارج الى جانب دورهم كقياد – لزامة ، وتبرز مسيرة عدد هام من اللزامة الذين تعرضنا إليهم في هذه الأطروحة مدى الارتباط الوثيق بين المجالين السياسي والاقتصادي بالايالة التونسية في العهد الحديث ، حيث بقي الاستثمار الإقتصادي في شتى الأنشطة تابعا للإرادة السياسية ، ويعتبر تنامي دور فئة رجال الأعمال نتيجة حتمية لنوعية علاقاتهم بأصحاب النفوذ والسلطة .

وهذا ما جعل استراتيجية القياد واللزامة في تعاملهم مع المناطق الداخلية مبنية على شبكة معقدة من التحالفات الاجتماعية، إذ تمكنوا من الانخراط ضمن المؤسسات المحلية و توظيفها لفائدتهم، و خصوصا المشايخ والقيادة. إضافة إلى إتقان التعامل مع الانقسامات الموجودة داخل البلاط و بالقيادات. حيث كانت منطلقا أساسيا بالنسبة للبعض منهم للانخراط في العمل المخزني و تدعيم العناصر القوية و المتنفذة داخل الحكم المركزي.

كما كان لهؤلاء قاعدة اجتماعية متكونة من عناصر عديدة و في بعض أحيان متنافرة و متعددة المهام بالرغم من انتمائها المخزني. و هو ما يمنحهم إمكانية أكثر للمناورة. ولعل ذلك ما ساعدهم على فرض نفوذهم و نفوذ المتحالفين معهم من نفس العائلة أوالأتباع و الأعوان رغم المعارضات العديدة و الشديدة التي كانوا يجدونها. و لعل هذه الدعامة الاجتماعية هي التي جعلتهم يحتفظون بصفة شبه متواصلة باللزم و خصوصا

اللزم الكبرى و القيادات في عدد من المناطق إلى حد أنها اقترنت بهم مثل الجلولي بصفاقس و قيادات الساحل أو بن عياد بجربة و الوطن القبلي و بن الحاج ببنزرت وماطر و زغوان... و غيرهم.

و قد كانت هذه العلاقات مرتبطة بالتحالفات التي أقامها هؤلاء ضمن إستراتيجية متكاملة هدفها التأثير .وقد ارتكزت هذه العلاقات ليس فقط على القرابة الدموية بل كذلك الولاء الذي يبدو أنه كان بمثابة منظومة أثرت بصفة مباشرة على تركيبة مؤسسات الدولة و تطورها بالإيالة التونسية خلال العهد الحديث.

إذا ما أردنا حوصلة نتائج هذه المحاولة لدراسة نظام اللزمة في المجال الحضري بالايالة التونسية، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والتطورات التي ارتبطت بهذه الممارسة فإنه بالإمكان حصرها في النقاط التالية :

* أهمية الجانب الإقتصادي والإداري لتوسع نظام اللزمة، حيث تعددت الأنشطة الإقتصادية التي أصبحت الدولة تعطيها في شكل لزم خلال هذه الفترة لتشمل كل نشاط بشري حرفي صناعي أو تجاري أو خدمي... الخ ، لتصبح عمليات المراقبة شاملة ومحتكرة من طرف الدولة خلال القرن التاسع عشر ، على عكس القرن السابع عشر، إذ بقي الإلتزام محدودا فقط في المناطق الخاضعة بشكل مباشر لأجهزة الدولة وهي المناطق الشمالية القريبة من مركز الحكم أو المناطق ذات الحركية الإقتصادية مثل المدن.

وقد توصلنا الى إبراز تدعم وانتشار ممارسة الإلتزام ليس فقط بالمناطق الحضرية وإنما كذلك المناطق الريفية وهي ترتبط بضرورة اقتصادية تمثلت أساسا في حاجة الدولة الى مواد فلاحية لممارسة التجارة الخارجية، وتزويد المدن بالحاجيات الأساسية والغذائية خاصة الحبوب ثم الزيت. ومع زيادة الطلب الخارجي، كان دور اللزامة يبرز كحلقة ربط بين البايليك والمناطق الداخلية للإيالة التونسية، من خلال توفير الفوائض الإنتاجية وربما أكثر من ذلك المشاركة في مراقبة المجالات المنتجة وذات الحيوية الإقتصادية.

وباعتبار أن فهم تطور عمل نظام الإلتزام بالإيالة التونسية يأتي في إطار البحث عن الوسائل التي ساهمت في استقرار هذه الفترة سياسيا نتج عنها زيادة مداخيل الدولة وبالتالي توفير موارد جديدة لتغطية النفقات المتزايدة.

*أما فيما يتعلق بتقنيات هذه الممارسة فإننا أردنا من خلال دراسة عدد من العقود لبعض اللزم وطرق تنظيمها، إبراز أن ممارسة الإلتزام كانت تجد من المشروعية ما يجعلها أساسية ومتجانسة ليس فقط مع الواقع الإقتصادي وإنما كذلك مع الإمكانيات البشرية والتنظيم الإداري. حتى أنها أصبحت أكثر من أساسية خصوصا إذا ما علمنا أن عددا من اللزامة الذين ربطوا مصالحهم بالأجهزة الإدارة والمالية، تمكنوا تدريجيا من الانخراط في الجهاز الإداري، وبالتالي مثلوا حلولا إضافية للدولة بخصوص المراقبة الإقتصادية والإدارية لعدد من الأنشطة، وبذلك يمكن القول أن توسع ممارسة الإلتزام ساهم أيضا في سيطرة الدولة أكثر على المجال الإقتصادي بالايالة.

كما أن هذا الجانب من المسألة مكننا من التأكيد على خصوصية ممارسة اللزمة بالايالة التونسية، واختلافها في جوانب كثيرة عن الإلتزام بمركز الإمبراطورية العثمانية، أو بالولايات العربية وبالبلقان.

*كما توصلنا من خلال هذه الأطروحة الى إبراز مدى قدرة البايليك على استخدام هذه الوسيلة ووسائل أخرى من أجل تكثيف الاستغلال الإقتصادي لدواخل البلاد. خاصة وانه توفرت قاعدة اجتماعية التي من خلالها تمكنت الدولة من الوصول الى دواخل البلاد. ومثل هؤلاء الأعيان بالمناطق الداخلية تجار ولزامة ، فئات مخزنية جديدة طامحة بدورها الى تحقيق صعود اجتماعي والارتقاء في سلم الوظائف التي أصبحت غاية أساسية للعديد من العائلات التي كانت تسعى الى الانخراط في العمل المخزني دعما لنفوذها المادي والمعنوي ، وكانت هذه الأهداف الأساسية بالنسبة الى عدد كبير من أفراد العائلات الكبرى التي تنتمي الى دواخل البلاد ، لذلك كان الانتقال الى الحاضرة لتحقيق طموحاتهم من الإستراتيجيات المعتمدة في التعامل مع المجال .

* مكننا هذا العمل من استنتاج بأن المجال الحضري لا يقوم فقط على قيمة الاستغلال لما توفره المدينة من عناصر، لأن ذلك يأتي تحت طائلة نمط العيش أو طريقة عيش سكان مجموعة بشرية بمدينة أو قرية معينة، وإنما يقوم على طرق ووسائل الاستغلال التي جعلت هذه العناصر تتطور. وقد توصلنا الى ذلك عند تناول مسألة المدينة من هذه الزاوية التي كانت منطلقا لهذه الدراسة، ومن خلال ما وفرته لنا المصادر التاريخية

ومقارنة نتائج تحليلها بما كان موجودا في مناطق أخرى سواء ببلاد المغرب أو بالإيالات العثمانية الأخرى. فالمدينة تتحدد بقيمتها الإقتصادية التي تفسر الديناميكية في المجالات الأخرى. وهذا التصور في أبعاده الإقتصادية مهم لأنه يأخذ بعين الاعتبار التطور والتغييرات التي يمكن أن تحصل لهذا المجال، فمفهوم الحضارة (حسب المصطلح الخلدوني) لا يقتصر فقط على سكان المدن، فهو يجمع كل الناس الذين لا تكون لهم مع الطبيعة علاقة استعمال مكثف بل تحولا بالغا.

* لقد تمكنا من خلال هذا العمل التأكيد على أن إستراتيجية الفعل السياسي والاقتصادي الملازمة لممارسة الإلتزام خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تم وضعها من طرف عدد من التجار وكبار رجال الأعمال ، لإقامة علاقات متنوعة فاعلة تمكن من تحقيق الأهداف المادية أي تحقيق الأرباح، و الأهداف السياسية أي الانخراط في العمل المخزني و التحول إلى صنف القياد-اللزامة و بالتالي الانضمام إلى رجال الدولة. و هذه الأهداف و الغايات لم تتحقق إلى كل اللزامة بنفس الكيفية بسبب اختلاف الظرفية و القدرة على التأقلم مع المتغيرات والتقلبات السياسية الكبرى التي عاشتها الإيالة، إضافة إلى امكانية إقامة علاقات مع اللزامة و الأعوان و الأتباع و الخدم لحسن سير المراقبة الاقتصادية والتنظيم الإداري خصوصا للزم الكبرى.

كما أن تحليل شبكة العلاقات الاجتماعية ليس فقط لتشخيص الجوانب الاجتماعية لمجتمع معين، و إنما لفهم تأثر هذه العلاقات بمحيطها و مدى التأثر الذي تحدثه هذه العلاقات من خلال الأشخاص على المحيط نفسه. و تجاوز ذلك إلى جوانب اقتصادية أوسياسية. و بذلك نقول أن الشبكة وسيلة و أداة لفهم التغيرات التي تحصل في الإطار الاجتماعي. خصوصا وأن هذه العلاقات تقوم على نوعين من الروابط ، أولا الروابط العائلية وما توفره من تبادل وتعاون، سواء على مستوى تنقل الخبرات أو القيم أوالثروات أوالمعلومات التي لها علاقة بالأنشطة الإقتصادية والسياسية. وثانيا الروابط بين مختلف المجموعات ، حيث كانت علاقاتها متنوعة . وقد أدى ذلك الى تكوين علاقات أكثر اتساعا ، ذات روابط مختلفة ، ولها دور مهم في عملية الانخراط في الخدمة المخزنية .

وفي الأخير يمكن القول بأن اللزم والشروط التي تتطلبها لاكتمال عقودها قاعدة جوهرية، لفهم ما كان يحصل على المستوى الاجتماعي والسياسي من تحالفات بدورها أساسية لاحتكار التزام الأنشطة لفترات طويلة، وخصوصا إذا ما تعلق الأمر باللزم ذات الأهمية، على المستوى الاقتصادي والإداري.

إن التحالف مع البايليك لتحقيق التواصل و البقاء على رأس القيادات و بالتالي الانخراط في الأنشطة المالية-الإدارية ، لوحده غير كاف خلال العصر الحديث. فقد كان احتفاظ العامل بخطته و تجديد لزمته مرهون بمجموعة من الشروط لعل من أهمها عدم إحداث القطيعة بين البايليك و الرعية من جهة، و تجنب إثارة تذمر الرعية و تشكياتها من جهة أخرى. و قد حظيت مسألة الطاعة والولاء باهتمام البايليك نظرا لأهمية الاستقرار الداخلي و عدم حدوث اضطرابات اجتماعية.




المصادر و المراجع

المــــصادر والمـــراجـــع .

I - المــــــصادر :

1 - وثائق الأرشيف الوطني .

تتمثل هذه الوثائق التي اعتمدنا عليها في هذا البحث بشكل أساسي ، في الدفاتر الجبائية المحفوظة بالأرشيف الوطني ، وقد أفادتنا كثيرا لما يتوفر بها من معلومات ومعطيات إحصائية ومعلومات ، تمكن من بناء المعطيات والاستفادة منها بتحليلها وتنظيمها وجعلها قاعدة لفهم المسار التاريخي والتطور الحاصل خلال فترة الدراسة سواء على مستوى المؤسسات أو أجهزة الدولة.

ولعل هذه الوثائق وما احتوته من معطيا ت مكنتنا من الوقوف على أهم التحولات التي شهدها نظام الإلتزام خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إضافة الى التحولات التي شهدتها أجهزة الدولة والتي كان لها تأثير على المؤسسات والحياة السياسية والاجتماعية وخصوصا المجال الحضري باعتباره المجال الذي تمت به هذه التحولات .

غير أن هذه الوثائق لا تقدم لنا معطيات مسترسلة تاريخيا بسبب الفراغات الكثيرة التي احتوت عليها ، بذلك كان من الأجدر في كل مرة مقارنة هذه المعطيات بمصادر أخرى للتثبت من نقائصها وتجاوزها ، وفي اغلب الأحيان الاعتماد على العينات من خلال فترات ذات أهمية كبيرة وتعتبر فترات ذات تحولات أو تطور هام يسمح ببناء فكرة شاملة على الإشكاليات الأساسية للعمل وهي مدى أهمية الإلتزام بالمجال الحضري وكيف مثل المجال الحضري فضاء للتحولات الإقتصادية والاجتماعية .

وقد بوبنا هذه الوثائق والدفاتر على النحو التالي .(رقم الدفتر ، موضوع المحتوى ، والتاريخ . وتعمدنا الاقتصار على التاريخ الميلادي كما هو الشأن في أغلب أجزاء هذه الدراسة حتى يسهل على القارئ وضع المعلومات والأحداث في إطارها التاريخي .)

*** دفاتر مداخيل ومصاريف الدولة .**

رقم الدفتر	الموضوع .	التاريخ .
1	استخلاص الدولة للضرائب في عهد علي بن مراد باي.	1676-1677م
2	مداخيل أملاك الباي : مقابيض ومصاريف ، لزمة .	1703-1704م
3	استخلاص الدولة للضرائب من السكان	1711-1712م
4	مداخيل ومصاريف ومحاسبة اللزامة والعمال	1712-1742م
6	محاسبة الوكلاء على عائدات أملاك الباي .	1717-1718-1719م
7	استخلاص الدولة للضرائب من السكان .	1719-1728م
8	محاسبة الوكلاء والعمال وترجع المحاسبة إلى 1691م	1723-1735م
9	استخلاص الدولة للضرائب : ويشير إلى الزيادات التي طرأت على الضرائب سنوات 23-24/25-26/ 32-33.	1727-1728م
12	استخلاص الدولة للضرائب ومحاسبة بعض الوكلاء .	1733-1734م
15	استخلاص الدولة للضرائب ومحاسبة بعض الوكلاء والقياد .	1738-1739م
16	استخلاص الدولة للضرائب ومحاسبة بعض الوكلاء والقياد .	1735-1740م
20	محاسبة بعض الوكلاء ومصاريف متنوعة .	1737-1740 م
21	مداخيل لزمات	1743-1745م
25	استخلاص الدولة للضرائب : ضرائب عمل	1738-1740م

	سوسة والمنستير.	
26	استخلاص الدولة للضرائب .	1739-1740م
27	مداخيل ومصاريف الدولة .	1740-1742م
29	محاسبة لزامة ووكلاء .	1740-1750م
34	محاسبة لزامة وأمناء ومصاريف متنوعة .	1742-1744م
39	استخلاص الدولة للضرائب .	1743-1744م
42	محاسبة القياد واستخلاص الدولة للضرائب .	1743-1745م
45	مداخيل ومصاريف مختلفة و لزمات .	1158-1167ه / 1745-1754م
52	مداخيل بيت خز ندار و لزمات .	1749-1752م
53	استخلاص الدولة للضرائب .	1748م
55	لزمات خضا ير محاسبة قياد ووكلاء .	1748-1754م
59	محاسبة بعض الوكلاء على أنشطة مختلفة .	1749-1751م
69	محاسبة بعض الوكلاء على بعض اللزم .	1755-1757م
81	محاسبة بعض الوكلاء على بعض اللزم .	1762-1765م
83	محاسبة بعض الوكلاء على بعض اللزم .	1754-1762م
84	استخلاص الدولة للضرائب من السكان .	1754-1756م
87	استخلاص الدولة للضرائب .	1759-1761م
91	مداخيل مختلفة .	1756-1757م
93	محاسبة وكلاء على لزمات .	1755-1758م
102	لزمات .	1757م
103	لزمات .	1757-1759م
104	محاسبة وكلاء : اكرية محلات تجارية وديار .	1761-1768م
110	مداخيل بيت المال من خضا ير لزمات وغيرها.	1758-1759م
115	بيان مفصل لمداخيل منها لزمات .	1760-1761م

116	بيان مفصل لمدا خيل منها لزمات .	1760-1761م
119	محاسبة القياد على المداخيل .	1761-1762م
120	محاسبة القياد على المداخيل .	1761-1768م
122	محاسبة القياد على المداخيل .	1763-1764م
123	مداخيل دار السكة ومصاريفها .	1760-1761م
129	مقابيض الدولة من بعض اللزم وغيرها .	1763-1764م
130	مقابيض الدولة من بعض اللزم وغيرها .	1761-1762م
135	مداخيل الدولة و لزمات .	1765-1766م
136	مقابيض الدولة من بعض اللزم وغيرها .	1766-1767م
137	مقابيض الدولة من القمرك و الباطان وغير ذلك	1764-1766م
142	لزمات .	1766-1772م
154	محصول الدولة من المجابي و لزمات .	1768م
157	استخلاص الدولة للضرائب ومحاسبة بعض القياد .	1768-1771م
164	مداخيل الدولة من لزمات وغير ذلك .	1769-1770م
165	بيان أملاك الباي بضواحي تونس ومدا خيل متنوعة .	1769-1796م
173	محصول الدولة من المجابي .	1770-1771م
177	محصول الدولة من لزمات وغيرها .	1772م
179	محصول الدولة من المجابي ومحاسبة بعض القياد .	1772-1775م
181	محصول الدولة من لزمات وغيرها	1772-1773م
183	استخلاص الدولة للضرائب من السكان .	1773م
185	محصول الدولة من لزمات وغيرها .	1773م
188	استخلاص الدولة للضرائب ومحاسبة القياد .	1780-1781م

189	محصول الدولة من الدوايا والخطايا و لزمات .	1774-1778م
191	محصول الدولة من الدوايا والخطايا و لزمات .	1775-1776م
200	محصول الدولة من مجابي ودوايا وغيرها .	1776-1777م
203	استخلاص الدولة للضرائب مجبى وغيرها من الشمال والوسط .	1777-1778م
206	محصول الدولة من لزمات وغيرها .	1771م
207	محصول الدولة من لزمات وغيرها.	1777-1781م
208	محصول الدولة من لزمات وغيرها.	1777م
211	مداخيل الدولة من ضرائب ومجابي وغيرها .	1777م
212	مداخيل الدولة من ضرائب ومجابي وغيرها .	1778م
213	محصول الدولة من لزمات وغيرها .	1778-1779م
214	محاسبة أمناء الحرف والمهن .	1778-1779م
216	محاسبة أمناء الحرف والمهن .	1779-1780م
217	مداخيل الدولة من مجابي و لزمات وغيرها.	1779-1780م
219	مداخيل الدولة من مجابي و لزمات وغيرها.	1780م
220	محاسبة أمناء المهن والحرف .	1780م
222	محصول الدولة من مجابي وخضا ير و لزمات.	1780-1781م
223	محصول الدولة من مجابي ومحاسبة القياد .	1782م
224	محاسبة أمناء المهن والحرف .	1781-1782م
225	محصول الدولة من خضا ير و لزمات وغيرها .	1781-1782م
226	محصول الدولة من خضا ير بالشمال والوسط والساحل.	1783م
227	محصول الدولة و لزمات .	1782-1783م
232	مداخيل الدولة من خطايا ودوايا و لزمات .	1783-1784م

233	محاسبة أمناء الحرف .	1784-1783م
234	محصول الدولة من المجابي للشمال .	1784-1783م
235	مداخيل الدولة من أنشطة مختلفة و لزمات .	1788-1783م
238	مداخيل الدولة من المجابي وغيرها .	1785-1784م
239	محاسبة أمناء المهن .	1785-1784م
240	محصول الدولة من مجابي و لزمات وغيرها .	1785-1784م
241	محصول الدولة من مجابي و لزمات وغيرها .	1786-1785م
242	مجابي مناطق الشمال ، وبيان أسماء الخلاصة بمنطقة تونس .	1786-1785م
243	محاسبة الأمناء على كعاملاتهم .	1786-1785م
244	مداخيل الدولة من المجابي وغيرها .	1787-1786م
245	مداخيل الدولة من مجابي و لزمات .	1787-1786م
248	مداخيل الدولة من مجابي و لزمات .	1788-1787م
249	محاسبة القياد و اللزامة بالشمال والساحل .	1790-1789م
250	مداخيل الدولة من دوايا و خطايا وغيرها.	1790-1789م
251	محاسبة الأمناء على معاملاتهم مع الدولة .	1789-1788م
255	مداخيل الدولة من لزمات وغيرها .	1790-1789م
256	مداخيل الدولة من مجابي وغيرها ، من الشمال والوسط والساحل ، الأعراض و جربه .	1790-1789م
259	مقابيض بيت خز ندار من لزم ومجابي وغيرها .	1791-1790م
260	محاسبة الأمناء .	1791-1790م
263	مداخيل الدولة من مجابي وغيرها ، بالشمال والساحل.	1792-1791م
265	مداخيل بيت خز ندار من لزم ومجابي وغيرها	1793-1792م

	.	
266	محاسبة بعض الأمناء على معاملاتهم	1791-1792م
267	مداخيل الدولة من مجابي و لزم و غيرها .	1791-1792م
268	مداخيل الدولة من مجابي ومحاسبة القياد .	1792-1794م
270	محاسبة الأمناء على معاملاتهم مع الدولة .	1792-1793م
272	مجابي و لزم وغيرها .	1793-1794م
273	محاسبة بعض الأمناء على معاملاتهم .	1793-1794م
274	مداخيل الدولة من خطايا ولزم وغيرها .	1791-1794م
278	مجابي وعشر ولزم وغيرها.	1794-1795م
283	مداخيل بيت خز ندار ولزم وغيرها.	1795-1796م
284	محاسبة وكلاء على أملاك ولزم .	1795-1813م
285	محاسبة وكلاء وأصحاب لزم .	1795-1817م
287	لزم وغيرها ، يحتوي على لزمة هنشيرين بالوطن القبلي ديسمبر 1806م.	1795-1807م
290	مداخيل الدولة من مجابي ولزم .	1796-1797م
291	مداخيل الدولة من مجابي ولزم .	1796-1798م
293	لزمة البياض .	1806-1810م
295	مداخيل الدولة من مجابي وعشر ولزم وغيرها.	1797-1798م
299	محاسبة بعض القياد ولزم .	1816-1818م
311	مداخيل بيت خز ندار من مجابي ولزم وغيرها .	1800م
313	مداخيل بيت خز ندار من مجابي و محاسبة الأمناء .	1800-1801م
320	مداخيل بيت خز ندار من مجابي ولزم وغيرها .	1802-1803م
326	مداخيل بيت خز ندار من مجابي ولزم وغيرها .	1803-1805م
332	مداخيل بيت خز ندار من مجابي وعشر	1804-1805م

	ولزم وغيرها .	
334	مداخيل بيت خز ندار من مجابي وعشر للشمال والساحل والأعراض .	1806-1805م
336	مداخيل بيت خز ندار من مجابي وعشر ولزم وغيرها .	1805م
345	مداخيل بيت خز ندار من مجابي ولزم وغيرها .	1809-1807م
346	مداخيل بيت خز ندار من مجابي ولزم وغيرها .	1809-1808م
347	مداخيل بيت خز ندار من مجابي ولزم وغيرها .	1815-1807م
349	مداخيل بيت خز ندار من مجابي ولزم وغيرها .	1809-1808م
357	مداخيل بيت خز ندار من مجابي وغيرها .	1810م
359	مداخيل بيت خز ندار من مجابي وعشر ولزم وغيرها .	1811-1810م
372	مداخيل بيت خز ندار من مجابي ولزم وغيرها .	1813-1812م
377	مداخيل بيت خز ندار من مجابي وغيرها .	1813م
383	مداخيل بيت خز ندار من مجابي ولزم وغيرها .	1814-1813م
385	مداخيل بيت خز ندار من مجابي وغيرها من الشمال و الأعراض .	1814-1813م
403	مداخيل متنوعة ولزم .	1817-1815م
404	مداخيل متنوعة ولزم .	1817-1816م

405	مداخيل متنوعة ولزم .	1820-1819م
415	محاسبة الأمناء واتفاق .	1828-1818م
415مكرر	مداخيل بيت خز ندار من مجابي وعشر ولزم .	1819-1818م
416	محاسبة الوكلاء على زيت المشترى .	1825-1820م
417	مداخيل الدولة من مجابي وغيرها .	1823-1822م
421	مداخيل ومصاريف البايليك ولزم .	1821-1818م
427	محاسبة القياد واتفاق .	1825-1824م
429	محاسبة بعض القياد .	1825-1823م
430	محاسبة بعض القياد ولزم .	1827-1825م
432	محاسبة قياد الوطن وصفا قس والأعراض والقيروان .	1827-1825م
433	محاسبة القياد ولزم .	1827-1825م

*** دفاتر اللزم والمحصولات .**

رقم الدفتر	الموضوع .	التاريخ.
1855	مقابيض يومية للدولة من لزمة فندق الغلة .	1831-1838م
1856	رسوم عقود للمحصولات وبين المتسوغين واللزامة .	1833-1838م
1857	قانون المحصولات لزغوان وبعض الأسواق لتونس .	1835-1836م
1858	قانون المحصولات ، المقاييس والمعايير .	1835-1836م
1861	مداخيل يومية من المحصولات بتونس .	1838م
1863	قانون محصولات الربع بسوسة .	1839-1840م
1864	قانون محصولات الربع بنابل .	1839-1840م
1865	قانون محصولات الربع بتستور.	1839-1840م
1866	محصول لزمة السكين الأداء على بيع الماشية وذبحها .	1839م
1867	قانون المحصولات ببنزرت .	1839-1840م
1868	قانون المحصولات المنستير .	1839-1840م
1869	محاسبة لزامة دار الصابون بتونس وسائر المدن.	1839-1840م
1870	تسجيل اللزم المبرمة في شتى أماكن البلاد .	1839-1842م
1875	محاسبة لزام فندق البياض والحطب .	1844-1849م
1876	محاسبة لزام الملح .	1844-1850م
1877	محاسبة لزام الزيت .	1842-1853م
1883	محصولات الربع ، مقبوض الدخان كراء مقاهي بالقيروان .	1845-1848م
1886	محاسبة لزام دار الصابون .	1841-1849م

1889	محاسبة لزام فندق البياض .	1849-1855م
1891	محاسبة وكلاء الدولة على محصولات صفا قس.	1850-1853م
1892	محاسبة لزام الرخام والجليز .	1851-1854م
1896	محاسبة وكلاء لزمة المحصولات بماطر.	1852-1853م
1897	محصولات صفا قس ومنطقتها .	1852-1853م
1898	بيان اللزم والأداءات على جربه .	1853-1860م
1903	محاسبة وكيل الملح على ما أداه من الملح الى الجيش ومصالح الباي .	1855-1859م
1906	محاسبة نسيم شمامة لزام اللوح والحديد	1856-1860م
1953	محاسبة لزامة القمرق .	1836-1846م
1960	قمرق الدخان .	1853-1854م
1960مكرر	قمرق الدخان .	1854-1855م
1961	قمرق الدخان .	1857-1859م
1962	مداخيل ومصاريف قمرق الدخان .	1858م
1963	مداخيل ومصاريف قمرق الدخان .	1857-1859م
1964	مداخيل ومصاريف قمرق الدخان .	1858-1860م
1965	مداخيل ومصاريف قمرق الدخان .	1859-1860م
1966	مداخيل ومصاريف قمرق الدخان .	1859-1861م
1966مكرر	مداخيل ومصاريف قمرق الدخان .	1859-1867م
1967	أسعار الدخان بيع وشراء من طرف الملتزمين .	1858-1867م
2038	محصول الرحاب بتونس .	1859م
2039	أسماء الرحاب بتونس ومحاسبة وكيل الرحاب بتونس	1859-1861م

*** دفاتر أملاك البايليك .**

2069	محاسبة لزامة هناشر البايليك	1772-1783م.
2070	مداخيل ومصاريف الوكلاء على أملاك الباي المتنوعة	1773-1784م
2071	محاسبة لزامة هناشر البايليك	1772-1788م
2074	محاسبة لزامة هناشر البايليك	1780-1783م
2075	محاسبة لزامة على املاك الباي	1781-1783م
2077	بيان للأملاك الراجعة " للبايليك"هناشر اراضي ودكاكين.	1785-1814م
2078	تسجيل لزمات هناشر البايليك	1782-1795م
2079	محاسبة لزامة هناشر البايليك	1791-1811م
2083	محاسبة وكيل املاك الباي على مداخيل كراء عقارات بتونس دكاكين ، مخازن ، منازل	1800-18003م
2087	محاسبة وكلاء على املاك الباي ولزامة	1807-1864م
2088	تسجيل لزمات هناشر البايليك بمناطق الشمال	1807-1842م
2091	محاسبة وكيل لملاك الباي ببعض المناطق	1815-1821م
2113	إحصاء املاك الباي و تلخيص مداخيل أكرية	1857-1861م
2120	سرد اسما ء هناشر البايليك	1857-1861م
2122	تسجيل لأملاك بالحاضر ة وعدد من مدن الساحل	1857-1861م
2126	محصول الإتفاق لكافة مناطق البلاد	1829-1849م
3/2250	كشف للزم ومحصول الباي منها	1839-1851م.

***دفاتر الأوقاف .**

2303	محاسبة وكيل أوقاف "الفسقية" الكائنة قرب الملاسين على طريق باردو.وأوقاف الحنفيات الآتي ماؤها من الجبل الأخضر وهي حنفية "رحبة الغنم "و "المركاض ". و حنفية "القعادين" بسوق الدخان خارج "باب الجديد "	1746 – 1757م.
2175	عقود " لزمة " عقارات أو أعمال مثل الدباغة و غيرها المرتبطة " بدار الجلد " و ذلك في عدة أماكن (ماطر، المنستير، تبرسق، الحمامات، و غيرها)	1845-1847.
2218	مصاريف بناء و ترميم أبراج سور مدينة تونس و البعض منها مفصلة	1799-1807.
2226	مصاريف بناء في صفاقس لمخازن " بباب بحر " و بالربض الشرقي	1851-1853.
2253	محاسبة وكيل أملاك الباي على أكرية عقارات بمدينة تونس و المصاريف في شأن العقارات و بناء برج " بسانية قبة النحاس " بمنوبة و برج العامري	1805-1809.
2281	مصاريف بناء وكالة و مقهى بجانب سوق الدباغين خارج " باب بحر " و ذلك تحت نظر ابراهيم معلى شيخ ربض باب سويقة.	1858-1860.

تتمثل فوائد هذه الدفاتر في أنها توفر لنا معلومات واقعية ومعطيات دقيقة وأصلية بعيدة عن التأويلات والتخمينات خاصة منها المتعلقة بمداخيل الدولة من اللزم وأنواعها ، كما تعطي فكرة شاملة عن مجالات نشاطها وتحولاتها وهو ما يساعد على فهم دور هذه

المؤسسات في تفعيل المجال وخاصة الحضري ، كما تعطينا فكرة عن الفاعلين المحليين والدور أو الأدوار التي أصبحوا يقومون بها ضمن سلسلة من المهام التي تمكن من الارتباط بأجهزة الدولة و الاندماج التدريجي في أجهزة الدولة.

و تطلعنا هذه الوثائق على نوعية العلاقات بين فئات اللزامة واعوان الدولة والفاعلين المحليين وكيف أصبحت محكومة بكثيرمن المصالح الإقتصادية والسياسية ، التي اقتضت اقامة تحالفات اجتماعية.

ولا بد من الإشارة الى أنه واجهتنا أثناء معالجتنا لهذه الدفاتر صعوبات عديدة نذكر منها .

أولا : طريقة تحرير هذه الدفاتر التي تتسم بعدم وضوح منهجية تسجيلها بخصوص ذكر قيمة اللزمة والشخص الذي تولى الإشراف عليها ومدة توليها.

إضافة الى عدم وضوح الخط لبعض الدفاتر.

ثانيا: وجود بعض الأخطاء الحسابية عند القيام بمجموع مداخيل بعض اللزم وبعض المناطق ، وهو ما دفعنا الى القيام بمجهودات إضافية للتثبت وتصحيحها حتى تستقيم الملاحظات والمعلومات التي نسعى الى استخلاصها .

ثالثا: الحالة السيئة لبعض الدفاتر واحتوائها أحيانا لأوراق ممزقة أو لكلمات وعبارات مطموسة جعل قراءتها عملية صعبة تحتاج وقتا طويل ، خاصة أن أغلبها يستعمل لغة تميل الى العاميّة .

2 - وثائق الأرشيف الفرنسي .

SERIE AFFAIRES ETRANGERES B.

Correspondance consulaire :

Affaires Etrangères B I : Ordres et dépêches.

Levant et Barbarie 1756-1793.

A.E.B.I ⟶ 38 .

Séries et N °	Sujets	Date
A.E.B.I. 1	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1756.	1756
,,,,,,,,,,,, 2	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1757.	1757
,,,,,,,,,,,, 3	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 175	1758
,,,,,,,,,,,, 4	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1759.	1759
,,,,,,,,,,,, 5	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1760.	1760
,,,,,,,,,,,, 6	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1761.	1761
,,,,,,,,,,,, 7	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1762.	1762
,,,,,,,,,,,, 8	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1763.	1763
,,,,,,,,,,,, 9	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1764.	1764
,,,,,,,,,,,, 10	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1765.	1765
,,,,,,,,,,,, 11	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1766.	1766

,,,,,,,,,,,,	12	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1767.	1767
,,,,,,,,,,,,	13	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1768.	1768
,,,,,,,,,,,,	14	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1769.	1769
,,,,,,,,,,,,	15	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1770.	1770
,,,,,,,,,,,,	16	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1771.	1771
,,,,,,,,,,,,	17	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1772.	1772
,,,,,,,,,,,,	18	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1773.	1773
,,,,,,,,,,,,	19	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1774.	1774
,,,,,,,,,,,,	20	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1775.	1775
,,,,,,,,,,,,	21	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1776.	1776
,,,,,,,,,,,,	22	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1777.	1777
,,,,,,,,,,,,	23	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1778.	1778
,,,,,,,,,,,,	24	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1779.	1779
,,,,,,,,,,,,	25	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1780.	1780
,,,,,,,,,,,,	26	Registre Ordres du Roi et	1781

	dépêches concernant le commerce du levant Année 1781.	
,,,,,,,,,,,, 27	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1782.	1782
,,,,,,,,,,,, 28	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1783.	1783
,,,,,,,,,,,, 29	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1784.	1784
,,,,,,,,,,,, 30	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1785.	1785
,,,,,,,,,,,, 31	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1786.	1786
,,,,,,,,,,,, 32	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1787.	1787
,,,,,,,,,,,, 33	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1788.	1788
,,,,,,,,,,,, 34	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1789.	1789
,,,,,,,,,,,, 35	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1790.	1790
,,,,,,,,,,,, 36	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1791.	1791
,,,,,,,,,,,, 37	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1792.	1792
,,,,,,,,,,,, 38	Registre Ordres du Roi et dépêches concernant le commerce du levant Année 1793.	1793

Correspondance consulaire :
Affaires Etrangères B I
Rapports des consuls et lettres de Tunis :
Tunis 1660-1792.

Série N°	Sujet	Dates
A.E.B.I 1125	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1660-1692 .	1660-1692
,,,,,,,,,, 1126	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1693-1700.	1693-1700
,,,,,,,,,, 1127	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1701-1709.	1701-1709
,,,,,,,,,, 1128	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1710-1715.	1710-1715
,,,,,,,,,, 1129	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1716-1719.	1716-1719
,,,,,,,,,, 1130	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1720-1726.	1720-1726
,,,,,,,,,, 1131	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 11727-1728.	1727-1728
,,,,,,,,,, 1132	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1729-1730.	1729-1730
,,,,,,,,,, 1133	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1731-1734.	1731-1734
,,,,,,,,,, 1134	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1735-1741.	1735-1741
,,,,,,,,,, 1135	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1742-1746.	1742-1746
,,,,,,,,,, 1136	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1747-1750.	1747-1750
,,,,,,,,,, 1137	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1751-1753.	1751-1753
,,,,,,,,,, 1138	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1754-1756.	1754-1756
,,,,,,,,,, 1139	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1757-1762.	1757-1762
,,,,,,,,,, 1140	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1763-1764.	1763-1764
,,,,,,,,,, 1141	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1765-1766.	1765-1766
,,,,,,,,,, 1142	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1767-1768.	1767-1768
,,,,,,,,,, 1142bis	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1756-1767.	1756-1767

,,,,,,,,,,,,	1143	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1769-1770.	1769-juin1770
,,,,,,,,,,,,	1144	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1770-1772.	Juillet1770-1772
,,,,,,,,,,,,	1145	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1773-1774.	1773-1774
,,,,,,,,,,,,	1146	Rapports des consuls et lettres de Tunis Année1775.	1775
,,,,,,,,,,,,	1147	Rapports des consuls et lettres de Tunis Année1776.	1776
,,,,,,,,,,,,	1148	Rapports des consuls et lettres de Tunis Année 1777.	1777
,,,,,,,,,,,,	1149	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1778-1779.	1778-1779
,,,,,,,,,,,,	1150	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1780-1783.	1780-1783
,,,,,,,,,,,,	1151	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1784-1785.	1784-1785
,,,,,,,,,,,,	1152	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1786-1787.	1786-1787
,,,,,,,,,,,,	1153	Rapports des consuls et lettres de Tunis Années 1788-1791.	1788-1791
,,,,,,,,,,,,	1154	Rapports des consuls et lettres de Tunis Année1792.	1792

Affaires Etrangères B III
Consulats ,mémoires et Documents .
Levant et Barbarie 1616 –1873 .
A.E.B III de 1 a 5 : Extraits des lettres sur les affaires concernant le commerce.

Série N°	Sujet	Dates
AEBIII 1	Extraits des lettres du Ministre portant décision sur les affaires concernant le commerce 1696-1734.	1696-1734
,,,,,,,,,, 2	Extraits des lettres du Ministre portant décision sur les affaires concernant le commerce 1735-1736.	1735-1736
,,,,,,,,,, 3	Extraits des lettres du Ministre portant décision sur les affaires concernant le commerce 1737-1739.	1737-1739
,,,,,,,,,, 4	Extraits des lettres du Ministre portant décision sur les affaires concernant le commerce 1740-1751.	1740-1751
,,,,,,,,,, 5	Extraits des lettres du Ministre portant décision sur les affaires concernant le commerce 1752-1753.	1752-1753

A.E.B.III :Quelques cartons consacrées au commerce français au Levant et Barbarie relatifs à Tunis .

Série N°	Sujet	Contenu
AEBIII 304	Compagnie d'Afrique et Agence d'Afrique.	1785-1802 : Régence de Tunis, Tabarka, LaGalite . 1801-1846 :Missions en Barbarie 1815-1847.
,,,,,,,,,,,, 313	Compagnie d'Afrique et Agence d'Afrique.	Correspondance 1792-1802. Extraits des délibération de 1792.
,,,,,,,,,,,, 314	Compagnie d'Afrique et Agence d'Afrique.	Bilans annuels de la Compagnie d'Afrique 1756-1782.
,,,,,,,,,,,, 315	Compagnie d'Afrique et Agence d'Afrique.	Bilans annuels de la Compagnie d'Afrique 1783-1792.
,,,,,,,,,,,, 322	Traités entre divers pays d'Europe et les puissances Barbaresques 1682-1830.	- Traité entre la France et Tunis 1720. - Traité entre Venise et Tunis 1763. - Traité entre la France et Tunis 1742-1747. - Traité entre Danemark et Tunis 1751.
,,,,,,,,,,,, 481	Correspondance Commerciale.	Suisse 1799-1806 (Demandes d'intervention de la France en Faveur des citoyens Suisses esclaves à Tunis).
,,,,,,,,,,,, 486	Correspondance Commerciale.	Collection de pièces manuscrites et Imprimées ,réunies par Emile Moussat, Professeur et homme de lettres . Une quarantaine de ces documents sont des dépêches ministérielles adressées aux Consuls de France à Tunis 1791-1852.

لقد استفدنا من المعلومات التي وفرتها لنا هذه السلسلة من وثائق الأرشيف الفرنسي بباريس. إذ مكنتنا من الاطلاع على العلاقات التجارية مع الإيالة التونسية خلال هذه

الفترة و دراسة الظرفية العامة بالمتوسط من حروب و علاقات و أزمات. كما أننا استفدنا من بعض الاشارات حول العلاقات المباشرة بين المسؤولين الفرنسيين و القناصل و بعض الشخصيات التونسية من وزراء و تجار و أعيان. واستثمرنا هذه المعطيات في دراسة شبكات العلاقات للزامة فيما بينهم و بأطراف أخرى مؤثرة في اقتصاد الإيالة.

و قد اعتمدنا على مراسلات القناصل المهام الخارجية، تقارير و رسائل القناصل من تونس منذ أواخر القرن السابع عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر. و رسائل الوزراء المتصلة بالتجارة الخارجية خلال نفس الفترة. إضافة إلى بعض الوثائق المتصلة بالتجارةالتونسية.

SERIE DOCUMENTS DIVERS F .

Sous-Séries N°	Sujet et Contenu	Date
F 1/ B	Police des noirs(4 articles 1731-1784) Le Registre F 1 B2, qui concerne plus spécialement le continent Africain ,renferme quelques pièces relatives a l'Afrique du Nord ,en particulier : -F° 14, Mémoire sur l'Ile de Tabarka son commerce et les avantages qu'elle procurerait à la France si elle s'en rendait maîtresse…1758	1758
F 2 /A 1	Correspondance, Traités et mémoires :Tunis et France , Tunis et Angleterre .	1731-1784
F 2 /C	Colonies en général (13 articles 1704-1819.) Comme la précédentes , cette sous-série est en fait une collection factice regroupant des pièces de natures et d'origine très diverses : Seul le Carton F2C12 intéresse en partie l'Afrique du Nord et le Proche –Orient , on y trouvera aussi des descriptions et notices concernant le gouvernement et l'activité économique du royaume de Tunis 1732-1819.	1732-1819
F 12	Commerces et Industrie. La sous-série F12 est très riche en documents remontant a l'Ancien Régime ,elle comporte ,en particulier le fonds du Conseil et du Bureau du commerce. Elle offre des renseignements intéressant principalement les rapports Consulaires, les missions commerciales ,les problèmes douaniers ,les expositions les transports ,les échanges .mais aussi la législation et les conflits du travail pour le XIX e siècle .	
F 12 / 261	Registres de la correspondance entre le directeur général des douanes et les consuls de France dans la méditerranée (Consuls à Tunis en particulier) 11 Mars 1812 –27 Juillet 1814.	1812-1814.

F 12 / 549,550(8)	Commerce avec la Turquie ,la Tunisie ,le Levant et l'Egypte 1774.	1774.
F 12 / 643(4)	Mémoire sur le commerce avec la Barbarie 1810-1811.	1810-1811
F 12 /1850 C	Rapports Consulaires (Tripoli de Syrie ,Tunis) 1812-1815.	1812-1815
F 12 / 2592	Missions commerciales de : - Contepée à Tunis 1850. -Prax ,en Tunisie 1847-1848.	1847-1848. 1850.
F 12 /2593 ABC	Missions Commerciales de : Prax ,en Algérie et Tunisie 1837-1858.	1837-1858.
F 12 /2918-3161	Exposition Universelle de 1867.Participation de la Turquie ,de l'Egypte ,de la Tunisie et du Maroc .	1867.
F 12 /6185-6186	Tunisie Commerce avec la France 1813-1914.	1813-1914.
F 12 /6187	Tunisie : Services de Navigation 1890-1916.	1890-1916.
F 12 /6424-6426	Tunisie Régime douanier 1857-1900	1857-1900

تحتوي هذه السلسلة على معلومات متفرقة ، ولئن لم تكن متصلة بصفة مباشرة بالإيالة التونسية خلال الفترة الحديثة فإنها تتناول الإطار العام للتجارة البحرية الفرنسية مع شمال افريقيا ، مع التأكيد على الحالة التي كانت عليها المدن الموانئ التونسية خلال هذه الفترة . فكانت استفادتنا كبيرة لمعرفة خصائص اكبر المدن التونسية من خلال نظرة أخرى مختلفة عن مصادرنا المحلية مع إعطاء فكرة للحركية الإقتصادية المميزة لها.

3 - المخطوطات المنشورة وغير المنشورة .

- **ابن أبي دينار (أبو عبد الله)** ، 1957 ، *المؤنس في أخبار إفريقية وتونس* ، تحقيق محمد شمام ،المكتبة العتيقة ،تونس ،طبعة 3.
- **ابن أبى الضياف (أحمد)** ، 1999، *إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان* ، 9 أجزاء ، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية ، تنفيذ الدار العربية للكتاب ، تونس.
- **ابن خلدون (عبد الرحمان)** ، 2003، *المقدمة* ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .
- **ابن عبد العزيز (حمودة)** ، *الكتاب الباشي* ، مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت عدد 1794.
- **ابن عبد الملك (المراكشي)** ، 1973 ، *الذيل والتكملة* ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ،دار الثقافة لبنان ، طبعة 1.
- **ابن منظور** ،1994 ، *لسان العرب* ، دار صادر ، بيروت ، 15 جزء ، طبعة 3.
- **ابن يوسف (محمد الصغير)** ، *المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي*، مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت عدد 18688.
- **ابن يوسف (محمد الصغير)** ، 1998 ، *المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي*، تقديم وتحقيق أحمد الطويلي ، المطبعة العصرية ، تونس.
- **الخامس** (محمد بيرم) ، *صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار* ، 5 أجزاء ، دار صادر بيروت لبنان .
- **الباجي (المسعودي محمد)** ، *الخلاصة النقية في أمراء إفريقية* .
- **خوجة (حسين)** ، *ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان 1169 هـ/1756م* مخطوط تحت عدد 227.
- **خوجة (حسين)** ، 1975 ، *ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان* ، تحقيق وتقديم الطاهر المعموري ، الدارالعربية للكتاب ، ليبيا-تونس.
- **السراج (أبو عبد الله الوزير)** ، 1970، *الحلل السندسية في الأخبار التونسية*، تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة ، الشركة التونسية للتوزيع.
- **الزركشي (محمد)** ، 1966، *تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية* ، تحقيق وتعليق محمد ماضور ، المكتبة العتيقة ، تونس .
- **القفصي (المنتصر بن المرابط بن أبي لحية)** ، 1998، *نور الأرماش في مناقب القشاش* ، تحقيق لطفي عيسى وحسين بو جرة ، المكتبة العتيقة ، تونس.
- **الماوردي (علي بن محمد بن حبيب)** ، 1994، *الأحكام السلطانية والولايات الدينية* ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، طبعة 2.

- **مخلوف (محمد)** ، 1929 ، *شجرة النور الزكية في طبقات المالكية* ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- **مقديش (محمود بن سعيد)** ، *نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار*، 2 ج ، مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت عدد 220.
- **الوزان الفاسي (الحسن بن محمد)** ، 1983، *وصف إفريقيا* ، نقله عن الفرنسية ، محمد حجي ومحمد الأخضر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، طبعة 2.

II - الدراسات والكتب والمقالات .

1 - الدراسات والكتب والمقالات باللغة العربية .

أ - الكتب والمقالات المنشورة.

- الإمام (رشاد) ، 1980، *سياسة حمودة باشا في تونس (1782-1814)*، منشورات الجامعة التونسية .

- ابن طاهر (جمال) ،1995 ، *الفساد وردعه الردع المالي وأشكال المقاومة والصراع بالبلاد التونسية(1705-1840)* ، منشورات كلية الآداب بمنوبة ،تونس.

- ، 1989، " أضواء على الأسواق الريفية بالبلاد التونسية خلال القرن 19" ، *الكراسات التونسية* ، مجلد 37-38، عدد 145-146، ص ص 65 -99.

- ، 1999، " المشايخ بالبلاد التونسية في العصر الحديث بين التأثل والإرتزاق " *المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي* ، إعداد مجموعة من الباحثين ، بيت الحكمة، قرطاج .

- ابن طاهر (جمال) و الأرقش (دلندة) والأرقش (عبد الحميد) ، 1995، *مقدمات ووثائق في تاريخ المغرب العربي الحديث* ، منشورات كلية الآداب بمنوبة ، تونس ، .

- ابن سليمان (فاطمة)،1993 ، " قراءة الإخباريين التونسيين " للفتنة الباشية الحسينية " وعملية بناء الذاكرة الرسمية " *الكراسات التونسية* ، عدد 164 ، ص ص 57-85.

- ابن مامي (محمد الباجي)،1998 ، " أسواق مدينة تونس " ، *مجلة إفريقية* ، سلسلة الفنون والتقاليد الشعبية عدد 12 ، المعهد الوطني للتراث ، تونس ، ص ص 43-93.

- اينالجيك (خليل) و كواترت (دونالد) ، 2007، *التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية* ، المجلد الأول : 1300-1600، ترجمة د.عبد اللطيف الحارس.

المجلد الثاني : 1600-1914، ترجمة د.قاسم عبده قاسم ، الطبعة الأولى ، دار المدار الإسلامي ، بيروت لبنان .

- بالحميسي (محمد) ، "سياسة الضرائب بالجزائر في أواخر العهد العثماني " ، مقال منشور،ب *Actes du III é Congrès d'Histoire et de la Civilisation du Maghreb* (Oran,26 – 27 et 28 Novembre 1983) ,Le Monde Rural Maghrébin , Communautés et Stratification Sociale ,2 T ,Pub Uni T 1 pp 197-219 . Alger.

- البشروش (توفيق) ،1991، *العربان (ربيع) ، أضواء عن أسباب ثورة علي بن غذاهم سنة 1864،وثائق من الأرشيف الوطني التونسي* ، بيت الحكمة ، تونس .

- ، 1992 ، *جمهورية الدايات في تونس ، 1591- 1675*، تونس ،

- ، 1999، *موسوعة مدينة تونس* ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس .

- البرقاوي (سامي) ، 1986، " وثيقة عن الدولة واللزام ومنتجو الزيوت في أواسط القرن التاسع عشر "*المجلة التاريخية المغربية ، عدد 43-44 نوفمبر.*

- برنشفيك (روبار)، 1988 ، *تاريخ افريقية في العهد الحفصي من القرن XIII الى نهاية القرن XV* ، نقله الى العربية حمادي الساحلي ، 2أجزاء ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.

- بن يدر (كريم) ، 2007، *الحرف والحرفيون بمدينة تونس خلال القرنين 18و19* ، مركز النشر الجامعي ، تونس .

- بوجرة (حسين) ، 1990 ، " الظاهرة الخمرية وتطورها بالبلاد التونسية في العهد التركي "*الكراسات التونسية* ، مجلد 41-42، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية .تونس .

- بورقية (رحمة) ، 1991، *الدولة والسلطة والمجتمع* ، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب ، دار الطليعة ، بيروت .

- بوطالب (محمد نجيب) ، 2002، *القبيلة التونسية بين التغيير والاستمرار : الجنوب الشرقي من الاندماج القبلي الى الاندماج الوطني* ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المطابع الموحدة ، تونس .

- بلقاسم (ابراهيم بن جمعة) ، 2002، *الاقتصاد والمجتمع بالإيالة التونسية من 1861 الى 1864 من خلال محاضر محاكم الجنايات والأحكام العرفية* .كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

- التايب (منصف) ، 1998، " المجال والسلطة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني " ،*روافد* ، عدد 4 ، ص ص 7-45.

- التوفيق (أحمد) ، 1983، *المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1850-1912)* ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، طبعة ثانية.

- التيمومي (الهادي) ،1993 ، *إنتفاضات الفلاحين في تاريخ تونس المعاصر مثال 1906*، بيت الحكمة ، تونس.

- ، 1999، *الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الإجماعية ما قبل الرأسمالية : الكادحون الخماسة في الأرياف التونسية 1861-1943*، دار محمد علي الحامي وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تونس.

- ، "مفاهيم الزمن لدى المؤرخين في تونس من القرن الثامن عشر الى 1956" *المجلة التاريخية المغربية* عدد 65-66 ص ص 99-117 .

- التميمي (عبد الجليل) ،1972، *بحوث ووثائق في التاريخ المغربي ، 1816-1871*، الدار التونسية للنشر.

- توبي (جاك) ، 1990، *الإمبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية 1840-1914*، نقله الى العربية قارس غصوب ،دارالفرابي.

- الجابري (محمد عابد) ، 1985 ،*تكوين العقل العربي* ، دار الطليعة ، بيروت.

- الجابري (محمد عابد) ، 1986، *بنية العقل العربي : دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية* ، المركز الثقافي العربي ، طبعة أولى ، الدار البيضاء ، المغرب.

- الجابري (محمد عابد) ، 1991، *نقد العقل العربي* ، ثلاثة أجزاء ،المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء.

- جوليان (شارل أندري) ، 1969،*تاريخ إفريقيا الشمالية* ، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة ، الدار التونسية للنشر.

- جعيط (هشام) ، 1993 ،*الكوفة ، نشأة المدينة العربية الإسلامية* ، دار الطليعة بيروت.

- جان جاك (شوفالييه) ، 1998، *تاريخ الفكر السياسي* ، ترجمة د . محمد عرب صاصيلا. جزأين ، بيروت.

- جدلة (إبراهيم) ، 1995، " المحلة في العهد الحفصي " ، *الكراسات التونسية* ، عدد 170-169

- الجدي (أحمد) ، 1998، *وثائق تنشر لأول مرة عن قبيلة ماجر في القرن التاسع عشر* ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، زغوان.

- ، 1996 ، *قبيلة الفراشيش في القرن التاسع عشر* ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، زغوان.

- ، 1993، " مصادر جديدة في تاريخ الوطن القبلي في العهدين الحديث والمعاصر : تقديم دفاتر عدول الإشهاد بمنزل تميم(1874 –1930)" ، *الوطن القبلي الماضي والحاضر بحوث ودراسات ، الملتقى الأول لتاريخ الوطن القبلي* ، نابل ، مارس.

- حسن (محمد) ،1993 ، *المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي* ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تونس.

- الحمودي (عبد الله) ، 1999 ، *الشيخ والمريد : النسق الثقافي للسلطة العربية الحديثة* ، تعريب عبد المجيد جحفة ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء.

- الدولاتلي (عبد العزيز) ، 1981، *مدينة تونس في العهد الحفصي* ، دار سيراس للنشر، تونس.

- زياده (خالد) ، 1991، "الدولة والمدينة " ، *الاجتهاد* ، عدد 12، بيروت ، ص ص 179-167.

- السبتي (عبد الأحد) و(عبد اللطيف) الفلق ،(عمل جماعي) ،1988، *الأنتروبولوجيا والتاريخ ،حالة المغرب العربي* ، دار توبقال.

- السعداوي (ابراهيم) ، 2004، " نظام الإلتزام بإيالة تونس أثناء فترة 1574-1705م" *المجلة التاريخية المغاربية* ، عدد 117، ص ص 75-109.

- ، 2008، " لزمة الأسواق بالايالة التونسية خلال العهد العثماني" (الجزء الأول) ، *المجلة التاريخية المغاربية* ، عدد *131* ، ص ص 161-193.

- ، 2008، " تطور لزمة بعض الأسواق بمدينة تونس خلال العهد العثماني ، (الجزء الثاني) ، *المجلة التاريخية المغاربية* ، عدد *132*، ص ص 153-194.

- شرابي (هشام) ، 1991، *مقدمات لدراسة المجتمع العربي* ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، طبعة 4 ،بيروت.

- الشريف (محمد الهادي) ،1986، " الواردات والمستوردون بتونس في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (من خلال وثائق القمارق) " ، *كراسات تونسية* ، عدد 137-138 ، جويلية ، ص- ص 73-82 .

- عبد السلام (أحمد) ، 1993 ، *المؤرخون التونسيون في القرون 17-18و19*، نقله من الفرنسية أحمد عبد السلام وعبد الرزاق الحليوي ، بيت الحكمة.

- عبد الوهاب (حسن حسني) ،1965، *ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية* ،2ج ،مكتبة المنار ، تونس.

- العجيلي (التليلي) ، 1992، *الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)*. منشورات كلية الآداب بمنوبة ،تونس.

- العروي (عبد الله) ، 1988 ، *مفهوم الدولة* ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ، طبعة 4

- ، 1992، *مفهوم التاريخ* ، 2 ج ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء.

- ، 1994، *مجمل تاريخ المغرب* ، المركز الثقافي العربي ، بيروت، الطبعة4 ، 3 أجزاء.

- العزيزي (محمد الحبيب) ، 1996، محلة الشتاء والصيف ، *الكراسات التونسية* ، عدد 172،ص ص 13-48.

- عميرة (علية الصغير) ، 1995، " مقاربة الذهنية الشعبية في تونس من خلال الأمثلة العامية " *مدارات*، عدد 5-6 ، ص ص 112-121.

- عيسى (لطفي) ،1993، *أخبار المناقب في المعجزة والكرامة والتاريخ* ، سراس للنشر ، تونس.

- ،1994، *مدخل لدراسة مميّزات الذهنيّة المغاربيّة خلال القرن السابع عشر* ، سراس للنشر ، تونس.

- ، 1996،" الزاوية والمخزن في بلاد الجريد : مقاربة لعلاقة الدولة بالأنساق الموازية لها " *إبلا IBLA* ، عدد 178، مجلد 59 ، ص ص 37-65.

- ، 1998، " الجذور الوسيطية للدولة الحديثة ببلاد المغرب "*إبلا IBLA* ،عدد 182 ، 61 ، ص ص 75-100.

- فالنزي (لوسات) ، 1994، *المغرب العربي قبل إحتلال الجزائر 1790-1830* ، نقله الى العربية حمادي الساحلي ، سراس للنشر ، تونس.

- فخفاخ (المنصف) ، 1990، موجز الدفاتر الإدارية والجبائية بالأرشيف الوطني التونسي ، منشورات الأرشيف الوطني التونسي ،تونس.

- طرابيشي (جورج) ، 1999 ،*نقد نقد العقل العربي ، نظرية العقل* ، ط 2 ، دار الساقي ، بيروت.

- هنية (عبد الحميد) ، 1982،" الملكية والأسرة عند بعض القبائل التونسية في بداية القرن الثامن عشر "*الكراسات التونسية* ، عدد 121-122، ص ص 171-185.

ب - الدراسات الجامعية غير المنشورة .

- ابن طاهر (جمال) ، 1982، *الملكية بنفزاوة من خلال دفاتر القانون ، 1852 - 1862* . ش .ك .ب كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس .

- ابن مامي (محمد الباجي) ، مدارس مدينة تونس من العهد الحفصي الى العهد الحسيني من القرن XIII الى القرن XIX ،

- ابن رمضان (عمارة) ، 1988، *الوضع الاجتماعي والسياسي لقبيلة أولاد عيار من خلال مراسلات العمال ودفاتر الجباية في عهد محمد الصادق باشا باي 1959 – 1882* ، ش .ك . ب كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

- البرهومي (عثمان) ، 1999،*تطور نظام الالتزام بالايالة التونسية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر* ، شهادة الدراسات المعمقة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

- البرقاوي (سامي) ، 1982، *الملكية العقارية وعلاقات الإنتاج بجهة تونس (مرناق والمرناقية) 1875 – 1914* ش .ت . ب كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

- بوجرة (حسين) ، 2005، في الطاعون وبدع الطاعون أو الحراك الفكري والإجتماعي وقضايا التبدع والتحديث في مجال التعامل مع الطاعون بالبلاد التونسية وببلاد المغرب العربي بين منتصف القرن الرابع عشر وأواخر القرن الثامن عشر .أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ.

- تايب (محمود) ،1991، *قيادة أولاد رياح والبليدات قبل انتصاب الحماية الفرنسية* . ش ك .ب كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

- ، 2001-2002، *أولاد سعيد بين 1864-1881 : الولاء والمقاومة عائلة بن الواعر نموذجا* ، شهادة ، إشراف محمد الهادي الشريف ، جامعة تونس الأولى ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تونس.

- التيمومي (الهادي) ، 1997، *الكادحون في الأرياف التونسية : الخمّاسة (العمال والمؤسسة) 1861– بداية ثمانينات القرن العشرين* ، شهادة الدكتوراه دولة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

- جراد (المهدي) ، 2000-2001، *عائلة الجلولي من النصف الثاني من القرن الثامن عشر الى 1830*، شهادة الدراسات المعمقة ، إشراف الأستاذ الصادق بوبكر ، جامعة تونس الأولى ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس .

- ، 2007-2008 ، عائلات المخزن بالايالة التونسية خلال العهد الحسيني (1705-1881) ، أطروحة الدكتوراه ، إشراف الأستاذ الصادق بوبكر ، جامعة تونس الأولى ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس .

- دالي (حمادي) ، 2003 - 2004، *النفوذ المحلي بالبلاد التونسية وتشكل الدولة الترابية 1574م - 1877م : قراءة في العلاقة بين القبيلة والزاوية والبايليك*، أطروحة دكتوراه ، تحت إشراف الأستاذ عبد الحميد هنية . كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس .

- رقية (مراد) ، 1987، الوضع الجبائي بالبلاد التونسية في القرن الثامن عشر مثال جهوي ، قيادة سوسة 1705 –1820 . ش .ك. ب ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

- السعداوي (ابراهيم) ،1999، *تطور عائلة مخزنية بتونس في العصر الحديث : آل بن عياد بين سنوات 1740 و 1837م* ، أطروحة دكتوراه ، إشراف الأستاذ محمد الهادي الشريف ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

- عبيد (منير) ،1995، *دور وكلاء وقناصل الإيالة التونسية باسطنبول وطرابلس ومالطة على ضوء رسائلهم 1830-1881*، أطروحة دكتوراه ، إشراف عبد الجليل التميمي ، جامعة تونس الأولى ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، تونس.

- العزيزي (محمد الحبيب)، 1988، *وظائف مؤسسة دار الجلد في العهد الحسيني (1721-1856م)* ، شهادة الكفاءة في البحث ، تحت اشراف الأستاذ عبد الحميد هنية ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، تونس

- قاسم (أحمد) ، 1983، *أوضاع إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوي ابن عظوم* ، شهادة التعمق في البحث ، إشراف الأستاذ عبد الجليل التميمي ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، تونس.

- الماجري (الأزهر) ، 1999-2000، *العلاقة بين المحلي والمركزي من خلال دراسة قبيلتي ماجر والفراشيش بين سنوات 1676 و 1881م* ، أطروحة دكتوراه ، إشراف الأستاذ عبد الحميد هنية ، جامعة تونس الأولى ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، تونس.

- المبسوط (فاروق) ، 2002-2003، *مؤسسة بيت المال في البلاد التونسية خلال الفترة الحديثة(ق XVII-XIX)* ، شهادة الدراسات المعمقة ، إشراف الأستاذ عبد الحميد هنية ، جامعة تونس الأولى ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، تونس.

- المريمي (محمد) ، 1994، *التفكير المذهبي وعلاقته بالواقع السياسي والإجتماعي في جزيرة جربة بين منتصف القرن 16م ومنتصف القرن 19م* ، شهادة التعمق في البحث ، إشراف الأستاذ عبد الحميد هنية ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، تونس.

- المستغانمي (محمد فوزي) ، 2000-2001، *يوسف صاحب الطابع وعلاقته بربض باب سويقة : نهاية القرن 18 و بداية القرن 19 م* ، شهادة الدراسات المعمقة ، إشراف الأستاذ عبد الحميد هنية ، جامعة تونس الأولى ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، تونس.

- الهويدي (سلوى) ، 1999-2000، *أعوان دولة علي باي (1759-1766)* ، شهادة الدراسات المعمقة ، إشراف الصادق بوبكر ، جامعة تونس الأولى ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية تونس.

- ، 2008-2009 ، أعوان " الدولة " 1735-1814 ، شهادة الدكتوراه ، إشراف الأستاذ الصادق بوبكر ، جامعة تونس الأولى ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية تونس.

2 - الدراسات والكتب والمقالات باللغة الأجنبية .

*ABDELNOUR (A) , 1982, *Introduction à l'Histoire Urbaine de la Syrie Ottomane (XVI-XVIIIé siècles),* Beyrouth.

*ABDESSELEM (A) , 1973, *Les historiens Tunisiens des XVII è – XVIII è et XIXè siècles .Essai d'histoire culturelle,*Tunis .

*AMRI (L) , 1997, *Pour une Sociologie des reptures .La Tribu au Maghreb Médiéval* .Univ de Tunis I.

*ABU-LUGHOD (J) , 1987, "The Islamic City ",*IJMES*,19.

*ABDELKAFI (J) , 1989, *La Médina de Tunis* ,Paris.

*AMRI (L) , 1997 , *Pour une Sociologie des reptures .La Tribu au Maghreb Médiéval* .Univ de Tunis I.

*BABES (Leila) , 1988, *Pouvoir central , pouvoir local dans le Beylik de constantine : Essai de synthèse*. Univ d'Oran .

*BACHROUCH (T) ,1977 , *Formation Sociale Barbaresque et Pouvoir à Tunis au XVIIé siècle.* Tunis.

*-------------------, 1972 , « Sur la Fiscalité Muradite : Présentation d'une source et des premiers résultat d'une enquête en cours. » in *Les Cahiers de Tunisie*, T XX ,N° 79-80,pp 125-146.

*------------------, 1979 , « Pouvoir et Souveraineté Territoriale : La question de la frontière Tuniso-Algerienne sous Ahmed Bey. » in *Actes du 1er*

Congrès d'Histoire et de Civilisation du Maghreb ,Tunis C.E.R.E.S ,T 2,pp195-208.
*-------------------,1989, *Le Saint et le Prince en Tunisie* ,Tunis.
*BADIE (Bertrand) , 1984 , *Le développement politique* , Paris.
*BADIE (Bertrand) , 1986, *Les Deux Etats , pouvoir et société en occident et en terre d'islam.* Paris.
* BADIE (Bertrand) , 1992, *L'Etat Importé , l'occidentalisation de l'ordre politique .*
Fayard , Paris.
*BADUEL (P.R), 1983, « Etats territoires et terroirs au Magreb », in *Annuaire de l'Afrique du Nord*, éd .CNRS, pp3-47.
*BALANDIER (G), 1986, *Sens et puissance, les dynamiques sociales,* P.U.F. Paris.
*BARGUAOUI (S) , 2005, « Des Turcs aux Hanafiyya , la construction d'une catégorie « métisse » à Tunis au XVII siècle et XVIII siècle » in *Annales Histoire, Sciences Sociales*, n° 1, Janvier-février., pp 209-228.
*BAYART (J-F), 1996, « l'historicité de l'Etat importé . » in *BAYART,J-F,dir , La Greffe de l'Etat* , Karthala , Paris, pp 11-42.
*BERQUES (J), 1978, *L'intérieur du Maghreb Xve-XIXe siècles*, Gallimard, Paris.
*-----------------, 1982, *Ulémas, fondateurs insurgés du Maghreb*, Sindbad, Paris.
*BEN ACHOUR (M), 1988, « Autorités urbaines à Tunis au XIX è siècle » , dans *IBLA*, pp243-262 et 1989,pp,3-21.
*-----------------------, 1989, *Catégories de la société tunisoise dans la deuxième moitié du XIXème siècle*, Pub de l'Institut National de l'Archéologie et d'Art, Tunis.
*BLILI (L) , 2005, *Parente et Pouvoir dans la Tunisie Houssaynite 1705-1957.* Thèse d'Etat .F.S.H.S.T. Tunis.

*BLOCH (M) , 1993, *Apologie pour l'histoire ou métier d'historien*, Armand Colin, Paris.

*BRAUDEL (F), 1979, *Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XVe –XVIIIe siècle*, 3vols., Paris.

*------------------, 1969, *Ecrits sur l'histoire*, Paris.

*BRUNCHEVIG (R), 1931, « Quelques remarques historiques sur les medersas de Tunisie », dans *Revue Tunisienne*, pp 261-285.

*BRUNCHEVIG (R), 1940-1947, *La Berbérie orientale sous les Hafsides, des origines à la fin du XV è siècle* ,A.Maisonneuve, Paris , 2 vol. XXIII-476 et XII-503 p.

*BEHRENS ABOUSIEF (D) , 1989 , *Islamic Architecture in Cairo*, Leyde.

*BONINE,M (ed), 1994, *The Middle Eastern City and Islamic Urbanism, Annotated Bibliography*,Bonn.

*BOUHDIBA (A) et CHEVALIER (D), (éds) ,1982, *La ville arabe dans L'islam*, Tunis.

*BOUBAKER (S) , 1987 , *La Régence de Tunis au XVIIe siècle .Ses relations commerciales avec les ports de l'Europe méditerranéenne, Marseille et Livourne*.Zaghouan.

*------------------ , 1984, « Poids et Mesures dans la Régence de Tunis au XVIIème siècle : Le rital, le qafiz de blé et le mtar d'huile », in *Turcica Revue d'étude Turques*, Tomes XVI, pp.152-172.

*-------------------, 1970 , *La conjoncture économique de la régence de Tunis du XVIIIème siècle jusqu'à 1830*,certifecat d'aptitude la recherche, faculté des lettres et sciences humaines, Tunis.

*BOUZGARROU-LARGUECHE (D) , 1993 , *Waten El Monastir : Fiscalité et Société (1676-1856)*,pub, faculté des lettres de la Manouba , Tunis.

* BOUVIER (P), *La socio-anthropologie* , Armand Colin , Paris 2000.

*BRETON (J-F) ,1991 , « Le site et la ville de shabwa » ,*Srya*,68.

*BROWN (C) , (ed), 1973 , *From Madina to Metropolis*, Princeton.

*BROWN (Lewis-Carl), 1974, *The Tunisia of Ahmed Bey 1837-1855*,United States of America, Princeton University, p409.

*BRUNCHEVIG (R) ,1949 , "Urbanisme médiéval et droit musulman ", *REI*, 15, 1947.

*CAILLE (J), *La ville de Rabat*, Paris ,3 vol.

*CAMAU (M), 1996, «Politique dans le passé, politique aujourd'hui au Magreb» in *LA Greffe de l'Etat*, Dir, Jean-François BAYART, Ed.KARTHALA, Paris, pp 63-93.

*CARCIN (J-C), 1982, « Habitat médiéval et histoire urbaine à Fustât et au Caire . », In CARCIN (L-C), *Palais et Maison du Caire ,I* ,Paris.

*CHATER (KH) ,1978, *Insurrection et répression dans la Tunisie du XIXe siècle. La mehalla de Zarrouk au Sahel (1864)* ,Tunis.

*---------------- , 1978, « La Ville Tunisienne au XIX è siècle théorie et réalités » *les Cahiers de la Tunisie* N°103-104 , pp 85-108.

*-----------------, 1980, « Relation villes/compagnes dans la Tunisie du XIXème siècle : Le cas du Sahel et des Basses steppes », in *Système urbain et développent au Maghreb*, Tunis CERES, pp 67-82.

*---------------,1985, *Dépendance et mutations pré coloniales.La Régence de Tunis de 1815 à 1857*, Tunis.

*---------------, 1985, « En marge d'une lecture du chroniqueur Seghir ben Youssef: la situation économique et sociale de la Régence de Tunis au XVIIIe siècle » , dans *RHM*, n° 39-40, p.161-176.

*CHERIF (M-H), 1973, « L'Etat tunisien et les campagnes au XVIIIè siècle », dans *L'ankylose de l'économie méditerranéenne au XVIIIè et au début du XIXè siècles : Le rôle de l'agriculture*, Nice, p 9-22.

*------------------ , 1976, « L'histoire économique et sociale de la Tunisie au XVIIIè à travers les sources locales : Enseignement et perspectives », dans *les Arabes par leurs archives (publié sous la direction de J.Berque et D.Chevalier)*, Paris, p 101-118.

* -----------------, 1968, « Introduction de la piastre espagnole (Ryal) dans la Régence de Tunis au début du XVII éme siècle » , in *Les cahiers de Tunisie* , n° 61-64, pp 45-55.

*-----------------, 1977, « H'ammûda Bâshâ Bey et l'affermissement de l'autonomie tunisienne » ,dans *Encyclopédie des Africains,* Paris , T VII ,pp 99-127.

*-----------------, 1970, « Expansion européenne et difficultés tunisiennes. 1815-1830 » dans *Annales E.S.C.*, mai-juin, p714-745.

*---------------- , 1979, « Propriété des oliviers au Sahel des débuts du XVIIIé à ceux du XIXé siècles », dans *Actes du 1er Congrès d'histoire et de civilisation du Maghreb,*Tunis , T II pp 209-252.

* ------------- , 1981, « la dé turquisation du pouvoir en Tunisie : classe dirigeantes tunisiennes de la fin de XVIè S à 1881. » Cahiers de Tunisie N 117-118, 3è et 4è tri.pp177-197.

*-------------- , 1984-1986, *Pouvoir et Société dans la Tunisie de H'usayn Bin Ali (1705-1740),* 2 Vols, Tunis,.

*---------------,1990, « Fermage (lizma) et fermiers d'impôts (lazzam) dans la Tunisie des XVIIème-XVIIIème siècle » , *Cahiers de la Méditerranée* ; n°41 , pp19-29.

*---------------, 1992 , « le Beylik, les populations et le commerce maritime dans la Tunisie du XVIIIè » *in Histoire économique et sociale de l'Empire Ottoman et de la Turquie.* Actes du sixième congrès international tenu à Aix-en Provence du 1er au 4 juillet, Paris, pp 110-114.

*CHEVALIER (D) , (éd),1979 , *L'espace social de la ville arabe*, Paris.

*CLADEL (G) et REVAULT (P) , 1970 , *Medina ,approche typologique,* Tunis.

*CLERGET (M) ,1934 , *Le Caire* ,Le Caire ,2vol.

*DAOULATLI (A) ,1976 , *Tunis sous les Hafsides. Evolution urbaine et activité architecturale,* Tunis.

*DEMEERSEMAN (A) ,1983 , « Inventaire des biens d'un caïd en 1826 : Bakkar Djellouli », in *IBLA*, n°150,1982,pp281-302,n°151,pp77-92.

*DENOIX (S) , 1992, *Décrire le Caire .Fustât-Misr*, le Caire.

*DEVERDUN (G) , 1966, *Marrakech* , Rabat,2 vol.

*DJAÏT (H) , 1986, *Al-Kûfa .Naissance de la ville islamique*,Paris.

*ELBOUDRARI (H), 1985, « Quand les Saints font les villes :Lecture Anthropologiques de la pratique sociale d'un Saint du XVIIème siècle », in *Annales Economies Sociétés Civilisations*, n°3, mai-juin,pp489-508.

*ELIAS (N), 1991, *La dynamique de l'occident*, Calmann-levy, 3ème ed.

*-------------, 1985 , *La société de cour sous Louis XIV*,Paris, Flammarion.

*ESTABLET (C), 1991, *Etre caïd dans l'Algérie coloniale*, CNRS. Paris.

*ESTABLET (C) et PASCUAL (J-P) ,1994 , *Familles et fortunes à Damas*, Damas .

*ESTABLET(C),PASCUAL (J-P) et RAYMOND (A) ,1994 , « La mesure de l'inégalité dans la société ottomane . » , *JESHO*,37.

*Farrugia De Candia (J) , 1935, « Monnaies Husseinites » in *Revue Tunisienne* , pp 15-36.

*Faure (A) , 1997, (Sous la direction), *TERRITOIRES ET SUBSIDARITE. L'action publique locale à la lumière d'un principe controversé.* L'Harmattan , Paris.

*FENINA (A) , 2003, *LES MONNAIES DE LA REGENCE DE TUNIS SOUS LES H'USAYNIDES ,Etudes de Numismatique et d'Histoire Monétaire (1705-1891).*Pub Univ de Tunis, Tunis.

*FERCHIOU (S), 1992, (Sous la direction) , *HASAB WA NASAB : Parenté , Alliance et Patrimoine en Tunisie* , CNRS , Paris.

*GALLISOT (R), « Les rapports ville campagne », in *Sur le Féodalisme*, C.E.R.S.M, pp233-241.

*GANIAGE (J), ,1960 *La population européenne de Tunis au milieu du XIXè siècle. Etude démographique,* P.U.F, Paris.

*GANIAGE (J), « Les Européens en Tunisie au milieu du XIXé siècle », dans *Les Cahiers de Tunisie,* 1955, pp 388-421.

*GENET (J-Ph) et LOTTES (G) , (éd), 1996, *L'Etat Moderne et Les Elites XIIIè-XVIIIè siecles : Apports et Limites de La Méthode Prosopographique.* Actes du colloque international CNRS-Paris I, 16-19 octobre 1991.Pub de la Sorbonne, Paris.

*GIOVANNI (L) , 1989, *Pouvoir au village : Histoire d'un exorciste dans le pièment du XVIIème siècle,* édition Gallimard.

*GIOVANNI (L) , 1989, « Les Usages de la Biographie »in *Annales ESC,* Novembre –Décembre, n° 6 , pp 1325-1336.

*GRANDCHAMP (P), 1920-1933, *La France en Tunisie au XVIIé siècle .Inventaire des archives du Consulat de France à Tunis,* Tunis, 10 vols.

*GRANGAUD (I) , 2002 , *La ville imprenable une histoire sociale de Canstantine au 18è siècle* Paris.

*GOITEIN (S-D) , 1967-1988 , *A Mediterranean Society,* 5vol, Berkeley.

*HANNA (N) , 1983, *An Urbain History of bûlâq,* le Caire.

*--------------- , 1991 , *Habiter au Caire aux XVIIé et XVIIIé siècles* ,Le Caire.

*--------------- , (ed), 1995, *The State and its servants , Administration in Egypt from Ottoman Times to the Present.* The American University in Cairo Press.le Caire.

*HENIA (A) , ,1980 *Le Grid : ses rapports avec le Beylik de Tunis (1676-1840),* Tunis.

*------------, 1983, « Prisons et prisonniers a Tunis vers 1762 : Système répressif et inégalités sociales », in *Revue d'Histoire Maghrébine,* n° 31-32 , pp 223-252.

*------------,1984, « Origine et évolution d'un patrimoine familial tunisois (XVIIème-XIXème siècle) », in *IBLA*, T.47, n°154, pp 201-247 (1ère partie).

*------------, 1984, « Origine et évolution d'un patrimoine familial tunisois (XVIIème-XIXème siècle) », in *IBLA*, T.48, n°155, pp3-17 (2ère partie) .

*------------, 1991, « Mécanisme d'articulation des communautés oasiennes du jérid avec le pouvoir central de Tunis au cours du XVIIème et la première moitié du XIXème siècles », in R.BOURQIA et N.HOPKINS, dir., *le Magreb : Approches des Mécanismes d'Articulation*, AL-Kallam, Casablanca, pp 153-172.

*--------------, 1997 ,« Le pouvoir entre « notables »et « élites » Les cycles de la notabilité . » in *Monde arabe Maghreb Machrek* . n° 157 juillet – sept. pp90-100.

*------------, 1999, *Propriété et stratégies sociales à Tunis (XVIème-XIXème siècle)*, Pub. De la F.S.H.S de Tunis, Tunis.

*--------------, 2004 , « La gestion des waqf Khayrî en Tunisie à l'époque moderne : du monopole privé au monopole public » in *Les fondations pieuses (Waqf) en Méditerranée enjeux de société, enjeux de pouvoir.* Dir. Randi Deguilhem et Abdelhamid Hénia . Ouvrage publié par la Fondation Publique des Awgaf du Koweït. Koweït.

*--------------, 2007, « L'individu entre la logique étatique et la logique communautaire : cas de la Tunisie à l'époque moderne (17e-19e siècles). In Mohamed -Hédi Chérif et Abdelhamid Hénia, dir. ,*Individu et pouvoir dans les pays islamo-méditerranéens.* Institut de Recherche sur le Maghreb contemporain , Maisonneuve et Larose , Tunis. pp51-64.

*HERMASSI (E) , 1995 , *Etat et société au Maghreb : étude comparative*, édition Anthropos, Paris.

*INALCIK (H), 1985, *Studies in ottoman social and Economic-History*, Variorum Reprints, London, pp75-103.

*INALCIK (H) ,1994, *with* QUATAERT,D, *Economic and Social History of the Ottoman Empire 1300-1914,* London.

*JDEY (A), 1996, *AHMED IBN ABI DHIAF Son Œuvre et sa Pensée : Essai d'Histoire culturelle.* Pub F T E R S I , Zaghouan Tunisie.

*JULIEN(CH- A) ,1956 , *Histoire de l'Afrique du Nord, t. II (Tunisie, Algérie, Maroc) : De la conquête arabe à 1830.*2éd.revue et mise à jour par Roger le Tourneau, Paris.

*KRAIEM (M) , 1973, *La Tunisie pré coloniale*, Tunis, 2 vols.

*LAPIDUS (I), (éd) , 1969 , *Middle Eastern Cities*, Berkely.

*LAPIDUS (I), 1967, Muslim *Cities in the Later Middle Ages*, Cambridge, Mass.

*LARGUECHE (Ab) , 1999 , *Les Ombres de la ville : Pauvres Marginaux et Minoritaires à Tunis (XVIIIème et XIXème siècle)*, Pub. Faculté des Lettres de Manouba, Tunis.

*LAZEGA(E), 1998, *Réseaux sociaux et structures relationnelles,* P.U.F , Paris

* Le Goff (J) ,1982, *La civilisation de l'occident médiéval* , Paris.

*LORIGA (S) , 1996, « La Biographie Comme Problème » in REVEL , J, (Sous la direction), *Jeux d'échelles :La micro-analyse à l'expérience,* Gallimard, Paris.

*MANTRAN (R), (éd) , 1989,*Histoire de l'empire ottoman*, paris.

*MANTRAN (R) ,1962 , *Istanbul dans la seconde moitié du XVIIé siècle* ,Paris.

*MANTRAN(R), 1959, « L'évolution des relations entre la Tunisie et l'empire ottoman du XVI au XIX è siècle », dans *C .T.* , pp 319-333.

*MARÇAIS (G) ,1957 , « L'urbanisme musulman » ,in *Mélanges*, Alger, 2vol.

*MARÇAIS (G), 1954-1955, « La conception des villes dans l'islam » *Revue d'Alger*,2 .

* MARCEL (J-J) et FRANK (L) , 1979, *Histoire de Tunis* , ed Bouslama , Tunis.

* MARÇIAS (W) ,1961 , « L'islamisme et la vie urbaine », in *Articles et conférences*, Paris.

* MARINO (B) (dir), 2001, *Etudes sur les Villes du Proche-Orient XVI-XIXé siècle*, Hommage à André Raymond, Institut Française d'Etudes arabes de Damas, Damas .

*MASSIGNON (L) ,1924, « Enquête sur les corporations d'artisans et de commerçants au Maroc » , *Revue du monde Musulman* ,58.

*MORINEAU (M) , 1985, *Pour une Histoire Economique vraie* , Presses Universitaire de Lille , France.

*PANZAC (D),(ed) ,1991-1994, *Les villes dans l'Empire ottoman*, Paris ,2 vol.

* -------------- , 1993, « Le commerce maritime de Tripoli de Barbarie dans la seconde moitié de du XVIII e siècle » in *R.H.M.C.* , n° 69-70 , mai , pp 141 –167.

*PAQUETS (Gilles) et WALLOT (J.Pierre) , 1973, *Patronage et Pouvoir dans le Bas-Canada (1794-1812) : un essai d'économie historique*, les presses de l'université du Québec, Montréal, Canada.

*PASCUAL (J-P) ,1983 , *Damas à la fin du XVI è siècle* ,Damas.

*PEYSSONNEL et DESFONTAINES, 1838,*Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger* Publiés par M.Dureau de la Malle, A .Faivre, Paris , 2 vol .485p et 385p.

* PEYSSONNEL (J-A) , 1838, *Relation d'un voyage sur les cotes de Barbarie , 1724-1725* , Paris.

*PLANTET (E) ,1893-1899 , *Correspondance des Beys de Tunis et des consuls de France avec la Cour (1577-1830)*, F.Alcan , Paris, 3 vol.

* POIRON (M) , 1925 *Mémoire concernant l'état présent du royaume de Tunis de 1701à 1702*, Paris.

* Poinssot (L) , 1936 ,« Monuments et rues de Tunis , quelques édifices du Moyen Age et des Temps Modernes » , in *Tunisie Atlas Historique , Géographique , Economique* , Paris.

*RAYMOND (A) ,1985 , « Les provinces arabes »,in *Histoire de l'Empire ottoman* , R ,Mantran, éd Paris.

*RAYMOND (A) , 1974 , *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe siècle*,2 vols, Damas.

*---------------- ,1979 , « La conquête Ottomane et le développement des grandes villes arabes : Le cas du Caire , de Damas et d' Alep. » in *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée* , 27, pp 113-132 .

* ----------------, 1985 , *Grandes villes arabes à l'époque ottomane*, Paris.

*---------------- , 1987 , « Les rapports villes- compagnes dans les pays arabes à l'époque ottomane (XVIè-XVIIIè siècles) in *Cannon , B , (éd) Terroirs et Sociétés au Maghreb et au Moyen –Orient* , Lyon, pp 19-58.

*---------------- , 1989 , « Espaces publics et espaces privés dans Les villes Arabes traditionnelles » in *Magreb Machrek* , 123, pp194-201.

*---------------- , 1990 , « Le déplacement des Tanneries à Alep , au Caire et à Tunis à l'époque Ottomane : un « Indicateur »de croissance Urbaine » in *Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée* , 55-56 / 1-2 , pp 34-43.

*--------------------, 1993 ,*Le Caire.*

*-----------------, 1994, *Ibn Abi l-diyaf : Présent aux hommes de notre temps.Chronique des Rois de Tunis et du Pacte fondamental*, chap. IV et V, Alif, Tunis.

*REVAULT (J), 1967-1978, *Palais et demeures de Tunis*, Paris, 4vol.

* REVEL (J), 1996, (Sous la direction), *Jeux d'échelles :La micro-analyse à l'expérience,* Gallimard , Paris.

* SAADAOUI (A), 2001, *Tunis Ville Ottomane trois siècles d'Urbanisme et d'Architecture.* Centre de Publication Universitaire, Tunis.

*SAINT GERVAIS , 1736, *Mémoires historiques qui concernent le gouvernement de l'ancien et du nouveau royaume de Tunis*, Paris.

*-------------, 1970, « La conjoncture agraire en Tunisie et en Méditerranée orientale aux XVIIIe et XIXe siècles » dans *Annales ESC*.n°24, novembre-décembre, p1540-1562.

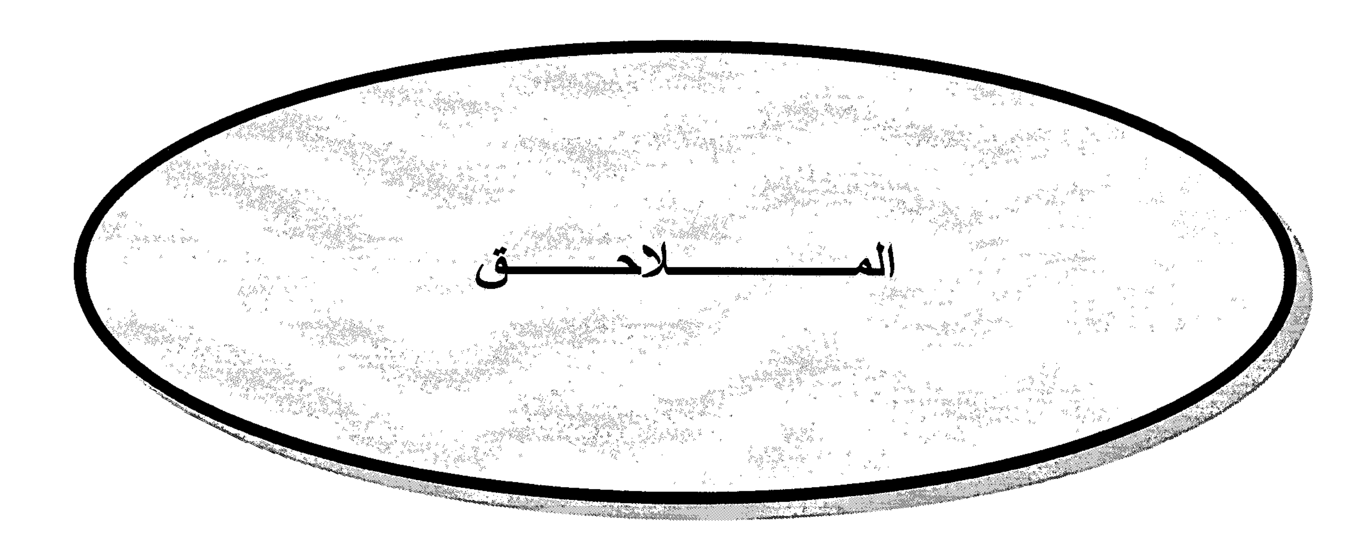
*-------------,1977, *Fellahs tunisiens. L'économie rurale et la vie des compagnes aux XVIIIe et XIXe siècles*, Paris.

*VEINSTEIN (G) ,1991 , « La ville ottomane : Les facteurs d'unité »,in *La Ciudad islamica* ,Saragosse.

*ZOUARI (A), 1990, *Les relations commerciales entre Sfax et le levant aux XVIIIéme et XIX éme siècle* , Tunis I. N. A.A.

*WIRTH (E) , 1982 , « Villes islamiques, villes arabes, villes orientales ? », In *La ville arabe dans l'Islam*, Bouhdiba, A et Chevallier, D èds, Tunis.




المــــــلاحـــق

ملحق عدد 1 : عقود لزمة الرحبة بكل من المنستير وقصر هلال .[1]

[1] أ و ت ، دفتر عدد 1856، ص 32.

ملحق عدد 1 : عقود لزمة الرحبة بكل من المنستير وقصر هلال .

الحمد لله أشهد المكرمون الأجلون عمر بن عمر بن عمر عمار ومحمد بن عمر مختري وعبد الله بن محمد عجينة ومحمد بن قاسم الشامط عرب اثنين ، انهم التزموا من الاجل الأكمل الفقيه الأعز الأبي الحاج يوسف بن المرحوم الحاج عثمان خوجة الحنفي وكيل المحصولات ببلد المنستير في التاريخ محصول كيالة المنستير كالعادة عن مدة عام واحد مبدوه غرة اكتوبر الاعجمي الموافق لليوم الثاني عشر من رجب الأصب من عام التاريخ بما قدره عن المدة المذكورة الفان اثنان ريالا وستماية ريال وخمسة واربعون ريالا تونسية صغرى يدفعوها مشاهرة كل شهر وما يخصه الى أن تقضى المدة ويعني العدد مشهرين أنهم ضامنين بعضهم بعضا مع الخيار في الطلب التزامات ما من سمع منهم ما ذكر كيف ذكر وسمع التوزيع من الوكيل المذكورالذي يضع طابعه هنا .
شهد على الجميع بذلك حال الجواز بتاريخ اواسط رحب العربي الأصب من عام ثلاثة وخمسين ومائتين وألف 1253هـ / 37-1838م.

الحمد لله أشهد المكرم الأجل القاري فضلون بن المرحوم الحاج عمر الزراد الهلالي أنه التزم من الأجل الأكمل الفقيه الإمام الخطيب الأعدل الأبي الحاج يوسف الوكيل المذكور أعلاه محصول كيالة رحبة بلد قصر هلال كالعادة الجارية وهي اربعة أصواع على كل قفيز من غير زيادة ولانقصان عن مدة عام واحد مبدوه الثامن عشر من رمضان المعظم من عام التاريخ بما قدره عن المدة المذكورة خمسماية ريال تونسي صغرى يرفعها مشاهرة كل شهر ما يخصه الى أن تمضي المدة وبين العدد اشهادا تاما وشهد عليهما بذلك حال الجواز حسبما يضع الوكيل طابعه هنا بتاريخ اوايل شوال من عام ثلاثة وخمسين ومائتين وألف 1253 هـ / 37-1838م .

- أ و ت ، دفتر عدد 1856، ص 32.

ملحق عدد 2 : عقود لزم هناشر البايليك .[2]

[2] أ و ت ، دفتر عدد 287 ، ص 169.

ملحق عدد 2 : عقود لزم هناشر البايليك .

الحمد لله أشهد المكرم الأجل المرعي المبجل الإختيار سليمان ابن المرحوم مصطفى سليمان الحنفي أنه التزم للمعظم الأرفع ذي المقام الأعز الأمنع المحفوف بسر منزل السور سيدنا ومولانا حمودة باشا باي دام الله عزه وعلاه واضفى يمناه بيمناه أمين ، بمائتي ريال اثنين وخمسين ريالا سنة التاريخ وذلك كراء هنشير عين سيفل احد هناشر الدخلة القبلية ليبذره قمحا وشعيرا وعين ذلك لمدة عام واحد مبدوه اكتوبر الأعجمي الفارط عن التاريخ التزام تام يدفع ذلك وقت الوجوب شرعا شهد على اشهاده بذلك بالحالة الجايزة شرعا بتاريخ الثاني من شوال المبارك سنة 1221هـ / 06-1807م .

الحمد لله أشهد المكرم الأجل حسونة ابن المرحوم مصطفى بن سليمان الحنفي من أهل قصر قليبية أنه التزم للمعظم الأرفع ذي المقام الأعز الأمنع المحفوف بمنزل السور سيدنا ومولانا حمودة باشا باي دام الله عزه وعلاه واضفى يمناه بيمناه أمين ، بستماية ريال سنة التاريخ وذالك كراء هنشير اكسار أحد هناشر الدخلة القبلية ليبذره قمحا وشعيرا ، وذلك لمدة عام واحد مبدوه اكتوبر الأعجمي الفارط عن التاريخ التزاما تاما يدفع له ذلك وقت الوجوب شرعا شهد على اشهلاده بذلك بالحالة الجايزة شرعا بتاريخ الثاني من شوال المبارك سنة 1221 هـ / 06-1807م .

- أ و ت ، دفتر عدد 287 ، ص 169.

ملحق عدد 3 : دور المزايدة في ارتفاع قيمة اللزمة .[3]

[3] أ و ت ، دفتر عدد 165 ، ص ص 11 -12.

ملحق عدد 3 : دور المزايدة في ارتفاع قيمة اللزمة .

ـ وكالة الزيت على الحاج صالح زيد العشرة بإحدى عشرة وذلك يوم السبت الرابع عشر رجب 1184هـ / 70-1771م ، بل رجعت وكالة الزيت المذكورة على خليفة نويرة . العشرة احد عشر مطر ونصف في التاريخ الذكور.

ـ التزم قاسم الشريف إلي شهد طلب أراضي أولاد يحي باثني عشر ماية ريال خدمة شتوة سنة 1184هـ / 70-1771م ، بل صارت أراضي أولاد يحي بثمانية عشر ماية ريال على قاسم الشريف المذكور .

ـ غابة رأس الجبل وبلدانه على قاسم جواده بسبعة ألاف دينار وخمسماية دينار في التاريخ .

بل صارت غابة رأس الجبل على حمودة وأحمد الصغير قايد بنزرت بسبعة ألاف والخمسماية دينار المذكور قبلها بزيادة قاسم جواده المذكور.

بل صارت غابة رأس الجبل المذكور على الفقيه سي محمد بوعتور بثمانية ألاف دينار بل بتسعة ألاف دينار على سي محمد بوعتور المذكور .

بل صارت غابة رأس الجبل المذكوره على محمود بن أحمد الصغير قايد بنزرت المذكور بإثنى عشر ألف دينار وماتين دينار أواخر رجب سنة 1184هـ / 70-1771م .

ـ وكالة الزيت المذكورة في وسط الصفحة يمناه [الموجودة أعلاه] ، على الحاج صالح زيد العشرة أمطار بثلاثة عشر مطر زيت غير ربع بتاريخ رجب 1184 هـ / 70-1771م ، بل بثلاثة عشر مطر ونصف المطر.

ـ زاد أحمد شقرون على الحاج سالم بن ذياب وبوبكر بن ميلاد خمسة ألاف ريال في الشوبانية والأمانة فأستكمل بذلك خمسة وعشرين ألف ريال وتفصيلها ستة عشر ألف ريال زادها عليه الحاج حمودة بن عبد الحفيظ يوم خمسة وعشرين في رمضان 1181ه/ 67-1768م و أربعة ألاف ريال زادها المذكور في أواخر شعبان 1183هـ / 69-1770م.

ـ أ و ت ، دفتر عدد 165 ، ص ص 11 -12.

ملحق عدد 4: عقود لزمة خدمة وبيوع الصابون في عدد من مناطق الإيالة.[4]

الحمد لله نسخة من تزكية لزمة تبرسق دقة

الحمد لله تزكى شهادة بين الحكم المكرم رجب بن طاع الجربي وانه التزم هذا لزمة خدمة الصابون وبيعه ببلد تبرسق دقة بالعين [illegible] ريال وخمسماية ريال التي نسبوه من الضرب الصغير عن مدة عام واحد اوله [illegible] غرة ذي الحجة الحرام متمم شهور عام التاريخ بربع شئ الدراهم المذكورة على ستة اقساط عند مضي كل شهرين من العام المذكور بربع قسط من ذلك وقدره اربعماية ريال وستة عشر ريالا ونصفا وتسعة نواصر كما اتفقنا معه بانه اذا لم يقم بكفاية اهل المكان من الصابون مدة لزمته وتركهم مختصين فانا نغرموا بهم من عنده ما يحتاجونه من الصابون ويلزمه اداء تمام انغلاق اللزمة المذكورة التزاما تاما والسلام كتب في غرة الحرام سنة 1255

نسخة لزمة تستور

الحمد لله تزكى شهادة بين الحكم الاجل الشريف المكرم الحاج احمد بن الحاج [illegible] الزواوي التستوري وانه التزم هذا لزمة خدمة الصابون وبيعه ببلد تستور بخلاص بالعين اثنين ريال وخمسماية ريال التي نسبه من الضرب الصغير عن مدة عام واحد اوله غرة ذي الحجة الحرام متمم شهور على التاريخ بربع شئ الدراهم المذكورة على ستة اقساط عند مضي كل شهرين من العام المذكور بربع قسط من ذلك وقدره اربعماية ريال وستة عشر ريالا ونصف الريال وتسعة نواصر كما اتفقنا معه بانه اذا لم يقم بكفاية اهل المكان من الصابون وتركهم مختصين مدة لزمته فانا نغرموا بهم من عنده ما يحتاجونه من الصابون ويلزمه اداء جملة انغلاق اللزمة المذكورة التزاما تاما والسلام كتب في غرة 1255 سنة

نسخة تزكية لزمة الكاف

الحمد لله تزكى شهادة بين الحكم الاجل الحاج محمد [illegible] الكافي وانه التزم هذا لزمة خدمة الصابون وبيعه ببلد الكاف وتوابعها بخمسة آلاف ريال وخمسماية ريال التي نسبه من الضرب الصغير عن مدة عام واحد اوله غرة ذي الحجة الحرام متمم شهور على التاريخ بربع شئ الدراهم المذكورة على ستة اقساط عند مضي كل شهرين من العام المذكور بربع قسط من ذلك وقدره تسعماية ريال وستة عشر ريالا ونصفا وتسعة نواصر كما اتفقنا معه بانه اذا لم يقم بكفاية اهل المكان من الصابون مدة لزمته وتركهم مختصين فانا نغرموا بهم من عنده ما يحتاجونه من الصابون ويلزمه اداء تمام انغلاق اللزمة المذكورة التزاما تاما والسلام كتب في غرة الحرام سنة 1255

---

[4] أ و ت ، دفتر عدد 1869.

ملحق عدد 4: عقود لزمة خدمة وبيوع الصابون في عدد من مناطق الإيالة .

الحمد لله هذه نسخة من تذكرة لزمة تبرسق نصها .

الحمد لله تذكرتنا هاته بيد المكرم محضي رجب بن صالح الجربي وأنه التزم منا لزمة خدة الصابون وبيعه ببلد تبرسق خاصة بألفين اثنين ريال وخمسماية ريال تونسي من الضرب الصغير عن مدة عام واحد مبدوه غرة ذي الحجة الحرام متمم شهور عام التاريخ يدفع لنا الدراهم المذكورة عن ستة أقساط عند مضي كل شهرين من العام المذكور يدفع قسط من ذلك وقدره اربعماية ريال وستة عشر ريالا ونصف وتسعة نواصر كما اتفقنا معه بأنه اذا لم يقم بكفاءة أهل المكان من الصابون مدة لزمته وتركهم مختصين فإننا نقدموا لهم من عندنا ما يحتاجونه من الصابون ويلزمه أداء تمام اتفاق اللزمة المذكورة التزاما تاما والسلام في 12قعدة الحرام سنة 1255هـ / 39-1840م .

نسخة من لزمة تاستور.

الحمد لله تذكرتنا هاته بيد المكرم الأجل الشريف محضي الحاج أحمد بن الحاج عمر صباغ الذوادي التاستوري وأنه التزم منا لزمة خدمة الصابون وبيعه ببلد تاستور خاصة بألفين اثنين ريال وخمسماية ريال تونسية من الضرب الصغير عن مدة عام واحد مبدوه غرة ذي الحجة الحرام متم شهور عام التاريخ يدفع لنا الدراهم المذكورة عن ستة أقساط عند مضي كل شهرين من العام المذكور يدفع قسط من ذلك وقدره اربعماية ريال وستة عشرة ريال ونصف الريال وتسعة نواصر كما اتفقنا معه بأنه إذا لم يقم بكفاءة أهل المكان من الصابون مدة لزمته وتركهم مختصين فإننا نقدموا لهم من عندنا ما يحتاجونه من الصابون ويلزمه أداء تمام اتفاق اللزمة المذكورة التزاما تاما والسلام في 12قعدة الحرام سنة 1255هـ / 39-1840م .

نسخة تذكرة لزمة الكاف .

الحمد لله تذكرتنا هاته بيد المكرم الأجل المرعي محضي سي المليتي الكافي وانه التزم منا لزمة خدمة الصابون وبيعه ببلد الكاف وتوابعها بخمسة ألاف ريال تونسي من الضرب الصغيرعن مدة عام واحد ، وأن مبدوه غرة ذي الحجة الحرام متم شهور عام التاريخ ، يدفع لنا الدراهم المذكورة عن ستة أقساط عند مضي كل شهرين من العام المذكور يدفع قسط من ذلك وقدره تسعماية ريال وستة عشريال ونصف وتسعة نواصر. كما اتفقنا معه بأنه اذا لم يقم بكفاءة أهل المكان من الصابون مدة لزمته وتركهم مختصين فإننا نقدموا لهم من عندنا ما يحتاجونه من الصابون ويلزمه اذا اتمام اتفاق اللزمة المذكورة التزاما تاما والسلام في 13 قعدة الحرام سنة 1255ه/ 39-1840م."

ملحق عدد 5: تنظيم خدمة الدوايا والخطايا من طرف علي باشا ودور القياد ـ اللزامة.[5]

[5] أ و ب ، دفتر عدد 45 ، ص 4

ملحق عدد 5: تنظيم خدمة الدوايا والخطايا من طرف علي باشا ودور القياد - اللزامة.

الحمد لله حكمت بأن خدمة الدوايا والخطايا في جميع بلاد افريقية، بأن خزندار ما باقي يأخذ الثلثين في الخدمة وأننا طيحنا الثلثين من الخدمة على الرعية رفقا بهم وأن الخلاص يأخذ ثلث الخدمة فقط من الدية أو الخطية سواء كان الخلاص قايد من قياد اللزمة مثل قيادة سوسة والمنستير أو كان الخلاص غير لزام مثل خلاص الفراشيش وماجر وساير العروش فإنهم ما يأخذوا في جميع ذلك إلا الثلث في الخدمة وقيدوا اوايل شهر ربيع الثاني سنة 1165هـ / 51-1752م .

- أ و ت ، دفتر عدد 45 ، ص 4 .

ملحق عدد 6: دور اللزامة في مراقبة إنتاج الحبوب .[6]

حساب حسن بن [illegible]

[illegible]

ومن تركة [illegible]

ومن تركة [illegible] بن شعبان

[illegible]

ومن الحاج [illegible]

ومن الغفور له [illegible]

المضبوض [illegible]

[illegible]

[6] أ و ت ، دفتر عدد 207 ، ص 77.

ملحق عدد 6: دور اللزامة في مراقبة إنتاج الحبوب .

حساب حسن بن ساسي على الطعام .

أقفزة قمح.

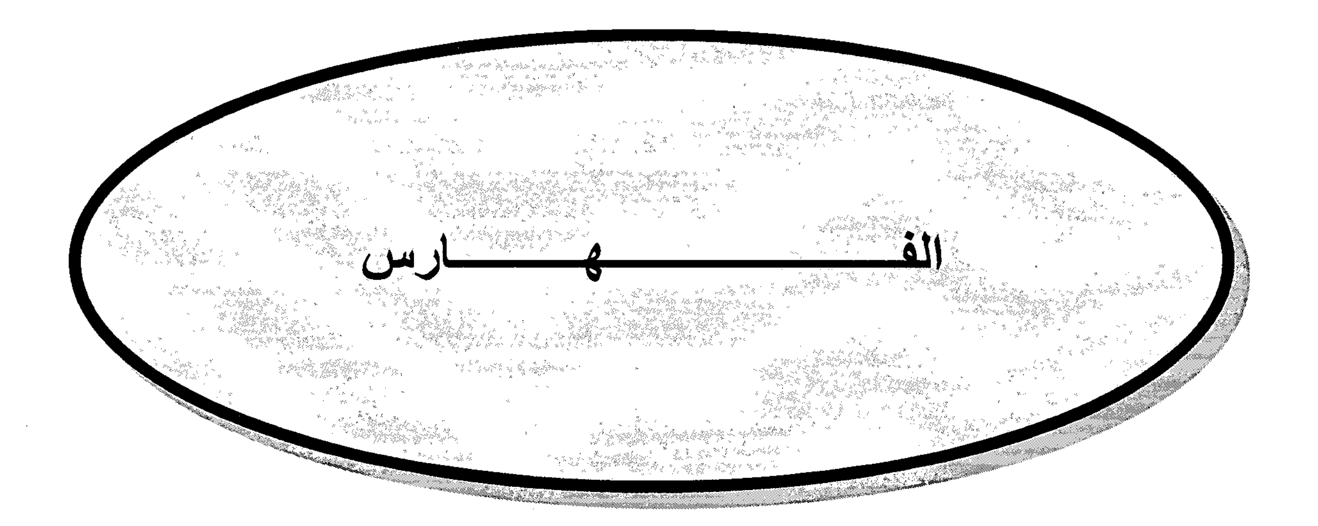
- 32 عليه لزم هنشير بن قرهم في سنة 1191هـ و 1192 هـ بماشتين في العام .
- 16 ولزم هنشير بوحمزة عن عام 1191 هـ ماشيتين .
- 8 ولزم هنشير واد المرجان سنة 1192هـ ماشية واحدة .
- 12 وهنشير الأقيرب عن عام واحد .
- 84 وقطعة قمرام عن عامين .
- 2 ½ 12 من تركة القدري شيخ الكعوب
- 8 من تركة براهيم بن شعبان .

- 2 ½ 172 .

أقفزة شعير.

- وعليه شعير من الأربعة هناشر الأولى	34
- ومن لزم رأس العين وبونجيلة في العام	88
- وفي قبضه من مواشي الصيفية	175
- ومن بقية الصودية على يد المشايخ	77 ¾ 14
- ومن الحاج محمد بن ضريف	25
- ومن القدري بن ضريف	1 ¾ 2
	401½34

- أ و ت ، دفتر عدد 207 ، ص 77.


الفهارس

* **فهرس الأعلام :**

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

***فهرس الأماكن الجغرافية والمجموعات :**

(أ)

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

*** فهرس اللزم والأنشطة :**